b

مقدمة الطّبعة الثالثة

لقد مضى أكثر من سبع سنوات على صدور الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وخلال هذه المرحلة الفاصلة حدثت أحداث جلّى. فقد شنت أمريكا وحلفاءها الحرب على النظام العراقي وأسقطوه بيسر، وسقطت معه الدكتاتورية التي كبّلت الشعب العراقي لأكثر من ثلاثة عقود. وعندما انتهت فترة الحصار الاقتصادي أصبح بالإمكان تقييم آثارها الاقتصادية بصورة أقرب إلى الواقع بعد أن عرفنا طول تلك المدة وما حدث خلالها وما بعدها من أحداث جسام.

لقد سقط نظام وحل محله نظام آخر توسم فيه الشعب خيراً. ولكن الآمال سرعان ما خابت بعد أن حلّت محل الدكتاتورية طائفية مقيتة تستند إلى المحاصصة في الحكم. ومع المحاصصة انتشر فساد إداري ومالي رهيب عمّ العراق شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، ومن الصغير إلى الوزير. ومع جهود المصالحة الوطنية الفاترة والخائبة، استفحلت عمليات العنف وانتشر دمار الإرهاب المجنون وتراجعت كافة الخدمات المقدمة للشعب، وهي بائسة أساساً. ولقد انعكس كل ذلك سلباً على عمليات إعادة البناء وعرقل أي جهود تبذل في سبيل التنمية الاقتصادية. وبقي العراق، نتيجة لذلك، يعيش على الموارد المالية لصادرات النفط، وعم البلاد الفقر وانتشرت البطالة وأصبح نحو ربع الشعب العراقي يعيش بمستوى الكفاف.

إنني بهذه المقدمة لا أريد أن أطيل على القارئ الكريم، إذ يكفيه عناءً طول هذا الكتاب، ولكنني أردت من هذه السطور القليلة أن أبين ما تحويه هذه الطبعة من جديد. لقد أضفت مبحثاً ثالثاً يتكون من خمسة فصول، يبدأ بالفصل السادس عشر وينتهي بالفصل العشرين. يتحدث الفصل السادس عشر عن الإرهاب والفساد اللذين لازما فترة الحكم الجديدة منذ سقوط النظام السابق ولغاية 2009. ثم يلي ذلك الفصل السابع عشر بعنوان النفط والدستور العراقي، والفصل الثامن عشر بعنوان الغاز الطبيعي والصناعة العراقية. أردت من هذين الفصلين الكلام عن ثروة العراق العظيمة من النفط والغاز وهي الثروة الوحيدة التي نجت لكونها في باطن الأرض بعد أن تعرضت كافة ثروات العراق الاقتصادية للدمار والتبديد على أيدي النظام السابق. ويتحدث الفصل

التاسع عشر عن الأداء الاقتصادي الضعيف في ظل الدولة الجديدة، وكيف أن هذه الدولة أصبحت تعتاش بصورة تكاد تكون كلية على ما تجود به الصادرات النفطية من أموال. أما الفصل العشرين – وهو الفصل الأخير – فهو عبارة عن خريطة طريق اقتصادية تضع أمام المسؤولين العراقيين الخطوات الواجب اتخاذها والشروط التي ينبغي توفيرها لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين ووضع الاقتصاد بجميع قطاعاته في حالة نمو مستدام.

ختاماً، ستكون هذه الطبعة هي الأخيرة من هذا الكتاب بعد إضافة المبحث الثالث ليغطي بفصوله الخمسة حالة الاقتصاد العراقي في ظل الدولة الجديدة. وأصبح الكتاب بعد تحديثه يؤرخ لفترة اقتصادية مهمة من عمر العراق، ويضع التصورات والخيارات التي ارتأيت أن تُتبع وتطبق للنهوض مجدداً بهذا البلد العريق من كبوته الطويلة إلى مصاف الدول المتقدمة بحوله تعالى، وبأيادي أبناء العراق النجباء، ونسأل الله التوفيق.

محمد علي زيني

لندن- المملكة المتحدة

25 أيلول (سبتمبر) 2009

مقدمة الطّبعة الثانية

طلب مني العديد من الأصدقاء والقراء الكرام النظر بامكان أخراج طبعة جديدة لهذا الكتاب بعد أن مضى أكثر من ثماني سنوات على الطبعة الأولى، التي أصبحت قديمة ببعض محتوياتها، وهي، على أية حال، نفذت من الأسواق. ولقد رأيت أنهم محقون بهذا الطلب، لاسيما وأن أموراً كثيرة استجدت وأرقاماً تغيرت. أظف إلى ذلك أن الحصار الاقتصادي الظالم على العراق قد فعل فعلته بعد أن توجه غير الوجهة التي أريد بها، فحاصر الشعب بدلاً من محاصرة النظام، وكأنما أريد بذلك الحصار أن يضع يده بيد السلطة العراقية الغاشمة للعمل سوياً في نخر البنية الاقتصادية وتدمير النسيج الاجتماعي للشعب العراقي. وبناءً عليه توجهت منذ سنة تقريباً للعمل على تحديث الكتاب وتنقيحه، ليس فقط استجابة لطلب بعض الأصدقاء والقراء، وإنما تحقيقاً لرغبة كامنة في نفسي أيضاً، خصوصاً وأن الجهود التي بذلتها في هذا السبيل لم تتطلب مني الاستقالة من عملي لأجل التفرغ الكامل لتأليف الكتاب، كما تطلبت مني ذلك الطبعة الأولى.

وإذ كانت الطبعة الأولى تتكون من أربعة عشر فصلاً، فإن هذه الطبعة تتكون من ستة عشر فصلاً. ذلك أننا، وبناءً على طول الفصل الثاني عشر في الطبعة الأولى فقد قسمناه إلى فصلين حسب الاختصاص، هما الفصل الثاني عشر بعنوان « دمار البنية التحتية » والفصل الثالث عشر بعنوان « النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الثانية ». ونظراً لأن الطبعة الأولى لم تتعرض بتفصيل كافٍ إلى موضوع الحصار الاقتصادي وآثاره على الاقتصاد العراقي، ارتأيت في هذه الطبعة – بعد أن طال أمد الحصار واشتدت آثاره – تخصيص فصل مستقل، هو الفصل الرابع عشر بعنوان « الحصار والاقتصاد العراقي ». وقد استعرضت في هذا الفصل الجديد مدى الدمار الذي حدث للاقتصاد العراقي وللشعب العراقي في ظل الحصار، وكذلك الأساليب الملتوية التي اتبعها النظام للالتفاف على الحصار، بل واستغلال ذلك الحصار من أجل الإثراء والتسلط بدلاً من الرزوح تحته والإصابة بالوهن والانحلال، وبالتالي السقوط تحت وطأته كما كان يُظن للوهلة الأولى.

أخيراً يجب أن أقول بأنني – وبناءً على نصيحة من بعض الأصدقاء أيضاً – غيرت عنوان الكتاب من « الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين » « تطور أم تقهقر » إلى العنوان الجديد الذي تحمله هذه الطبعة. ذلك أن محتويات هذا الكتاب لا تقتصر فقط على شرح وتحليل الاقتصاد العراقي خلال فترة حكم صدام حسين كما كان يوحي به العنوان القديم، وإنّما تشمل أيضاً فترة ثلاثين سنة قبل مجيء صدام إلى السلطة كرئيس للجمهورية العراقية. ولقد أردت بذلك العنوان، في البداية، أن أبين للناس ماذا كان عليه الاقتصاد العراقي خلال الفترة 1950–1980، وكيف كان ينمو ويزدهر باستمرار لحين تولي صدام حسين رئاسة الدولة، ثم ماذا حدث

بعد ذلك للاقتصاد العراقي منذ قيام صدام بإشعال الحروب مع الجيران ابتداءاً من سنة 1980، وما هي الآثار التي أفرزتها الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، وكذلك الآثار التي أفرزتها حرب الخليج الثانية بعد غزو الكويت، وبالتالي آثار الوقوع تحت طائلة الحصار الاقتصادي القاسي منذ 6 آب (أغسطس) 1990. وأخيراً أردت أن أطرح الخيارات – حسب اجتهادي – التي أرتأي على القيادات العراقية الجديدة الأخذ بها، بعد سقوط صدام ونظامه، من أجل إعادة بناء الاقتصاد والنهوض به لمصلحة الشعب العراقي. أن العنوان القديم لم يكن شاملاً لجميع تلك الطروحات، وان العنوان الجديد هو، بحق، أقرب إلى الصواب.

محمد علي زيني

لندن ـ المملكة المتحدة

2002/8/12

مقدمة الطّبعة الأولى

تأخذ الأبعاد السياسية للأحداث الكبرى في حياة الشعوب المقام الأول في بادئ الأمر، ولكن السياسة لا بدّ لها أن تتراجع، إن عاجلاً أو آجلاً، ليحلّ محلها الاقتصاد، ذلك أنّ السياسة وسيلة والاقتصاد غاية والغاية هي خير الإنسان وسعادة الإنسان.

فعندما تجتاح شعباً من الشعوب ثورة ويزول نظام ويحلّ محله نظام جديد ويهدأ الصراع وتستقر الأمور للنظام الجديد، طوعاً أو كرهاً، يرتسم بعد ذلك السؤال الاقتصادي الأزلي، على فم كل مواطن: وماذا بعد؟ نحن نريد أن نستقر، نريد أن نأكل، نريد أن نلبس، نريد أن نحيى حياةً جيدة، مادياً ومعنوياً! فإن نجح النظام في الاقتصاد نجح في السياسة، وإن فشل في الاقتصاد؛ يفقد كل شيء آخر معناه ويسقط النظام حتماً حتى لو نازع في سبيل البقاء عشرات السنين.

وعندما اجتاحت العراق، في النصف الثاني من هذا القرن، الانقلابات العسكرية، والتي انتهى آخرها بتربع صدام حسين في قمة السلطة، كان سيقفز إلى فم المواطن العراقي. فيما لو سنحت الفرصة. السؤال الأزلي: وماذا بعد يا صدام؟ غير أن صداماً الذي فهم شيئاً بالسياسة، خصوصاً سياسة العنف، لم يفهم شيئاً بالاقتصاد. فسخر ثروات العراق للتسلح وأقحم البلد بحربين ضاع معهما كل شيء بضمنها الاقتصاد.

لقد كان صدام يفكر بعقلية الماضي، بأن القوة تكمن في السلاح. ولم يفقه أن القوة في وقتنا الحاضر أضحت تكمن في الاقتصاد. لقد رقص صدام منتشياً حينما علم بأن غريمه جورج بوش (الأب)، الذي قهره وانتصر عليه في حرب الخليج الثانية، قد خسر معركة الانتخابات. ولم يفهم صدام بأن غريمه الذي ربح الحرب خسر معركة الاقتصاد فخسر الرئاسة. وبُني على تلك الخسارة القول الذي شاع على كل لسان في أمريكا: إنه الاقتصاد يا غبي!

إن الشعب الأمريكي، كغيره من الشعوب المتطورة، يحيى حياة مادية جيدة. وهو أيضاً، يحيى حياة معنوية جيدة فهو له حقوق. ومارس هذا الشعب حقّاً من حقوقه، وهو حق انتخاب الحاكم فعزل رئيسه جورج بوش، الذي ربح الحرب وانتصر على صدام، لأنّه فشل في إدارة الاقتصاد.

على أن صدام حسين لم يفشل بإدارة الاقتصاد فحسب وإنما فشل بكل شيء. ولو قُيض للشعب العراقي أن يحيى حياة معنوية جيدة ويمارس حقّه في الانتخاب لأرسل صداماً إلى الجحيم ! لأنّ هذا الشعب ذو الثروات العظيمة، أصبح الفرد الواحد منه، في حياته المادية، يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم وهو مستوى للمعيشة بلغته شعوب أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية قبل 200عام!

ولأنّ التطور الاقتصادي هو الغاية بما هو تحقيق للحياة المادية والمعنوية الجيدة للإنسان؛

فإنني بهذا الكتاب، حاولت أن أدرس حالة الاقتصاد العراقي وكيفية تطوره منذ بدء جهود التنمية الاقتصادية في أوائل الخمسينات وحتى استيلاء صدام حسين على كامل السلطة في العراق وبداية الحكم الفردي المطلق هناك. ثم حاولت، بعد ذلك، الكشف عمّا حصل للثروات العراقية المادية والبشرية وكيف تطور الاقتصاد (أو تقهقر) في ظل الرئيس العراقي وهو يزعم بأنه القائد المنقذ.

وقد آثرت كتابة هذا الكتاب – وهو بحث في الاقتصاد السياسي العراقي – باللغة العربية وليس الإنجليزية لأنني أردت مخاطبة الشعب العراقي بصورة خاصة والأمة العربية بصورة عامة، ذلك أن ما حدث ليس بمشكلة الأمم الأخرى بقدر ما هي مشكلة الأمة العربية.

يتكون الكتاب من مبحثين، الأول بستة فصول تغطي الاقتصاد العراقي حتى وصول صدام حسين إلى الحكم، والثاني بثمانية فصول تغطي الاقتصاد العراقي بعد ذلك التاريخ. تبحث الفصول الثلاثة الأولى (الأول والثاني والثالث) في مشكلة التخلف الاقتصادي والفرق بين النمو والتطور، ومؤشرات التطور الاقتصادي وموقع الاقتصاد العراقي منها، واستغلال الموارد الطبيعية من أجل التنمية. وتتحدث الفصول الثلاثة التالية (الرابع والخامس والسادس) عن جهود التنمية الاقتصادية في العراق، وتعطي خلفية موجزة عن الاقتصاد العراقي، وتستعرض بالوصف والتحليل القطاعات السلعية الثلاثة المهمة وهي قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية.

وخُصصت الفصول الثلاثة الأولى من المبحث الثاني (السابع والثامن والتاسع) إلى حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية – الإيرانية). وتتكلم هذه الفصول عن الإنفاق الهائل في سبيل التسلّح، وكيف تبددت ثروات العراق على هذه الحرب الطويلة والمريرة، وتراكم الديون الخارجية على العراق، وطبيعة الخراب الذي لحق بالاقتصاد العراقي نتيجة لتلك الحرب.

وتغطي الفصول الثلاثة (العاشر والحادي عشر والثاني عشر) الأسباب التي دفعت صدام حسين لغزو الكويت، وحرب الخليج الثانية التي نتجت عن ذلك الغزو، والدمار الشامل الذي لحق بالبنية التحتية العراقية المادية والبشرية.

وناقش الفصل الثالث عشر حالة التطور الاقتصادي في العراق بعد أربعين سنة من جهود التنمية، وكيف رجعت حالة العراق القهقرى، وكيف حدث كل ذلك ولماذا ؟

وعالج الفصل الأخير مشكلة الحكم في العراق، ومشاكل الديون الخارجية وإعادة البناء، ثم عالج مشكلة التطور الاقتصادي وهي الغاية النهائية من كل الجهود. ووضع هذا الفصل تصورات الكاتب عن السبل الواجب إتباعها للنهوض بالاقتصاد العراقي نحو تحقيق الرفاهية والاستقرار والسلام للشعب العراقي وإعادة تأهيل العراق حتى يصبح سنداً للأمة العربية وعضواً نافعاً في حضيرة المجتمع الدولي.

إنني، في كتابة هذا الكتاب، حرصت كل الحرص على أن أكون دقيقاً في عرض الأرقام

والمعلومات والروايات، وأن أبتعد عن أي منها إن لم يسندها سند أو مصدر يمكن الرجوع إليه. وفي سبيل ذلك فقد عانيت كثيراً في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالاقتصاد العراقي. وسبب ذلك أن النظام العراقي منع نشر المعلومات الإحصائية والبيانات المتعلقة بالاقتصاد العراقي منذ سنة 1976.

إنّ سياسة النظام العراقي في حبس المعلومات ومنعها عن المواطنين تنافي مصلحة البلد وتعرقل تقدمه. والأمم الراقية تبذل جهوداً كبيرة لتوفير المعلومات ونشرها لتشجيع الدراسات والبحوث من أجل إلقاء الأضواء على المصاعب وحلّ المشاكل واتخاذ القرارات الصائبة. إن قرار حبس المعلومات الاقتصادية وعدم نشرها لا يدلّ على حرص النظام العراقي على الأمن الاقتصادي كما يدّعي وإنما يدلّ على قصور نظر ذلك النظام وتخلفه ورغبته في خدمة أغراضه، إذ بغياب المعلومات يصبح من الممكن خلط الأوراق ويسهل الكذب على الشعب ويضيع الحساب وتغيب المسؤولية.

إن الضائقة المعلوماتية هذه قد خفف من حدتها كثيراً الدكتور جمال الدين زرّوق من صندوق النقد العربي حيث تفضل بتزويدي بما تنشره المؤسسة المذكورة من التقارير السنوية والمؤشرات الاقتصادية والنشرات الإحصائية عن الحسابات القومية للدول العربية.

ولقد أعانني التقرير الاقتصادي العربي الموحّد في التعرف على العديد من المصطلحات العربية الاقتصادية التي تقابل ما تعلمته أساساً وما تعوّدت عليه باللغة الإنجليزية. فإلى الدكتور زرّوق أقدم جميل شكري وعظيم امتناني. لقد حاولت قدر إمكاني وضع التعاريف . في الحواشي . لبعض المصطلحات الاقتصادية تيسيراً لفهم القارئ الكريم. كما حاولت في حالة المصطلحات الاقتصادية التي لم أوفق في العثور على مقابل لها باللغة العربية أن أضع لها مصطلحات عربية من عندي تعكس المعنى بدقة وكنت أهدف بذلك إصابة المصطلحات العربية نفسها، وإن لم أصب فمعذرة لذوي الاختصاص.

وختاماً فإن زوجتي قد ساعدتني في تحضير وتنقيح 68 جدولاً تحتويها فصول الكتاب، ويبدو أنّ ما أخذته على عاتقها كان ينسجم مع توجهاتها إذ كانت مدرّسة للرياضيات حينما كنّا بالعراق، وهي بهذه المعاونة تستحق شكري وتقديري.

محمد علي زيني
كولورادو ـ أمريكا
1994/02/23

المبحث الأوّل

الـفـصل الأول

مشكلة التخلف الاقتصادي

«نحن نتكلم عن الحريـة، ولكن الحرية السياسية هذا اليوم لا تأخذنا بعيداً ما لم تكن هناك حرية اقتصادية. وفي الحقيقة ليس هناك شيء اسمه الحرية لإنسان جائع أو بلد فقير. إن الفقراء، شعوباً كانوا أم أفراداً، ليس لهم متسع في هذا العالم»

«جواهر لال نهرو»

بدأ النظام الإقطاعي الأوربي بالانحسار رويداً خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وساعد على تدهور ذلك النظام وانحلاله تطور التجارة الخارجية ونشوء صناعات متخصصة لخدمة تلك التجارة. إن المراكز التجارية والصناعية التي ازدهرت في تلك الحقبة قد ولدت ضغوطاً كبيرة كان من شأنها إضعاف النظام الإقطاعي الزراعي المعتمد على القنانة أو العبودية في الزراعة[1]. ولقد لازم انحسار النظام الإقطاعي في أوربا الغربية ظهور نظام اقتصادي جديد قدّر له أن يسيطر على العالم خلال الخمسمائة سنة الأخيرة ولغاية الوقت الحاضر، ألا وهو النظام الرأسمالي.

ظهور النظام الرأسمالي

إن النظام الرأسمالي يتضمن استثمار المدخرات من الأموال وتحويلها إلى رأسمال منتج. فالناتج من العملية الإنتاجية يستبدل عادة بنقود خلال عملية البيع والشراء. وتتحقق الأرباح عندما تكون قيمة البيع أعلى من كلفة الإنتاج. ولقد تميزت عصور ما قبل الرأسمالية بالاستهلاك التام لجميع الأرباح الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك لمواجهة حاجات الحياة اليومية. وإذا زاد الربح المتحقق على حاجات الاستهلاك، فإنّ الفائض من النقود إما كان قليلاً أو كان ينفق في مجالات غير إنتاجية كالاكتناز، ووسائل الترف، وبناء المعابد والقصور والقلاع، والحروب.

وعلى خلاف ذلك تميزت الرأسمالية على غيرها من النظم الاقتصادية التي سبقتها في كونها تسخّر الفائض من العملية الإنتاجية لغرض الاستثمار وخلق المزيد من وسائل الإنتاج. ويمكن هاهنا

تعريف الفائض من العملية الإنتاجية بكونه ما يتبقى من الناتج بعد إشباع حاجات الاستهلاك.

إنّ ملكية وسائل الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هي ملكية خاصة، بمعنى أن الدولة لا تملك وسائل الإنتاج وإنما الذي يملكها هم الأفراد أو الجماعات. ويقوم هؤلاء بتشغيل عمّال بحاجة إلى عمل، حيث أن أولئك العمّال لا يملكون وسائل إنتاج لتشغيلهم.

إن العمليات الاقتصادية هنا تكمل الواحدة الأخرى. فأصحاب الأموال الفائضة عن حاجات استهلاكهم يدخرون أموالهم ثم يستثمرونها في وسائل الإنتاج وتكوين رأس المال، ويطلق على هؤلاء المستثمرين بالرأسماليين. ثم يأتي عمّال يبحثون عن عمل، فهم لا قبل لهم بالادخار والاستثمار لتملك وسائل الإنتاج. ويتم حينئذٍ تشغيلهم من قبل الرأسماليين، مقابل أجور، لإدارة وسائل الإنتاج.

إن اقتصاداً كهذا تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة تماماً من قبل الأفراد، أي مملوكة من قبل القطاع الخاص، هو اقتصاد رأسمالي بحت. وأقرب مثال لهذا النوع من الاقتصاد هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

وحينما تكون وسائل الإنتاج مملوكة من قبل الدولة (ونظرياً من قبل الشعب)، أي أن وسائل الإنتاج مملوكة من قبل القطاع العام، فإنّ هذا النوع من الاقتصاد يسمى بالاقتصاد الاشتراكي، وأحسن مثال لهذا النوع من الاقتصاد هو اقتصاد الاتحاد السوفييتي السابق. غير أن الاقتصاد الاشتراكي البحت، أي التملّك التام لوسائل الإنتاج من قبل القطاع العام، قد ثبت فشله، فانهار الاتحاد السوفييتي وانهارت معه الأنظمة الاقتصادية الأخرى في أوربا الشرقية.

وبين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي يقع الاقتصاد المختلط، وفيه يملك القطاع الخاص جزءاً من وسائل الإنتاج في حين يملك القطاع العام الجزء الآخر. ويتصف اقتصاد الغالبية من دول العالم بهذه الصفة، ولو أنها تتفاوت فيما بينها في الدرجة التي يتقاسم فيها هذان القطاعان وسائل الإنتاج. ولازالت دول رأسمالية عديدة تشعر بأنّ هناك نشاطات اقتصادية معينة هي بطبيعتها أقرب إلى النفع العام منه إلى النفع الخاص كتوفير الخدمات الصحية وخدمات النقل، وأن المصلحة العامة تتطلب أن تكون مثل هذه النشاطات خاضعة لميدان القطاع العام وليس الخاص.

غير أن الدول الرأسمالية تحاول الحدّ من سيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية إلاّ في حدود الضرورة القصوى التي تتطلبها مقتضيات المصلحة العامة، وذلك لعدم كفاءة القطاع العام خصوصاً في عمليات الإنتاج. ولقد أدركت، منذ ثمانينات القرن العشرين، العديد من دول العالم هذه الصفة فأصبحت تتخلص من المؤسسات الاقتصادية العائدة للقطاع العام ببيعها إلى القطاع الخاص.

وهنا ينبغي التوقف برهة لنؤكد أنّ البناء الاقتصادي للدولة يتشابك مع بناءها السياسي. وغاية الاثنين هي تحقيق الرفاهية والسعادة للفرد والمجتمع. فإذا انهار بناء الدولة الاقتصادي انهار

معه البناء السياسي، وهذا ما حدث لدولة الاتحاد السوفييتي في نهاية القرن العشرين. وإن الدول الاشتراكية المتبقية، كالصين وكوريا الشمالية وفيتنام، ستبتعد تدريجياً عن الاقتصاد الاشتراكي البحت وتتجه نحو الاقتصاد المختلط إن هي أرادت الحفاظ على نظمها الاقتصادية (والسياسية) من الانهيار.

تطور الغرب الاقتصادي

إن التطور الاقتصادي الذي حصل للدول المحيطة بالحوض الشمالي للمحيط الأطلنطي. وهي أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. لم يحدث بمدة قصيرة وإنما بدأ منذ حوالي خمسمائة سنة. ولم يحصل ذلك التطور نتيجة خطط تنموية واعية، كالخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية التي مشت عليها العديد من الدول النامية منذ منتصف القرن الماضي ولا يزال العديد منها مستمر حتى الآن، وإنما حصل نتيجة نشوء النظام الرأسمالي والذي بدأ في إنجلترا أولاً.

إنّ من أهم خصائص النظام الرأسمالي. كما قلنا. توفير الفائض من الأموال التي تزيد عن حاجات الاستهلاك وإعادة استثمار هذه الأموال لتوسيع قاعدة الإنتاج. إن هذه الاستثمارات، وبمرور الزمن، أدّت إلى تراكمات كبيرة في رؤوس الأموال المنتجة وإلى خلق ثروات طائلة. إن التراكمات المستمرة لرأس المال والثروات الناتجة عنها قد ساعدت إنجلترا على تحويل الأفكار العلمية النظرية إلى حيّز التطبيق وقيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واتخاذ نظام المصنع كصيغة متطورة لنمط الإنتاج[2]. ولقد ساعدت الثورة الصناعية، بدورها، على تسريع تراكمات رؤوس الأموال ونشوء قواعد صناعية عريضة ومتطورة في تلك البلدان تولدت عنها ثروات رأسمالية طائلة أعيد استثمارها لتوسيع القواعد الصناعية وتطويرها، وهكذا تكاملت حلقة التطور واستمرت.

إن التطور الصناعي للغرب خلال الخمسمائة سنة الماضية قد صاحبه تطور علمي مشى معه يداً بيد. فحينما كانت رؤوس الأموال المنتجة تتراكم وتنتقل من جيل إلى جيل كانت المعرفة أيضاً تتراكم وتنتقل من جيل إلى جيل. فالعلوم كانت تتطور وتترجم إلى تكنولوجيا تطبيقية تستند إليها وسائل الإنتاج. إن تطور التكنولوجيا يستند إلى تطور العلوم، وتطور وسائل الإنتاج يستند إلى تطور التكنولوجيا. إن تطور وسائل الإنتاج يحسن الكفاءة الإنتاجية، فهو يزيد الإنتاج أو يقلل الكلفة أو كليهما معاً، وهو بالتالي يقود إلى زيادة بالأرباح ومزيد من فائض رأس المال. ولم يكن يستثمر جميع الفائض من رأس المال في وسائل الإنتاج فقط. فقد كان يستثمر جزء منه في البحث العلمي وتطوير العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي تطوير وسائل الإنتاج التي بدورها، تقود إلى مزيد من الأرباح. وهكذا تكاملت حلقة تطور أخرى. ولم يشمل التطور وسائل الإنتاج والعلوم والتكنولوجيا فقط، وإنما نمت وتطورت معها أفكار المجتمع ونظرته إلى العمل وأساليب الإنتاج. وفوق هذا وذاك كانت تبرز إلى

الوجود وتتطور على مرّ الزمن مؤسسات تطلبتها طبيعة الإنتاج وحاجات المجتمع كالبنوك وأسواق رأس المال وغرف التجارة والصناعة والنقابات والاتحادات المهنية وأنواع متعددة أخرى من المراكز والجمعيات.

لقد عملت تلك المؤسسات – وهي جزء من مؤسسات المجتمع المدني -على توفير الخدمات وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة وحماية العمال وأرباب العمل والمستهلكين. كما أصبحت تلك المؤسسات وجهاً من أوجه تعددية المجتمع، لها وزنها المهم وصوتها المسموع، فساهمت في تطوير عملية المشاركة في الحكم، وحدّت من هيمنة الدولة. كما ساهمت في تطوير وحماية حقوق المواطنين بما فيهم المستهلكين والمنتجين.

توسع التجارة الخارجية

ومنذ نهاية القرن الخامس عشر اتجه الأوربيون أيضاً بجهودهم إلى الخارج فاكتشفوا الأمريكتين والطرق البحرية إلى الهند وشرقي آسيا. وأدّت تلك الاكتشافات إلى توسّع كبير في التجارة الخارجية ساهمت بدورها في التطور الاقتصادي لأوربا الغربية.

لقد استعمر الأوربيون، لفترات متفاوتة، أمريكا وأفريقيا والعديد من مناطق آسيا، حيث أضحت تلك المستعمرات مصدراً جيداً للعمالة البخسة والخامات الرخيصة من ناحية، وسوقاً لتصريف البضائع المصنعة من ناحية أخرى. إن تلك العلاقات التجارية وما ترتب على أثرها من سيطرة استعمارية قد ساهمت على مرّ القرون بنقل ثروات طائلة جداً من المناطق المستعمرة إلى أوربا الغربية فآدّت إلى إثراء الأخيرة على حساب الأولى.

وعندما أطلّ القرن العشرون وجد العالم نفسه مقسماً إلى مناطق قوية وغنية ومتطورة اقتصادياً وهي أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ومناطق فقيرة ومتخلفة اقتصادياً يقع أغلبها تحت النفوذ الاستعماري، وهي قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

الدول النامية والدول المتطورة

بعد الانحسار التدريجي للسيطرة الاستعمارية إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت تظهر إلى الوجود دول نالت استقلالها السياسي حديثاً من الدول الاستعمارية، وقد تركزت معظم تلك الدول في آسيا وأفريقيا. وقد سميت هذه الدول، مع دول أمريكا اللاتينية ومجموعة أخرى من الدول، نالت استقلالها السياسي سابقاً، تارة بالدول المتخلفة (BACKWARD)، وتارة أخرى بالدول الأقل تطوراً (LESS- DEVELOPED)، وقد استقرت التسمية أخيراً على مصطلح الدول النامية (DEVELOPING COUNTRIES).

وربما كان من الأحرى أن يطلق على هذه الدول مصطلح (الدول في حالة التطور) بدلاً من

الدول النامية لأن التطور (DEVELOPMENT) يختلف عن النمو (GROWTH) كما سنرى. غير أن هذا المصطلح قد شاع استعماله باللغة العربية ونحن بدورنا سنستعمل في هذا الكتاب مصطلح الدول النامية كما هو شائع. وسنستعمل كلمة "التنمية" وكأنها مرادفة لكلمة "التطوير" فنقول، مثلاً: خطط التنمية وهذه خطط لتطوير البلدان النامية وليس لتحقيق نموها فقط. وإذا قصدنا، في أمكنة مختلفة من هذا الكتاب، بكلمة النمو معناها الحقيقي وهو أضيق من معنى كلمة التطور فإن ذلك سيتجلى إلى القارئ الكريم من سياق الكلام. كما أننا سنسمي الدول المتطورة (DEVELOPED COUNTRIES) بالدول المتقدمة أحياناً وبالدول الصناعية أحياناً أخرى وكما يتناسب مع السياق.

لقد استعمل اقتصاد التنمية حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي[3] كمعيار رئيسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي للتمييز بين الدول النامية والدول المتطورة. غير أن هذا المعيار لم يكن كافياً لوحده ليميز، في بعض الحالات، بين دولة نامية وأخرى متطورة. ولنأخذ مثلاً على ذلك إيطاليا في سنة 1964 وفنزويلا بنفس السنة. فحيث كانت حصة الفرد الإيطالي من الناتج القومي الإجمالي تعادل 714 دولار كانت حصة الفرد الفنزويلي تعادل 772 دولار[4]. ولكن، مع ذلك، اعتبرت إيطاليا دولة متطورة في حين اعتبرت فنزويلا دولة نامية.

إنّ هذا التضارب بين المعيار المستعمل وحقيقة تطور البلد قد اشتد إثر انفجار أسعار النفط في سنة 1973 وحصول بعض الأقطار المصدّرة للنفط، كالكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، على مدخولات نفطية عالية جداً، الأمر الذي وضعها في مصاف أكثر الدول تقدّماً. فحصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية كان 7200 دولار في سنة 1975 في حين بلغت حصة الفرد في الإمارات العربية المتحدة من الناتج القومي الإجمالي 14060 دولار في نفس تلك السنة[5]. فهل كانت الإمارات ستعتبر دولة متطورة لمجرد ارتفاع الدخل الفردي فيها؟ الجواب سيكون بالنفي طبعاً والسبب واضح، ذلك أنّ مساهمة الصادرات الكلية في تكوين الناتج القومي الإجمالي الإماراتي لسنة 1975 بلغت 79 بالمائة وأن 94 بالمائة من تلك الصادرات كانت نفطية وأن الاقتصاد الإماراتي في ذلك الوقت كان سينكفئ إلى مستوى الكفاف بحالة غياب النفط[6]! إن هذا الأمر ينطبق أيضاً على المملكة العربية السعودية وقطر والكويت وليبيا. من أجل هذا يصبح لزاماً علينا أن نميز بين النمو والتطور لكي نزيل دواعي الالتباس.

النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي

خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، كان المعني بحالة التطور

الاقتصادي هو قدرة اقتصاد البلد على توليد نمو سنوي مستمر في الناتج القومي الإجمالي قدره خمسة بالمائة إلى سبعة بالمائة أو ما يزيد على ذلك. ولقد أطلقت الأمم المتحدة بقرار منها على عقد الستينات بكونه "عقد التطور". وحالة التطور بهذا القرار كانت تعني بلوغ الناتج القومي الإجمالي نمواً سنوياً قدره ستة بالمائة أو أكثر[7]. وثمة وسيلة أخرى استعملت كمؤشر للتطور الاقتصادي وهي أنّ بلداً ما هو في حالة تطور اقتصادي إذا كان النمو السنوي في ناتجه القومي الإجمالي يزيد عن النمو السكاني السنوي لذلك البلد. غير أن نمو الناتج القومي الإجمالي كمؤشر لحالة التطور الاقتصادي قد اتضح قصوره. فحيث أن حالة التطور الاقتصادي تتضمن، فيما بين أمور أخرى، حالة النمو الاقتصادي، فإن النمو الاقتصادي . وهو يعني زيادات مستمرة في الناتج القومي أو الناتج المحلي . لا يتضمن بالضرورة حالة التطور الاقتصادي.

وكمثال نموذجي على حالة نمو اقتصادي لم يصاحبها تطور اقتصادي هو حالة الاقتصاد اللايبيري في الخمسينات والستينات من القرن الماضي حيث قال روبرت كلاور (ROBERT CLOWER)، في دراسته لاقتصاد لايبيريا والتي سماها "نمو بدون تطور"[8] ما يلي: « **... نظراً لأنّ السياسات التقليدية والزمرة الحاكمة باقية دون أن تتغير تحت ظروف البيئة الجديدة من مناجم خامات الحديد ومزارع المطاط الكبيرة، فإنّ لايبيريا هي في حالة نمو وليست في حالة تطور ... إن تقدم لايبيريا الاقتصادي اشتمل على نمو أكثر مما هو على تطور. لقد حدثت تغيرات كبيرة في حجم إنتاج السلع الأولية المنتجة من أجل التصدير، وكذلك في كميات السلع المصنعة المشتراة من الخارج. إن التطور يتضمن أكثر من ذلك بكثير. إنه يتضمن تغيّر بنيوي في خطوط الإنتاج يتولاها اللايبيريون أنفسهم بالانتقال من إنتاج الكفاف كما هو في القطاع القبلي إلى الإنتاج من أجل البيع، ويتضمن إتباع طرق للإنتاج أكثر كفاءة، وانخفاض مستمر في حجم العمالة غير الماهرة، كما يتضمن إنجازات ومطامح جديدة** ».

لقد بلغت نسبة النمو في الدخل اللايبيري 15 بالمائة سنوياً خلال الفترة 1954 –1960، وأن التوسّع في اقتصاد لايبيريا خلال تلك الفترة كاد أن يتخطى التوسّع الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم الأخرى عدا اليابان. إن مثل ذلك التوسّع الهائل في الدخل يدفعنا إلى التساؤل: لماذا أخفق ذلك التوسع في النهوض بعملية التطور الاقتصادي في لايبيريا خلال فترة الخمسينات والستينات؟ الجواب يكمن في أن عوائد الصادرات من العملات الصعبة قد تم إنفاقها بصورة رئيسية على السلع الاستهلاكية المستوردة من خارج البلاد لمتعة الطبقة الحاكمة، كما أنّ كثيراً من تلك العوائد تم إنفاقها على مشاريع عامة مظهرية غير منتجة، بدلاً من إنفاقها على مشاريع منتجة وعلى الصحة والتعليم والمشاريع المحفزة للتقدم الاجتماعي. ويمكن القول، باختصار، إن دخل لايبيريا الذي توسّع

توسّعاً كبيراً خلال تلك الفترة كان يتم إنفاقه تحت ظروف تميّزت بانعدام تام لأي تخطيط اقتصادي واعٍ يرمي، من بين أمور أخرى، إلى تحسين المستوى المعاشي والاجتماعي للمواطنين.

ومثل آخر لبلد مرّ بفترة من النمو دون أن يتطور هي الهند بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. فقد قال بنجامن هيجنز[9] (BENJAMIN HIGGINS) في معرض التمييز بين النمو والتطور ما يلي:

« من حيث المفهوم، مع ذلك، يمكن للاقتصاد أن ينمو دون أن يتطور، ويبدو أن الهند قد فعلت ذلك حقّاً في السنوات الأولى التي تلت الحرب ... ».

إن لايبيريا والهند لم ينفردا وحدهما بالتجارب المارة الذكر، فكثير من دول العالم الثالث، وخصوصاً الدول المصدرة للنفط بعد انفجار الأسعار النفطية في سبعينات القرن الماضي، قد حققت معدلات النمو الاقتصادي التي وضعتها الأمم المتحدة كأهداف خلال عقدي الخمسينات والستينات دون أن تحقق تلك الدول نمواً مستداماً أو تحسناً بنيوياً في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولكن رغم الصخب الذي أثير حول مفهومي "النمو «و»التطور" فإن هذين المصطلحين يستعملان في كثير من الأحيان وكأنهما مترادفان، ولعلّ الدافع وراء استعمال النمو الاقتصادي، أو حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، كمؤشر جيد للتطور الاقتصادي، هو كون الناتج القومي أو حصة الفرد منه هو المفتاح الرئيسي لباب التطور وهو الذي يجعل الوجوه الأخرى للتطور ميسورة الوقوع كما سنأتي على ذلك بعد حين.

معنى التطور الاقتصادي

إن عبارة «التطور الاقتصادي» بحد ذاتها لا تعبر عن مفهوم واضح جداً. ومن أجل تحديد صورة تقريبية لهذا المفهوم نحاول هنا توضيح الفرق بين «التطور الاقتصادي» و«النمو الاقتصادي» عبر تشبيه الاقتصاد القومي بجسم الإنسان. فالنمو في جسم الإنسان يعني زيادة في الطول أو الوزن (أو زيادة حصة الفرد من الناتج القومي) في حين أن التطور يعني التقدم الوظيفي في القدرات المختلفة لجسم الإنسان (أو تطور الاقتصاد القومي)[10]. فبينما النمو الاقتصادي يعني زيادة في الإنتاج، كما يدلّ عليه هذا التشبيه، فإنّ التطور الاقتصادي يعني أكثر من ذلك بكثير. إنه يتضمن، إضافة إلى ذلك، تغيّرات بنيوية ومؤسساتية!.

ولقد أعطى جونار ميردال[11] (GUNNAR MYRDAL) تعريفاً واسعاً للتطور الاقتصادي بكونه "حركة النظام الاجتماعي بكامله إلى الأعلى". وينظر ميردال إلى التطور الاقتصادي على أنه مشكلة إنسانية ذات علاقة مباشرة بالنظام الاجتماعي. ويشتمل هذا النظام على عدّة حالات، منها اقتصادية ومنها غير اقتصادية، متشابكة فيما بينها سببياً، حتى إذا تغيرت حالة واحدة تغيرت معها بقية الحالات.

وصنف ميردال هذه الحالات إلى ستة أصناف عامة وهي:

(1) الناتج والدخل
(2) ظروف الإنتاج
(3) مستوى المعيشة
(4) الموقف من الحياة والعمل
(5) المؤسسات
(6) السياسات

فالأصناف الثلاثة الأولى يمكن وصفها بصورة عامة على أنها عوامل اقتصادية، والأصناف الرابعة والخامسة هي العوامل غير الاقتصادية. أما الصنف السادس فهو خليط، ويعتبر عادة من العوامل الاقتصادية إذا كان الهدف من السياسات هو إحداث تغيير في العوامل الثلاثة الأولى. وندرج أدناه نبذة موجزة عمّا هو مقصود بكل صنف من الأصناف الستة المذكورة أعلاه:

(1) الناتج والدخل: إن من أهم الصفات العامة التي تتصف بها الدول المتخلفة اقتصادياً هو انخفاض إنتاجية العامل وبالتالي انخفاض معدل حصة الفرد من الدخل القومي. ولأسباب سنشرحها فيما بعد يمكن اعتبار حصة الفرد من الدخل القومي كمؤشر خام لمدى تقدم أو تأخر دولة ما. ولأسباب شرحناها سابقاً نستدرك هنا فنقول إن ارتفاع معدل حصة الفرد من الدخل القومي في بلد ما لا يدل بالضرورة على تطور اقتصادي لذلك البلد.

(2) ظروف الإنتاج: إن القطاع الصناعي في الدول المتخلفة اقتصادياً صغير عادة ورؤوس الأموال الصناعية قليلة وأساليب الإنتاج بدائية. ونظراً لهذه الصفات فإنّ الفائض من الأموال التي تزيد عن حاجة الاستهلاك يكون منخفض والمدخرات قليلة. وتبعاً لذلك تقلّ الاستثمارات في وسائل الإنتاج وتبقى القاعدة الصناعية ضعيفة، يوازيها ضعف كبير في استغلال العمالة. وبجانب ذلك فإنّ البنية التحتية في الدول المتخلفة (من طرق ووسائل نقل وسكك حديد وموانئ ومطارات ومحطات توليد الكهرباء وغيرها من الخدمات العامة) غير كافية.

إن الصفات أعلاه تؤثر في بعضها البعض باتجاه دائري. فقلة المدخرات تقود إلى قلة في الاستثمارات وضعف في تراكم رأس المال. كما أن ضعف تراكم رأس المال يؤدي بدوره إلى تدنّي الإنتاجية، وتدني الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض الدخل، وانخفاض الدخل يولد قلّةً في المدخرات. وهكذا تكتمل حلقة فقر مغلقة. (VICIOUS CIRCLE OF POVERTY)

(3) مستوى المعيشة: إن مستوى المعيشة في البلدان المتخلفة اقتصادياً يكون منخفض عادة؛ ويتمثل هذا الانخفاض في تدني استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً، سوء الحالة السكنية، سوء الحالة الصحية وقلّة المستشفيات والأطباء، وقلّة مراكز التدريب المهني، وانخفاض مستوى التعليم بصورة

عامة.

إن انخفاض مستوى المعيشة يؤدّي إلى انخفاض كفاءة العامل وما يستتبع ذلك من قلّة في الإنتاجية، وهذه بدورها تؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة. وهكذا تكتمل حلقة فقر أخرى.

(4) الموقف من الحياة والعمل: إن الموقف من الحياة ومستوى الأداء في العمل يتسمان بالقصور في غالب الأحيان. فهناك، من بين أمور عديدة، الإيمان بالخرافات، وعدم سلامة النظرة إلى كثير من الأمور، قلّة النظافة والمحافظة على الصحة الشخصية، تدنّي مستوى الانضباط بالعمل، انخفاض في المواظبة على العمل، التقصير في أداء الواجب، قلّة المحافظة على النظام، قلّة الحذر والتيقظ بالعمل، الافتقار إلى الطموح، احتقار العمل اليدوي، قلّة الاستعداد للتعاون، والخنوع للسلطة والاستغلال.

يضاف إلى ذلك كله عدم السيطرة على نسبة الولادات والتكاثر. فالزيادات الكبيرة والمستمرة بالسكان في الدول المتخلفة اقتصادياً تعدّ من الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر واستمراره، خصوصاً إذا كانت نسبة الزيادة السنوية بالسكان تفوق نسبة الزيادة السنوية بالدخل.

إن قصور الموقف من الحياة والعمل يقود إلى قلّة في الإنتاجية، وهذه تؤدي إلى انخفاض في الدخل، وهذا بدوره يقود إلى التدنّي في مستوى المعيشة الذي بدوره يولد القصور في الموقف من الحياة والعمل. وبهذا تكتمل حلقة فقر ثالثة.

(5) المؤسسات: تتميز المجتمعات المتخلفة اقتصادياً بوجود مؤسسات تعيق التطور الاقتصادي كما تفتقر إلى مؤسسات وجودها ضروري لتعزيز عملية التطور الاقتصادي. ومن بين المؤسسات السلبية: علاقات الملكية، والعلاقات الزراعية المعيقة لزيادة الإنتاج الزراعي وتقدم الزراعة، الروتين الحكومي، مركزية السلطة وقلّة صلاحيات الإدارات المحلية، عدم استقرار السلطات وعدم استقرار سياساتها، انخفاض كفاءات الدوائر الحكومية، فساد الموظفين.

ومن بين المؤسسات الإيجابية التي تفتقر إليها المجتمعات المتخلفة: النقابات على اختلاف أنواعها والاتحادات المهنية الحرة، مراكز التسليف، أسواق رأس المال، مؤسسات تشجيع وإعانة الأعمال والمشاريع الجديدة، جمعيات حماية المستهلك والمنتج، وما شابه ذلك من مؤسسات تتطلبها حاجات المجتمع ويكون من شأنها دعم وتعزيز عملية التطور الاقتصادي.

إن هذا القصور المؤسساتي ينعكس سلبياً على ظروف الإنتاج ومستوى المعيشة والموقف من الحياة والعمل ويتشارك مع هذه العوامل الثلاثة في سببية انخفاض مستوى الإنتاجية الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل، وما ينتج عن ذلك من تدني في مستوى المعيشة. وبدوره فإنّ انخفاض مستوى

المعيشة يؤدي إلى تفشي الأمية وتدنّي مستوى التعليم، وهذه العوامل تعزز من القصور المؤسساتي وتديمه.

(6) السياسات: ويقصد هنا بالسياسات قيام الدولة بالتخطيط الاقتصادي المتكامل والواعي من أجل بلوغ أهداف معينة بواسطة مناهج استثمارية في الصناعة والزراعة وبناء البنية التحتية المادية والبشرية والقضاء على المؤسسات السلبية وتشجيع قيام مؤسسات إيجابية. إن الغرض من تلك السياسات هو كسر حلقات الفقر المغلقة وإحداث تغييرات إيجابية في ظروف الإنتاج ومستوى المعيشة والموقف من الحياة والعمل، كل ذلك من أجل إدارة عجلة التطور الاقتصادي واستمرار تقدمها إلى الأمام.

ذلك ما ذهب إليه ميردال بشأن التطور الاقتصادي وحالات النظام الاجتماعي التي تؤثر فيه وتتأثر به، أما كندلبرجر[12](KINDLEBERGER) فقد أعطى تعريفاً مباشراً للتطور الاقتصادي بدا وكأنه قائمة بما يشتمل عليه من أهداف، حيث قال: يعرف التطور الاقتصادي بكونه يشتمل بصورة عامة على زيادة المنافع المادية، خصوصاً لذوي الدخل المنخفض جداً، استئصال الفقر العام ومتعلقاته من الأمية والمرض والموت المبكر، تغيير في مكونات عوامل الإنتاج والعملية الإنتاجية بما يتضمن الانتقال من الاعتماد التام على الأنشطة الزراعية والتوجه نحو الأنشطة الصناعية، تنظيم الحالة الاقتصادية بما يجعل العمالة المنتجة تنتشر بين جميع السكان القادرين على العمل بدلاً من اقتصارها على أقلية من السكان ذات الامتيازات الخاصة، ومشاركة أكبر للجماعات ذات القواعد الواسعة في صنع القرارات المتعلقة بالاتجاهات، اقتصادية كانت أم غيرها، الواجب التحرّك فيها لتحسين الصالح العام.

وفي هذا التعريف يتجه كندلبرجر نحو الإنسان بصورة أكثر فيعطيه قدراً أكبر في المشاركة بصنع القرار الاقتصادي وغير الاقتصادي، وهو بهذا التعريف يوسع معنى التطور الاقتصادي ليشمل جزءاً – وإن كان ضئيلاً – من حقوق الإنسان. ثم يأتي البنك الدولي في تقريره السنوي عن التطور العالمي[13] لسنة 1991 ليجعل الحياة الأفضل للإنسان هي الغاية الأساسية من التطور الاقتصادي وأن الحرية الفردية هي جزء من هذا التطور فيقول: إن التحدي الذي يفرضه التطور، في أوسع معانيه، هو تحسين نوعية الحياة. إن نوعية من الحياة أفضل، خصوصاً في بلدان العالم الفقيرة، تستدعي دخلاً أعلى، ولكنها تشتمل على أكثر من ذلك بكثير. فهي تشتمل، كغايات في حدّ ذاتها، على مستويات أعلى من الصحة والتغذية، فقر أقل، بيئة أنقى، تكافئ فرص أكبر، حريّات فردية أوسع، وحياة ثقافية أغنى.

ويبدو مما تقدم؛ إن مفهوم التطور الاقتصادي واسع جداً ولا يمكن تحديده بتعريف معين. فهو، بالنسبة لدول العالم الثالث النامية، لا يعني مطلقاً التغريب

(WESTERNISATION) أو التمدن (MODERNIZATION) وهو لا يقتصر على التصنيع (INDUSTRIALISATION) وإنما التصنيع هو وجه من أوجه التطور الاقتصادي المختلفة. فهو يشتمل على وجوه أخرى أهمها التطور البشري.

إن التطور الاقتصادي ليس حالة طارئة محدودة بفترة زمنية، وإنما هو عملية (PROCESS) ديناميكية طويلة الأجل ومستمرة تتطلب تخطيطاً واعياً من الدولة بالمشاركة والتناغم مع قطاعات الشعب ومؤسساته المختلفة.

ويصاحب عملية التطور الاقتصادي تغييرات بنيوية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي أساليب الإنتاج. وينتج عن تلك التغييرات توسع مستمر في الناتج القومي، وحصة الفرد من الناتج القومي مع عدالة في التوزيع. إن كل ذلك يقود إلى تحسن راسخ، مستمر وغير مؤقت، في المستوى المعاشي للمواطنين. كما يصاحب عملية التطور الاقتصادي تغيّر جذري في نظرة المواطنين إلى العمل والإنتاج، وتحسن مستمر في مستويات التغذية والصحة والتعليم.

إن كل ذلك يتطلب ضرورة مشاركة الناس، بتنظيماتهم ومؤسساتهم على تعددها وتنوعها، في عمليات التخطيط والاختيار والتنفيذ، فالإنسان هو المقصد النهائي من عملية التطور الاقتصادي.

إن مشاركة التنظيمات والمؤسسات في التخطيط، وإعطائها دوراً في الاختيار والتنفيذ يتعارض مع مركزية الحكم واستبداد الدولة، لذلك فإن عملية التطور الاقتصادي تحتاج إلى قدر من التعددية والمشاركة واللامركزية وتوفر الحريات بما تمليها الحقوق الأساسية للإنسان.

طرق التنمية الاقتصادية

لا توجد استراتيجية محددة يتبعها بلد ما لإحداث عملية التطور الاقتصادي. فالبلدان النامية، بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت أن القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها عملية التطور الاقتصادي هي تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، أي تحقيق نسبة زيادة سنوية مستمرة في الناتج القومي الإجمالي، أو الناتج المحلي الإجمالي[14]، تتجاوز نسبة الزيادة السنوية بالسكان، وبذلك يزداد الدخل الفردي ويرتفع المستوى المعاشي. ومن هذه القاعدة تنطلق عملية التطور الاقتصادي، بتخطيط من الدولة ومشاركة من الشعب، لتحقيق الغايات المختلفة التي تنشدها هذه العملية.

فالقاعدة الأساسية التي ينطلق منها التطور الاقتصادي: هي القضاء على الفقر وتحقيق نمو مستمر في الدخل الفردي. ولم تكن هناك وصفة جاهزة لإحداث النمو الاقتصادي وإنما اتبعت سياسات فشل بعضها ونجح البعض الآخر. وقد تفاوت أثر هذه السياسات من بلد لآخر، فحيث نجحت سياسة معينة في بلد معين، لم تحقق تلك السياسة نفس المستوى من النجاح في بلد آخر،

وربما فشلت فشلاً ذريعاً.

وقد عيّن الاقتصاديان ريجاردز ووتربري (RICHARDS AND WATERBURY) خمس سياسات للتنمية الاقتصادية تختلف فيما بينها باختلاف الاقتصاديات السياسية التي تعالجها والتي تتراوح بين الاقتصاديات السياسية التي تهيمن عليها الحياة الريفية الزراعية إلى تلك التي تهيمن عليها الحياة الحضرية الصناعية. وندرج أدناه سياسات النمو الخمس التي عينها المؤلفان[15]:

(1) النمو بقيادة الصادرات الزراعية (AGRO-EXPORT-LED GROWTH):

وتعتمد هذه السياسة على تصدير المنتوجات الزراعية لتوليد العملات الصعبة، وإعادة استثمار بعض الأرباح المتحققة من هذا النشاط في تحسين الإنتاجية وتوسيع قاعدة الاقتصاد المنتجة، كالاستثمار في الصناعة، مما يؤدي إلى انطلاق عملية نمو مستدامة تغذي نفسها ذاتياً (SELF-SUSTAINING GROWTH).

(2) النمو بقيادة الصادرات المعدنية (MINERAL-EXPORT-LED GROWTH):

إن هذه السياسة تشبه سياسة النمو بقيادة الصادرات الزراعية من حيث الوسيلة والهدف، سوى أنها تختلف عن الأولى بكونها تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية المعدنية، وليس المنتجات الزراعية، لتوليد العملات الصعبة اللازمة للاستثمار. وتختلف عن الأولى أيضاً بكون الصادرات في هذه الحالة غير متجددة (NON - RENEWABLE) وإنما مستنفذة (EXHAUSTIBLE) كالنفط في حالة العراق والفوسفات في حالة المغرب والأردن.

(3) التصنيع بإحلال الواردات:
(IMPORT-SUBSTITUTING INDUSTRIALISATION)

إن الفكرة العامة لهذه السياسة هي أن الصناعات الناشئة ستنتج سلعاً صناعية كان يتم استيرادها من الخارج، كذلك ستقوم بعض هذه الصناعات الناشئة بتصنيع المواد المنتجة محلياً. والنتيجة ستؤدي إلى تنوّع في الإنتاج الاقتصادي، وقلّة في الاعتماد على واردات المواد المصنعة وصادرات المواد الأولية. وعندما يتحسن دخل المواطنين، خصوصاً أولئك العاملين في الصناعة والزراعة، تظهر أسواق جديدة تتطور معها الصناعات الناشئة وتبدأ بتحقيق وفورات الحجم (ECONOMIES OF SCALE) التي ستساعد، بدورها، هذه الصناعات على تحقيق الأرباح والقدرة على المنافسة. وفي النهاية ستقوم الصناعات الأولى بإحداث تشابكات خلفية (BACKWARD LINKAGES)من شأنها أن تحفز على قيام صناعات لإنتاج المعادن الأساسية والسلع الرأسمالية؛ كمكائن الخراطة وما شابه ذلك من العدد والمكائن الرأسمالية.

لقد كانت سياسة التصنيع بإحلال الواردات أوسع سياسات التنمية انتشاراً في البداية، وقد جربتها . بدرجات متفاوتة . كافة البلدان النامية تقريباً. وقد صممت هذه السياسة لتحويل البلدان المصدرة للمواد الأولية إلى بلدان صناعية. إلاّ أنّها أثبتت فشلها في العديد من البلدان، وخصوصاً البلدان الصغيرة المتميزة بصغر أسواقها، وكذلك البلدان التي هيمن فيها القطاع العام على تلك الصناعات.

(4) النمو بقيادة الصادرات المصنعة:

(MANUFACTURED - EXPORT- LED GROWTH)

إن الفكرة التي تقوم عليها هذه السياسة هي إنشاء الصناعات من أجل التصدير، وقد ثبت نجاحها في العديد من البلدان وخصوصاً في شرقي آسيا، ومزيتها على سياسة التصنيع بإحلال الواردات هي أولاً: إنها تولد العملات الصعبة للبلد من غير التضحية بهدف التصنيع (أي أن الاثنين يحدثان معاً) وثانياً: إن هذه الصناعات، لكي تنجح، لا بد لها من تخفيض كلفة الإنتاج حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية. لذلك تغلبت هذه الصناعات على المشاكل التقليدية التي تواجهها صناعات إحلال الواردات كالعمالة الفائضة، السعات التشغيلية العاطلة، والخسائر الناجمة عن التشغيل. يضاف إلى ذلك فإنّ هذه الصناعات تتمتع بأسواق عالمية كبيرة بخلاف الأسواق المحلية الضيقة التي تواجهها صناعات إحلال الواردات.

(5) النمو بقيادة التطور الزراعي:

(AGRICULTURAL-DEVELOPMENT-LED GROWTH)

لم تجلب هذه السياسة اهتمام الباحثين في الاقتصاد السياسي إلاّ حديثاً. إن هذه السياسة مناسبة لتلك الأقطار الفقيرة جداً والتي يشتغل غالبية سكانها بالزراعة، وهي لا تملك ثروات معدنية مهمة، وليس لها أمل في اختراق الأسواق الخارجية لبيع السلع المصنعة. وتركز هذه السياسة على ضرورة توزيع الأرض توزيعاً عادلاً، ونشر التعليم فيما بين الفلاحين لرفع إنتاجيتهم. ويحدث النمو بالتوسع الزراعي، وهو كثيف العمالة أساساً، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة الزراعية. إن الفلاحين، بطبيعة حياتهم، ينفقون جزءاً كبيراً من مدخولاتهم على المنتوجات الكثيفة العمالة (كالمساكن والأثاث والدراجات)، وهذا بدوره ينشط الصناعات المذكورة ويزيد الطلب على الأيدي العاملة الصناعية. يضاف إلى ذلك فإن البنية التحتية الزراعية (كالطرق وشبكات الإرواء والبزل) كثيفة العمالة أيضاً وتؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة. إن هذه الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمالة تؤدي إلى زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة التدريجي.

تجارب مستمرة وأفكار جديدة

عندما بدأت الدول النامية تحقق استقلالها السياسي كان الهم الأكبر الذي يسيطر على قادة تلك الدول هو تحقيق التطور الاقتصادي جنباً إلى جنب مع تطور البلاد السياسي. وقد كان الفكر السائد آنذاك: هو أنّ الاعتماد على الاقتصاد الزراعي هو سبب من أسباب التخلف ولا بد من الاتجاه نحو التصنيع لتحقيق النمو الاقتصادي. وكان ذلك الفكر ينبع من عنصرين أحدهما سايكولوجي والآخر واقعي. فالعنصر السايكولوجي: هو ارتباط الزراعة بالعهود الاستعمارية وهيمنتها على اقتصاديات البلدان المستعمَرة. والعنصر الواقعي: هو تخلف الزراعة الفعلي في تلك البلدان والاعتقاد آنذاك بعدم جدوى الاعتماد على القطاع الزراعي كمحرك لقيادة عملية التنمية ولا بد من التوجه نحو التصنيع.

إن الجهود الأولى في التنمية والمستندة إلى سياسة التطور من خلال التصنيع تبنّت أربع نقاط مهمة آمنت بصحتها وعولت عليها في إنجاح عملية التطور وهي[16]:

1. تراكم الرأس المال المادي: إن زيادة الادخار ثم الاستثمار وتكوين رأس المال المادي(PHYSICAL CAPITAL FORMATION) بسرعة كان من أهم الأهداف التي تبنتها سياسة التطور من خلال التصنيع.

2. الزراعة: كان ينظر إلى القطاع الزراعي باعتباره مصدراً للموارد من أجل الاستثمار الصناعي. وقد أدّت تلك السياسة إلى حماية القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي ممّا أدّى إلى الإضرار بالأخير وإعاقة نموه.

3. التجارة الخارجية: اتجه قادة الدول النامية في بادئ الأمر نحو سياسة التصنيع من خلال إحلال الواردات، وكان يظن آنذاك إن الاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية سيزعزع عملية التنمية، فتكرّست السياسات الحمائية في الواردات وتقلصت تجارة تلك البلدان الخارجية.

4. فشل آلية السوق: وكان يظن في المراحل الأولى من عملية التنمية إن الأسواق سوف لن تتمكن من تأدية عملها كما هو مطلوب، وكان لا بد من تدخل الدولة لتوجيه عملية التنمية.

غير أن الأفكار حول تحقيق التنمية والتطور شاهدت تغيّراً مستمراً بمرور الزمن. وكان التغيّر في السياسات ينشآ نتيجة لفشل أو نجاح التجارب التي كانت تمرّ بها البلدان النامية. وتبلورت بعد أربعين سنة من التجارب مبادئ أصبحت تلاقي قبولاً عاماً من جميع المهتمين بشؤون التطور الاقتصادي وإن لم ينشآ اتفاق عام – وربما لا يمكن أن ينشآ – عمّا يمكن الأخذ به لتحقيق التطور الاقتصادي لبلد ما من البلدان النامية.

فلم يعد التركيز على تكوين رأس المال مقتصراً على العنصر المادي منه، بل أصبح الاهتمام يتجه بصورة متزايدة نحو تكوين رأس المال البشري (HUMAN CAPITAL FORMATION) حتى أصبح معلوماً الآن أن رأس المال البشري هو من أهم العوامل التي تقود عملية التطور الاقتصادي إن لم يكن أهمها[17].

وبخصوص الزراعة فإنّ النظرة لها قد تغيرت تماماً. ففيما كان التوجه نحو الصناعة في بادئ الأمر يعني إهمال الزراعة أصبح التوجه نحو التطور الصناعي يصاحبه توجه نحو التطور الزراعي إن لم يكن يسبقه. فقد أدركت العديد من الدول النامية أن فشل القطاع الزراعي أو بقاءه متخلفاً يعني ضيق السوق المحلية وضعف الطلب على المنتجات المصنّعة. وحتى في تلك الدول التي اتجهت في التصنيع نحو الأسواق الخارجية فإنّ أغلب الطلب على منتجاتها يأتي من السوق المحلية[18].

فبالإضافة إلى أنّ الصناعة تعتمد بشدة على سكان الريف في طلب منتجاتها، فإنها تعتمد أيضاً على المنتجات الزراعية من أجل تصنيعها، وعلى الصادرات الزراعية من أجل توليد العملات الصعبة والاستثمار لبناء المصانع، وعلى القطاع الزراعي من أجل تزويد المصانع بالأيدي العاملة.

أما التجارة الخارجية فقد تبدلت النظرة لها هي الأخرى. فالتوجه في التصنيع نحو إحلال الواردات قلص التجارة الخارجية وساعد على نشوء صناعات داخل البلدان النامية عالية الكلفة لا تقوى على المنافسة الخارجية ولا يمكنها العيش بدون الحماية الحكومية. وقد أدركت العديد من الدول النامية، وخصوصاً دول شرقي آسيا، خطل هذه السياسة فانفتحت على الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية. وقد ساعدت التجارة الخارجية . إضافة إلى مساهمتها في نقل التكنولوجيا . في نشوء صناعات عالية الكفاءة في تلك البلدان، قليلة الكلفة وقادرة على المنافسة العالمية.

وأخيراً فإن الدول النامية أدركت أنّ تدخل الدولة في السوق، وخصوصاً في عملية الإنتاج، يعرقل عملية النمو الاقتصادي. وأن الأسواق التنافسية تحت إدارة القطاع الخاص هي أفضل وسيلة لتنظيم عملية الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وعلى الدولة أن تبتعد عن دور «اللاعب» وتتخذ دور «الحكم» وأن تتدخل حيث تفشل السوق، كما هي الحالة في ضرورة تبنّي الدولة عمليات الاستثمار في البنية التحتية المادية والبشرية. هذا من حيث الاستثمار، أما من حيث الرقابة فإن الدولة يجب أن لا تتراخى في أداء واجبها بهذا المضمار. ذلك أن السوق، ولأسباب عدة ومنها الجشع، قد تنحرف في الأداء في قطاع مُعيّن من الاقتصاد، بغياب الرقابة المحكمة من قبل الدولة، فيتعرض ذلك القطاع وبمعية القطاعات الأخرى المتشابكة معه إلى الأذى الكبير، وربما الانهيار، تماماً كما حدث منذ العام الماضي (2008) في أسواق المال في الولايات

المتحدة الأمريكية والأسواق الأخرى المتشابكة معها في أنحاء العالم، مما عصف بالاقتصاد الأمريكي – وكذلك العالمي – لينتهي بكساد شديد، لم ير مثل شدته منذ الكساد العظيم (GREAT DEPRESSION) في بداية ثلاثينات القرن الماضي..

وبعد، فتلك هي السياسات الخمس للتنمية الاقتصادية والتجارب الأربع المهمة التي مرت بها الدول النامية بخصوص تكوين رأس المال والنظرة إلى الزراعة والتجارة الخارجية وموقع الدولة من الإنتاج والسوق. ولم تكن تلك السياسات الخمس تتميز بمنع متبادل (MUTUALLY EXCLUSIVE) بمعنى أن إتباع سياسة معينة يمنع من إتباع سياسات أخرى واحدة أو أكثر بنفس الوقت. وقد اتّبعت فعلاً الدول النامية سياسة تنمية رئيسية تكملها سياسة أخرى، أو مزيجاً من السياسات حسبما تطلبته ظروف تلك البلدان. المهم في العملية أن البلد النامي يتبع سياسات يفصّلها تفصيلاً على مقاسات ظروفه الداخلية وموارده المالية والطبيعية، حتى تأتي تلك السياسة التنموية ملائمة له وحده وقد لا تلائم بلداً نامياً آخراً مجاوراً له.

عولمة اقتصادية

لقد مر تقريباً عقد ونصف من الزمان منذ أن كُتبت الصفحات أعلاه، إذ نحن الآن في مقتبل القرن الواحد والعشرين (سنة 2009) ولم تتغير النظرة إلى ماهية التطور الاقتصادي والعوامل التي تؤثر به والوسائل التي تقود إليه. فالسياسات والمفاهيم التي مر ذكرها أعلاه باقية كما هي، إلا أنه لابد من الإشارة هنا إلى أن الأبحاث الاقتصادية تكاد تتفق بالإجماع على أن اقتصاد السوق، أي الاقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص، والذي تتخذ فيه الدولة دور الحكم . أي دور أشرافي رقابي . هو الأجدى وسيلة لتحقيق التطور الاقتصادي.

كما دلت التجارب على أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي والمستند إلى التوسع بالتجارة الخارجية هو من بين أهم العوامل المساعدة في الازدهار الاقتصادي الذي أصبحت تشاهده العديد من البلدان النامية. أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي بما يعني خلق قاعدة إنتاجية هدفها الرئيسي التصدير إلى الخارج وفتح السوق المحلية للصادرات الأجنبية سيخلق البيئة المحفزة على الارتقاء في الإنتاج تكنولوجياً وإداريا ودفع الكفاءة الإنتاجية من أجل تحقيق القدرة اللازمة للمنافسة محلياً وعالمياً.

ويمكن تسمية الانفتاح على العالم الخارجي بهذه الصيغة بالعولمة الاقتصادية. ذلك أن العولمة – وهي التشابك والاندماج في أنشطة المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أصبحت تتسارع طردياً مع النمو المستمر في وسائل الاتصالات والمواصلات – لها جوانب أخرى إلى جانبها الاقتصادي منها سياسية واجتماعية وقانونية وبيئية، وإن ما يهمنا منها هنا هو الجانب

الاقتصادي[19].

والعولمة موضوع مثير للجدل، وهي ليست كلها نافعة كما هي، أيضاً، ليست كلها ضارة. فهي لها مجالات ايجابية عديدة يمكن التركيز عليها واستغلالها والاستفادة منها، ولها بعض المجالات السلبية التي يمكن تقليص آثارها إلى الحدود الدنيا إن لم يكن ممكناً تفاديها أو التغلب عليها بالكامل. وسيسهل أيضاً مواجهة تحديات العولمة إذا تمت الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى.

ولا تقتصر العولمة الاقتصادية على الانفتاح الاقتصادي بما هو التوسع في التجارة الخارجية فحسب، وإنما لها قنوات أخرى أهمها الانفتاح الداخلي أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات المباشرة (DIRECT INVESTMENTS) واستثمارات الحافظة (PORTFOLIO INVESTMENTS). وإذا كانت الاستثمارات الأخيرة، أي استثمارات الحافظة، تتميز بحساسيتها تجاه الأوضاع الاقتصادية الداخلية وعدم استقرارها، مما يتولد منها أضرار جانبية كما حدث لبلدان شرقي آسيا في سنة 1997، فإن حلولاً يمكن تبنيها وتشريعات يمكن إصدارها لتقييد حركة تلك الاستثمارات والحد من آثارها السلبية بناءً على تجارب البلدان الأخرى سيما تلك التي نجحت في تجنب الأزمات المحتملة من تلك الاستثمارات.

أما الاستثمارات المباشرة، سواء كانت في مجالات الصناعات التحويلية أو الأستخراجية أو الزراعية أو الخدمات المالية والسياحية وغيرها من المجالات، فالبحوث تشير إلى فوائدها بصورة عامة ونتائجها الإيجابية، ليس فقط في زيادة الإنتاج وإنما في نقل التكنولوجيا أيضاً وفي نشر المهارات الفنية والإدارية وتوسيع المنافسة والارتقاء بالإنتاجية وتحسين فرص التصدير ودخول الأسواق الخارجية. أضف إلى ذلك أن العراق، بعد التراجع الرهيب الذي عانته مختلف قطاعاته الاقتصادية نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي وفوضى الاحتلال والإرهاب والتخريب وانعدام الأمن واللا استقرار ... الخ، أصبح بأمس الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية في أعادة بناء اقتصاده، نظراً لشحة موارده المالية المحلية التي قد تدوم لعقدين قادمين من الزمان على الأقل.

قياس التطور الاقتصادي

نظراً لأنّ مفهوم التطور الاقتصادي معقّد ويشتمل على عدة وجوه، يصبح من الصعب جداً ابتكار مؤشر مثالي يفوز لوحده بالتعبير عن جوهر هذا المفهوم ويمكن استعماله كمقياس لحالة التطور الاقتصادي في بلد ما. ولهذا السبب فقد آثر ميردال[20] التراجع إلى وسيلة بسيطة وعملية لقياس التطور الاقتصادي، فهو يقول:

«... في هذه الحالة يصبح موقفنا مفهوماً كما يمكن تبريره إذا نحن توجهنا نحو مؤشر للتطور الاقتصادي يسهل قياسه والتحقق منه بدلاً من المؤشر المثالي. إن معدل نمو

حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي سيكون الاختيار الطبيعي لهذا المؤشر ».

وتبرير ميردال لهذا الاختيار هو أنّ الدخل الفردي يلعب دوراً رئيسياً في تقرير مستوى معيشة السكان. ونظراً لاعتماد حالات النظام الاجتماعي بعضها على البعض الآخر وتداخل التأثيرات فيما بينها، فإن تحسّن مستوى المعيشة سيؤثر حتماً على ظروف الإنتاج والنظرة إلى العمل ونمط السلوك ونشوء المؤسسات، وهذه، بدورها، عندما تتحسن ستؤثر إيجابياً على الإنتاجية وبالتالي على الدخل القومي الذي سيؤدي إلى تحسن عام في مستوى المعيشة، وبهذا فإن حلقة التأثيرات ستكتمل وتصبح العلاقة السببية دائرية.

ولكن مهما وصلت درجة هذا التبرير من الإقناع، فإنّ المؤشر المقترح يبقى قاصراً في دول نامية لا تنهج حكوماتها سياسات تترجم زيادة الدخل إلى منافع عامة للناس في سبيل تحقيق حياة أفضل[21]. فهنالك دول تتميز بارتفاع نسبي في حصة الفرد من الدخل القومي ولكنها تفتقر إلى العدالة في توزيع ذلك الدخل ولم تسع سعياً كافياً لتلبية حاجات سكانها الأساسية، في حين أن هناك دولاً أخرى تتميز بانخفاض حصة الفرد من الدخل القومي ولكنها قطعت شوطاً كبيراً في تلبية الحاجات الأساسية للسكان[22].

وفي هذا الخصوص يقول البنك الدولي[23]: « **اعتاد الاقتصاديون اعتبار زيادة الدخل الفردي كمؤشر جيد للأوجه الأخرى من التطور. إلاّ أنّ الضعف في اعتبار نمو الدخل الفردي كمؤشر من هذا النوع هو أنه قد يخفي التغيرات الحقيقية في الصالح العام لأجزاء كبيرة من الطبقة الفقيرة للسكان. إن التحسن في تلبية الحاجات الأساسية للغذاء، والتعليم، والعناية الصحية، وتكافئ الفرص، والحريات المدنية، وحماية البيئة لا تعبر عنها الإحصائيات المتعلقة بنمو الدخل** ».

وللأسباب الوارد ذكرها يفهم ميردال قصور معدل نمو حصة الفرد من الناتج القومي كمؤشر جيد لحالة التطور الاقتصادي فيستدرك قائلاً[24]: « **إن معدل نمو حصة الفرد من الدخل القومي لا يمكن، في هذه الحالة، اعتباره أكثر من مؤشر خام وتقريبي لذلك التغيير الأكثر تعقيداً في عموم النظام الاجتماعي والذي نريد تسجيله** ».

ولكن عدم وجود مؤشر مثالي شامل لقياس مدى التطور الاقتصادي في بلد ما لا يفرض علينا استعمال حصة الفرد من الدخل القومي فقط كمؤشر تقريبي للتطور الاقتصادي، إذ يمكننا، إن أردنا، استعمال مؤشرات مناسبة لكل وجه من أوجه التطور الاقتصادي المختلفة.

فالنمو الاقتصادي يمكن قياسه، كما أسلفنا، بقياس معدل نمو حصة الفرد من الدخل القومي أو حصته من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن دراسة مدى انتشار الفقر بين الجماهير

بقياس مستوى العدالة في توزيع الدخل، وهذا يتم بطريقة حساب معامل واحد يسمى معامل جيني (GINI COEFFEICIENT)، وهذا المعامل يعبر عن درجة عدم المساواة في توزيع الدخل[25]. وعلى نفس المنوال يمكن قياس مؤشرات أخرى للتطور الاقتصادي كمعدل العمر المتوقع ومعدل وفيات الأطفال الرضع، ومستوى معرفة القراءة والكتابة، ومدى المساواة في التعليم بين الجنسين، ونسبة البطالة ونسبة النمو السكاني، كما يمكن قياس مؤشر لمدى توفر الحريات الأساسية في البلد.

ونظراً لتنوع وتعدد مؤشرات التطور الاقتصادي وتباين مستوياتها من دولة لأخرى، فإنّ أهمية هذه المؤشرات النسبية والحاجة لقياس مستوياتها ستتغيران مع المكان والزمان. فقد يهتم بلد من البلدان وفي وقت معين بنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي وقت آخر قد يتجه اهتمام نفس البلد إلى مشكلة العدالة في توزيع الدخل. وقد يهتم بلد آخر بأولوية معالجة البطالة وحماية ونشر الأمن الداخلي وتوفير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتعليم والصحة العامة (كما يجب أن يجري في العراق في المرحلة الحاضرة)، أو قد يهتم ببعض هذه المؤشرات أو بجميعها في آن واحد. فبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية بالوقت الحاضر، مثلاً، يستعمل دليل التنمية البشرية (HUMAN DEVELOPMENT INDEX) لقياس مدى رفاهية الناس، ويتكون هذا الدليل من أربعة مؤشرات هي: معدل العمر المتوقع، معرفة القراءة والكتابة إجمالي التسجيل في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المستندة إلى تساوي القوة الشرائية[26].

الـفـصل الـثـانـي
العراق ومؤشرات التطور الاقتصادي

«إن كنت تخطط لسنة فازرع بذرة. وإن كنت تخطط لعشر سنين فاغرس شجرة. وإن كنت تخطط لمائة سنة فعلّم الناس. عندما تزرع بذرة واحدة تحصد حصاداً واحداً. عندما تعلّم الناس ستحصد مائة حصاد»

«كوان تسو، 551 - 479 ق.م.»

العراق دولة من دول الشرق الأوسط وأحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الأقطار المصدّرة للنفط (أوبك)، وهي دولة نامية كباقي دول منظمة أوبك التي تقع ست منها في الشرق الأوسط. وتشكو الدولة العراقية منذ تأسيسها من مشكلة التخلف الاقتصادي، غير أنها أحسن حظّاً من كثير من الدول النامية نظراً لاكتشاف النفط فيها واستعمال العوائد النفطية من أجل التنمية الاقتصادية. ولغرض بيان مدى تطور (أو تأخر) العراق من الناحية الاقتصادية ارتأينا مقارنته – خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي عندما كانت خطط التنمية الاقتصادية جارية آنذاك على قدم وساق – مع بعض الأقطار من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O E C D) وجميعها أقطار متطورة، كما ارتأينا مقارنته مع بقية أعضاء منظمة أوبك وهي دول جميعها غنية بالنفط بدرجات متفاوتة وأن بعضها أكثر تطوراً من العراق في بعض المجالات وبعضها أقل تطوراً في مجالات أخرى.

لاحظنا في نهاية الفصل السابق عدم وجود مؤشر واحد شامل لجميع صفات التطور الاقتصادي، ورغم أن حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي تعتبر مؤشر مهم جداً لحالة التطور الاقتصادي غير أنّ هذا المؤشر غير كاف لوحده . كما أسلفنا . وقد يصبح مضللاً في حالة الدول المصدرة للنفط من ذوات الأعداد السكانية المنخفضة كالكويت والإمارات العربية المتحدة. كما لاحظنا أن هناك العديد من المؤشرات يستعملها اقتصاديو التنمية لبيان مدى التطور الاقتصادي لبلد ما. إن هذه المؤشرات تعبر عن حالات اقتصادية واجتماعية معينة تتأثر وتؤثر في بعضها البعض باتجاه واحد وعلى شكل حلقة مغلقة، فتكون نتيجة لما قبلها وسبباً لما بعدها من الحالات كما أوضحنا ذلك في الفصل الأول.

ومن بين العديد من المؤشرات المستعملة لبيان مدى التطور الاقتصادي اخترنا المؤشرات التالية: حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، مدى الاعتماد على صادرات المواد الأولية، حجم

القوة العاملة في القطاع الزراعي، معدل العمر المتوقع ونسبة وفيات الأطفال عند الولادة ومدى معرفة القراءة والكتابة، نسبة النمو السكاني، وحصة الفرد من استهلاك الطاقة.

1. حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي

إن قاعدة الإنتاج الاقتصادية في الدول النامية ضعيفة والإنتاجية منخفضة وهاتان تقودان إلى انخفاض الناتج القومي وإلى انخفاض حصة الفرد منه وهذه نتيجة رئيسية من نتائج التخلف الاقتصادي. الجدول رقم (1−2) يبين حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي لسنة 1975 في العراق وباقي دول منظمة أوبك وثلاث من الدول المتطورة اقتصادياً هي فرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (1-2) :حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي لسنة 1975 لدول منظمة الأوبك وثلاث من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دولار أمريكي)

الدولة	الفرد حصة
العراق	1,260
الجزائر	990
الأكوادور	640
الغابون	3,370
اندونيسيا	250
إيران	1,770
الكويت	12,120
ليبيا	4,900
نايجيريا	360
قطر	10,800
المملكة العربية السعودية	4,500
الإمارات العربية	14,060
فنزويلا	2,300
اليابان	4,600
فرنسا	6,070
الولايات المتحدة الأمريكية	7,200

المصدر: World Bank Atlas, 1978 – 1981

ويبدو من الجدول أن حصة الفرد العراقي من الناتج القومي الإجمالي في سنة 1975

البالغة 1,260 دولار تعادل حوالي ربع حصة الفرد الياباني وخمس حصة الفرد الفرنسي وسدس حصة الفرد الأمريكي، وكذلك تقل عن حصة الفرد الإيراني والفنزويلي. وإن أفقر دولة في الجدول هي اندونيسيا وهي مثال الدولة الفقيرة نظراً لارتفاع عدد السكان الهائل فيها وهي تماثل في فقرها دولة مصر التي هي الأخرى يرتفع فيها عدد السكان حيث بلغت حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي 250دولار في نفس السنة.

ويبدو كذلك من الجدول أن حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية الخليجية، خصوصاً الإمارات العربية والكويت، عالية جداً حتى بمقياس الدول المتطورة اقتصادياً، والسبب في ذلك ارتفاع العوائد النفطية مع قلّة السكان في تلك الدول. ولهذا السبب فإن حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا تبدو معياراً صحيحاً في هذه الحالة لقياس مدى التطور الاقتصادي وإنما ينبغي الركون إلى مؤشرات أخرى لبيان حالة التطور الاقتصادي لتلك البلدان. وعلى الرغم من أن ارتفاع حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في بلد ما لا يقود، بالضرورة، إلى التطور الاقتصادي لذلك البلد، فإن هذا الارتفاع، في حالة توفر عوامل أخرى منها إتباع سياسات تنموية عقلانية، سيعجل من عملية التطور الاقتصادي ويختزل الزمن من أجل بلوغ أهداف التطور المطلوبة.

2. مدى الاعتماد على صادرات المواد الأولية

إنّ أغلب الدول النامية تعتمد في اقتصادياتها على الإنتاج الأولي كاستخراج خامات المعادن من باطن الأرض، وليس للإنتاج الثانوي (الصناعات التحويلية) أو الإنتاج الثالثي (الخدمات) دور مهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر استخراج وتصدير الخامات بصيغتها الأولية المصدر الرئيسي للعملات الصعبة في البلدان النامية، حيث تستعمل هذه العملات لاستيراد البضائع المصنعة والأغذية بصورة رئيسية.

وسبب اعتماد البلدان النامية على الإنتاج الأولي هو أن قاعدتها الصناعية ضعيفة عادة نتيجة لشحة الاستثمارات وقلّة تراكم رؤوس الأموال المنتجة. وأن ازدهار صناعات الاستخراج وتصدير المواد الأولية في هذه البلدان، وهي صناعات تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة وخبرات فنية متقدمة، يعود في البداية إلى الاستثمارات التي قامت بها الشركات الأجنبية وهي مملوكة أساساً من قبل الدول المتطورة اقتصادياً.

والعراق، كدولة نامية، تعتمد في اقتصادها على استخراج وتصدير المواد الأولية. فهي، كمثيلاتها من دول منظمة الأوبك، تعتمد على استخراج وتصدير النفط الخام بصورة رئيسية.

ويبين الجدول رقم (2–2) مدى اعتماد العراق وبقية دول منظمة الأوبك على تصدير هذه المادة الحيوية. فالصادرات الكلية كونت 61% من الناتج المحلي الإجمالي للعراق في سنة 1975

وإن 99% من هذه الصادرات كانت نفطية. وهذا يعني أن العراق بالإضافة إلى كونه اعتمد على الصادرات لتكوين أكثر من نصف دخله في سنة 1975، فإن 99% من هذه الصادرات كانت نفطية وهي تكاد تكون المصدر الوحيد لعملات البلد الصعبة.

جدول رقم (2 -2): نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية للعراق وبعض دول منظمة الأوبك وكندا (1975)

الدولة	الصادرات الكلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات النفطية كنسبة مئوية من الصادرات الكلية
العراق	61	99
الجزائر	35	91
الأكوادور	26	57
الغابون	50	83
اندونيسيا	23	75
إيران	41	97
الكويت	81	91
ليبيا	54	100
نايجيريا	53	96
المملكة العربية السعودية	88	100
الإمارات العربية	79	94
فنزويلا	27	95
كندا	21	12

المصدر: اشتقت الأرقام من International Financial Statistics, 1978.

ورب سائل يسأل: إذا كان النفط هو المصدر الوحيد للعملات الصعبة ومصدر رخاء البلاد ويلعب دوراً مهماً في تطور البلاد الاقتصادي فما الضير في استخراج النفط وتصديره ولِمَ يصبح الاعتماد عليه مؤشراً للتخلف الاقتصادي؟ الجواب هو أن لا ضير في استخراج النفط وتصديره بل يجب القيام بهذا النشاط الاقتصادي بالقدر الذي تتطلب مصلحة البلاد ذلك، إلاّ أنّ الضير هو في الاعتماد الرئيسي على مثل هذا النشاط في تكوين دخل البلاد وفي كون هذا النشاط هو المصدر الوحيد تقريباً للحصول على العملات الصعبة.

إن أحد مؤشرات التطور الاقتصادي هو كيفية تكوين دخل البلاد ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في هذا التكوين. فكندا مثلاً هي دولة متطورة اقتصادياً رغم أنها دولة مهمة في تصدير النفط والغاز، وأحد المؤشرات الرئيسية لتطوّر كندا الاقتصادي هو تنوّع قاعدتها الاقتصادية ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الدخل دون أن يطغى قطاع التعدين وتصدير النفط والغاز والمواد الأولية الأخرى على بقية القطاعات الاقتصادية. ففي الوقت الذي كانت نسبة

صادرات كندا الكلية إلى ناتجها المحلي الإجمالي 21% كما نرى من الجدول، فإن صادراتها النفطية بالنسبة إلى صادراتها الكلية لم تتجاوز 12% في نفس السنة، أي أن نسبة مساهمة تصدير النفط في الناتج المحلي الإجمالي لكندا في سنة 1975 لم يتجاوز 2.5 %في حين وصلت هذه النسبة في حالة العراق إلى 60% في نفس السنة وهذا يرينا مدى تنوع القاعدة الاقتصادية لدولة متطورة مثل كندا وأحادية القاعدة الاقتصادية لدولة نامية مثل العراق.

وقبل أن ننهي الحديث عن الاعتماد على تصدير المواد الأولية كمؤشر للتخلف الاقتصادي لا بد أن نشير إلى أن شروط التبادل التجاري (TERMS OF TRADE) لا تميل دوماً لصالح تصدير المواد الأولية، بمعنى أن أسعارها الحقيقية تنخفض باستمرار طالما كان هناك تضخم، فهي لا تلحق بالتضخم العام للأسعار أو تتجاوزه كما تفعل المواد المصنعة. ولتبسيط ذلك بمثال، نقول: إذا كان العراق يشتري في سنة ما سلة معينة من بضائع مصنعة مقابل برميل واحد من النفط الخام، فإنه لن يتمكن في السنة التي تليها من شراء نفس السلة من تلك البضائع ببرميل واحد من النفط الخام. ذلك أن شروط التبادل التجاري المتدهورة للمواد الأولية، أي ارتفاع سعر تلك السلة من البضائع المصنعة بدرجة أعلى من ارتفاع سعر برميل النفط الخام، سيؤدي بالعراق إلى شراء سلة أصغر من السلة الأولى مقابل برميل واحد من النفط الخام، أو بيع أكثر من برميل واحد من النفط الخام لشراء نفس السلة الأولى من البضائع المصنعة، وهذا مضر باقتصاد العراق طبعاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على تصدير المواد الأولية كالنفط الخام، وهي مادة قابلة للاستنفاد أو الإحلال، دون أن يصاحب ذلك توسيع قاعدة البلد الاقتصادية وتنوعيها، معناه تفويت فرصة تاريخية للتعجيل بتطوير البلد اقتصادياً قد لا تعود مرة أخرى.

3. حجم القوة العاملة في الزراعة

إنّ من أهم أسباب فقر الدول النامية هو ركود القطاع الزراعي وتخلفه فيها. وتتميز هذه الأقطار بأن نسبة كبيرة من سكانها تعيش في مجتمعات ريفية واطئة الدخل حيث يذهب معظم إنتاجها الزراعي للاستهلاك المحلي.

إن العراق، كما هو شأن بقية أقطار منظمة أوبك، يتميز بهذه الصفة حيث يشتغل جزء كبير من عمال البلد بالزراعة. فالجدول رقم (3–2) يبين القوة العاملة في الزراعة كنسبة مئوية من القوة العاملة الكلية للعراق وبعض دول منظمة أوبك مقارنة بدول متطورة اقتصادياً. ويتبين من الجدول أن نسبة القوة العاملة العراقية في الزراعة كانت 53% في سنة 1960 ثم انخفضت إلى47% في سنة 1970أي بمعدل انخفاض سنوي قدره 1.2% خلال العشر سنوات ما بين 1960 . 1970 وهذا الانخفاض يعود بصورة رئيسية إلى هجرة الفلاح إلى المدينة.

جدول رقم (3-2): العاملون في الزراعة كنسبة مئوية من القوة العاملة الكلية في كل من العراق ودول مختارة من منظمة أوبك ودول متطورة اقتصادياً

الدولة	1960	1970
العراق	53	47
الجزائر	67	61
الأكوادور	57	51
اندونيسيا	75	66
إيران	54	46
ليبيا	53	32
نايجيريا	71	62
المملكة العربية السعودية	72	66
فنزويلا	35	26
اليابان	33	20
فرنسا	22	14
الولايات المتحدة الأمريكية	7	4

المصدر: World bank,1978, World Development Report, Table 14, pp.102-103

ويبين هذا الجدول ارتفاع هذه النسبة أيضاً في ثمانية أقطار من منظمة أوبك حيث تراوحت هذه النسبة في سنة 1970 من 66% في اندونيسيا التي هي أقل تطوراً إلى 26% في فنزويلا التي هي أكثر أقطار أوبك تطوراً. وهذه النسب تبدو عالية إذا ما قورنت بمثيلاتها في اليابان وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهي على التوالي 20%، 14%، و4% في سنة 1970.

إن الإنتاجية الزراعية في العراق وفي الدول الناميةً هزيلة. ذلك أن مستوى الإنتاج للدونم الواحد في مثل هذه الدول منخفض بصورة عامة إذا ما قورن بمستوى الإنتاج للدونم الواحد في الدول المتقدمة، أما إذا قورنت إنتاجية الفلاح في الدول النامية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة فإنها ستبدو منخفضة جداً. ويعود انخفاض الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية إلى عوامل عدة، منها: صغر مساحة الأرض للعامل الواحد، إتباع وسائل قديمة في الإنتاج، ضعف البنية التحتية فيما يتعلق بالخزن والحفظ والنقل، وعدم كفاءة التنظيم والإدارة والعلاقات الزراعية[1].

ويساهم عامل آخر في انخفاض الإنتاجية الزراعية في الدول النامية وهو طبيعة التركيب العائلي في الريف حيث، في غالب الأحيان، يبقى الشباب بعد زواجهم مع والديهم. إن هذا التقليد له آثار سلبية على الرغبة في الادخار والانتقال والعمل[2]. فالابن بعد زواجه حينما يبقى في الحقل مع والده، وهذا شيء معتاد تقريباً في المجتمعات الزراعية التقليدية، قد لا يضيف شيئاً مهماً إلى الإنتاج، وبذلك يساهم فيما يسمى بالبطالة المقنعة ويخفض من الإنتاجية في القطاع الزراعي.

وعلى عكس الحالة في الدول النامية، نرى الإنتاجية الزراعية في الدول المتطورة اقتصادياً

عالية جداً. وخلال مرحلة التطور تستمر حالة نزوح الأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. ونظراً لتحسن الإنتاجية الزراعية المستمر فإن القوة العاملة في الزراعة، وهي في تناقص تدريجي، تستمر في زيادة الإنتاج الزراعي لتقدم الغذاء إلى الشعب وتصدّر الفائض الزراعي إلى الخارج.

ويقدم لنا تاريخ التطور الاقتصادي الإنجليزي مثالاً لتطور الإنتاجية الزراعية الكبير في إنجلترا خلال الثورة الصناعية. فالزيادة الكبيرة في الإنتاجية الزراعية الإنجليزية خلال القرن الثامن عشر مكنت نسبة أقل من الأيدي العاملة لإنتاج الغذاء والمواد الأولية الزراعية. ونتيجة لذلك فإنّ نسبة أكبر من الأيدي العاملة أصبحت متيسرة للعمل الصناعي. ولقد انخفضت نسبة الأيدي العاملة الزراعية في إنجلترا من حوالي 80% خلال نهاية القرن السابع عشر إلى 60% في منتصف القرن الثامن عشر ثم إلى 33% في أوائل القرن التاسع عشر ثم إلى 20% في منتصف القرن التاسع عشر ثم إلى 10% في سنة 1880. إن الانخفاض المستمر من 60% إلى 33% بين منتصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر يعكس تسارع خطوات التصنيع التي صاحبت بداية الثورة الصناعية. ومن منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، وهي فترة الثورة الصناعية تقريباً، انخفضت القوة العاملة في الزراعة من 60% إلى 20% وبذلك تحررت خلال قرن من الزمن 40% من القوة العاملة الكلية للبلد لتسيّر عجلة الإنتاج في القطاعات غير الزراعية[3]. ولقد صاحب الثورة الصناعية تزايد كبير بعدد سكان إنجلترا. فقد تضاعف عدد السكان خلال الفترة 1750– 1820 ولكن، مع ذلك، تمكن الفلاحون الإنجليز، مع نقصان نسبة الأيدي العاملة المشتغلة بالزراعة، من إنتاج كميات كافية من الحبوب لتغذية الأعداد المتزايدة من السكان. ويقول ددلي ديلارد (DUDLEY DILLARD) بأن التغير الثوري في الإنتاجية الزراعية قد حال دون استيراد كميات كبيرة من الأغذية، الأمر الذي كان سيعرقل مسيرة التصنيع فيما لو حدث. بل إن الثورة الصناعية ما كانت لتحدث لولا الزيادة الكبيرة في الإنتاجية الزراعية[4].

ونظراً لزيادة الإنتاجية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية نرى أن 4% من القوة العاملة الأمريكية توفر الغذاء ليس للشعب الأمريكي فحسب وإنما لكثير من سكان العالم، بما فيهم أجزاء لا يستهان بها من سكان الدول النامية.

4. معدل العمر المتوقع، وفيات الأطفال، الأمية

إن معدل العمر المتوقع بالسنين وعدد وفيات الأطفال ومعرفة القراءة والكتابة هي مؤشرات اجتماعية تدلّ على مدى تطور الإنسان في بلد ما. وهذه مؤشرات تتعلق مباشرة بمستوى استهلاك الغذاء ونوعيته، الحالة السكنية والصحية، ومستوى التعليم وهذه جميعها جزء من حاجات الإنسان

الأساسية.

إن حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وهي المعيار الخام لمدى التقدم الاقتصادي، لا يمكن استعمالها كمقياس لمدى الاستجابة لحاجات الإنسان الأساسية. ذلك أنّ ارتفاع هذه الحصة لا يستتبع بالضرورة تحسن في معدل العمر المتوقع أو انخفاض وفيات الأطفال أو انتشار معرفة القراءة والكتابة إذا كانت السياسة لا تعطي قدراً مهماً لحاجات الإنسان الأساسية. فقد تكون حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي عالية ولكن دخل البلاد قد يخصص لأغراض التسلّح العسكري أو قد يصرف في شؤون مظهرية كالقصور والنصب والتماثيل والجداريات. وقد تكون أيضاً حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي عالية دون أن تكون هناك عدالة في توزيع الدخل، حيث ثمة طبقة صغيرة واسعة الثراء مترفة وطبقة كبيرة موغلة في الفقر لا قبل لها بتلبية أبسط الحاجات الأساسية للإنسان.

إن قصور مؤشر الدخل، أي حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، قاد بعض الاقتصاديين لابتكار مؤشر آخر يستعمل مع مؤشر الدخل للدلالة على مستوى الحياة الاجتماعية في بلد ما، وقد سمي هذا بدليل "النوعية المادية للحياة" (PHYSICAL QUALITY OF LIFE INDEX) ويتم تركيبه لكل بلد حسب أداء ذلك البلد في ثلاث مجالات هي معدل العمر المتوقع، ونسبة وفيات الأطفال، ومعدل القراءة والكتابة[5]. إن هذه الحالات، كما ألمحنا، تتأثر مباشرة بنوعية ومستوى التغذية، درجة العناية الطبية، عدالة توزيع الدخل، ومستوى التشغيل في البلد. إن قيمة عالية لدليل النوعية المادية للحياة في بلد ما يدل على حركة عامة إلى الأعلى في جميع هذه النواحي الحياتية في ذلك البلد وهي بدورها نتائج لعملية التطور الاقتصادي كما هي أسباب تجهز البلد بقوة دافعة في مسار التطور الاقتصادي.

يبين الجدول رقم (4–2) أدلة النوعية المادية للحياة لكل من العراق وبقية بلدان الأوبك وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. إن قيمة الدليل العليا هي 100 وقد خصصت للسويد في ذلك الوقت، أي في منتصف السبعينات. ويبدو من الجدول أن قيمة هذا الدليل عالية لكل من فرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وجميعها متطورة اقتصادياً. إن ارتفاع قيمة الدليل في هذه البلدان هو نتيجة متوقعة نظراً لحصول سكانها على أغذية كافية وظروف سكن جيدة ووسائل تعليمية عالية وخدمات طبية مناسبة.

جدول رقم (4-2): دليل النوعية المادية للحياة لكل من العراق وبقية دول الأوبك وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية مع بيان المعدل العالمي للدليل (منتصف السبعينات)

الدولة	قيمة الدليل
العراق	46
الجزائر	42
الاكوادور	68
الغابون	21
اندونيسيا	50
إيران	38
الكويت	76
ليبيا	42
نايجيريا	25
قطر	32
المملكة العربية السعودية	29
الإمارات العربية المتحدة	34
فنزويلا	80
فرنسا	97
اليابان	98
الولايات المتحدة الأمريكية	96
المعدل العالمي	63

المصدر: Sewell, J.W.,et al.,1977, the United States and World Development, Agenda 1977, pp162-71

وتأتي فنزويلا على رأس دول الأوبك من حيث ارتفاع قيمة الدليل وهذا متوقع أيضاً؛ لأنّ فنزويلا هي أكثر دول الأوبك تقدماً. إن المثير للتساؤل في هذا الجدول انخفاض قيمة الدليل لكل من السعودية والإمارات وقطر وهي دول نفطية ثرية حيث كان متوقعاً ارتفاع الدليل فيها لكي يحاذي الكويت مثلاً. وقد يكون تفسير ذلك أن وقتاً طويلاً لم يمر منذ أن بدأ تحسن خدمات التغذية والتعليم والسكن والصحة في هذه البلدان، وأن هذه الخدمات تحتاج لوقت طويل لتظهر آثارها على شكل ارتفاع في دليل النوعية المادية للحياة.

أما قيمة الدليل الخاص بالعراق فهي 46 وهذه أقل حتى من المعدل العالمي لهذا الدليل وهو 63.وهذا لا يدل فقط على تخلف العراق الاقتصادي وإنما يدل على قصور خطط التنمية، التي بدأت منذ أوائل الخمسينات. ولقد كان من المؤمل بعد انفجار أسعار النفط في السبعينات أن يتنعّم الشعب العراقي بموارده النفطية بعد تخصيص أجزاء متزايدة منها لخدمات التغذية والسكن والتعليم والصحة والتي كانت ستظهر آثارها بالثمانينات، ولكن ما زرعته السبعينات وما قبلها حصدته حروب صدام حسين بالثمانينات وما بعدها وحلت بالشعب العراقي نتيجة ذلك مصائب ومحن تدمى لها القلوب وتحول هم العراقيين لتدبير لقمة العيش من يوم إلى يوم وأصبح بعد ذلك أمر التطور الاقتصادي غير ذي بال.

5. نسبة النمو السكاني

تعاني البلدان النامية، بصورة عامة، من ارتفاع نسبة النمو السكاني مقارنة بالدول المتطورة اقتصادياً. وسبب ذلك أن نسبتي الولادات والوفيات عاليتان في هذه البلدان، وأن هاتين النسبتين تتعرضان لانخفاض مستمر، غير أن سرعة انخفاض الثانية هي أعلى بكثير من سرعة انخفاض الأولى كما يتبين من الجدول رقم (5–2). فقد انخفضت الولادات في العراق خلال الفترة 1960 – 1975من 49 ولادة لكل ألف نسمة إلى 48 ولادة لكل ألف نسمة أي بمقدار ولادة واحدة فقط لكل ألف نسمة في حين انخفضت الوفيات من 20 لكل ألف نسمة إلى 14 لكل ألف نسمة أي بمقدار 6 وفيات لكل ألف نسمة.

إن الانخفاض الهائل في نسبة الوفيات الذي شاهدته البلدان النامية خلال القرن العشرين يعود بصورة رئيسية إلى تطبيقات الطب الحديث. وعلى خلاف ذلك، نرى أن الانخفاض الذي تعرضت له نسبة الوفيات في البلدان المتطورة اقتصادياً كان تدريجياً وكان نتيجة لتحسن مستويات المعيشة والعناية الشخصية بالصحة أكثر مما هو نتيجة لتطبيقات الطب الحديث[6].

إن العراق، كبقية دول منظمة أوبك والدول النامية الأخرى، يعاني من ارتفاع نسبة النمو السكاني. ويبين الجدول المذكور النسب العالية لنمو السكان في العراق وبقية دول الأوبك مقارنة مع مثيلاتها في ثلاثة من الدول المتطورة اقتصادياً. فخلال الفترة 1970 . 1975 كانت نسبة نمو السكان في العراق 3.3% في حين كانت هذه النسبة 0.8% في فرنسا و1.4% في اليابان و0.8% في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدو من الجدول أن عدد الولادات لكل ألف نسمة يتجاوز الأربعين في جميع دول الأوبك عدا فنزويلا في سنة 1975. وقد كان عدد الولادات بالعراق في سنة 1975، 48 لكل ألف نسمة مقابل 16 و18 و16 لكل من فرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تفسير نسبة الولادات العالية في البلدان النامية باللجوء إلى المفاهيم الاقتصادية أو ما يسميها ويليس (WILLIS) بـ«النظرية الاقتصادية للعائلة [7] » والتي يقول فيها: إن القرارات التي تتخذ من قبل أفراد العائلة ومن قبل العائلة باعتبارها وحدة كاملة تتأثر بتفاعلات تفضيلات وقدرات هؤلاء مع البيئة الخارجية الاجتماعية والاقتصادية. ويدّعي هذا المفهوم الاقتصادي بأن كلفة الأطفال ترتفع مع ارتفاع كلفة وقت الإنسان، وهذا يعاكس ما كان يدعيه مالثوس (MALTHUS) وهو ثبات كلفة الأطفال[8].

إن طبيعة الحياة في الدول النامية، طبقاً للمفهوم الجديد، هي ريفية في غالبها، ويعتبر إنجاب الأطفال هنا كنوع من الاستثمار تكون عائداته على شكل عمل يقدمه الأطفال في الحقل وعلى شكل غذاء ومأوى يقدم للوالدين عند بلوغهما سناً لا يمكن معها العمل. وتقارن هذه العائدات مع كلفة الأطفال وهي عادة منخفضة لأنّ كلفة حمل الأطفال وتربيتهم في الريف رخيصة نسبياً، كما أنهم

يصبحون مصدر نفع في الحقل منذ الصغر.

جدول رقم (5-2): نسب النمو السكاني ومؤشرات ديموغرافية أخرى تخص العراق وبقية دول الأوبك وثلاث من الدول المتطورة اقتصادياً

الدولة	الولادات لكل ألف نسمة 1960	1975	الوفيات لكل ألف نسمة 1960	1975	النسبة المئوية تحت عمر 15 سنة 1960	1975	النسبة المئوية لنمو السكان 1970-1975
العراق	49	48	20	14	46	47	3.3
الجزائر	51	48	20	14	44	48	3.2
الاكوادور	46	45	14	10	45	46	3.5
اندونيسيا	47	40	23	17	41	44	2.4
إيران	47	45	21	15	45	46	2.8
الكويت	44	46	10	5	35	47	6.2
ليبيا	48	44	19	14	43	44	4.2
نايجيريا	50	49	26	22	45	45	2.5
السعودية	51	48	28	19	43	45	2.4
فنزويلا	46	37	10	7	46	45	3.1
فرنسا	18	16	12	10	26	24	0.8
اليابان	18	18	8	7	30	25	1.4
أمريكا	24	16	9	9	31	25	0.8

المصدر: World Bank,World Development Report,1978. Table 12, pp.100-101 for population growth rate; Table 14, pp.102-3 for percentage of population below 15; Table 15, pp.104-5 for crude birth and death rates.

ومع التطور الاقتصادي، تتحول الحياة بصورة تدريجية من غالبية ريفية إلى غالبية مدنية، حيث يتمتع الفرد بحصة من الدخل أعلى وتنتشر وسائل التعليم بصورة أكثر وتزداد الفرص لتشغيل المرأة.

ومع تزايد فرص المرأة التعليمية والتشغيلية ترتفع قيمة الوقت عند المرأة وتزداد مع هذا الارتفاع كلفة تربية الطفل خصوصاً وإن هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً. وفي ظل هذه الظروف تتغير النظرة إلى الطفل فيطلب ليس باعتباره رأس مال الرجل الفقير وإنما يطلب لإشباع الرغبات الشخصية والنفسية[9].

وقد لوحظ فعلاً أنّ عملية التطور الاقتصادي يصاحبها عادة انخفاض في نسبة الولادات. ويؤيد هذا الرأي بيانات الولادة في الجدول رقم (5 . 2) لكل من العراق وفنزويلا. فعدد الولادات لكل ألف نسمة في فنزويلا المتطورة نسبياً قد انخفض بنسبة 18% خلال الفترة 1960 . 1975 في حين لم ينخفض هذا العدد في العراق الأقل تطوراً إلاّ بنسبة 2% خلال نفس الفترة.

لقد أدّى الانخفاض السريع بنسب الوفيات في الدول النامية نتيجة تطبيقات الطب الحديث

إلى زيادة نسب النمو السكاني في هذه البلدان. وقد أدّت هذه بدورها إلى زيادة عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الخامسة عشر سنة حيث يقرب هذا العدد من نصف السكان في الدول النامية مقابل ربع السكان في الدول المتطورة اقتصادياً كما يتبين من الجدول آنف الذكر. وتتضمن هذه الظاهرة ارتفاع "عبئ الإعالة[10]" (DEPENDENCY BURDEN) في البلدان النامية وضرورة قيام شريحة السكان النشيطة اقتصادياً بتحمل هذا العبء العالي وهو أمر يؤدي إلى إعاقة التقدم الاقتصادي في هذه البلدان.

إن إحدى الوسائل الكفوءة لتحقيق التنمية الاقتصادية هي السيطرة على نسبة النمو السكاني في البلد مع زيادة نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي لتتجاوز نسبة النمو السكاني، وبهذه الحالة فإنّ معدل الدخل الفردي سيتصاعد. ولكن إذا نمت النسبتان بوتيرة واحدة فإنّ معدل الدخل الفردي سيبقى ثابتاً ولن يتصاعد، أما إذا كانت نسبة النمو السكاني أعلى من نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي، فإنّ حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ستتناقص وسيعمّ الفقر تدريجياً ويتقهقر اقتصاد البلد.

إن نسبة النمو السكاني تتأثر، كما رأينا، بنسبة الولادات ونسبة الوفيات، ومن أجل الحدّ من النمو السكاني تتبع سياسات من شأنها تخفيض نسبة الولادات وهذا ما تحاول الدول النامية القيام به عادة إذ لا يعقل أن تقوم دولة بزيادة نسبة الوفيات لكي تسيطر على النمو السكاني فيها.

ولقد كان متوقعاً من العراق، كأية دولة نامية، السيطرة على نسبة الولادات، من بين أمور أخرى، لتحسين الوضع المعاشي العام للسكان ودفع عجلة التطور الاقتصادي إلى الأمام. ولكن الذي حدث في العراق هو العكس. فبعد أن تربع صدام حسين على رأس السلطة وأشعل نيران الحرب مع إيران اتبع سياسات ترمي إلى زيادة الولادات.

ولم يكن الطلب المتزايد من قبل السلطة على الأطفال هو لتوفير رأس المال للفلاحين الفقراء في الريف أو لإشباع رغبات العراقيين الشخصية والنفسية في المدن، كما لم يكن نتيجة الاشتياق والحب للمزيد من العراقيين، وإنما كان ذلك لتغذية الحروب التي أقحم صدام العراق بها. لقد كان تشجيع الولادات في العراق، بالمحفزات المادية وغيرها، معاكساً لمتطلبات التطور الاقتصادي، كما كان الحظر الذي فرض على تداول وسائل منع الحمل وبالتالي حرمان العراقيين من التخطيط العائلي مثالاً لخرق حقوق الإنسان المدنية في العراق.

6 . حصة الفرد من استهلاك الطاقة

هناك العديد من المؤشرات الأخرى والتي تتعلق مباشرة بحالة التطور الاقتصادي في بلد ما كحصة الفرد من استهلاك الطاقة، حصة الفرد من استهلاك الفولاذ، حصة الفرد من تراكم رأس المال الثابت، حصة الفرد من الإنفاق على التعليم العام، حصة الفرد من المطبوعات ومدى انتشار

وسائل الاتصالات العامة وغيرها من المؤشرات. ونظراً لضيق المجال هنا فإننا سنختار من بين المؤشرات المذكورة حصة الفرد من استهلاك الطاقة باعتبارها من المؤشرات المهمة التي تعكس حالة التطور الاقتصادي.

ترتبط حصة الفرد من استهلاك الطاقة بعلاقة إيجابية مع حالة التطور الاقتصادي، بمعنى أن الفرد ستزداد حصته من استهلاك الطاقة مع تطور البلد الاقتصادي، والعلاقة هذه متوقعة حيث أن الطاقة هي عنصر هام من عناصر التكنولوجيا الحديثة، كما هي المحرك الأساسي لها. فعملية التطور الاقتصادي تتضمن الانتقال تدريجياً من اقتصاد يعتمد على الزراعة البدائية إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة والمكننة، ولا يمكن خلق اقتصاد ذو قاعدة صناعية متطورة ما لم يصاحب ذلك توسع في تجهيز الطاقة واستهلاكها.

جدول رقم (6-2) :حصة الفرد من استهلاك الطاقة لكل من العراق وبعض دول الأوبك وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1975 (كيلو غرام مكافئ فحم)

الدولة	حصة استهلاك الفرد
العراق	713
الجزائر	754
الاكوادور	442
الغابون	1026
اندونيسيا	178
إيران	1353
ليبيا	1299
نايجيريا	90
المملكة العربية السعودية	1398
فنزويلا	2639
فرنسا	3944
اليابان	3622
الولايات المتحدة الأمريكية	10999
المعدل العالمي	2028

المصدر: United Nations,1977, World Energy Supplies, 1971-75, Table 2, pp. 10-33 Published by the United Nations, New York.

فالطاقة ضرورية لاستخراج الخامات ولتصفية واستخلاص المواد الأولية اللازمة للإنتاج، وهي ضرورية لإدارة المحركات والمكائن والآلات كما هي ضرورية لتوفير الخدمات. ويتزايد استهلاك الطاقة عندما تتطور القاعدة الصناعية من واحدة تستند إلى كثافة العمل إلى واحدة تستند إلى كثافة رأس المال، كما يتزايد استهلاك الطاقة عندما يقل اعتماد الصناعة على التشغيل اليدوي ويزداد اعتمادها على التشغيل الذاتي. ومع تطور القاعدة الصناعية والزراعية تتطور الحاجة إلى شبكات الطرق والمواصلات لنقل المواد الأولية اللازمة في عمليات الإنتاج ونقل المنتوجات الصناعية والزراعية إلى الأسواق وهذه العمليات تتطلب مزيداً من استهلاك الطاقة. كما ينتج عن

عملية التطور الاقتصادي ازدياد الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الطاقة لأغراض الطهي والإنارة والتكييف والنقل والسياحة وخدمات متنوعة أخرى.

يبين الجدول رقم (6 . 2) حصة الفرد من استهلاك الطاقة في سنة 1975 لكل من العراق وبعض دول الأوبك وبعض الدول المتطورة اقتصادياً. ويتبين من الجدول انخفاض استهلاك الفرد من الطاقة في الدول النامية وهو يتراوح بين 90 كيلوغرام مكافئ فحم للفرد الواحد في نايجيريا، وهي الأقل تطوراً، و2,639 كيلوغرام للفرد الواحد في فنزويلا، وهي الأكثر تطوراً. أما في الدول المتطورة اقتصادياً فإن استهلاك الفرد من الطاقة لا يقل عن 3,000 كيلوغرام مكافئ فحم ويرتفع إلى 11,000 كيلوغرام في حالة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في حالة العراق فإنّ حصة الفرد العراقي من استهلاك الطاقة وصلت إلى 713 كيلوغرام مكافئ فحم في سنة 1975. إن هذا الاستهلاك منخفض حتى بمقياس معدل الاستهلاك العالمي للفرد الواحد والبالغ 2,028 كيلوغرام مكافئ فحم في تلك السنة رغم أن العراق من أكبر مصدري الطاقة إلى العالم الخارجي. إن استهلاك الطاقة في العراق سيزداد تدريجياً بتوسع القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطور أساليبها الإنتاجية.

العراق والحاجة إلى التطور الاقتصادي

نستنتج من المؤشرات الستة المذكورة أعلاه أن العراق، مقارنة مع الدول المتطورة اقتصادياً، كان خلال السبعينات وما قبلها يتميز بانخفاض حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي والاعتماد على صادرات المواد الأولية وضخامة حجم القوة العاملة في الزراعة وقصر معدل العمر المتوقع وارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانتشار الأمية وارتفاع نسبة النمو السكاني وانخفاض حصة الفرد من استهلاك الطاقة. إن هذه المميزات تشير جميعها وبدون استثناء إلى حالة واحدة وهي حالة التخلف الاقتصادي التي يعاني منها العراق. وبناء عليه فإنّ العراق، كغيره من الدول النامية، كان بأمس الحاجة لتبني سياسات تنموية حكيمة ومدروسة وتعبئة جميع قوى البلاد و مواردها لتنفيذ تلك السياسات والسير بلا كلل في عملية التطور الاقتصادي.

إن الفصل هذا لا يعني بنظريات التنمية واستراتيجيات التطور المختلفة إذ يمكن النظر إلى هذه في كتب وأدبيات الاقتصاد التي تبحث في هذه المواضيع[11]، وقد تحدثنا بإيجاز شديد في الفصل السابق عن بعض طرق واستراتيجيات التنمية الاقتصادية. إن الذي يعنينا هنا توكيد أن العراق كان ولا يزال بلداً متخلفاً من الناحية الاقتصادية، وأن هذا البلد كان بأمس الحاجة إلى سياسات تنموية كفوءة وقديرة تحقق له التطور الاقتصادي المنشود.

ولم يكن معروفاً في بادئ الأمر أي الوسائل والاستراتيجيات هي الأفضل لتحقيق التطور

الاقتصادي في بلد ما. إذ أن تلك الوسائل والاستراتيجيات وضعت أغلبها في بادئ الأمر من قبل اقتصاديين غربيين عاشوا تجارب بلدانهم وربما كانوا قد افترضوا في التطبيق توفر ظروف معينة موجودة في بلدانهم ولكنها كانت مفقودة في البلدان النامية المراد تطبيق تلك الوسائل فيها. ولهذا رأينا نجاح وسيلة أو إستراتيجية معينة في بلد نامٍ ثم فشل نفس الوسيلة أو الإستراتيجية في بلد نام آخر نظراً لاختلاف ظروف البلدين. المهم في العملية التنموية هو التميّز بالمرونة وعدم الجمود في اتجاه واحد وبالتالي إتباع سياسات تثبت ملائمتها من خلال التجربة، تؤثر وتتأثر بظروف البلد الخاصة وتجاربه السابقة ومقاييس مجتمعه وتعدد مؤسساته وتوفر موارده.

غير أن السياسات التنموية مهما اختلفت في الاتجاهات والأساليب فإنّ بينها جميعاً قاسماً مشتركاً واحداً لا بد من تنفيذه ألا وهو تكوين رأس المال المادي والبشري. فهو الصخرة التي تستند إليها عملية التطور الاقتصادي. ونظراً لأهمية تكوين رأس المال فإننا سنتعرض له بإيجاز فيما تبقى من هذا الفصل لعلاقته المباشرة بالمبحث الأول من هذا الكتاب.

دور تكوين رأس المال المادي

إن رأس المال هو المحصلة النهائية لعملية الاستثمار أو تكوين رأس المال (CAPITAL FORMATION) ومعنى تكوين رأس المال، كما يطرحه نوركس[12] (NURKSE) هو أن المجتمع لا يستخدم جميع نشاطه الإنتاجي لسد الحاجات والرغبات الاستهلاكية الآنية، ولكن يوجه جزءاً من نشاطه الإنتاجي لصنع السلع الرأسمالية كالأدوات والآلات والمكائن ووسائل النقل والأجهزة والمصانع وجميع أنواع رأس المال الثابت أو المادي الذي يؤدي إلى زيادة كبيرة في الكفاية الإنتاجية. إن هذا التعريف يشمل فقط رأس المال المادي (PHYSICAL CAPITAL) على رغم أن نوركس يعترف بأن تكوين رأس المال يشمل أيضاً رأس المال البشري (HUMAN CAPITAL) وهو النوع الآخر من الاستثمار وسنتكلم عنه بعد الانتهاء من كلامنا عن رأس المال المادي.

إن رأس المال المادي هو مورد نادر (SCARCE RESOURCE)، خصوصاً لدى البلدان النامية، وقد أكد كثير من الاقتصاديين على أن تكوين رأس المال المادي له الدور الحاسم في تحديد سرعة تطور البلد الاقتصادي. وقد ذهب كل من هارود[13] (HARROD) ودومار[14] (DOMAR) إلى أن النمو الاقتصادي هو دالة على الميل الحدي للادخار[15]، أو الاستثمار، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يتعلق مباشرة بنسبة رأس المال الثابت إلى الدخل القومي[16] (CAPITAL-OUTPUT RATIO) ويتناسب طردياً معه. أما البروفسور روستو[17] (ROSTOW) فقد اعتبر من الضروري أن ترتفع نسبة صافي الاستثمارات إلى الدخل القومي

فوق 10% لكي يتمكن البلد من الوصول إلى مرحلة النهوض الاقتصادي[18].

على أن التوكيد على دور تكوين رأس المال المادي في عملية التنمية الاقتصادية يجب أن لا يقودنا إلى الاعتقاد بآن تكوين رأس المال المادي هو العامل الأوحد الذي يدفع هذه العملية إلى الأمام، فتكوين رأس المال البشري وتراكم العلوم وفنون الإدارة وتطور المؤسسات كل هذه لها نصيب كبير جداً في عملية التنمية الاقتصادية. ولكن استيلاء تكوين رأس المال المادي على حصة الأسد في الأهمية يعزى إلى أنّ زيادة رأس المال المادي له دور كبير في زيادة الدخل وزيادة الدخل هي مفتاح رئيسي لتوفر الموارد الأخرى.

إن الدول النامية تفتقر إلى تكوين رأس المال المادي وهي بحاجة إلى استثمارات كبيرة في هذا المضمار. والعراق، كباقي الدول النامية، يعاني من نقص كبير في تكوين رأس المال المادي، وقد تراكم لحدّ الآن أغلب رأس المال المادي في القطاع النفطي الذي تدهور هو الآخر نتيجة للحروب والحصار والإهمال والتخريب. على أن تكوين رأس المال المادي لدى القطاعات الاقتصادية الأخرى تدهور بصورة أشد، إثر الاحتلال، نتيجة للأسباب المذكورة مضاف إليها الانحسار الرهيب في توفير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء حتى أصبح القطاع النفطي، نتيجة لذلك، يساهم بأغلب الناتج المحلي الإجمالي في حين تساهم جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى بالجزء الباقي اليسير، علماً أن مساهمة تلك القطاعات كانت آخذة بالتحسن نتيجة لتراكم رأس المال المستمر فيها خلال الفترة 1950–1980 حتى وصل نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب ال40% قبل بدء الحرب مع إيران.

دور تكوين رأس المال البشري

في البدايات الأولى لعمليات التنمية في العالم الثالث، بعد الحرب العالمية الثانية، كان هم الاقتصاديين ينصب على زيادة تكوين رأس المال المادي، ولم يدركوا إلاّ بعد مرور فترة ليست بالقصيرة أهمية تكوين رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية. فقد كان نشر التعليم والعناية بالصحة وزيادة برامج التدريب المهني غايات بحدّ ذاتها ولم تكن تعتبر كوسائل لزيادة الإنتاجية، ولذلك فإن المصروفات في هذه الحقول كانت تصنف باعتبارها مصروفات من أجل العناية الاجتماعية وليست استثمارات تنموية.

إن كثيراً من دراسات التنمية في البلدان المتقدمة قد عززت النظرية القائلة بأهمية الاستثمارات غير الملموسة (INTANGIBLE INVESTMENT)، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أنه بالرغم من زيادة عوامل الإنتاج المتمثلة بالعمل ورأس المال المادي في العملية الإنتاجية فإن نسبة الزيادة في الناتج هي أعلى من نسبة الزيادة في عوامل الإنتاج المذكورة.

ويعزى هذا التفاوت بنسب الزيادات إلى تحسن في رأس المال المادي كما يعزى جزء مهم منه إلى تحسن نوعية العمالة. وبهذا الصدد قال آلان برج[19] (ALAN BERG) أن الموديلات الرياضية التي تعنى بالنمو الاقتصادي والتي راجت منذ الأربعينات قلما كانت تأخذ الاستثمار البشري بنظر الحسبان، ولكن مفهوم رأس المال قد توسع مؤخراً ليشمل الإنسان. إن هذا التوسع في مفهوم رأس المال جاء نتيجة الاكتشاف بأن زيادات الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية كانت كبيرة مقارنة بزيادات عوامل الإنتاج من الأرض والعمل ورأس المال المادي، وقد يكون المسبب الأكبر لهذا الاختلاف بالزيادة هو الاستثمار في رأس المال البشري. إن جزءاً مهماً من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية يعزى إلى التربية والتعليم كما أن جزءاً مهماً آخر من هذا النمو يعزى إلى تراكم العلوم.

إن الاستثمار في رأس المال البشري لا يقتصر تأثيره الإيجابي في إنتاجية العمل وإنما يؤثر إيجابياً أيضاً في نواح أخرى تتصل اتصالاً مباشراً بعملية التطور الاقتصادي، ومن بين هذه النواحي تنقلية عوامل الإنتاج، خصوصاً العمالة، الآراء الاجتماعية نحو العمل والإنتاج، الجدارة الشخصية في الإدارة، العناية بالنظافة والصحة، المواظبة على العمل، القابلية على فهم أسرار العمل وأساليبه، الالتزام بشروط العمل، الوعي بالمسؤولية، ترسيخ تقاليد التعامل المهني، ونشر المعرفة واستيعابها.

ولقد أكّد هانس سنجر[20] (HANS SINGER) على أهمية تطوير رأس المال البشري وحذّر من التركيز على الاستثمار في رأس المال الثابت أو المادي دون الالتفات إلى رأس المال البشري بقوله:

«...إنه لصحيح، وإن كان صحيحاً جزئياً، أن البلدان المتخلفة اقتصادياً فقيرة لأنها تفتقر إلى تكوين رأس المال المادي. ولكن من الخطأ أن نحسب مثلاً حصة الفرد من رأس المال المادي المتراكم في دولة كإنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية ثم نتصور بعد ذلك أن كل ما نحتاجه هو القيام ببناء حصة مماثلة من رأس المال المادي في البلدان النامية لكي نحصل على نفس مستوى المعيشة. إن أكبر جزء من رأس المال القومي في بلدان مثل إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لا يتكون من أشياء ملموسة، وإنما يتكون من أشياء غير ملموسة كالمعرفة، والتقاليد العلمية، والمهارة، والتنظيمات العلمية التي تفضي إلى التقدم الاقتصادي. وأخذاً بهذا المبدأ فإن برنامجاً تنموياً يؤكد بصورة كلية على المشاريع المادية مع تجاهل رأس المال غير الملموس كالمستويات العالية في التعليم، الصحة الجيدة، التقاليد العلمية، وما شابه ذلك سوف لن يصبح، في الغالب، برنامجاً تنموياً جيداً. إن الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن الأشياء غير المرئية هي غير حقيقية. ولكن الشيء غير المرئي قد يلعب دوراً كبيراً في عملية التطور

الاقتصادي. إن الخطر هو أن برامج التنمية قد تركز كثيراً جداً على المشاريع المرئية دون الالتفات بكفاية إلى المشاريع غير المرئية».

إن تحسين نوعية العامل الإنساني في عملية التطور الاقتصادي يحتل، إذن، نفس الأهمية الجوهرية التي يحتلها الاستثمار في رأس المال المادي. بل إن استغلال رأس المال المادي بكفاءة يعتمد كثيراً على رأس المال البشري. وبينما نرى الاستثمارات الهائلة في رأس المال البشري في الدول المتقدمة قد لعبت دوراً مهماً في تطورها الاقتصادي، نرى من جهة أخرى استثمارات تافهة في رأس المال البشري في العديد من الدول النامية مما أدى إلى عدم اتخاذ الموارد البشرية دوراً مهماً في تطور هذه البلدان الاقتصادي. ولا حاجة إلى القول أن هذه البلدان، ومنها العراق، تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في رأس المال البشري وخصوصاً في المجالات التي أشار إليها بيكر[21] (BECKER) ومن بينها نشر التعليم، التدريب المهني، العناية بالصحة العامة، وجميع الأنشطة الأخرى التي من شأنها تحسين القابليات البدنية والذهنية للناس.

تعبئة الموارد من أجل الاستثمار

لكي تبدأ عملية التنمية وتستمر يتحتم تعبئة جميع الموارد المتاحة في البلد ومنها تعبئة الأموال الجاهزة للاستثمار. وتأتي هذه الأموال الاستثمارية من الودائع الادخارية التي تضعها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في خدمة أصحاب المشاريع الاستثمارية. ولكي تصبح عملية الادخار أو التوفير ممكنة يجب أن يكون هناك فائض في الدخل فوق حاجة الاستهلاك. إن الذين يقومون بعملية الادخار هم الأفراد والعوائل والشركات والحكومات المحلية والمركزية. ولا يقتصر توفر الأموال الاستثمارية على توفر المدخرات في البلد، فقد تأتي الأموال الاستثمارية من الخارج بصيغة مساعدات خارجية أو استثمارات أجنبية أو قروض أو مزيج من المصادر المذكورة.

إن البلدان النامية التي تتسم بفقر الاقتصاد وقلة الشركات المربحة وانخفاض مستوى الدخل تصعب فيها عادة عملية الادخار وتشح فيها، تبعاً لذلك، الأموال المتاحة للاستثمار. وقد أصبحت الحكومات في أغلب هذه البلدان هي المستثمر الرئيسي، وتحصل على أموالها الاستثمارية، وهي قليلة، من عوائدها المالية عندما تفيض عن حاجة الدولة الاستهلاكية وكذلك عن طريق الاقتراض. وليست الحكومة في هذه البلدان هي المستثمر الرئيسي فقط، وإنما هي المخطط لعملية التنمية وتكاد تكون المصدر الوحيد للاستثمار البشري واستثمارات البنية التحتية (كبناء المدارس والمستشفيات والطرق ومحطات توليد الكهرباء وتصفية الماء وشبكات المواصلات). وتؤثر الحكومة، ضمن مخطط مدروس للتنمية، تأثيرا مباشراً في كيفية وحجم الاستثمارات العائدة للقطاع الخاص بأساليب عدة منها خلق البيئة القانونية اللازمة وتسهيل

التسليف وتوفير البنية التحتية.

ومن بين الأدوار الكبرى التي تلعبها الحكومة في سبيل التنمية الاقتصادية هو تشجيع قيام المؤسسات المناسبة كبنوك التسليف والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية والاتحادات الصناعية وغرف التجارة وصناديق التوفير ومحطات الخدمات الزراعية، وكذلك توفير الأجواء الملائمة لنشوء مؤسسات مختلفة أخرى تستجيب لحاجات البلد التنموية، وتنسجم مع خاصية البلد وطبيعة مجتمعه. إن هذه ليست بالعملية الهينة، فالمؤسسات الناجحة لا تخلق بين ليلة وضحاها كما لا يمكن استيرادها من الخارج طبعاً، ولكنها تأتي نتيجة جهود مضنية وتجارب طويلة قد تتخللها الانتكاسات وقد يكون نصيب بعضها الفشل، ولكن مهما بلغت الصعوبات فإن النجاح يأتي بالنهاية إذا اتسمت الجهود بالصدق والإخلاص والكفاءة.

البلدان المصدرة للنفط ودورها في الاستثمار

إن البلدان الفقيرة، كما ألمحنا سابقاً، تتصف نتيجة فقرها بقلة المدخرات وهذه بدورها تؤدي إلى قلة في الاستثمارات وضعف تراكم رأس المال. إن هذا الأخير يقود إلى تدني الإنتاجية التي تؤدي إلى انخفاض الدخل فقلة في المدخرات. وهكذا يبدو البلد الذي يتصف بهذه الصفات وكأنه في حلقة فقر مغلقة لا بد من كسرها لكي يتخذ البلد مسار التطور الاقتصادي، وعندما يكسرها فإنه سيستغرق مدة طويلة جداً في هذا المسار.

على أن هناك من البلدان من هي ثرية بالموارد الطبيعية، وفي الحالة هذه فإن مثل هذه البلدان تتمكن من كسر حلقات الفقر المغلقة والسير في طرق التطور الاقتصادي بخطوات متسارعة باستغلال ثرواتها الطبيعية وتصديرها، فتصبح هذه الثروات مصدراً مهماً للعملات الصعبة اللازمة للاستثمار والمحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في البلد.

إن هذا ما يحدث فعلاً في الأقطار المصدرة للنفط ومنها العراق. فالعراق غني بموارده النفطية، وكانت تأتي المدخولات النفطية بالعملات الصعبة عادة إلى الحكومة العراقية من خلال الريع والضرائب قبل التأميم، ثم أصبحت تأتي بعد التأميم من الأرباح الناتجة عن عمليات استخراج النفط الخام وتصديره. وبسبب هذه العوائد النفطية فقد ازدادت مدخولات الحكومة العراقية على مصروفاتها الاستهلاكية وتوفر الفائض من الدخل كمدخرات حكومية جاهزة للاستثمار. وبذلك فقد أصبحت الحكومة العراقية، منذ بداية الخمسينات، المستثمر الرئيسي في البلاد بالإضافة إلى كونها المخطط لعملية التنمية الاقتصادية.

والسؤال الذي قد يسأله سائل هنا هو: هل أن توفر الموارد الطبيعية في البلد النامي هو شرط لقيام عملية التنمية الاقتصادية؟ الجواب كلا بالطبع، فلا يشترط توفر الموارد الطبيعية

كالطاقة والمعادن حتى تبدأ عملية التنمية الاقتصادية وتستمر. ولكن المهم أن يتمكن البلد النامي من ممارسة التجارة الخارجية. وإن كثيراً من البلدان قد وصلت مراحل متقدمة جداً من التطور الاقتصادي دون أن يساعدها في ذلك توفر الموارد الطبيعية محلياً، واليابان هي أكبر مثال لدينا على ذلك.

إن كل ما يحتاجه البلد النامي هو توفر فائض من الدخل فوق حاجة الاستهلاك، وإتباع خطط تنموية مناسبة لاستثمار الفائض المذكور في تكوين رأس المال من جهة، وتطوير نظام اجتماعي منتج من جهة أخرى. ويمكن للبلد الذي لا يملك نصيباً وافراً من الطاقة والمعادن أو أية موارد معينة أخرى استيراد ما يحتاجه من الخارج شريطة أن يكون البلد متمكناً من التجارة الخارجية، كأن لا يكون واقعاً تحت حصار اقتصادي أو مقاطعة اقتصادية تمنعه من استيراد ما يحتاج من الطاقة أو المدخلات اللازمة لعمليات الإنتاج أو الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية الأخرى كما كانت حالة العراق خلال فترة الحصار 1990 – 2003.

ولكن هذا الأمر يعتبر صحيحاً إذا اتخذت عملية التطور الاقتصادي مساراً طبيعياً، كما هو الحال مع البلدان المتطورة اقتصادياً بالوقت الحاضر. فلم تتبع هذه البلدان خططاً إنمائية واعية بالمعنى الذي نفهمه الآن، وإنما تطورت تدريجياً مع تراكم رأس المال المادي والبشري الذي صاحبه نمو المؤسسات المساعدة وتطور تدريجي بكامل النظام الاجتماعي، وقد استغرقت عملية التطور هذه مئات السنين. وحتى اليابان التي بدت وكأنها لحقت بصورة متأخرة بنادي البلدان المتطورة اقتصادياً بدأت رحلتها الإنمائية قبل أكثر من مائة وخمسين سنة.

غير أن الدول التي نالت استقلالها السياسي قُبيل وبعد الحرب العالمية الثانية، والتي سميت آنذاك بدول العالم الثالث أو البلدان النامية، وجدت نفسها غارقة في حالة من التخلف الاقتصادي يرثى لها، وبينها وبين البلدان المتطورة اقتصادياً فجوة هائلة في الدخل والتكنولوجيا. إن هذه الحالة من التخلف الاقتصادي أخرجت الدول النامية من المسار الطبيعي الذي كان ستسلكه بغياب حالة التخلف هذه ودفعتها، بمعاونة الأمم المتحدة، إلى تبني التخطيط الواعي لتعجيل التطور الاقتصادي وتعبئة جميع مواردها الطبيعية والبشرية لردم الفجوة الواسعة فيما بينها وبين الدول المتقدمة.

إن هذا البون الاقتصادي والتكنولوجي الشاسع جعل البلدان النامية في حالة تسابق مع الزمن للحاق بركب البلدان المتقدمة، وكلما توفرت لبلدٍ نامٍ مصادر ثروة تستغل في عمليات التنمية الاقتصادية كلما تسارع النمو في ذلك البلد وضاقت الفجوة بينه وبين البلدان المتقدمة. ومن هذا المنظور فإن توفر الموارد الطبيعية، كالثروات النفطية في بعض البلدان النامية، سيكون محرّكاً رئيسياً لعملية التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، وسيعجل في سد الفجوة بينها وبين البلدان

المتقدمة الأخرى.

على أن الموارد الطبيعية ستكون ذات فائدة فقط إذا حَسُنَ استغلالها في البلد النامي ووُضعت بصدق وإخلاص في خدمة عملية التنمية الاقتصادية. وبتعبير آخر: إن الثروات الطبيعية كالنفط ستعجل من عملية التنمية الاقتصادية بالقدر الذي تتوفر سياسات تستغل هذه الثروات لصالح تنمية البلد الاقتصادية بصيغة عقلانية.

ولكن قد لا يتم هذا الأمر، إذ قد تتسلط على البلد حكومات سياساتها نهب الثروات وتوزيعها على أفراد السلطة الحاكمة ومن يحميهم. وقد تتبع حكومات أخرى سياسات إنمائية خاطئة فلا يحقق البلد تقدماً يذكر فتذهب بذلك أمواله وطاقاته هدراً. وقد تخصص معظم العوائد المالية الناتجة عن استغلال الثروات الطبيعية لأغراض استهلاكية بدلاً من استثمارها في أصول رأسمالية، فينشآ في البلد مجتمع استهلاكي اتكالي غير منتج من جهة، وتنضب موارد البلد الطبيعية دون أن تعوضها قاعدة اقتصادية منتجة من جهة أخرى.

وقد يتخذ البلد سبيلاً لا بأس به في استغلال ثرواته لأغراض التنمية الاقتصادية، فتمضي سنون طويلة يكدس البلد خلالها ثمار ثرواته الناضبة في تكوين رأس المال المادي والبشري وتتطور قطاعاته الاقتصادية المختلفة تطوراً قد يكون مقبولاً، حتى إذا وصل البلد مرحلة الانطلاق الاقتصادي نهض واحد من أبنائه ليتربع على السلطة بدون حق ويقحم بلده في حروب تأتي على الأخضر واليابس وتدمّر ما بناه خلال تلك السنين الطويلة، وهذا ما حدث في العراق مع الأسف الشديد.

الفصل الثالث
الاستثمار والموارد الطبيعية[1]

«إن الثروة الغير مستغلة هي بحكم الثروة التي لا وجود لها»

«أيسوب»

رأينا في الفصل السابق أنّ عملية التنمية الاقتصادية تتضمن تكوين رأس المال المادي والبشري وتطوير نظام اجتماعي منتج يواكب تراكم رأس المال ويؤثر فيه ويتأثر به، لينتج عن ذلك حالة نمو اقتصادي متواصلة تصاحبها حركة مستمرة بكامل المجتمع إلى الأعلى. ورأينا كذلك أنّ الموارد الطبيعية كالنفط، ولو أنّها ليست شرطاً لقيام التنمية واستمرارها، يمكنها أن تلعب دور المحرك الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية بما توفره من أموال استثمارية تساعد على تبني وتنفيذ خطط تنموية مكثفة وبالتالي التعجيل في ردم الهوة الواسعة بين البلد النامي والبلدان المتقدمة.

أسئلة تحتاج إلى إجابة

غير أنّ طرح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية بهذه الصيغة يظهر للقارئ وكأنّ استغلال الموارد الطبيعية لتوفير الأموال الاستثمارية من أجل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هو نتيجة حتمية أو طبيعية. ومشياً على هذا المنطق، وإذا أخذنا العراق كمثال هنا، فإنّ تبني خططاً تنموية مكثفة، وهي تتطلب أموالاً استثمارية طائلة، يعني حتمية استغلال ثروات العراق النفطية لتمويل هذه الخطط. هذا من زاوية الخطط التنموية وهي تبحث عن مصادر لتمويلها، فماذا إذن عن الثروة النفطية في العراق وهي تبحث عن حاجات لإشباعها؟ إن هذا السؤال يجرنا إلى جملة أسئلة أخرى وهي: هل التنمية الاقتصادية هي حاجة العراق الوحيدة التي ينبغي على الثروات النفطية إشباعها؟ وماذا عن حاجات العراق الاستهلاكية؟ وإذا كان النفط من الثروات الطبيعية المستنفدة أو الناضبة فكيف ستتأثر مصالح الجيل العراقي الحاضر والأجيال العراقية المقبلة بعمليات استخراج الثروة النفطية وإنفاق الأموال المتولدة عنها في وجوه الاستثمار من جهة والاستهلاك من جهة أخرى؟ وكيف ستتأثر هذه المصالح إذا ما تم تأجيل استخراج الثروة النفطية لآجال مقبلة أخرى؟.

ولغرض معالجة الأسئلة تلك نحن لا نقول بآن التنمية الاقتصادية هي حاجة العراق الوحيدة التي ينبغي على الثروات النفطية إشباعها؛ وإنما هي الحاجة الأولى، حيث يصبح واجباً على العراق،

وهو متخلف اقتصادياً، أن يضع التنمية الاقتصادية في قمة أولوياته. ونظراً لفقر العراق وقلة مدخراته فإنّ اللجوء إلى الثروة النفطية لتمويل خططه التنموية يصبح أمراً طبيعياً. ولا يتوقف الأمر عند حاجة التنمية إلى الأموال النفطية وإنما يتعدى ذلك إلى طبيعة الثروة النفطية بكونها مورد ناضب. فصفة النضوب هذه تحتم استثمار الأموال النفطية لإقامة قاعدة اقتصادية عريضة ومتطورة ذات مصادر دخليه متنوعة قادرة على تمويل حالة نمو ذاتي مستدامة بعد نضوب الموارد النفطية. ومن هذا المنطلق يتلازم استغلال ثروات العراق الناضبة مع حاجته إلى التطور الاقتصادي ويصبح هذا الاستغلال مثمراً وعقلانياً بالقدر الذي يساهم في دفع عجلة التطور الاقتصادي إلى الأمام.

إن حالة التلازم بين استغلال ثروات العراق النفطية الناضبة والحاجة إلى التطور الاقتصادي تيسر لنا الإجابة على الأسئلة التي وردت أعلاه من تحليل السياسات النفطية المختلفة التي تواجه العراق، وبيان مدى الأثر الذي ستتركه كل من تلك السياسات على عملية التطور الاقتصادي. تواجه العراق، كما تواجه بقية أقطار منظمة الأوبك، سياسات عدة لاستغلال ثرواته النفطية يمكن إجمالها بالخيارات الثلاثة التالية:

(1) إنتاج النفط واستهلاك العوائد النفطية.

(2) حفظ موارد النفط في باطن الأرض ثم استغلالها في المستقبل.

(3) إنتاج النفط واستثمار العوائد النفطية.

لا توجد، كما هو واضح، حالة منع متبادل فيما بين هذه السياسات بمعنى أن إتّباع إحداها سيقفل الطريق أمام إتّباع السياسات الأخرى، فالبلد حر في إتّباع إحدى السياسات المذكورة أو خليط منها. ولكننا سنعالج هنا كل سياسة على حدة لكي نفصل أثرها على عملية التطور الاقتصادي عن الآثار التي تفرزها السياسات الأخرى.

1. إنتاج النفط واستهلاك العوائد النفطية

يفترض في ظل هذه السياسة أن يقوم العراق بإنتاج النفط وبيعه وتخصيص العوائد النفطية الناتجة لأغراض الاستهلاك فقط. وعلى الرغم أن هذا الافتراض هو نظري محض، إذ لا يعقل أن تقوم دولة ما باستغلال ثروتها الناضبة بهذه الصيغة، إلاّ أن هذه الحالة تحدث بصورة جزئية. فالعراق، وكذلك باقي أقطار منظمة أوبك، يخصص جزءاً كبيراً من عوائده النفطية لأغراض الاستهلاك.

إن تأثير الاستهلاك المحض للثروة الطبيعية على التطور الاقتصادي واضح تمام الوضوح. فالاستهلاك، بغض النظر عن كونه يشبع حاجات المجتمع الآنيّة، لا يقود إلى نمو اقتصادي سوى أنه يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات. وبغياب تكوين رأس المال وتوسيع قاعدة الإنتاج

فإن زيادة الطلب سوف لن يشبعها سوى الاستيراد الذي يؤدي إلى تدفق الأموال النفطية إلى الخارج. إن غياب تكوين رأس المال في ظل هذه السياسة يعني استنفاد موارد البلاد النفطية دون أن تحلّ محلها قاعدة اقتصادية قادرة على إنتاج السلع والخدمات. إن هذه الحالة تشبه في نتائجها حالة تحويل الأصول الرأسمالية إلى نقود ثم صرف تلك النقود في وجوه استهلاكية، أو حالة من يبيع بيته الوحيد ليستهلك ثمن البيع تدريجياً.

ولنأخذ مثلاً متطرفاً على ما نقول؛ ونتصور حالة ليبيا إذا كانت تنتج النفط ثم تنفق جميع المدخولات النفطية المتحققة على السلع والخدمات الاستهلاكية المستوردة وعلى الأشغال والمباني العامة غير الإنتاجية وعلى مرتبات ومخصصات موظفي الدولة، ولا تستثمر جزءاً من هذه المدخولات في مشروعات إنتاجية لكي تصبح هذه المشروعات في المستقبل مصادر بديلة لتوليد الدخل. في هذه الحالة، وفي غياب المجهود الجدي لتطوير البلد اقتصادياً، فإن المجتمع الليبي سينكفئ إلى مستوى الكفاف الاقتصادي حال نفاد موارد النفط الليبية.

إن غياب الاستثمار أو تكوين رأس المال ليست المشكلة الوحيدة التي تواجه هذه السياسة، ففقدان العدالة فيما بين الأجيال هي مشكلة أخرى. إن هذه السياسة ستسمح للجيل المستهلِك بالتمتع بجميع المنافع الآنية الناجمة عن هذا الاستهلاك، وتمنع هذه المنافع عن الأجيال المقبلة الأخرى. وقد يحدث هذا فعلاً، فالمصالح الذاتية وقصر الحياة قد تدفع حكومةً للتصرف بموارد البلد الطبيعية لتحقيق المصلحة الآنية وتغليب مصلحة الجيل الحاضر على مصالح الأجيال المقبلة.

والناس، كما يقول بيجو[2] (PIGOU) لهم ميل طبيعي لتخصيص جلّ مواردهم لخدمة الحاضر ونزراً يسيراً منها لخدمة المستقبل، فيصبح لزاماً على الحكومة، في هذه الحالة، التدخل لحماية حقوق الأجيال المقبلة. والحكومة، من الناحية النظرية على الأقل، هي حامي مصالح الأجيال المقبلة، كما هي حامي مصالح الجيل الحاضر، وهي من واجبها تعظيم الرفاه الاجتماعي. والرفاه الاجتماعي، كما يقول بيجو، لا يقتصر على منافع الأعضاء الحاليين للمجتمع وإنما يشمل أيضاً منافع أولئك الذين سيكونون أعضاء المجتمع في المستقبل.

ومن هنا فإنّ تكريس كامل العوائد النفطية لأغراض الاستهلاك لا يساهم في عملية تطور البلد الاقتصادي إضافة إلى كونه يؤدي إلى الإضرار بمصالح الأجيال المقبلة. والحكومة العراقية، كما هو شأن حكومات الأقطار المصدرة للنفط أوبك، بحكم كونها المالكة الوحيدة قانوناً لثروات البلد النفطية تتحمل المسؤولية كاملة لوضع سياسات إنتاج عقلانية، والتصرف بما يعظم رفاهية البلد الاجتماعية. وهي، إذن، متوقع منها أن تتفادى أيّة استعمالات تخريبية لموارد البلد النفطية، وأن تقلل إلى الحد الأدنى المقبول اجتماعياً تخصيص عوائد البلد النفطية لأغراض الاستهلاك.

2. حفظ موارد النفط في باطن الأرض ثم استغلالها في المستقبل

تتضمن هذه السياسة تأخير الإنتاج لأوقات مقبلة، وأن هذا النوع من "التأجيل" هو طريقة واحدة لتحقيق الحفظ المادي للمورد الطبيعي، وقلّما يحدث في الحياة العملية بصيغته المطروحة هنا. إن هذه السياسة معاكسة تماماً للسياسة الأولى التي تدعو إلى إنتاج النفط واستهلاك العوائد النفطية، فهي تدعو إلى عدم الإنتاج وتأجيله لأجل غير مسمى.

إن الحفظ الكامل للموارد النفطية، أو أية موارد طبيعية أخرى، في باطن الأرض دون استغلالها استغلالاً عقلانياً يضرّ بمصلحة الجيل الحاضر. وإن هذا الضرر واضح لا لبس فيه. إن هذه السياسة تعني بكل بساطة حرمان الجيل الحالي من المنافع التي ستنجم عن استغلال موارد البلد النفطية. كما أنّ هذه السياسة، من جهة أخرى، لا تسهم في تطور البلد الاقتصادي، وهذا الأمر واضح أيضاً. إن الأداة الرئيسية لتحقيق التطور الاقتصادي هي الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وأن الامتناع عن استخراج النفط وتصديره سيحرم البلد من الحصول على النقد الأجنبي وسيضيّق الفرصة أمام الاستثمارات التنموية المكثفة إن لم يسدّها تماماً.

هذا من ناحية الآثار التي تفرزها هذه السياسة على مصلحة الجيل الحالي وعلى عملية التطور الاقتصادي، أما من ناحية الآثار التي تفرزها هذه السياسة على مصالح الأجيال المقبلة؛ فهي مضرّة أيضاً غير أنه من الصعوبة التصور في هذه المرحلة كيف أن سياسة كهذه ستضر بمصالح الأجيال المقبلة وهي تدعو إلى الامتناع عن استخراج النفط بالوقت الحاضر واستغلاله بالمستقبل. صحيح أن الثروة النفطية، في ظل هذه السياسة، تنتقل بكاملها لتوضع تحت تصرف الأجيال المقبلة وهذا من شأنه أن يزيد منافع الأجيال المقبلة على حساب الجيل الحالي ويجعلها تفضل هذه السياسة على السياسة الأولى، ولكن هل الأجيال المقبلة تفضل هذه السياسة على السياسة الثالثة الداعية إلى إنتاج النفط واستثمار العوائد النفطية؟.

ينبغي للإجابة على السؤال أعلاه أن نناقش السياسة الثالثة، ولكن قبل أن نخوض في ذلك النقاش لا بد أن نبين أثراً محتملاً للمستقبل على الثروات النفطية وهي في باطن الأرض. إن الاستعمال الرئيسي للنفط بالوقت الحاضر هو لتوليد الطاقة بجميع أشكالها. غير أن هذا الاستعمال مرهون بتطورات المستقبل. فالبحوث جارية على قدم وساق لتطوير مصادر بديلة للطاقة. وإذا تمّ تطوير مصادر للطاقة أكثر اقتصادية من النفط فإنّ الطلب على النفط سينخفض تدريجياً، وقد تجد الأجيال المقبلة ثرواتها النفطية قليلة القيمة كمصدر للطاقة أو لا قيمة لها على الإطلاق. ومن هذا المنظور فإنّ سياسة حفظ النفط في باطن الأرض تصبح مضرة حتى بأجيال المستقبل.

3. إنتاج النفط واستثمار العوائد النفطية

تتضمن هذه السياسة استخراج النفط ثم بيعه واستغلال العوائد النفطية المتأتية عن البيع في

الاستثمار وتكوين رأس المال المادي والبشري. والاستثمار هو وجه من أوجه النشاط الاقتصادي العام الذي يعنى بتفضيل المستقبل على الحاضر. فجوهر النشاط الاقتصادي بصورة عامة يتضمن تخصيص الموارد المنتجة أو عوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض، بما فيها الموارد الطبيعية بطريقة تؤدي إلى تعظيم المنافع الكلية التي يمكن الحصول عليها من الموارد المنتجة المتاحة[3].

ويمكن تقسيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتطلب تخصيص الموارد المنتجة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تتضمن جميع الأنشطة التي تؤدي إلى الإشباع الآني للحاجات، أي الحصول الآني على المنافع الناتجة من العمليات الاقتصادية، وهي الأنشطة الاستهلاكية، والمجموعة الثانية تتضمن جميع الأنشطة التي تؤدي إلى الإشباع المستقبلي للحاجات، أي تأجيل الحصول على المنافع إلى أوقات أخرى في المستقبل، وتشمل هذه أنشطة الحفظ وأنشطة الاستثمار.

وبقدر تعلق الأمر باستغلال الموارد الطبيعية في الأنشطة الاقتصادية المذكورة رأينا أن الإشباع الآني للحاجات قد نوقشت آثاره عند تعرضنا للسياسة الأولى. فاستغلال الموارد الطبيعية لأغراض الاستهلاك لا يساعد في عملية التطور الاقتصادي من جهة، ويضرّ بمصالح الأجيال المقبلة من جهة أخرى. فهو يقود إلى نضوب الموارد الطبيعية دون أن تعوضها قاعدة اقتصادية منتجة للسلع والخدمات. إن هذه السياسة مؤداها ضياع الموارد الطبيعية ويجب، لذلك، تفاديها. ويبقى لنا أن نناقش هنا آثار المجموعة الثانية وهي الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإشباع المستقبلي للحاجات وهي أنشطة الحفظ والاستثمار.

ما هو المقصود بالحفظ: لا نعني بحفظ الموارد الطبيعية هنا بالحفظ المادي وإنما بالحفظ الاقتصادي، فالحفظ المادي قد نوقشت آثاره عند تعرضنا للسياسة الثانية وهو يعني الامتناع الكلي عن الاستغلال، وهو لا يسهم طبعاً في عملية التطور الاقتصادي. يضاف إلى ذلك؛ فإنّ المورد الطبيعي يتوقف عن كونه مورد طبيعي إذا هو لم يستغل كما قد يتعرض إلى الضياع إذا طُوّرت مصادر بديلة أكثر اقتصادية منه.

والحفظ الاقتصادي المعني هنا هو صيانة المورد الطبيعي من الضياع واستغلاله استغلالاً أمثلاً، من أجل تعظيم المنافع الاجتماعية المستحصلة من هذا الاستغلال. وفي حالة النفط في بلد نامٍ كالعراق فإنّ الحفظ الاقتصادي للنفط ينطوي على توزيع الإنتاج فيما بين المراحل الزمنية المختلفة بحيث يترابط ترابطاً تاماً مع الحاجة إلى الاستثمار. فقد تتطلب عملية الحفظ هذه الإسراع في إنتاج النفط في فترات معينة لتمويل العمليات الاستثمارية كما قد تتطلب تقييد الإنتاج في فترات أخرى.

الاستثمار: وتشتمل عملية الاستثمار على الامتناع عن الاستهلاك المباشر لمخرجات

العملية الإنتاجية، حيث يتم في الحالة هذه تحويل المخرجات إلى رأس المال المادي والبشري لكي يزداد إنتاج السلع والخدمات في المستقبل. ويتشابه الاستثمار مع الحفظ الاقتصادي في كون كليهما يؤجلان الإشباع الآني للحاجات للحصول على إشباع أكبر في المستقبل، ويختلفان في أن ميدان الأول هو تكوين رأس المال، وميدان الثاني هو المورد الطبيعي نفسه.

وفي العراق، باعتباره بلداً نامياً، يتحتم على الاستثمار أن يلعب دور الدليل أو المرشد لسياسة الإنتاج النفطية، بمعنى أن حاجات العراق التنموية هي التي ستملي على العراق سياسته الإنتاجية وتسويغ هذا الأمر يأتي كما يلي: إن الهدف من جدولة إنتاج النفط خلال عمر الاحتياطي النفطي هو تعظيم المنافع الاجتماعية الناجمة عن استغلال هذا المورد. وكلما تطور البلد اقتصادياً كلما تعاظمت منافعه الاجتماعية. ونظراً لأنّ الاستثمار هو المفتاح الرئيسي لعملية التطور الاقتصادي، فإنّ تعظيم المنافع الاجتماعية يتطلب أن يترابط إنتاج النفط مع حاجات عملية التطور الاقتصادي إلى الأموال الاستثمارية.

وعلى الرغم أن الاستثمار يزيد من الطلب على الموارد الطبيعية ويعجل في استنفادها وذلك بتحويل هذه الموارد إلى أموال استثمارية مرة واستعمالها كمدخلات في العمليات الإنتاجية مرة أخرى، فإنّ الاستثمار والحفظ الاقتصادي في البلد النامي لا يتضاربان وإنما يتكاملان، وقد ينظر إليهما وكأنهما وجهان لعملة واحدة. فالثروة النفطية في بلد نامٍ كالعراق تستخرج وتبدل برساميل أجنبية لتمويل العمليات الاستثمارية. ويستمر استخراج الثروة هذه طالما ظلت العمليات الاستثمارية مربحة اجتماعياً. ولكن عندما تنخفض ربحية الاستثمار إلى مستوى أدنى تصبح معه العمليات الاستثمارية غير مقبولة اجتماعياً، يتوقف حينئذٍ استخراج النفط لتبدأ عملية الحفظ الاقتصادي. وهكذا يتلازم الاستثمار مع الحفظ الاقتصادي، فكلما كان الاستثمار مربحاً اجتماعياً كلما تعجل إنتاج النفط لتمويل الاستثمار، وكلما انخفضت الربحية الاجتماعية للاستثمار كلما تباطآ إنتاج النفط وحوفظ عليه كثروة في باطن الأرض.

الاستثمار والعدالة فيما بين الأجيال: لقد ذكرنا سابقاً أن السياسة الأولى، وهي إنتاج النفط واستهلاك العوائد النفطية، تضر بمصالح الأجيال التي ستعاصر نفاد النفط، كما أن السياسة الثانية، وهي الحفظ المادي للنفط، تضر بمصالح الأجيال التي ستحرم من استغلال النفط. ولكن السياسة الثالثة، وهي إنتاج النفط واستثمار العوائد النفطية، لا تضر بمصالح أي جيل معين وإنما تفيدها جميعاً، فهي تعدل بين الأجيال. وسنسوق المثال التالي لتوضيح ما نقوله: « لنفترض أن شخصاً يملك بئراً للنفط ويواجه ثلاثة سياسات إنتاجية وهي: إنتاج النفط واستهلاك العائد من البيع، حفظ النفط المادي، أو إنتاج النفط واستثمار العائد النفطي. لنفترض أيضاً أن سعر البرميل الواحد

من النفط، س دولار، يرتفع سنوياً بمقدار ر % نظراً لندرة النفط، وأن الاستثمار الذي يقوم به هذا الشخص يدر عائداً سنوياً قدره ر % أيضاً. فإذا اتبع هذا الشخص سياسة الحفظ المادي زادت قيمة البرميل داخل الأرض إلى س(ر+1)^{ن} بعد فترة زمنية قدرها ن من السنين. وإذا هو استثمر عائد البرميل فإن قيمة الاستثمار ستصبح أيضاً س(ر+1)^{ن} بعد نفس الفترة الزمنية المذكورة. ولذلك فإن هذا الشخص سيان لديه إن هو استهلك عائد البرميل لإشباع رغباته الآنية أو اتبع سياسة الحفظ المادي أو سياسة الاستثمار ».

إن الحالة التي ذكرت أعلاه يمكن أن تحدث في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية حيث يمتلك القطاع الخاص الثروات النفطية ويستغلها لصالحه. ولكن إذا كانت الثروة النفطية ملكاً للدولة أو المجتمع بما فيه الجيل الحاضر والأجيال المقبلة كما هي الحالة في العراق، فإن النظرة إلى تلك السياسات ستتغير تماماً وسوف لن يكون سيان لدى المجتمع العراقي إن اتبعت هذه السياسة أو تلك. فالأجيال المقبلة سترفض السياسة الأولى الداعية إلى الاستهلاك، والجيل الحالي سيرفض السياسة الثانية الداعية إلى الحفظ المادي. ذلك أن العدالة الاجتماعية تتطلب أن لا يستأثر جيل معين بكامل المنافع الناتجة من ثروة البلد النفطية، أو أية ثروة طبيعية أخرى، في حين أن هاتين السياستين ستسمحان لأجيال معينة استغلال هذه الثروات بمعزل عن الأجيال الأخرى.

إن سياسة الإنتاج الوحيدة التي ستعدل فيما بين الأجيال هي السياسة الثالثة، أي إنتاج النفط واستثمار العوائد النفطية. فعلى الرغم أن قيمة البرميل الواحد من النفط، في ظل الافتراضات السابقة، ستصبح س (1+ر)^{ن} إن هو اختزن في باطن الأرض أو استثمر، فإن الفرق يكمن هنا في كيفية توزيع هذه القيمة فيما بين الأجيال. فبينما سيستولي الجيل الذي سيعيش بعد ن من السنين على كامل القيمة في ظل سياسة الحفظ المادي، نرى أن هذا الاستئثار سينعدم في ظل السياسة الثالثة. ذلك أن قيمة البرميل البالغة س(1+ر)^{ن} في حالة الاستثمار إنما هي قيمة مستقبلية فقط لا يستولي عليها بكاملها ذلك الجيل الذي سيعيش بعد ن من السنين وإنما سيدر هذا الاستثمار عائداً سنوياً قدره (س ر) تتمتع به الأجيال سواسية وبصورة مستمرة.

جدول رقم (1-3) :السعر الاسمي والحقيقي لبرميل النفط الخام لمنظمة الأوبك (1980-2008)
(سنة الأساس لسعر الصرف والتضخم = 1973)

السنة	السعر الاسمي بالدولار	السعر الاسمي معدلاً بسعر الصرف	السعر الاسمي معدلاً بالتضخم	السعر الاسمي معدلاً بسعر الصرف والتضخم
1980	28.6	27.4	13.8	13.2
1981	32.5	36.2	14.0	15.6
1982	32.4	40.8	12.7	16.0
1983	29.0	40.2	10.6	14.7
1984	28.2	43.4	9.7	14.9
1985	27.0	43.3	8.8	14.0
1986	13.5	17.7	4.2	5.5
1987	17.7	20.7	5.4	6.3
1988	14.2	16.2	4.2	4.8
1989	17.3	20.8	4.8	5.8
1990	22.3	24.3	5.8	6.4
1991	18.6	20.7	4.7	5.2
1992	18.4	20.0	4.4	4.8
1993	16.3	19.8	3.8	4.6
1994	15.5	18.8	3.5	4.2
1995	16.7	19.4	3.7	4.2
1996	20.3	23.6	4.3	5.0
1997	18.7	23.5	3.9	4.9
1998	12.3	15.7	2.5	3.2
1999	17.5	22.9	3.5	4.6
2000	27.6	40.3	5.4	7.9
2001	23.1	34.9	4.4	6.7
2002	24.4	35.3	4.6	6.7
2003	28.1	35.5	5.2	6.5
2004	36.1	42.0	6.5	7.6
2005	50.6	59.1	8.9	10.4
2006	61.1	71.0	10.5	12.2
2007	69.1	75.2	11.6	12.6
2008	94.5	98.5	15.3	16.0

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulleten, 2008

وإذا نظرنا إلى الواقع ورأينا ماذا حدث بالفعل لأسعار النفط لوجدنا افتراضنا القائل بآن سعر البرميل من النفط سيزداد سنوياً بمقدار العائد السنوي الذي يدره الاستثمار هو افتراض متفائل جداً. فالجدول رقم (1–3) يرينا أن السعر الاسمي لبرميل النفط الخام خلال الفترة 1980–2008 يتذبذب تبعاً لأساسيات السوق النفطية والمؤثرات الأخرى، غير أن السعر الحقيقي يصبح أقل كثيراً

من السعر الاسمي عندما نأخذ آثار أسعار الصرف والتضخم بنظر الاعتبار. فمعدل السعر الاسمي لسلة نفوط الأوبك بلغ 94.5 دولار للبرميل الواحد في سنة 2008، إلاّ أن هذا السعر ينخفض حقيقة إلى 16.0 دولار بسبب التضخم وهبوط سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى.

ولننظر الآن إلى الأمر من زاوية أخرى وهي زاوية الاستثمار ونفترض أن النفط الخام يستخرج ويصدر ثم تستثمر العوائد النفطية لإنشاء مشاريع تدر عائداً سنوياً بنسبة 9 بالمائة من رأس المال. إن هذه النسبة معقولة جداً، بل تصبح متواضعة إذا كانت إدارات المشاريع الاستثمارية جيدة. فإذا بيع من النفط ما يعادل 100 مليون دولار واستثمرت هذه الأموال في عملية إنتاجية، فإن الربح السنوي لمثل هذا الاستثمار سيكون تسعة ملايين دولاراً يحصل عليها الجيل الذي يقوم بإدارة ذلك الاستثمار.

وإذا أردنا لسياسة حفظ النفط في باطن الأرض أن تكون مساوية لسياسة الاستثمار من ناحية القيمة على الأقل فإن الزيادة السنوية لسعر النفط يجب أن تساوي عائد الاستثمار، أي 9 بالمائة في هذه الحالة. وإذا طبقت هذه الزيادة منذ سنة 1980 مثلاً، فإنّ السعر في سنة 2008 (في حالة التساهل والحساب بموجب الربح البسيط وليس المركب) يجب أن يصبح أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد وليس 94.5 دولار كما هو عليه في الجدول. صحيح أن سعر برميل النفط تجاوز 140$ في تموز 2008 إلا أنه انهار بسرعة حتى وصل إلى أقل من 40$ في كانون الأول (ديسمبر) 2008 وأن معدله الاسمي قد لا يتجاوز 60 دولار في 2009. إن هذه الأرقام تبين لنا أن عائد الاستثمار هو أعلى بكثير من عائد النفط المخزون في باطن الأرض، ناهيك عن فقدان عدالة التوزيع في حالة الخزن إضافة إلى احتمال تدهور قيمته أو لربما فقدانها نهائياً في حالة نزول بدائل له في الأسواق.

تطور اقتصادي أم ثروة في باطن الأرض ؟

إنّ ارتفاع العائد وعدالة التوزيع ليست الصفات الوحيدة التي تقودنا لتفضيل سياسة الاستثمار على السياستين الأخريين، وإنما السبب الأكبر الذي يقودنا لذلك هو أنّ الاستثمار بنوعيه المادي والبشري هو الذي يقود إلى تطور البلد الاقتصادي وهذا هو الهدف الذي يريد أي بلد نامي التوصل إليه. والسؤال الذي نريد الرجوع إليه هو: إذا كانت الأجيال المقبلة التي ستعاصر نفاد النفط تفضل سياسة الحفظ المادي على سياسة الاستهلاك فكيف هي ستفضل سياسة الاستثمار على سياسة الحفظ المادي والاستثمار هو الذي يقود إلى نفاد النفط ؟.

إن جوابنا على السؤال أعلاه هو أن الذي سيقرر فيما إذا كانت سياسة الاستثمار هي في

صالح الأجيال التي ستعاصر النفاد أم في غير صالحها يعتمد على البديل الذي ستقدمه هذه السياسة لتلك الأجيال مقارنة بما هي عليه الحال فيما لو بقيت الثروات النفطية في باطن الأرض دون استغلال.

وإذا رجعنا إلى مثالنا الأول (أي بافتراض أن برميل النفط في باطن الأرض سيزداد سعره بمقدار ر% سنوياً وأن عائد الاستثمار هو أيضاً ر% سنوياً) وقررنا أن نفاد النفط سيحدث بعد ن من السنين فإنّ برميل النفط المخزون في باطن الأرض – في ظل الافتراضات السابقة – وبرميل النفط المستثمر في أصول رأسمالية منتجة ستبقى قيمتاهما متساويتان بعد ن من السنين. ولكن رغم أن كلا الموردين اللذين يمكن الحصول عليهما من الخيارين المذكورين متساويان، فإنّ هذا التساوي هو في الناحية المالية فقط وليس في الناحية الاجتماعية. ففي ظل سياسة الحفظ المادي في باطن الأرض، وبقدر تعلق الأمر بأثر هذه السياسة فقط، فإنّ نمو الاقتصاد سيكون صفراً وذلك بخلاف سياسة الاستثمار التي ستدر سيلاً سنوياً من السلع والخدمات تُضخ في اقتصاد البلد، يرافقه تشابك هذا الاستثمار مع عناصر الاقتصاد الأخرى ويستتبعه، كنتيجة حتمية، نمو الدخل المستمر وتطور الاقتصاد وتوفير المقدرة للأجيال القادمة على الإنتاج وتحقيق مستوى عال من المعيشة.

ومن هنا فإنّ الأجيال التي تعاصر نفاد النفط ستفضل سياسة الاستثمار على سياسة الحفظ المادي. ذلك أنّ تلك الأجيال لا يهمها أن ترث نفطاً في باطن الأرض بقدر ما يهمها أن ترث أصولاً رأسمالية وعلماً ومعرفة ومؤسسات وقدرة على الإنتاج. وبهذا المعنى فقد قال بارنت ومورس[4](BARNETT AND MORSE):

«...إن حفظ الموارد لحماية مصالح الأجيال المقبلة غير ضروري... والسبب، طبعاً، أن ميراث الأصول الاقتصادية الثمينة الذي ينقله كل جيل إلى ما بعده يشتمل بصورة جزئية فقط على البيئة الطبيعية. إن المكونات الأكثر أهمية لذلك الميراث هي العلم والتكنولوجيا والسلع الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية. إن هذه هي التي تحدد . أكثر بكثير من الموارد الطبيعية . الدخل الحقيقي للفرد.»

وبناءً عليه فإنّ أجيال المستقبل في بلد نامٍ كالعراق تفضل سياسة إنتاج النفط واستثمار العوائد النفطية لخدمة عملية التطور الاقتصادي. ذلك أن تلك الأجيال ستفضل . بالطبع . أن تصبح ضمن مجتمعات متطورة اقتصادياً ذات مؤسسات متطورة وعلماً متراكماً ومعرفة متقدمة وثروة كبيرة من السلع والأصول الرأسمالية المنتجة، على أن تكون ضمن مجتمعات بدائية لا تملك شيئاً ذا قيمة سوى ثروات نفطية كبيرة مدفونة في باطن الأرض.

مدى الاستثمار

لقد كان الهدف الأساسي مما تقدم من هذا الفصل هو دراسة الخيارات المتعددة التي تواجهها دولة نامية كالعراق فيما يخص إنتاجها النفطي وتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تميز كلاًّ من هذه الخيارات وأخيراً اختيار السياسة التي ستفرز أكبر الأثر في دفع عجلة التطور الاقتصادي إلى الأمام. وفي ضوء ذلك التحليل توصلنا إلى أن إنتاج النفط واستثمار العوائد النفطية يجب أن يكون القاعدة الأساسية التي تبنى عليها السياسات الحكومية الخاصة بالإفادة من الثروات النفطية في العراق. وسبب ذلك هو أنّ هذه السياسة ستخدم على الوجه الأفضل مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، كما ستلعب دور المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في العراق.

وبانتهاج هذه السياسة يلعب الاستثمار دور المعيار الرئيسي للإنتاج النفطي. بمعنى آخر أن حاجات الاستثمار لفترة زمنية محددة هي إحدى أهم المؤشرات التي ستقرر كمية النفط المنتج خلال تلك الفترة. وهنا يثار التساؤل عن مقدار الاستثمار الذي يجب القيام به خلال فترة محددة في ضوء هذا التصور. الجواب على ذلك أن العراق هو دولة نامية وأن متطلبات التنمية الاقتصادية هي التي تملي مقدار الاستثمار، علماً بأنه كلما زاد الاستثمار كلما تسارعت معه وتيرة النمو الاقتصادي. إن سلوك العراق أقصر السبل لتحقيق تطوره الاقتصادي المنشود يتطلب تحقيق الحدّ الأقصى من الاستثمارات في كل فترة محددة، وهذا يتطلب إشباع قدرات العراق الاستيعابية للاستثمارات التنموية.

وهنا لا بد أن نوضح بأنّ الاستثمار الذي ستحدد سقفه قدرات العراق الاستيعابية هو الاستثمار المحلي بالطبع، أي الاستثمار داخل البلد فقط، ذلك أن المستثمر هنا هي الحكومة العراقية – المالكة للعوائد النفطية – أما مباشرة أو بواسطة القطاع الخاص عن طريق التسليف، وهي بهذا تحاول تحقيق الاستغلال الكفوء لثروات البلد النفطية الناضبة. إن هذه الفكرة تنطوي على أن العوائد النفطية المستثمرة خارج البلد النامي لا يجري استغلالها بصورة كفوءة، وهذا – كما نعتقده – صحيح في إطار عملية التنمية الاقتصادية.

فالاستثمار داخل البلد لا يستهدف النواحي المالية فقط وإنما يستهدف النواحي التنموية الأخرى، بوجوهها المتعددة والتي بغيابها لا يمكن لعملية التطور الاقتصادي أن تستمر. وتشتمل هذه الوجوه على تكوين رأس المال المادي والبشري وتوفير البنى التحتية وخلق مجتمع منتج داخل البلد وتطوير المؤسسات والصرف على البحوث العلمية وتطوير التكنولوجيا ونشر المعرفة.

ومن هذا المنظور فإنّ بلداً نامياً ينتج ثرواته النفطية ليستثمرها خارج البلد بغية تحقيق

أرباح مالية فقط سوف لن يحقق أي تطور اقتصادي داخل البلد، هذا إذا رضي شعب ذلك البلد أن يقعد عن العمل لتقوم شعوب أخرى بإدارة تلك الاستثمارات، وتحويل عوائد سنوية إلى ذلك الشعب القاعد عن العمل، وكذلك إذا غضينا النظر عن المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات خارج البلد كالتأميم والمصادرة والتجميد والتآكل المستمر الناتج عن التضخم وتخفيض قيمة العملة. ولكن قد نجد في الحياة العملية بلداً صغيراً (كالكويت مثلاً) قدرته على استيعاب الاستثمارات الداخلية محدودة وهو يولد فوائض في عوائده النفطية. عند ذلك سيكون الاستثمار الخارجي للفوائض النفطية مجزياً (من الناحية المالية فقط) إذا وضعنا المخاطر السياسية وغير السياسية جانباً، وإذا كان ما يدره البرميل الواحد سنوياً في تلك الحالة الاستثمارية أعلى من الارتفاع السنوي في سعر البرميل وهو في باطن الأرض. وهذا ما أصبح يحدث بالفعل منذ بداية ثمانينات القرن الماضي.

من جانب آخر نرى أن المستثمر من القطاع الخاص . إذا كان يتمتع بحرية في نقل أمواله من بلد لآخر . لا يفكر في إطار عملية التنمية الاقتصادية، ولا يلتفت إلى الفوائد غير المالية التي قد تنطوي عليها عملية الاستثمار هذه، فهو يستثمر خارج البلد طالما كانت أرباح المشروع – حسب مقاييسه الخاصة – مجزية. على أن الطروحات أعلاه تستحق شيئاً من الاستدراك وهو أننا لا نعتبره استثماراً خارج نطاق البلد (من الناحية التنموية) ذلك الاستثمار الذي يتحقق ضمن عائلة من البلدان . كمجموعة الدول العربية . التي تنشد التكامل الاقتصادي وبالتالي الوحدة أو الاتحاد على الأمد البعيد، كقيام المملكة العربية السعودية مثلاً باستثمار أموالها في السودان أو المغرب أو سورية إن توفرت شروط الاستثمار في تلك الأقطار.

بين الطموح والواقع

قبل اختتام حديثنا عن الاستثمار لابد أن نتعرض هنا إلى نقطتين نرى أنهما يستحقان التوضيح. النقطة الأولى هي بخصوص ما ورد في نقاشنا حول مدى الإنتاج، وكون حاجة البلد إلى الاستثمارات التنموية هي التي تحدد مدى الإنتاج. إن هذا صحيح من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية، فإن مستوى الإنتاج النفطي في دولة منتجة كالعراق تحدده عوامل عدة منها حالة السوق النفطية ومدى رغبة الدولة المنتجة في بلوغ مستوى معين لأسعار النفط أو الاستحواذ على نصيب معين في سوق الصادرات النفطية. إضافة إلى هذا وذاك، فإن العراق في واقع الحال هو عضو في منظمة الأوبك وهو، كباقي الأعضاء، يتقيد بحصة إنتاجية معينة تخصص له من قبل المنظمة بين آونة وأخرى[5].

إن الالتزام بهذه الحصة الإنتاجية قد يولد عوائد نفطية ربما تقل عن حاجات العراق

الاستثمارية، وهو بهذه الحالة أما أن يلجأ إلى سد النقص من مصادر تمويلية أخرى، أو يخفض الاستثمار إلى مستوى العوائد النفطية المتوفرة. أما إذا زادت العوائد النفطية عن الحاجات الاستثمارية فإن العراق بهذه الحالة يصبح كالكويت، فإنه يتوجه بالفائض من عوائده النفطية نحو الاستثمار الخارجي، وهو أجراء في صالح العراق كما هو في صالح الكويت أيضاً كما المحنا من قبل.

أما النقطة الثانية التي نريد توضيحها هنا فهي دعوتنا لتخصيص كامل عوائد البلد النفطية من أجل الاستثمار. إن هذه الدعوة وإن كانت صحيحة من الناحية النظرية، إلا أنها تبقى مجرد طموح. ذلك أن الذي جرى ويجري على أرض الواقع فهو مختلف تماماً، للأسف الشديد، ولا يتماشى حتى مع قليلٍ من الطموح. فالعراق ، مثلاً، بدأ بداية جيدة عندما خصص كامل العوائد النفطية من أجل الاستثمار. إلا أنه قلص تلك التخصيصات لتصبح 70 بالمائة من العوائد النفطية ثم 50 بالمائة منها بعد ذلك، ليذهب الباقي نحو الشؤون الاستهلاكية للدولة كما سنرى في الفصل القادم. وبعد مجيء حزب البعث إلى السلطة وسيطرة صدام حسين بعد ذلك على مقاليد الأمور، لم يعد الشعب العراقي يعرف ما يجري لعوائده النفطية وأية نسبة منها أصبحت تخصص للاستثمار، فقد ضُرب نطاق من السرية تام على أمور الدولة المالية.

ولا شك أن الحروب المأساوية التي خاضها العراق منذ سنة 1980 قلصت لدرجة كبيرة من إمكانيات تخصيص أية موارد نفطية معقولة من أجل الاستثمار، حتى انتهت الحالة أخيراً بتخصيص كامل الموارد النفطية من أجل الاستهلاك، حين أصبح العراق، بموجب قرار مجلس الأمن 986 (النفط مقابل الغذاء) يصدر النفط لسد حاجاته من الغذاء والدواء فقط. وبعد سقوط النظام السابق، تعرضت الصناعة النفطية العراقية إلى أضرار جسيمة كنتيجة مباشرة للحرب، وكذلك نتيجة لعمليات النهب والتخريب بعد سقوط النظام، ولا يزال التخريب المتعمد مستمراً، وخصوصاً لأنبوب التصدير شمالاً عبر تركيا وإن بدرجات أقل، مما أدى إلى تراجع الصادرات النفطية حتى أصبحت العوائد الناتجة عنها لا تكاد تفي بحاجات ميزانية الحكومة الاعتيادية، عدى سنة 2008 حين تحقق فائض في الميزانية نتيجة لصعود أسعار النفط بتلك السنة و ليس لزيادة الصادرات النفطية.

وها هي الحكومة العراقية أصبحت في حيرة من أمرها في تمويل ميزانيتها لهذه السنة

(2009) وقد انخفضت أسعار النفط بشدة. وقد انتهت الميزانية المصادق عليها بنفقات إجمالية قيمتها 58.6 مليار دولار وبعجز تقديره 15.9 مليار دولار، ونفقات استثمارية قدرها 12.7 مليار دولار، أي أن الاستثمار لا يتجاوز 22% في حين يذهب الباقي (78% من مجمل النفقات) نحو الاستهلاك (أنظر الفصل التاسع عشر).

جدول رقم (2-3): مصادر تمويل الميزانية السنوية السعودية وأوجه إنفاقها خلال الفترة 2004-2008 (مليار ريال سعودي)

	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع الكلي	النسبة إلى المجموع الكلي
إجمالي الواردات	**392.3**	**564.3**	**673.7**	**642.8**	**1101.0**	**3374.1**	**%100**
الواردات النفطية	330.0	504.5	604.5	562.2	983.4	2984.6	%88.5
الواردات غير النفطية	62.3	59.8	69.2	80.6	117.6	389.5	%11.5
إجمالي النفقات	**285.2**	**346.5**	**393.3**	**466.2**	**520.0**	**2011.2**	**%100**
النفقات الجارية	247.6	284.2	322.4	347.2	388.8	1590.2	%79.1
النفقات الاستثمارية	37.6	62.3	70.9	119.0	131.2	421.0	%20.9

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (2009م)، ص 318.

ولنضرب مثلاً آخراً على البون الشاسع فيما بين الطموح والواقع، وهو ما جرى ولا يزال يجري في المملكة العربية السعودية، وهي اكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط بالعالم، وأهم عضو في منظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك). فالجدول رقم (2–3) يبين عينة خمس سنوات لمصادر تمويل الميزانية السنوية للحكومة السعودية وأوجه الأنفاق فيها خلال الفترة 2004–2008. ومن هذا الجدول نرى أن العوائد النفطية تمول ما معدله 88.5 بالمائة من ميزانية الحكومة السنوية، في حين تمول موارد الحكومة غير النفطية النسبة الباقية وهي 11.5 بالمائة. هذا من ناحية واردات الميزانية، أما في مجال الأنفاق، فخلال فترة الخمس سنوات المبينة في الجدول نرى أن معدل ما خصص للنفقات الجارية، أي للاستهلاك، قد بلغ 79.1 بالمائة من الرصيد الكلي للميزانية، ولم يذهب للنفقات الرأسمالية، أي للاستثمار، سوى 20.9 بالمائة فقط من رصيد الميزانية. أن هذا يعني أن غالب العوائد النفطية في المملكة العربية السعودية تخصص من أجل النواحي الاستهلاكية، كرواتب وأجور موظفي الدولة بصورة رئيسية. أن هذا التوجه كان سبباً

كبيراً، من بين أمور أخرى، في عدم نمو الاقتصاد السعودي بوتيرة مناسبة خلال الربع الأخير من القرن الماضي، حتى نراه الآن لا يقوى على توفير الفرص الكافية لتشغيل العمالة السعودية المتنامية بسرعة، خصوصاً بين الشباب. ولقد تنبهت السلطات السعودية أخيراً إلى خطورة هذا الأمر، فتبنت برامج للتصحيح الهيكلي، إلا أن عمليات التصحيح هذه لازالت تجري ببطيء شديد.

إن تخصيص جزء كبير من العوائد النفطية لأغراض الاستهلاك في هذه الدول يأتي كنتيجة لضيق القاعدة الاقتصادية وطبيعتها المشوهة. إن تخصيص ثروة ناضبة للاستهلاك المجرد ليس في صالح دولة نامية كما استنتجنا. ويتحتم على حكومات هذه الدول أن تبذل الجهود لإيجاد مصادر أخرى لتمويل الاستهلاك.

إن المصدر الاعتيادي والرئيسي لإيرادات الحكومات في شتى بلدان العالم المتقدم هو الضرائب بمختلف أنواعها، ويتحتم على الحكومة العراقية، كما يتحتم على الحكومة السعودية وجميع حكومات الدول العربية المصدرة للنفط أن تتوسع في فرض الضرائب بدلاً من الاعتماد على العوائد النفطية، كما يتحتم عليها إتباع وسائل أكثر كفاءة في جبايتها. إن الذي حدث في هذا المجال هو العكس فقد تقلصت الضرائب بزيادة العوائد النفطية وازداد اعتماد الحكومات على هذه العوائد لتمويل ميزانياتها الاعتيادية.

ويتعزز الدخل الضريبي بتطوير قاعدة اقتصادية عريضة ومتينة تصلح أن تكون مصدراً ضريبياً جيداً لتعزيز الإيرادات الحكومية. إن تطوير مثل هذه القاعدة الاقتصادية هو هدف أساسي ومحصلة رئيسية لعملية التنمية الاقتصادية وهي عملية تستغرق الوقت الطويل. وبتطوير هذه القاعدة تتطور معها مصادر مستقرة ومضمونة للضريبة يتوجب على الحكومات أن تحسن استغلالها لتحل تدريجياً محلّ النفط في تمويل ميزانياتها الاعتيادية.

الـفـصل الـرابـع

النفط وجهود التنمية الاقتصادية في العراق

«إن الأمر المهم للحكومة، هو أن لا تعمل الأشياء التي يقوم بعملها الأفراد فعلاً وتعملها بطريقة أحسن قليلاً أو أسوأ قليلاً، ولكن تعمل تلك الأشياء التي، في الوقت الحاضر، لم يقم أحد بعملها على الإطلاق»

«لورد جون ميناردِ كينز»

عندما بدأ العراق استلام العوائد النفطية بهيئة ريع في الثلاثينات، أُعتبر هذا النوع من الدخل كفائض يخصص لتمويل المشاريع الرأسمالية المختلفة. ولكن التصرف بالعوائد النفطية هذه لم يخضع إلى تخطيط واعٍ حتى سنة 1950. وسنحاول بهذا الفصل استعراض جهود العراق في استغلال ثرواته النفطية من أجل التنمية الاقتصادية منذ سنة 1950 وحتى قيام الحرب العراقية . الإيرانية وتوقف الجهود التنموية بفترة قصيرة بعد ذلك. وسنقسم المرحلة هذه إلى ثلاث فترات كل واحدة منها تستغرق عشر سنوات تقريباً.

التنمية خلال الفترة 1950 - 1959

إن التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية بدأ من جانب الحكومة العراقية في سنة 1950. ومما شجع الجهود هذه زيادة العوائد النفطية التي جاءت نتيجة زيادة الإنتاج النفطي من جهة وزيادة الريع من أربعة شلنات إلى ستة شلنات للطن الواحد في تلك السنة من جهة أخرى. وقد قامت الحكومة في سنة 1950 بإيجاد مجلس الإعمار وأوكلته مهمة وضع خطة اقتصادية عامة لتطوير موارد البلد ورفع مستوى معيشة السكان. ومن أجل إعداد برنامجه العام كُلف المجلس بالقيام بمسح عام لموارد البلد المستغَلّة وغير المستغلة، كما طُلب من المجلس تسليم المشاريع بعد إكمالها إلى الوزارات المختصة لغرض إدارتها وصيانتها[1].

بدأ مجلس الأعمار عمله عندما قاربت سنة 1950 على الانتهاء، وأنشآ لذلك خمسة دوائر فنية هي دوائر الري، النقل، الصناعة، الزراعة، والإسكان. وقد كان للمجلس ميزانيته المنفصلة والتي تكونت من كامل العوائد النفطية. ولكن نظراً لزيادة العوائد النفطية نتيجة الاتفاق مع شركات النفط

على مناصفة الأرباح في سنة 1952 وحاجة ميزانية الحكومة الاعتيادية إلى مزيد من التخصيصات نتيجة زيادة النفقات الجارية فقد خُفضت نسبة العوائد النفطية المخصصة لمجلس الإعمار إلى 70 بالمائة في سنة1952 ، كما خفضت هذه النسبة بعد ذلك إلى 50 بالمائة في سنة 1959 نظراً للتوسع في نفقات الحكومة الاعتيادية[2].

قام المجلس بتحضير برنامجه العام الأول للفترة 1952/1951 – 1956/1955، وقد خصص لمشاريع تلك الفترة 65.7 مليون دينار استحوذت مشاريع الري على 46 بالمائة من تلك التخصيصات. على أن التخصيصات لتلك الفترة قد زيدت إلى 155.4 مليون دينار بعد إبرام اتفاقية منصافة الأرباح وإكمال خط أنابيب كركوك . بانياس الذي سمح بزيادة إنتاج النفط وتصديره عبر سوريا لأول مرة[3].

ولقد واجه جهاز الإعمار في تلك الفترة تغييراً جذرياً، إذ قررت الحكومة في سنة 1953 إحداث وزارة الإعمار التي أريد بها أن تكون حلقة وصل بين مجلس الإعمار ومجلس الوزراء، كما أريد بها أن تصبح الذراع التنفيذي لمجلس الإعمار. ولقد تم تغيير الخطة الخمسية وتبديلها بأخرى للفترة 1956/1955 – 1960/1959، وخصص لهذه الخطة مبلغ 304 مليون دينار استحوذت مشاريع الري على 35 بالمائة منها[4]. إلاّ أنّ هذه الخطة تبدلت هي الأخرى نتيجة لتوصيات الخبراء وقد خصص للخطة الجديدة حوالي 500 مليون دينار[5].

ويبين الجدول رقم (1–4) التخصيصات القطاعية للخطتين اللتين وضعهما مجلس الإعمار بصيغتيهما النهائيتين. ويبدو أن الزراعة قد خصص لها حصة الأسد في كلا الخطتين. فقد كان نصيبها 53.4 مليون دينار في الخطة الأولى، أي 34.4 بالمائة من مجموع التخصيصات، مقابل 19.9 بالمائة فقط خصص للصناعة في الخطة الأولى، كما كان نصيب الزراعة في الخطة الثانية 168.1 مليون دينار، أي 33.6 بالمائة من مجموع التخصيصات مقابل 13.4 بالمائة فقط خصص للصناعة في الخطة الثانية.

لقد كان القطاع الزراعي في ذلك الوقت أكبر القطاعات الاقتصادية حيث كان ينتج 30 بالمائة من الدخل القومي كما كان يشغل 70 بالمائة من الأيدي العاملة[6]. ونظراً لأنّ القطاع الزراعي كان أكثر القطاعات الاقتصادية بدائيةً فقد كان الاعتقاد السائد آنذاك هو أنّ سياسة التنمية الفضلى ستكون في تركيز الاستثمار في هذا القطاع الذي هو أكبر القطاعات وأكثرها حاجة، وأن هذا بدوره سيؤمن نمواً أكثر للاقتصاد بصورة عامة.

ولكن برنامجاً شاملاً ومتماسكاً يستهدف تحسين الوضع العام للقطاع الزراعي لم يتم تبنيه. وبدلاً من ذلك فقد ركزت الخطتان على مشاريع السيطرة على الفيضانات ومشاريع الخزن والإرواء[7]. فمن أصل 53.4 مليون دينار خصصت للقطاع الزراعي في الخطة الأولى، لم تكن حصة التنمية

الزراعية منها سوى 11.6 مليون دينار، ومن أصل 168.1 مليون دينار خصصت للزراعة في الخطة الثانية، لم تتجاوز حصة التنمية الزراعية فيها أكثر من 15 مليون دينار حيث ذهبت باقي تخصيصات القطاع الزراعي في هاتين الخطتين إلى مشاريع السيطرة على المياه ومشاريع الإرواء[8].

جدول رقم (1-4) :التخصيصات الاستثمارية لخطتي التنمية للفترة الواقعة بين 1952/1951-1961/1960 (مليون دينار عراقي)

القطاع	الخطة الأولى 1952/1951-1957/1956		الخطة الثانية 1956/1955-1961/1960	
	الحصة	النسبة المئوية	الحصة	النسبة المئوية
الزراعة	53.4	34.4	168.1	33.6
الصناعة	31.0	19.9	67.1	13.4
النقل والمواصلات	26.8	17.2	124.4	24.9
البناء والإسكان	18.0	11.6	123.2	24.6
نشاطات أخرى	26.2	16.9	17.3	3.5
المجموع	155.4	100.0	500.1	100.0

المصدر: Hashim, J., 1975, Development Planning in Iraq, Historical Perspective and New Direction, Table 1, p.51.

وعلى الرغم من التفضيل الكبير الذي أعطي للزراعة على باقي القطاعات الأخرى، فإنّ السياسة التي اتبعها مجلس الإعمار لم تفلح في تطوير هذا القطاع الحيوي ولم تنجح في رفع الإنتاجية الزراعية أو تحسين مستوى معيشة الفلاح أو تخفيض البطالة المقنعة في الريف، بل ذهبت معظم الفوائد الناجمة عن تلك الاستثمارات . وهي استثمارات جلّها في البنية التحتية . إلى مالكي الأرض من الإقطاعيين وأثرياء التجار. ولعلّ العرض التالي يوضح بجلاء طبيعة التنمية الزراعية التي اتبعت في تلك الحقبة[9]:

..« **إن الجهود للنهوض بالقطاع الزراعي إلى الأعلى بدت وكأنها جزئية وفاترة. بعض مشاريع السيطرة على الفيضانات وبعض مشاريع الإرواء هو كل ما بوشر به. وهذه المشاريع، لا شك أنها ضرورية بالدرجة الأولى، سوف لن تشفي أمراض القطاع الزراعي بغياب الإصلاح الزراعي، وأساليب زراعية أفضل، وتوفير المدخلات الضرورية كالأسمدة والمكائن الزراعية ووسائل التسويق وسياسات التسعير. ولا يبدو أن أي اهتمام قد أعطي لهذه الأمور. إن الفوائد التي يمكن أن تنشأ من مشاريع البنية التحتية تأخذ وقتاً طويلاً حتى تتحقق، وفي غياب الإصلاح الزراعي، ستذهب معظم الفوائد هذه إلى كبار ملاك الأرض».**

لم يقتصر فشل مجلس الإعمار في التنمية الزراعية بصورة خاصة، وإنما فشل بصورة عامة في وضع خطط تنموية شاملة ذات أهداف اقتصادية واضحة كتحقيق مستوى تشغيل معين أو رفع

مستوى دخل الفرد أو تحقيق نسبة نمو معينة في الناتج القومي. كما أن المشاريع التي تبنتها تلك الخطط لم تتعرض لدراسات جدوى اقتصادية وافية، ولم تدرس علاقات بعضها بالبعض الآخر، كما لم تدرس آثارها مجتمعة على مستقبل الاقتصاد بصورة عامة.

إن القصور الذي تميزت به الجهود التنموية في تلك المرحلة جاء نتيجة لطبيعة الحكم آنذاك. فقد استند ذلك الحكم بصورة كبيرة إلى نظام الإقطاع وإلى طبقة الأثرياء من مالكي الأرض. ولا شك أن تلك الطبقات قد استغلت نفوذها لتجني من الفوائد حصة الأسد وتمنع أية سياسات زراعية قد تضر بمصالحها الخاصة، ولكنها تفيد الطبقة الكبرى المسحوقة من الفلاحين الفقراء. على أننا يجب أن لا نسترسل في نقدنا لسياسة التنمية في تلك المرحلة دون أن نتذكر أن تلك الجهود كانت تمثل محاولات العراق الأولى في التنمية الواعية والمنظمة. وقد يكون طلبنا كبيراً إذا كنا نتوقع . بخصوص المشاريع الأولى على الأقل . أن تتم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية بصورة وافية بغياب مخططين ذوي خبرة ومعلومات إحصائية معتمدة ومسوحات كافية.

خلال السنة الرابعة من تنفيذ الخطة الثانية (1956/1955 – 1961/1960) قامت ثورة الرابع عشر من تموز 1958 وألغي مجلس الإعمار وحلّ محله لجنة وزارية. قررت هذه اللجنة، بالمشاركة مع وزارة الإعمار، الاستمرار بتنفيذ هذه الخطة، ولو بصورة أبطآ، حتى قيام جهاز جديد للتنمية. وفي سنة 1959 أنشئ مجلس التخطيط ووزارة التخطيط التي حلّت محل وزارة الإعمار[10].

التنمية خلال الفترة 1959 – 1969

تغيرت النظرة إلى التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورة وأصبح ينظر إليها باعتبارها عملية اجتماعية بالدرجة الأولى. فشُرِّع قانون الإصلاح الزراعي وأعطي اهتمام أكبر للعنصر الإنساني في التنمية تمثل بالاتجاه لزيادة الخدمات الصحية ونشر التعليم وبناء المساكن[11].

وخلال هذه المرحلة تبنى مجلس التخطيط خطط التنمية التالية:

1. الخطة الاقتصادية المؤقتة (1960/1959 -1963/1962)

تم تبني هذه الخطة لإكمال المشاريع التي كانت في ذلك الوقت قيد التنفيذ ولإعطاء وقت كافي لوزارة التخطيط لتحضير خطة تفصيلية جديدة. ولقد بوشر بالصرف على هذه الخطة في بداية 1960وانتهى بنهاية 1961[12].

بلغت تخصيصات هذه الخطة 392.2 مليون دينار وزعت كما يلي: 12.2 بالمائة للزراعة، 12,4 بالمائة للصناعة، 25.7 بالمائة للطرق والمواصلات و 48.6 بالمائة للاستثمارات الاجتماعية (صحة، ثقافة عامة، إسكان) والأبنية العامة (أنظر جدول رقم2–4).

جدول رقم (2-4) :تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة للسنوات (1960/1959-1963/1962) (مليون دينار عراقي)

القطاع	الحصة	النسبة المئوية
الزراعة	47.9	12.2
الصناعة	48.7	12.4
النقل والمواصلات	100.8	25.7
الإسكان والمصايف	76.4	19.5
الأبنية العامة	50.5	12.9
الصحة العامة	24.6	6.3
الثقافة العامة	39.2	10.0
مشاريع متفرقة	4.0	1.0
المجموع	392.1	100.0

المصدر: Alnasrawi, A., 1967, Financing Economic Development in Iraq, the Role of Oil in a Middle Eastern Economy: New York, Fredrich A. praeger, Table7, p.14.

2. الخطة الاقتصادية التفصيلية (1961/1962-1965/1966):

وضعت هذه الخطة بعد سنتين تقريباً من تبني الخطة المؤقتة وبدأ العمل بها في بداية 1962 وقد خصص لها مبلغ 556.3 مليون دينار تم توزيعه كما يلي[13]: 20.3 بالمائة للزراعة، 30 بالمائة للصناعة، 24.5 بالمائة للنقل والمواصلات، و25.2 بالمائة للأبنية والإسكان، أنظر جدول رقم(3-4):

جدول رقم (3-4): تخصيصات الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات (1961/1962-1965/1966) (مليون دينار عراقي)

القطاع	الحصة	النسبة المئوية
الزراعة	112.9	20.3
الصناعة	166.8	30.0
النقل والمواصلات	136.5	24.5
الأبنية والإسكان	140.1	25.2
المجموع	556.3	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، 1963، التقرير السنوي، جدول رقم 45، ص208

تم التركيز على الصناعة لأول مرة في هذه الخطة وذلك بخلاف الخطط السابقة. ويمكن اعتبار هذه الخطة أحسن من سابقاتها، نظراً لاستهدافها نسبة نمو معينة على أمل مضاعفة الدخل بعد عشر سنوات. وبناءً على نسبة النمو المستهدفة ونسبة رأس المال إلى الناتج، التي احتسبت بصورة بدائية، تم تقرير حجم الاستثمار المطلوب[14].

لم يستمر العمل بهذه الخطة أكثر من ثلاثة عشر شهراً، حيث علق العمل بها في شباط 1963 أثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة عبد الكريم قاسم وجاء بحكومة جديدة. وقد حلّ محلّ تلك الخطة مناهج مرحلية سنوية للسنوات 1963، 1964، 1965 انخفض خلالها الاستثمار بشدة وعلقت بعض المشاريع[15].

3. الخطة الاقتصادية الخمسية (1965/1966-1969/1970):

تم تبني هذه الخطة في سنة 1965 ووضعت لها أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. وقد تضمنت تلك الأهداف بلوغ معدل نمو سنوي بالدخل القومي لا يقل عن 8 بالمائة، وتخفيض الاعتماد على النفط من خلال زيادة حصة القطاعات السلعية غير النفطية في الناتج القومي وخصوصاً الزراعة والصناعة اللتين أريد بهما إنجاز معدل نمو سنوي قدره 7.5 بالمائة و 12بالمائة على التوالي خلال فترة الخطة، وتحسين الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم. كما التمست الخطة، ضمن أهدافها، التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية مع الأقطار العربية الأخرى[16].

وبلغت التخصيصات المالية لهذه الخطة 821 مليون دينار كانت حصة الزراعة فيها 19.1 بالمائة، والصناعة 26.2 بالمائة، والنقل والمواصلات 14.5 بالمائة، والبناء والإسكان والخدمات الاجتماعية 32.1 بالمائة، أنظر جدول رقم (4-4).

جدول رقم (4-4): تخصيصات الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات (1965/1966-1969/1970) (مليون دينار عراقي)

القطاع	الحصة	النسبة المئوية
الزراعة	157.00	19.1
الصناعة	215.00	26.2
النقل والمواصلات	119.00	14.5
الأبنية والإسكان والخدمات الاجتماعية	263.53	32.1
تجارة وخدمات	4.00	0.5
خصوم وديون خارجية	25.00	3.0
تخطيط ، إحصاء، متابعة	2.47	0.3
مشاريع إنتاجية عائدة إلى وزارة الدفاع	35.00	4.3
المجموع	821.00	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، 1965، التقرير السنوي، جدول رقم 50، ص 283.

وعلى الرغم أن الخطة الاقتصادية الخمسية جاءت أحسن من سابقاتها إلاّ أنها، مع ذلك، تميزت بمواطن ضعف كثيرة. فنسبة رأس المال إلى الناتج (CAPITAL-OUTPUT RATIO) وقدرها 3.6 كانت اعتباطية، وبموجب هذه النسبة تم احتساب الاحتياجات المالية الكلية للخطة. ومعدل النمو السنوي الذي استهدف للزراعة، وقدره 7.5 بالمائة، كان غير واقعي ولم تبرره معدلات النمو السابقة لهذا القطاع والتي كانت صفراً. ولم يستند تحضير الخطة بصورة عامة إلى الاستغلال الكافي للمعلومات الإحصائية، ولا إلى الطرق الأصولية لتقييم المشاريع[17].

التنمية خلال الفترة 1969 - 1980

تعتبر مرحلة التنمية هذه أحسن من المرحلتين اللتين سبقتاها بخصوص التخطيط وتنفيذ

الخطط. ويرجع ذلك لتراكم الخبرات التخطيطية والتنفيذية على مدى عشرين سنة، ووضوح رؤية أحسن للأهداف المتوخى لخطط التنمية بلوغها، كما توضح الفقرة التالية[18]:

«إن المرحلة هذه، والتي بدأت بعد 1969/1968، تطلبت بلا شك أن تكون في أجزاء منها استمراراً للبرامج والمشاريع التي سبقتها، وأن تبدأ مستندة إلى الأسس الإحصائية والفنية المتوفرة، ولكن مع ذلك تميزت عن الماضي بنقلة نوعية أساسية. فلأول مرة حوفظ على تصور واضح للمجتمع المراد بلوغه، وقد اعتبر ذلك كقاعدة أساسية لأغراض الخطة وأهدافها الاقتصادية. وأصبح هناك تصور أوضح لمعنى التنمية التي يجب أن تشمل ليس فقط تقدماً مادياً ولكن تطوراً اجتماعياً وثقافياً يقود إلى نظام اجتماعي متقدم. وقد كانت تضمينات ذلك اهتماماً أكبر بمستوى معيشة الجماهير وتوزيعاً عادلاً للدخل وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية واستثماراً أكبر في الموارد البشرية».

وخلال هذه الفترة تم تبني الخطط التالية:

1. خطة التنمية القومية (1969 . 1974):

وضعت هذه الخطة في سنة 1970 وتضمنت الجزء الأخير من الخطة السابقة لها، كما أنها كانت أكثر تفصيلاً منها. وكان الهدف الرئيسي للخطة بلوغ معدل نمو سنوي في الدخل القومي قدره 7.1 بالمائة بغية زيادة الدخل الفردي بمعدل سنوي قدره 3.6 بالمائة خلال سنوات الخطة. وكان من بين الأهداف الأخرى للخطة؛ إحداث نمو متوازن واستقرار الأسعار وزيادة مستوى الاستهلاك وتنويع الصادرات وتشجيع الاستثمار الخاص، وتعاون وتكامل اقتصادي مع الأقطار العربية الأخرى[19].

خصص لهذه الخطة مبلغ 1072.39 مليون دينار حصل قطاعا الزراعة والصناعة على 20 بالمائة تقريباً لكل منهما من مجموع تخصيصات الخطة كما هو موضح في الجدول رقم (5- 4) غير أن التخصيصات الاستثمارية للسنة الأخيرة من الخطة قد أعيد النظر بها وزيدت إلى 1169 مليون دينار أثر انفجار أسعار النفط وزيادة العوائد النفطية في 1973 – 1974[20].

جدول رقم (5-4): تخصيصات خطة التنمية القومية للسنوات (1969-1974) (مليون دينار عراقي)

القطاع	الحصة	النسبة المئوية
الزراعة	211.00	19.7
الصناعة	212.55	19.8
التعدين والمقالع	154.55	14.4
الكهرباء	26.90	2.5
النقل والمواصلات	149.29	13.9
التجارة والبنوك	32.50	3.0
الإسكان	160.25	15.0

الخدمات	111.75	10.4
أنشطة أخرى	13.60	1.3
المجموع	1072.39	100.0

المصدر: Hisham, J., 1975, Development Planning in Iraq, Historical Perspective and New Direction: Baghdad, Iraq, Ministry of Planning, Table 5, p.57.

2. المنهاج الاستثماري لسنة 1975:

كانت الحكومة العراقية تتبع قبل عام 1975 سنة مالية تبدأ في الأول من نيسان من السنة الميلادية وتنتهي في 31 آذار من السنة الميلادية التي تليها. وفي سنة 1975 قررت الحكومة إتباع سنة مالية تتطبق مع السنة الميلادية. وعندما انتهت خطة التنمية القومية في 31 آذار 1975 تم تبني منهاج استثماري مؤقت للشهور التسعة المتبقية من السنة على أساس أن خطة التنمية القادمة ستبدأ بانتهاء هذا المنهاج وستستعمل سنوات ميلادية.

كانت أهداف المنهاج الاستثماري هي التركيز على المشاريع الاستراتيجية وحل مشكلة الاختناقات التي كان يواجهها البلد في مجالات توفير المواد الإنشائية والمواد الخام. لقد خُصص لهذا البرنامج 1076 مليون دينار حصلت الصناعة منها على 41.6 بالمائة والزراعة على 19.3 بالمائة كما يبين الجدول رقم (6-4).

جدول رقم (6-4): تخصيصات المنهاج الاستثماري لسنة 1975 (مليون دينار عراقي)

القطاع	الحصة	النسبة المئوية
الزراعة	207.500	19.3
الصناعة	448.000	41.6
النقل والمواصلات	166.000	15.4
التشيد والخدمات الاجتماعية	188.000	17.5
التخطيط والمتابعة	6.274	0.6
قروض للحكومة	9.650	0.9
التزامات خارجية	8.600	0.8
مصروفات استثمارية أخرى	41.976	3.9
المجموع	1076.000	100.0

المصدر: Central Bank of Iraq, Bulletin.,1975 p.82.

تميز المنهاج الاستثماري بميزة رئيسية وهي حجمه، فقد كان أكبر منهاج استثماري شهده البلد حتى ذلك الحين، آخذين بنظر الاعتبار قصر المدة التي غطّاها وهي تسعة شهور فقط. وتوجه الاهتمام في ذلك البرنامج إلى الصناعة التي خُصص لها 448 مليون دينار وهو أكبر مبلغ يحصل عليه هذا القطاع قياساً بتخصيصات البرامج الاستثمارية السابقة.

3. خطة التنمية القومية (1976-1980):

وضعت هذه الخطة بموجب قانون رقم 89 لسنة 1977، واستهدفت زيادة الدخل القومي من

4,013.3 مليون دينار في سنة 1976 إلى 7,475.5 مليون دينار في سنة 1980، أي بمعدل نمو سنوي قدره 16.8 بالمائة. كما استهدفت الخطة رفع دخل الفرد من 349 دينار في سنة 1976 إلى 575دينار في سنة 1980 أي بمعدل نمو سنوي قدره 13.3 بالمائة، وذلك بأسعار سنة 1975 (أنظر جدول رقم 7-4). واستهدفت الخطة أيضاً، تحقيق معدلات نمو سنوي في قطاعي الصناعة والزراعة قدرها 32.9 بالمائة و 7.1 بالمائة على التوالي (أنظر جدول رقم 8-4).

جدول رقم (7-4): تطور الدخل المستهدف خلال سنوات الخطة 1976-1980 (بالأسعار الثابتة لسنة 1975)

	1976	1980	معدل النمو السنوي المركب %
الدخل القومي (مليون دينار)	4013.3	7475.5	16.8
متوسط دخل الفرد (دينار)	349.0	575.1	13.3

المصدر: وزارة التخطيط،1977، خطة التنمية القومية للسنوات 1976-1980: بغداد،العراق،ص8.

جدول رقم (8-4): معدلات النمو القطاعي المستهدفة على أساس أسعار 1975

القطاع	معدل النمو السنوي %
النفط والمقالع	15.5
الصناعة التحويلية	32.9
الزراعة	7.1
التوزيع	16.9
الخدمات	10.4

المصدر: وزارة التخطيط،1977، خطة التنمية القومية للسنوات 1976-1980: بغداد، العراق،ص ج.

أكدت الخطة على توجيه الاستثمار بشكل يؤمن تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية. كما أكدت على الاستثمار في الموارد البشرية في مجالات التعليم والتدريب المهني والخدمات الثقافية والصحية، وتوفير ما يتطلبه تطبيق التعليم الإلزامي اعتباراً من عام 1979/1978.

واستهدفت الخطة زيادة القوى العاملة فعلاً من 2.9 مليون عامل في عام 1976 إلى 3.5 مليون عامل في عام 1980 وذلك لتحقيق زيادة بنسبة مشاركة القوى العاملة إلى مجموع السكان من 25.7بالمائة في سنة 1976 إلى 27 بالمائة في سنة 1980[21]، أنظر الجدول رقم (9-4). وبموجب هذا الجدول فإن الخطة كانت تتوقع ثبات حجم العمالة في قطاع الزراعة خلال سنوات الخطة مما يؤدي إلى انخفاض حصة هذا القطاع من القوة العاملة الكلية من 53 بالمائة في 1976 إلى 44.8 بالمائة في 1980 في حين توقعت ازدياد حصة الصناعة من القوة العاملة الكلية من 9.3 بالمائة إلى 14.6 بالمائة خلال سنوات الخطة.

جدول رقم (9-4): التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للسنتين 1976 و1980

القطاع	1976 (ألف عامل)	1976 %	1980 (ألف عامل)	1980 %
الزراعة والغابات والصيد	1571.0	53.0	1571.0	44.8
الصناعة	275.2	9.3	514.2	14.6
البناء والتشييد	119.2	4.0	223.0	6.4
مجموع القطاعات السلعية	1965.4	66.3	2308.2	65.8
قطاعات التوزيع	359.8	12.2	469.8	13.4
قطاعات الخدمات	637.2	21.5	732.0	20.8
المجموع	**2962.4**	**100.0**	**3510.0**	**100.0**

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية للسنوات 1976-1980: بغداد،العراق،ص14.

بلغت تخصيصات الخطة في بادئ الأمر 13,630 مليون دينار يمول القطاع العام منها 12,000 مليون دينار ويقوم القطاع الخاص بتمويل الباقي، وقد وزعت التخصيصات على القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما هو مبين في الجدول رقم (10–4)، وقد بلغت حصة الصناعة 32 بالمائة من مجمل التخصيصات. غير أنّ التخصيصات السنوية للخطة أعيد النظر بها كل سنة وزيدت في كل مرة حتى وصل المجموع إلى 15271 مليون دينار، وزع كالآتي: 1,573 مليون لسنة 1976، 2,375 مليون لسنة 1977، 2,800 مليون لسنة 1978، 3,283 مليون لسنة1979 ، و 5,240 مليون لسنة 1980[22] .

جدول رقم (10-4): تخصيصات خطة التنمية القومية للسنوات (1976-1980) (مليون دينار عراقي)

القطاع	تمويل عام	تمويل خاص	المجموع	النسبة المئوية
الزراعة	2347	180	2554	18.7
الصناعة	4000	360	4360	32.0
النقل والمواصلات	2200	180	2380	17.5
البناء والخدمات	1400	910	2310	16.9
استثمارات أخرى	2026	-	2026	14.9
المجموع	**12000**	**1630**	**13630**	**100.0**

المصدر: Al-Ameen Abdulwahab,1981, Investment Allocations and Plan

Implementation: Iraq's Absorptive Capacity, 1951-1980, in the Journal of Energy and Development, Spring 1981: USA, International Research Center for Energy and Economic Development, Table 4, p.271.

ومن بين أهداف الخطة تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي قدره 16.6 بالمائة، كما مبين في الجدول (11–4) وبتحقيق معدلات النمو المستهدفة تكون الصناعة التحويلية قد زاد وزنها النسبي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي من 11.1 بالمائة في سنة 1976 إلى 17.5 بالمائة في سنة 1980، مع تقليل الوزن النسبي للنفط الخام في الناتج المذكور من 53.5 بالمائة في سنة 1976 إلى 50.6 بالمائة في سنة 1980. إضافة لذلك فقد استهدفت الخطة التوسع في قطاع الخدمات وتوجيه العناية إلى المحافظات والمناطق الريفية بما يخص الإسكان وتوفير مياه الشرب وكهربة الريف. وقد كان مقدراً أن تزداد حصة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1975من 689 مليون دينار في سنة 1976 إلى 1,027 مليون دينار في سنة 1980 أي بمعدل نمو سنوي قدره 10.4 بالمائة، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من قطاع الخدمات من 60 دينار في السنة الأولى من الخطة إلى 79 دينار في السنة الأخيرة منها[23].

جدول رقم (11-4): توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية ومعدل النمو السنوي المتوقع لكل قطاع وللناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة 1976-1980 بأسعار 1975 (مليون دينار عراقي)

القطاع	1976	1980	النمو السنوي%
القطاعات السلعية	3108	5988	17.8
القطاعات التوزيعية	460	866	16.9
القطاعات الخدمية	689	1027	10.4
المجموع	**4262**	**7881**	**16.6**

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية للسنوات 1976-1980.

تنفيذ خطط التنمية القومية

إن التخصيصات المالية لخطط التنمية هي الأموال الاستثمارية التي قدر المخططون أنها ستكون لازمة لتنفيذ تلك الخطط. ولم تتمكن الأجهزة المنفذة لمشاريع خطط التنمية من تنفيذ كامل المشاريع التي احتوتها تلك الخطط. والمؤشر الرئيسي على ذلك هو المصروفات الفعلية والتي تخلفت دوماً عن التخصيصات، حيث أن التخلف في التنفيذ كان إحدى المميزات الرئيسية التي لازمت الجهود التنموية منذ بدء التخطيط التنموي في سنة1951.

جدول رقم (12-4): تخصيصات التنمية والتنفيذ المالي للقطاع العام خلال الفترة 1951-1977 (مليون دينار عراقي)

القطاع	الفترة	التخصيصات	المصروفات الفعلية	نسبة التنفيذ المالي (%)
الزراعة	1951-1959	192.7	83.9	43.5
الصناعة	1951-1959	80.9	35.9	44.4
النقل والمواصلات	1951-1959	163.3	68.8	42.1
التشييد والخدمات	1951-1959	183.8	86.2	62.1
المجموع	**1951-1959**	**575.7**	**274.8**	**47.7**
الزراعة	1960-1969	266.4	95.8	36.0
الصناعة	1960-1969	319.8	153.1	47.9
النقل والمواصلات	1960-1969	281.3	136.4	48.5
التشييد والخدمات	1960-1969	354.5	201.5	56.8
المجموع	**1960-1969**	**1222.0**	**586.8**	**48.0**
الزراعة	1977-1970	1231.7	651.8	52.9
الصناعة	1977-1970	2514.0	1612.9	64.2
النقل والمواصلات	1977-1970	979.3	669.5	68.4
التشييد والخدمات	1977-1970	972.4	517.6	53.2
المجموع	**1977-1970**	**5697.1**	**3451.8**	**60.6**
المجموع العام	**1977-1951**	**7494.8**	**4313.1**	**57.5**

المصدر: Zainy, Muhammed Ali, 1980, OPEC and Oil Production Policy as Affected by Absorptive Capacity, a Case Study of Iraq: Colorado School of Mines, Golden, Colorado. Table A5-21, pp.362-64. Unpublished Doctoral Dissertation.

يبين الجدول رقم (12–4) التخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية والمصروفات الفعلية من تلك التخصيصات للفترة 1951–1977. إن سبب توقفنا عند سنة 1977 ولم نتعداها لسنة 1980 وهي نهاية الفترة قيد الدراسة هو أن أغلب المعلومات الإحصائية الاقتصادية، ومن ضمنها المصروفات السنوية الفعلية على خطط التنمية، أصبحت من أمور الدولة السرية منذ سنة 1977 ولم نوفق في الحصول على المصروفات الفعلية للسنوات 1978–1980.

ويبدو من الجدول أن مجموع التخصيصات الاستثمارية للقطاع العام للفترات 1951–1959، 1960 – 1969، و1970 – 1977 بلغت 575.7 مليون دينار، 1,222.0 مليون دينار، و5,697.1 مليون دينار على التوالي، في حين بلغت المصروفات الفعلية 274.8 مليون دينار، 586.8 مليون دينار، و3,451.8 مليون دينار لنفس الفترات على التوالي. وبناءً على تلك المصروفات فإنّ نسبة التنفيذ المالي لخطط التنمية بلغت 47.7 بالمائة للفترة 1951–1959 و48.0 بالمائة للفترة 1960–1969 و60.6 بالمائة للفترة 1970–1977، كما أن نسبة التنفيذ المالي لعموم الفترة 1951–1977 بلغت 57.5 بالمائة. فمن أصل 7,494.8 مليون دينار خصصت

لتلك الفترة لم يصرف سوى 4,313.1 مليون دينار.

وعلى الرغم أن تحسناً طفيفاً طرأ على نسبة التنفيذ المالي لخطط التنمية حيث ارتفعت هذه النسبة من 47.7 بالمائة خلال الفترة 1951 . 1959 إلى 60.6 بالمائة خلال الفترة 1970 . 1977 إلاّ أنّ مستوى التنفيذ ظلّ مخيباً للآمال. ويعزى تدني مستوى التنفيذ بصورة رئيسية إلى محدودية ما يسمى بقدرة البلد الاستيعابية.

القدرة الاستيعابية

عرّف أدلر[24] (ADLER) القدرة الاستيعابية (ABSORPTIVE CAPACITY) بأنها مستوى الاستثمار، مُعبّر عنه كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، الذي يمكن القيام به بعائد مقبول مع ثبات العوامل المتعاونة (COOPERANT FACTORS). والعوامل المتعاونة كما يقصد بها أدلر هي «العناصر المتممة لرأس المال، كالقوة العاملة ذات المهارة المناسبة».

وهذا المفهوم يعني أن بلداً نامياً كالعراق لا يمكنه استيعاب ما لا نهاية له من رؤوس الأموال الاستثمارية خلال مدة محددة إذا كان المطلوب أن لا ينخفض عائد الاستثمار عن حدّ أدنى يقبل به المجتمع. ولإيضاح هذا المفهوم بصورة أكثر لنأخذ حالة العراق خلال خطة تنمية اقتصادية أمدها خمس سنوات ولنفترض أنّ جميع المشاريع التي تحتويها هذه الخطة قد دُرست جدواها الاقتصادية، باعتبار أن كل واحد منها يدرّ عائداً لا يقل عن الحدّ الأدنى الذي يقبل به المجتمع.

إن تنفيذ هذه المشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية . وهي متوفرة في هذه الحالة . وإنما يتطلب أيضاً توفر العوامل المتعاونة كمواد البناء والمكائن والمعدات والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين والبنية التحتية. وكلما زادت المشاريع التي تتطلب التنفيذ كلما زاد الطلب على العوامل المتعاونة، حتى تصل الحالة إلى شحة في عرض هذه العوامل أو فقدانها تماماً. إن فقدان العوامل المتعاونة سيحول دون تنفيذ المشاريع، كما أن الشحة في عرض العوامل المتعاونة ترفع من أسعارها وبالتالي تزيد من كلفة المشروع المنفذ. إن زيادة كلفة المشروع المنفذ تقود إلى هبوط عائده، وإذا هبط عائد المشروع دون المستوى المسموح به اجتماعياً أصبح ذلك المشروع قليل الجدوى وتوقف تنفيذه، بمعنى أن البلد سوف لن يتمكن من استيعاب هذا المشروع كما سوف لن يتمكن من استيعاب المشاريع الأخرى، قليلة الجدوى، التي تماثله.

ومن هذا نرى أن توفر رؤوس الأموال الاستثمارية في بلدان غنية بالنفط كالعراق، ولو أنها ضرورية، لكنها ليست كافية لوحدها لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وذلك لوجود مقيدات تحدّ من قدرات هذه البلدان على استيعاب كميات غير محدودة من الرساميل الاستثمارية ونعرض أدناه،

بصورة مختصرة، بعضاً من العوامل المقيدة للقدرة الاستيعابية، وهي تنطبق على العراق كما تنطبق على البلدان النامية الأخرى[25].

1. النقص في الأيدي العاملة الماهرة: يعد النقص النوعي في الأيدي العاملة من أخطر العوامل المقيدة لقدرة البلد الاستيعابية. والنقص في الأيدي العاملة قد يكون كمياً وقد يكون نوعياً، والنقص النوعي هو نقص في أصحاب المهارات الخاصة كالمشرفين ورؤساء العمل والبنائين والميكانيكيين والكهربائيين والمشغلين والتقنيين من ذوي المهارات الخاصة. إن توفر هؤلاء ضروري جداً في عملية تحويل رؤوس الأموال الاستثمارية إلى رؤوس أموال ثابتة وتشغيل المشاريع الناتجة عن ذلك بطرق تحقق الأهداف المنشودة من تلك المشاريع.

إن النقص في الأيدي العاملة الماهرة في البلدان النامية يمكن مواجهته عن طريق استيراد المهارات المطلوبة، إلاّ أن الاعتماد الكبير على هذه الوسيلة قد يقود إلى زيادة كلفة بناء وتشغيل المشروعات الاستثمارية، وهذه الزيادة تقود إلى انخفاض ربحية المشاريع وقلة جدواها مما يؤدي إلى الحد من قدرة البلد الاستيعابية. إن الطريقة الناجحة والمجدية للتغلب على النقص في الأيدي العاملة الماهرة هي التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني لتسهيل تدريب العمال وتوفير المهارات المطلوبة.

ولا تقتصر قيود العمالة النوعية على المهارات فقط، وإنما تتعلق هذه القيود بالعادات والقيم وهي غالباً ما تكون منتشرة في البلدان النامية. فعدم الرغبة في الانتقال تلبية للطلب على العمالة والقيم الاجتماعية التي تحتقر العمل اليدوي تسبب شحة في عرض العمالة فتزيد من كلفتها وبالتالي تقيد من القدرة الاستيعابية في تلك البلدان. أضف إلى ذلك أن الافتقار إلى المواقف الاقتصادية الصحيحة[26]، كالاهتمام بالإنتاجية والانضباط بالعمل، له تأثيرات معاكسة على ربحية المشاريع وبذلك تنخفض القدرة الاستيعابية.

2. الافتقار إلى التخطيط السليم والقابليات الإدارية: يعتمد نجاح عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية على المخططين والإداريين الجيدين اعتماداً يكاد يكون كليّاً. فخطط التنمية التي تُعلن بأهداف محددة ومبالغ استثمارية مقدرة وفترات تنفيذية معينة تستند في نجاحها بصورة رئيسية إلى مكوناتها الأساسية، ومكونات الخطة الأساسية هي المشاريع التي تحتويها.

وعملية التخطيط تتضمن انتقاء المشاريع حسب أولوية حاجة البلد إليها وحسب تكاملها مع المشاريع الأخرى ومع موارد البلد من حيث مدخلاتها ومخرجاتها. وتتضمن عملية التخطيط أيضاً إجراء التقييمات المالية للمشاريع ودراسة جدواها الفنية والاقتصادية. ويكون دور الإدارة الجيدة حاسماً خلال تنفيذ المشاريع وتشغيلها بعد التنفيذ.

إن الافتقار إلى أجهزة تخطيط متمرسة له تأثير سلبي شديد على عملية التخطيط الاقتصادي. وينعكس هذا الافتقار في تحضير خطط التنمية وفي أهدافها التي لا تتماشى في بعض منها مع حاجة البلد، ولا تتناسب في البعض الآخر مع موارد البلد المتاحة. كما ينعكس هذا الافتقار في نواحٍ أخرى شتى كسوء انتقاء بعض المشاريع وسوء توقيت تنفيذها وضعف دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لكثير منها.

إن الإدارة الماهرة ضرورية جداً لتنفيذ المشاريع بأوقاتها المحددة وبأقل كلفة ممكنة. كذلك هي ضرورية جداً لإدارة المشاريع بكفاءة ونجاح بعد تنفيذها. إن مهمة المدير تتطلب معرفة عامة بالعملية الإنتاجية وبأصول تمويل العمل وبقواعد التسويق وبالبيئة الاجتماعية المحيطة بالعمل[27].

ولكن البلدان النامية تخلط بين المهارة الفنية والمهارة الإدارية، وغالباً ما تعهد إدارة المشاريع الصناعية التابعة للقطاع العام إلى أناس بناءً على خبرتهم الفنية . كالخبرة الهندسية مثلاً . وليس بناءً على قابلياتهم الإدارية. فينتج عن ذلك تدني مستوى الأداء وقلة عائد رأس المال وبالتالي انخفاض القدرة الاستيعابية[28].

وفي العراق نرى أن نظام المناصرة والتفضل (PATRONAGE SYSTEM) قد استشرى خلال الحقبة 1958–1968 نتيجة الانقلابات العسكرية المتوالية وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم. فمشاريع القطاع العام – ولها الحصة الكبرى في خطط التنمية – كانت تسلم إداراتها في غالب الأحيان إلى ضباط الجيش، وهم على الأرجح لا خبرة لهم في فنون الإدارة، لا لشيء إلاّ لضمان ولائهم للطغمة الحاكمة أو لمكافئتهم واسترضاءهم لعمل اتخذوه لمناصرة الانقلاب أو لصلتهم بالحاكم قرابة أو صداقة.

وبعد انقلاب 1968 ومجيء حزب البعث العراقي إلى السلطة لبس نظام المناصرة والتفضل ثوباً آخر، فالراعي والمتفضل هنا هو الحزب وليس الطغمة العسكرية الحاكمة والمتفضَّل عليه هو البعثي وليس الضابط. منذ ذلك الحين أصبح المعيار الأول لإدارة مشاريع القطاع العام – والدوائر الحكومية بصورة عامة – هو الولاء للحزب وليس الدراية الإدارية وما يستتبعها من ولاء للمصلحة العامة.

ولقد استفحل هذا الأمر بمرور الزمن حيث أضحى البعثي يحل محل غير البعثي – ولو كان الأخير أكثر من الأول خبرة وأحسن كفاءة – ليس فقط في قمة المشروع كرئاسة المؤسسة أو الإدارة العامة، بل حتى في الدرجات الدنيا من الإدارة.

إن نجاح الشركات في أمريكا واليابان وأوربا الغربية يعزى الجزء الأعظم منه إلى المدراء الجيدين، وعندما يضعف أداء شركة ما وتضمحل قابليتها على المنافسة في السوق تبدأ بالبحث عن مدير جديد لها من داخل الشركة أو خارجها يتميز بموهبة في الإدارة الجيدة لينتشلها من حالة

الانحطاط والضمور ويعيد لها الحيوية والقدرة على الابتكار والمنافسة من جديد. وعلى عكس ذلك نرى شركات ومشاريع القطاع العام في العراق ضعيفة الأداء، رديئة الإنتاج، عبئ على الدولة فهي تخسر، ولكن مديرها غير الكفوء، الموالي للحزب، لا يتنحى عن مسؤولية الإدارة إلاّ ليحل محله مدير غير كفوء مثله ميزته الوحيدة أنه موالي للحزب كقرينة المدير السابق.

وبعد أن تسلم صدام حسين رئاسة الجمهورية العراقية أصبح الولاء يتحول تدريجياً من الحزب إلى القرية ومن القرية إلى العائلة[29] كلما ارتقت المسؤولية حتى تصل إلى المدير الأكبر وهو الوزير المسؤول عن جميع المشاريع الصناعية الحكومية التابعة لوزارته لتجد هذا الوزير – على الأغلب – أخو الرئيس العراقي أو صهره أو ابن عمه[30].

إن الإدارة الماهرة المتخصصة يمكن استيرادها في حالة عدم توفرها داخل البلد ولحين تحضير إدارة بديلة. إلاّ أن هذا من شأنه أن يرفع من كلفة المشروع وقد يجعله غير مجزي اقتصادياً، خصوصاً إذا كان المشروع صغيراً. ومن جهة أخرى فإن الكثير من الدول النامية، ومنها العراق، تجد صعوبة في تقبل المدير الأجنبي لأسباب سياسية وأمنية، على الرغم أن الكثير من مشاريعها تدار من قبل مدراء سيئين وغير كفوئين.

3. عدم الاستقرار السياسي: لقد كان لهذا العامل الأثر الكبير في تدني مستوى تنفيذ المشاريع وانخفاض القدرة الاستيعابية في العراق. إنّ الاضطراب السياسي يتميز بعدم الثبات على السياسات ومنها سياسة التنمية، وتبدل الوزارات قد يصاحبه تبدل في الخطط والبرامج وتبدل في الأولويات وتبدل في إدارات التخطيط والتنفيذ.

وقد تميزت المرحلة قيد الدرس، وخصوصاً مرحلة الستينات، باضطرابات سياسية مستمرة. فخلال الفترة 1964–1968، على سبيل المثال، شاهدت وزارة التخطيط تبدل ستة وزراء ووزارة الصناعة ثمانية وزراء ووزارة المواصلات ثمانية وزراء ووزارة الأشغال سبعة وزراء ووزارة الإصلاح الزراعي ستة وزراء[31].

ولم يقتصر تدني مستوى التنفيذ على القطاع العام، فعدم الاستقرار السياسي يؤثر تأثيرا كبيراً على أداء القطاع الخاص أيضاً. فالاستثمار الخاص لا يتكلم إلاّ بلغة الربح والخسارة، ولا يمكن التيقن من حسابات الربح والخسارة إلاّ في ظل أوضاع مستقرة وقوانين ثابتة. والاستثمار الخاص، خصوصاً في الأصول الرأسمالية الثابتة كالمشاريع الصناعية التي تتميز بكثافة رأس المال ودرجة أكبر من المخاطرة، يتحاشى البيئة المضطربة وما يصاحبها من تبدل في السياسات وتغير في القوانين بين كل فترة قصيرة وأخرى، كما كان يحدث خلال مرحلة الستينات، وما يصاحبها أيضاً من استباحة الحقوق ومصادرة الأموال وهو أمر كثر حدوثه بعد سنة 1958 ثم استفحل بشدة بعد انقلاب 1968 ووصول حزب البعث العراقي إلى الحكم.

إن المستثمر الخاص في ظل البيئة المضطربة يحجم عن الاستثمارات في الأصول الثابتة، فتقل بذلك قدرة البلد الاستيعابية، ويجنح إلى الممارسات التقليدية، التي لا تتميز بنفس مخاطر الاستثمار في المشاريع الصناعية، كمزاولة التجارة والمضاربة بالعقار. وعندما تشتد الظروف سوءاً يقوم المستثمر الخاص بتهريب أمواله إلى الخارج، وهذا ما ظل العراق يعاني منه منذ سنة 1958.

4. قلة المعرفة: وهذا قيد آخر من قيود القدرة الاستيعابية في العراق وفي الدول النامية الأخرى. إن العلم غير الكافي بالموارد الطبيعية والمواد الخام المحلية، وفقدان المعلومات الإحصائية، وعدم اختيار التكنولوجيا المناسبة، كل هذا يمكن أن يحول مشروعاً مربحاً إلى مشروع خاسر.

إن قلّة المعرفة بالموارد المحلية، مثلاً، قد تؤدي إلى استيراد مدخلات مشروع معين في حين يمكن تطوير مثل هذه المدخلات محلياً بكلفة قليلة. وغالباً ما يحدث في البلدان النامية، وفي العراق أيضاً، أن تقود قلة المعرفة إلى اختيار تكنولوجيا لا تتلاءم مع الخامات المحلية المتوفرة، إذ يصار إلى إنشاء صناعات معينة تتطلب استيراد مدخلاتها من الخارج بدلاً من اختيار تكنولوجيا تستعمل الخامات المحلية المتوفرة.

إن التخطيط الجيد للمشاريع يعتمد على جملة من المعلومات الأساسية كتوفر مورد طبيعي معين أو مادة خام معينة، كما يعتمد على دراسة متكاملة لظروف البيئة والسوق كالحرارة السائدة، وتوفر المياه ومكونات التربة، وأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، والطلب المتوقع على مخرجات المشروع...الخ. إن قلة المعرفة بالحقائق الأساسية وعدم توفر معلومات إحصائية معتمدة تقود في غالب الأحيان إلى ضعف دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع، وقد تؤدي إلى فشله.

5. عدم كفاية البنية التحتية: وضع ألبرت هيرشمان[32] (ALBERT HIRSCHMAN) الذي يسمي البنية التحتية (INFRASTRUCTURE) برأس المال العام الاجتماعي (SOCIAL OVERHEAD CAPITAL)، أربعة شروط لكي ينضوي النشاط تحت نطاق البنية التحتية، والشروط الأربعة هي:

أ- إن الخدمات التي يوفرها النشاط من شأنها أن تسهل . أو في معنى آخر أن هذه الخدمات أساسية إلى . تنفيذ عدد كبير ومتنوع من الأنشطة الاقتصادية.

ب- إن الخدمات هذه تُوفرها، في جميع البلدان، مؤسسات عامة أو مؤسسات خاصة خاضعة للتنظيم من قبل السلطة العامة.

ج- إن الخدمات هذه لا يمكن استيرادها.

. إن الاستثمارات التي توفر مثل هذه الخدمات تتميز بارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج (CAPITAL-OUTPUT-RATIO) وتشتمل البنية التحتية على النقل، المواصلات، الكهرباء، الماء، المجاري، الموانئ، المطارات، التعليم، الصحة، وغيرها من الخدمات العامة.

إن توفر البنية التحتية يؤدي إلى انخفاض في كلفة المشاريع بصورة عامة. ولكن عدم توفر البنية التحتية تعتمد آثاره على حجم المشروع وضخامة الاستثمار. فإن كان المشروع صغيراً ومنعزلاً فإنّ الكلفة العالية لتوفير البنية التحتية ستزيد كثيراً من كلفة المشروع وربما قد تمنع من قيامه أساساً، ولكن إذا كان المشروع كبيراً . خصوصاً إذا كان تابعاً للقطاع العام . فإن المستثمر قد يقرر تحمل نفقات توفير البنية التحتية، أو قد تقوم الدولة بذلك.

إن العراق . كباقي البلدان النامية . يعاني من نقص في البنية التحتية. وسبب هذا واضح، فالبنية التحتية تحتاج إلى استثمارات هائلة، وهي لا تعطي نتائج مباشرة، وتتميز بارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج، كما لا يمكن استيرادها عند الحاجة إليها.

لقد أثر نقص البنية التحتية تأثيرا سلبياً على قدرة العراق الاستيعابية، وأوضح مثال لذلك هو النقص الشديد في الموانئ والمواصلات التي كان العراق يعاني منها، حيث سبّب ذلك النقص اختناقات كبيرة أثر التوسع الهائل في الاستثمارات التي حدثت بعد انفجار أسعار النفط في سنة 1973.

ولقد أنفق العراق مليارات الدولارات لبناء البنية التحتية ولكن كثيراً منها قد تم تدميره خلال الحروب التي أشعلها الرئيس العراقي صدام حسين تارة مع الجارة المسلمة إيران، وأخرى مع قوى التحالف أثر غزوه للشقيقة العربية الكويت، إلا أننا سنرجئ هذا الموضع إلى مقام آخر من هذا الكتاب فإن الحديث هذا ذو شجون.

6. القيود المؤسسية والثقافية والاجتماعية: تنتشر هذه القيود في سائر أنحاء البلد النامي وتؤثر على اقتصاد البلد بصورة عامة. ومن أمثال القيود المؤسسية عدم استقرار الحكومة، عدم القدرة على الحفاظ على القانون والنظام، أعمال الشغب، اللصوصية، وحالات أخرى من فقدان القانون، وهذه جميعها تعيق الاستثمار الخاص وطنياً كان أم أجنبياً[33].

ومن الأمثلة الأخرى للقيود المؤسسية، وهي منتشرة في العراق كما في البلدان النامية الأخرى، استشراء الروتين الحكومي، الإجراءات المرهقة لمنح إجازات الاستثمار والاستيراد، فساد بعض الدوائر الحكومية والموظفين، البطىء أو الخوف من اتخاذ القرار، وعدم أو قلة التنسيق فيما بين الدوائر الحكومية المسؤولة عن تنفيذ مشاريع خطط التنمية.

وهناك الكثير من القيود الثقافية والاجتماعية التي تضعف الإنتاجية وتفرز آثاراً سلبية على الأنشطة الاقتصادية، فتقلل من عائد الاستثمار وتخفض القدرة الاستيعابية. ومن هذه القيود ضعف الوعي الاقتصادي، النظرة الدونية للمجهود اليدوي، قلة تقدير الإنجازات المادية، النفور من تعلم مهارات جديدة، عدم الرغبة في الانصياع لضوابط العمل، والمقاومة الذاتية الاجتماعية للتغيير بصورة عامة.

إن هذه القيود ترتبط دائرياً بحالة تطور البلد الاقتصادي. فهي تؤثر بعملية التطور الاقتصادي وتتأثر بها، ولا يمكن إزالتها بسهولة ما لم تتغير نوعية الإنسان في المجتمع العراقي، ومن المتوقع أن هذا التغير سيحدث تدريجياً نتيجة لعملية التطور الاقتصادي التدريجية.

7. عدم كفاية الطلب: إن هذا القيد يعني أن قدرة البلد الاستيعابية لا تقتصر فقط على بناء المشروع، وإنما تنطوي على تشغيل المشروع بعد ذلك بنجاح أيضاً. وهكذا يصبح من الممكن إكمال مشروع معين دون أن يتمكن البلد من استيعابه عندما يصار إلى تشغيل المشروع بأقل من طاقته التصميمية بكثير نظراً لضعف الطلب على منتجاته وبهذا يتم تشغيل المشروع بخسارة. ويعتبر قيد السوق من أهم قيود القدرة الاستيعابية في البلدان النامية ومنها العراق. إن أهم العوامل الباعثة على هذا القيد هي صغر حجم السوق الوطنية وضعف القوة الشرائية للسكان.

إن الأسواق الأجنبية – في بداية الأمر – لا توفر حلاًّ سهلاً لمشكلة صغر حجم السوق الوطنية نظراً للحواجز التجارية التي تضعها البلدان الأخرى كالتعريفات الكمركية وحصص الاستيراد (IMPORT QUOTAS). أضف إلى ذلك فإن االسلع المصنعة التي تصدرها الدول النامية تتصف في بادئ الأمر برداءة النوعية وارتفاع الكلفة الناتج عن انخفاض الإنتاجية وعدم التمتع بوفورات الحجم (ECONOMIES OF SCALE) وهي بذلك لا تقوى على منافسة السلع المصنعة في الدول المتقدمة صناعياً.

لذلك، ومن أجل الاستيعاب الاقتصادي للمشاريع المنجزة، يتحتم ارتفاع الطلب على منتوجات هذه المشاريع. ويتحسن الطلب المحلي بتحسن قوة الفرد الشرائية، وهي بدورها تتحسن نتيجة تحسن دخل الفرد، وهذه الأخيرة تأتي نتيجة نمو البلد الاقتصادي. أما الطلب الخارجي فإنه يتحسن عندما تقوى منتجات المشاريع المحلية على المنافسة واختراق الأسواق الأجنبية. إن المنافسة، في الأسواق المحلية والخارجية، هي الوسيلة الوحيدة التي تجبر أصحاب المشاريع الصناعية على تخفيض الكلفة وتحسين النوعية وبالتالي تحقيق الكفاءة الإنتاجية. إن هذا الأمر يتطلب من الدولة منع الاحتكار وتشجيع المنافسة وتقليل الحماية التي تتمتع بها الصناعات الناشئة وتقصير مدتها قدر الإمكان.

ويمكن – إضافة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين تنافسية المنتوجات المصنعة محلياً

– تعزيز صادرات المنتجات الصناعية إلى الخارج عن طريق الاتفاقيات التجارية، والتعامل التفضيلي، والانتماء إلى المنظمات العالمية ذات الاختصاص. أما صغر حجم السوق المحلية فيمكن معالجته بواسطة خلق الأسواق المشتركة، والاتحادات الاقتصادية، والتكاملات الإقليمية. إن صغر حجم السوق في العراق وباقي الأقطار العربية يحتم على جميعها العمل بكل جد وإخلاص لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وصولاً بالتالي إلى سوق عربية مشتركة تتسع لاستيعاب المنتجات الاقتصادية العربية، ومنها العراقية.

ختاماً، وقبل أن ننهى هذا الفصل، لا مناص من القول أن قدرة العراق الاستيعابية قد تدهورت تدهوراً مريعاً بعد احتلال العراق وسقوط النظام السابق في نيسان 2003. فإذ بلغت النسبة المالية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية معدل 57.5% خلال الفترة 1951– 1977 كما بينا في جدول رقم 12–4 نرى أن هذه النسبة قد تهاوت بعد الاحتلال ولا تزال مستمرة هكذا (ونحن في كانون الثاني 2009) وذلك لأسباب عدة بضمنها المحاصصة الطائفية وتسنم المناصب العليا العديد من عديمي الكفاءة، تدهور الحالة الأمنية، استشراء الفساد في جميع مفاصل الدولة، الانخفاض الرهيب في توفير الخدمات الأساسية، قتل وتشريد العديد من ذوي الكفاءات والعمالة الماهرة، وتدهور البنية التحتية. ولقد نتج عن ذلك أن الوزارات العراقية على اختلافها عجزت عن تنفيذ أكثر من 15%–30% من تخصيصات الميزانية الاستثمارية السنوية في حين كانت الميزانية التشغيلية (الخاصة بالرواتب والأجور ...الخ) تصرف بكاملها، ولربما يضاف إليها. ولم يعد الشعب العراقي يعلم حقيقة ما يجري لميزانيات الحكومة السنوية منذ سنة 2004 ولغاية الوقت الحاضر، إذ توقفت الحكومات الثلاث التي تعاقبت على الحكم بعد الحاكم المدني الأمريكي (بريمر) عن نشر تفاصيل المدخولات والمصروفات الحقيقية للميزانيات السنوية ولا حتى مواعيد غلقها، هذا إن كانت فعلاً تغلق بعد الانتهاء منها.

الـفـصل الـخـامـس
الاقتصاد العراقي ـ خلفية موجزة

«إن تقدم الاقتصادات الآسيوية المثير يرقى إلى جنب النهضة الأوروبية والثورة الصناعية باعتباره واحداً من أهم تطورات التاريخ الاقتصادي»

«لورنس سمرز»

نتوخى في هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم المعالم التي يتميز بها الاقتصاد العراقي، وسنلقي في الفصل الذي يليه الضوء على القطاعات السلعية المهمة، وذلك للفترة السابقة لتسلم صدام حسين سلطات رئاسة الجمهورية، حتى تتكون للقارئ الكريم صورة واضحة عن الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة يمكن معها المقارنة مع الحالة التي وصل إليها هذا الاقتصاد بعد تسلق الرئيس العراقي إلى قمة السلطة وتعرّض البلد، نتيجة لسياسات الرئيس الهوجاء، للحصار والحروب المدمرة التي انتهت باحتلال العراق.

الجغرافية

تقع الجمهورية العراقية في الجنوب الغربي من آسيا، في الشمال الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وتحدها تركيا من الشمال، وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية من الغرب، والمملكة العربية السعودية والكويت من الجنوب، والخليج من الجنوب الشرقي وإيران من الشرق.

تتكون مساحة العراق من 438,000 كيلو متر مربع (170,000ميل مربع تقريباً)، خمس منها يغطي السهل الرسوبي المكون لحوض النهرين الخصب ويمتد من شمال بغداد حتى الخليج جنوباً، وخُمسين منها تغطيان الهضبة الصحراوية غرب وجنوب غرب العراق، وخمس منها يغطي منطقة الجزيرة الواقعة بين النهرين شمال سامراء على نهر دجلة وشمال هيت على نهر الفرات، والخمس الأخير يغطي المنطقة الجبلية في شمال وشمال ـ شرق العراق[1].

إن مناخ العراق قاري يقتصر فيه سقوط المطر على فصول الشتاء والخريف والربيع. يغلب مناخ البحر المتوسط على المنطقة الجبلية التي تتميز بشتاء بارد وصيف معتدل، ويتراوح سقوط المطر فيها ما بين 400 ملم و 1000ملم سنوياً، كما يغلب المناخ الصحراوي الحار على السهل الرسوبي والهضبة الغربية، وهو يتميز بصيف حار وشتاء معتدل مع سقوط مطر يتراوح ما بين

50ملم و 200ملم سنوياً[2].

الموارد الطبيعية

تقدر مساحة العراق الصالحة للزراعة بحوالي 26 بالمائة من المساحة الكلية أي حوالي 46 مليون دونم[3]، كما أن نسبة الجزء المزروع من الأرض الصالحة للزراعة هي حوالي 70 بالمائة[4]. تعتمد الزراعة في العراق على المطر، في المنطقة الشمالية بصورة رئيسية، وعلى نهري دجلة والفرات وروافدهما وفروعهما، في المنطقة الوسطى والجنوبية. إن المحاصيل الزراعية الرئيسية في العراق هي الحنطة والشعير والتمور والرز والقطن والتبغ والفواكه والخضروات.

إن أهم موارد العراق المعدنية هو النفط، ويأتي العراق بالمرتبة الثالثة ضمن منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) من حيث احتياطي النفط حيث قدر هذا الاحتياطي بحوالي 115 مليار برميل في 2009/1/1 كما يأتي بالمرتبة الثامنة فيما بين أقطار المنظمة المذكورة من حيث احتياطي الغاز، وقد قدر هذا الاحتياطي بحوالي 112,000 مليار قدم مكعب في 2009/1/1[5].

وإلى جانب النفط والغاز فإنّ العراق غني بالكبريت والفوسفات والملح وحجر الكلس والجبس ومعادن غير فلزية أخرى. أما بخصوص المعادن الفلزية فهناك احتمال بوجود الرصاص والزنك والحديد والنحاس والبوكسايت[6]. إن المسوحات الجيولية لهذه المعادن الفلزية لم تكتمل بعد، ولا يستخرج أي منها لأغراض تجارية بالوقت الحاضر[7].

السكان والديموغرافيا[8]

ازداد عدد سكان العراق من 2,968,000 نسمة في سنة 1927 إلى 22,400,000 نسمة في سنة 1997 أي سبع مرات ونصف خلال السبعين سنة الواقعة بين التاريخين المذكورين، أو بنسبة زيادة معدلها 2.88 بالمائة سنوياً، وأن آخر إحصائية رسمية عامة أجريت بالعراق كانت في 1997، حيث كانت تجري الإحصائيات الرسمية كل عشر سنوات، وتقدر الأمم المتحدة نفوس العراق في 2007 بنحو 29 مليون نسمة، أنظر جدول رقم (1-5).

ويتضح من الجدول أدناه أن المعدل السنوي لنسبة الزيادة في السكان قد ارتفع من 2.72 بالمائة خلال الفترة 1947 . 1957 إلى 3.11 بالمائة خلال الفترة 1957 . 1965 ثم إلى 3.39 بالمائة خلال الفترة 1965 . 1977 ثم انخفض إلى 3.13 بالمائة خلال الفترة 1977 .1987[9] ، وارتفع بعد ذلك إلى 3.21 خلال الفترة 1987 – 1997[10].

جدول رقم (1-5): عدد سكان العراق: 1927-1997 (الأرقام بآلاف أشخاص)

السنة	ذكر	أنثى	المجموع
1927	1512	1456	2968
1934	1688	1692	3380
1947	2257	2559	4816
1957	3155	3144	6299
1965	4102	3945	8047
1977	6183	5817	12000
1987	8396	7939	16335
1997	11133	11267	22400

المصدر: استلت الأرقام للسنوات 1927-1977من المجموعة الإحصائية لسنة 1978، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد. واستلت الأرقام لسنة 1987 من:

Year book of labour statistics, 1991, Geneva, International labour office.

والأرقام لسنة 1987 من موقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتاح على الانترنت:

www.iq.undp.org/iraq-keydata.htm

إن العراق يمرّ الآن بمرحلة انتقال ديموغرافي حيث تزداد نسبة الزيادة السنوية بالسكان تدريجياً إلى حدّ أعلى ثم تنخفض إلى مستوى تستقر فيه هذه النسبة حينما تستقر نسبة الولادات ونسبة الوفيات عند حدود أدنى في المستقبل. ويبدو من الأرقام أعلاه أن نسبة الزيادة السكانية كانت في ارتفاع تدريجي، ولم تصل حدّها الأعلى في السبعينات على الرغم أن هذه النسبة قد انخفضت إلى 3,13بالمائة خلال العقد 1977 . 1997 إذ أننا نخالف هذه النسبة التي دلّ عليها الإحصاء العام لسنة 1987 لأسباب سنتطرق إليها في فصل لاحق.

إن السبب في الارتفاع المستمر لنسب الزيادة السكانية في العراق لا يعود إلى زيادات مستمرة في معدلات الولادة، وإنما إلى انخفاض مستمر في معدل الوفيات بسبب تحسن الصحة العامة[11]. بل على العكس فقد انخفضت نسبة الولادات لكل ألف شخص من 49 في سنة 1960 إلى 48في سنة 1975 ثم إلى 45 في سنة 1989، ولكن نسبة الوفيات انخفضت بصورة أسرع حيث انخفضت هذه النسبة من 20 لكل ألف شخص في سنة 1960 إلى 14 في سنة 1975 ثم إلى 8 في سنة 1989[12].

إنّ الأرقام أعلاه تعني أن معدل الولادات لكل ألف شخص قد انخفض بمقدار 2 بالمائة فيما بين 1960 . 1975 و 6 بالمائة فيما بين 1975 . 1989 في حين انخفض معدل الوفيات بمقدار 30 بالمائة و 43 بالمائة على التوالي فيما بين الفترتين المذكورتين. إن الانخفاض الأشد في نسبة الوفيات من شأنه أن يرفع نسبة النمو السكاني بصيغة متسارعة.

التوزيع السكاني

كان سكان الريف هم الغالبية في العراق، وقد استمرت هذه الحالة حتى السنوات الأولى من عقد الستينات. ولكن حصة سكان المدن في العراق استمرت في الارتفاع منذ الأربعينات. فقد كانت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان 36 بالمائة في سنة 1974. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 39 بالمائة في سنة 1957، 51 بالمائة في سنة 1965، 64 بالمائة في سنة 1977، 70 بالمائة في سنة 1987و 75 بالمائة سنة 1997، أنظر جدول رقم (5.2).

جدول رقم (2-5): التوزيع السكاني بين المدينة والريف (1947-1987) (الأرقام بآلاف الأشخاص)

السنة	سكان المدن	سكان الريف	سكان المدن إلى المجموع (نسبة مئوية)	المجموع
1947	1734	3082	36	4816
1957	2445	3854	39	6299
1965	4112	3935	51	8047
1977	7646	4354	64	12000
1987	11483	4852	70	16335
1997	16800	5600	75	22400

المصدر: (1) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الجيب الإحصائي، 1972، ص 31 للسنوات 1947، 1957 و 1965.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1978، ص27 لأرقام سنة 1977.

(3) التوزيع بين المدن والريف لسنة 1987 هو تخمين الحكومة العراقية، وقد جاء ذلك في:
Iraq: a country study, 1990, Helen Chapin Metz, Editor. U.S. Government printing office, Whashington D.C., p79 and 106.

احتوت محافظة بغداد على أكثر من 31 بالمائة من نفوس العراق حسب إحصائية سنة 1997، كما احتوت مدن بغداد والموصل والبصرة على 5 ملايين نسمة و 1.5 مليون نسمة و 1.2 مليون نسمة على التوالي كما جاء في تلك الإحصائية. وقد تطور محور سكاني كثيف بين بغداد والبصرة نتيجة للنمو السكاني والهجرة إلى منطقة المحور[13].

إن النمو الاقتصادي الأعلى نسبياً والتوسع في الخدمات التي تقدمها المدن نسبة إلى الريف تلعب عادة دوراً مهماً كعوامل جذب للسكان من الريف إلى المدن، وقد لعبت هذه العوامل دورها في العراق أيضاً. غير أن عاملاً أشد من العوامل المذكورة قد لعب دوره في العراق لدفع سكان الريف للهجرة إلى المدن، وهو الحياة التعيسة التي كان الفلاح العراقي . ولا يزال . يحياها في الريف نتيجة العلاقات الزراعية الإقطاعية خلال الأربعينات والخمسينات، والتدهور المستمر في نوعية الأرض الزراعية حتى بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 وصدور قوانين الإصلاح الزراعي.

إن عملية الهجرة من الريف إلى المدن – رغم أنها تخفّض من البطالة المقنعة بالريف – تساهم في زيادة البطالة في المدن، وتخفض من المستوى العام للأجور إذا لم تكن هناك برامج كافية لتدريب المهاجرين وامتصاصهم ضمن اقتصاد المدينة.

ويمكن القول أن عملية الهجرة من القطاع الزراعي تزيد عرض اليد العاملة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي في حالة توسع مستمر، وهذا القول صحيح. ولكن زيادة العرض هذه ذات تأثير ضئيل على المدى القصير، ذلك أن حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى – وخصوصاً الحديثة منها . هي حاجة نوعية أكثر منها حاجة كمية، في حين نرى أن القادمين من الريف لا يملكون أية مهارات تذكر إضافة إلى أن غالبيتهم من الأميين.

لقد كانت الأمية شائعة جداً في العراق، ولكنها أصبحت في انحسار مستمر خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، فقد كانت نسبة الأمية 82 بالمائة في سنة 1957 وانخفضت إلى 53 بالمائة في سنة 1977. إلا أن جهود محو الأمية تلك، ونشهد أنها كانت كثيفة وجيدة، تراجعت ثم توقفت إثر الحرب مع إيران، وتراجع التعليم بالعراق وانتشرت الأمية من جديد نتيجة للكوارث التي حلت به كما سنرى فيما بعد.

إن الأمية منتشرة في المناطق الريفية أكثر من انتشارها في المدن، وفيما بين الإناث أكثر من الذكور. ففي سنة 1977 كانت نسبة الأمية 41.3 بالمائة بين سكان المدن في حين كانت هذه النسبة 74.8 بالمائة بين سكان الريف. وكانت نسبة الأمية 25.9 بالمائة بين الذكور من سكان المدن في حين كانت هذه النسبة 56 بالمائة بين الذكور من سكان الريف. كما كانت نسبة الأمية 58 بالمائة بين الإناث من سكان المدن مقارنة بنسبة 93.1 بالمائة بين الإناث من سكان الريف[14].

إنّ هذه الإحصائيات تبين أن الجهود في محو الأمية يجب تركيزها في الريف وعلى الإناث بصورة خاصة حيث تستفحل الأمية. ولقد صدر قانون في سنة 1976 يجعل التعليم الابتدائي إلزامياً، وقد أصبح هذا القانون نافذ المفعول منذ السنة الدراسية 1978/1979. إن من شأن هذا القانون، إذا طبق تطبيقاً جادّاً، أن يزيل الأمية تدريجياً في العراق، يساعده في ذلك حملة جادة ومكثفة لمحو الأمية فيما بين الكبار، غير أن مثل هذه الجهود أضحت ترفاً لا يقوى عليه العراق إثر الزلازل المتوالية التي أصبح يمر بها في هذه الحقبة من الزمن الرديء.

إن هدف محو الأمية بالعراق، إن تم إنجازه، سيفرز آثاراً إيجابية كبيرة على عملية التطور الاقتصادي بالبلد. فالتعليم يتميز بوفورات خارجية (EXTERNAL ECONOMIES) عظيمة. فهو لا يزيد فقط في عرض القوة العاملة الماهرة، ولكنه يساعد أيضاً في خلق تغييرات جوهرية في قيم الناس وطرق تفكيرهم تجاه العمل والإنتاج. إننا نرى أن يعدل قانون التعليم الإلزامي لتشمل إلزامية التعليم مرحلة الدراسة المتوسطة إضافة إلى المرحلة الابتدائية.

القوة العاملة

لا توجد سلسلة زمنية مفصلة وموثقة عن حجم القوى العاملة العراقية وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة يمكن منها استخلاص استنتاجات ذات قيمة، وسنكتفي هنا ببيانات الإحصائية العامة للسكان لسنة 1977 التي نشرها الكتاب السنوي لإحصائيات العمل[15] عن سكان العراق النشطين اقتصادياً وتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية، باعتبار أن هذه البيانات مع ما تيسر لنا من بيانات لسنة 1960 تعطي تقديرات معقولة عن حجم القوى العاملة العراقية وتوزيعاتها القطاعية واتجاهات نموها في تلك الفترة.

يتبين من الجدول رقم (3–5) أن حجم السكان النشطين اقتصادياً[16] كان 1,600,500 في سنة 1960 وازداد إلى 3,133,939 في سنة 1977. وخلال فترة السبعة عشر سنة بين 1960 و 1977 كان القطاع الزراعي أكبر المشغلين لليد العاملة العراقية. فقد كانت نسبة العمالة في القطاع الزراعي 46 بالمائة من العمالة الكلية في سنة 1960 ثم انخفضت هذه النسبة إلى 30 بالمائة في سنة 1977.

جدول رقم (3-5): السكان النشطون اقتصاديا في العراق وتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة للسنوات 1960 و1977

القطاع	1960	1977
الزراعة والصيد والغابات	733,900	890.943
التعدين والصناعات الاستخراجية	11,000	835.36
الصناعات التحويلية	99,400	284,395
الكهرباء والماء والغاز	11,800	23,190
التشييد	58,000	321,696
التجارة والمطاعم والفنادق	100,000	224,104
النقل والمواصلات والخزن	110,000	177,799
الخدمات	445,000	989,068
مجهولو التصنيف	-	58,237
عاطلون عن العمل	31,600	74,725
المجموع	**1,600,500**	**3,133,939**

المصدر: (1) للسنة 1960: جاءت الأرقام من قسم تخطيط القوى العاملة، وزارة التخطيط.انظر:
Zainy, Muhammed Ali, 1980, table A5-3, pp. 340-41
(2) للسنة 1977 أنظر:
Year book of labour statistics, Retrospective Edition, 1945, table 2, p.270

إن استئثار القطاع الزراعي على حصة الأسد من العمالة هو أحد المؤشرات المهمة على تخلف الاقتصاد العراقي، كما بيّنا ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب. ولكن هذه الحصة آخذة

في الانخفاض، وهذا تطور طبيعي، نتيجة تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى وجذبها للعمالة من القطاع الزراعي التقليدي.

وإذا كان انكماش حجم العمالة المستمر في القطاع الزراعي هو أحد مؤشرات تطور البلد الاقتصادي التدريجي، فإنّ هذا لم يحدث في العراق لحدّ الآن. ذلك أن انكماش العمالة في القطاع الزراعي لم يصاحبه تطور في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية وما يستتبعهما من توسع في حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأسباب سنتطرق إليها فيما بعد.

ويأتي بعد القطاع الزراعي أهمية في حجم القوى العاملة قطاع الخدمات وقطاع التشييد. فقد ازدادت حصة قطاع الخدمات من الحجم الكلي للنشطين اقتصادياً من 27 بالمائة في سنة 1960 إلى 31 بالمائة في سنة 1977، وازدادت حصة قطاع التشييد من 4 بالمائة إلى 10 بالمائة، في حين ازدادت حصة قطاع الصناعات التحويلية من القوة العاملة الكلية من 6 بالمائة إلى 9 بالمائة خلال الفترة المذكورة.

ويبدو من الجدول أن نسبة البطالة في سنة 1960 كانت 2 بالمائة ثم ارتفعت قليلاً إلى 2.4 بالمائة في سنة 1977. إنّ هذه النسب واطئة جداً حتى بمستوى البلدان المتطورة اقتصادياً، ويقيني أنها غير صحيحة وهي أعلى من هذا بكثير. ذلك أن البطالة المقنعة مستشرية بالبلد، سواء كان ذلك بالريف بسبب تركيب العائلة التقليدي والشد العائلي والعشائري، مما يستتبعه ضعف الرغبة في الانتقال إلى أماكن جديدة بحثاً عن العمل، أو في المدينة بسبب قوانين العمل الحمائية المشجعة لتكديس العمال وتدني إنتاجيتهم خصوصاً في المشاريع الحكومية. يضاف إلى ذلك فإن الانخفاض الظاهر في نسب البطالة قد يدل على عدم كفاءة العمليات الإحصائية من جهة، كما يدلّ على توجه سياسي أكيد في عدم الكشف عن الأرقام الحقيقية للبطالة من جهة أخرى.

إن حجم القوة العاملة ازداد من 1,600,500 في سنة 1960 إلى 3,133,939 في سنة 1977، أي بمعدل زيادة سنوي قدره 4.0 بالمائة. إن المعدل السنوي لزيادة القوة العاملة خلال الفترة 1960–1977 يزيد على معدل زيادة السكان السنوي خلال نفس الفترة وهو 3.3 بالمائة[17]. ويعود تفوق معدل زيادة القوة العاملة على معدل زيادة السكان بصورة رئيسية إلى الزيادة المستمرة في معدل مشاركة العمالة[18] (LABOUR PARTICIPATION RATE) وإذا افترضنا أن سن العمل يبدأ في العاشرة فما فوق فإن معدل مشاركة العمالة ازداد من 28.23 بالمائة في سنة 1960إلى 40.78 بالمائة في سنة 1977[19].

إن معدل المشاركة في سنة 1977 كان لا يزال واطئاً مقارنة مع معدلات المشاركة في الدول المتطورة اقتصادياً. فقد بلغ معدل المشاركة في الولايات المتحدة، مثلاً، 61.8 في سنة

1977[20]ويعزى تدني معدل المشاركة في العراق، كما هي الحالة في البلاد العربية الأخرى، إلى النظرة العامة إلى العمل والإنتاج، ولكن يعزى بصورة أكبر إلى التركيب التقليدي للعائلة وخصوصاً تدني مستوى مشاركة المرأة في العمل.

فقد كان معدل مشاركة المرأة 3.25 بالمائة في سنة 1960 ثم ارتفع إلى 14.58 بالمائة في سنة 1977[21]. إن هذا تحسن كبير ولكن معدل مشاركة المرأة كان لا يزال واطئاً جداً مقارنة مع الحالة في البلدان المتطورة اقتصادياً. ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ معدل مشاركة المرأة 47.4 بالمائة في سنة 1977[22] وهذا المعدل أكثر من ثلاثة أضعاف مثيله بالعراق. ويعزى سبب تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بالعراق إلى القيم والأعراف الاجتماعية السائدة التي تقيد من انخراط المرأة في العمل، وخصوصاً العمل اليدوي.

ويبدو أن معدل مشاركة العمالة للرجل العراقي أعلى بكثير من المرأة العراقية. فهذا المعدل كان 53.11 بالمائة في سنة 1960، ثم ارتفع إلى 65.54 بالمائة في سنة 1977[23]. والمعدل الأخير ليس أقل بكثير من معدل المشاركة للرجل في الولايات المتحدة الأمريكية وهو 78 بالمائة في سنة 1977[24] إذا أخذنا بنظر الاعتبار المجتمع التقليدي العراقي ونظرته المتخلفة نسبياً إلى النشاط الاقتصادي بصورة عامة، والتوسع المستمر في مرحلة الدراسة الثانوية التي لا بد لها أن تمتص جزءاً لا بأس به من القوة العاملة العراقية.

كان العراق في مرحلة السبعينات . ولا يزال . يمر بمرحلة تغيّر ديموغرافي، ذلك أن النسبة من سكانه تحت سن الخامسة عشر كبيرة جداً مقارنة بالبلدان المتطورة اقتصادياً، حيث معدل النمو السكاني قد وصل إلى حالة الاستقرار. ففي سنة 1975 كانت نسبة السكان تحت سن الخامسة عشر 47 بالمائة في العراق، في حين كانت تلك النسبة 24 بالمائة في فرنسا، 25 بالمائة في اليابان، و25 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية[25]. إن من شأن ارتفاع هذه النسبة بالعراق أن يؤدي إلى انكماش عدد النشطين اقتصادياً وبالتالي زيادة عبء الإعالة.

الهيكل الاقتصادي:

يقسم النشاط الاقتصادي العراقي، أو الناتج المحلي الإجمالي، إلى الأقسام التالية[26]:

1- **القطاعات السلعية:** وتشمل قطاع الزراعة والصيد والغابات، قطاع الصناعات الاستخراجية، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الكهرباء والماء والغاز، وقطاع التشييد.

2- **القطاعات التوزيعية:** وتشمل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، قطاع النقل والمواصلات والتخزين، وقطاع المؤسسات المالية والتأمين.

3- **القطاعات الخدمية:** وتشمل قطاع الإسكان، قطاع الخدمات الحكومية (كالإدارة

العامة والدفاع والأعمال الصحية والخدمات التربوية والطبية)، وقطاع الخدمات الأخرى (كالخدمات الاجتماعية والخدمات الشخصية المتعلقة بالتعليم والترفيه والتثقيف وخدمات التصليح والتنظيف...الخ).

يبين الجدول رقم (4 . 5) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للفترة 1960–1980 بالأسعار الجارية، كما يبين الجدول رقم (5 . 5) نفس التوزيع ولكن بالأسعار الثابتة لسنة 1980.ومن الجدول الأخير نرى أن الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد من 3,169.3 مليون دينار في سنة 1960 إلى 15,647.5 مليون دينار في سنة 1980. إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي خمس مرات تقريباً بالأسعار الحقيقية خلال فترة العشرين سنة المذكورة يمثل نمواً سنوياً معدله 8.3 بالمائة.

جدول رقم (4-5): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 1960-1980 (مليون دينار عراقي)

القطاع	1960	1965	1970	1975	1980
الزراعة والصيد والغابات	97.8	153.2	206.9	297.3	741.9
الصناعات الاستخراجية	209.8	285.9	370.5	2,287.7	9,647.5
الصناعات التحويلية	54.4	69.4	116.0	238.5	709.0
الكهرباء والماء والغاز	3.6	12.0	17.8	17.7	49.5
التشييد	23.1	30.5	40.6	91.3	1,135.6
إجمالي القطاعات السلعية	388.7	551.0	751.8	2,932.5	12,283.5
إجمالي القطاعات التوزيعية	81.0	137.5	188.4	412.7	1,982.1
إجمالي القطاعات الخدمية	95.7	179.1	262.2	625.3	1,381.5
إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة	**565.4**	**867.6**	**1,202.4**	**3,970.5**	**15,647.1**

المصدر: (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 1960–1975.

(2) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية 1980–1990، جدول رقم 71، ص 90 للسنة 1980.

إن هذا النمو الاقتصادي يعد من أعلى معدلات النمو الاقتصادية بالعالم وكان سيضاعف الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي العراقي كل ثماني سنوات ونصف تقريباً، فيما لو استمر معدل النمو على الوتيرة تلك.

بيد أن نمو الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة، كما هو نمو اقتصاديات البلدان العربية المصدرة للنفط، هو نمو مشوه، ذلك أنه لا يستند إلى نمو قاعدة صناعية . تجارية نشطة كما كانت عليه الحال مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ومع بعض بلدان جنوب شرقي آسيا

كتايوان وكوريا الجنوبية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وكما هي عليه الحالة الآن مع الصين والهند. فالمحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي هو قطاع الصناعات الاستخراجية، وهذا القطاع يعتمد بصورة كلية تقريباً على صناعة استخراج النفط الخام وتصديره[27].

جدول رقم (5-5): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1980 للفترة 1960-1980 (مليون دينار عراقي)

القطاع	1960	1965	1970	1975	1980
الزراعة والصيد والغابات	439.9	659.9	773.1	663.2	741.9
الصناعات الاستخراجية	2,107.2	2,662.8	3,268.4	4,679.2	9,647.5
الصناعات التحويلية	82.5	99.6	152.0	250.6	709.0
الكهرباء والماء والغاز	4.1	12.3	18.2	23.9	49.5
التشييد	404	56.6	62.1	109.6	1,135.6
إجمالي القطاعات السلعية	2,674.1	3,491.2	4,273.8	5,726.5	12,283.5
إجمالي القطاعات التوزيعية	355.4	588.3	716.4	1,191.6	1,982.5
إجمالي القطاعات الخدمية	139.8	250.7	338.3	683.5	1,381.5
إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة	**3,169.3**	**4,330.2**	**5,328.5**	**7,601.6**	**15,647.5**

المصدر: (1) للسنوات 1960-1975 Zainy, Muhammed Ali, 1980, Table A5-6, pp.345-46

(2) اشتقت مخفضات القطاعات الاقتصادية لغرض احتساب الأسعار الثابتة من: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية 1980-1990، جدول رقم 71، ص 90 للسنة 1980.

فقد كان لقطاع النفط الخام أثره الكبير في نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد أصبح هذا الأثر بالغاً جداً بعد انفجار أسعار النفط في 1973–1974. فحيث نمى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل قدره 6 بالمائة سنوياً فقط خلال الفترة 1960–1975، نرى أن معدل النمو هذا قد ارتفع إلى 15.5 بالمائة خلال الفترة 1975–1980 وهي الفترة التي ازدادت خلالها العوائد النفطية ازدياداً هائلاً، وسهلت بذلك عمليات الاستثمار الكبيرة في قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والنقل والمواصلات، كما سهلت تمويل أنشطة القطاعات الخدمية.

وإذا استثنينا الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي، نرى أن المتبقي من هذا الناتج قد نمى بمعدل سنوي قدره 9 بالمائة بالأسعار الحقيقية خلال الفترة 1960–1980 وهو أعلى من معدل نمو الناتج الإجمالي الكلي خلال نفس الفترة. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) بهذه الوتيرة العالية هو أثر مباشر للأموال النفطية التي كان يتسلمها العراق.

ولكن رغم تلك الوتيرة العالية من النمو للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، فإن الإنتاج الأولي (PRIMARY PRODUCTION) بقي مهيمناً على الاقتصاد العراقي. فحصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1960 بلغت 66 بالمائة (بالأسعار الثابتة لسنة 1980) ثم انخفضت هذه الحصة قليلاً لتصل إلى 62 بالمائة فقط في سنة 1980. وإذا أضفنا إلى ذلك حصة القطاع الزراعي، فإن هيمنة الإنتاج الأولي على الاقتصاد العراقي ستصبح أكبر، وهذه الهيمنة هي إحدى مؤشرات تخلف الاقتصاد العراقي كما بيّنا ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

إن الجدول رقم (5–5) يشير إلى أن 30 سنة من جهود التنمية (1950–1980) لم تحقق الآمال المطلوبة في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي. فنصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1980 لم يبلغ حتى خمسة بالمائة، ونصيب قطاع الصناعات التحويلية كان أقل من ذلك، في حين بلغ نصيب قطاع الصناعات الاستخراجية حوالي 62 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة.

إن ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي وما استتبع ذلك من اعتماد شديد على الواردات الزراعية والصناعية من الخارج لسد الطلب المحلي، قد تسترت عليه الزيادات الهائلة في العوائد النفطية التي مكنت النظام العراقي من الاستيراد. ولكن الخلل الخطير في البنية الإنتاجية العراقية انكشف أمره عندما ضُرب الحصار الاقتصادي والمالي على العراق أثر غزو الكويت، ولم تتوفر الأموال اللازمة لتلبية حاجات البلاد الغذائية من الخارج. حينذاك تجلت سياسات النظام الخرقاء في تبديد الثروات العراقية وإنفاقها في المجالات العسكرية والأمنية مع الإهمال الشديد لقاعدة الاقتصاد الإنتاجية، كما سنرى ذلك في المبحث الثاني من هذا الكتاب.

الفصل السادس

الزراعة والصناعات التحويلية والاستخراجية

«ما أكل أحدٌ طعاماً قط خيراً من
أن يأكل من عمل يده»
«حديث شريف»

إن الهدف الرئيسي من عملية التنمية الاقتصادية (أي تنمية حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في حالة الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الصناعات الاستخراجية، هو استغلال هذا القطاع من أجل تطوير وتوسيع قاعدة البلد الزراعية والصناعية، أي توسيع وتطوير القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية. ولهذا فإننا سنتعرض في هذا الفصل (وهو الفصل الأخير من هذا المبحث) بالوصف والتحليل لقطاعي الزراعة والصناعات التحويلية، وسنكتفي من قطاع الصناعات الاستخراجية بصناعة استخراج النفط الخام فقط؛ باعتبارها المهيمن على هذا القطاع وكونها العمود الفقري للاقتصاد العراقي، وسوف لن نتعرض للقطاعات الاقتصادية الأخرى نظراً لعدم سعة المجال.

القطاع الزراعي

هيمن هذا القطاع على الاقتصاد العراقي منذ القدم، ولكن هذه الهيمنة أخذت بالانحسار عندما بدأت صناعة استخراج وتصدير النفط الخام تكتسب الأهمية منذ أوائل الخمسينات. ولقد استمرت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالتردي حتى وصلت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1960 نسبة قدرها 14 بالمائة فقط وذلك بالأسعار الثابتة لسنة 1980.

وخلال العشرين سنة التي تلت 1960 نمى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 8.3 بالمائة بالأسعار الحقيقية، وساهم في هذا النمو قطاعات الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتشييد والقطاعات التوزيعية والخدمية، إلاّ القطاع الزراعي فقد تخلف عن هذه المساهمة ونمى نمواً ضعيفاً كان معدله 2.6 بالمائة فقط خلال تلك الفترة.

وقد تخلف معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي حتى عن معدل النمو السنوي السكاني الذي بلغ 3.3 بالمائة خلال الفترة 1960 . 1980 وبذلك زادت الفجوة الغذائية للبلد رغم أهداف النمو المتفائلة التي كانت ترسم للقطاع الزراعي في خطط التنمية المتعاقبة. فالعراق كان مكتفياً ذاتياً بالإنتاج الزراعي حتى أواخر الخمسينات، ولكنه استورد 15 بالمائة من حاجته الغذائية خلال

الستينات كما استورد 33 بالمائة من حاجته الغذائية خلال السبعينات[1] ثم ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 70 بالمائة خلال الثمانينات ثم إلى فوق التسعين بالمائة بعد الاحتلال.

مشاكل الزراعة بالعراق

على الرغم أن العراق يعتبر من أهم الدول الزراعية في الشرق الأوسط نظراً لخصوبة أراضيه ووفرة مياهه، إلاّ أن واقع القطاع الزراعي لا يعكس هاتين الصفتين وذلك لمشاكل عدّة أحاقت .وتحيق .به أهمها تردي نوعية التربة نتيجة الملوحة وسوء الإدارة الحكومية.

الملوحــة

إن مشكلة الملوحة هي نتيجة طبيعية لجغرافية العراق ومناخه. فأرض العراق الوسطى والجنوبية مستوية جداً، ورغم أن المسافة بين بغداد والخليج هي 550 كيلومتر، فإن بغداد لا تعلو أكثر من 34 متر فوق سطح البحر. إن هذا الانحدار الضئيل جداً، ولو أنه سهل عملية الإرواء، إلاّ أنه جعل المنطقة فريسة سهلة لمياه الفيضان من جهة وعرقل تصريف مياه الفيضان ومياه السقي من جهة أخرى[2].

إن التربة العراقية تحتوي على نسبة عالية من الملح، كما أن الطمى الذي تجلبه مياه الأنهار يحتوي على نسبة من الملح أيضاً. وعندما يرتفع النطاق المائي (WATER TABLE) إلى مستوى سطح الأرض نتيجة للفيضان ومياه السقي والأمطار يرتفع معه الملح الذي يتخلف فوق سطح الأرض أو قرب السطح نتيجة التبخر الشديد الذي يصاحب حرارة المناخ العالية خصوصاً خلال فصل الصيف.

إنّ تراكم الملح على مرّ الزمن يقلل من صلاحية الأرض للزراعة ويحيلها بالتالي بوراً. إن هذه الحالة تستوجب إنشاء شبكات بزل لتصريف مياه السقي والأمطار والفيضان ومنع تراكم الأملاح بالصيغة التي ذكرناها أعلاه. كما تستوجب هذه الحالة القيام بغسل الملح المتراكم على سطح الأرض واستصلاح الأراضي التي تعرضت لتراكم الأملاح. إن الجهود المبذولة في هذا المجال لم ترتفع إلى مستوى المشكلة، وأن 65 بالمائة من الأراضي المروية سقياً تعاني الآن من مشكلة الملوحة، وهي مستمرة بالازدياد[3].

الإصلاح الزراعي

صدر قانون الإصلاح الزراعي[4] بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 للقضاء على هيمنة الإقطاع وتحقيق توزيع عادل لملكية الأرض الزراعية. وقد وضع القانون حدّاً أعلى لملكية الأرض وهو 1,000 دونم للأرض المروية سقياً و 2,000 دونم للأرض المروية مطراً. استولت الحكومة على الأراضي التي تزيد عن الحدّ الأعلى للملكية، على أن يتم تعويض المالكين بسندات

حكومية، ولكن الحكومة ألغت هذه التعويضات في سنة 1969. واقتضى القانون توزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين بمساحات تتراوح بين 30–60 دونم للأراضي المروية سقياً و 60–120 دونم للأراضي المروية مطراً بمقابلٍ يدفع إلى الحكومة على مدى عشرين سنة، كما اقتضى القانون أن ينتمي الفلاح إلى إحدى الجمعيات الفلاحية[5]. وقد حدّد القانون مدة خمس سنوات لإكمال التوزيع.

وفي سنة 1970 صدر قانون آخر للإصلاح الزراعي بموجبه تم تخفيض الحد الأعلى لملكية الأرض الزراعية المروية سقياً إلى 400– 600 دونم والأرض الزراعية المروية مطراً إلى 1,000– 2,000 دونم. وقد صودر ما زاد عن ذلك مع تعويض التحسينات فقط التي تمت على الأرض كالأبنية والمضخات والأشجار. كما احتفظت الحكومة بحق تخفيض الحد الأعلى لملكية الأرض الزراعية أو نزع ملكيتها من مالكيها الجدد أو القدامى لأسباب متعددة[6].

لقد كان الغرض الأساسي من صدور قانون الإصلاح الزراعي هو تحقيق العدالة في توزيع ملكية الأرض الزراعية، وما يستتبع ذلك من عدالة في توزيع الدخل وتحسين مستوى معيشة الفلاح، وكذلك النهوض بمستوى الإنتاج الزراعي. غير أنّ السنوات التي تلت صدور القانون كشفت عن تجارب مريرة تدهورت خلالها حياة الفلاح العراقي، كما تدهور معها مستوى الإنتاج. فالأراضي التي تم توزيعها كانت أقل جودة من الأراضي التي احتفظ بها ملاك الأرض الأصليون، كما كانت الأراضي الموزعة تواجه مشاكل جمة في الإرواء.

ولكن المشكلة الكبرى التي واجهت عملية الإصلاح الزراعي هي عدم إكمال التوزيع ضمن مدة الخمس سنوات التي حددها القانون. ففي سنة 1968 ، أي بعد عشر سنوات من صدور القانون، كانت سلطات الإصلاح الزراعي قد استولت على 6.8 مليون دونم، ولكن الذي تم توزيعه من تلك الأراضي المصادرة كان أقل من 1.76 مليون دونم[7]، أما الأراضي التي لم يتم توزيعها فكانت تؤجر للفلاحين بموجب عقود قصيرة الأجل. ولقد أصبحت الحالة في الريف تسودها الفوضى. لأنّ الحكومة كانت ينقصها الملاك والأموال والخبرة اللازمة لتوفير التسليف والبذور والمضخات وخدمات التسويق، وهي مهمات كان يتولاها سابقاً ملاك الأرض[8].

وتسارعت نتيجة ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة وتدهور الإنتاج الزراعي. ذلك أن « **الإصلاح الزراعي لسنة 1958 أحلّ الدائرة الحكومية محل ملاك الأرض. وكانت رغبة الدائرة الحكومية في فلاحة الأرض أقل حتى من رغبة مالك الأرض السيئ، وبنفس الوقت ونتيجة للجهل وانعدام الكفاءة وقلة الكفاية الفنية والاضطراب السياسي، فإنّ البيروقراطية لم تنجز مهام ملاك الأرض الذين أزاحتهم وحلت محلهم** »[9].

وبعد سنة 1971 أصبح توزيع الأراضي ينجز بوتيرة أسرع، وقد صاحب ذلك تزايد في مزارع

الدولة[10] ولكن، رغم تلك الجهود، حلت سنة 1975 ولم يوزع أكثر من 40 بالمائة من الأراضي المصادرة. وقد أدّت تلك الحالة إلى مزيد من تدهور الأرض الزراعية كما تم وصفه من قبل بنروز وبنروز (PENROSE & PENROSE):

« .. ومع ذلك، لم تزل أكثر من ثلث أرض البلد الزراعية في أيدي الفلاحين ذوي العقود قصيرة الأجل جدا (سنة واحدة ومحصول واحد) الذين لم تتوفر لديهم، إذن، أية رغبة مباشرة في تحسين الأرض للمستقبل أو حتى المحافظة عليها، والذين لم يستلموا إلاّ المساعدة الضئيلة من حكومة كانت تفضل وضع جهودها في المزارع الحكومية. ولازالت الأرض تخرج عن الزراعة نتيجة البزل غير الكافي والفلاحة قصيرة النظر...» .[11]

وفي سنة 1975 صدر قانون إضافي للإصلاح الزراعي لتفتيت ملكيات الأرض الكبيرة في المناطق الكردية. ويسود الاعتقاد أن مساحات قليلة فقط من الأرض قد شملها الإصلاح هناك وحتى تلك الجهود كانت لأغراض سياسية أكثر منها لأغراض إصلاحية[12].

الموارد المائية

تروي الأنهار حوالي نصف الأرض المزروعة بالعراق، وتروي الأمطار المساحات المتبقية. فنهر دجلة يروي حوالي 8.8 مليون دونم بضمنها وديان روافد الزاب الأكبر والزاب الأصغر والعظيم وديالى. ويروي نهر الفرات حوالي 4 مليون دونم، أما شط العرب فيروي حوالي0.42 مليون دونم[13].

ويحدث أعلى مستوى لتدفق مياه النهرين في شهري آذار ومايس من كل سنة، وهي أوقات متأخرة للمحاصيل الشتوية ومتقدمة للمحاصيل الصيفية. وقد انصبت غالبية الجهود الأولى في بناء السدود والخزانات للسيطرة على مياه الفيضانات، ولم تحتل مسألة خزن المياه من أجل الإرواء إلاّ مكاناً ثانوياً. وتبقى، نتيجة لذلك، مساحات واسعة من الأراضي بحاجة لمياه الري. وخزانات المياه الرئيسية الآن هي الحبانية وسامراء ودوكان ودربندخان وأبو دبس وتقدر طاقتها الخزنية بحوالي 120 كيلومتر مكعب. ومن المفترض أن يلحقها خزانات حمرين وبخمة والموصل والفتحة على نهر دجلة، وحديثة على نهر الفرات، وتقدر الطاقة الخزنية الإضافية لهذه الخزانات بحوالي 45 كيلومتر مكعب[14].

إن العراق بحاجة ماسة إلى شبكات إرواء إضافية وخصوصاً في المناطق الشمالية التي تعتمد لإرواءها على المطر الذي تتذبذب كمياته النازلة مؤدية بذلك إلى تقلب شديد في كمية الإنتاج الزراعي بين سنة وأخرى. كما أن العراق، وهو ينشىء السدود والخزانات وشبكات الإرواء، أصبح بأمس الحاجة للوصول إلى اتفاقيات دولية لتنظيم التوزيع العادل للمياه مع تركيا بخصوص نهر دجلة، ومع تركيا وسوريا بخصوص نهر الفرات.

إن حاجات العراق المائية للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية هي في تزايد مستمر نتيجة للتطور الاقتصادي والنمو السكاني، أنظر جدول رقم (1–6)، ولغرض مواجهة وتجنب أزمة مائية قد تكون شديدة في المستقبل يصبح لزاماً على العراق صياغة سياسة مائية شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجات العراق إلى المياه في المستقبل، وتستند إلى بناء المزيد من الخزانات والسدود واستغلال مياه الأمطار وتطوير المياه الجوفية وترشيد الاستهلاك المائي بأنواعه الزراعي والصناعي والمنزلي.

جدول رقم (1- 6): استغلال المياه في العراق خلال سنة 1984 والاستغلال المقدر خلال سنة 1995 والنمو المقدر للاستعمالات المختلفة (كيلو متر مكعب)

الاستعمال	الكمية في 1984	النسبة المئوية من المجموع	الكمية في 1995	النسبة المئوية من المجموع	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)
الزراعي	42.7	88.4	46.8	75.2	0.8
المنزلي	1.3	2.7	3.5	5.6	9.4
الصناعي	0.9	1.9	1.9	3.1	7.0
توليد الكهرباء	3.2	6.6	7.4	11.9	7.9
بحيرات الأسماك	0.2	0.4	2.6	4.2	26.3
المجموع	**48.3**	**100.0**	**62.2**	**100.0**	**2.3**

المصدر: Economist Intelligence Unit Country Profile, Iraq, 1990-91

المحاصيل وأساليب الزراعة والأسعار

إن المحصول الرئيسي في العراق هو الحبوب وأهمها الحنطة والشعير والرز. وتزرع الحنطة بصورة رئيسية في المناطق الوسطى والشمالية التي تسقيها الأمطار. أما الشعير فحاجته إلى الماء هي أقل من حاجة الحنطة ويتحمل ملوحة الأرض أكثر منها، ولهذه الأسباب اتجه العراق في السبعينات لإحلال إنتاج الشعير محل إنتاج الحنطة خصوصاً في المناطق الجنوبية حيث تكثر ملوحة الأرض[15]. وتكثر زراعة الرز في المناطق الجنوبية بصورة رئيسية حيث تتوفر المياه بكثرة. ويأتي حوالي ثلثا قيمة ناتج القطاع الزراعي من الإنتاج النباتي والثلث الأخير من الإنتاج الحيواني.

لم يتقدم العراق كثيراً في المناوبة بين المحاصيل[16] فالزراعة بالعراق تنطوي بصورة رئيسية على زراعة محصول واحد في الحقل الواحد في السنة. ففي المناطق التي تروى بواسطة المطر يزرع المحصول الشتوي، وهو القمح بصورة رئيسية، خلال الشتاء ويحصد خلال الربيع. في المناطق التي تروى بالسقي، وهي المناطق الوسطى والجنوبية، تغلب المحاصيل الصيفية. وقد تحدث بعض المناوبة بين المحاصيل، غالباً في زراعة الخضروات، في المناطق التي تروى سقياً حيث يتوفر الماء

لأكثر من فصل واحد. ولا يزال الفلاح العراقي يزاول طريقة الإراحة في الزراعة (FALLOW FARMING)حيث يترك نصف الأرض خلال السنة بدون زراعة لكي تجمع الرطوبة في المناطق الديميّة، ولكي تجمع السماد العضوي الناتج من تحلل النباتات في المناطق التي تروى سقياً[17]، فمن أصل 32 مليون دونم يمكن زراعتها على مدار السنة، يتم استغلال 16-20 مليون دونم فقط في السنة الواحدة[18].

جدول رقم (2-6): الأرقام القياسية للإنتاج الكلي والمساحة المزروعة ومعدل الغلة للدونم الواحد لجميع المحاصيل (1975=100)

السنة	الإنتاج	المساحة المزروعة	معدل الغلة/دونم
1961	82.1	91.6	89.6
1962	94.9	103.7	91.5
1963	82.7	110.2	75.0
1964	99.8	104.7	95.3
1965	112.3	108.2	103.8
1966	107.1	108.7	98.6
1967	129.9	118.5	109.6
1968	145.9	131.0	111.4
1969	132.2	127.5	103.7
1970	128.2	123.9	103.5
1971	127.0	79.5	159.7
1972	181.8	134.3	135.4
1973	112.7	87.7	128.5
1974	114.7	106.5	107.7
1975	100.0	100.0	100.0

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية، 1978، جدول (1/3)، ص54.

ويلاحظ من متابعة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي أن هذا الناتج، ولو أنّه حقق نمواً سنوياً معدله 2.6 بالمائة، إلاّ أنّه لم يسلك مساراً تصاعدياً هادئاً، وإنما كان يتذبذب بشدة بين سنة وأخرى. فقد يرتفع الناتج ارتفاعاً كبيراً في سنة معينة فيحقق نمواً إيجابياً جيداً. ثم ينخفض في السنة التي تليها فيحقق بذلك نمواً سلبياً. وإيضاحاً لما ذكرناه أنظر الجدول (2 . 6) الذي يبين الأرقام القياسية للإنتاج الكلي للمحاصيل والمساحة الكلية المزروعة والغلة للدونم الواحد (قياساً بسنة 1975)للفترة 1961 . 1978 ، كما يبين الجدول رقم (3 . 6) مثالاً على تذبذب محاصيل الحبوب

الرئيسية خلال الفترة 1970 – 1980.

جدول رقم (3-6): الناتج السنوي لمحاصيل الحبوب الرئيسية (حنطة، شعير، رز) للفترة 1970-1980 (ألف طن)

السنة	حنطة	شعير	رز
1970	1236	682	180
1971	822	432	307
1972	2625	980	268
1973	957	462	157
1974	1339	533	68
1975	845	437	200
1976	1312	579	163
1977	696	458	199
1978	910	607	172
1979	1492	620	284
1980	1300	575	250

المصدر: FAO production Year Book, 1972, 1975, 1978, 1981.

إن تذبذب الإنتاج الزراعي يعزى بصورة رئيسية إلى التقلب السنوي لكميات المطر الساقطة، كما يعزى أيضاً إلى أساليب الزراعة المتأخرة، ومنها أسلوب إراحة الأرض. وما لم تكمل شبكات الإرواء في المناطق الديمية وتتحسن أساليب الزراعة، فإن إنتاج المحاصيل الزراعية سيظل يتذبذب سنوياً.

أما بخصوص أسعار المنتجات الزراعية، فإن الحكومة كانت تسيطر على أسعار تلك المنتجات لصالح المستهلك في المدينة، وبذلك كانت تضر بدخل الفلاح وتزيد من الأسباب الدافعة إلى الهجرة من الريف إلى المدينة[19].

الكفاءة والإنتاجية

يلاحظ من الجدول رقم (5 . 5) أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي، ولو أن قيمته المطلقة في سنة 1980 ازدادت حوالي 69 بالمائة عن قيمته في سنة 1960، إلاّ أنّ أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الكلي قد انخفضت بشدة خلال تلك الفترة. فنسبة ناتج القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي الكلي كانت حوالي 14 بالمائة في سنة 1960 ثم انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 5 بالمائة في سنة 1980.

إن سبب تدهور الأهمية النسبية للقطاع الزراعي خلال العشرين سنة التي تلت 1960 هو نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بوتيرة أسرع بكثير من نمو القطاع الزراعي خلال تلك الفترة. ففي

الوقت الذي نما فيه القطاع الزراعي بمعدل سنوي قدره 2.6 بالمائة، نرى أن الناتج المحلي الإجمالي الكلي قد سجل نمواً معدله 8.3 بالمائة سنوياً. وإذا استثنينا القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، نرى أن هذا الناتج قد سجل نمواً معدله 8.9 سنوياً خلال فترة العشرين سنة المذكورة، وهو أكثر من ثلاثة أضعاف معدل نمو القطاع الزراعي.

ولو نظرنا إلى القطاع الزراعي من زاوية العمالة والإنتاجية لرأينا أن القطاع الزراعي قام بتشغيل 43 بالمائة من القوة العاملة الكلية بالبلد في سنة 1980[20]. وقد أنتجت تلك القوة العاملة حوالي 5 بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة، في حين قامت القوة العاملة المتبقية، وهي 57 بالمائة من القوة العاملة الكلية، بإنتاج 95 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن معدل إنتاجية العامل في القطاعات الاقتصادية غير الزراعية تعادل أكثر من 14 مرة إنتاجية العامل في القطاع الزراعي[21].

وحتى لو استثنينا قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يتكون من قطاع النفط الخام بصورة رئيسية وهو بطبيعته شديد الكثافة برأس المال (CAPITAL INTENSIVE)، كما هو أكفأ القطاعات الاقتصادية ويستبطن بطبيعته ريعاً كبيراً، وافترضنا أن هذا القطاع يشغل 2 بالمائة فقط من القوة العاملة الكلية، فإنّ معدل إنتاجية العامل في القطاعات الاقتصادية المتبقية لازالت تعادل أكثر من خمس مرات ونصف المرة معدل إنتاجية العامل في القطاع الزراعي.

إن تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي يعزى بصورة رئيسية إلى التخلف التكنولوجي الذي اتسم به هذا القطاع والإهمال الشديد الذي أصابه. ولعلّ تقريراً لمتابعة خطة التنمية 1964 . 1969 استشهد بمقطع منه بنروز وبنروز[22] يستعرض بعض الأسباب المهمة لتدني إنتاجية القطاع الزراعي، وهي قائمة لحد الآن، فهو يقول:

«إن انخفاض الإنتاجية الزراعية ...يعود إلى قلة انتشار الطرق التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي والناتجة عن ضعف دوائر الإرشاد الزراعي، وضعف التعاونيات الفلاحية، ووجود الملوحة في الكثير من الأراضي الزراعية، وغياب البزل، وعدم فعالية الدوائر المسئولة عن محاربة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية، وعدم إتباع سياسة حكيمة للتسميد يكون من شانها نشر استعمال الأسمدة ورفع الإنتاجية للمشارة الواحدة[23] في المناطق المختلفة» .

ومن أجل أن يواكب القطاع الزراعي الطلب المتزايد على الغذاء، والناتج عن النمو السكاني المستمر من جهة وتزايد قوة الفرد الشرائية من جهة أخرى، لا بد من معالجة النقاط المهمة التي أوردها التقرير أعلاه. كما لا بد من إنشاء شبكات إرواء وافية، خصوصاً في المناطق الديمية، للقضاء على تذبذب الإنتاج الزراعي بصورة خاصة وزيادة المساحة المزروعة بصورة عامة. ويتعين على الفلاح

العراقي أيضاً، من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، إتباع الوسائل الكفوءة في الزراعة خصوصاً فيما يتعلق بمعالجة مشكلة إراحة الأرض (FALLOWING) وتعميم وسيلة المناوبة بين المحاصيل (INTERCROPPING).

قطاع الصناعات التحويلية

لم تلتفت الحكومة في بداية الجهود التنموية في أوائل الخمسينات التفاتاً كافياً إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية. فقد أخذ مجلس الإعمار بتوصيات الخبراء آنذاك والتي أجمعت بضرورة تركيز الاستثمار في القطاع الزراعي ورفع كفاءته. ذلك أن العراق هو بلد زراعي أساساً ويتمتع بأفضلية نسبية (COMPARATIVE ADVANTAGE) كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي، وبناء عليه فإنّ صرف الأموال والجهود على قيام صناعات محلية لا تقوى على منافسة المصنوعات الأجنبية المستوردة إلاّ في ظل سياسة حمائية شديدة إن هو إلاّ تبديداً لموارد البلد وإضراراً بازدهاره وتقدمه[24].

ولم تنصرف الجهود الجدية لتطوير الصناعات المحلية إلاّ بعد سنة 1958. فقد زيد حينذاك رأسمال البنك الصناعي وفتح له 14 فرعاً جديداً في مدن مهمة. وبدأت الصناعات الناشئة بالحصول على مساعدات وحماية حكومية أكثر[25]. وازدادت تخصيصات خطط التنمية للقطاع الصناعي من 80.9 مليون دينار خلال الفترة 1951 . 1959 إلى 319.8 مليون دينار خلال الفترة 1960. 1969 ثم إلى 4,839.0 مليون دينار خلال الفترة 1970 . 1980 مقابل 192.7 مليون دينار و266.4 مليون دينار و2,947.8 مليون دينار خصصت للقطاع الزراعي خلال الفترات الثلاثة المذكورة على التوالي[26].

الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية

كان قطاع الصناعات التحويلية من أنشط القطاعات الاقتصادية العراقية نمواً خلال الفترة 1980.1960 ، فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع من 82.5 مليون دينار في سنة 1960 إلى 709.0 مليون دينار في سنة 1980 وذلك بأسعار سنة 1980، راجع جدول رقم (5-5)وقد حقق بذلك نمواً سنوياً معدله 11.4 بالمائة، وهو أعلى من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الكلي الذي بلغ 8.3 بالمائة خلال نفس الفترة.

ولكن النمو هذا انطلق من قاعدة صغيرة جداً ولازالت قاعدته صغيرة. فأهمية قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 2.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي في سنة 1960، كما لم تتجاوز هذه النسبة أكثر من 4.5 بالمائة في سنة 1980. ولم تتجاوز أهميته النسبية حتى أهمية القطاع الزراعي رغم نموه الذي تجاوز أربع مرات نمو القطاع الزراعي خلال فترة العشرين سنة التي تلت 1960. ولا شك أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية

قد طغت عليها الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية التي بلغت 62 بالمائة في سنة 1980 ، أي أن مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1980 كانت حوالي 14 مرة بقدر مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في نفس الناتج.

إن الوسيلة الأولى لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق – كما هو شأن الأقطار النامية المصدرة للنفط – هي استغلال الأموال المتولدة في قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط الخام) استغلالاً عقلانياً من أجل التنمية باستثمارها في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً قطاع الصناعات التحويلية. والهدف من تركيز الاستثمار في هذا القطاع هو توسيع قاعدة الصناعات التحويلية في البلد وتطويرها. وبهذا التوسيع والتطوير المستمرين تتنامى أهمية قطاع الصناعات التحويلية تدريجياً في الناتج المحلي الإجمالي حتى يصبح هذا القطاع – بالتكاتف مع القطاعات السلعية الأخرى وخصوصاً القطاع الزراعي – هو المحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي. وبوصول قطاع الصناعات التحويلية درجة كافية من التطور والنضوج، تكون أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي قد فاقت بكثير الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية.

ولنأخذ – على سبيل المقارنة – اقتصاد الولايات المتحدة المتطور جداً وننظر إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1980 الذي بلغت قيمته 2,684 مليار دولار في تلك السنة. فبينما بلغت قيمة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية 107 مليار دولار فقط، نرى أن قيمة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية قد بلغت 581 مليار دولار[27]. إن هذه الأرقام تشير إلى أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية في سنة 1980 كانت 4 بالمائة في الاقتصاد الأمريكي، مقابل 62 بالمائة في الاقتصاد العراقي، والأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية كانت 21.6 بالمائة في الاقتصاد الأمريكي، مقابل 4.5 بالمائة في الاقتصاد العراقي.

إن هذه النسب تدلّ على تعاكس الاقتصاد الأمريكي المتطور مع الاقتصاد العراقي المتخلف فيما يخص أدوار قطاعي الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية. فالتصنيع (MANUFACTURING) يحتل مركز الثقل في الاقتصاد الأمريكي في حين لا يحتل هذا المركز في الاقتصاد العراقي سوى الاستخراج الأولي (PRIMARY EXTRACTION)ونعني به هنا استخراج النفط الخام بالدرجة الأولى. وسيحتاج الاقتصاد العراقي زمناً طويلاً واستثماراتٍ كبيرة وجهوداً صادقة وسياساتٍ حكيمة لكي يتبادل هذان القطاعان دوريهما، ويحتل التصنيع مركز الثقل في الاقتصاد العراقي.

الصناعات التحويلية في العراق

بدأت قاعدة الصناعات التحويلية ضعيفة جداً، واستمرت كذلك حتى قيام الجهود التنموية المخططة والتفات الحكومة إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية بعد تزايد الموارد النفطية. وكانت

تلك الصناعات بسيطة ويعتمد أغلبها على الصناعات الحرفية، والمهارات المحلية الخاصة، والصناعات التحويلية التقليدية كصناعات النسيج والجلود والأغذية والتبغ والمواد الإنشائية.

سيطر القطاع الخاص على الصناعات التحويلية حتى سنة 1964 ، وفي تلك السنة تم تأميم جميع صناعات القطاع الخاص التي زاد رأسمالها على 70 ألف دينار، وكان عددها سبعاً وعشرين. كما قامت الحكومة بإعادة تنظيم الشركات الصناعية الأخرى، فوضعت حدّاً واطئاً لما يمكن أن يملكه الفرد من أسهم في أية شركة، وخصصت 25 بالمائة من أرباح الشركة إلى العمال، وفرضت مساهمة العمال في الإدارة[28].

إن قوانين تأميم القطاع الخاص والقرارات التقييدية التي رافقتها أفرزت مردودات عكسية كبيرة على الاقتصاد العراقي، كالتي أفرزتها الجهود الحكومية الفاشلة في تطبيق الإصلاح الزراعي. أن توجه الحكومة نحو تأميم الصناعات الخاصة وتقييد أنشطتها قد دفعت بالكثير من رأس المال الخاص والعديد من المدراء الجيدين ورجال الأعمال الناجحين بالهروب إلى خارج العراق[29].

جدول رقم (4-6): توزيع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية بين القطاع العام والقطاع الخاص للفترة 1964 -1977 بالأسعار الثابتة لسنة 1969 (مليون دينار عراقي)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
1964	21.5	44.9	66.4
1965	27.4	45.3	72.7
1966	30.8	46.7	77.5
1967	31.7	53.7	85.4
1968	39.7	55.9	95.6
1969	40.3	62.7	103.0
1970	48.2	62.4	110.6
1975	101.8	80.6	182.4
1976	106.5	102.0	208.5
1977	152.4	124.1	276.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الدخل القومي للعراق للسنوات 1964-1971، جدول رقم (4)، ص 36-43 للسنوات 1964-1970، ودائرة الحسابات القومية للسنوات 1975-1977. جميع الأرقام عُدلت للأسعار الثابتة لسنة 1969.

ونتج عن تلك السياسة تراجع مساهمة الصناعات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية. فمن النظر إلى الجدول رقم (4–6) نرى أن مساهمة القطاع العام للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد نمت بمعدل سنوي قدره 16 بالمائة خلال الفترة 1964

.1977، وبمقابل ذلك نمت مساهمة القطاع الخاص للصناعات التحويلية بحوالي 8 بالمائة فقط. ونظراً للانكماش النسبي في الاستثمار الخاص والتوسع في الاستثمار العام فقد تراجعت حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية من حوالي 68 بالمائة في سنة 1964إلى حوالي 45 بالمائة في سنة 1977.

غلبت على جهود التصنيع في العراق سياسة إحلال الواردات[30] (IMPORT SUBSTITUTION). وقد تميزت أغلب الصناعات هذه بعدم الكفاءة وارتفاع الكلفة، مما تطلبت سياسة حمائية ومعاملة تفضيلية. وقد كانت الحكومات المتعاقبة تتحمل إسداء المعونات اللازمة لتلك الصناعات الناشئة نظراً لوفرة العوائد النفطية.

وتوجهت الجهود الأولى في التنمية الصناعية إلى إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية وإقامة المشاريع الصغيرة. وقد تضمنت هذه المشاريع صناعات النسيج والأغذية وتعليبها والورق والسكاير والجلود والأحذية وبعض الصناعات الكهربائية والسلع المنزلية المعمرة.

ولقد ساعدت حركة البناء الواسعة، خصوصاً خلال السبعينات، على توسع الصناعات الإنشائية كصناعات الطابوق والاسمنت. فقد تم إنشاء خمسة مصانع جديدة لإنتاج الاسمنت بحلول سنة 1984[31] وبلغت طاقة العراق الإنتاجية من الاسمنت في سنة 1988 حوالي 19.26 مليون طن متري ولكن الإنتاج الفعلي في تلك السنة بلغ 13 مليون طن أستهلك منه 12.5 مليون طن بنفس السنة[32].

وتغير التوجه في السبعينات نحو الصناعات الثقيلة وخصوصاً ضمن الخطة الخمسية 1976. 1980. وكأمثلة على هذا التوجه تم إنشاء معمل للحديد والصلب في خور الزبير بطاقة إنتاجية قدرها 1.2 مليون طن سنوياً من الحديد الإسفنجي و 400 ألف طن سنوياً من الصلب، ويستعمل المعمل كمادة أولية خامات الحديد المستوردة والسكراب المحلي. كذلك تم إنشاء مصنع في مدينة المسيب لصناعة الجرارات الزراعية[33]، كما تم تحقيق بعض النجاح المهم في مجال تجميع السيارات والشاحنات وتصنيع بعض أجزاءها[34].

صناعة تكرير النفط

يفترض في توفر النفط الخام بغزارة في العراق أن يكون ذلك دافعاً لإنشاء صناعة مبكرة وواسعة لتكرير النفط الخام وتصدير المشتقات النفطية. ولكن ذلك لم يحدث، إذ اقتصرت صناعة المشتقات النفطية على سدّ الطلب المحلي ولم تلتفت السلطات إلى ناحية التصدير إلاّ بصورة متأخرة. وتعتبر صناعة المشتقات النفطية بالعراق صغيرة جداً إذا ما قيست بالحجم الهائل لاحتياطات النفط الخام المتوفرة

.ويعزى سبب عدم تطور صناعة تكرير النفط الخام في بادئ الأمر إلى طبيعة حقوق

الامتيازات النفطية التي منحت لشركات النفط الأجنبية. فلم تكن تلك الشركات ملزمة بموجب أية اتفاقية بإقامة صناعة تكرير داخل العراق لأغراض التصدير. فبموجب المادة 15 من اتفاقية سنة 1925 لم تنشئ الشركات سوى مصفاة صغيرة واحدة هي مصفاة الوند لمواجهة الطلب المحلي، وبعكس ذلك فقد اشترطت المادة الخامسة من قانون الهيدركربونات لسنة 1943 في فنزويلا على الشركات العاملة هناك بتكرير ما لا يقل عن عشرة بالمائة محلياً من النفط الخام المستخرج من الحقول الفنزويلية، وقد زيد الحد الأدنى إلى 15 بالمائة في سنة 1950 ثم إلى 32 بالمائة في سنة 1964[35].

جدول رقم (5-6): مصافي النفط القائمة بالعراق في سنة 2008

اسم المصفى	تاريخ البناء	السعة الحالية (ألف برميل/ يوم)
حديثة	1949	20
الدورة	1955	140
القيارة	1956	4
كركوك	1973	10
البصرة	1974	160
بيجي	1978	20
الناصرية	1978	30
النجف	2006	20
السماوة	1978	30
صلاح الدين*	1983	300
المجموع		**684**

(*) يشتمل على مصفى صلاح الدين (1) وصلاح الدين (2) بسعة 70 ألف برميل يومياً لكل منهما، ومصفى الشمال قرب بيجي بسعة 150 ألف برميل يومياً.

المصدر: Middle East Economic Survey(MEES),No.50,17 September 1990,P.D3.
وكذلك الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك 2008.

إن الصناعة النفطية هي صناعة تتصف بالتكامل العمودي (INTEGRATION VERTICAL)، وكانت شركات النفط الأجنبية تفضل إنشاء مصافي النفط قرب مراكز الاستهلاك، أي في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لأسباب متنوعة؛ منها استراتيجية وسياسية واقتصادية. ونتيجة لذلك حُرم العراق – والعديد من الدول المصدرة للنفط – من قيام مثل هذه الصناعات داخل أراضيها وبالتالي حُرم من القيمة المضافة الناتجة من هذه الصناعة ومن فرص العمالة التي توفرها، خصوصاً وأن صناعة المشتقات النفطية تتميز بكثافة العمل الكبيرة (LABOUR INTENSIVE) قياساً بصناعة استخراج النفط الخام.

وحُرم العراق، كذلك، من التشابكات التي توفرها هذه الصناعة كقيام صناعات محلية لتلبية

احتياجات المصافي وكذلك قيام صناعات بتروكيمياوية تكون موادها الأولية بعض المشتقات النفطية أو النواتج العرضية المتولدة عنها. وقد كرّس ذلك الحرمان غياب الشروط التي تفرض على الشركات إنشاء المصافي في العراق للأغراض التصديرية. والسبب الآخر في عدم قيام صناعة تصفية لأغراض التصدير هو إهمال الحكومات المتعاقبة لهذه الناحية من تطور العراق الصناعي. وقد تضمنت الخطة الخمسية 1976 . 1980 إنشاء مصفى للتصدير بميناء الفاو بطاقة 300 ألف برميل يومياً، إلاّ أن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ[36]. ويبين الجدول رقم (6.5) أعلاه مصافي النفط القائمة حالياً بالعراق مع سعاتها التكريرية.

جدول رقم (6-6): إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في العراق (1987- 2008)
(1000 برميل يومياً)

السنة	الإنتاج	الاستهلاك	التصدير
1987	351.1	300.8	110.0
1988	351.5	318.9	110.0
1989	389.2	346.4	145.0
1990	344.8	338.1	126.2
1991	274.3	322.4	11.5
1992	358.0	372.9	16.1
1993	417.7	402.3	17.6
1994	457.7	418.3	17.8
1995	447.8	404.4	18.3
1996	438.3	392.2	23.6
1997	444.5	397.3	18.9
1998	459.1	408.7	23.0
1999	442.8	411.0	23.0
2000	493.2	452.4	23.0
2001	531.9	490.9	25.0
2002	518.2	477.3	22.5
2003	463.8	415.9	10.5
2004	491.0	504.0	11.5
2005	477.4	536.9	13.5
2006	484.2	563.7	56.3
2007	480.8	583.5	65.6
2008	453.2	589.3	84.9

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 2008.

ويظهر من الجدول أن السعة التكريرية الحالية لمجموع هذه المصافي هي 684 ألف برميل يومياً، وقد أقيمت جميعها لمواجهة الطلب المحلي الذي يقدر بنحو 450–500 ألف برميل

يوميا في ظل الظروف الاعتياديةً، أنظر جدول رقم (6–6) أعلاه. ويبدو من هذا الجدول أن المصافي العراقية أصبحت لا تنتج ما يسد الطلب المحلي وذلك بسبب أعمال التخريب وانقطاع القوة الكهربائية. كما أن الأستهلاك تجاوز الأنتاج منذ سنة 2004 حيث تغطي المنتجات المستوردة النقص الحاصل في إنتاج المشتقات الخفيفة والوسطية في حين تصدر النتجات الثقيلة الفائضة عن الحاجة الى الخارج.

على أن الاستهلاك المحلي قد ازداد بدون مبرر بعد الاحتلال، كما تدل على ذلك الأرقام خلال السنوات التي تلت سقوط النظام السابق، كما يبين الجدول، إذ لا يستقيم ارتفاع الاستهلاك مع التراجع الرهيب الذي حدث للاقتصاد العراقي بعد الاحتلال. وإن دل ارتفاع الاستهلاك هذا على شيء فإنما يدل على استشراء الفساد وانتشار عمليات تهريب المنتجات النفطية إلى خارج العراق.

ويقوم العراق بتصدير كميات قليلة من المنتجات النفطية، تقتصر كلها تقريباً على نفط الوقود (Fuel Oil) الذي يُنتج بكميات كبيرة لا يحتاجها الطلب المحلي. ويحدث ذلك نظراً لقدم المصافي بالعراق وعدم القيام بتحديثها أو القيام ببناء مصافي ذات تكنولوجيا حديثة بإمكانها معالجة نفط الوقود الفائض عن الحاجة وتحويله إلى بانزين وديزل وهي منتجات يُصرف على استيرادها من الخارج مليارات الدولارات سنوياً. ونظراً لقدم التكنولوجيا التي تستخدمها مصافي التكرير بالعراق لا زال الغازولين (البانزين) يعامل – من أجل تحسينه – بالرصاص، وهو مادة سامة، ولا زالت السيارات تنفث سمومها في شوارع المدن العراقية.

إن كميات المنتجات النفطية التي يصدرها العراق، مهما كانت طبيعتها لا تتناسب أبداً مع حجم إنتاج العراق من النفط الخام، ولا مع حجم الاحتياطي المتوفر بالبلد. ومن النظر إلى الجدول رقم (7 – 6) نجد أن صادرات العراق من المنتجات النفطية ضئيلة جداً إذا ما قورنت بصادرات كل من الكويت والسعودية وفنزويلا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكويت قد نجحت في تملك سلسلة من محطات التعبئة القائمة في العديد من أقطار أوربا الغربية، وهي تحاول التوسع في شتى أقطار العالم، وقد تبعتها السعودية في ذلك[37]. ولا بد من القول هنا: إن هذه السياسة بعيدة النظر فهي تحقق عائداً جيداً للاستثمار من جهة وتضمن أسواقاً للصادرات النفطية من جهة أخرى، إضافة إلى مزايا أخرى عديدة منها توطيد العلاقة بين الأقطار المنتجة والأقطار المستهلكة وتحقيق قدر من الاستقرار والطمأنينة في سوق النفط العالمية.

جدول رقم (7 - 6): صادرات المنتجات النفطية لكل من العراق والكويت والسعودية وفنزويلا للفترة 1987 – 2008 (ألف برميل يوميا)

السنة	العراق	الكويت	السعودية	فنزويلا
1987	110.0	553.0	909.0	477.3
1988	110.0	635.0	1,141.0	622.5
1989	145.0	690.0	1,072.6	617.7
1990	126.2	380.0	1,305.8	616.8
1991	11.5	40.0	1,226.1	712.0
1992	16.1	256.0	1,287.6	615.2
1993	17.6	419.0	1,385.7	632.2
1994	17.8	622.3	1,360.1	633.5
1995	18.3	794.2	1,321.6	688.3
1996	23.6	751.5	1,492.0	742.1
1997	18.9	848.0	1,392.9	841.5
1998	23.0	795.0	1,368.9	846.2
1999	23.0	838.6	1,279.7	828.0
2000	23.0	674.5	1,228.1	779.6
2001	25.0	642.3	1,082.6	761.1
2002	22.5	572.2	993.5	569.7
2003	10.5	623.1	1,128.6	485.0
2004	11.5	604.2	1,334.4	573.8
2005	13.5	614.2	1,385.4	609.3
2006	56.3	749.5	1,277.6	598.5
2007	65.6	739.1	1,138.8	638.8
2008	84.9	707.9	1,058.3	912.3

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 2008, Table 27, p.3

صناعة الغاز الطبيعي

إن الغاز الطبيعي هو المادة الأولية الأخرى المتوفرة بغزارة في العراق. والغاز الطبيعي المنتج حالياً في العراق كله تقريباً من الغاز المصاحب (ASSOCIATED GAS) ، أي ينتج عند إنتاج النفط، حتى سنة 1990 حينما تم ربط حقل كور مور (الأنفال سابقا) بشبكة الغاز لتغذية معامل البتركيماويات ومحطات توليد الكهرباء. و إن هذا الحقل هو أحد حقول الغاز الحر الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من العراق. ونتيجة لعقد تم إبرامه بين حكومة إقليم كردستان و شركة نفط الهلال، قامت الأخيرة بتطوير حقل جمجمال من أجل استغلال الغاز الحر من هذا الحقل لتغذية محطتي كهرباء أربيل و السليمانية الغازيتين. و قد تستغل بعض حقول الغاز الحر في أوقات لاحقة من أجل التصدير إلى تركيا، كما تستغل داخل العراق كمصادر متممة للغاز المصاحب في حالة انخفاض إنتاج الأخير عن مستوى الطلب المحلي. وقد كان الغاز الطبيعي المصاحب يحرق بكامله حتى أوائل الستينات حين بدأ استغلال جزء بسيط من غاز الرميلة في الجنوب كمصدر طاقة بدلاً من

نفط الوقود في محطات توليد الكهرباء وبعض المعامل الصناعية في منطقة البصرة.

ولم يكن الغاز الطبيعي المصاحب أحسن حظاً في مجال التصنيع من النفط. فالصناعات المستندة إلى الغاز الطبيعي قليلة جداً ولا تتناسب مع الاحتياطيات المتوفرة. وقد أقيمت أول صناعة في هذا المجال في سنة 1968 وهي منشأة صغيرة في كركوك لمعالجة الغاز الحامض وإنتاج الغاز الحلو والكبريت. و كان يرسل بعد ذلك الغاز الحلو بواسطة الأنابيب إلى معمل التاجي للغازات النفطية قرب بغداد لمعالجة 82 مليون قدم مكعب يومياً، حيث يستخلص منه غاز البترول المسال [LIQUFIED PETROLEUM GAS] (L P G) بمعدل 250 ألف طن سنوياً للاستهلاك المحلي والصناعي، ويرسل الغاز الجاف كوقود إلى بعض المصانع ومحطات توليد الكهرباء في بغداد. ولقد استمرت تلك المنشأة بالعمل حتى سنة 1983. كما تم في سنة 1977 بناء منشأة مماثلة في منطقة الزبير لمعالجة الغاز الحلو وإنتاج 200 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الجاف و 400ألف طن سنوياً من غاز البترول المسال[38].

ولقد زادت كميات الغاز المصاحب المستحصلة حينما تم أنشاء مشروعي تجميع ومعالجة الغاز الطبيعي في الشمال والجنوب. فمشروع غاز الشمال الذي تم تشغيله في سنة 1983 صمم لمعالجة حوالي 700 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الحامض لإنتاج حولاي 400 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الحلو الجاف، وحوالي 735 ألف طن سنوياً من البروبان، وحوالي 385 ألف طن سنوياً من الغازولين الطبيعي، وحوالي 530 ألف طن سنوياً من الكبريت.

أما مشروع غاز الجنوب، وهو المشروع الأكبر حجماً، فقد أكمل في سنة 1985، إلا أنه أرجئ تشغيله حتى بداية سنة 1990. ويتكون هذا المشروع من تسع محطات كافية لتجميع حوالي 1.5 مليار قدم مكعب يومياً (15.5 مليار متر مكعب سنوياً) من الغاز المصاحب من حقول الرميلة والزبير. ويرسل الغاز المصاحب بواسطة الأنابيب إلى منشأة معالجة الغاز الطبيعي في الرميلة والى معمل لإنتاج غاز البترول المسال في خور الزبير. ويتمكن معمل غاز البترول المسال في خور الزبير من معالجة حوالي 580 مليون قدم مكعب يومياً (6 مليار متر مكعب سنوياً) من الغاز الطبيعي وينتج حوالي أربعة ملايين طن سنوياً من البروبان والبيوتان وحوالي 1.5 مليون طن سنوياً من الغازولين الطبيعي. وتشتمل منشأة التصدير في خور الزبير على رصيفين لتحميل غاز البترول المسال يكفي الواحد منهما لاستقبال ناقلات بسعة 55 ألف طن، وسعة التصدير للرصيفين المذكورين أربعة ملايين طن سنوياً[39].

يبين الجدول رقم (8–6) الغاز الطبيعي المصاحب المنتج والمستهلك في العراق للفترة 1965 – 1990 وتتأثر كميات الغاز المنتج بكميات النفط المنتج، حيث كانت تزداد حتى وصلت

قمتها التي بلغت 14,410 مليون متر مكعب في سنة 1979، وهي نفس السنة التي بلغ فيها إنتاج النفط قمته، ثم انخفض في سنة 1980 بسبب بدء الحرب مع إيران.

إن الغاز الطبيعي المستهلك يشتمل على الغاز المنقول بالأنابيب إلى بعض محطات توليد الكهرباء وبعض المراكز الصناعية حيث يحرق كوقود بحالته الغازية، والغاز الذي يستعمل كمادة أولية لإنتاج الأسمدة الكيمياوية والمنتجات البتروكيمياوية. أما الغاز الذي لا يستهلك فهو يهدر حرقاً في العراق.

جدول رقم (8 - 6): الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك في العراق 1979–2000
(مليون متر مكعب)

السنة	المنتج	المستهلك	السنة	المنتج	المستهلك
1979	14,410	1,751	**1990**	8,510	3,980
1980	11,370	1,281	**1991**	1,890	1,740
1981	3,930	620	**1992**	2,480	2,270
1982	4,200	680	**1993**	2,750	2,550
1983	4,010	470	**1994**	3,410	3,170
1984	4,900	590	**1995**	3,380	3,150
1985	6,510	850	**1996**	3,480	3,240
1986	8,270	1,550	**1997**	3,800	3,050
1987	9,220	3,750	**1998**	4,000	2,950
1988	10,680	5,600	**1999**	4,380	3,180
1989	11,840	6,450	**2000**	4,350	3,150

المصدر: استلت الأرقام من مجموعات أوبك الإحصائية السنوية.

ويبدو من الجدول أن استهلاك الغاز بدأ يتناقص بعد نشوب الحرب مع إيران، واستمر الاستهلاك بمستوى منخفض حتى سنة 1986 حيث استرجع مستواه السابق تقريباً، ثم بلغ الاستهلاك قمته في سنة 1989 وهي السنة الوحيدة التي لم تتخللها حرب خلال عقد الثمانينات. ثم انخفض الاستهلاك بعد ذلك في سنة 1990 إثر غزو الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق في الربع الأخير من تلك السنة.

صناعة الأسمدة الكيمياوية والصناعة البتروكيمياوية

لم يقتصر استغلال الغاز الطبيعي في مجال التصنيع في العراق على معالجة الغاز

واستعماله محلياً كمصدر للطاقة وكذلك استخلاص الغازات النفطية السائلة منه واستعمالها كوقود محلي أو للتصدير، فقد أنشئت صناعات تستعمل الغاز الطبيعي كمادة أولية.

ومن هذه الصناعات معمل لإنتاج الأسمدة الكيمياوية (النتروجينية) في بيجي بسعة 1.000 طن يومياً من الأمونيا و1,750 طن يومياً من اليوريا[40] وكذلك معمل لإنتاج الأسمدة الكيمياوية في خور الزبير بسعة 2,000 طن يومياً من الأمونيا و 3,200 طن يومياً من اليوريا[41]، وكلا هذين المعملين يستعملان الغاز الطبيعي المصاحب كمادة أولية.

وأنشئ أيضاً مجمع البتروكيماويات رقم (1) في خور الزبير بكلفة 1,100 مليون دولار. وقد صمم لينتج 130 ألف طن سنوياً من الأثيلين و110 آلاف طن سنوياً من الأثيلين دايكلورايد و60 ألف طن سنوياً من البولي أثيلين منخفض الكثافة و30 ألف طن سنوياً من البولي أثيلين عالي الكثافة و60 ألف طن سنوياً من البولي فاينيل كلورايد و66 ألف طن سنوياً من البولي فاينيل كلورايد مونومر. ويذهب 60–70 بالمائة من الإنتاج إلى الاستهلاك المحلي فيما يذهب الباقي إلى التصدير. إن هذا المجمع يستهلك حوالي ألف مليون متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي المصاحب المنتج من حقل الرميلة الجنوبي[42].

ولم تستند الصناعات الكيمياوية على الغاز الطبيعي فقط، فقد أنشئ معمل في القائم لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية. ويرتبط هذا المعمل بواسطة سكة حديد بمناجم الفوسفات في عكاشات، ويستهلك حوالي 3.4 مليون طن من الفوسفات سنوياً[43].

واقع الصناعة التحويلية العراقية

إن واحداً من أهم أهداف التنمية الاقتصادية هو النهوض بقاعدة الصناعات التحويلية وتطويرها وتنويعها وتوسيعها أفقياً وعمودياً لكي يتطور إنتاج هذه القاعدة، وليحتل بالتالي مركز القيادة فيما بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ويصبح بذلك القطاع القائد والمحرّك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

ولقد توجهت الجهود التنموية في نهاية عقد السبعينات في القرن الماضي نحو إنشاء صناعات ثقيلة وتنويع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن النفط، فأُنشأت في خور الزبير صناعات لإنتاج الحديد والفولاذ. كذلك وُضعت خطط لإنشاء معامل لصهر الألمنيوم وإدامة السفن ولكنها لم تنفذ. وقد تراجعت جهود التصنيع بالعراق بنشوب الحرب العراقية . الإيرانية، ثم توقفت نهائيا بعد فرض الحصار الاقتصادي نتيجة لغزو الكويت.

وبقي قطاع الصناعات التحويلية في العراق متخلفاً. ففي ظل جهود تنموية دامت ثلاثين سنة لم تتجاوز مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 4.5 بالمائة في سنة 1980

هذا من حيث المساهمة في الإنتاج، أما من حيث حالة الصناعة التحويلية، فعلى الرغم من أن العراق دخل في مجالات صناعية جديدة كبعض الصناعات الكيمياوية والكهربائية والمعدنية والبتروكيمياوية إلاّ أنّ هذه الصناعة بقيت أغلبها تحت نير القطاع العام وتعيش جواً يخلو من المنافسة والكفاءة في الإنتاج والانفتاح على الأسواق الخارجية. ولقد تراجعت الصناعات التحويلية تراجعاً شديداً بعد الاحتلال بسبب تدهور الحالة الأمنية و انهيار الخدمات الأساسية.

إن الجهود العراقية في التنمية الصناعية يجب أن تنصب على الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية المستندة إلى الغاز والنفط كمواد أولية لعظم توفرها بالعراق. و يجب أن تنصب الجهود في هذه المرحلة بالذات على التوسع في الصناعات كثيفة العمالة، بقيادة القطاع الخاص، لتوفير فرص العمل للمواطنين ولإنتاج منتجات صناعية رخيصة منخفضة التكنولوجيا قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. كذلك يجب التوجه أيضاً نحو الاستثمار في الصناعات الحديثة ذات التكنولوجيا المتقدمة كالصناعات الالكترونية وتكنلوجيا المعلوماتية. ومن الواجب أيضاً في مرحلة متأخرة من تطور العراق الصناعي ارتياد صناعة المعدات الرأسمالية، أي صنع المكائن والمعدات المنتجة، وبذلك ستتوفر للعراق بمرور الزمن القدرة على خلق القواعد والأصول الإنتاجية محلياً بدلاً من الاعتماد الكلي على استيرادها من الخارج.

ونظراً لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي، نرى أن تولى أهمية خاصة لقيام صناعات عراقية لخدمة القطاع الزراعي وتصنيع منتجاته وخلق حالة من التشابك والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي.

قطاع الصناعات الاستخراجية

يشتمل قطاع الصناعات الاستخراجية في العراق على نشاطات استخراج المعادن غير الفلزية كالنفط والغاز والكبريت والفوسفات. فقد بدأ استخراج الكبريت في سنة 1972 من حقل المشراق قرب الموصل. ووصل معدل الإنتاج 630 ألف طن سنوياً قبل الحرب العراقية الإيرانية ثم انخفض بشدة إلى 142 ألف طن في سنة 1981. إلاّ أن إنتاج الكبريت أخذ بعد ذلك بالارتفاع تدريجياً حتى وصل 1.4 مليون طن في سنة 1989 صُدّر منه إلى الخارج 1.2 مليون طن. أما الفوسفات فإنها تستخرج من منطقة عكاشات قرب الحدود السورية. وتقدر المصادر العراقية احتياطيات العراق من الفوسفات بحوالي عشرة مليارات طن، وقد بلغ الإنتاج السنوي 3.5 مليون طن في سنة 1989 ذهب لسدّ احتياجات معمل الأسمدة الكيمياوية في القائم[44].

ورغم التزايد التدريجي لأنشطة الاستخراج غير النفطي، إلاّ أن أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية تبقى ضئيلة جداً قياساً بأهمية صناعة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي. لذلك فإننا، فيما تبقى من هذا الفصل، سنطرح جانباً أنشطة

الاستخراج غير النفطية ونتعرض بشيء من التفصيل لصناعة استخراج النفط الخام باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد العراقي وعليها يعتمد تطوره وازدهاره. ثم سنتعرض في فصول قادمة إلى الدمار الذي أصاب هذه الصناعة خلال الحرب العراقية . الإيرانية وحرب الخليج وكيف أصاب الاقتصاد العراقي الشلل التام عندما انكمشت هذه الصناعة وتعطلت.

النفط الخام

اكتشف النفط بالعراق في سنة 1927 في منطقة كركوك، بعد سنتين من منح الامتياز لشركة نفط العراق (IPC) في سنة 1925[45]. ونظراً لتلكؤ شركة نفط العراق في تطوير الحقول المكتشفة نتيجة تضارب مصالح الشركات الأم المالكة لها وعدم مد خطوط الأنابيب وإنشاء أرصفة الشحن المطلوبة فقد انتهت مدة الامتياز، إلاّ أن الشركة نجحت في إبرام عقد امتياز جديد في سنة 1931 مدته 70 سنة، يغطي مساحة تجاوزت 83 ألف كيلو متر مربع واقعة إلى الشرق من نهر دجلة[46].

وفي سنة 1932 حصلت شركة تطوير النفط البريطانية (BODC) على امتياز مدته 75 سنة يغطي مساحة قدرها 120 ألف كيلومتر مربع واقعة إلى الغرب من نهر دجلة. ولكن هذه الشركة تم شراءها من قبل شركة نفط العراق في سنة 1942 وسميت بشركة نفط الموصل. وقد اكتشف النفط في عين إزالة في سنة 1939 إلاّ أن الحقل لم يتم تطويره حتى سنة 1952.

وفي سنة 1938 مُنح امتياز لشركة نفط البصرة – وهي مملوكة من قبل شركة نفط العراق – يغطي المنطقة الجنوبية من العراق، وقد تجاوزت المساحة الممنوحة بموجب هذا الامتياز 227 ألف كيلو متر مربع. وقد تميزت منطقة الامتياز هذه بنشاط قليل خلال الحرب العالمية الثانية، إلاّ أنّ الشركة اكتشفت حقل الزبير في سنة 1949 حيث بدأ الإنتاج منه في سنة 1951[47].

بهذه الامتيازات الثلاثة تمكنت شركة نفط العراق مع الشركات التابعة لها من السيطرة على جميع العمليات النفطية، التي غطت مساحة العراق بكاملها تقريباً، والتي تضمنت عمليات التنقيب عن النفط وتطوير الحقول واستخراج النفط ونقله وتصديره. وبجهود قليلة نسبياً من التنقيب والحفر تمكنت تلك الشركات من اكتشاف النفط في شمال العراق في حقلي كركوك وعين إزالة، وفي جنوب العراق في حقل الزبير. وركزت تلك الشركات بصورة كلية تقريباً على تطوير هذه الحقول الكبيرة، تاركة الأجزاء الأخرى من العراق دون تنقيب وبعض الحقول المكتشفة دون تطوير.

خارطة العراق النفطية وهي تبين حقول النفط (أخضر) وحقول الغاز (أحمر)
مع رقع استكشافية في الصحراء الغربية

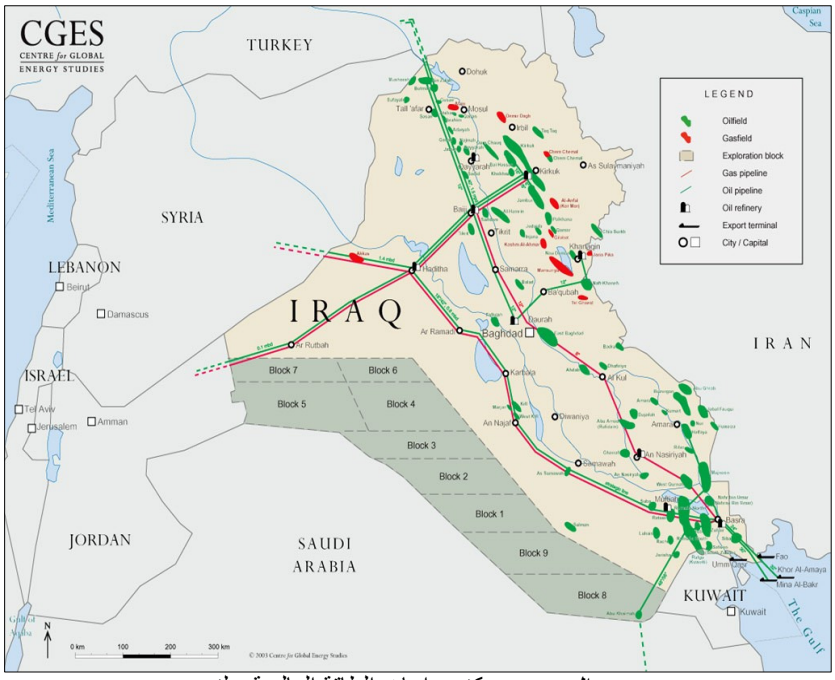

المصدر: مركز دراسات الطاقة العالمية - لندن

القانون رقم (80)

بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 بدأت الحكومة العراقية مفاوضات مع شركات النفط لحلّ كثير من القضايا المعلقة والتي كان أهمها التخلي عن المساحات المشمولة بعقود الامتياز عدا المساحات التي كانت مستغلة من قبل شركات النفط فعلاً. فقد كانت الحكومة العراقية تنظر إلى هذا الأمر باعتباره إساءة لاستعمال حقوق الامتياز، حيث احتفظت الشركات بمساحات واسعة من الأراضي العراقية ذات الإمكانيات النفطية الجيدة دون أن تقوم باستكشافها أو استغلالها، مما أدّى إلى قلة الإنتاج قياساً بدول أخرى مصدرة للنفط كإيران والكويت والمملكة العربية السعودية وبالتالي حرمان العراق من عوائد نفطية كانت بأمس الحاجة إليها.

ولما لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق مقبول بشأن المسائل المتنازع عليها بعد ثلاث سنوات من المفاوضات أصدرت الحكومة العراقية في سنة 1961 قانون رقم 80 الذي قلص مساحة العمليات النفطية الخاضعة للشركات إلى 1938 كيلومتر مربع فقط[48]، أي حوالي 0.5

بالمائة من مساحة الامتياز الأصلية، واسترجع المساحات الباقية لتصبح تحت تصرف الحكومة العراقية.

إن هذا القانون وضع بيد الحكومة العراقية ما يعادل 99.5 بالمائة من الأراضي العراقية، فيها مناطق ذات إمكانيات نفطية هائلة لا بد من استغلالها على أسس وطنية سليمة. من هذا المنطلق تم في سنة 1964 تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية (INOC) للعمل داخل العراق وخارجه في جميع مراحل الصناعة النفطية. وفي سنة 1967 تم وضع تلك الأراضي، بضمنها المياه الإقليمية والجرف القاري وحصة العراق في المنطقة المحايدة، تحت تصرف شركة النفط الوطنية.

وفي سنة 1968 وما بعدها بدأت شركة النفط الوطنية نشاطاتها في التنقيب عن النفط وتطوير الحقول وإنتاج النفط الخام من خلال عقود الخدمة أو عقود المقاولة (CONTRACTS SERVICE) والعقود المباشرة واتفاقيات التعاون، وكذلك من خلال العمل الوطني المباشر. وقد استغلت شركة النفط الوطنية، لإنجاز عملياتها المختلفة، الخبرات والتقنية المتوفرة لدى شركات عالمية مختلفة منها فرنسية وسوفيتية وإيطالية ويابانية وهندية وبرازيلية.

التـأميـم

استمر النزاع بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق حول قضايا عدة منها تدني إنتاج النفط من المناطق التي كانت تستغلها هذه الشركة، وسياستها الاستثمارية في العراق، ومسألة تنفيق الريع، ولم يتوصل الطرفان إلى حلول مناسبة للقضايا المتنازع عليها. وبحلول عام 1972 قامت الحكومة العراقية بتأميم شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل داخل الأراضي العراقية، وسلمت عملياتهما إلى الشركة العراقية للعمليات النفطية التي أسست مباشرة بعد التأميم لهذا الغرض.

وفي سنة 1973، خلال الحرب العربية – الإسرائيلية، أممت الحكومة العراقية الحصص في شركة نفط البصرة المملوكة من قبل الشركات الأمريكية والهولندية، وهي شركات أكسون وموبيل وشل الملكية الهولندية وكذلك حصة شركة بارتكس المملوكة من قبل مؤسسة كولبنكيان. وبهذا العمل أصبح البريطانيون والفرنسيون هم الأجانب الوحيدين المنتجين للنفط في العراق من خلال حصصهم المتبقية في شركة نفط البصرة. ولكن الحصص تلك تم تأميمها في سنة 1975 وبذلك أصبحت الصناعة النفطية داخل العراق بكاملها تحت إشراف الحكومة العراقية.

جدول رقم (9-6): حقول النفط المنتجة في العراق قبل حرب الخليج

الحقل	تاريخ	العمق (قدم)	الآبار	مجموع	الكثافة

	الاكتشاف		المنتجة	الآبار	(API)
نفط خانة	1909	3500	7	11	42.5
كركوك	1927	4200-2800	71	269	36.0
القيارة	1929	650	33	50	16.0
عين إزالة	1939	6500-5200	15	28	31.0
الزبير	1949	10200	56	110	35.0
نهر عمر	1949	8200	5	13	42.0
باي حسن	1953	5400-4800	56	84	34.0
الرميلة الجنوبي	1953	10200	133	208	34.0
بطمة	1953	3900	1	17	31.0
جمبور	1954	12500-5500	27	50	38.0
الرميلة الشمالي	1958	10300	303	443	33.0
لحيس	1961	8200	12	21	33.0
بزركان	1970	12000	20	22	24.0
ابوغراب	1971	9800	12	16	24.0
حمرين	1973	2000	-	14	30.0
جبل فكة	1974	10000	20	23	25.5
شرقي بغداد	1975	7000-6000	32	79	23.0
صفية	1978	3900	11	39	25.0
بلد	1983	7000-6000	4	8	25.0
غرب تكريت	1985	8200	2	6	23.0

المصدر: Oil &Gas Journal, December 28,1992, p.68

يبين الجدول رقم (9–6) حقول النفط المنتجة قبل حرب الخليج (أي قبل غزو الكويت) وتاريخ اكتشافها وعدد آبارها المنتجة ونوعية نفوطها من حيث الكثافة. إن الحقول الرئيسية المنتجة هي حقل كركوك في الشمال، اكتشفته شركة نفط العراق، وحقول الزبير والرميلة في الجنوب، اكتشفتها شركة نفط البصرة. وتتصل هذه الحقول بأنابيب لنقل نفوطها إلى موانئ التصدير على البحر الأبيض المتوسط وهي طرابلس في لبنان وبانياس في سوريا وجيهان في تركيا، وكذلك موانئ التصدير في الخليج وهي موانئ خور العمية والبكر (ميناء البصرة النفطي لاحقاً).

وثمة حقول إضافية كانت قبل حرب الخليج قيد التطوير أو بحاجة إلى تطوير. ومنها خباز وصدام وخرمالة ورطاوي والناصرية وتوبة والغراف والرافدين واحدب والعمارة ومجنون وغربي القرنة ونهر عمر وحلفاية، والحقول الأربعة الأخيرة تقع في منطقة الجنوب وهي من الحقول العملاقة[49].

احتياطيات النفط العراقي

لقد كانت الشركات الثلاثة العاملة بالعراق (شركة نفط العراق، شركة نفط الموصل، شركة

نفط البصرة) مملوكة من قبل نفس الشركات الأجنبية الكبرى، وهي شركة النفط البريطانية (BP)، الشركة الملكية الهولندية (Royal Dutch Shell)، شركة البترول الفرنسية (CFP)، شركة إسّو (ESSO) التي تحول اسمها إلى إكسون (EXXON) فيما بعد، وشركة موبيل (MOBIL). وبنفس الوقت كانت شركة النفط البريطانية تسيطر على كامل النفط الإيراني في حين سيطرت شركتا إكسون وموبل على نفط المملكة العربية السعودية

جدول رقم (10-6): حقول النفط العراقية المكتشفة لغاية 1950

اسم الحقل	تاريخ الاكتشاف	الاحتياطي (مليار برميل)
نفط خانة	1909	0.30
كركوك	1927	22.40
القيارة	1929	1.00
خشم الأحمر	1929	0.15
خانوقة	1929	0.10
نجمة	1934	1.25
سديد	1935	0.10
قصب	1936	0.75
قليان	1936	0.10
جوان	1937	1.00
عدية	1938	0.10
عين إزالة	1939	0.20
الزبير	1949	4.75
نهر عمر	1949	6.27
رطاوي	1950	3.00
المجموع		**41.47**

المصدر: CGES, 1997: Oil Production capacity in the Gulf, Volume 4, Iraq, Book 3, London, UK.

ونظراً لتلك السيطرة وتضارب المصالح فيما بين الشركات نفسها، فقد أصبحت عمليات الاستكشاف والإنتاج في إيران والسعودية وبقية مناطق الخليج الأخرى لها الأفضلية على العراق. فما عدا تطوير حقل كركوك العملاق، كانت عمليات الاستكشاف والتطوير في باقي المناطق العراقية نادرة جداً (أنظر الجدول رقم 10-6).

لقد استمر ركود العمليات النفطية بالعراق حتى سنة 1951، وهي السنة التي تم بها تأميم النفط الإيراني، الأمر الذي دفع بشركات النفط نحو العراق وأشعل نشاط الاستكشاف هناك. ولقد تُوّج ذلك النشاط باكتشاف حقل الرميلة الجنوبي في 1953، وحقل الرميلة الشمالي في 1958 في منطقة البصرة (أنظر الجدول رقم 11-6). ونتيجة لتلك الاكتشافات ارتفع إنتاج النفط العراقي من معدل 85 ألف برميل يومياً خلال الفترة 1940 - 1950 حتى تجاوز المليون برميل يومياً بحلول

سنة 1961.

جدول رقم (11-6): حقول النفط العراقية المكتشفة خلال الفترة 1951-1961

أسم الحقل	تاريخ الاكتشاف	الاحتياطي (مليار برميل)
بطمة	1952	0.10
باي حسن	1953	2.50
الرميلة الجنوبي و الرميلة الشمالي	1953 و 1958	27.25
كور مور	1953	0.10
جمبور	1954	0.50
جسير	1954	0.10
عطشان	1955	0.10
علان	1955	0.10
سرجون	1956	0.10
ماخول	1956	0.10
راجي	1957	1.00
إبراهيم	1957	0.10
إنجانة	1958	0.25
غربي بغداد	1958	0.10
طوبة	1959	1.00
سماوة	1959	0.10
بلخانة	1959	0.10
دمير داغ	1960	0.10
جمجمال	1960	0.10
الكفل	1960	0.10
حمرين	1961	1.75
لحيس	1961	1.00
قرة جوق	1961	0.10
دجيلة	1961	0.10
المجموع		**6.85**

المصدر: CGES, 1997: Oil Production capacity in the Gulf, Volume 4, Iraq, Book 3, London, UK.

بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 وصدور قانون رقم (80) في 1961، ونتيجة لعدم التوصل إلى حلول عادلة مع شركات النفط، مر العراق بفترة ركود نفطي مرة أخرى استمرت طوال الفترة 1961–1972. فبينما ارتفع إنتاج النفط في العراق من حوالي 1 مليون برميل يومياً في 1961 إلى حوالي 1.5 مليون برميل يومياً في 1972، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 3.4%، كان الإنتاج العالمي يرتفع بمعدل 7.5% سنوياً، وإنتاج الأوبك يرتفع بمعدل 9.7% سنوياً خلال نفس الفترة 1961 - 1972. ومقارنةً مع الدول المجاورة، نرى أن إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية ارتفع من حوالي 1.5 مليون برميل يومياً في 1961 إلى حوالي 6.0 مليون برميل يومياً

في 1972 (أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 12.7%) خلال تلك الفترة، كما ارتفع الإنتاج في الكويت من 1.7 مليون برميل يومياً إلى 3.3 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة (أي بمعدل سنوي قدره 5.8%)، علماً أن إنتاج النفط بدأ في السعودية في 1938 (أي بحدود 11 سنة بعد العراق)، وأن إنتاج النفط في الكويت بدأ في 1946 (أي بحدود 19 سنة بعد العراق).

جدول رقم (12-6): حقول النفط العراقية المكتشفة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي

اسم الحقل	تاريخ الاكتشاف	الاحتياطي (مليار برميل)
أبو غراب	1971	2.35
غرب القرنة	1973	8.00
جبل فوقي	1974	1.50
حلفاية	1975	3.00
شرقي بغداد	1976	11.00
خباز	1976	2.00
مجنون	1977	10.00
عجيل (صدام سابقاً)	1978	1.50
نور	1978	1.00
ناصرية	1979	1.00
حقول أخرى يحتوي كل منها أقل من مليار برميل	-	3.70
المجموع		**44.95**

المصدر: CGES, 1997: Oil Production capacity in the Gulf, Volume 4, Iraq, Book 3, London, UK.

غير أن الركود الذي شهده القطاع النفطي العراقي قد تغير بعد التأميم وبعد تسوية الخلافات مع شركات النفط. ذلك أن عمليات التنقيب والإنتاج قد دبّ بها نشاط كبير استمر لغاية نشوب الحرب العراقية–الإيرانية في 1980 بعد أن نفّذت شركة النفط الوطنية برنامجاً مكثّفاً للتنقيب بمساعدة بعض شركات الخدمات النفطية الأجنبية. وكان من نتاج ذلك النشاط اكتشاف حقول مهمة وعملاقة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، بما فيها حقول غرب القرنة (1973) وحلفاية (1975) وشرقي بغداد (1976) ومجنون (1977) كما هو مبيّن في الجدول رقم (12-6) أعلاه.

جدول رقم (13-6): احتياطيات النفط الخام لدول الأوبك* في 2009/1/1

الدولة	الاحتياطي (مليار برميل)
العراق	115.0
الأكوادور	4.7
الجزائر	12.2
أنغولا	9.0
إيران	136.2
الكويت	104.0**
ليبيا	43.7
نيجيريا	36.2
قطر	15.2
المملكة العربية السعودية	266.7**
الإمارات العربية المتحدة	97.8
فنزويلا	99.4
المجموع	**944.0**

* لقد خرجت إندونيسيا من منظمة الأوبك اعتباراً من 2009/1/1 نظراً لهبوط صادراتها النفطية إلى مستوىً لا يسمح معه الاستمرار ضمن المنضمة.
**بضمنها المنطقة المحايدة

المصدر: Oil &Gas Journal, December 22, 2008

ونتيجةً للنشاط الكبير الذي شهده عقد السبعينات، فقد أُضيف حوالي 45 مليار برميل إلى احتياطيات العراق النفطية المؤكدة، وأصبح العراق ثاني أكبر دولة بالعالم (بعد السعودية) من حيث الاحتياطيات النفطية. وقد استمرت مرتبة العراق هذه (باعتباره ثاني أكبر دولة بالعالم من حيث الاحتياطيات النفطية) حتى أعلنت إيران اكتشافات جديدة فتجاوزت احتياطياتها النفطية 130 مليار برميل منذ سنة 2002، وبذلك تراجعت مرتبة العراق إلى الثالثة بين دول العالم الغنية بالنفط (أنظر الجدول رقم 13-6).

إنّ الاحتياطيات النفطية الخاصة بالعراق والمذكورة في جدول رقم 13–6 هي احتياطيات ثابتة تم اكتشافها فعلاً ولكنها ليست الأخيرة بالعراق. ذلك أن الاحتياطيات المذكورة إنما هي نتاج استكشاف 115 تركيب جيولوجي فقط، ولا زال في العراق ما يربو على 400 تركيب جيولوجي لم يجر استكشافها بعد، حيث يحتمل أن تكتشف احتياطيات جديدة في هذه التراكيب في المستقبل قد يربو مجموعها على 200 مليار برميل، وبذلك قد يتعدى العراق مستقبلاً حتى المملكة العربية السعودية و يصبح هو الدولة الأولى في العالم من حيث الاحتياطيات النفطية.

احتياطيات الغاز الطبيعي في العراق

بلغت احتياطيات الغاز الطبيعي العراقي الثابتة (proven) في 2009/1/1 نحو 112 تريليون قدم مكعب (3.1 تريليون متر مكعب) وذلك حسبما جاء في دورية النفط والغاز (Oil & Gas Journal, December 22, 2008)، وبهذا الحجم من الاحتياطي يأتي العراق بالمرتبة

العاشرة بين دول العالم الغنية بالغاز الطبيعي (أنظر جدول رقم 14–6). وخلافاً لمكانة العراق النفطية التي تضعه ثالث دولة نفطية بالعالم، وبموجبها يملك العراق نحو 8.6٪ من الاحتياطي العالمي، فإن العراق لا يحتوي حالياً إلا على 1.8٪ من الاحتياطي العالمي الثابت للغاز الطبيعي.

جدول رقم (14-6): احتياطيات الغاز الطبيعي للدول العشر الأولى الغنية بالغاز في 2009/1/1

الدولة	الاحتياطي (مليار قدم مكعب)
روسيا	1,680,000
إيران	991,600
قطر	891,945
المملكة العربية السعودية	258,470
الإمارات العربية المتحدة	214,400
الولايات المتحدة الأمريكية	237,726
نيجيريا	184,160
فنزويلا	170,920
الجزائر	159,000
العراق	111,940

المصدر: Oil &Gas Journal, December 22, 2008

وعند المقارنة مع دول الشرق الأوسط الغنية بالغاز نرى أن العراق يأتي بالمرتبة الخامسة (أي بعد كل من إيران، قطر، السعودية والإمارات) ويحتوي على 4.4٪ من احتياطيات الغاز الثابتة لهذه المنطقة. ومقارنة مع دول الأوبك فإن العراق يأتي بالمرتبة الثامنة من بين 12 دولة، ويحتوي على 3.5 بالمائة من مجموع احتياطيات الأوبك الثابتة (أنظر جدول رقم 15–6)

جدول رقم(15-6): احتياطيات الغاز الطبيعي لدول الأوبك في 2009/1/1 (مليار قدم مكعب)

الدولة	الاحتياطي
العراق	111,940
الأكوادور	315
الجزائر	159,000
أنغولا	9,530
إيران	991,600
الكويت	63,360
ليبيا	54,380
نيجيريا	184,160
قطر	891,945
المملكة العربية السعودية	258,470
الإمارات العربية المتحدة	214,400
فنزويلا	170,920

المجموع	3,216,020

المصدر: Oil &Gas Journal, December 22, 2008

أما بخوص إمكانيات العراق الغازية المحتملة وغير المكتشفة فهي تبدو كبيرة جداً وتقدر بحوالي 332 تريليون قدم مكعب (9.3 تريليون متر مكعب)، يُعتقد أن 164 تريليون قدم مكعب (4.6 تريليون متر مكعب) منها هي بصفة غاز حر (Free Gas) أي ليس مصاحباً للنفط، في حين أن الباقي وقدره نحو 168 تريليون قدم مكعب (4.7 تريليون متر مكعب) فهو غاز مصاحب (Associated Gas) أو ذائب في احتياطيات العراق النفطية المحتملة (غير المكتشفة بعد) والمقدرة بنحو 240 مليار برميل.

ويمكن تصنيف احتياطيات العراق الغازية الثابتة كما يلي: 70٪ منها مصاحبة للنفط، 20٪ تتكون من الغاز الحر، والباقي 10٪ يتكون من غاز القبعة (Cap Gas) وهو غاز يغطي طبقة النفط في بعض الحقول النفطية. هذا ويقع نحو 83٪ من الغاز المصاحب في الحقول النفطية الجنوبية، في حين يقع الباقي (17٪) في الحقول الشمالية والوسطى. ويُبرّر الانحراف الشديد في هذا التوزيع أن حوالي 75٪ من احيتاطي النفط الثابت يقع في الجنوب، كما أن نسبة الغاز المصاحب للنفط المستخرج (Gas/Oil Ratio) في الحقول الجنوبية تبلغ نحو ضعف النسبة في الحقول الشمالية والوسطى. إن الغاز في الحقول الجنوبية هو غاز حلو (يحتوي على مقادير ضئيلة جداً من الكبريت) مقارنة مع غاز الشمال الحامض والذي يحتوي على حوالي 7.2٪ من كبريتيد الهيدروجين (H_2S).

إن جميع قبعات الغاز، عدا واحدة منها، تقع في الحقول الشمالية والوسطى وإن قبعة الغاز الوحيدة التي تم اكتشافها في الحقول الجنوبية تقع في طبقة الغار من حقل مجنون. هذا وأن 94٪ من احتياطيات غاز القبعة تكمن في خمسة حقول شمالية، هي جمبور، عجيل، باي حسن، خباز وكركوك. ونظراً لأن أغلب الغاز العراقي هو من نوع المصاحب، فإن إنتاج الغاز بالعراق يتأثر بصورة رئيسية بإنتاج النفط. وينتج غاز القبعة كإضافة أو تكملة للغاز المصاحب المستعمل في توليد الطاقة الكهربائية وفي الصناعة في حالة الحاجة إليه، وكذلك لمواجهة حمل الذروة (Peak Load) في توليد الطاقة الكهربائية.

ويوجد في العراق عشرة حقول للغاز الحر (Free or Non-associated)، خمسة منها تقع في شرق وشمال – شرق العراق وهي: حقول كور مور، چمچمال، خشم الأحمر، جريا پيكا والمنصورية وتحتوي فيما بينها على حوالي 11 تريليون قدم مكعب (نحو 300 مليار متر مكعب) كاحيتاطي ثابت. ويحتوي كل من حقل صبّة (30 كيلومتر جنوب البصرة) وحقل عكّاس (في الصحراء الغربية قرب الحدود السورية) على ما يزيد قليلاً على تريليوني قدم مكعب (نحو 100

مليار متر مكعب) من الاحتياطي الثابت لكل منهما.

خطوط الأنابيب

من أجل تصدير النفوط العراقية كان لا بد من نقلها إلى موانئ التصدير على البحر الأبيض المتوسط أو الخليج، وشحنها من هناك على ناقلات النفط إلى الأسواق العالمية. ولما كانت أكفأ وأرخص وسيلة لنقل النفط على اليابسة هي الأنابيب فقد أُنشأت شبكة من خطوط الأنابيب لربط حقول الشمال بموانئ البحر الأبيض المتوسط وحقول الجنوب بموانئ الخليج، ثم ربطت فيما بعد حقول الشمال بحقول الجنوب بواسطة خط الأنابيب المعروف بالخط الاستراتيجي.

ففي سنة 1934 تم إنشاء أول خط أنابيب بقطر 12 إنش يربط بين كركوك وميناءي طرابلس في لبنان وحيفا في فلسطين. يبدأ الخط من محطة الضخ ك1 (K1) نسبة إلى كركوك ويتجه إلى محطة الضخ ك2 (K2) قرب بيجي ثم يتجه إلى محطة ك3 (K3) عند حديثة حيث يتشعب إلى فرعين. يتجه الفرع الشمالي خلال سوريا إلى لبنان حيث ينتهي بطرابلس، مارّاً بمحطة الضخ ط1 (T1) داخل الأراضي العراقية، ويبلغ طول هذا الخط 851 كيلومتراً. ويتجه الفرع الجنوبي إلى الأردن ثم فلسطين حيث ينتهي بحيفا، مارّاً بمحطات الضخ ح1 (H1) وح2 (H2) و ح3 (H3) داخل الأراضي العراقية[52].

وفي سنة 1945 بدأ العمل بمدّ خطين آخرين بقطر 16 إنش لكل منهما اتخذا نفس الاتجاهات التي أخذها الخط الأول. غير أنّ الحرب العربية . الإسرائيلية في سنة 1948 حالت دون إكمال الخط المتجه نحو حيفا، كما توقف بسببها ضخ النفط عبر الخط الأول الممتد بين حديثة وحيفا. وأكمل في سنة 1949 الخط المتجه نحو طرابلس، وبذلك ارتفعت طاقة تصدير النفط العراقي من ميناء طرابلس إلى حوالي 7.5 مليون طن سنوياً (أي ما يعادل 150 ألف برميل يومياً)[53].

وتم في سنة 1952 مدّ خط جديد بين كركوك (ك1) وميناء بانياس السوري الواقع حوالي 88 كيلومتراً شمالي ميناء طرابلس اللبناني. وكان قطر ذلك الأنبوب 30 . 32 إنش وطوله 888 كيلومتراً. وفي سنة 1961 تم مدّ خط ثالث بين كركوك وطرابلس موازياً للخطين الأوليين (12 إنش و16 إنش) وكان قطر الخط الثالث 30 – 32 إنش. وبهذه الخطوط الأربعة ارتفعت طاقة النقل من كركوك إلى طرابلس وبانياس في سنة 1961 إلى 45 مليون طن سنوياً أو ما يعادل 900 ألف برميل يومياً[54].

أما فيما يتعلق بتصدير نفط الجنوب فقد تم خلال الفترة 1951 – 1972 بناء ستة خطوط تتراوح أقطارها بين 12 إنش إلى 32 إنش تربط أربعة منها حقول الزبير والرميلة مع ميناء الفاو، ويربط الإثنان الآخران ميناء الفاو بميناء خور العمية في الخليج. وقد أنشئ الميناء الأخير

لاستقبال ناقلات تزيد حمولتها عن 31 ألف طن والتي لا يسمح برسوها ميناء الفاو[55].

ولغرض ربط حقول الشمال بحقول الجنوب وتأمين المرونة في النقل والتصدير تم في كانون الأول 1975 إنشاء ما يعرف بالخط الاستراتيجي. ويبلغ طول هذا الخط 810 كيلومترات وقطره 42 إنش ويربط بين محطة الضخ (K3) في حديثة وميناء الفاو مارّاً بحقل الرميلة. ويتميز هذا الخط بإمكانية النقل فيه من الشمال إلى الجنوب بطاقة 960 ألف برميل يومياً ومن الجنوب إلى الشمال بطاقة 880 ألف برميل يومياً. ويسير موازياً للخط الاستراتيجي خط آخر ينقل الغاز الطبيعي لتزويد محطات الضخ بالوقود اللازم، وقد بلغت كلفة بناء الخط الاستراتيجي 550 مليون دولار[56].

هذا وشمل مشروع الخط الاستراتيجي إنشاء أربعة أرصفة للشحن في منطقة الخليج المواجهة لميناء الفاو وسميت بميناء البكر، وقد تم تغيير الاسم إلى ميناء البصرة النفطي بعد سقوط نظام صدام. وتبلغ طاقة الشحن 800 ألف برميل يومياً، زيدت إلى 1.6 مليون برميل يومياً فيما بعد[57].

وفي سنة 1977 تم إنشاء خط الأنابيب العراقي – التركي بقطر 40 إنش وطول 975 كليومتراً يقع 340 كيلومتراً منه في الأراضي العراقية والباقي في الأراضي التركية، وكانت سعته الابتدائية 700 ألف برميل يومياً. ويربط هذا الخط بين حقول كركوك وميناء جيهان التركي الواقع في خليج الاسكندرون على البحر الأبيض المتوسط. وبلغت الكلفة الكلية لهذا الخط 850 مليون دولار موّل كل من العراق وتركيا الجزء المار في أراضيه حيث بلغت كلفة الجانب العراقي 250 مليون دولار[58].

وكان يردف شبكة خطوط الأنابيب هذه أسطول لا بأس به من ناقلات النفط. ففي سنة 1972 تم تأسيس الشركة العراقية لناقلات النفط بدأت نشاطها بسبع ناقلات حمولة كل منها 35 ألف طن. ثم توسعت هذه الشركة في شراء ناقلات أخرى كبيرة خلال السبعينات حتى وصلت طاقة النقل الإجمالية في سنة 1980 إلى 2,112,200 طن[59]. إلا أن هذه الشركة أصابتها نكبة كبرى نتيجة حرب الخليج الثانية حيث فقدت تسع ناقلات من أصل سبع عشرة ناقلة خلال تلك الحرب، وانخفضت جراء ذلك سعة الأسطول بمقدار 60 بالمائة. إن الناقلات التي بقيت لم يجر العمل بها بعد غزو الكويت وفرض الحصار الاقتصادي، وقد أصبحت تلك الشركة تخسر حوالي ستة ملايين دولار شهرياً[60]، ثم تعرضت إلى النهب بعد سقوط النظام في 2003.

إنتاج النفط الخام في العراق

بدأ إنتاج النفط في العراق بكميات تجارية في سنة 1934، وهي نفس السنة التي أُكمل

فيها إنشاء خطوط الأنابيب بين كركوك وطرابلس في لبنان وكركوك وحيفا في فلسطين. وقد بلغ معدل الإنتاج اليومي في تلك السنة 16.5 ألف برميل يومياً ثم ارتفع إلى 78.1 ألف برميل يومياً في السنة التي تليها، أنظر جدول رقم (16–6).

لقد كان نمو إنتاج النفط الخام في العراق ضعيفاً جداً في البداية، ولم يتناسب ذلك مع إمكانيات العراق النفطية أو نمو الإنتاج في الأقطار الأخرى المصدرة للنفط في الشرق الأوسط. فمن النظر إلى الجدول رقم (16–6) نرى أن الإنتاج لم يحقق أي نمو خلال الفترة 1938 . 1949 حين ركزت الشركات جهودها على الأقطار المنتجة الأخرى في المنطقة وخصوصاً المملكة العربية السعودية وإيران.

غير أن بداية الخمسينات شهدت حملة تطوير واسعة للحقول النفطية وقفز الإنتاج من 180.8 ألف برميل يومياً في سنة 1951 إلى 389 ألف برميل يومياً في سنة 1952 ثم إلى 581.4 ألف برميل يومياً في سنة 1953، أي أن الإنتاج قد ازداد أكثر من ثلاث مرات خلال سنتين فقط. وقد ساعدت على ذلك أحداث مهمة منها تأميم النفط الإيراني في سنة 1951، وإكمال خط الأنابيب الواصل بين حقل الزبير وميناء الفاو، حيث بدأ تصدير النفط من المنطقة الجنوبية لأول مرة في تلك السنة، وكذلك إكمال خط الأنابيب الواصل بين كركوك وميناء بانياس السوري في سنة 1952.

جدول رقم (16-6): إنتاج النفط الخام في العراق للفترة 1934-1980 (ألف برميل يومياً)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج

1392.2	**1966**	139.0	**1950**	16.5	**1934**
1228.1	**1967**	180.0	**1951**	78.1	**1935**
1503.3	**1968**	389.0	**1952**	85.7	**1936**
1521.2	**1969**	581.4	**1953**	92.4	**1937**
1548.6	**1970**	636.2	**1954**	91.5	**1938**
1694.1	**1971**	697.0	**1955**	85.5	**1939**
1465.5	**1972**	641.0	**1956**	55.9	**1940**
2018.1	**1973**	449.5	**1957**	36.3	**1941**
1970.6	**1974**	731.3	**1958**	55.7	**1942**
2261.7	**1975**	856.9	**1959**	79.3	**1943**
2415.4	**1976**	972.2	**1960**	94.5	**1944**
2348.2	**1977**	1007.1	**1961**	100.1	**1945**
2562.0	**1978**	1009.2	**1962**	101.8	**1946**
3476.9	**1979**	1161.9	**1963**	103.0	**1947**
2646.4	**1980**	1255.2	**1964**	76.6	**1948**
		1312.6	**1965**	90.0	**1949**

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 1991, p.48

ولكن نمو الإنتاج تباطأ خلال الستينات، خصوصاً بعد سنة 1961 وهي السنة التي صدر بها قانون رقم 80 الذي تم بموجبه استرجاع الأراضي العراقية غير المستغلة من تحت سيطرة الشركات الأجنبية. فبينما نما الإنتاج من 180.8 ألف برميل يومياً في سنة 1951 إلى 1,007.1 ألف برميل يومياً في سنة 1961، أي بمعدل نمو سنوي قدره 18.7 بالمائة، نرى معدل النمو السنوي تراجع خلال الستينات وبلغ 5.3 بالمائة فقط خلال الفترة 1961–1971.

إن هذا النمو الواطئ في الإنتاج لم يكن يتماشى مع النمو العالي في الإنتاج الذي شهدته الأقطار النفطية المجاورة، ولا مع النمو العالمي للطلب على النفط الذي تجاوز 7 بالمائة سنوياً خلال تلك الحقبة. و يرجع السبب في تدني نمو الإنتاج في العراق إلى نجاح الشركات بكبح الإنتاج هناك وزيادته بنفس الوقت في الأقطار النفطية الأخرى في المنطقة من أجل تسليط الضغط على العراق لحسم القضايا المتنازع عليها لصالحها، ومنها إرجاع بعض أراضي الامتياز التي صادرها القانون رقم 80[61].

وفي سنة 1972 لم يرتفع الإنتاج وإنما انخفض، خصوصاً من الحقول الشمالية قبيل التأميم، وذلك زيادة في تسليط الضغط. وانتهت النتيجة بتأميم العمليات النفطية لشركة نفط العراق في شهر حزيران من تلك السنة. وبين الفترة 1972–1979 نما الإنتاج بمعدل سنوي قدره 10.8 بالمائة وهو ضعف معدل النمو السنوي خلال الستينات، حتى وصل إنتاج النفط الخام في العراق قمته في سنة 1979 حين بلغ 3,476.9 ألف برميل يومياً. ولكن إنتاج العراق من النفط انكفآ بعد

سنة 1979 وسنتعرض إلى قصته الحزينة في فصول قادمة أخرى.

صادرات العراق النفطية

ازدادت عوائد العراق النفطية من 660 مليون دولار في سنة 1965 إلى 26,296 مليون دولار في سنة 1980، أي بما يقارب 40 مرة، أنظر جدول رقم (17–6)، واضعة تحت تصرف الحكومة العراقية كميات عظيمة من العملات الصعبة. ولا يرجع السبب في هذه الزيادة الهائلة إلى مضاعفة الإنتاج فقط، وهو سبب ثانوي، وإنما يرجع بصورة رئيسية إلى الطفرات الكبيرة بالأسعار، فقد ازداد معدل سعر البرميل الواحد من صادرات النفوط العراقية 20 مرة خلال الفترة 1965–1980[62].

جدول رقم (17-6): إنتاج وصادرات العراق من النفط الخام والعوائد النفطية للفترة 1965-1980

السنة	الصادرات النفطية (ألف برميل يوميا)	العوائد النفطية (مليون دولار)
1965	1,252.9	660
1966	1,319.5	698
1967	1,172.1	610
1968	1,429.2	755
1969	1,445.4	761
1970	1,495.8	788
1971	1,618.9	1,083
1972	1,436.1	1,027
1973	1,925.8	1,842
1974	1,849.0	6,534
1975	2,058.8	8,227
1976	2,241.1	9,201
1977	2,167.4	9,560
1978	2,384.4	10,913
1979	3,247.0	21,382
1980	2,482.0	26,296

المصدر:

(1) للسنوات 1965-1969 OPEC Annual Statistical Bulletin 1983, tables 5 and 23.

(2) للسنوات 1970-1980 OPEC Annual Statistical Bulletin 1991, tables 5 and 23.

فمن الجدول رقم (17–6) نرى أن العوائد النفطية كانت تتناسب مع الصادرات من النفط الخام خلال الفترة 1965–1970 وذلك لاستقرار الأسعار. ولكن ظروف سوق النفط العالمية أخذت تتغير منذ بداية السبعينات، وأصبحت العوائد النفطية تنمو بوتائر أسرع بكثير من نمو الإنتاج نتيجة عوامل عدة أهمها ارتفاع الأسعار.

ففي سنة 1971، وبموجب اتفاقية طهران، تم رفع الضريبة على أرباح الشركات إلى 55

بالمائة [63]، ورفع الأسعار المعلنة في الخليج وفي البحر الأبيض المتوسط. وفي سنة 1972، وبموجب اتفاقية جنيف، تم رفع الأسعار مرة أخرى[64] كما تم تأميم حصة شركة نفط العراق في 1 حزيران من تلك السنة. وفي سنة 1973، ونظراً لشحة النفط في السوق العالمية وأثر قيام الحرب العربية . الإسرائيلية، انفجرت الأسعار النفطية كما تم تأميم الحصص التابعة للشركات الأمريكية والهولندية وحصة كولبنكيان في شركة نفط البصرة. وفي كانون الأول 1974 تم رفع الأسعار بشدة مرة أخرى. وفي سنة 1975 ارتفعت الأسعار مرة ثالثة، وإن لم تكن بنفس الشدة التي حدثت بها في سنتي 1973 و1974، كما تم تأميم الحصص الأجنبية المتبقية بشركة نفط البصرة.

إن الارتفاعات المتتالية التي شهدتها أسعار النفط، وبشدة خلال سنتي 1973 و1974، أدّت بسعر البرميل الواحد من النفط الخام أن يرتفع أكثر من سبع مرات خلال خمس سنوات. فقد ارتفع سعر الإشارة الضريبي (TAX REFERECE PRICE) أو السعر المعلن (POSTED PRICE) للبرميل الواحد من نفط البصرة كثافة (API 34) من 1.720 دولار في سنة 1970 إلى 2.259 دولار في 1 حزيران 1971 ثم إلى 2.451 دولار في 20 كانون الثاني 1972 ثم إلى 5.061 دولار في 16 أكتوبر 1973 ثم إلى 11.672 دولار في الأول من كانون الثاني 1974 ثم إلى 12.400 دولار في الأول من أكتوبر 1975[65].

ولم ترتفع الأسعار بعد سنة 1975 إلاّ قليلاً حتى سنة 1979 عندما نجحت الثورة الإسلامية في إيران وارتفعت الأسعار خلال 1979 . 1980 بصورة جنونية مرة أخرى. ففي الأول من أكتوبر 1975 كان السعر الرسمي[66] (OFFICIAL SELLING PRICE) للبرميل الواحد من نفط البصرة كثافة (API 34) 11.53 دولار ثم ارتفع إلى 12.58 دولار في الأول من كانون الثاني 1977 ثم إلى 13.21 دولار في الأول من كانون الثاني 1979 ثم إلى 27.96 دولار في الأول من كانون الثاني 1980 ثم إلى 31.96 دولار في الأول من تموز 1980[67].

إن زيادة الأسعار بهذه الصيغة أدّت إلى زيادة العوائد النفطية، سنة بعد أخرى، بوتائر أسرع بكثير من ازدياد الصادرات النفطية. وبين سنة 1970 و1980 ازدادت العوائد النفطية أكثر من 33 مرة. إن الزيادات السنوية في العوائد النفطية أدّت إلى فوائض سنوية في الميزان الجاري ساعدت على تكوين احتياطيات جيدة لدى العراق من العملات الصعبة، ولكن هذه الاحتياطيات تم تبديدها خلال الحرب مع إيران كما سنرى.

أهمية صناعة استخراج النفط الخام في الاقتصاد العراقي

إن قطاع الصناعات الاستخراجية، الذي تهيمن عليه كليّاً صناعة استخراج النفط الخام،

هو أكبر القطاعات الاقتصادية قيمة في الناتج المحلي الإجمالي، راجع جدول رقم (5 . 5). فخلال الفترة 1960 . 1980 لم تنخفض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي دون 60 بالمائة بالأسعار الثابتة لسنة 1980. فقد كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 66 بالمائة في سنة 1960 وانخفضت قليلاً إلى 62 بالمائة في سنة 1980. وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي في نموه السنوي لم يتجاوز كثيراً النمو السنوي لقطاع الصناعات الاستخراجية، فقد نمى الأول بمعدل 8.3 بالمائة خلال الفترة 1960 . 1980 (بأسعار سنة 1980) في حين نمى الثاني بمعدل 7.9 بالمائة خلال نفس الفترة.

إن سبب نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع، ولو قليلاً، من نمو قطاع الصناعات الاستخراجية، رغم تخلف نمو القطاع الزراعي، هو النمو الكبير الذي شاهدته قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والقطاعات الخدمية. ولكن الفضل في نمو هذه القطاعات يعود بالدرجة الأولى إلى قطاع الصناعات الاستخراجية الذي وفر الفوائض المالية لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى وجعل توسعها ممكناً.

غير أنّ قطاع الصناعات الاستخراجية، على عظم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لا يساهم كثيراً في تشغيل اليد العاملة. ذلك أن صناعة استخراج النفط الخام تتسم بشدة كثافة رأس المال وأن القيمة المضافة (VALUE ADDED) في هذه الصناعة كبيرة جداً قياساً بكلفة الإنتاج. فقطاع الصناعات الاستخراجية الذي يساهم بأكثر من 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لم يساهم بتشغيل أكثر من 0.6 بالمائة من مجموع الأيدي العاملة العراقية خلال الفترة 1965–1973[68].

إن الفرص الصناعية التي تخلقها صناعة معينة، كأن تقوم صناعات جديدة لتلبية احتياجات تلك الصناعة المعينة أو أن تقوم صناعات أخرى تستند بموادها الأولية إلى تلك الصناعة المعينة، أطلق عليها هيرشمان[69] (HIRSCHMAN) اسم التشابكات (LINKAGES). ولم تسهم صناعة استخراج النفط الخام بأية تشابكات خلفية (BACKWARD LINKAGES) تذكر كقيام صناعات تغذي صناعة استخراج ونقل النفط الخام، مثل صناعات المضخات والكابسات والصمامات والأوعية والأنابيب وغيرها من الأجهزة والمعدات النفطية. ولم يقم بهذا الشأن إلاّ معمل بسيط قرب مصفى الدورة لإنتاج بعض المعدات النفطية البسيطة كالأوعية واسطوانات الغاز، اتسم بضعف الإنتاجية وارتفاع الكلفة.

ولعلّ أحد الأسباب المهمة في عدم قيام مثل هذه الصناعات هو عدم جدواها الاقتصادية نظراً لضيق السوق المحلية. ولو كان هناك تكامل بين الصناعات النفطية العربية لأصبحت هناك

سوق تبرر قيام صناعات للأجهزة والمكائن والمعدات النفطية. ولكن مثل هذا التكامل هو جزء من التكامل الاقتصادي العربي الذي سوف لن ينجح ويأتي ثماره ما لم تُرفع الموانع وتذلل الصعاب، لكي يطبق هذا التكامل بكل إخلاص وجدية.

أما بخصوص التشابكات الأمامية (FORWARD LINKAGES) فإن صناعة استخراج النفط الخام تتسم بخلق فرص كبيرة لقيام صناعات تعتمد في موادها الأولية وطاقتها على النفط الخام أو الغاز الطبيعي المصاحب. وقد قامت داخل العراق صناعات من هذا النوع، ولكن قيامها جاء متأخراً وهي بطاقات لا تتناسب مع الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن توفرها صناعة استخراج النفط الخام العراقية. ومن هذه الصناعات التي قامت في العراق صناعة تكرير النفط الخام وصناعة الأسمدة الكيمياوية والبتروكيمياوية، وسبق لنا أن تكلمنا عنها عند كلامنا عن الصناعة التحويلية داخل العراق.

على أن أهم ما يميز صناعة استخراج النفط الخام العراقية ويعطيها مكانتها الخطيرة في الاقتصاد العراقي هو هيمنتها الكاملة على الصادرات العراقية، والجدول رقم (18–6) في الصفحة التالية يوضح ذلك. فخلال الفترة 1965–1980 كانت الصادرات العراقية غير النفطية ضئيلة جداً، وهي بضآلتها تكاد تتلاشى أمام الصادرات النفطية رغم زيادتها غير المعتادة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من الفترة قيد الدرس.

ويبدو من هذا الجدول أن نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية تجاوزت 99 بالمائة خلال النصف الثاني من عقد السبعينات. إن هذا يدلّ على أن الصادرات النفطية تكاد تكون المصدر الوحيد لعملات العراق الأجنبية. ونظراً لأنّ خطط التنمية القومية تتضمن، في الجزء الأكبر منها، استيراد السلع والخدمات الأجنبية خصوصاً لتلبية حاجات القطاعات السلعية، فإنّ العملات الأجنبية التي تولدها الصادرات النفطية تكاد تمثل البوابة الوحيدة لدخول التقنية الأجنبية اللازمة لدفع عجلة التنمية.

أضف إلى ذلك فإنّ العراق أصبح يستورد أكثر من ثلثي حاجاته من المواد الغذائية، كما يستورد الجزء الأعظم من سلعه الاستهلاكية. من هنا يمكن تصور مدى الفاجعة التي يمكن أن تحلّ بالاقتصاد العراقي إذا انكمشت الصادرات النفطية أو توقفت تماماً، وهذا ما سنتحدث عنه ونناقشه في بعض الفصول القادمة.

جدول رقم (18-6): قيمة الصادرات الكلية والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية

للفترة 1965-1980 (مليون دولار)

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية %
1965	711	660	51	92.3
1966	763	698	65	91.5
1967	668	610	58	91.3
1968	820	755	65	92.1
1969	823	761	62	92.5
1970	847	788	59	93.0
1971	1,138	083,1	55	95.2
1972	1,108	027,1	81	92.7
1973	1,941	842,1	99	94.9
1974	6,601	534,6	67	99.0
1975	8,297	227,8	70	99.2
1976	9,272	201,9	71	99.2
1977	9,649	560,9	89	99.1
1978	11,063	913,10	150	98.6
1979	21,573	382,21	191	99.1
1980	26,349	096,26	253	99.0

المصدر:

(1) الصادرات الكلية والنفطية للسنوات 1965-1969 استلت الأرقام من:
OPEC Annual Statistical Bulletin,1983.tables 4 and 5.

(2) الصادرات الكلية والنقطية للسنوات 1970-1980 استلت الأرقام من:
OPEC Annual Statistical Bulletin,1991 tables 4 and 5.

العمود الثالث جاء من حاصل طرح العمود الثاني من الأول والعمود الرابع جاء من حاصل قسمة العمود الثاني على الأول مضروباً في 100.

المبحث الثاني

الفصل السابع

تسلح من أجل العدوان

«إن الأموال، وهي مصدر الكثير من نعم الجنس البشري، تصبح أيضاً – ما لم نتمكن من السيطرة عليها – مصدراً للخطر والفوضى»

«دنيس هولم روبرتسون»

عوائد نفطية بطفرة غير اعتيادية

إن انفجار أسعار النفط خلال عقد السبعينات وما نتج عن ذلك من زيادات فلكية في العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط، ومنها العراق، لم يكن حدثاً عادياً يحدث بين آونة وأخرى. لقد كان ذلك واقعة تاريخية لم تكن لتحدث لولا اجتماع عوامل معينة، اقتصادية وسياسية وسايكولوجية. فالزيادة المستمرة للطلب العالمي على النفط، واستعداد الدول الأعضاء في منظمة الأوبك للتكاتف فيما بينها للسيطرة على الإنتاج وانتزاع سلطة تسعير النفط من أيادي شركات النفط العالمية أدّت إلى الانفجار الأول في الأسعار خلال الفترة 1973–1974، ثم قيام الثورة الإسلامية في إيران وهبوط إنتاج النفط الإيراني بشدة، الذي توقف كليّاً لفترة وجيزة في بداية 1979، وسايكولوجية سوق النفط العالمية وارتباكها آنذاك، أدّت إلى الانفجار الثاني في الأسعار خلال الفترة 1979 – 1980.

لقد حدثت تغييرات جوهرية في هيكل السوق النفطية بانتهاء عقد السبعينات نتيجة لانفجارات الأسعار التي شهدتها تلك السوق. فالطفرات في أسعار نفوط الشرق الأوسط من 1.8 دولاراً للبرميل الواحد إلى أكثر من 36 دولاراً للبرميل الواحد خلال عشر سنوات قد أنتجت سوقاً نفطية في الثمانينات وما بعدها اختلفت تماماً عمّا كانت عليه تلك السوق في السبعينات.

وقد تميّزت السوق الجديدة بثلاث مميزات رئيسية:

الأولى: توجه الدول الصناعية نحو الاقتصاد في استهلاك الطاقة بصورة عامة والنفط بصورة خاصة. وقد أدّى ذلك التوجه إلى تغييرات هيكلية في اقتصاديات الدول الصناعية استهدفت الابتعاد عن أنماط الإنتاج والاستهلاك المتميزة بكثافة الطاقة من جهة، وتبني وسائل إنتاج تستغل الطاقة بكفاءة أعلى من جهة أخرى. وهذا يعني أن الوحدة الواحدة من الناتج المحلي الإجمالي أصبحت تستهلك طاقة أقل، وبصورة خاصة نفطاً أقل.

والثانية: إنشاء الخزين الاستراتيجي النفطي لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). والهدف الرئيسي من هذا الخزين هو ضمان إمدادات النفط في

أسواق الأعضاء لمدة تسعين يوماً على الأقل في حالة اختلال الإمدادات في السوق العالمية نتيجة الاضطرابات السياسية أو الحروب المحلية.. الخ. فالخزين الاستراتيجي هو آلية تقي الأسواق من الصدمات الناجمة عن اختلال الإمدادات النفطية أو انقطاعها المفاجئ، وبالتالي تكبح الأسعار النفطية من الارتفاع. ولقد استعمل الخزين النفطي بكفاءة عالية عندما انقطع النفط العراقي والنفط الكويتي عن السوق العالمية بعد غزو الكويت.

والثالثة: ظهور منتجين جدد في سوق النفط العالمية خارج منظمة الأوبك. فالأسعار العالية للنفط تشجع عادة الاستثمار في مختلف المراحل النفطية كالتنقيب والتطوير والإنتاج. ولقد بدأت تنزل إلى الأسواق تدريجياً في الثمانينات نفوط منافسة لنفوط الأوبك من بحر الشمال (بريطانيا والنرويج) وألاسكا (الولايات المتحدة الأمريكية) ومصر والمكسيك وماليزيا وعمان وكولومبيا وأقطار أخرى، غير أن هذه النفوط لم تكن تخضع لنظام الأسعار التي كانت تلتزم به الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.

ونظراً لانكماش الطلب العالمي على النفط منذ بداية الثمانينات، والتوسع المستمر في إمدادات النفط من خارج منظمة الأوبك، أخذت الأسعار بالتدهور المستمر. وبغية المحافظة على هيكل الأسعار فقد تبنت المنظمة سنة 1981 نظام برمجة الإنتاج (PROGRAMMING PRODUCTION) حيث يلتزم كل عضو من أعضاء المنظمة بسقف معين للإنتاج. كذلك قبلت المنظمة أن تصبح المجهز لما يتبقى من الطلب العالمي على النفط (SUPPLIER RESIDUAL). وفي ظل هذه الأوضاع أصبح المستهلك يشتري النفط من خارج منظمة الأوبك، لرخص سعره نسبياً، قبل أن يشتري من دول منظمة الأوبك. وبهذه الطريقة أخذ الطلب العالمي على نفوط الأوبك بالتدهور سنة بعد أخرى، وانخفض إنتاج الأوبك من 23.2 مليون برميل يومياً في سنة 1981 إلى 16.7 مليون برميل يومياً في سنة 1985[1]. لقد تحملت المملكة العربية السعودية خلال المنتصف الأول من الثمانينات أغلب الهبوط الذي عانت منه المنظمة خلال هذه الفترة حيث انخفض إنتاجها من 10.3 مليون برميل يوميا في سنة 1981 إلى 3.6 مليون برميل يوميا في سنة 1985[2].

إن الانخفاض الهائل في الطلب العالمي على نفوط منظمة الأوبك قد دفع بهذه المنظمة إلى البحث عن حلّ يتيح لها الحصول على حصة عادلة في سوق النفط العالمية. ولما لم تجد أذناً صاغية من المنتجين خارج منظمة الأوبك، وحتى من بعض أعضاء المنظمة الذين كانوا ينتجون ما يفوق الحصص المحددة لهم، تبنت المملكة العربية السعودية في نهاية سنة 1985 نظام سعر جديد يمكن تسميته بالسعر الصافي الارتجاعي (NETBACK PRICING). واندفع بعد ذلك الأعضاء الباقين بإنتاج وتسعير لا تحدهما ضوابط انهارت على أثره السوق النفطية في سنة1986

وانخفض معدل سعر نفوط منظمة الأوبك من 26.88 دولار للبرميل الواحد في 1986/2/28 إلى 9.70 دولار للبرميل الواحد في 1986/7/18 كما انخفض معدل السعر العالمي للبرميل الواحد من 23.73 دولار إلى 9.62 دولار في ذينك التاريخين على التوالي[3]. ولم ينقذ الأسعار من انهيار أكثر إلاّ رجوع المنظمة إلى برمجة الإنتاج في أيلول 1986 وقيام العديد من المنتجين خارج منظمة الأوبك بتخفيض إنتاجهم تضامناً مع المنظمة للحفاظ على هيكل الأسعار[4]. وبعد استقرار السوق النسبي قامت المنظمة بتبني سعراً أكثر واقعية، حيث حددت هدفا لسعر نفط الإشارة[5] قدره 18 دولاراً للبرميل الواحد ابتداءاً من 1987/2/1[6].

لقد أدركت دول أعضاء في منظمة الأوبك تتمتع باحتياطيات نفطية كبيرة ولكنها بنفس الوقت تتميز بأعداد سكانية قليلة، كالمملكة العربية السعودية والكويت والأمارات العربية المتحدة، أن من الخطل، بعد الذي حدث في النصف الأول من الثمانينات، المبالغة برفع الأسعار إلى مستويات يتم معها تشجيع سياسات الحفظ والتقشف في استهلاك النفط لدى الدول الصناعية والتحول نحو استعمال مصادر الطاقة الأخرى غير النفطية، وتطوير بدائل طاقة جديدة، والتوسع في الاستثمارات النفطية خارج الأقطار المنتمية لمنظمة الأوبك وبالتالي زيادة الإمدادات النفطية من تلك الأقطار. إن رفع الأسعار بصيغة غير عقلانية يؤدي إلى خفض الطلب العالمي على النفط بصورة عامة، ونفط الأوبك بصورة خاصة وزيادة إمدادات النفط من خارج منظمة الأوبك، وبالتالي تقليص حصة الأوبك في السوق العالمية تدريجيا كما حصل خلال الفترة 1980–1985.

إن زيادة الأسعار، كما رأينا، بصورة غير عقلانية لا تبررها أساسيات السوق (خصوصاً العرض والطلب) هي – بالإضافة إلى ضررها للاقتصاد العالمي – مضرة أيضاً، على المدى المتوسط والبعيد، بمصلحة الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك بصورة عامة، وبتلك الدول التي تمتلك احتياطيات نفطية هائلة بصورة خاصة.

من كل ما تقدم نريد أن نقول بأن عصر انفجار الأسعار، كما حدث في السبعينات، قد انتهى ولربما لن يعود، وأن الانفجاريين اللذين حدثا في السبعينات كانا حادثة تاريخية حتمتها ظروف معينة قد لا تحدث في المستقبل إلا إذا تظافرت عوامل جديدة تساعد على نشوء مثل تلك الحالات. أما الانفجار الذي حدث في 2008 فلم يكن إلاّ فقاعة مؤقتة كانت أعمال المضاربين السبب الرئيسي وراءها. وإذا كان لأسعار النفط أن ترتفع بالمستقبل فإنها سترتفع بين آونة وأخرى بالقدر الذي قد يحافظ على الأسعار الحقيقية للنفط أمام التضخم وانخفاض قيمة الدولار[7]. كما ستتأثر أسعار النفط مستقبلاً ليس فقط بعوامل العرض والطلب والحجم المتبقي من احتياطي النفط العالمي وإنما ستتأثر أيضاً بمدى توفر الطاقات البديلة وأسعارها. وكل ما تطمح إليه الدول المصدرة للنفط في زيادة عوائدها النفطية هو – فضلاً عن زيادة الأسعار بالصيغة التي فصلناها

أعلاه – زيادة صادراتها من النفط تلبية لزيادة الطلب العالمي، وهذا الأخير بدوره يعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي بالعالم ودرجة نموه وعلى مدى توفر مصادر الطاقة البديلة المنافسة للنفط. وستزداد صادرات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك – خصوصاً تلك التي تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة – كلما انخفضت احتياطيات الدول النفطية الأخرى وانحسر إنتاجها بمرور الزمن.

فعصر السبعينات – إذن – كان عصراً ذهبياً بقدر تعلق الأمر بالعوائد النفطية وجني كميات عظيمة منها غير مرتقبة. وكان متوقعاً من الدول المصدرة للنفط، وهي متخلفة اقتصادياً بصورة عامة، أن تستغل هذه الثروات المفاجئة بموجب خطط مدروسة لتنمية قطاعاتها الاقتصادية المتخلفة والنهوض باقتصاداتها وتحقيق رفاهيات شعوبها.

وقد انتهجت هذه الدول سياسات مختلفة في استغلالها لهذه الثروات، وتفاوتت في توزيعها فيما بين الاستثمار والاستهلاك. وقد أفلح من اتجه بهذه الثروات نحو الاستثمارات المدروسة في الأصول الرأسمالية المنتجة والموارد البشرية، وادخر الفوائض التي زادت عن قدرات البلد الاستيعابية لحين الحاجة إليها في المستقبل في مجالات التنمية الاقتصادية. إلاّ أنّ النظام العراقي توجه وجهة أخرى كما سنرى.

التسلح العراقي

ازدادت العوائد النفطية العراقية من 788 مليون دولار في سنة 1970 إلى 26,296 مليون دولار في سنة 1980[8] أي أنها نمت بمعدل سنوي قدره 42 بالمائة وهو نمو لم يكن يتوقعه أحد. ونتيجة لذلك ربما أصبح بحسبان القيادة السياسية في العراق أن مثل هذا النمو في العوائد النفطية سيستمر في المستقبل، أو على الأقل أن العوائد النفطية ستنمو دوماً بصورة إيجابية.

وكان بإمكان تلك القيادة التوجه الجدي نحو تحسين قدرة العراق الاستيعابية للاستثمارات، من أجل التنمية وبالتالي امتصاص استثمارات تنموية متزايدة. كذلك كان بمقدورها التوجه نحو إيجاد فرص استثمارية مجدية داخل الوطن العربي، وبالتالي العودة بالفائدة على العراق وعلى الأمة العربية. كما كان بمقدورها أيضاً التوجه نحو العالم الخارجي واستثمار ما فاض عن حاجة العراق من أموال نفطية لآجال قصيرة الأمد وطويلة الأمد، وبالتالي العودة بالخير على العراق وأهله في أيام لاحقة. إلاّ أنه يبدو أن النزعة إلى الخير لم تتوفر، فقد استبدّت بالقيادة السياسية خلال السبعينات نزعات لم تكن لخير العراق، دفعته إلى التسلح والزيادة في التسلح.

مؤشرات التسلح العراقي

تختلف بلدان العالم فيما بينها بتعداد جيوشها وكيفية تسليح تلك الجيوش ومستويات

إنفاقها العسكري. وهناك مؤشرات يمكن استعمالها لبيان مدى الجهود التي يبذلها بلد ما في مجهوده العسكري. ويمكن مقارنة هذه المؤشرات فيما بين البلدان، لبيان مستوى الأهمية التي تعطيها هذه البلدان لمجهوداتها العسكرية، كما يمكن دراسة هذه المؤشرات للبلد الواحد ومقارنتها مع نفسها ولكن بأزمنة مختلفة، لبيان الوجهة التي تتوجه بها هذه المؤشرات، ومنها إن كان البلد يتوجه نحو العسكرة والتسلح.

ومن هذه المؤشرات مدى الإنفاق العسكري (MILTARY EXPENDITURES). ويعرف الإنفاق العسكري هنا بكونه مصروفات وزارة الدفاع بما فيها المصروفات على الجيوش وشراء الأسلحة والعتاد والمعدات الحربية. ولا يمكن استعمال هذا المؤشر بقيمته المطلقة، ذلك أن قدراً معيناً من الإنفاق قد يبدو كبيراً جداً (كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً) ولكنه سيبدو معقولاً أو حتى صغيراً إذا نُسب للدخل القومي لتلك البلاد. ومن هنا يأتي المؤشر الجيد والمسمى بعبء الدفاع (DEFENSE BURDEN) وهو حاصل قسمة الإنفاق العسكري على الناتج القومي الإجمالي (GNP)[8].

عبئ الدفـاع

يبين الجدول رقم (1-7) عبئ الدفاع الذي تحمله العراق خلال السنوات 1970 -. 1985 ووضعنا في هذا الجدول، لغرض المقارنة، عبئ الدفاع للشرق الأوسط والأقطار النامية والأوبك والعالم، لأن العراق جزء من الشرق الأوسط وواحد من الأقطار النامية وعضو في منظمة الأوبك. ويبدو من هذا الجدول أن المعدل السنوي لعبئ الدفاع العراقي خلال الفترة 1970 – 1980 كان 15.9 بالمائة، وهي الفترة التي سبقت الحرب مع إيران باعتبار أن الحرب لم تشمل سوى الربع الأخير من سنة 1980، في حين كان ذلك المعدل خلال نفس الفترة 12.3 بالمائة للشرق الأوسط و5.9 بالمائة للأقطار النامية و7.6 بالمائة لأعضاء منظمة الأوبك و5.6 بالمائة للعالم. فمعدل عبئ الدفاع العراقي خلال الإحدى عشرة سنة التي سبقت الحرب مع إيران زاد بمقدار 29 بالمائة عن مثيله بالشرق الأوسط وبلغ ضعف مثيله في منظمة الأوبك وثلاثة أضعاف عبئ الدفاع العالمي.

أما خلال السنوات 1981 – 1985 وهي سنوات حرب، فقد ازداد معدل عبئ الدفاع العراقي إلى 41.7 بالمائة مقابل 13.8 بالمائة للشرق الأوسط و6.4 بالمائة للأقطار النامية و10.7 بالمائة لأعضاء منظمة الأوبك و5.6 بالمائة للعالم. وهذا يعني أن معدل عبئ الدفاع العراقي خلال السنوات الخمس الكاملة الأولى من الحرب قد ازداد بمقدار 262 بالمائة عن معدل عبئ الدفاع خلال الإحدى عشرة سنة التي سبقت الحرب. إن معدل عبئ الدفاع البالغ 41.7 بالمائة يعني أن العراق كان ينفق على المجهود الحربي السنوي 41.7 بالمائة من كامل قيمة السلع

والخدمات التي كان ينتجها العراق خلال سنوات الحرب 1981 – 1985[9]. إن هذا المستوى من الإنفاق كان له تأثيراً بعيداً على الاقتصاد العراقي ومن أوجه عدة كما سنرى.

جدول رقم (1-7): الإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي (عبئ الدفاع) لكل من العراق، الشرق الأوسط، الأقطار النامية، الأوبك والعالم للفترة 1970-1985

السنة	العراق	الشرق الأوسط	الأقطار النامية	الأوبك	العالم
1970	12.9	10.3	5.8	5.6	6.2
1971	12.3	10.1	5.8	5.6	5.9
1972	11.5	10.1	5.7	5.9	5.8
1973	13.6	11.9	5.6	6.2	5.5
1974	15.7	11.9	5.5	6.5	5.6
1975	17.4	15.1	5.9	8.2	5.7
1976	17.2	14.5	5.9	8.3	5.5
1977	18.1	12.7	5.5	7.3	5.4
1978	19.2	15.1	6.9	12.1	5.4
1979	14.9	11.6	6.1	8.8	5.2
1980	22.5	11.7	5.5	9.0	5.3
1981	45.1	12.6	5.7	10.1	5.4
1982	44.8	13.9	6.1	10.8	5.7
1983	45.3	13.9	6.2	10.8	5.7
1984	42.5	14.5	6.0	11.2	5.6
1985	30.7	13.9	5.7	10.6	5.6

المصدر: World Military Expenditures and Arms Transfers, 1970-1979, 1987, 1989 and 1990: Washington, D.C., U.S. Arms Control and Disarmament Agency.

ولغرض دراسة توجه النظام العراقي نحو عسكرة البلاد خلال السبعينات، خصوصاً بعد زيادة العوائد النفطية، نرى أن عبئ الدفاع خلال السنوات 1970، 1971، و1972 كان 12.9 بالمائة، 12.3 بالمائة، و11.5 بالمائة على التوالي، وهي نفس المستويات تقريباً التي كان عليها عبئ الدفاع خلال الستينات. إلاّ أنّ هذا العبء شهد طفرة وصلت به إلى 15.7 بالمائة في سنة 1974، أي بعد الانفجار الأول بالأسعار النفطية خلال 1973–1974 ، ثم استمر بالتزايد حتى شهد طفرة أخرى وصلت به إلى 22.5 بالمائة في سنة 1980، أي بعد الانفجار الثاني للأسعار النفطية خلال 1979 –. 1980 وهذا يدلّ على أن زيادة العوائد النفطية المفاجئة كانت تشجع النظام العراقي على زيادة الإنفاق العسكري الذي كان يتميز بمستوى عال جداً أساساً قياساً بمستويات الإنفاق العسكري التي كانت تشهدها أقطار الشرق الأوسط والأقطار النامية وأعضاء منظمة الأوبك ودول العالم مجتمعة.

إن معدل النمو السنوي لعبئ الدفاع العراقي خلال فترة العشر سنوات 1970–1980 بلغ 5.7 بالمائة. وهذا النمو يبدو متواضعاً لأول وهلة، ولكنه سيبدو كبيراً مقارنة بمعدلات النمو خلال نفس الفترة التي شهدتها أقطار الشرق الأوسط والأقطار النامية والدول الأعضاء بمنظمة الأوبك، حيث بلغت 1.3 بالمائة، 0.5 بالمائة، و4.9 بالمائة على التوالي. أما عبئ الدفاع العالمي خلال العشر سنوات المذكورة فلم يشهد أي نمو يذكر بل ربما شهد انخفاضاً بسبب انخفاض ذلك المعدل بصورة جزئية لدى الدول المتطورة ودول أمريكا اللاتينية.

الإنفاق العسكري

إن جهود التسلح العراقي ستبدو كبيرة جداً إذا نظرنا إلى الإنفاق العسكري بقيمته المطلقة دون أن يكون منسوباً إلى الناتج القومي الإجمالي، كما أن معدل النمو السنوي للإنفاق العسكري سيبدو أكبر بكثير من معدل النمو السنوي لعبئ الدفاع، ذلك أن الناتج القومي الإجمالي نفسه شهد نمواً متسارعاً خلال السبعينات وبذلك فقد أخفى النمو الكبير للإنفاق العسكري.

ومن النظر إلى الجدول رقم (2–7) نرى أن الإنفاق العسكري ازداد من 343 مليون دولار في سنة 1970 إلى 11,900 مليون دولار في سنة 1980[10]، أي أنه ازداد بمقدار 34 مرة خلال العشر سنوات ما بين1970–1980. إن هذه الزيادة خلال هذه الفترة تمثل معدل نمو قدره 42 بالمائة سنوياً. ولو رجعنا إلى الجدول رقم (12–6) لرأينا أن العوائد النفطية هي الأخرى ازدادت بمقدار 34 مرة خلال العشر سنوات ما بين 1970–1980، وهي أيضاً شهدت نمواً معدله 42 بالمائة سنوياً خلال نفس الفترة. وليس من الضروري أن يتطابق معدل نمو الإنفاق العسكري مع معدل نمو العوائد النفطية في حالة العراق، فهذا التطابق مجرد صدفة. ولكن هذا التطابق – أو التقارب على الأقل – يؤكد أن القيادة السياسية العراقية خلال السبعينات كانت، في سياستها لتسليح العراق، تتأثر بشدة بمستويات عوائد البلد النفطية، حتى بدا الأمر وكأنّ العوائد النفطية الفائضة آنذاك عن حاجات العراق الاستثمارية ما كان لها أن تستقر إلاّ في خزائن الدول المصدرة للسلاح.

جدول رقم (2-7): الإنفاق العسكري والواردات العسكرية العراقية بالأسعار الجارية، وعدد القوات المسلحة العراقية ونسبتها لكل ألف شخص من السكان للسنوات 1970-1989

السنة	الإنفاق العسكري (مليون دولار)	الواردات العسكرية (مليون دولار)	القوات المسلحة (ألف شخص)	القوات المسلحة لكل ألف شخص من السكان (نسبة القوة)
1970	343	50	95	10.0

1971	474	40	105	10.7
1972	486	140	105	10.4
1973	730	625	105	10.0
1974	1,776	625	110	10.1
1975	2,335	750	155	13.9
1976	2,708	1,000	190	16.5
1977	3,584	1,400	140	11.8
1978	4,554	2,400	362	29.5
1979	5,624	3,100	444	34.8
1980	11,900	2,400	430	32.5
1981	17,097	4,200	392	28.6
1982	18,424	7,000	404	28.5
1983	18,810	6,800	434	29.6
1984	20,720	9,100	788	52.0
1985	15,281	4,600	788	50.2
1986	غ م	5,700	800	49.2
1987	غ م	5,400	900	53.5
1988	غ م	4,900	1,000	57.4
1989	غ م	1,900	1,000	55.3

غ.م: غير متوفر

(1) تم اشتقاق الإنفاق العسكري من حاصل ضرب نسبة الإنفاق العسكري الخاصة بالعراق في جدول رقم واحد بالناتج المحلي الإجمالي العراقي بدلاً من الناتج القومي الإجمالي،لعدم توفر بيانات عن الأخير،علماً أن الفرق بين الاثنين قليل في حالة العراق.

(2) المعلومات الأخرى في الجدول استلت من:
World Military Expenditures and Arms Transfers, 1970-1979,1984,1987 Washington D. C., U. S. Arms control and Disarmament Agency.

نسبة القوة

هناك مؤشر آخر للتسلح يطلق عليه نسبة القوة (FORCE RATIO). وهو عدد العسكريين لكل ألف شخص من السكان في بلد ما. وهذه النسبة تأتي من حاصل قسمة عدد القوات المسلحة في بلد ما على العدد السكاني لذلك البلد. وكما أن عبئ الدفاع هو مؤشر يركز على دخل البلاد ويبين مدى استعداد البلاد لتخصيص جزء من دخلها للإنفاق العسكري، فإن نسبة القوة هي مؤشر يركز على سكان البلاد بدلاً من الدخل، ويبين مدى استعداد البلاد لتخصيص جزء من أبناءها في سبيل أغراضها العسكرية.

ويرينا الجدول رقم (7.2) أن نسبة القوة كانت حوالي 10 مجندين لكل ألف شخص من السكان حتى سنة 1974، ثم أخذت بالازدياد بعد ذلك حتى وصلت إلى 32.5 مجند لكل ألف شخص في سنة 1980. وبلغت هذه النسبة قمتها في سنة 1988، وهي السنة التي انتهت فيها

الحرب مع إيران، حيث وصلت 57.4 مجند لكل ألف شخص من السكان.

وبناءً على تلك الأرقام فإنّ معدل النمو السنوي بنسبة القوة بلغ 12.5 بالمائة خلال السنوات 1970–1980. وهذه الزيادة السنوية بنسبة القوة كبيرة طبعاً، وهي تعبر عن التوجه العسكري للعراق خلال تلك الحقبة. ولو لم تكن هناك نية في زيادة التسلح لبقيت هذه النسبة ثابتة تراوح حول العشرة مجندين لكل ألف شخص من السكان.

ومرة أخرى نرى أن جهود التسلح العراقي ستبدو كبيرة جداً، بقدر تعلق الأمر بعدد القوات المسلحة، إذا نظرنا إلى الأخيرة بصفتها المطلقة دون أن تنسب إلى عدد السكان. في هذه الحالة نرى أن عدد القوات المسلحة العراقية ازدادت من 95 ألف مجند في سنة 1970 إلى 430 ألف مجند في سنة 1980، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 16.2 بالمائة خلال العشر سنوات 1970–1980، وهذا معدل تجاوز أربعة أضعاف معدل النمو السنوي للسكان خلال تلك الفترة، وهو يفسر النمو السنوي الكبير في مؤشر نسبة القوة.

ومن أجل مقارنة مؤشر نسبة القوة بين العراق والشرق الأوسط والأقطار النامية والأوبك والعالم، ننظر إلى الجدول رقم (7.3). ومن هذا الجدول نرى أن معدل نسبة القوة خلال الفترة 1970–1980 كان 17.3 للعراق مقابل 12.8 للشرق الأوسط و5.1 للأقطار النامية و4.5 لأقطار منظمة الأوبك و6.5 لأقطار العالم. فنسبة قوة العراق، إذن، كانت أعلى من نظيراتها في كل المناطق المذكورة، بضمنها منطقة الشرق الأوسط وهي منطقة ساخنة دائماً. فنسبة القوة العراقية بلغت أكثر من ثلاثة أمثال نظيرتها في الأقطار النامية، وقرابة أربعة أمثال نظيرتها في منظمة الأوبك، وأكثر من مرتين ونصف مثيلتها في العالم.

وتصبح نسبة القوة العراقية أكثر معنى إذا قورنت بمثيلتها بمنطقة الشرق الأوسط، فهي منطقة غير مستقرة وليس من المستغرب أن يكون معدل هذه النسبة فيها أعلى من معدلها في المناطق الأخرى من العالم. فمعدل نسبة القوة العراقية خلال السنوات الخمس الأولى من الفترة قيد الدراسة، أي 1970 – 1974، كانت أقل من مثيلتها بالشرق الأوسط حيث بلغ معدل الأولى 10.2 في حين بلغ معدل الثانية 11.5. وخلال السنوات الست 1975–1980 ارتفع معدل نسبة القوة في الشرق الأوسط قليلاً ليصل إلى 13.9. وإذا كان هدف القيادة السياسية العراقية هو أن تلحق نسبة القوة العراقية بمثيلتها في الشرق الأوسط لأصبح معدلها 14، مثلاً، خلال السنوات الستة المذكورة. إلاّ أن معدل نسبة القوة العراقية تعدى بكثير نظيره بالشرق الأوسط وبلغ 23.2 مجند لكل ألف شخص من السكان خلال الفترة 1975 – 1980.

جدول رقم (3-7): نسبة القوات المسلحة لكل ألف شخص من السكان (نسبة القوة) لكل من العراق والشرق الأوسط والأقطار النامية ومنظمة الأوبك للسنوات 1970-1989

السنة	العراق	الشرق الأوسط	الأقطار النامية	الأوبك	العالم
1970	10.0	9.8	5.1	4.4	6.9
1971	10.7	11.1	5.2	4.9	6.9
1972	10.4	11.9	5.2	4.8	6.7
1973	10.0	11.9	5.2	4.6	6.6
1974	10.1	12.6	5.5	4.5	6.8
1975	13.9	14.7	5.1	4.7	6.5
1976	16.5	14.9	5.0	4.9	6.3
1977	11.8	12.3	4.9	4.3	6.2
1978	29.5	11.7	4.9	3.9	6.2
1979	34.8	15.5	5.1	4.7	6.1
1980	32.5	14.5	4.9	4.3	6.0
1981	28.6	13.6	5.0	4.0	6.0
1982	28.5	13.3	4.8	3.9	5.9
1983	29.6	13.8	4.8	4.0	5.8
1984	52.0	16.5	4.9	5.2	5.9
1985	50.2	16.1	4.9	5.1	5.9
1986	49.2	15.3	4.9	5.0	5.8
1987	53.5	16.0	4.7	5.1	5.7
1988	57.4	18.5	4.6	5.7	5.6
1989	55.3	17.8	4.5	5.5	5.4

المصدر: World Military Expenditures and Arms Transfers, 1970-1979, 1987, 1989 and 1990: Washington, D.C., U.S. Arms Control and Disarmament Agency.

الواردات العسكرية

هناك مؤشر آخر يمكن تفحصه لبيان مدى توجه جهود البلاد نحو التسلّح العسكري، وهو نسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية. ومن المفيد هنا أن نذكر بأن هذا المؤشر ليس دقيقاً في كل الأحوال، حيث نجد العديد من البلدان التي تكون لديها نسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية ضئيلة جداً، أو معدومة كما هي الحالة مع الدول التي تتميز بصناعات عسكرية متطورة ولكنها مع ذلك تخصص جزءاً جيداً من دخلها للإنفاق العسكري والتسلح.

على أنّ العراق، مثله كمثل أقطار الشرق الأوسط والأقطار النامية والدول الأعضاء في منظمة الأوبك، لا يتميز بصناعة عسكرية متطورة. وهو إن بذل جهوداً غير اعتيادية في التسلح، فإنّ ذلك سينعكس مباشرة على مستوى وارداته العسكرية. إن نسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية يصبح هنا مؤشراً جيداً إذا انعقدت المقارنة مع الأقطار المذكورة أعلاه، ويصبح هذا المؤشر فعالاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن العراق، خصوصاً خلال النصف الثاني من السبعينات، انهمك ببرامج تنموية ذات تخصيصات مالية هائلة تطلبت واردات مدنية كبيرة جداً كان من المفروض لها

أن تطغي كثيراً على واردات العراق العسكرية.

جدول رقم (4-7): نسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية لكل من العراق والشرق الأوسط والأقطار النامية والأوبك والعالم للسنوات 1970-1989

السنة	العراق	الشرق الأوسط	الأقطار النامية	الأوبك	العالم
1970	9.8	15.5	6.4	3.9	1.8
1971	5.7	12.3	6.5	5.2	1.8
1972	19.8	17.0	8.8	7.4	2.5
1973	69.9	21.8	8.3	7.9	2.3
1974	26.3	14.5	4.4	7.7	1.4
1975	17.8	9.3	4.1	6.0	1.4
1976	28.8	11.3	5.2	8.3	1.7
1977	35.9	11.9	5.4	8.7	1.7
1978	57.0	11.0	5.3	8.3	1.6
1979	43.2	12.1	6.7	10.1	1.9
1980	17.2	10.4	5.4	6.7	1.8
1981	20.3	12.1	6.2	9.0	2.2
1982	32.5	14.1	7.5	10.7	2.6
1983	55.9	15.9	7.7	10.8	2.7
1984	82.1	19.0	8.5	16.2	2.7
1985	43.6	16.6	7.3	13.4	2.4
1986	55.9	20.7	7.8	17.9	2.3
1987	72.8	23.8	8.3	18.1	2.3
1988	47.7	16.1	5.9	11.6	1.8
1989	15.8	12.3	4.7	9.7	1.5

المصدر: World Military Expenditures and Arms Transfers, 1970-1979, 1987, 1989 and 1990: Washington, D.C., U.S. Arms Control and Disarmament Agency.

ومن الجدول رقم (7.4) الذي يبين نسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية للسنوات 1970 – 1989 نرى أن النسبة الخاصة بالعراق تذبذبت خلال تلك الفترة ولكنها كانت تميل بمرور الزمن إلى الارتفاع، حتى وصلت قمتها في سنة 1984، حيث بلغت واردات العراق العسكرية 82.1 بالمائة من الواردات الكلية. ومن الجدير أن نذكر هنا أن إحصائية عالمية جرت بخصوص جهود الإنفاق العسكري والتسلح لسنة 1984 ظهر منها أن مرتبة العراق، فيما بين 144 دولة، جاءت الأولى بين دول العالم بقيمة الواردات العسكرية، والأولى بعبء الدفاع، والأولى بنسبة القوة، والثانية بنسبة الإنفاق العسكري إلى مجموع الإنفاق الحكومي (أي الميزانية الكلية للحكومة) والرابعة بنسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية، والسابعة بعدد منتسبي الجيش، والثامنة بين دول العالم بقيمة الإنفاق العسكري[11]. إن مراتب العراق بين دول العالم خلال تلك

السنة يرينا المدى الذي وصلت إليه عسكرة العراق، ولكن الكثيرين قد يعذرون عسكرة العراق في الثمانينات لأنه كان في حرب مع إيران.

فلنعد، إذن، إلى سنوات السلم في السبعينات ونعقد مقارنة بين نسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية بين العراق وبين أقطار الشرق الأوسط والأقطار النامية والأوبك والعالم. ومن الجدول رقم (7.4) نرى أن معدل تلك النسبة خلال السنوات 1970–1980 كان 30.1 للعراق مقابل 13.4 للشرق الأوسط و6.0 للأقطار النامية و7.3 للأوبك و1.8 للعالم. وإذا استثنينا أقطار العالم مجتمعة، باعتبار أن نسبتها البالغة 1.8 بالمائة واطئة لكونها تتأثر بالنسب الواطئة جداً العائدة للدول المتقدمة صناعياً، فإنّ المقارنة مع بقية المناطق المبينة بالجدول تصبح معقولة لكون العراق واحد منها.

فمعدل نسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية العراقية خلال الفترة 1970–1980 تجاوز أربعة أمثال معدل النسبة للأوبك، وخمسة أمثال معدل النسبة للأقطار النامية، وبلغ أكثر من ضعفي معدل النسبة لأقطار الشرق الأوسط. وإذا اكتفينا بمقارنة العراق بالشرق الأوسط فقط، باعتبار أن الأخيرة هي منطقة ساخنة وهي قد تدفع العراق لزيادة الواردات من السلاح واقتصرنا على الخمس سنوات الأخيرة من تلك الفترة، لرأينا أن معدل النسبة للعراق قد ازداد إلى 36.4 بالمائة، في حين أن معدل تلك النسبة للشرق الأوسط قد انخفض إلى 11.4 بالمائة خلال فترة الخمس سنوات المذكورة، أي أن نسبة العراق تجاوزت ثلاثة أمثال مثيلتها للشرق الأوسط خلال الفترة المذكورة.

وإذا رجعنا إلى الجدول رقم (2–7) لنتفحص الواردات العسكرية العراقية بقيمتها المطلقة نرى أنها قد ازدادت من 50 مليون دولار فقط في سنة 1970 إلى 2,400 مليون دولار في سنة 1980، ثم وصلت قمتها في سنة 1984 حيث بلغت 9,100 مليون دولار. إن الزيادة بين 1970 و1980 بلغت 48 مرة، وهذا يعني أن الواردات العسكرية العراقية خلال العشر سنوات 1970–1980 شهدت نمواً سنوياً تجاوز معدله 47 بالمائة. إن هذا المعدل هو أعلى من معدل النمو السنوي الذي شهدته العوائد النفطية خلال نفس الفترة.

توجه نحو العدوان

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذه المرحلة هو: لماذا كل هذا التوجه الكبير من قبل العراق نحو التسلح خصوصاً خلال السنوات الأخيرة من عقد السبعينات؟ هل هو استجابة لسباق تسلح جرى في منطقة الشرق الأوسط؟ الجواب يجب أن يكون نفياً، لأنّ العراق فاق تلك المنطقة كثيراً فيما يتعلق بمؤشرات عبئ الدفاع ونسبة القوة ونسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية، وعلى الأخص إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن إيران، التي تبنت دوراً عسكرياً مهماً خلال حكم الشاه،

اتجهت نحو تخفيض إنفاقها العسكري وعدد أفراد قواتها بشدة حال نجاح الثورة الإسلامية هناك.

وإذا لم يكن توجه العراق الكبير نحو التسلح هو نتيجة لسباق تسلح جرى في المنطقة، فهل كان ذلك استجابة لنية العراق في خوض حرب مع إسرائيل لتحرير الأراضي المحتلة؟ الجواب يجب أن يكون بالنفي أيضاً، لأنّ ذلك لم يحدث، ولم يصدر أي فعل من العراق يعبر عن تلك النية.

إذن؛ ماذا كانت تنوي القيادة السياسية العراقية بتلك الجهود المحمومة في التسلح خصوصاً خلال النصف الثاني من عقد السبعينات؟ إن ما حدث في أيلول (سبتمبر) 1980 وفي آب (أغسطس) 1990 يجعلنا نفهم الآن ماذا كانت نيات القيادة السياسة العراقية من تلك الجهود المحمومة في التسلح. إنه التوجه نحو العدوان.

وبدلاً عن ذلك التوجه الآثم كان بإمكان النظام العراقي خلال السبعينات استغلال الخيرات النفطية وما نتج عنها من ثروات طائلة أحسن استغلال. غير أن ذلك النظام لم يتوجه بتلك الثروات الوجهة الصحيحة، كما تتطلبها ظروف بلد متخلف اقتصادياً كالعراق. بل توجه نحو الإنفاق المتزايد على التسلح، فضلاً عن الإنفاق المتزايد لتقوية مرتكزات النظام الأمنية والمخابراتية والبوليسية في الداخل.

وبدلاً من التوجه نحو الداخل للعمل على تحقيق استراتيجية التنمية في بناء الاقتصاد الوطني وتطوير قاعدة اقتصادية واسعة تغني – على المدى البعيد – عن الاعتماد على الموارد النفطية الناضبة، نرى أن النظام العراقي بدد الثروات على البناء العسكري واتجه نحو الخارج بمطامح سياسية وتوسعية. حتى إذا أشرف عقد السبعينات على الانتهاء اتجه النظام، بقيادة صدام حسين، إلى الجارة المسلمة إيران، بما تكدس لدى العراق من أموال وسلاح، بحرب هوجاء لا معنى لها، شفعها بعد ذلك بغزو ظالم لجارتنا العربية الكويت واستباحة حقوق شعبنا الكويتي الشقيق، مما استثار حرب الخليج الثانية. ونتج عن تلكما الحربين أن ضاعت الأموال وتبدد السلاح وخربت البلاد.

الفصل الثامن

حرب الخليج الأولى

(وَاعبُدُوا اللهَ وَلاَ تُشرِكُوا بِهِ شَيئاً وَبِالوَالِدَينِ إِحسَاناً وَبِذِي القُربَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَالجَارِ ذِي القُربَى وَالجَارِ الجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالجَنبِ وَابنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَت أَيمَانُكُم إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُختَالاً فَخُوراً)

«سورة النساء، الآية:36»

سنسمي الحرب العراقية – الإيرانية بحرب الخليج الأولى، ونسمي الحرب التي قامت بسبب غزو الكويت بحرب الخليج الثانية. ولسنا هنا بصدد تحليل العوامل التي دفعت صدام حسين لإشعال الحرب مع إيران، والتي بدأت في 22 أيلول (سبتمبر) 1980، فجهودنا هنا ستنصب على النواحي الاقتصادية المتعلقة بهذه الحرب، والآثار التي أفرزتها على الاقتصاد العراقي. ولكن لا بد لنا أن نقول – ونحن نتطرق إلى الآثار المدمرة لهذه الحرب – بأنّ الشعب العراقي المسكين قد زج عنوة بحرب لا ناقة له فيها ولا جمل على دولة جارة وشعب عزيز مسلم له أعرق الصلات بشعبنا في العراق. ومهما بلغت الخلافات بين العراق وإيران، فقد كان من الممكن اللجوء إلى المفاوضات السلمية، ثنائية أو دولية أو كليهما، لحل تلك الخلافات وتوقّي شرور الحرب وتغليب مصلحة الشعبين الجارين والشعوب العربية والإسلامية.

ولكن يبدو أن المصالح الأنانية التي كان يستشعرها حاكم مستبد هي التي غلبت. ولو تفحصنا الظروف العالمية آنذاك، من سقوط حكم الشاه الموالي لأمريكا، وقيام جمهورية إسلامية تهدد مصالح أمريكا بالمنطقة وترفد الصراع العربي ضد إسرائيل، وتوجُّه إيران الإسلامي، وانحسار الهيمنة الأمريكية عن إيران، وأزمة الرهائن الأمريكيين، لتوصلنا إلى قناعة بأنّ حرب الخليج الأولى – ولو لم يقصد بها ذلك في أول الأمر – كانت في محصلتها النهائية حرباً بالنيابة عن أمريكا.

حرب اقتصادية

بدأت الحرب بين البلدين بمهاجمة المراكز العسكرية، ولكن سرعان ما قامت بينهما

معارك اقتصادية توازي المعارك العسكرية وترفدها. وكان الغرض من محاولة تدمير كل طرف للمنشآت الاقتصادية للطرف الآخر، هو إضعاف الطرف الآخر وخنقه اقتصادياً ومنعه قدر الإمكان من تمويل عجلته الحربية التي تعتمد بالدرجة الأولى على توفر الأموال.

وإذا كان لكل طرف خنق الآخر اقتصادياً لشلّه ومنعه من مواصلة الحرب، فهل كان هناك أفضل من تدمير المنشآت النفطية، وأولها مراكز تصدير النفط إلى العالم الخارجي، خصوصاً وأنّ كلا البلدين يعتمدان اعتماداً يكاد يكون كليّاً على العوائد النفطية لإدارة العجلة الحربية والمدنية؟.

إنّ هذا بالضبط ما حدث للعراق في بادئ الأمر. فحقول النفط الجنوبية ومنشآتها تقع في جنوب شرق العراق، في البصرة والمناطق المحيطة بها. ومراكز تصدير النفط عبر الخليج، وهما مينائي البكر وخور العمية، يقعان في الخليج إلى الجنوب من الفاو. ويحتوي ميناء الفاو نفسه على العديد من المنشآت النفطية، من ضمنها محطات ضخ للمينائين المذكورين، ومنشآت تصدير نفط خام ومنتجات نفطية للناقلات ذات الحمولة الصغيرة. إن هذه المنشآت تقع قرب الحدود الإيرانية وقد أضحت فريسة سهلة للبحرية الإيرانية وللقوة الجوية الإيرانية.

انقطاع الصادرات النفطية من الجنوب

في الرابع والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1980 هاجمت البحرية الإيرانية مينائي البكر وخور العمية بالإضافة إلى قيامها بغلق شط العرب وفرض الحصار على ميناء البصرة. وفي الخامس والعشرين من أيلول، بعد قيام المدفعية العراقية بضرب مصفى عبادان، قامت الطائرات الإيرانية بغارات على المنشآت النفطية في كل من البصرة والزبير والموصل وكركوك محدثة بذلك أضراراً كبيرة. ثم قامت البحرية الإيرانية بالاشتراك مع القوة الجوية بهجوم مشترك، في ليلة 29–30 تشرين أول (أكتوبر)، على ميناء البكر (ميناء البصرة النفطي لاحقاً) والمنشآت النفطية في ميناء الفاو[1].

ونتيجة لهذه العمليات فقد أصيب ميناء البكر بأضرار جسيمة وأصيب ميناء خور العمية بأضرار أشد. وبذلك فقد العراق في الأيام القلائل الأولى من الحرب القدرة على تصدير 3.2 مليون برميل يومياً من النفط الخام عبر الخليج، حيث كانت السعة التصديرية لكل من المينائين المذكورين 1.6 مليون برميل يومياً[2]. ولم يتمكن العراق من تصدير نفطه الخام من منافذه التقليدية الواقعة في شمال الخليج طيلة مدة الحرب التي بلغت ثماني سنوات.

جدول رقم (1-8): إنتاج وصادرات العراق من النفط الخام للفترة 1979-1990 (ألف برميل يوميا)

السنة	الإنتاج	الصادرات

3,247.0	3,476.9	1979
2,482.0	2,646.4	1980
872.0	897.4	1981
846.0	1,012.1	1982
702.0	1,098.8	1983
867.0	1,221.3	1984
1,085.4	1,402.4	1985
1,393.5	1,876.5	1986
1,717.0	2,358.7	1987
2,095.0	2,739.8	1988
2,260.0	2,785.8	1989
1,596.0	2,125.4	1990

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 1991, table 23.

ولغرض توضيح ما حدث لصادرات النفط الخام العراقية خلال حرب الخليج الأولى، يستحسن أن ننظر إلى الجدول رقم (1–8) الذي يبين إنتاج وصادرات العراق من النفط الخام خلال الفترة 1979–1990. فقد وصل إنتاج وصادرات النفط الخام العراقي قمتيهما بتاريخ العراق في سنة 1979، حيث بلغا 3,476.9 ألف برميل يومياً و3,247.0 ألف برميل يومياً على التوالي. وبتعطل مينائي البكر وخور العمية فقد العراق ثلاثة أرباع صادراته من النفط الخام تقريباً حيث كان يتم تصدير حوالي 2.4 مليون برميل يومياً من ذينك المينائين. وبإغارة الطائرات الإيرانية على محطة الضخ في كركوك ك(k1) 1 ونسف الخط العراقي – التركي من قبل الأكراد، توقفت صادرات العراق كلياً تقريباً خلال الأسابيع الأولى من الحرب لولا مرور كميات ضئيلة من النفط الخام، حوالي 200 ألف برميل يومياً، بواسطة الخط العراقي – السوري إلى ميناء بانياس. ولكن سرعان ما تم تصليح الخط العراقي – التركي وأعيد الضخ فيه، وكانت سعة الأنبوب في ذلك الوقت 700 ألف برميل يومياً[3].

ونظراً لفقدان القدرة على تصدير النفط الخام من منافذ التصدير في الخليج فقد انخفضت الصادرات العراقية بشدة خلال الربع الأخير من سنة 1980، مما أدى إلى انخفاض كلي في صادرات النفط الخام خلال تلك السنة، حيث بلغت 2.482 مليون برميل يومياً قياساً بصادرات النفط الخام في سنة 1979 والتي بلغت 3.247 مليون برميل يومياً. وبذلك فقد انخفضت صادرات النفط الخام من العراق في سنة 1980 بنسبة 24 بالمائة عن السنة التي سبقتها.

لم يقتصر الأذى الذي لحق بالعراق على توقف الصادرات النفطية من المينائين البحريين، خور العمية والبكر، فقد كان العراق يصدر بعض المنتجات النفطية من ميناء الفاو

بواسطة الناقلات الصغيرة. وقد كان الطلب على المشتقات النفطية داخل العراق يعاني آنذاك من اختلال في التوازن، حيث كان الطلب على المشتقات الخفيفة أكثر منه على المشتقات الثقيلة، بمعنى أن المصافي العراقية، في سبيل مواجهة الطلب الداخلي على المشتقات الخفيفة لا بد لها من إنتاج مشتقات ثقيلة تفوق الطلب الداخلي وبذلك لا بد للفائض أن يصدر. وبغلق ميناء الفاو تعطلت القدرة على تصدير المشتقات النفطية الثقيلة الفائضة عن الحاجة، خصوصاً نفط الوقود[4].

إن تلك الحالة خلقت شحة في المنتجات النفطية الخفيفة داخل العراق خلال السنة الأولى على الأقل. ومما زاد الأمر سوءاً تعطل مصفى البصرة نتيجة الأضرار الجسيمة التي لحقت به خلال الأيام الأولى من الحرب، وبذلك فقد العراق 70 ألف برميل يومياً من المشتقات النفطية إضافة لفقدان أية مرونة كانت متوفرة لبرمجة الإنتاج فيما بين المصافي لمواجهة الطلب في الأسواق المحلية. ونتيجة لذلك فقد عانى الشعب العراقي في تلك الفترة من صعوبات كبيرة في الحصول على المنتجات النفطية الخفيفة كالنفط الأبيض (الكيروسين) الذي يستعمل بكثرة للتدفئة والطهي، وكذلك بنزين السيارات (الغازولين).

إيقاف الصادرات النفطية عبر سوريا

أصبح العراق يعاني من انخفاض شديد في عوائده النفطية بعد فقدان صادراته عبر الخليج، وكان لا بد له من زيادة صادراته النفطية عبر سوريا ولحين إيجاد منافذ جديدة للتصدير. من هنا فإنّ الضربة للعراق كانت موجعة جداً عندما أقدمت سوريا في نيسان (أبريل 1982) على غلق خطوط أنابيب النفط الخام الموصلة إلى بانياس وطرابلس على البحر الأبيض المتوسط.

كان الخط المار عبر سوريا إلى طرابلس في لبنان مغلق بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، وكان الخط الواصل إلى ميناء بانياس السوري يغلق تارة ويفتح أخرى بسبب العلاقات المتردية بين سوريا والعراق[5]. وحينما فقد العراق موانئ تصدير النفط الخام عبر الخليج زادت الصادرات تدريجياً خلال الخط السوري، ولكن خطوة سوريا بغلق الأنبوب حرمت العراق من 400 ألف برميل يومياً من الصادرات النفطية التي كانت تمر خلال الأنبوب في ذلك الوقت، والتي كان مقدر لها أن تزيد.

ومن النظر مرة أخرى إلى الجدول رقم (1–8) نرى أن صادرات العراق من النفط الخام انخفضت بشدة إلى 872 ألف برميل يومياً خلال سنة 1981 بسبب فقدان التصدير من مينائي البكر وخور العمية. وبذلك انخفضت الصادرات النفطية في سنة 1981 بمقدار 65 بالمائة عما كانت عليه في سنة 1980، وبمقدار 73 بالمائة عما كانت عليه تلك الصادرات في سنة 1979. وبغلق الخط العراقي – السوري في 10 نيسان (أبريل) 1982أصبح الخط المار عبر تركيا المنفذ الوحيد لصادرات النفط الخام العراقية. ونتيجة لتوقف الصادرات عبر سوريا انخفضت الصادرات

النفطية في سنة 1982 حيث بلغ معدلها 846 ألف برميل يومياً. وخلال سنة 1983 عانى العراق من حصار على منافذ تصدير النفط الخام، من الجنوب عبر الخليج ومن الغرب عبر سوريا. ولم يبق إلاّ الخط عبر تركيا الذي استعمل بطاقته القصوى وأكثر قليلاً، وقد تم ذلك بمساعدة بعض المضيفات الكيمياوية التي حسنت من تدفق النفط داخل الأنبوب[6]. وقد انخفضت الصادرات خلال تلك السنة إلى حدها الأدنى بتاريخ العراق وبلغت 702 ألف برميل يومياً.

البحث عن منافذ تصدير جديدة

لم تبق القيادة السياسية بالعراق مكتوفة الأيدي أمام الحصار المضروب على صادرات العراق النفطية، وقد بدأ التخطيط مبكراً للتغلب على هذه المشكلة، فالنفط هو الذي يمد الاقتصاد العراقي بأسباب الحياة وبدونه ينهار كل شيء ويتوقف.

وأول عمل تم إنجازه بهذا الشأن هو توسيع الخط العراقي – التركي بإضافة بعض الأجزاء إلى الخط مع نصب محطات ضخ إضافية. وبإكمال هذا العمل في تموز 1984 ارتفعت سعة الأنبوب إلى حوالي مليون برميل يومياً[7]. كما بدأ العراق بتصدير حوالي 60 ألف برميل يومياً من النفط الخام وكذلك منتجات نفطية فائضة عن السوق المحلية بواسطة السيارات الحوضية عن طريق الأردن وتركيا. ونتيجة لهذه الجهود ارتفعت الصادرات من النفط الخام في سنة 1984 إلى معدل قدره 867 ألف برميل يومياً.

وكان أهم الجهود في سبيل توسيع قابلية العراق التصديرية بواسطة الأنابيب هو مشروع تصدير النفط العراقي الخام من جنوب العراق عبر المملكة العربية السعودية إلى البحر الأحمر. كانت المرحلة الأولى لهذا المشروع تتضمن مد أنبوب بطول 630 كيلومتراً يربط بين الزبير في جنوب العراق ومحطة الضخ (PS -3) الواقعة في شرق المملكة العربية السعودية، والعائدة لأنبوب النفط بترولاين الذي ينقل النفط الخام السعودي من الحقول الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر. وقد أكمل هذا الخط في أيلول (سبتمبر) 1985 بسعة 500 ألف برميل يومياً، حيث استغلت سعة فائضة لخط البترولاين السعودي[8]. ونتيجة للمرونة الجديدة في التصدير فقد بلغ معدل الصادرات العراقية من النفط الخام 1,085.4 ألف برميل يومياً في سنة 1985.

ومن الجهود الأخرى لتوسيع قدرة العراق التصديرية هو قيام العراق ببناء خط إضافي عبر تركيا يصل بين كركوك والميناء التركي جيهان على البحر الأبيض المتوسط، ويمتد بموازاة الخط القديم ويستعمل نفس محطات الضخ العائدة له. وقد بدأ العمل بهذا المشروع في تشرين الثاني (نوفمبر) 1985 وأكمل في تموز 1987، وبذلك زادت قدرة العراق التصديرية عبر تركيا بمقدار 500 ألف برميل يومياً[9]. وخلال هذه الفترة ازدادت صادرات العراق النفطية إلى معدل قدره 1,393.5 ألف برميل يومياً في سنة 1986 و1,717 ألف برميل يومياً في سنة 1987.

وأخيراً بدأ العمل في أواخر سنة 1987 في المرحلة الثانية لمشروع تصدير النفط الخام العراقي من الجنوب عبر المملكة العربية السعودية. وقد تضمنت هذه المرحلة إنشاء خط جديد بقطر 56 إنش وطول 960 كيلومتر، يبدأ من محطة ضخ البترولين (PS -3) ويسير موازياً لخط البترولاين السعودي ثم ينتهي بميناء المعجز على البحر الأحمر، ويقع هذا الميناء حوالي 50 كيلومتراً إلى الجنوب من ميناء ينبع، وقد بلغت كلفة المشروع ملياري دولار، وأنجز في أيلول (سبتمبر) 1989 وبإكمال المرحلة الثانية من المشروع أصبح بمقدور العراق أن يصدر نفوطه من الجنوب بأنبوب مستقل عن خط البترولاين وبطاقة تصديرية تصل إلى 1,650 ألف برميل يومياً[10].

بعد قيام العراق بتوسيع الخط العراقي – التركي ومد خط آخر موازي له ومن ثم إكمال الخط العراقي السعودي، ارتفعت طاقة العراق التصديرية عبر هاتين الدولتين إلى 3,300 ألف برميل يومياً، أي بمعدل 1,650 ألف لكل منهما. وفعلاً ارتفعت الصادرات العراقية من النفط الخام إلى 2,095 ألف برميل يومياً في سنة 1988، ثم إلى 2,260 ألف برميل يومياً في سنة 1989.

ومنذ سنة 1984 بدأ العراق بتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية عن طريق البر بواسطة الشاحنات الحوضية عبر تركيا والأردن، وازدادت تلك الكميات تدريجياً حتى بلغت 120–130 ألف برميل يومياً من النفط الخام و120–150 ألف برميل يومياً من المنتجات النفطية الفائضة عن السوق المحلية. وقد قام العراق بتخفيض كميات النفط الخام المصدرة بهذه الطريقة بمقدار 90 ألف برميل يومياً ابتداء من 1989/1/1 للالتزام بحصة الإنتاج المقررة من قبل منظمة الأوبك والبالغة 2,640 ألف برميل يومياً لتلك السنة[11].

وبحلول سنة 1989 وإنجاز المرحلة الثانية من مشروع الخط العراقي – السعودي تجاوزت سعة العراق التصديرية بواسطة الأنابيب حصة العراق الجديدة من الإنتاج التي خصصتها منظمة الأوبك والبالغة 2,873 ألف برميل يومياً[12]. إلاّ أن العراق التزم بالحصة هذه تقريباً، حيث بلغ إنتاجه في تلك السنة 2,785.8 ألف برميل يومياً كما يتبين من الجدول رقم (1–8).

ويبدو مما تقدم أن العراق فقد قدرته على التصدير من موانئه على الخليج بسرعة وخلال الأيام الأولى من الحرب، نظراً لقرب تلك الموانئ من الحدود الإيرانية من جهة، ولوقوعها في متناول القوة البحرية الإيرانية من جهة أخرى. وكادت صادرات العراق أن تتوقف كلياً بعد نسف الخط العراقي – التركي في موقع واحد أو أكثر في المناطق الكردية من شمال العراق، وتعرض محطة الضخ ك1 في كركوك إلى بعض الأضرار عندما هاجمتها الطائرات الإيرانية. وقد ازداد حصار العراق النفطي شدة عندما أقدمت سوريا على غلق حدودها مع العراق ثم غلق خط النفط الخام المار بأراضيها.

وطوال هذه المدة استمرت صادرات العراق من النفط الخام بالانخفاض حتى وصلت أدنى مستوى لها في سنة 1983. وتعتبر سنة 1984 سنة تحول في صادرات العراق النفطية، حيث تم توسيع الخط العراقي – التركي مما نتج عنه زيادة الصادرات النفطية. وقد تضافرت الجهود العراقية والإقليمية والعالمية لإنشاء خطوط جديدة عبر تركيا وعبر المملكة العربية السعودية تزايدت على أثرها سعات التصدير النفطية عبر الأنابيب، حتى بدأت في النهاية تتجاوز حصص الإنتاج المقررة من قبل منظمة الأوبك إلى العراق. وبذلك تمكن العراق في السنوات الأخيرة من الحرب من التغلب على الحصار النفطي الذي ضربته عليه إيران، ولكنه تكبد، طيلة سنوات الحرب، خسائر جمة في الصادرات والعوائد النفطية.

عوائد نفطية متدهورة

تتأثر قيمة الصادرات النفطية عادة بعاملين أساسيين وهما حجم الصادرات وأسعارها. وقد رأينا قبل قليل أنّ حجم الصادرات النفطية العراقية تدهور بسبب الحرب حتى وصل حدّه الأدنى في سنة 1983، ثم أخذ يستعيد عافيته تدريجياً بعد تلك السنة.

أما أسعار النفط فإنها شهدت انفجاراً آخراً خلال السنوات 1979–1981 بسبب الثورة الإسلامية في إيران، أنظر جدول رقم (2–8)، حيث وصلت قمتها في سنة 1981، وبعد ذلك أخذت بالانحدار سنوياً لأسباب شرحناها في صدر الفصل السابع، حتى تعرضت لانهيار كبير في سنة 1986. ولم ينقذها سوى تكاتف أعضاء منظمة الأوبك في برمجة الإنتاج لحماية سعر أكثر واقعية وهو 18 دولاراً للبرميل الواحد، وقد عاونهم في ذلك العديد من الدول الأخرى المصدرة للنفط.

ونتيجة لتغيّر العاملين المذكورين فقد شهدت العوائد النفطية ارتفاعاً هائلاً في سنة 1979 حتى وصلت 21,382 مليون دولار وتجاوزت ضعف ما حصل عليه العراق من عوائد نفطية في سنة 1978، أنظر جدول رقم (3–8). ذلك أن الإنتاج العراقي والصادرات العراقية النفطية وصلا قمتيهما بتاريخ العراق في سنة 1979، وأسعار الصادرات العراقية النفطية ارتفعت في تلك السنة بمقدار 48 بالمائة.

جدول رقم (2-8): مؤشر الأسعار القياسية للنفط الخام العراقي المصدر ومعدل السعر العالمي للنفط الخام خلال الفترة 1973 - 1989

السنة	مؤشر أسعار صادرات النفط الخام العراقي (1985 = 100)	معدل السعر العالمي للنفط الخام (دولار/ برميل)

1973	9.8	2.7
1974	35.6	11.2
1975	38.1	10.9
1976	40.7	11.7
1977	44.7	12.8
1978	44.6	12.9
1979	65.9	18.6
1980	107.2	30.5
1981	125.5	34.3
1982	118.5	31.0
1983	104.4	28.1
1984	100.7	27.5
1985	100.0	26.5
1986	54.0	13.7
1987	59.8	17.6
1988	49.2	13.8
1989	غ م	16.7

المصدر: (1) مؤشر أسعار النفط الخام العراقي مستل من:

International Financial Statistics Yearbook 1991,pp.440-42.

(2) معدل السعر العالمي للنفط الخام مستل من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990، ملحق (4/2)، ص272.

(3) غ.م: غير متوفر

ولكن العوائد النفطية انخفضت بشدة في سنة 1981 رغم الارتفاع المتواضع نسبياً بأسعار النفوط العراقية المصدرة والذي بلغ 17 بالمائة في تلك السنة. فقد بلغت تلك العوائد 10,039 مليون دولار في سنة 1981، وبذلك انخفضت بحوالي 62 بالمائة عن السنة التي سبقتها. وقد كان ذلك أول انخفاض شهدته العوائد النفطية منذ سنة 1972. وسبب الانخفاض يعود، طبعاً، إلى انخفاض حجم الصادرات النفطية بمقدار 65 بالمائة عمّا كانت عليه في سنة 1980.

وانخفضت العوائد النفطية قليلاً في سنة 1982، نظراً لنزول الأسعار والانخفاض الجزئي في حجم الصادرات في تلك السنة. ولكن سنة 1983 شهدت انخفاضاً شديداً في العوائد النفطية حتى وصلت 7,816 مليون دولار، ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى انخفاض حجم الصادرات النفطية إلى حده الأدنى خلال الحرب، حيث وصل إلى 702 ألف برميل يومياً. وقد ساعد في انخفاض العوائد النفطية في تلك السنة نزول أسعار الصادرات النفطية بمقدار 12 بالمائة عن السنة التي سبقتها.

جدول رقم (3-8): قيمة صادرات العراق النفطية وغير النفطية والكلية للفترة 1978-1990 (مليون دولار)

السنة	صادرات نفطية	صادرات غير نفطية	صادرات كلية
1978	10,913	151	11,064
1979	21,382	190	21,572
1980	26,096	253	26,349
1981	10,039	101	10,104
1982	9,933	100	10,033
1983	7,816	345	8,161
1984	8,863	454	9,317
1985	10,097	312	10,409
1986	6,905	560	7,465
1987	9,416	289	9,705
1988	9,312	298	9,610
1989	11,876	408	12,284
1990	9,594	720	10,314

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin, various issues.

للصادرات الكلية والنفطية، وقد احتسبت الصادرات غير النفطية كحاصل طرح الصادرات النفطية من الصادرات الكلية.

وعلى الرغم من استمرار الأسعار النفطية بالهبوط سنة بعد أخرى، فقد تحسنت العوائد النفطية بعد سنة 1983 نظراً للتحسن المستمر الذي شهدته الصادرات النفطية بعد تلك السنة، حتى إذا جاءت سنة 1986 وانهارت الأسعار النفطية انخفضت العوائد النفطية إلى 6,905 مليون دولار وبلغت بذلك حدها الأدنى خلال الحرب العراقية – الإيرانية.

ومن النظر إلى الجدول رقم (3–8) نرى أن العوائد النفطية العراقية بلغت قمتها في سنة 1980. وفيما بين سنة 1980 ووقف إطلاق النار في آب (أغسطس) 1988 تراجعت العوائد النفطية كثيراً نظراً لنزول الأسعار وتدني الإنتاج.

الاحتياطيات المالية والتجارة الخارجية

كان العراق يتمتع بوضع اقتصادي جيد خلال عقد السبعينات، وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة منه. ورغم الزيادات الكبيرة بالإنفاق العسكري والواردات العسكرية والمدنية، فإنّ الزيادات الهائلة في العوائد النفطية كانت تطغى على الإنفاق الحكومي المتزايد وتؤدي إلى فوائض في الميزان الجاري (CURRENT ACCOUNT)[13]، وقد استمرت تلك الفوائض حتى سنة 1980، أنظر جدول رقم (4–8) ونتيجة لتلك الفوائض فقد ازدادت احتياطيات العراق المالية من

حوالي 7 مليار دولار في سنة 1977 إلى حوالي 35 مليار دولار في سنة 1980[14]

جدول رقم (4-8): تقديرات الميزان الجاري العراقي للسنوات 1970-1980

السنة	الميزان الجاري (مليون دولار)
1970	105
1971	196
1972	547
1973	801
1974	2,618
1975	2,705
1976	2,495
1977	2,990
1978	4,087
1979	11,117
1980	15,836

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin, 1991,p.10.

لقد كانت القيادة العراقية تعتقد في بادئ الأمر أن حرباً خاطفة على الحدود الإيرانية ستحقق نصراً سريعاً وبثمن بخس. غير أنّ هذا الاعتقاد ثبت خطأه وطال أمد الحرب، وسرعان ما بدأ العراق يحصد مصاعب اقتصادية جمة زرعت تلك الحرب بذورها واستمرت بإروائها.

ففي السنة الأولى من الحرب وبسبب الاعتقاد الخاطئ بأنها ستنتهي عن قريب، اتبعت القيادة العراقية ما يسمى بسياسة المدفع والزبدة (GUNS AND BUTTER). وتم ذلك على الرغم من تدني العوائد النفطية بشدة بسبب انقطاع الصادرات النفطية العراقية عبر الخليج منذ الأيام الأولى من الحرب. وقد تضمنت تلك السياسة الاستمرار في تمويل برامج التنمية مع التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية، لإرضاء المواطن العراقي وحجبه قدر الإمكان عن الحرب الدموية الدائرة بالقرب من الحدود. ونتيجة للسياسة تلك فقد ازدادت الواردات المدنية بشدة خلال السنتين 1981 و1982.

جدول رقم (5-8): تقديرات الواردات المدنية والعسكرية والكلية للسنوات 1975-1989 (مليون دولار)

السنة	الواردات العسكرية	الواردات المدنية	الواردات الكلية
1975	750	3463	4214
1976	1000	2470	3470
1977	1400	2499	3899
1978	2400	1813	4213

7179	4079	3100	1979
13940	11540	2400	1980
20730	16530	4200	1981
21530	14530	7000	1982
12170	5370	6800	1983
11080	1980	9100	1984
10560	5960	4600	1985
10190	4490	5700	1986
7415	2015	5400	1987
10270	5370	4900	1988
12000	10100	1900	1989

المصدر: U.S. Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, 1987,1989 and 1990: Washington, D.C., U.S.Arms Control and Disarmament Agency.

ومن الجدول رقم (5–8) يتبين لنا أن الواردات المدنية ازدادت من 4,079 مليون دولار في سنة 1979 إلى 11,540 مليون دولار في سنة 1980، ثم وصلت قمتها في سنة 1981 حين بلغت 16,530 مليون دولار، وبعد ذلك انخفضت إلى 14,530 مليون دولار في سنة 1982. وخلال هذه الفترة كانت الواردات العسكرية هي الأخرى تزداد، حيث ارتفعت إلى 4,200 مليون دولار في سنة 1981، ثم إلى 7,000 مليون دولار في سنة 1982. وبذلك بلغت واردات العراق الكلية 20,730 مليون دولار في سنة 1981 و21,530 مليون دولار في سنة 1982.

وبمقابل ذلك نرى أن صادرات العراق الكلية انخفضت بشدة من 26,349 مليون دولار في سنة 1980 إلى 10,140 مليون دولار في سنة 1981، ثم إلى 10,033 مليون دولار في سنة 1982 نتيجة انقطاع الصادرات النفطية عبر الخليج وانخفاض العوائد النفطية تبعاً لذلك. ونظراً للاختلال الكبير الذي شهدته الصادرات والواردات، فقد بدأ الميزان التجاري العراقي يعاني من عجز لأول مرة في سنة 1981 بعد أن كان يسجل فوائض كبيرة في السنوات السابقة وصلت قمتها في سنة 1979 حين بلغت 14,393 مليون دولار، كما يتبين ذلك من جدول رقم (6–8). وقد بلغ العجز 10,590 مليون دولار في سنة1981، ثم ارتفع إلى 11,497 مليون دولار في سنة 1982، فكيف تم تمويل ذلك العجز وكذلك مواجهة صافي التحويلات من داخل العراق إلى الخارج لقاء خدمات العمالة والمقاولات الأجنبية، وكذلك مواجهة مسؤوليات العراق الخارجية الأخرى؟

جدول رقم (6-8): الميزان التجاري العراقي للسنوات 1975–1989 (مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري

4,084	4,214	8,298	1975
5,803	3,470	9,273	1976
5,751	3,899	9,650	1977
6,851	4,213	11,064	1978
14,393	7,179	21,572	1979
12,409	13,940	26,349	1980
-10,590	20,730	10,140	1981
-11,497	21,530	10,033	1982
-4,009	12,170	8,161	1983
-1,763	11,080	9,317	1984
-151	10,560	10,409	1985
-2,725	10,190	7,465	1986
2,290	7,415	9,705	1987
-660	10,270	9,610	1988
284	12,000	12,284	1989

المصدر:

(1) الصادرات استلت من: OPEC Annual Statistical Bulletin, 1995 table 4.

(2) الواردات استلت من الجدول رقم (5-8) OPEC Annual Statistical Bulletin.

أولاً: على صعيد الاحتياطيات المالية بدأ العراق بالسحب من أرصدته المالية، وقد قُدّر أن احتياطيات العراق من النقد الأجنبي قد انخفضت إلى 15.9 مليار دولار في نهاية سنة 1981[15].

ثانياً: على الصعيد العربي بدأت تنهال على العراق معونات مالية سخية من دول الخليج العربية، خصوصاً المملكة العربية السعودية والكويت. ورغم أن تلك المعونات كانت سرية، إلاّ أنها قدّرت بحوالي مليار دولار شهرياً، وقد بلغ مجموع تلك المعونات المالية عند منتصف سنة 1982، كما قدرها بنك التسويات الدولية، حوالي 22 – 25 مليار دولار[16].

تراكم الديون الأجنبية

عندما بدأت الحرب مع إيران في أيلول (سبتمبر) 1980، نقل عن الرئيس العراقي مراراً، قوله بأنّ العراق واجه الحرب بخزين من السلع الرئيسية يكفي لسنتين[17]. وربما لم يدر بخلد الرئيس أن الحرب ستدوم أكثر من أيام معدودة، فالخزين من السلع آنذاك مضاف إليه احتياطيات العراق المالية الجيدة والمعونات المالية العربية كانت تكفي، إذن، ليس فقط لمواجهة متطلبات الحرب، بل الاستمرار أيضاً ببرامج التنمية الطموحة، وفوق ذلك التوسع باستيراد السلع الاستهلاكية التي ملئت الأسواق، وقد كانت شحيحة قبل الحرب.

غير أن أمد الحرب قد طال، وبرهنت الأيام أن حسابات القيادة العراقية كانت مغلوطة. وأصبح الاقتصاد العراقي بمرور الزمن ينوء تحت حمل ثقيل من الأعباء المالية، فهناك عبئ الحرب التي قدرت تكاليفها بحوالي 12 مليار دولار سنوياً[18]. وهناك عبئ الميزان الجاري الذي أضحى يعاني من عجز بدأ في سنة 1981 وقدر بحوالي 10 مليارات دولار سنوياً[19] نتيجة الهوة الكبيرة بين الصادرات والواردات العراقية. وهناك أيضاً عبئ برامج التنمية التي قدرت تكاليفها لسنتي 1981 و1982 بأكثر من 31 مليار دولار[20]. يضاف إلى كل ذلك أن المعونات المالية من دول الخليج العربية بدأت تجف بعد أن بدا لتلك الدول أن أمد الحرب قد طال وليس في الأفق ما يدلّ على قرب انتهائها، وأنها هي الأخرى بدأت تعاني من صعوبات في ميزانياتها نتيجة للتدهور المستمر الذي أصبحت تعاني منه سوق النفط العالمية.

وعندما انقضى النصف الأول من سنة 1982 بدأت الصعوبات الاقتصادية تطفو على السطح وبدا للقيادة العراقية أن سياسة المدفع والزبدة التي تبنتها مع بدء الحرب لا يمكن الاستمرار بها، بل ربما أن تلك السياسة بحدّ ذاتها كانت غلطة كبيرة.

حينذاك بدأت الدعوة إلى التقشف في جميع المجالات، وعُلقت مشاريع التنمية، عدا المشاريع التي كانت قيد الإنجاز والتي كانت أغلبها مشاريع هيبة وأبهة تتعلق بتحضير العراق بصورة عامة وبغداد بصورة خاصة لمؤتمر عدم الانحياز الذي كان مزمع عقده في بغداد في أيلول 1982، ثم نقل إلى الهند بسبب الحرب حيث عقد في دلهي الجديدة في آذار 1983. وبدأت تظهر قيود على التحويلات الخارجية التي كان يقوم بها العمال الأجانب، وأصبح المقاولون والمجهزون الأجانب يلاحظون أن المؤسسات العراقية المتعاقدة غدت تتأخر، ابتداءً من الربع الأخير لسنة 1982، بدفع المبالغ المترتبة عليها.

ومع جفاف المعونات المالية العربية، تحول العراق بصورة أشد نحو أرصدته المالية الأجنبية التي بدأت تنخفض بسرعة. وبعد دفن سياسة المدفع والزبدة اتجهت جهود العراق نحو التقشف وتقليص الواردات المدنية، خصوصاً السلع الاستهلاكية التي لم تتميز بضرورة ملحة. وبدأت المؤسسات الحكومية، أثر خطاب شديد اللهجة ألقاه الرئيس العراقي في تشرين الثاني (نوفمبر) 1982، بتقليص الإنفاق بشدة، وأصبح البنك المركزي يراقب بحزم جميع المصروفات الجديدة التي تتضمن النقد الأجنبي. ونتيجة لجهود التقشف وتقليص الإنفاق انخفضت الواردات المدنية إلى 5,370 مليون دولار في سنة 1983 بعد أن بلغت 14,530 مليون دولار في سنة 1982، راجع جدول رقم (5–8).

لم يكن العراق سابقاً بحاجة إلى الاقتراض من الأسواق المالية، فقد كان دائماً مكتفيا بما يأتيه سنوياً من العوائد النفطية التي كانت تفيض عن حاجات الميزانيات الاعتيادية والاستثمارية.

إلاّ أن ظروف العراق قد تغيرت نتيجة الحرب، وأصبح بعد الربع الثاني من سنة 1982 بمسيس الحاجة إلى النقد الأجنبي. ولذلك اقتربت الحكومة العراقية، خلال الربع الأخير من تلك السنة، من بعض البنوك الأجنبية بحثاً عن قرض كبير. وفي النهاية اتحدت عشرة بنوك، منها بنكان أمريكيان وبنك واحد فرنسي وسبعة بنوك عربية، وقدمت قرضاً للعراق بخمسماية مليون دولار ضمن صفقة متكاملة لم يتم الاتفاق عليها إلاّ في الربع الثاني من سنة 1983، وقد أبدت أغلب البنوك التي مولت ذلك القرض ترددها من التورط بصورة مباشرة مع العراق بمثل تلك الصفقة[21].

لقد كان ذلك القرض بمثابة خطوة من قبل العراق لجس نبض الأسواق المالية الخارجية، ودراسة مدى استعدادها لتقديم القروض المالية. ولقد تبين من تلك التجربة أن أغلب البنوك لم تكن مستعدة لتقديم أية قروض للعراق ما لم تصحبها ضمانات من حكومات البنوك المقرضة. وبناء عليه، وباستثناء قرض بمبلغ 120 مليون دولار لتمويل توسيع الخط العراقي – التركي وبعض القروض من صندوق النقد العربي وبنك التنمية الإسلامي، توجه العراق بعد ذلك دوماً إلى المجهزين والمقاولين الأجانب، للقيام بتمويل تجهيزاتهم ومقاولاتهم بأنفسهم. لقد حدست القيادة العراقية، وكان حدسها صحيحاً، أن حكومات الشركات الكبرى المتاجرة مع العراق ستقوم من جانبها بضمان قروض التجهيزات والمشاريع التي تتعهدها تلك الشركات، رغبة منها في حماية حصتها من التجارة والاستثمارات في السوق العراقية المربحة[22].

وفي بداية سنة 1983 طلبت المؤسسات الحكومية من مقاولي المشاريع الأجانب بتوفير التمويلات اللازمة للمشاريع التي يقومون بتنفيذها وأن المبالغ المستحق دفعها في سنة 1983 سيقوم العراق بدفعها في سنة 1985. كذلك طلب العراق تأجيل الديون المستحقة عليه في سنة 1984. وقد كان أكثر من تأثر بتلك الطلبات الأقطار التي كانت متورطة مع العراق، والتي كان من ضمنها فرنسا، اليابان، ألمانيا الغربية (في ذلك الوقت)، إيطاليا، كوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة.

وكانت أغلب الشركات المقاولة قد أمنت على مشروعاتها لدى وكالات التأمين الخاصة بحكوماتها، ولذلك واجهت تلك الحكومات أحد اختيارين صعبين: إما القيام بضمان الديون العراقية المؤجلة، أو دفع تعويضات لتلك الشركات التي بدورها سوف لن تتمكن من الاستمرار في أعمالها بالعراق. وشعوراً منها بأهمية السوق العراقية، ورغبة منها بعدم التفريط في علاقاتها التجارية المقبلة مع العراق، فقد قامت أغلب الحكومات بضمان الديون العراقية المؤجلة[23].

ذلك من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ العديد من الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا لم تكن تدفعها، في تحمل الديون العراقية، رغبة تجارية خالصة بقدر ما كانت تدفعها رغبة سياسية لمساعدة النظام العراقي بسبب الدور الذي كان يلعبه آنذاك في احتواء

الثورة الإسلامية في إيران.

وقد حصلت جهود العراق دفعة كبيرة بهذا الاتجاه عندما وافقت الحكومة البرازيلية على ضمان صادراتها إلى العراق من لحوم الدجاج والبقر، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان صادراتها إلى العراق من القمح والرز والمنتجات الزراعية الأخرى. وسرعان ما قامت حكومات أخرى كأستراليا (قمح)، كندا (قمح)، تايلاند (رز)، نيوزيلندة (زبدة وجبن)، وتركيا (منتجات زراعية وصناعية) بضمان صادراتها الزراعية المذكورة إلى العراق[24].

ولقد خفف من الضغوط المالية على العراق قيام المملكة العربية السعودية والكويت بإنتاج حوالي 300 ألف برميل يومياً من المنطقة المحايدة المشتركة بينهما لحساب العراق، حيث كان العراق يقوم ببيعها وتقوم الكويت والسعودية بتسليم الكميات المباعة نيابة عن العراق. ولم تحتسب هذه الكميات من ضمن الحد الأعلى للإنتاج الذي كانت تخصصه منظمة الأوبك إلى العراق، وقدرت قيمة تلك المبيعات في ذلك الوقت بحوالي 250 مليون دولار شهرياً، وهي أقل بكثير من المعونات المالية التي كانت تقدمها الكويت والسعودية قبل ذلك، ولكنها كانت مساعدات ذات أهمية كبيرة على أية حال[25].

ولكن رغم تلك المساعدات التي كانت تمكن العراق من الدفع نقداً في بعض الحالات الخاصة، ورغم قيام الكثير من البلدان، غرباً وشرقاً، بضمان صادراتها الزراعية والصناعية إلى العراق، وضمان المشاريع التي تنجزها شركاتها داخل العراق، الأمر الذي مكن العراق من تأجيل دفع ديونه المستحقة في أغلب الحالات، فإن العراق بدأ يواجه، منذ سنة 1983، صعوبات كبيرة في دفع ديونه للعديد من الشركات الأخرى التي لم تتمكن من الحصول من حكوماتها على ضمانات لدفع الديون المترتبة على العراق.

ولا بد أن نذكر هنا أن سنة 1983 كانت سيئة للغاية من الناحية المالية. فقد توافق فيها انخفاض الصادرات النفطية إلى أدنى مستوى لها، نتيجة غلق الخط العراقي – السوري في السنة السابقة، مع انخفاض السعر الرسمي لنفط الأوبك من 34 دولار للبرميل الواحد إلى 29 دولار للبرميل الواحد، مما أدّى إلى انخفاض شديد بقيمة الصادرات النفطية إلى 7,816 مليون دولار مقابل 26,096 مليون دولار بلغتها الصادرات النفطية في سنة 1980.

وفي صيف تلك السنة بدأت الحكومة العراقية بحملة منظمة لجمع الذهب والتبرعات النقدية من المواطنين لدعم المجهود الحربي، ولم تنشر تلك الحكومة أية بيانات أو أرقام عن كميات الذهب والنقود التي جمعتها.

لم تكن سنة 1984 سيئة جداً كسابقتها، ففي منتصفها تم توسيع الخط العراقي – التركي

وزيادة سعته إلى حوالي مليون برميل يومياً، وبذلك ارتفعت قيمة الصادرات النفطية في تلك السنة إلى 8,863 مليون دولار. واستمر النظام العراقي بالبحث عن قروض جديدة لتمويل الواردات، فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية 650 مليون دولار لضمان المشتريات العراقية من المنتجات الزراعية الأمريكية، كما وافقت دول أخرى على ضمان مبيعاتها الزراعية إلى العراق.

وفي المجال الصناعي وقع العراق بروتوكولاً مع إيطاليا ضمنت بموجبه الحكومة الإيطالية مشتريات العراق من البضائع الإيطالية بقيمة 500 مليون دولار، وقدمت المملكة المتحدة 300 مليون باوند إسترليني ضماناً لمشتريات العراق من البضائع البريطانية، كما قدم الاتحاد السوفييتي (آنذاك) ملياري دولار ضماناً لشراء العراق محطتي كهرباء مع معدات عسكرية من الاتحاد السوفييتي. وإحياءً متواضعاً لبرنامج التنمية فقد وقع العراق في سنة 1984 عقداً مع شركة تكنيب الفرنسية لبناء معمل للدهون (زيوت التزييت) في بيجي بمبلغ 400 مليون دولار، وعقداً آخراً مع شركة هونداي الكورية لبناء محطة كهرباء حرارية بمبلغ 400 مليون دولار، وفي كلتا الحالتين قامت الشركات المقاولة بتمويل المشروع بناءً على طلب العراق[26].

وقد انخفضت الواردات المدنية إلى حدها الأدنى في سنة 1984 حيث وصلت 1,980 مليون دولار، راجع جدول رقم (5–8). وساعد في ذلك، إضافة إلى التقشف الشديد، انتعاش الإنتاج الزراعي نتيجة نزول الأمطار بوفرة في تلك السنة، خلافاً للجفاف الذي عانى منه العراق في سنة 1983. كما ساعد في ذلك تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي في سنة 1984، وهو العملة التي يباع بها النفط، وبذلك تحسنت شروط تجارة العراق الخارجية بصورة عامة، نظراً لصغر حجم التجارة النسبي مع الولايات المتحدة الأمريكية[27].

وخلال عام 1985 تعرض العراق لضغوط مالية جديدة نتيجة حلول مستحقات الديون التي تم تأجيلها في سنة 1983. ورغم أن العراق قام بدفع بعض الديون، إلاّ أنه طلب تأجيل غالبية الديون المستحقة لعدم قابليته على الدفع. وقد انخفضت احتياطيات العراق من النقد الأجنبي من 35 مليار دولار في سنة 1980 إلى الصفر تقريباً في سنة 1985[28]. ولقد خفف، بعض الشيء، من الضغط المالي على العراق خلال الربع الأخير من السنة إكمال المرحلة الأولى من الخط العراقي – السعودي، مما نتج عنه زيادة الصادرات النفطية العراقية.

وفي سنة 1986 واجه العراق مصاعب اقتصادية جمة نتيجة انهيار الأسعار النفطية. فقد انخفضت الأسعار إلى النصف تقريباً خلال سنة 1986، راجع جدول رقم (2–8)، وبذلك انخفضت قيمة الصادرات النفطية بشدة ووصلت حدها الأدنى في عقد الثمانينات حين بلغت 6,905 مليون دولار رغم زيادة حجم الصادرات النفطية في تلك السنة.

ولقد زاد الحالة المالية سوءاً التدهور المستمر الذي بدأ يعاني منه الدولار الأمريكي تجاه

العملات الأخرى، والذي انعكس سلباً على أسعار الواردات العراقية التي كان الجزء الأعظم منها يشترى بالعملات الصعبة الأخرى. ونتيجة لتلك الحالة المالية المزرية واجه العراق صعوبات كبيرة في خدمة ديونه وأصبح يطالب بتأجيل المستحقات مرة أخرى. ومن ضمن الإجراءات التي اتخذتها القيادة هو تخفيض الواردات المدنية وتشجيع الشركات العراقية على التصدير وتخفيض عدد العمال الأجانب العاملين داخل البلاد، ووضع قيود أكثر على تحويلاتهم الخارجية[29].

ولقد تحسن وضع العراق المالي نسبياً في سنة 1987 لسببين: أولهما يعود للتحسن النسبي في الأسعار النفطية، وثانيهما يعود إلى إكمال الخط العراقي – التركي الإضافي في منتصف 1987، مما نتج عنه زيادة الصادرات النفطية في تلك السنة. وبسبب هذين العاملين فقد ارتفعت العوائد النفطية في سنة 1987 إلى 9,416 مليون دولار، راجع جدول رقم (3– 8) كما توجهت القيادة العراقية نحو الإصلاح الاقتصادي الداخلي، وقد تمثل ثقل ذلك التوجه بسياسة تبناها صدام حسين وهي محاولة إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص، باعتباره يمثل جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي الوطني.

ومما خفف من الضغط على الاقتصاد العراقي في سنة 1987 موافقة العديد من الدائنين على إعادة جدولة ديونهم، كما وافقت بعض الحكومات على تقديم ضمانات لديون عراقية جديدة كجزء من إعادة الجدولة[30]. ولقد شهد الميزان التجاري العراقي فائضاً لا بأس به في تلك السنة حيث تحول من عجز إلى فائض لأول مرة منذ سنة 1980، راجع جدول رقم (6–8).

وأخيراً؛ تم إيقاف إطلاق النار في آب (أغسطس) 1988 دون أن تتوقف مشاكل العراق المالية. فقد انخفضت العوائد النفطية في سنة 1988 رغم زيادة حجم الصادرات النفطية، وقد حدث ذلك نتيجة لتدني الأسعار في تلك السنة. وتوقفت الكويت والمملكة العربية السعودية في نهاية السنة عن إنتاج حوالي 300 ألف برميل يومياً من النفط الخام من المنطقة المحايدة، والتي كانت تباع لحساب العراق كإعانة حرب.

وأصبح العراق يعاني من مصاعب مالية جمة، فلم يتمكن في نهاية السنة من خدمة ديونه (دفع الفائدة المستحقة مع جزء من الدين الأصلي) حتى للمفضلين من دائنيه كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وأستراليا. وبدأ مجدداً يطالب دائنيه من غير العرب بإعادة جدولة الديون وتقديم إئتمانات تجارية جديدة. وقد قدرت آنذاك الديون الصعبة – غير العربية – بأكثر من 40 مليار دولار، كما قُدرت الديون العربية فيما بين 30 إلى 50 مليار دولار، حوالي ثمانية مليارات دولار منها قدمت بشروط تستوجب إعادة تسديدها[31].

إن جزءاً كبيراً من الديون غير العربية، وقد يكون الجزء الأكبر منها، هي ديون عسكرية. ففي بداية 1988، مثلاً، بلغت ديون العراق إلى الاتحاد السوفييتي (آنذاك)، وهو أكبر مصدّري

السلاح للعراق وكذلك أكبر الدائنين، ما بين ثمانية مليارات وعشرة مليارات دولار[32].

وقد تراكمت الديون على العراق بسبب الواردات العسكرية الكبيرة من ناحية، وفقدان جزء كبير من الصادرات النفطية، خصوصاً خلال السنوات الأولى من الحرب، من ناحية أخرى. فقد بلغت واردات العراق العسكرية خلال السنوات 1980 – 1988 حوالي 50 مليار دولار، وقدرت خسائر العراق من العوائد النفطية بسبب الحرب بحوالي 60 مليار دولار. وبسبب ذينك العاملين عانى الميزان التجاري العراقي عجزاً شديداً خلال سبع سنوات من سنوات الحرب الثمانية.

نفاق عالـمـي

استمرت الحرب مدة خمسة وتسعين شهراً بين دولتين غنيتين جداً بالنفط ولكنهما فقيرتان بصناعة الأسلحة. وقد نتج عن ذلك أن اجتاحت العالم خلال تلك الحرب موجات مسعورة لبيع و شراء الأسلحة ربما لم يشهد التاريخ مثلها من قبل.

فخلال الفترة 1980 – 1987 بلغت مشتريات العراق من الأسلحة 43,225 مليون دولار، ومشتريات إيران 11,828 مليون دولار، أنظر جدول رقم (7–8). وإذا أضيف لهذين الرقمين مشتريات سنة 1988 تصبح مشتريات السلاح الكلية للعراق وإيران 62,253 مليون دولار خلال الفترة 1980–1988. ويتبين من الجدول رقم (7–8) أن 41 دولة قامت ببيع السلاح للعراق أو إيران أو كليهما معاً، وقد انتشرت هذه الدول بجميع أنحاء العالم، وأن 28 دولة من تلك الدول قامت ببيع السلاح لكلا الطرفين!

ويبدو من الجدول أن العراق حصل على 57 بالمائة من مشتريات سلاحه من دول حلف وارشو (آنذاك) و27 بالمائة من دول حلف الناتو ودول أوربية أخرى، و10 بالمائة من دول شرقي آسيا و4 بالمائة من أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا و2 بالمائة من الشرق الأوسط وأفريقيا. وحصلت إيران على 43 بالمائة من مشتريات سلاحها من دول شرقي آسيا و32 بالمائة من دول حلف الناتو ودول أوربية أخرى و16 بالمائة من دول حلف وارشو (آنذاك) و7 بالمائة من الشرق الأوسط وأفريقيا و2 بالمائة من أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

ومن المثير للانتباه أن 13 دولة فقط امتنعت عن بيع السلاح لكلا الطرفين، فقد اقتصرت ست منها على البيع للعراق فقط، والسبع الباقيات اقتصرت على البيع لإيران فقط. ولكن قيمة السلاح الذي باعته هذه الدول لم تكن ذات وزن كبير، حيث بلغت 3.4 بالمائة فقط من القيمة الكلية للسلاح الذي بيع للطرفين، في حين أن 96.6 بالمائة من قيمة السلاح الكلي جاءت من الثمانية وعشرين دولة التي باعت السلاح لكلا الطرفين.

ويبدو مما تقدم أن بيع السلاح للطرفين المتحاربين لم يحكمه عامل سياسي أو سبب أيديولوجي أو وازع أخلاقي. فقد تكالبت أغلب الدول المجهزة للسلاح، كل تضيف ما أمكنها من

وقود لتغذية نار تلك الحرب. ولقد اشتركت ببيع السلاح، أو شجعت حلفاءها على ذلك، دول كانت تتغنى بالسلام والطمأنينة بين الدول، ولكنها من طرف خفي كانت تأجج نار الحرب بين العراق وإيران وترقص حولها طرباً. لقد كانت تلك الحرب، ببدايتها واستمرارها بالصيغة التي حدثت، نتاج جريمة دولية!

جدول رقم (7-8): الدول التي جهزت السلاح لطرفي حرب الخليج الأولى خلال الفترة 1980-1987 وقيمة السلاح

الدول المجهزة	عدد الدول	قيمة السلاح (مليون دولار)	
		العراق	إيران
دول حلف وارشو	7	24,680	1,920
الاتحاد السوفيتي	1	20,200	625
بلغاريا	1	750	650
بولندا	1	875	20
جيكوسلوفاكيا	1	750	40
دول أخرى	3	2,105	585
دول حلف الناتو	10	9,320	2,348
فرنسا	1	6,700	*
ألمانيا الغربية	1	860	*
ايطاليا	1	570	*
المملكة المتحدة	1	350	*
الولايات المتحدة الأمريكية	1	-	20
دول أخرى	5	840	2,118
دول أوروبية أخرى	5	2,165	1,475
دول أوروبية أخرى	1	20	-
دول شرقي آسيا	6	4,540	5,070
الصين	1	3,900	1,800
كوريا الشمالية	1	50	2,400
أقطار أخرى	3	590	830
أقطار أخرى	1	-	40
أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا	2	1,645	55
أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا	2	-	170
أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا	1	35	-
الشرق الأوسط وأفريقيا	3	-	790
الشرق الأوسط وأفريقيا	4	820	-
مجموع تجهيزات السلاح	-	43,225	11,828
مجموع الدول المجهزة	41	34	35
الدول التي جهزت طرفاً واحدا	13	6	7

*إيران حصلت على كميات كبيرة من السلاح بواسطة سماسرة سلاح في شتى أنحاء أوربا الغربية ومبيعات الدول التي أمامها علامة (*) قدرت وأدخلت ضمن دول ناتو أخرى ودول أوروبية أخرى.

U.S Arms control and Disarmament Agency, world Military Expenditures and Arms Transfers, 1988, p .22.

الـفـصل الـتـاسع
النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الأولى

« ليس هناك شيئاً أنجزته الحرب لا يمكننا إنجاز أفضل منه بدونها»

«هافلوك أللیس»

سبق وأن قلنا إن الطرفين المتحاربين أمسك كل منهما بخناق الآخر محاولاً قطع شريان الحياة عنه، ومن جانب العراق كانت الصادرات النفطية أول ضحية لهذا العمل. فقد انقطعت صادرات النفط الخام العراقية عبر الخليج في الأيام الأولى من الحرب نتيجة الضربات الإيرانية للموانئ العراقية.

ولكن الضربات الإيرانية لم تقتصر على منافذ التصدير عبر الخليج ومنشآت نفطية أخرى. فقد شمل القصف والتخريب المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية العراقية كلما تمكنت القوات الإيرانية على ذلك وطيلة أيام الحرب. فقد تعرضت مدينة البصرة ذاتها إلى دمار هائل نتيجة قصف المدفعية الإيرانية الذي أصاب الأبنية السكنية والحكومية وشبكات الكهرباء والماء والمجاري والطرقات والقنوات. ولقد تعرضت مدينة الفاو إلى دمار أشد خلال احتلالها لمدة سنتين من قبل القوات الإيرانية. وكانت الفاو قبل الحرب موقعاً للعديد من المنشآت النفطية بضمنها محطة ضخ كبرى لخدمة موانئ تصدير النفط الخام البحرية، وكذلك كانت موقعاً لمنشآت تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية بواسطة الناقلات الصغيرة.

وتعرض أيضاً إلى أضرار كبيرة ميناء أم قصر (التجاري) وميناء خور الزبير (الصناعي) والعديد من المنشآت الصناعية هناك، كمجمع البتروكيمياويات رقم1 ومعمل الأسمدة الكيمياوية، وقد تعرض الأخير إلى أضرار جسيمة جداً.

إن الأضرار في البنية التحتية والمنشآت الصناعية التي تعرض لها العراق لم تشمل منطقة البصرة فقط، وإنما شملت أغلب المناطق المتاخمة لحدود إيران والتي تعرضت لقصف المدفعية الإيرانية. كما شملت منشآت نفطية في بيجي وكركوك والموصل التي تعرضت لبعض الأضرار نتيجة غارات الطائرات الإيرانية التي كانت تحدث بين فترات متباعدة.

وفيما عدا المناطق الحدودية التي تحملت أضراراً شديدة، فقد كان من حسن حظ العراق أن القوة الجوية الإيرانية كانت ضعيفة، إضافة إلى أنها لم تكن تملك التكنولوجيا اللازمة للتمويه على أجهزة الرادار العراقية. ولذلك لم يتسن للطائرات الإيرانية، عدا الأيام القلائل الأولى من

الحرب، الدخول إلى أعماق الأجواء العراقية وإلحاق الأذى بالمنشآت الصناعية والبنية التحتية، كما حدث للعراق خلال حرب الخليج الثانية، كما سنرى في فصل قادم.

ومن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالعراق غلق الموانئ الجنوبية وأهمها ميناء البصرة. وبذلك فقد العراق منفذه الوحيد إلى البحر، وأصبح النقل إليه يتم بواسطة الطرق البرية. وعندما قامت سوريا بغلق حدودها مع العراق، أصبح الأخير محروما من موانئ بيروت وطرابلس في لبنان واللاذقية في سوريا، واقتصرت الطرق البرية إلى العراق على تركيا والأردن والكويت والسعودية. وبغلق الحدود السورية تم حرمان العراق أيضاً من خط السكة الحديدية الوحيد الذي يصل العراق بأوربا عن طريق سوريا وتركيا.

إن غلق الموانئ العراقية على الخليج أدّى بالعراق إلى استيراد بضائعه من خلال الطرق البرية، كما أن غلق موانئ لبنان وسوريا بوجه العراق أدى به إلى استعمال موانئ أخرى بطرق برية أطول من الأولى. إن استيراد العراق لملايين الأطنان من البضائع الأجنبية سنوياً بواسطة الطرق البرية الطويلة قد زاد من كلفتها النهائية.

غير أن الأضرار المادية التي لحقت بالمنشآت النفطية الغير متعلقة بمنافذ تصدير النفط الخام، والأضرار المادية التي لحقت بالمنشآت الاقتصادية الأخرى وبالبنية التحتية، وكذلك الأضرار التي نجمت عن غلق موانئ العراق على الخليج وغلق الموانئ اللبنانية والسورية بوجه العراق، كل تلك الأضرار زادت من كلفة الحرب النهائية، ولكنها لم تؤد إلى تضييق الخناق الاقتصادي على العراق مثلما حدث عندما تم غلق موانئ البكر وخور العمية الخاصة بتصدير النفط الخام عبر الخليج، وقيام سوريا بعد ذلك بغلق الخط العراقي – السوري الخاص بتصدير النفط الخام عبر سوريا. إن حرمان العراق من فرص تصدير النفط الخام عبر الخليج وعبر سوريا قد أدى إلى خسائر عظيمة بالعوائد النفطية كانت ستمكن العراق من استعمالها كوقود لإدارة عجلته الحربية، وربما استمرار برامج تنموية متواضعة نسبياً، دون اللجوء إلى الاستدانة بشدة من العالم الخارجي.

تقدير خسائر العوائد النفطية

قلنا في الفصل السابق أن العوائد النفطية العراقية تدهورت خلال الحرب لسببين: هما انخفاض الأسعار وانخفاض الإنتاج. ولم يكن للحرب أثر في انخفاض الأسعار، بل على العكس ارتفعت الأسعار قليلاً في بادئ الأمر بسبب قيام الحرب. وكان نزول الأسعار فيما بعد نتيجة طبيعية لعوامل السوق، وأهمها العرض والطلب، كما أسلفنا. ولكن الحرب أثرت تأثيراً مباشراً على قدرة العراق على تصدير نفوطه خلال الفترة 1980–1986، وبذلك فقد العراق صادرات نفطية كان

من المفروض أن تتحقق لولا قيام الحرب واستمرارها.

بلغت صادرات العراق من النفط معدلاً قدره 3,247 ألف برميل يومياً خلال سنة 1979، وهي أعلى مستوى وصلت إليه الصادرات النفطية بتاريخ العراق، راجع جدول رقم (1–8). وأن من الخطأ الافتراض بأن العراق، في غياب الحرب، كان سيتمكن من الاحتفاظ بنفس المستوى من التصدير أو بلوغ مستويات أعلى في السنوات التي تلت 1979 كما ذهب إليه البعض[1]. ذلك أن الطلب العالمي على نفوط الأوبك تدهور خلال النصف الأول من الثمانينات، لأسباب شرحناها في صدر الفصل السابع، ممّا استتبعه تدهور إنتاج هذه المنظمة من 30.5 مليون برميل يومياً في سنة 1979 إلى 14.9 مليون برميل يومياً في سنة 1985.

وقد كان طبيعياً أن يتدهور الطلب على نفوط العراق، شأنه بذلك شأن بقية أعضاء منظمة الأوبك، فتتدهور، نتيجة لذلك، صادراته النفطية. ولذلك نرى في معرض تقديرنا لخسائر العراق النفطية بسبب الحرب، إن صادرات العراق النفطية، في حالة غياب الحرب، كانت ستنسجم مع المستوى العام لصادرات الأوبك النفطية نزولاً أو صعوداً، ولا تشذ عنها. وبناءً على هذا الأمر فإننا سنقدر خسائر العراق النفطية بسبب الحرب بموجب الافتراضات التالية:

أولاً: إن العراق تكبد خسائر بالصادرات النفطية خلال الفترة 1980–1986 فقط، حيث استعاد العراق قابليته التصديرية وبأكثر مما تسمح به منظمة الأوبك بعد سنة 1986.

ثانياً: إن العوائد النفطية العراقية للسنوات 1980–1986 ستتناسب تناسباً طردياً، في كل سنة، مع عوائد الأوبك النفطية الكلية مطروح منها العوائد النفطية الفعلية لكل من إيران والعراق، باعتبار أن هاتين الدولتين شذتا بصادراتهما النفطية عن بقية دول المنظمة الأخرى، وإن ما فقدتاه من صادرات لم تتلقفها دول المنظمة الأخرى وإنما ذهب إلى دول مصدرة للنفط من خارج الأوبك لرخص أسعار الأخيرة نسبة إلى الأولى.

ثالثاً: سبتمبر 1979 هي سنة الأساس، لأنها السنة التي سبقت سنة الحرب، وأن نسب التغيّرات – قياساً بسنة 1979 – في مجموع العوائد النفطية السنوية لمنظمة الأوبك (عدا إيران والعراق) خلال الفترة 1980–1986 هي نفس النسب التي كانت ستلحق بالصادرات النفطية العراقية في حالة غياب الحرب.

وبموجب تلك الافتراضات؛ نرى أن مجموع ما خسره العراق من عوائد نفطية بسبب حرب الخليج الأولى يقدر بنحو 61.9 مليار دولار، كما هو مفصل في جدول رقم (1–9). إن خسارة العراق هذه عظيمة جداً، خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار فقر العراق وفقر الشعب العراقي. ويمكن الإحساس بعظم الخسارة إذا استعرضنا بعض الأرقام من أجل المقارنة. فدخل الصناعات

التحويلية الكلي في العراق في سنة 1980 كان حوالي 2.4 مليار دولار، ودخل العراق الكلي من القطاع الزراعي كان حوالي 2.5 مليار دولار في تلك السنة، وأن مجموع تخصيصات خطط التنمية منذ سنة 1951 وحتى سنة 1980 كان حوالي 50 مليار دولار، لم يتجاوز المصروف الفعلي منها أكثر من 30 مليار دولار.

جدول رقم (1-9): العوائد النفطية العراقية الفعلية والافتراضية بغياب الحرب للفترة 1979- 1986 (مليون دولار)

السنة	قيمة صادرات العراق النفطية الفعلية	قيمة صادرات الأوبك النفطية الفعلية (عدا إيران والعراق)	قيمة صادرات العراق النفطية الافتراضية (بغياب الحرب)	قيمة خسائر العراق من الصادرات النفطية
1979	21,382	162,625	21,382	-
1980	26,096	244,909	32,201	6,105
1981	10,039	240,862	31,667	21,628
1982	9,933	173,460	22,807	12,874
1983	7,816	129,904	17,080	9,264
1984	8,863	121,960	16,035	7,172
1985	10,097	103,382	13,593	3,496
1986	6,905	62,653	8,238	1,333
المجموع	**102,956**	**1,239,755**	**163,003**	**61,872**

المصدر:

(1) صادرات العراق وصادرات الأوبك الفعلية مستلة من

OPEC Annual Statistical Bulletin, 1997, page 6.

(2) صادرات العراق الافتراضية وخسائر العراق من الصادرات النفطية هي حسابات المؤلف.

غير أن الخسائر في العوائد النفطية هذه، على عظمها، لم تردع العراق من التوسع في استيراد السلاح أو الإنفاق العسكري، ذلك أن المجهود الحربي احتل مكان الصدارة في الإنفاق. ولكن الخسائر في العوائد النفطية كان لها أثراً عكسياً بالغاً على خطط العراق التنموية، وعلى احتياطياته من النقد الأجنبي ومديونيته إلى العالم الخارجي ونمو دخله القومي، كما سنرى.

جهود التنمية خلال الحرب

إذا كانت الصادرات النفطية العراقية أول ضحية للحرب، فإنّ التنمية الاقتصادية كانت أول ضحية لانقطاع الصادرات النفطية أو تدنيها. فالسنة التي بدأت بها الحرب كانت السنة الأخيرة للخطة الخمسية 1976 – 1980، وجهود التنمية كانت مستمرة على أشدها، رغم أن بيانات لم تنشر عما تم تنفيذه من تلك الخطة وعن الأهداف التي حققتها.

ولقد قررت القيادة في بادئ الأمر الاستمرار بجهود التنمية، رغم الحرب، بل حتى

الاندفاع بها بوتيرة أسرع. ولم يُنشر أي تفصيل يذكر عن الخطة الخمسية 1981–1985، ولكن المشاريع التي احتوتها تلك الخطة قدرت بحوالي 50 مليار دولار[2]. وبحلول 1982 أدركت القيادة خطأ توقعاتها عن طول الحرب، مما حتم عليها أن تتخذ إجراءات جذرية للحد من الإنفاق وتقليص العجز الكبير الذي أصبح يعاني منه الميزان الجاري منذ سنة 1981. إذ بلغ مجموع المقاولات التي تم توقيعها والإعلان عنها 24,287 مليون دولار في سنة 1981، فقد تقلص ذلك الرقم بشدة إلى 7,391 مليون دولار في سنة 1982[3]. وأصبح هم القيادة بعد ذلك إنجاز المشاريع التي بدأ العمل بها، وأغلبها كانت مشاريع هيبة تتعلق بتحضير بغداد لمؤتمر عدم الانحياز الذي كان مزمع عقده في أيلول (سبتمبر) 1982.

فقد تصاعدت حمى العمل لإكمال المطار الجديد وقصر المؤتمرات والطرقات العامة وفنادق الدرجة الأولى، وكأنّ بغداد كانت تتزين لعرس كبير، فصدام سيصبح قريباً رئيساً لمؤتمر عدم الانحياز! ولم يبدُ للزائر الغريب أن الدم العراقي كان يُسفح بغزارة، ليل نهار، على مسافات قصيرة من بغداد ليختلط بدم الجار الإيراني المسلم، فقادسية صدام كانت عطشى وتحتاج إلى المزيد والمزيد من دماء الشباب. نعم، لم يحس الزائر الغريب بهول المصيبة وعمق اللوعة، فقد أريد لبغداد أن تلبس الحلل بنشوة انتظاراً للعرس الكبير، ولم يكن يكدر الشعور بتلك النشوة إلاّ منظر الآلاف من توابيت القتلى المحمولة فوق سيارات الأجرة تخترق شوارع بغداد يومياً، تمرق بسرعة كلما مرت أمام أعين الرقيب، وكأنما كان يراد من تلك السرعة أن تختزل لحظات الكدر التي كانت تنغص العرس الكبير. غير أن الذي كان يعيش المصيبة ويحس اللوعة أولئك العراقيون الذين فقدوا أبناءهم الأعزة والثكالى العراقيات اللاتي فقدن فلذات أكبادهن، وقد كانت أعداد هؤلاء وأولئك تتزايد بسرعة يوماً بعد يوم، يعيشون أيامهم بصمت مطبق انصياعاً لضغوط جلاوزة الأمن والمخابرات، لا تكاد تعرف منازلهم إلاّ من خلال السواد الذي يجلل الجدران والرايات السود المتدلية من الأسطح.

وعندما تقرر نقل مؤتمر عدم الانحياز إلى نيو دلهي، في الهند، أُجلت مشاريع عديدة وألغيت مشاريع أخرى وتباطؤ العمل في المشاريع قيد الإنجاز وطولب العراقيون بالتقشف وشد الأحزمة على البطون. ولم يُنجز بعد ذلك من مشاريع التنمية إلاّ قدر ضئيل يتعلق معظمها بجهود الحرب، منها مشاريع التصريف وتحويل المياه لبناء الحواجز المائية الدفاعية. وقد سلمت بعض المشاريع من الإلغاء أو التأجيل، كمشاريع كهربة الريف وتزويده بالمياه، ومشاريع المجاري، ومشاريع تربية الدواجن. وخلال الفترة 1983–1985 جرت تحضيرات لبعض المشاريع الصناعية الكبيرة ومشاريع الكهرباء والإرواء وخزن المياه، غير أن العمل بها إما تم تأجيله أو اعتمد على تمويل الشركات المنفذة لتلك المشاريع. ونظراً للصعوبات المالية التي كانت تواجه العراق، فقد

ترددت الكثير من الشركات عن تمويل تلك المشاريع ولم يبدأ العمل إلاّ بقليل منها[4].

وبحلول سنة 1986 تدهور وضع العراق المالي بصورة أشد نظراً لانهيار السوق النفطية، وأصبحت الخطة الخمسية 1986–1990 تتكون من برامج استثمارية سنوية تتغير أهدافها من حين لآخر، وتنقل التخصيصات فيها من قطاع لآخر حسب الحاجة وحسبما يتطلبه ظرف الحرب[5]، ولم ينجز من البرامج تلك إلاّ بقدر ما تيسر من التحويل الداخلي أو الخارجي، والذي كان ضئيلاً جداً على أية حال.

وبعد انتهاء الحرب في صيف 1988 تم إحياء بعض المشاريع الصناعية المهمة كمشاريع الحديد والصلب والأسمدة والألمنيوم والمصافي والبتروكيمياويات ونقل الغاز وتصنيعه إلاّ أنّ ظروف التنمية الاقتصادية بالعراق ظلّت مظلمة بعد الحرب، بسبب شحة العوائد النفطية وتراكم الديون الخارجية، وغابت عن العراق تلك الفترة التنموية التي تميز البلد خلالها باقتدار مالي عجيب والتي دامت نحو ثلاثين سنة.

خسائر أبدية

بلغ الإنفاق العسكري العراقي نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي معدلاً سنوياً قدره 38.5 بالمائة خلال الفترة 1980–1985، (راجع جدول رقم 1–7) قياساً بمعدلات قدرها 13.4 بالمائة للشرق الأوسط و5.9 بالمائة للأقطار النامية و10.4 بالمائة لدول منظمة الأوبك و5.6 بالمائة لدول العالم أجمع خلال نفس الفترة. وبلغ مجموع الإنفاق العسكري العراقي خلال السنوات الست المذكورة 102,232 مليون دولار، (راجع جدول رقم 2–7) أي حوالي 17,000 مليون دولار سنوياً. وبتعميم هذا المعدل على سنوات الحرب التي تلت 1985 سيصبح تقدير مجموع الإنفاق العسكري العراقي خلال الفترة 1980 – 1988 نحو 153,000 مليون دولار منها نحو 48,000 مليون دولار واردات عسكرية. وإذا افترضنا أن معدل الإنفاق العسكري المتوقع تحت ظروف اعتيادية هو 5,900مليون دولار سنوياً، فإنّ مجموع الإنفاق العسكري الإضافي بسبب الحرب سيصبح حوالي 100,000 مليون دولار.

إن التقديرات أعلاه تعني أن العراق حرم من حوالي 100 مليار دولار كان من الممكن استثمارها في خطط التنمية الخمسية 1981–1985 و1986–1990. إن هذا الحرمان هو نتيجة طبيعية للإنفاق العسكري المتزايد من قبل دولة نامية مواردها محدودة كالعراق. وهذه النتيجة تأتي ضمن آثار عدة استنتجها البروفيسور ستيف شان (STEVE CHAN) بعد استعراضه للعشرات من البحوث المتعلقة بالآثار التي يفرزها الإنفاق العسكري على الأداء الاقتصادي[6]. ونورد أدناه بعض تلك الآثار التي أصبح الاقتصاد العراقي يعاني منها خلال الحرب وبعدها:

1– الإنفاق العسكري الكبير يضعف الادخار وبالتالي يضعف الاستثمار، وهذا أول أثر تعرض له الاقتصاد العراقي، حيث حرم من ادخار 100 مليار دولار كان من الممكن استثمارها في أوجه التنمية المختلفة. إن عدم الاستثمار يعني عدم تكوين رأس المال، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم القدرة على الإنتاج وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي، وهذا ما حدث للاقتصاد نتيجة الإنفاق العسكري الكبير.

إن ضعف تكوين رأس المال أو انعدامه وما يستتبعه من ضعف النمو الاقتصادي أو انعدامه أو تراجعه، هي آثار مباشرة للإنفاق العسكري في الدول النامية. وقد برهنت البحوث

أعلاه أن هذه الآثار تظهر حتى لدى الدول المتقدمة التي تتميز بصناعات عسكرية متطورة، إذ أن الازدهار المؤقت الناجم عن تشغيل الأيدي العاملة، وزيادة الإنتاج الذي يولده الإنفاق العسكري الكبير يفوقه من جهة أخرى أثر عكسي ناتج عن ضعف تكوين رأس المال وضعف النمو الاقتصادي وما يستتبع ذلك – على المدى الطويل – من بطالة وكساد اقتصادي.

2– الإنفاق العسكري الكبير يقود إلى التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية والبطالة الناجمة عن تدهور النمو الاقتصادي، وهذا ما أصبح يعاني منه الاقتصاد العراقي.

3– إذا كانت الدولة مستوردة للسلاح، فإنّ الإنفاق العسكري الكبير يؤدي إلى عجز في الميزان الجاري وتراكم الديون الأجنبية، كما هي الحالة مع العراق.

4– الإنفاق على التصنيع العسكري في بلد نام كالعراق، وما يصاحب ذلك من عمليات بحوث وتطوير (RESEARCH AND DEVELOPMENT)، يستهلك عادة الخزين المحدود من العلماء والمهندسين والفنيين المتوفرين بالبلد، مما ينعكس سلباً على تطور قطاعات الإنتاج المدنية ويعرقل مسيرة التطور الاقتصادي بالبلد.

5– لاحظ بعض الباحثين أن الإنفاق العسكري الكبير لا يؤثر على جيل البلد الحالي فقط، وإنما يؤثر على أجيال المستقبل. فمن الأمثلة الظاهرة على ذلك عجز الميزان الجاري وتراكم الديون التي يقع عبئ سدادها على الأجيال المقبلة. ومن الأمثلة غير الظاهرة كلفة رعاية وضمان المحاربين القدماء وذويهم وكلفة رعاية المعوقين وذوي القتلى، في حالة الحروب، وضمانهم. إن العراق يعاني الآن من كل هذه المؤثرات!

ولاحظ أحد الباحثين أن كل دولار يستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية يولد ناتجاً إضافياً قدره 20 إلى 25 سنت وأن هذا الناتج أبدي. (PERPETUAL) ولا نعرف في حالة العراق ما هو الناتج الإضافي الأبدي الذي يولده استثمار دولار واحد، ولكن إذا افترضنا أن كل دولار يستثمر داخل العراق يولد عشرين سنتاً من الناتج الإضافي الأبدي، فإنّ تحويل 100 مليار دولار من الاستثمار إلى الإنفاق العسكري خلال حرب الخليج الأولى أفقدت العراق ناتجاً إضافياً

قدره 20 مليار دولار في كل سنة وإلى الأبد. ونحن لا نقول بأنّ هذه التقديرات صحيحة تماماً في حالة العراق، ولكننا نؤكد أن إنفاق 100 مليار دولار في المجالات العسكرية وعدم استثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية قد حرم الأجيال العراقية القادمة من قدرات عظيمة على الإنتاج.

إنّ كل دولار يذهب للإنفاق العسكري تضيع معه فرصة للاستثمار، وأن ضياع الفرصة هذه أو تفويتها له كلفة اقتصادية تدعى بكلفة الفرصة (OPPORTUNITY COST). ولتوضيح هذا المبدأ نقول إن 100 مليار دولار صرفت خلال الحرب في المجال العسكري، وبذلك ضاعت على العراقيين فرصة استثمارها، وأن لضياع هذه الفرصة كلفة اقتصادية يتحملها العراقيون إلى الأبد. ولغرض تصور مدى كلفة فرصة الاستثمار الضائعة نفترض أن المبلغ المذكور استثمر في مجمع صناعي كبير جداً، وأن العائد السنوي لهذا المجمع هو 10 بالمائة. إن هذا العائد السنوي هو الربح الصافي السنوي بعد خصم جميع الأكلاف بضمنها كلفة الاندثار التي تدخر لتجديد المجمع. وهذا يعني أن المجمع سيدر عائداً سنوياً قدره 10 مليارات دولار، سنة بعد أخرى، إلى الأبد. وإذا افترضنا أن كلّ دولار يستثمر داخل العراق يضيف عشرين سنتاً بالسنة إلى الإنتاج، فإنّ هذا المجمع سيضيف 20 مليار دولار سنوياً إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الأبد.

فمن وجهة نظر الحكومة العراقية التي أهدرت 100 مليار دولار في الإنفاق العسكري بدلاً من استثمارها بذلك المجمع ستكون كلفة الفرصة 10 مليارات دولار سنوياً، وهو العائد الضائع سنوياً بتفويت فرصة الاستثمار. ومن زاوية الناتج المحلي الإجمالي فإنّ كلفة الفرصة 20 مليار دولار سنوياً تمثل الناتج الإضافي السنوي الذي كان سيولده ذلك المجمع. ومن وجهة نظر العامل العراقي ستكون كلفة الفرصة فقدان الدخل الناتج عن ضياع فرصة التشغيل التي ذهبت بذهاب المجمع. ويمكن الاسترسال والتكلم عن فرص ضائعة أخرى، من ضمنها إعادة استثمار جزء من العوائد والدخل التي كان سيولدها المجمع في كل سنة، لكي نتصور مدى الضرر الجسيم الأبدي الذي لحق بالاقتصاد العراقي جراء سياسة الإنفاق العسكري التي أتبعتها القيادة بالعراق نتيجة القرار الفردي الأخرق بتوريط البلاد مع إيران بحرب لا حاجة ولا معنى لها.

الحرب والسكان

بيّنا في الفصل الخامس أن عدد سكان العراق، بموجب الإحصائيات الرسمية، ازداد من 12,000 ألف نسمة في سنة 1977 إلى 16,335 ألف نسمة في سنة 1987، راجع جدول رقم (1–5). كما بيّنا في ذلك الفصل أن المعدل السنوي لنسبة الزيادة في السكان ارتفع من 2.72 بالمائة خلال الفترة 1947–1957 إلى 3.11 بالمائة خلال الفترة 1957–1965 ثم إلى 3.39 بالمائة خلال الفترة 1965–1977. ولكن هذا المعدل انخفض إلى 3.13 بالمائة خلال الفترة 1977 – 1987، وهذا لا ينسجم مع الاتجاه التصاعدي لمعدلات النمو التي شهدتها العقود

السابقة، كما لا ينسجم مع التغير في نسبة الوفيات ونسبة الولادات. فقد انخفضت نسبة الوفيات لكل ألف شخص من 14 في سنة 1975 إلى 8 في سنة 1989 بينما انخفضت نسبة الولادات من 48 في سنة 1975 إلى 45 في سنة 1989[7]. يضاف إلى ذلك، فقد بلغت نسبة النمو السكاني 3.8 بالمائة في سنة 1989[8].

إن هذه الأرقام تدعونا إلى الاعتقاد بأنّ معدل نسبة النمو السكاني خلال السنوات 1977–1987 كان أعلى من 3.13 بالمائة. ولتخمين المعدل الحقيقي نفترض أن نسبة نمو السكان في سنة 1987 هي نفس النسبة في سنة 1989، أي 3.8 بالمائة، وأن نسبة نمو السكان في سنة 1977 كانت 3.5 بالمائة كما احتسبت من عدد سكان العراق لسنتي 1976 و1977. إن أقرب تخمين لمعدل نسبة النمو السكاني الحقيقي خلال الفترة 1977–1987 هو المعدل الوسطي لنسب النمو في سنتي 1977 و1987 وهو 3.65 بالمائة.

وبموجب هذا المعدل، فإنّ عدد سكان العراق في سنة 1987 كان من المتوقع أن يصبح 17,174 ألف نسمة وليس 16,335 ألف نسمة كما تقول الإحصائية الرسمية، فأين ذهب 839 ألف عراقي وعراقية، وهو ما لم تفصح عنه تلك الإحصائية؟

إن هذا الرقم – برأينا – يشير بصورة تقريبية إلى عدد العراقيين الذين قتلوا وأُسروا خلال الحرب وهُجّروا وهاجروا من العراق خلال الفترة 1977–1987. صحيح أن استمارات الإحصائيات الرسمية توزع على العراقيين بالخارج لغرض ملئها وإعادتها، ولكن مثل هذه الاستمارات لم توزع طبعاً على الأسرى والمهجرين. ولا يعقل أن يكون العراقيون المهاجرون قد قاموا بملء الاستمارات اللازمة لتقييد أنفسهم في الإحصائية العراقية الرسمية لسنة 1987، وماذا عساهم أن يفعلوا بذلك على أية حال. وإذا أضفنا إلى ذلك الرقم 61 ألف عراقي وعراقية، وهو مجرد تخمين، للذين قُتلوا وأُسروا وهُجّروا وهاجروا خلال الثمانية أشهر الأخيرة من الحرب، سيكون تقدير الرقم الكلي 900 ألف عراقي وعراقية اختفوا عن العراق منذ مجيء صدام حسين إلى السلطة في صيف 1979 ولغاية نهاية حرب الخليج الأولى، على اعتبار أن القتل والتشريد على النحو الذي حدث لم يكن مألوفا بالعراق على هذه الشاكلة قبل مجيء السيد الرئيس.

تضاربت التقديرات حول عدد القتلى والأسرى العراقيين خلال حرب الخليج الأولى، حيث لم تعلن أرقام رسمية حول ذلك من قبل الحكومة العراقية. ولكن معظم التقديرات اتفقت على 150 ألف قتيل و70 ألف أسير[9]. من هذه الأرقام يصبح تقدير عدد الذين هُجّروا وهاجروا خلال حرب الخليج الأولى حوالي 680 ألف عراقي وعراقية.

لقد أشارت إحصائية سنة 1987 إلى أن ثمانية ملايين عراقي من أصل 11 مليون

أعمارهم فوق 10 سنوات يعرفون القراءة والكتابة، وأن 230 ألف شخص منهم يحملون شهادات من مدارس ومعاهد مهنية، و260 ألف شخص يحملون شهادات بكالوريوس أو أعلى منها، بضمنهم 6,400 شخص من حملة شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها[10].إن تلك الأرقام تدلّ على أن جزءاً كبيراً من الذين قُتلوا وأُسروا وهُجّروا هم من حملة الشهادات المهنية والجامعية، وقد يكون أغلب الذين هاجروا هم من حملة البكالوريوس والدكتوراه ومن الذين درسوا أو تعلموا خارج العراق، لأنّ الهجرة المختارة تتطلب الاقتدار. وأنها لجريمة كبرى بحق العراق، وهو البلد النامي، أن يُحمل على مغادرته، كرهاً أو طوعاً، مئات الألوف من حملة الشهادات العالية وذوي الخبرة والاختصاص والمتعلمين والمثقفين والتجار والصناعيين والحرفيين وهو بأمس الحاجة إليهم. لقد أصابت عملية التنمية الاقتصادية بالعراق انتكاسة كبرى عندما تعرضت الكوادر العراقية خلال الثمانينات إلى القتل والأسر والتشريد!

وقبل أن نختتم هذا الموضوع لا بد أن نشير هنا إلى ظاهرة جديرة بالملاحظة. فخلافاً لأعراف التنمية الاقتصادية بذل النظام العراقي جهوداً استثنائية خلال الثمانينات لحمل الشعب العراقي على زيادة التكاثر بهدف مضاعفة السكان بأقصر وقت ممكن[11]. ولكن، على عكس ما كان متوقعاً، فإنّ نسبة الولادة لكل ألف شخص قد انخفضت من 48 في سنة 1975 إلى 45 في سنة 1989 مما يشير إلى أن الشعب العراقي لم يستجب إلى المحفزات والإغراءات المادية التي وضعها النظام لحمل العائلة العراقية على زيادة التكاثر وتقديم فلذات الأكباد وقوداً لحروب صدام الهوجاء. وأن الزيادة التي شهدها معدل النمو السكاني كانت نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات بوتيرة أعلى من انخفاض نسبة الولادات خلال تلك الفترة.

الحرب والعمالة

ازداد عدد سكان العراق النشطين اقتصادياً من 3,133,939 في سنة 1977 إلى 3,956,345 في سنة 1987 بموجب الإحصائيات الرسمية التي جرت في السنتين المذكورتين، راجع جدول رقم (2–6). إن هذه الزيادة تمثل نسبة نمو سنوية معدلها 2.36 بالمائة. وكما الحالة مع معدل النمو السكاني، فإنّ معدل النمو السنوي للقوة العاملة العراقية المحتسب هنا قليل ولا يتناسب مع معدل النمو التاريخي أو معدل نمو السكان خلال الفترة 1977–1987.

فمعدل النمو السنوي الذي شهدته القوة العاملة العراقية خلال الفترة 1960–1977 كان 4.0 بالمائة، راجع (الفصل الخامس). وهذا المعدل يتطابق مع المعدل المنشور في موسوعة العالم الثالث للفترة 1985–2000 وهو أيضاً 4.0 بالمائة سنويا[12]. ولذلك نرى أن المعدل السنوي الذي نمت بموجبه القوة العاملة العراقية هو حوالي 4.0 بالمائة وليس 2.36 بالمائة. وبموجب هذا المعدل فإنّ حجم القوة العاملة العراقية في سنة 1987 كان مقدراً له أن يصبح حوالي 4,638,995

وليس 3,956,345 كما هو منشور في الإحصائية الرسمية، فأين ذهب الفرق وهو 682,650 عامل وعاملة عراقية؟

إنّ هذا الفرق باعتقادنا، يشير إلى العمال والفلاحين الذين تم تجنيدهم في الجيش العراقي والذين هُجّروا وهاجروا. على أنّ عدد الذين هُجّروا وهاجروا يجب أن يكون جزءاً يسيراً جداً من العدد الكلي، كما نعتقد. ذلك أنّ الذين هُجّروا كان أغلبهم من التجار والكسبة والموظفين والطلبة، مع نسبة قليلة من العمال والفلاحين، حيث أنّ النظام العراقي كان ظالماً جداً مع العوائل العراقية التي كان يقوم بتهجيرها، وقد كان يستثني في غالب الأحيان المجندين في الجيش والقادرين على حمل السلاح، إذ كان يرميهم في السجون أو يرسلهم إلى جبهات القتال. أما الذين هاجروا فقد كان أغلبهم من خريجي الجامعات ومن المقتدرين مهنياً أو مالياً، ولا يعتقد أن جزءاً مهماً ممن اختار الهجرة الطوعية كان من الطبقة العاملة والفلاحية نظراً لصعوبة تدبير أسباب العيش خارج الوطن.

إن إضافة 680 ألف عامل وفلاح إلى القوات المسلحة العراقية خلال الفترة 1977–1987 ينسجم مع تطور حجم تلك القوات خلال الفترة المذكورة. فتعداد القوات المسلحة في سنة 1977 كان 140 ألف فقط، ثم ارتفع هذا العدد تدريجياً حتى وصل 900 ألف فرد في سنة 1987، أي بزيادة قدرها 760 ألف فرد، وبعد ذلك ارتفع عدد القوات المسلحة ليصل إلى مليون فرد في سنة 1988، راجع جدول رقم (2–7).

إن تجنيد مئات الآلاف من العمال والفلاحين خلال حرب الخليج الأولى كان له أثراً عكسياً شديداً على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية. ومن أجل سد النقص المتزايد، خصوصاً في قطاعي التشييد والخدمات، استورد النظام العراقي أعداداً هائلة من العمال من خارج العراق. وكانت تلك العمالة المستوردة تكبل الميزان الجاري وتستنزف كميات كبيرة من عملات العراق الأجنبية.

غير أن قرار القيادة العراقية بعدم الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية نظراً لاستنزاف الحرب للموارد المالية، وتوقف العديد من المشاريع على أثر ذلك، واتخاذ الإجراءات للحدّ من تحويلات العملة الأجنبية قد دفع بالعديد من العمال الأجانب لمغادرة العراق. فقد قُدر أن عدد العمال من الأقطار الآسيوية كالهند وبنغلاديش وباكستان والفلبين وتايلند انخفض في سنة 1983 إلى النصف، وانخفض عدد المصريين بمقدار 30 بالمائة إلى مليون عامل في تلك السنة، ومع ذلك فإنّ تحويلاتهم من العملة الأجنبية إلى الخارج تجاوزت ملياري دولار في سنة. 1983 وبقي عدد العمال غير العراقيين يتذبذب طوال سني الحرب، وكان أغلبهم يشتغل في قطاع الخدمات، حيث قُدر عدد العمال المصريين في نهاية الحرب بحوالي 1.5 مليون عامل، والسودانيين بحوالي 300 ألف عامل، والعمال الآخرين الأجانب بحوالي 200 ألف عامل[13].

العمال في الزراعة والصناعة التحويلية

إن القطاعين اللذين تأثرا بصورة كبيرة من تجنيد العمالة هما القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية، كما يتبين من الجدول رقم (2–9). فنسبة القوة العاملة في الزراعة إلى القوة العاملة الكلية انخفضت من 30 بالمائة في سنة 1977 إلى 12 بالمائة في سنة 1987.

جدول رقم (2-9): السكان النشطون اقتصادياً في العراق وتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة للسنوات 1977 و1987

القطاع	1977	1987
الزراعة والصيد والغابات	943,890	493,006
التعدين والصناعات الاستخراجية	36,835	45,137
الصناعات التحويلية	284,395	266,961
الكهرباء والماء والغاز	23,190	36,236
التشييد	321,696	341,186
التجارة والمطاعم والفنادق	224,104	215,605
النقل والمواصلات والخزن	177,799	224,271
الخدمات	989,068	1,981,831
مجهولو التصنيف	58,237	167,848
عاطلون عن العمل	74,725	184,264
المجموع	**3,133,939**	**3,956,345**

المصدر:

(1) للسنة 1977:

Year Book of Labour Statistics Retrospective Edition, 1945-1989,Table 2,p.270.

(2) للسنة 1987:

Year book of labour statistics, 1991: Geneva, International Labour office, pp.86-87.

صحيح أن التطور الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية تقود إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة، وهو ما حدث تاريخياً، إذ كانت تلك النسبة 46 بالمائة في سنة 1960 ثم انخفضت إلى 30 بالمائة في سنة1977، إلاّ أن الانخفاض الحاد في العمالة الذي شهده القطاع الزراعي خلال الثمانينات لا ينسجم مع معدل الانخفاض السنوي الذي كان يتعرض له هذا القطاع خلال الستينات والسبعينات. فبدلاً من انخفاض النسبة إلى 12 بالمائة، كنا نتوقع انخفاضها إلى حوالي 22 بالمائة. إن هذا الانخفاض الكبير لا يفسره فقط تجنيد الذكور من الفلاحين وإنما تفسره أيضاً عوامل أخرى منها إحجام الإناث عن المشاركة في العمل الزراعي.

أما بخصوص قطاع الصناعات التحويلية، وهو القطاع الذي يستحوذ على الاهتمام الأكبر من جهود التنمية، وإليه تتوجه الأنظار ليحل تدريجياً محل قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية في دعم الاقتصاد الوطني، فإنّ نسبة القوة العاملة فيه إلى القوة العاملة الكلية

انخفضت إلى 6.7 بالمائة في سنة 1987 بعد أن كانت تلك النسبة 9.1 بالمائة في سنة 1977. لقد نمى حجم القوة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية من 99,400 في سنة 1960 إلى 284,395 في سنة1977، ولكنه انخفض إلى 266,961 في سنة1987. وقد كان متوقعاً أن ينمو هذا الحجم إلى حوالي 450 ألف عامل وعاملة بحلول سنة 1987 لولا تعرض عمال ذلك القطاع إلى حملات التجنيد الإلزامي.

مشاركة العمالة

يبدو، بصورة عامة، من إحصائية سنة 1987[14]أن معدل مشاركة العمالة للعراقيين النشطين اقتصادياً من عمر عشر سنوات فما فوق بلغ 35.5 بالمائة، وبهذا فقد انخفض المعدل في سنة 1987 بمقدار 13 بالمائة عن المعدل الذي أشارت إليه إحصائية سنة 1977 والذي بلغ 40.8 بالمائة. والسبب الرئيسي لهذا التدني هو تجنيد الطبقة العاملة من ناحية وظاهرة إحجام المرأة العراقية عن المشاركة في النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى.

وتشير إحصائية سنة 1987 إلى أن معدل مشاركة الذكور العراقيين في النشاط الاقتصادي بلغ 60.9 بالمائة، ومعدل مشاركة الإناث 8.5 بالمائة[15]. ولقد كانت هذه المعدلات 65.5 بالنسبة للذكور و14.6 بالنسبة للإناث في سنة 1977، وبدلاً من ارتفاع هذه المعدلات كما يجب فإنها انخفضت خلال تلك العشر سنوات.

وإذا كان التجنيد الإلزامي هو تفسيراً لانخفاض معدل مشاركة الذكور، فما هو تفسير انخفاض معدل مشاركة الإناث؟ قد يعطينا الجدول رقم (3–9) بعض التفسير لهذه الظاهرة فهو يفصل أحوال القوة العاملة بين ذكور وإناث. ومن النظر إلى حجم العمالة في القطاع الزراعي نرى أن عدد الذكور انخفض من 591,066 في سنة 1977 إلى 422,265 في سنة 1987، أي بمقدار 29 بالمائة، في حين انخفض عدد الإناث من 352,824 في سنة 1977 إلى 70,741 فقط في سنة 1987أي بمقدار 80 بالمائة!

جدول رقم (3-9): التوزيع القطاعي للسكان النشطين اقتصادياً في العراق بين الذكور والإناث للسنوات 1977 و 1987

القطاع	1977		1987	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة والصيد والغابات	591,066	352,824	422,265	70,741
التعدين والصناعات الاستخراجية	34,716	2,119	40,439	4,698
الصناعات التحويلية	235,777	48,618	228,242	38,719
الكهرباء والماء والغاز	22,241	949	31,786	4,450
التشييد	316,560	5,136	332,645	8,541

التجارة والمطاعم والفنادق	207,949	16,155	191,116	24,489
النقل والمواصلات والخزن	172,814	4,985	212,116	12,155
الخدمات	897,902	91,166	1,737,952	243,879
مجهولو التصنيف	46,258	11,979	149,616	18,232
عاطلون عن العمل	64,278	10,447	149,938	34,326
المجموع	**2,589,561**	**544,378**	**3,496,115**	**460,230**

المصدر: (1) للسنة 1977:

Year Book of Labour Statistics Retrospective Edition,1945-1989,Table 2,p.270.

(2) للسنة 1987:

Year book of labour statistics, 1991: Geneva, International Labour office, pp.86-87.

لقد كانت نسبة الإناث من القوة العاملة الكلية في القطاع الزراعي 37.4 بالمائة في سنة 1977. ولم تكن هذه النسبة العالية في القطاع الزراعي دليل على تطور المرأة العراقية في الريف ورغبتها الشديدة في المشاركة بالنشاط الاقتصادي الزراعي. وإنما كانت دليلاً على الحياة التقليدية (TRADITIONAL) التي كانت تحياها العائلة الفلاحية. فالزراعة غير المتطورة التي كان يتصف بها القطاع الزراعي، ولا يزال إلى حد كبير، تتسم بكثافة العمالة وليس بكثافة رأس المال. وكان يتوقع من المرأة، إذ ذاك، أن تعمل في الحقل على قدم المساواة مع الرجل. ولكن يبدو أن هذا الأمر قد تغير، خصوصاً بعد تنفيذ قانون التعليم الإلزامي. فالمرأة أصبح مطلوب منها إكمال مرحلة الدراسة الابتدائية على الأقل، بموجب القانون. وفي ظننا أن النساء اللواتي يكملن مرحلة الابتدائية يفضلن الاستمرار في مراحل الدراسة الأخرى، وحتى أولئك اللاتي لا يخترن الاستمرار في دراستهن قد يحجمن بعد ذلك عن مزاولة العمل الزراعي الشاق، واتخاذ مهن أخرى إن كن راغبات في المشاركة بالنشاط الاقتصادي.

وقد يكون تفسير آخر لظاهرة انكماش مشاركة المرأة في النشاط الزراعي هو قيام النظام العراقي بإغداق العطايا، ومنها الراتب التقاعدي، على عوائل الذين قتلوا خلال الحرب، الأمر الذي كان يشجع من يتبقى من عائلة القتيل، خصوصاً النساء منها، على ترك العمل الزراعي إن كان القتيل فلاحاً.

وتفسير آخر لتلك الظاهرة؛ هو نزوح العوائل الفلاحية المستمر من الريف نظراً لتعاسة العيش هناك والبحث عن حياة أفضل في المدن، حيث يمتص العمالة النازحة قطاع الخدمات الذي لا يحتاج إلى مهارات كبيرة، والذي توسعت قوته العاملة توسعاً هائلاً خلال الفترة 1977–1987. فعدد الذكور العاملين في قطاع الخدمات ازداد من 897,902 في سنة 1977 إلى 1,737,952 في سنة 1987، كما زاد عدد الإناث العاملات في ذلك القطاع من 91,166 إلى 243,879 في السنتين المذكورتين على التوالي. وهكذا تطلب اقتصاد الحرب أن يتوسع قطاع

الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.

ولم يقتصر انخفاض نسبة الإناث من القوة العاملة الكلية على القطاع الزراعي فقط، فقد شهد قطاع الصناعات التحويلية، ولو بدرجة أقل، تدني نسبة الإناث من القوة العاملة الكلية في ذلك القطاع. فقد انخفض عدد الإناث العاملات في قطاع الصناعات التحويلية من 48,618 في سنة 1977 إلى 38,719 في سنة 1987، وبذلك تدنت نسبة الإناث من القوة العاملة الكلية في ذلك القطاع من 17.1 بالمائة في سنة 1977 إلى 14.5 بالمائة في سنة 1987.

إن تدني نسبة الإناث في قطاع الصناعات التحويلية جرى على عكس ما كان متوقعاً إذ، من الأمور المعتادة وكما هي الحالة في الدول المتقدمة، تحل النساء محل الرجال قدر الإمكان في شتى القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع الصناعات التحويلية، عندما يرسل الرجال إلى سوح الحرب. ولكن ذلك لم يحدث في قطاع الصناعات التحويلية في العراق، ولعلّ أسباب ذلك تكمن في بعض التفسيرات التي قدمناها لظاهرة تدني نسبة النساء في القطاع الزراعي. أضف إلى ذلك أن النظام العراقي كان يشجع النساء على الانخراط في خدمات الدفاع، والتي كان منها تمريض الجرحى والمعوقين في جبهات الحرب. وفوق كل هذا وذاك، فإنّ قطاع الصناعات التحويلية لم يعد يشتغل بسعته المعتادة بعد اشتداد الصعوبات أمام استيراد قطع الغيار والمواد الأولية نتيجة نفاذ احتياطي العراق من العملات الصعبة، وتحويل عوائد العراق من تلك العملات لاستيرادات الأسلحة والمواد المدنية الضرورية كالأدوية والغذاء.

وقبل أن نختتم كلامنا عن هذا الموضوع، نرى من المفيد أن نعقد مقارنة بين معدلات مشاركة العمالة بالعراق مع مثيلاتها في دولة متطورة اقتصادياً، كالولايات المتحدة الأمريكية، كما فعلنا سابقاً في الفصل الخامس. فمعدلات المشاركة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1986[16] كانت كما يلي: 63.2 بالمائة للمعدل العام و72.7 بالمائة للذكور و55.5 بالمائة للإناث، في حين كانت معدلات المشاركة في العراق في سنة 1987 كما يلي: 35.5 بالمائة للمعدل العام و60.9 بالمائة للذكور و8.5 بالمائة للإناث. ومن هذه المقارنة نرى أن النهوض الاقتصادي العراقي يتطلب، فيما يتطلب إليه، مشاركة من المرأة العراقية بالنشاط الاقتصادي أكثر بكثير مما كانت عليه المشاركة في سنة 1987.

الحرب والزراعة

يبدو مما تقدم أن ثلاثة عوامل أثّرت تأثيرا مباشراً على حجم العمالة في الزراعة خلال حرب الخليج الأولى؛ وهي التجنيد الإلزامي الكثيف الذي تعرض له الفلاحون، والانخفاض الشديد في مشاركة المرأة في العمل الزراعي، والهجرة من الريف إلى الحضر.

جدول رقم (4-9): الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي الكلي في العراق وحصة الفرد العراقي من الإنتاج الزراعي الكلي وقيمة واردات المنتجات الزراعية للسنوات 1979 - 1989

السنة	الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي (1979 – 1981 = 100)	الأرقام القياسية لحصة الفرد من الإنتاج الزراعي (1979 – 1981 = 100)	قيمة الواردات الزراعية (مليون دولار)
1979	95.38	99.05	1,379
1980	99.86	99.91	2,021
1981	104.76	101.04	2,139
1982	117.63	109.42	2,130
1983	106.64	95.73	1,970
1984	117.94	102.19	2,347
1985	143.33	119.88	1,938
1986	138.93	112.18	1,663
1987	125.14	97.57	1,717
1988	121.52	91.50	2,720
1989	130.85	95.17	2,485

المصدر: (1) للأرقام القياسية: FAO Production Year Book, 1991.
(2) لقيمة الواردات الزراعية FAO Trade Year Book, 1980, 1985,1991.

إن الانخفاض الشديد في حجم العمالة الزراعية لم يقابله من جهة أخرى تحسن في الإنتاجية الزراعية، وكان لذلك الانخفاض أثراً عكسياً مباشراً على أداء القطاع الزراعي خلال الثمانينات. فمن النظر إلى الجدول رقم (4–9) نرى أن ناتج العراق الزراعي الكلي كان يتذبذب سنوياً، كما هو معتاد، تبعاً لتذبذب كميات المطر النازلة في مناطق الزراعة الديمية. ومن أجل تحليل أفضل للأرقام المطروحة في الجدول وتخفيف أثر التذبذب رأينا أن نأخذ المعدل الوسطي لثلاث سنوات عند النظر إلى سنة معينة. فالرقم القياسي للإنتاج الزراعي الكلي للسنوات 1979–1981 هو 100.00 والرقم القياسي للسنوات 1987–1989 هو 125.84. ومن هذه الأرقام نرى أنّ الإنتاج الزراعي الكلي ازداد بصيغته المطلقة وكان معدل الزيادة السنوية خلال الفترة 1980–1988 حوالي 2.91 بالمائة.

ولكن العبرة ليست بالزيادة المطلقة للإنتاج الزراعي، ولكن بالزيادة النسبية عندما نأخذ النمو السكاني بنظر الاعتبار. فبينما كان الإنتاج الزراعي ينمو بمعدل قدره 2.91 بالمائة سنوياً كان عدد سكان العراق ينمو بنحو 3.65 بالمائة سنوياً خلال تلك الفترة. ولهذا نرى أن الرقم القياسي لحصة الفرد من الإنتاج الزراعي قد انخفض من 100.00 للسنوات 1979–1981 إلى 94.75 للسنوات 1987–1989، أي أن حصة الفرد العراقي من الإنتاج الزراعي كانت تتناقص سنوياً بمقدار 0.67 بالمائة.

لقد انصبت الجهود في تحسين أداء القطاع الزراعي خلال الحرب على مشاريع استصلاح الأراضي من الملوحة في المناطق الوسطى والجنوبية ومشاريع خزن المياه والإرواء في المناطق الشمالية ومشاريع الدواجن واللحوم ومنتجات الألبان بصورة عامة. غير أن الإنتاج لم يلحق بالطلب المتزايد على المنتجات الزراعية. ومما زاد الأمر سوءاً خروج الكثير من المناطق الكردية عن الزراعة نتيجة سياسة الدمار والأرض المحروقة التي اتبعها النظام مع العراقيين الأكراد في الشمال. ولقد تعرضت في الجنوب زراعة التمر إلى تدهور مستمر، حيث انخفض الإنتاج من 956,000 طن في سنة 1976 إلى 597,000 طن في سنة 1982 ثم إلى 324,000 طن في سنة 1987[17].

ونتيجة للفجوة الغذائية المتزايدة التي أصبح يعاني منها العراق فقد ازدادت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية من 2,021 مليون دولار في سنة 1980 إلى 2,720 مليون دولار في سنة 1988. وبلغ معدل قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة 1980–1988 حوالي 2,072 مليون دولار سنوياً مقابل معدل سنوي قيمته حوالي 595 مليون دولار بلغته الواردات الزراعية خلال الفترة 1970–1979. وبلغ المعدل السنوي لقيمة الواردات الزراعية خلال الفترة 1980–1988 حوالي 16 بالمائة من المعدل السنوي لقيمة الواردات الكلية العراقية خلال نفس الفترة. وإذا استثنينا الواردات العسكرية، فستصبح نسبة المعدل السنوي لقيمة الواردات الزراعية إلى المعدل السنوي لقيمة الواردات المدنية خلال الفترة 1980–1988 حوالي 28 بالمائة، أي أن 28 بالمائة من قيمة السلع المدنية التي استوردها العراق خلال الحرب كانت غذائية.

أما الجدول رقم (5–9) فيرينا المساحات المحصودة (HARVESTED) من الحبوب وأن تلك المساحات كانت تتذبذب سنوياً تبعاً لنزول الأمطار، ولكن تحسناً جذرياً لم يطرأ على المساحة السنوية المحصودة رغم ادعاءات الحكومة العراقية بنجاحها في استصلاح مئات الآلاف من الهكتارات خلال الثمانينات. بل على العكس انخفضت تلك المساحة من حوالي 2,386 ألف هكتار سنوياً خلال الفترة 1979–1981 إلى 1,999 ألف هكتار سنوياً خلال الفترة 1987–1989.

جدول رقم (5-9): المساحة المحصودة والغلة والإنتاج وواردات العراق من الحبوب للسنوات 1979-1989

السنة	المساحة المحصودة (كيلو غرام / هكتار)	الغلة (كيلو غرام/ هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	الواردات (ألف طن)

2393	2501	938	2666	1979
2401	2221	917	2421	1980
2275	2047	988	2072	1981
2509	2066	877	2356	1982
3527	1823	735	2481	1983
4650	725	595	1218	1984
3385	2932	985	2977	1985
3363	2280	821	2778	1986
4212	1653	866	1910	1987
4442	2591	1052	2462	1988
4936	1497	921	1625	1989

المصدر:

(1) للمساحة المزروعة والغلة والإنتاج: FAO Production Year Book,1981,1984,1987, 1990.

(2) للواردات: FAO Trade Year Book,1979,1982,1985,1988,1991.

وإذا تفحصنا غلة الهكتار الواحد من الحبوب، وهي مؤشر الإنتاجية، نرى أنها لم تتحسن خلال الحرب، إذ بلغ مقدار الغلة السنوي 948 كيلو/غرام هكتار خلال الفترة 1979–1981 مقابل 946 كيلوغرام/هكتار خلال الفترة 1987–1989. وبمقارنة غلة الهكتار الواحد من الحبوب في العراق مع مثيلاتها في الدول الزراعية المجاورة، نرى أن مقدار الغلة السنوي من الحبوب مقدراً بالكيلو غرامات للهكتار الواحد خلال الفترة 1979–1981 بلغ 1,159 في سوريا و1,178 في إيران و2,642 في تركيا، أما في اليابان، وهي دولة متطورة، فقد بلغ مقدار الغلة فيها 5,272 كيلو غرام للهكتار الواحد. وتحسن معدل الغلة السنوي في الدول المذكورة للفترة 1987–1989 فبلغ 1,466 في سوريا و1,278 في إيران و3,945 في تركيا و5,614 في اليابان[18].

ونظراً لانخفاض المساحة المحصودة وتدهور الغلة، وإن كان بسيطاً، فإنّ إنتاج العراق السنوي من الحبوب قد انخفض من 2,256 ألف طن خلال الفترة 1979–1981 إلى 1,914 ألف طن خلال الفترة 1987–1989. ونتيجة لهذا التدهور من جهة، وزيادة السكان من جهة أخرى، فقد ارتفع المعدل السنوي لواردات العراق من الحبوب من 2,356 ألف طن خلال الفترة 1979–1981 إلى 4,530 ألف طن خلال الفترة 1987–1989.

لقد بلغ المعدل السنوي لإنتاج العراق من الحبوب 2,038 ألف طن خلال السنوات 1980–1988، في حين بلغ المعدل السنوي لواردات العراق من الحبوب 3,418 ألف طن خلال نفس الفترة. أي أن العراق كان يستورد من الحبوب، خلال سني الحرب، أكثر من 62 بالمائة من احتياجاته الكلية للحبوب. ولو أن إنتاجية العراق من الحبوب ارتفعت إلى نصف إنتاجية تركيا فقط، لاكتفى العراق من إنتاجه للحبوب ولم يستورد، أما إذا ارتفعت تلك الإنتاجية إلى نفس مستوى

إنتاجية تركيا لأصبح العراق مصدراً للحبوب وليس مستورداً لها!

تحول نحو القطاع الخاص

أدركت القيادة العراقية خلال الثمانينات أن مشكلة انخفاض الإنتاجية التي يعاني منها العراق هي مشكلة كبيرة جداً. فالحكومة (القطاع العام) غير كفوءة على صعيد الإنتاج الزراعي أو الصناعي، وهذا هو ديدن الحكومات أينما وجدت ناهيك عن كونها حكومة دولة من دول العالم الثالث. ومن بين قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية أولت القيادة في بادئ الأمر اهتمامها إلى القطاع الزراعي. ذلك أن الغذاء، بخلاف السلع الاستهلاكية المصنعة التي يمكن التقشف باستهلاكها أو الاستغناء عنها، يستوجب توريده لسد الفجوة الغذائية المتزايدة، وقد أصبحت واردات العراق من المنتجات الزراعية تكلف الخزينة أكثر من ملياري دولار سنوياً من العملات الصعبة، وهو نزيف لا يمكن تجاهله.

وبدأت في أوائل الثمانينات أولى بوادر التراجع الحكومي عن بعض السياسات التي استهدفتها عمليات الإصلاح الزراعي في الستينات والسبعينات. فتقلصت المزارع التعاونية من 77 في سنة 1979 إلى 10 في سنة 1983، وتقلصت الجمعيات التعاونية الزراعية من 1,923 في سنة 1979 إلى 811 في سنة 1983. وفي سنة 1983 تم تشريع قانون رقم 35 الذي سمح للعراقيين والعرب استيجار الأراضي الزراعية الحكومية لمدة خمس إلى عشرين سنة دون أن يحدد ذلك القانون حداً أعلى للمساحات المؤجرة. ورغم أن قانون الإصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 وضع حدّاً أعلى للملكية الزراعية، إلاّ أن ذلك الحد قد تم تجاوزه في كثير من الحالات رغم عدم إلغاء ذلك القانون. وأصبح الانتماء إلى الجمعيات الفلاحية طوعي منذ سنة 1984، وبذلك ألغيت المئات من تلك الجمعيات وأصبح الفلاح يملك حرية أكثر في زراعة الأرض[19].

لقد تحول الاهتمام من العدالة في توزيع الأرض إلى الكفاءة وزيادة الإنتاج. ففي عام 1987 أعلنت الحكومة حدوداً دنيا لمساحات الأرض المزروعة، ولا يجوز بعد ذلك أن تقل مساحة الأرض المروية سقياً عن 100 دونم. وكان الغرض من ذلك منع تقسيم الأرض بواسطة الإرث إلى مساحات غير اقتصادية[20].

وتوجهت الجهود بصورة جدية نحو إكمال توزيع الأراضي المستولى عليها بموجب قوانين الإصلاح الزراعي، والتخلص من المزارع والمشاريع الزراعية الحكومية ببيعها إلى القطاع الخاص. ونتيجة لتلك السياسة لم يبق بيد الدولة في بداية 1989 سوى واحد بالمائة من الأراضي الزراعية، في حين أصبح 53 بالمائة منها خاضع للملكية الخاصة و46 بالمائة الباقية مؤجر لمستثمرين من القطاع الخاص.

وبنهاية عام 1989 تم بيع العديد من مشاريع الدواجن والألبان والأسماك. فقد بيع إلى

القطاع الخاص 19 مزرعة دواجن حكومية من أصل 29، وستة مشاريع كبيرة لإنتاج علف الدواجن، وست مزارع كبيرة لإنتاج الألبان من أصل عشر، وثلاثة مشاريع كبيرة لإنتاج الأسماك من أصل أربعة، إضافة إلى مشاريع أخرى كالمطاحن والمخابز. وقد بيعت جميع الممتلكات الحكومية تلك بأسعار زهيدة جداً[21].

أما في المجال الصناعي، ففي سنة 1989 تم بيع 70 معملاً صناعياً كبيراً في مجالات المواد الإنشائية واستخراج المعادن وتحضير وتعليب الأغذية والصناعات الخفيفة، حيث ذهب 66 منها إلى القطاع الخاص وأربعة إلى القطاع المختلط. إضافة لذلك فقد تم خصخصة (PRIVATISATION) – أي تحويل إلى القطاع الخاص – بعض المشاريع الخدمية كالفنادق السياحية، وتأجير محطات تعبئة الوقود (البنزين) إلى القطاع الخاص.

وقد تمت تلك العمليات بسرعة فائقة، حيث بيع 70 معملاً في ظرف سنة واحدة. ولم تحقق الحكومة العراقية في ذلك البيع أية أرباح، بل على العكس، فقد بيعت المعامل السبعين بمبلغ 305 مليون دينار، ولم تتجاوز الأسعار التي بيعت بها أغلب المعامل أسعار الأراضي التي أنشئت عليها[22].

ورغبة في رفع القيود عن الاستثمارات الصناعية الكبيرة والتي فرضت منذ صدور قوانين التأميم في سنة 1964، فقد رُفع الحد الأعلى للاستثمار في سنة 1983 إلى مليوني دينار للملكية الفردية وخمسة ملايين دينار للشركة المحدودة. وفي سنة 1988 ألغيت تلك القيود كلياً وسُمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما سُمح له، بالتكامل العمودي (VERTICAL INTEGRATION) حيث بموجبه يمكن تكوين شركات متعددة الاختصاصات (CONGLAMORATES) تتخطى نشاطاتها عدة قطاعات اقتصادية في آن واحد. وفوق ذلك ألغيت القوانين الضريبية التي كانت تستحوذ إلى حدود 75 بالمائة من الأرباح وتجبر شركات القطاع الخاص الصناعية على دفع 25 بالمائة من الأرباح المتبقية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال. ففي سنة 1987 خُفض الحد الأعلى للضريبة على أرباح الأنشطة الصناعية إلى 35 بالمائة، وفي سنة 1989 أعطيت جميع الصناعات سماح ضريبي لمدة عشر سنوات[23].

وفي مجال العمالة ألغي في سنة 1987 قانون العمل وحُلّت نقابات العمال وأصبح قانون موظفي الدولة ينطبق على عمال الدولة والقطاع العام. وقد أصبح من الممكن نقل الموظفين المكتظة بهم دوائر الدولة إلى معامل ومشاريع القطاع العام، وخُيّر الآلاف من الموظفين بين الاستقالة أو النقل إلى ورش ومصانع الدولة[24].

لقد كان من الصعوبة بمكان فصل العامل أو نقله في ظل قانون العمل السابق، وبإلغاء

ذلك القانون حصلت المرونة لدى شركات القطاع العام بإعادة توزيع العاملين أو تقليص عددهم، حسبما تتطلبه ظروف العمل توخياً لتحسين كفاءة الإنتاج. فقد لاحظ اقتصاديون أن كلفة العمل تبلغ 20–40 بالمائة من الكلفة النهائية للناتج في الدول الاشتراكية مقابل 10–15 بالمائة في الدول غير الاشتراكية، كما أن حجم الجهاز الإداري والخدمي في مشروع حكومي اعتيادي يبلغ ثلث إلى نصف حجم الجهاز الكلي العامل في ذلك المشروع، وهو يفوق خمسين مرة حجم الجهاز الإداري والخدمي في مشروع مماثل في دولة متطورة[25].

وبغية جذب رأس المال العربي تم في سنة 1988 تشريع أول قانون عراقي لتنظيم الاستثمارات الأجنبية. وبموجب ذلك القانون أعطيت للمستثمرين العرب امتيازات عديدة بضمنها امتيازات تتعلق بالضرائب واستعادة رأس المال وحرية تشغيل العمالة. كما أعطيت ضمانات تحول دون تأميم الاستثمارات العربية، وتمنع صدور قوانين بالمستقبل من شأنها أن تعرقل فاعلية الحقوق والامتيازات التي ضمنها القانون. ولم تصدر قوانين لتشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية غير العربية، إذ بقيت الاستثمارات غير العربية ممنوعة داخل العراق[26].

ولم تكن القوانين التي صدرت والإجراءات التي اتخذت بخصوص التوجه نحو القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الخاصة آتية عن تولد القناعة بضرورة التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي. فقد احتفظت الدولة بسيطرتها الكاملة على الصناعات النفطية والبتروكيمياوية والعسكرية والصناعات المسماة بالاستراتيجية. واحتفظت الدولة أيضاً بملكيتها للبنية التحتية بضمنها الكهرباء والماء والمواصلات. واحتفظت بدورها الكبير في القطاعات الخدمية، كما كانت تزمع الاحتفاظ بدور مهم في القطاعات التوزيعية.

ولم تكن تلك الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية المحدودة إلاّ استجابة للرغبة في تحسين الكفاءة الإنتاجية بصورة عامة وتشجيع الأنشطة الاقتصادية، بمختلف أنواعها، التي من شانها أن تجلب العملات الأجنبية كمدخولات، أو تقود إلى تقليل الإنفاق منها.

فالعراق – بعد الحرب – أضحى مديناً إلى الخارج بديون هائلة ينبغي خدمتها بالعملات الصعبة. وهناك مسؤوليات أخرى تتطلب المزيد من العملات الصعبة منها سد الفجوة الغذائية المتزايدة، ومعاودة الصرف على عملية التنمية وإعادة بناء ما دمّرته الحرب. يضاف إلى هذا وذاك، فإنّ القيادة العراقية استمرت بعد الحرب على الإنفاق العسكري الكبير والتوسع في الصناعات العسكرية وتسليح الجيش العراقي، وقد كان ذلك وحده يكلف الخزينة خمسة مليارات دولار سنوياً. لقد أدركت القيادة أن العراق يتعرض لنزيف شديد من العملات الأجنبية لا يمكن العيش معه.

نقد تجربة الخصخصة

إن إجراءات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة التي اتخذت لم تحقق أهدافها المنشودة، بل ربما فشلت فشلاً ذريعاً. فالعجالة التي تمت بها تلك الإجراءات والصيغة التي تم بها التخلص من أموال الدولة لم تدل على إخلاص وكفاءة وجدية القائمين بتلك الإجراءات بقدر ما كانت تدل على مدى السطوة الغاشمة التي يتمتع بها النظام والتي مكنته من ارتجال عمليات نقل أموال الدولة إلى القطاع الخاص دون توفير الشروط اللازمة وخلق البيئة المناسبة. وقد تمت تلك العمليات في جو تميز بالغياب الكامل للمسائلة والإفلات التام من المسؤولية.

فقد اتخذت إجراءات الخصخصة ولم تكن هناك المؤسسات الضرورية التي يتطلبها النشاط الاقتصادي الخاص، ولم تشرع القوانين اللازمة، كما لم تهيئ الظروف السياسية المناسبة لإنجاح الخصخصة ودعم النشاط الاقتصادي المتولد عنها.

فسوق الأسهم (البورصة) بالعراق كانت ضعيفة وضيقة جداً، وعدد المساهمين قليلين، ولم تبذل الحكومة أي جهد لجذب صغار المستثمرين من عامة الناس للمشاركة بالأصول الرأسمالية التي كانت الحكومة على وشك بيعها. وانتهت العملية بتركز تلك الأصول بأيادي قليلة. فمثلاً من بين 70 معملاً تم خصخصتها استولت عائلة واحدة على 13 منها. وذهبت أغلب المنشآت الصناعية والزراعية إلى طبقات طفيلية لا علاقة لها بالصناعة والتجارة والزراعة، وربما كانت مزيتها الوحيدة كونها من أقرباء رؤوس النظام ومن أتباع السلطة ومريديها. وبيعت تلك الممتلكات بأسعار زهيدة ولم تطلب الحكومة سوى مقدمة تتكون من 40 بالمائة من السعر تدفع على شكل وجبات[27].

ولم تفلح جهود الخصخصة تلك في تحقيق الغايات المرجوة منها، كزيادة الإنتاج وتعزيز احتياطيات البلد من العملات الأجنبية، وإنما زادت من التضخم وانتشار البطالة ونقص السلع الأساسية والإخلال بتوزيع الدخل بين الناس واستفحال السوق السوداء للعملات الأجنبية[28].

فقد كان التضخم يتراوح ما بين 20 – 25 بالمائة في أوائل سني الحرب، ولكنه ازداد تدريجياً حتى وصل حوالي 45 بالمائة في سنة 1989[29]. وإذا كانت أسباب التضخم في المراحل الأولى من الحرب تعزى إلى تدني العرض بالنسبة إلى الطلب، وانحسار استيراد السلع الاستهلاكية اقتصاداً بالنفقات الأجنبية، فقد أضافت الخصخصة والانفتاح الاقتصادي لتلك الأسباب أسباباً جديدة. ففي سنة 1988 رفعت الحكومة سيطرتها عن أسعار السلع المستوردة من قبل القطاع الخاص، مما نتج عنه ارتفاع أسعارها بشدة في السوق المحلية انعكاساً لتدني قيمة الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية، وكذلك قيام المنتجين المحليين برفع أسعارهم أيضاً تماشياً مع ارتفاع الأسعار للسلع المستوردة[30].

ولم يكن انخفاض سعر الدينار العراقي هو السبب الوحيد في ارتفاع الأسعار، فانعدام

الثقة بالنظام ونواياه، على المدى الطويل، تجاه سياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة دفع التجار والمستثمرين لرفع الأسعار إلى مستويات يمكن معها الحصول على أعلى الأرباح بأقصر وقت.

إن انعدام الثقة هذا ناتج عن طبيعة النظام وانغلاقه وإمكانية الانقلاب على سياسته ووعوده في أي وقت ودون مسائلة. وكمثل على ذلك سمح النظام باستيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية بتمويل من الخارج دون أن يسأل المستورد عن كيفية التمويل ومصدره ولكن، وبنفس الوقت، لم يُلغ ذلك القانون الذي يقضي بعقوبة الموت على من يملك رصيداً بالخارج[31]. ومما ساعد على إمكانية رفع الأسعار بتلك الصيغة والحصول على أرباح فاحشة هو غياب الرادع التنظيمي والسوقي. والرادع التنظيمي هو تنظيم المستهلك وانبثاق المؤسسات التي تعمل على حمايته، ولم تتوفر مثل هذه المؤسسات لحماية المستهلك العراقي. أما الرادع السوقي فهو المنافسة، وهي شرط حيوي لازدهار النشاط الاقتصادي الخاص، ورفع كفاءة الإنتاج وتحسين النوعية وخفض الأسعار. ولم تكن هناك منافسة بالمعنى الصحيح في السوق العراقية، فقد كانت الدولة تحتكر الإنتاج والتوزيع، وبانتقال وسائل الإنتاج إلى القطاع الخاص انتقلت معها القدرة على الاحتكار.

ولقد نتج عن ذلك التضخم الكبير سوء في توزيع الدخل وأخذت تنتقل الثروة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى الطبقة الغنية. ذلك أن النظام كان يوفر الدعم لكثير من السلع الغذائية الأساسية إضافة لتحديد أسعارها. وبإلغاء الدعم وإطلاق الأسعار أصبح الملايين من الفقراء وذوي الدخل المحدود يدفعون أسعاراً عالية تذهب لجيوب الأغنياء. ونتيجة لتلك الحالة اضطرت الحكومة في منتصف 1989 إلى العودة لوضع القيود على الأسعار وإعادة الدعم المالي للسلع الغذائية الرئيسية والذي بلغ 750 مليون دينار في سنة 1989[32].

وقد تميزت سياسة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي ببعض التناقضات. فقد تضمنت إجراءات تحرير التجارة منع المستوردين من توظيف أرباحهم من أجل واردات إضافية من السلع. وقد كان الغرض من ذلك القيد تشجيع استثمار الأرباح المتولدة من التجارة في الأصول الرأسمالية، وتكوين رأس المال الثابت داخل البلد. وبدلاً من الاستثمار داخل البلد فقد أدّى ذلك التقييد إلى انتقال العملة العراقية إلى الكويت وتزايد الضغوط إلى الأسفل على أسعار صرفها. وقد استتبع ذلك زيادة الأسعار داخل البلد، لكون البضائع والمواد المشتراة بالسوق السوداء من قبل التجار والصناعيين أصبحت تعكس القيمة المتدنية باستمرار للدينار العراقي.

إضافة إلى ما تقدم فإنّ الحكومة سمحت للمصدرين باستعمال 100 بالمائة من إيرادهم من النقد الأجنبي لأغراض الاستثمار الداخلي و30 بالمائة منه لاستيراد المواد الخام. غير أن توجه المصانع التي تم خصخصتها كان للسوق الداخلية أساساً وليس للسوق الخارجية، وبذلك

فإنها في عملياتها لم تجلب أية عملات أجنبية. وبحرمانها من العملات الأجنبية التي كانت توفرها الحكومة لتلك المصانع قبل الخصخصة، فقد حُرمت من إمكانية استيراد المواد الخام والأدوات الاحتياطية مما أدى إلى نقص كبير بعرض السلع الاستهلاكية التي كانت تنتجها تلك المصانع[33].

ونظراً لعدم الانفتاح السياسي والمعلوماتي وعدم الثقة بالنظام العراقي فيما يتعلق باحترام حقوق الملكية الفردية وصيانتها في المستقبل، لم يقدم التجار والصناعيون على التوسع في الاستثمار داخل البلد، ولم يستغلوا أرصدتهم الأجنبية من أجل استيراد السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية. بل ساهموا برفع الأسعار نتيجة تعاملهم بالسوق السوداء، ورغبتهم في الحصول على أقصى الأرباح بأقصر مدة ممكنة.

ولنفس الأسباب التي ذُكرت لم يفلح قانون الاستثمار العربي، رغم مزاياه العديدة، بإغراء المستثمرين العرب من الخليج. والذي حدث هو قيام العديد من رجال الأعمال الفلسطينيين والأردنيين واللبنانيين باستغلال ذلك القانون في عمليات تجارية وخدمية طارئة حققت لهم أرباحاً طائلة، ولم ينتج عن ذلك القانون أية استثمارات مهمة داخل البلد[34].

ومن خلال التجربة التي أقدم عليها النظام العراقي في مجال الخصخصة والتحرر الاقتصادي، نستنتج أن أية محاولات بذلك الاتجاه سوف لن تكون مجدية ما لم تتوفر المؤسسات اللازمة كأسواق رأس المال والمؤسسات المالية ومؤسسات حماية المستهلك ومراقبة النوعية وتوفير ظروف المنافسة الحقيقية في السوق. كما يجب توفير الأطر القانونية اللازمة لحماية الاستثمارات وصيانة حقوق الملكية. وفوق كل ذلك يجب أن يكون نظام البلد أهلاً لثقة المستثمر، ولن يحدث ذلك إلاّ في جو من الحرية لانتقال رأس المال والانفتاح المعلوماتي والتحرر السياسي.

الأداء الاقتصادي خلال الحرب

لقد تراجع خلال الحرب مجمل أداء القطاعات السلعية، ولم تحقق القطاعات التوزيعية سوى تقدماً طفيفاً، ولكن الذي حقق نمواً ملموساً هو إجمالي القطاعات الخدمية وذلك بسبب خدمات الدفاع المتزايدة.

فالجدول رقم (6–9) يرينا الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سني الحرب لكل قطاع من القطاعات السلعية، ويرينا مجموع الناتج للقطاعات التوزيعية والقطاعات الخدمية، ويرينا بعد ذلك مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة. ويبين الجدول رقم (9.7) نفس المعلومات ولكن بالأسعار الثابتة لسنة 1980. وكالعادة، لم ينشر النظام العراقي معلومات وافية عن الأداء الحقيقي للاقتصاد (أي بالأسعار الثابتة) حيث لم تتوفر لدينا معلومات عن التوزيع القطاعي

بالأسعار الثابتة للفترة 1981–1984.

ومن الجدول رقم (9.7) نرى أن القطاع الزراعي حقق نمواً متواضعاً كان معدله حوالي 2.6 بالمائة خلال السنوات 1980–1988، وهو نفس النمو تقريباً الذي شاهده القطاع خلال الفترة (1960–1980). وكان من المتوقع من بلاد نفطية كالعراق، داخلة في حرب طويلة، وقد انخفضت بشدة عوائدها النفطية بسبب الحصار من جهة، وتدهور الأسعار من جهة أخرى، أن تتجه بكل قواها نحو إنعاش القطاع الزراعي والاعتماد عليه. ولكن هذا لم يتحقق، فجزء كبير من العمالة الزراعية قد تم تجنيدها، كما انكفأ عن المشاركة في الإنتاج الزراعي جزء كبير آخر. ولم يلحق نمو الإنتاج الزراعي السنوي حتى بالنمو السكاني، وتزايدت بذلك الفجوة الغذائية سنة بعد أخرى.

أما قطاع الصناعات الاستخراجية فقد انكفأ أداءه في أول سني الحرب بسبب تدهور حجم الصادرات النفطية، ولكنه بدأ يستعيد عافيته تدريجياً عندما بدأ العراق يسترجع قابليته على التصدير، وبقي تدهور الأسعار النفطية بعد عام 1985 هو العامل الأكبر في تدني ناتج القطاع. وقد شاهد هذا القطاع تراجعاً سنوياً قدره حوالي 0.8 بالمائة خلال السنوات 1980–1988.

جدول رقم (6-9): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 1980- 1989 (مليون دينار)

السنة	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد	إجمالي القطاعات السلعية	إجمالي القطاعات التوزيعية	إجمالي القطاعات الخدمية	إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة
1980	741.9	9,647.5	709	49.5	1,135.6	12,283.5	1982.5	1,381.5	15,647.1
1981	955.5	3,295.0	717.1	92.4	1,721.6	6,781.6	2586.7	1,847.5	11,215.8
1982	1,309.6	2,945.0	949.8	106.0	2,102.3	7,412.7	2920.1	2,439.2	12,772.0
1983	1,413.6	2,863.8	988.6	124.3	1,839.1	7,229.4	3409.2	2,256.6	12,895.2
1984	1,941.9	3,565.5	1,255.4	163.3	1,416.8	8,342.9	4197.7	2,600.4	15,141.0
1985	2,160.3	3,484.5	1,425.1	200.3	1,343.9	8,614.1	4003.6	2,840.7	15,458.4
1986	2,173.7	2,181.2	1,755.8	219.9	1,374.1	7,704.1	4055.9	3,658.4	15,419.0
1987	2,518.7	3,594.8	2,071.1	298.5	1,430.8	9,913.9	4598.6	4,070.8	18,583.3
1988	2,834.3	3,639.0	2,641.0	325.7	1,527.9	10,967.9	5123.5	4,464.2	20,555.6
1989	3,346.1	3,894.8	2,694.2	269.0	1,417.8	11,621.9	5511.7	4,686.9	21,820.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد

جدول رقم (7-9): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1980 للفترة 1980- 1989 (مليون دينار)

السنة	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد	إجمالي القطاعات السلعية	إجمالي القطاعات التوزيعية	إجمالي القطاعات الخدمية	إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة
1980	741.9	9,647.5	709.0	49.5	1135.6	12,283.5	1,982.5	1,381.5	15,647.1
1981	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	10,385.0
1982	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	11,106.1
1983	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	11,372.2
1984	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	11,031.0
1985	1,002.0	4,433.0	760.0	106.0	944.0	7,245.0	1,820.0	1,855.0	10,921.0
1986	937.0	5,521.1	722.7	113.7	846.6	8,141.1	2,145.6	1,936.6	12,223.3
1987	860.9	8,878.0	942.5	116.7	813.4	11,611.5	2,161.0	1,909.5	15,682.0
1988	908.2	9,068.5	962.1	137.3	801.6	11,877.7	2,134.8	1,877.4	15,889.9
1989	981.5	7,759.5	861.1	151.4	686.3	10,439.8	2,008.6	1,729.8	14,178.2

غ.م =غير متوفر

المصدر: (1) تم حساب الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1981–1984 استنادا إلى مصادر مختلفة

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط ، بغداد، للسنوات 1985-1989

وبخصوص قطاع الصناعات التحويلية، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع شاهد نمواً متواضعاً كان معدله حوالي 3.9 بالمائة سنوياً خلال الفترة 1980–1988، قياساً بنمو سنوي كبير قدره 11.3 بالمائة حققه الناتج الإجمالي لهذا القطاع خلال الفترة 1960–1980. ويعزى سبب الانكماش في النمو الاقتصادي خلال الحرب إلى تجنيد جزء كبير من عمالة هذا القطاع ومواجهة صعوبات في الحصول على المواد الأولية وقِطع الغيار، مما أدّى إلى تشغيله بسعات منخفضة. ويعزى أيضاً ضعف النمو الذي حققه هذا القطاع إلى انكماش الاستثمارات في الصناعات التحويلية خلال الحرب.

أما بخصوص الأداء الاقتصادي العام فالجدول المذكور يرينا أن إجمالي الناتج المحلي واجه تدهوراً شديداً خلال السنوات الخمس الأولى من الحرب، ثم استدار وبدأ يحقق تقدماً خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الحرب. وبناء على ذلك لم يحقق الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980–1988 نمواً سنوياً أكثر من حوالي 0.2 بالمائة وهو لا شيء إذا ما قورن بمعدل النمو السنوي الذي حققه سابقاً إذ بلغ 8.3 بالمائة خلال الفترة 1960–1980 و11.4 بالمائة خلال الفترة 1970–1980، وكانت تلك من أعلى معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها العالم خلال تلك السنوات.

وإذا أردنا الدقة في حساب معدلات النمو، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي المتحقق لسنة 1980 هو أساساً أقل مما يجب فيما لو كانت الحرب قد اشتعلت في بداية السنة التالية، أي في كانون الثاني (يناير) 1981، وليس في أيلول (سبتمبر) 1980. ذلك أن العراق خسر ما يعادل 5,905 مليون دولار من العوائد النفطية خلال الربع الأخير من سنة 1980. ولو قدر لتلك الأموال أن تضخ في الاقتصاد الوطني في تلك السنة لبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19,161 مليون دينار في سنة 1980 وليس 15,647.5 مليون دينار كما أصبحت عليه الحال[35]. ولبلغت معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العراقي 9.4 بالمائة خلال الفترة 1960–1980 و13.7 بالمائة خلال الفترة 1970–1980. ولأصبح النمو خلال الفترة 1980–1988سالباً حيث كان الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع بمقدار 2.3 بالمائة بالسنة بدلاً من أن يحقق نمواً إيجابياً بمقدار 0.2 بالمائة. وبتعبير آخر سيكون تحليل الأداء الاقتصادي أدق، وحسابات النمو أصح، فيما لو كانت سنة الأساس، أي سنة المقارنة، هي سنة سلام وليست سنة حرب، وإن كانت الحرب قد شغلت جزءاً من سنة 1980 وليس كلها.

خسائر حرب الخليج الأولى

حاولت جهات عديدة إعطاء تقديرات للخسائر المادية التي نتجت عن الحرب العراقية – الإيرانية. فقد قدر المعهد الياباني لاقتصادات الشرق الأوسط كلفة هذه الحرب للفترة 1980–1985

بحوالي 260 مليار دولار[36]. وقدر عباس النصراوي كلفة الحرب للفترة 1980– 1985 بحوالي 175.7 مليار دولار[37]. ونشرت إحدى الدوريات السنوية كلفة كلية للحرب قدرها 150 مليار دولار[38]. واستنتج قمران مفيد أن هذه الحرب كلفت العراق حوالي 452.6 مليار دولار خلال السنوات 1980–1988[39].

ولم تتقدم، طبعاً، الحكومة العراقية بأي أرقام للخسائر بالممتلكات أو الأرواح. وسنقوم من جانبنا بوضع تقدير مفصل عن الخسائر المادية التي لحقت بالعراق نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية.

لقد كانت هناك خسائر ظاهرة للعيان ولافتة للنظر كتدمير منشآت التصدير النفطية وما ترتب عن ذلك من خسران للعوائد النفطية، وكذلك تدمير أجزاء كبيرة أخرى من البنية التحتية، ولكن أشد الخسائر التي ترتبت لم تكن ظاهرة للعيان وأهمها الخسائر التي لحقت بالعراق نتيجة توقف النمو الاقتصادي، وتراجعه في عدد من سني الحرب، وما استتبع ذلك من فقدان في الناتج الوطني.

فبينما حقق العراق نمواً سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي قدره 8.3 بالمائة خلال الفترة 1960–1980 و11.4 بالمائة خلال الفترة 1970–1980 نرى أن هذا النمو قد توقف، ثم انعكس بشدة خلال السنة الأولى من الحرب، ولم يحقق الناتج المحلي الإجمالي أي نمو مهم خلال فترة الحرب. ولغرض احتساب خسارة العراق في الناتج المحلي الإجمالي لا بد أن نقدر الناتج الافتراضي في كل سنة والذي كان سيحدث في حالة عدم اشتعال الحرب. ومن أجل ذلك سنفترض أن الناتج المحلي الإجمالي العراقي كان سينمو خلال الثمانينات بمعدل خمسة بالمائة سنوياً بدلاً من 11.4بالمائة سنوياً والذي تحقق خلال السبعينات. وسبب اختيارنا لهذا المعدل الواطئ هو تدهور السوق النفطية خلال الثمانينات وتصورنا بأن العراق سوف لن يتمكن من تحقيق معدلات النمو العالية مع تدهور العوائد النفطية بالشكل الذي حصل. على أن هذا المعدل هو بصورة عامة متواضع جداً بالنسبة لبلد يحصل على عوائد نفطية جيدة، ولو أنها منخفضة عن السابق. أضف إلى ذلك، فإنّ العراق حقق نمواً حقيقياً تجاوز الخمسة بالمائة خلال فترة الستينات وهي فترة كانت جداً مضطربة، كما أن دولاً نامية عديدة حققت نمواً خلال الثمانينات تجاوز الخمسة بالمائة، ولم يكن لتلك الدول نصيب وافر من الثروات النفطية.

وبناء على معدل النمو السنوي المذكور يبين الجدول رقم (8–9) الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي والفعلي، وأن الفرق السنوي بينهما يمثل الخسارة بالناتج التي تعرض لها العراق خلال كل سنة من سني الحرب. وقد حولنا تلك الخسائر من الأسعار الثابتة إلى الأسعار الجارية، لأنّ المألوف هو احتساب الخسائر بالأسعار الجارية. ومن هذا الجدول يتبين أن مجموع الخسائر في

الناتج المحلي الإجمالي التي أصابت العراق خلال الحرب هي 342,059 مليون دولار بالأسعار الثابتة و423,885 مليون دولار بالأسعار الجارية.

ولغرض تقدير الخسارة المادية الكلية التي أصابت العراق بسبب الحرب يجب إضافة الخسائر التالية:

(1) الإنفاق العسكري الإضافي بسبب الحرب: بلغ مجموع الإنفاق العسكري العراقي 102,232 مليون دولار خلال الفترة 1980–1985 (راجع جدول رقم 2–7)، ولم نحصل على معلومات عن حجم الإنفاق العسكري خلال السنوات الثلاث اللاحقة. وبافتراض أن هذا الإنفاق سيستمر بنفس المعدل الذي كان عليه خلال 1980–1985، فإنّ تقدير مجموع الإنفاق العسكري العراقي خلال الفترة 1980–1988 سيكون حوالي 153,348 مليون دولار. وإذا فرضنا أن معدل الإنفاق العسكري العراقي في الظروف الاعتيادية هو نفس معدل الإنفاق العسكري للدول النامية والذي بلغ 5.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1980– 1988[40]، وأن مجموع الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي بالأسعار الجارية هو 871,536 مليون دولار للفترة 1980–1988، كما يمكن احتسابه من جدول رقم (8–9)، فإنّ مجموع الإنفاق العسكري الذي كان من المفروض حدوثه خلال السنوات 1980–1988 هو 47,943 مليون دولار. وبهذه الحالة سيكون تقدير الإنفاق العسكري الإضافي بسبب الحرب حوالي 105,405 مليون دولار.

(2) خسائر البنية التحتية: لقد أصيبت البنية التحتية خلال حرب الخليج الأولى بأضرار كبيرة، وقدرت تكاليف إعادة بناءها بحوالي 30 مليار دولار[41].

(3) خسائر كلفة النقل الإضافية للواردات: لقد تعرض العراق إلى خسائر إضافية بسبب دمار الموانئ العراقية على الخليج وغلق الموانئ السورية واللبنانية، واتخاذ الواردات العراقية بسبب ذلك طرقاً طويلة غير تقليدية، وقدرت الكلفة الإضافية الناجمة بحوالي خمسة بالمائة من قيمة الواردات العراقية خلال الفترة 1980–1988، أي حوالي 5,894 مليون دولار[42]. وبما أن الخسائر بالموارد النفطية بسبب الحرب والبالغة 62 مليار دولار قد انعكس أثرها في خسائر الناتج المحلي الإجمالي، فلا حاجة هنا لاحتسابها مرة أخرى. وبهذا يصبح تقديرنا لمجمل الخسائر المادية التي لحقت بالعراق نتيجة حرب الخليج الأولى نحو 565 مليار دولار. يضاف إلى تلك الخسائر المادية خسائر بشرية قدرت بحوالي 150 ألف قتيل و500 ألف جريح و70 ألف أسير، وخسائر نفسية ومعنوية كبيرة دمرت قيم العائلة والمجتمع العراقي ولا يمكن أن نضع لها أي تقدير.

لقد أصابت العراق خلال حرب الخليج الأولى كارثة عظيمة لم يشهد هذا البلد مثيلاً لها في تاريخه الحديث، وستبقى آثارها المدمرة إلى عشرات من السنين.

جدول رقم (8-9): الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والافتراضي بالأسعار الثابتة والجارية (مليون دولار)

السنة	الناتج الفعلي أسعار 1980 (1)	الناتج الافتراضي أسعار 1980 (2)	الفرق بالناتج أسعار 1980	الناتج الفعلي أسعار جارية	الفرق بالناتج أسعار جارية (3)
1980	52,887	64,763	11,876	52,887	11,876
1981	35,101	68,001	32,900	37,909	35,532
1982	35,762	71,401	35,639	41,126	40,985
1983	36,618	74,971	38,358	41,523	43,490
1984	35,520	78,720	34,200	48,754	59,295
1985	35,166	82,656	47,440	49,776	67,149
1986	39,359	86,787	47,428	49,649	59,828
1987	50,496	91,128	40,632	59,838	48,149
1988	51,165	95,684	44,519	66,189	57,591
1989	45,654	100,469	54,815	70,262	84,361

(1) تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1980، المقتبس من جدول رقم (7-9)، من الدينار العراقي إلى الدولار الأمريكي، واستعمل سعر الصرف الرسمي 3.38 دولار لكل دينار للسنوات 1980-1981 و3.22 دولار لكل دينار للسنوات 1982-1989.

(2) احتسب الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي لسنة 1980 من حاصل قسمة العوائد النفطية الافتراضية لسنة 1980 على العوائد النفطية الفعلية لسنة 1980 وضرب الحاصل بالناتج المحلي الإجمالي لسنة 1980، ثم زيد الحاصل بمقدار 5 بالمائة لكل سنة تالية لسنة 1980.

(3) احتسب الفرق بالناتج بالأسعار الجارية من حاصل قسمة الناتج بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج بأسعار 1980 لتلك السنة وضرب الحاصل بفرق الناتج بأسعار 1980 لتلك السنة.

الـفـصل الـعـاشر

كلام حق يراد به باطل

« إن التجارب القاسية لأيامنا تدل على أن الحرية السياسية عندما يفقدها مواطنو دولة ما، طوعاً أو كرهاً، فإنهم يعرّضون مواطني كافة الدول الأخرى إلى الخطر »

«ماكس أسكولي»

خرج العراق من حرب الخليج الأولى التي دامت ثماني سنوات باقتصاد محطم وقوى منهكة، وقد تغيرت بيئته الاقتصادية تغيراً تاماً. فشتان ما بين سنة 1980 التي بدأت بها حرب الخليج الأولى وسنة 1988 التي انتهت بها تلك الحرب. فقد دخل العراق الحرب ولديه 35 مليار دولار من احتياطي العملات الصعبة، وبلغت قيمة صادراته النفطية 26,096 مليون دولار رغم انهيار الصادرات النفطية خلال الربع الأخير من تلك السنة، وكان اقتصاده نشطاً جداً ينمو سنوياً بوتيرة عالية تجاوزت 11 بالمائة. وبانتهاء سنة 1988 تبخر ذلك الاحتياطي الكبير من العملات الصعبة وحلّت محله ديون كبيرة إلى العالم الخارجي، وهوت قيمة صادراته النفطية إلى 9,312 مليون دولار، وتوقف ذلك النمو الاقتصادي السريع، وأصبح الميزان الجاري يعاني من حالة عجز مستديمة، وأصاب الدمار جزءاً مهماً من بنية العراق التحتية، كما أصاب الجزء المتبقي التدهور والاندثار نتيجة غياب الصيانة والتجديد.

ولقد كان من المنطقي أن تتجه القيادة العراقية بعد ذلك، أول ما تتجه، إلى وضع برنامج لإعادة بناء الاقتصاد العراقي المحطم، واستئناف برامج التنمية ووضع خطة عملية لسداد الديون الخارجية والتخلص منها، ولكن ذلك لم يحدث.

الديون الخارجية

لم يعرف بالضبط حجم الديون الخارجية التي ترتبت بذمة العراق آنذاك، وقد كانت أغلب التقديرات تشير إلى أن الديون الأجنبية غير العربية بلغت حوالي 40 مليار دولار، كما بلغت الديون العربية حوالي 40 مليار دولار أيضاً، ولكن لم تتوقع الدول العربية الدائنة من العراق تسديدها.

ولم ينشر العراق أية تفصيلات عن حجم الديون الخارجية وماهيتها، وكانت أول إشارة

رسمية لحجم الديون الخارجية غير العربية هو ما جاء بمذكرة الحكومة العراقية المقدمة إلى سكرتير عام الأمم المتحدة بتاريخ 1991/4/29، حيث كانت تلك المذكرة تشرح الوضع المالي والاقتصادي الرهيب الذي أصبح يعاني منه العراق بعد حرب الخليج الثانية، وتطلب مهلة لا تقل عن خمس سنوات قبل أن يبدأ استقطاع 30 بالمائة من عوائد العراق النفطية لدفع تعويضات الحرب بموجب المادتين 18 و19 من قرار مجلس الأمن المرقم 687 لسنة 1991.

وقد ورد بتلك المذكرة أن مجموع الديون الخارجية مع العوائد المترتبة بلغ 42,095.4 مليون دولار بنهاية سنة1991، أنظر جدول رقم (1–10). ومن هذا الجدول يتبين أن حوالي 56 بالمائة من أصل الدين، أي 23,467.9 مليون دولار كانت تستحق الدفع بنهاية سنة 1991 مع الفوائد المتراكمة البالغة 3,367.6 مليون دولار، وأن حوالي 97 بالمائة من أصل الدين، أي 40,774.7 مليون دولار، تستحق الدفع خلال السنوات 1991 – 1995 إضافة إلى وجوب دفع 7,006.5 مليون دولار فوائد مستحقة خلال تلك الفترة. وقد أشارت تلك المذكرة إلى الديون الخاصة بدول الخليج العربية بكونها منح أو هبات[1].

جدول رقم (1-10): ديون العراق الخارجية غير العربية والفوائد المترتبة ومواعيد استحقاقها

سنة الاستحقاق	الدين المستحق (مليون دينار)	الدين المستحق[1] (مليون دولار)	الفائدة المستحقة[2] (مليون دولار)	المجموع المستحق (مليون دولار)
1991	7,313.4	23,467.9	3,367.6	26,835.5
1992	1,533.7	4,921.5	1,490.2	6,411.7
1993	1,503.3	4,823.9	1,096.5	5,920.4
1994	1,437.2	4,611.8	710.6	5,322.4
1995	919.2	2,949.6	341.6	3,291.2
المجموع	12,706.8	40,774.7	7,006.5	47,781.2
المستحق ما بعد 1995	411.6	1,320.8		
المجموع	13,118.4	42,095.4		

(1) تم تحويل الدينار العراقي إلى الدولار الأمريكي على أساس 3.208889 دولار لكل دينار كما ورد سعر الصرف بالمذكرة.

(2) احتسبت الفوائد المستحقة من قبل المؤلف على أساس فائدة سنوية قدرها 8 بالمائة، كما ورد في المذكرة تدفع على الدين المتبقي في نهاية كل سنة، وان اصل الدين في نهاية سنة 1991 بلغ 42095.4مليون دولار.

المصدر: استلت أرقام العمود الأول من MEES, 13 May 1991, p.D6

وقد ورد في مذكرة أخرى بتاريخ 1992/1/16 صادرة من البعثة العراقية الدائمة في جنيف إلى المجلس الحاكم لصندوق التعويضات في جنيف أن مجموع الديون العراقية الخارجية مع الفوائد بلغ 47.1 مليار دولار في 1991/11/31[2]. وبناءً على هذا الرقم الجديد وفائدة قدرها 8 بالمائة سنوياً فإنّ حجم الدين العراقي الخارجي أصبح 47.4 مليار دولار بنهاية عام 1991.

إن الديون هذه قد تراكمت بحق العراق خلال حرب الخليج الأولى نتيجة الإنفاق العسكري الكبير وخسائر العوائد النفطية الناجمة عن تدني الصادرات بسبب الحرب. فقد قدرنا في الفصل السابق أن الإنفاق الإضافي بسبب الحرب بلغ ما يعادل 105 مليار دولار، وأن العوائد النفطية التي خسرها العراق بسبب ضرب منشآت التصدير على الخليج وغلق الخط العراقي – السوري بلغت ما يعادل 62 مليون دولار.

ورغم تدني العوائد النفطية بسبب انخفاض حجم الصادرات وهبوط الأسعار، بقيت القيادة العراقية خلال الحرب تنفق بجنون على النشاط العسكري والواردات العسكرية، وقد احتل هذا الإنفاق مركز الصدارة في سلّم الأولويات. ومن أجل سدّ الفجوة الغذائية المتزايدة، وتوفير المواد الطبية والسلع الاستهلاكية الضرورية وإكمال بعض المشاريع التي بُدأ بها في أوائل سني الحرب، كانت الحكومة العراقية تعمد إلى الطلب من شتى المقاولين والمجهزين لتمويل المقاولات والتجهيزات عن طريق القروض. إضافة إلى ذلك فقد تم تمويل أجزاء كبيرة من واردات السلاح عن طريق القروض أيضاً. وكلما لم تتمكن الحكومة العراقية من تسديد الديون المستحقة كان يطلب من الدائنين إرجاءها مع الفوائد، مما نتج عن ذلك أن ترتبت بذمة العراق، بنهاية الحرب، ديون عظيمة. وحتى عندما انتهت الحرب وانتفت الحاجة إلى التسلح، لم ترعوي القيادة العراقية ولم تلتفت إلى حجم الكارثة المالية التي حلت بالعراق، بل أقدمت، قبل كل شيء، على برنامج إعادة تسلح كان يكلف العراق حوالي خمسة مليارات دولار سنوياً!

تدهور السوق النفطية

لقد زاد من حدة الأزمة المالية التي أصبح يعاني منها العراق تدهور الأسعار النفطية في السوق العالمية خلال النصف الأول من سنة 1990. فبينما ازداد معدل سعر البرميل في السوق الفورية (SPOT MARKET) لسلة نفوط الأوبك من 14.24 دولار في سنة 1988 إلى 17.31 دولار في سنة 1989[3]، ثم استمر بالصعود حتى تجاوز سعر الإشارة البالغ 18 دولاراً في بداية سنة 1990، نرى أنه بدأ يتراجع شهرياً كما هو مفصل أدناه:

معدل سعر سلة نفوط الأوبك للبرميل الواحد في السوق الفورية للستة أشهر الأولى من 1990 (دولار/برميل)

كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	مايس	حزيران
19.98	19.02	17.69	15.63	15.45	14.05

المصدر: MEES, 27 August 1990, P.A10

إن سبب تراجع الأسعار الذي شهدته السوق النفطية في تلك الفترة هو، بكل بساطة، زيادة العرض على الطلب. وزيادة العرض كان أحد أسبابه تجاوز العديد من أعضاء منظمة

الأوبك حصص الإنتاج المخصصة لهم من قبل تلك المنظمة. ويبين الجدول رقم (2–10) الحصص المقررة من قبل منظمة الأوبك ومعدل إنتاج كل عضو من أعضاء المنظمة خلال الربعين الأول والثاني من سنة 1990.

جدول رقم (2-10): معدل إنتاج النفط الخام لأعضاء منظمة الأوبك خلال الربعين الأول والثاني من سنة 1990 وحصص الإنتاج المقررة من قبل الأوبك (ألف برميل يومياً)

الدولة	حصة الإنتاج المقررة من الأوبك	معدل الإنتاج في الربع الأول	مقدار التجاوز	معدل الإنتاج في الربع الثاني	مقدار التجاوز
الجزائر	827	780	-47	765	-62
الإكوادور	273	280	7	280	7
الغابون	197	250	53	255	58
اندونيسيا	1,374	1,250	-124	1,265	-109
إيران	3,140	2,820	-320	3,125	-15
العراق	3,140	3,100	-40	3,120	-20
الكويت	1,500	1,830	330	1,730	230
ليبيا	1,233	1,350	117	1,300	67
نايجيريا	1,611	1,780	169	1,750	139
قطر	371	370	-1	370	-1
السعودية	5,380	5,520	140	5,335	-45
الإمارات	1,095	2,000	905	2,035	940
فنزويلا	1,945	1,980	35	2,000	55
المنطقة المحايدة	*	350	350	350	350
المجموع	**22,086**	**23,660**	**1,574**	**23,635**	**1,549**

*المنطقة المحايدة يشترك في إنتاجها كل من الكويت والسعودية وليس لها حصة مقررة من الأوبك ومن المفروض أن يضاف إنتاجها مناصفة إلى إنتاج كل من الكويت والسعودية.

المصدر: (1) لحصص الإنتاج المقررة من الأوبك انظر: MEES, 4December 1989, pp.A6-A7
(2) لمعدلات الإنتاج في الربع الأول والثاني انظر: MEES, 9July 1990, P.A4

ويبدو من هذا الجدول أن أعضاء منظمة الأوبك مجتمعين تجاوزوا سقف الإنتاج المسموح به بمعدل قدره 1,574 ألف برميل يومياً خلال الربع الأول من سنة 1990. وقد تجاوزت الكويت حصتها بمقدار 330 ألف برميل يومياً وتجاوزت الإمارات العربية المتحدة حصتها بمقدار 905 آلاف برميل يومياً، أي أن هاتين الدولتين وحدهما ساهمتا بمقدار 78 بالمائة من التجاوز الكلي لأعضاء المنظمة.

وفي الربع الثاني من سنة 1990 بلغ تجاوز أعضاء المنظمة مجتمعين معدلاً قدره

1,549 ألف برميل يومياً ساهمت فيه الكويت بمقدار 230 ألف برميل يومياً، والإمارات العربية بمقدار 940 ألف برميل يومياً، أي أن هاتين الدولتين وحدهما ساهمتا بمقدار 76 بالمائة من التجاوز الكلي. ولو أضيف للكويت حصتها من إنتاج المنطقة المحايدة لأصبح التجاوز أكبر.

إن الزيادة في العرض لا تضعف الأسعار النفطية فحسب وإنما تؤدي إلى زيادة في الخزين النفطي العالمي. وقد قدرت هذه الزيادة في تموز 1990 بمقدار 100 مليون برميل، وذهبت بعض التقديرات إلى كونها 200–300 مليون برميل[4]. ولا ينكر ما لهذه الزيادة من أثر عكسي على الأسعار النفطية واستقرارها عندما يتجاوز حجم الخزين المستوى المرغوب به لدى الدول المستهلكة.

شكاوى وتهديدات

لقد كان تدهور الأسعار مؤلماً جداً للعراق، وهو يعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على العوائد النفطية لمواجهة متطلباته من العملات الصعبة. ولقد شنّ، أثر ذلك، صدام حسين هجوماً شرساً على كل من الكويت والإمارات، وحصلت الكويت على حصة الأسد من ذلك الهجوم. وقد بدأ صدام هجومه بتهديدات خفية جاءت ضمن خطابه في اجتماع مغلق لمؤتمر القمة العربي في 30 مايس1990[5] ، نورد هنا بعض المقتطفات من ذلك الخطاب[6].

...«منذ سنة 1986 – وكنا في حالة حرب – واجهنا حالات كانت بصعوبتها توازي تقريباً صعوبة المعارك نفسها، خصوصاً عندما كانت تتعلق بالاقتصاد، وبموردنا الرئيسي النفط، لأنه كان هناك نوع من التمزق في السوق النفطية، وكان هناك قدر من عدم الالتزام بقرارات الأويك... إن سبب التمزق هو عدم الالتزام، خصوصاً من قبل بعض أخوتنا العرب، بقرارات الأويك في وقت كانت تغرق فيه السوق بفائض نفطي... وبالنسبة للعراق.. فإنّ هبوط دولار واحد بسعر البرميل يقود، كما قيل لي، إلى خسارة مليار دولار سنوياً .... إن هذا النزف لاقتصادنا هو نتيجة لفقد الرؤيا أو الإخفاق في رؤية القضايا المحلية بمنظار قومي... وببساطة، وبدون تحليل، يمكن أن نقول: إن الحروب في بعض الأحيان يقوم بها الجند والأضرار تحدث نتيجة الانفجارات، القتل، محاولات الانقلاب، وفي بعض الأحيان نتيجة إجراءات اقتصادية... أود أن أقول لأولئك الأخوة الذين لا ينشدون الحرب، وأولئك الذين لا ينوون شن حرب على العراق، بأننا لا نحتمل هذا النوع من الحرب الاقتصادية التي تشن على العراق. أنا أعتقد بآن أخوتنا جميعاً يعرفون حالتنا، وهم مطلعون عليها وإنشاء الله ستؤول الحالة إلى الأحسن. ولكنني أقول أننا وصلنا إلى وضع لا نتمكن معه تحمل الضغط.... ».

استمر، خلال شهر حزيران 1990، الإنتاج العالي من قبل العديد من أعضاء منظمة

الأوبك، ولقد فاق مجموع الإنتاج في ذلك الشهر السقف المحدد بمقدار 1,174 ألف برميل يومياً. وقد تجاوز إنتاج الكويت حصتها المقررة بمعدل 200 ألف برميل يومياً، عدا ما تنتجه في المنطقة المحايدة، وتجاوز إنتاج الإمارات حصتها المقررة بمعدل 855 ألف برميل يومياً، أي أن هاتين الدولتين ساهمتا بحوالي 90 بالمائة من التجاوز الكلي[7].

وبلغت الأزمة بين العراق من جهة والكويت والإمارات من جهة أخرى صعيداً آخراً حين ألقى الرئيس العراقي في 17 تموز 1990 خطاباً أنحى باللائمة على دول خليجية معينة، قاصداً بذلك الكويت والإمارات العربية المتحدة دون أن يذكرهما بالاسم، متهماً إياهما بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية حين قال[8]:

...«إنّ القوى الإمبريالية والصهيونية في حملتها الأخيرة لم تستخدم السلاح، حتى الآن، ضد أبناء الأمة. ولم تهدد بأساطيلها وقواعدها المنتشرة بالعالم والمنطقة... ولكنها بدأت تمارس القتل وإضعاف القدرة... بوسائل وأساليب أخرى... أخطر من حيث نتائجها من الأسلوب الأول المباشر... إنه الأسلوب الجديد الذي ظهر بين صفوف العرب والذي يرمي لقطع أرزاقنا بعد أن طوقنا الأسلوب الأول الذي كان يرمي، لمدة طويلة، لقطع رقابنا... إن القوى الإمبريالية والصهيونية تأمل بأنها ستنجح بهذه الوسيلة حيث فشلت بوسائلها التقليدية، وأنها ستحقق هدفها بإيقاف تقدم العراق العلمي والتكنولوجي مدنياً وعسكرياً. إنهم يأملون تحقيق هدف هذه الحملة، والذي فشل أعدائنا بتحقيقه بالوسائل التقليدية المباشرة، بوسائل جديدة ينفذها عرب، وأفراد وربما دول في المنطقة. وأعني بذلك السياسة النفطية الجديدة التي يتبعها بعض الحكّام في دول الخليج، والتي تستند إلى تخفيض أسعار النفط بدون أي مبرر اقتصادي وعلى الضد من إرادة غالبية المنتجين في الأوبك، وعلى الضد من مصالح الأمة العربية. وعلى سبيل المثال، فإنّ انخفاض دولار واحد في سعر برميل النفط يؤدي إلى انخفاض 1,000 مليون دولار في عائدات العراق النفطية السنوية. إن تخفيض سعر النفط من 27 – 28 دولار للبرميل والذي كان سائداً بوقت ليس ببعيد إلى المستوى الحالي المتدهور أدى إلى أن يخسر العراق 14 مليار دولار سنوياً في الوقت الذي يمكن أن تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو متوقف أو مؤجل في حياة العراقيين – هذا الشعب المناضل الذي خاض بحيرة من الدماء دفاعاً عن شرفه وحريته واستقلاله، ودفاعاً عن شرف وحرية واستقلال وأمن الأمة العربية. أما فيما يتعلق بخفايا وأبعاد وأهداف هذه السياسة المخربة، فإنني أشير إلى ما لم يعد خافياً وهو أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لاستيراد النفط تتزايد إلى مستويات تتناسب مع احتياجاتها المتنامية. إن حاجتها الأساسية إلى النفط هي أكثر مما ندرك، وأن نفط الشرق الأوسط، وخصوصاً النفط العربي، قد تم ترشيحه لمواجهة تلك الاحتياجات.

...من الواضح من هذا أن السياسة التي يتبعها بعض الحكام العرب هي سياسة أمريكية، وبنصيحة أمريكية على الضد من مصلحة الأمة وشعوب المنطقة. إنها ليست سياسة وطنية وتعمل ضد مصلحة كل فرد وضد مصلحة الشعب العربي. إنها حقاً سياسة معادية للأمة العربية لأنها تضرب بالصميم أمنها ومصالحها...

إن هذه سياسة خطرة جداً لا يمكننا السكوت حيالها. إنها سببت أضراراً كبيرة لنا وتسبب أضراراً كبيرة إلى الأمة. إن رفع صوتنا الآن ضد هذه الكراهية هو ليس أقصى ما يمكن أن نفعله إذا استمرت. ولأنّ العراقيين هم الذين يؤمنون بشدة بحقهم في الدفاع عن أنفسهم وحقوقهم، وهم الذين تأثروا بهذا الظلم المتعمد، فهم سيتذكرون المثل "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق". وإذا كانت الكلمات لا توفر الحماية فيجب أن نقدم على العمل لإرجاع الأمور إلى نصابها واستعادة حقوقنا المغتصبة...

وبدلاً من مكافئة العراق الذي أعطاهم زهرة شباب أبنائه لكي تمتلئ خزائنهم بالمال الذي، لولا العراق، لكان سينتهي بأيادي الآخرين، فإنهم تصرفوا بمنتهى السوء نحو العراق. وبدلاً من مكافئة العراق لالتزامه بمبادئ الأخوة فإنهم أساءوا تفسير هذا المبدأ النبيل وغرزوا خنجراً مسموماً في ظهورنا في وقت يواجه العراق أعداءاً خارجيين دفاعاً عن الأمة وتفادياً لهجمة جديدة.

ولم تكن تلك الكلمات النارية والاتهامات الخطيرة التي كالها الرئيس العراقي لبعض الحكام العرب من دول الخليج هو كل ما كان في جعبة القيادة العراقية آنذاك. فقد سبق ذلك الخطاب بيومين رسالة شكوى مريرة سلمها العراق إلى الجامعة العربية يتهم فيها الكويت صراحة باتباعها سياسات مناوئة للعراق وأنها، أي الكويت، قامت بانتهاكات لحدودها مع العراق. ونورد هنا بعض المقتطفات من تلك الرسالة(9):

... «إن المسؤولين في حكومة الكويت، رغم موقفنا الأخوي والمخلص في التعامل معهم حول كل القضايا، ورغم اهتمامنا بمواصلة الحوار الأخوي معهم في كل الأوقات، حاولوا في عملية مستمرة، مدروسة ومتعمدة لاستغلال العراق وإلحاق الأذى به بهدف إضعافه بعد انتهاء الحرب المدمرة التي استمرت ثماني سنوات. كل العرب المخلصين، والقادة، والمثقفين والمواطنين، بضمنهم رؤساء الدول الخليجية، اتفقوا على أن العراق في تلك الحرب كان يدافع عن سيادة كل الأمة العربية، وبالأخص الدول الخليجية والكويت بالذات. إن حكومة الكويت تبنّت أيضاً سياسة تضعف العراق حينما كان العراق في مواجهة حملة إمبريالية صهيونية شرسة نتيجة موقفه القومي في الدفاع عن الحقوق العربية. لقد اتبعت هذه السياسة، مع الأسف، نتيجة مصالح وأهداف أنانية وضيقة والتي لا يمكن إلاّ أن نعتبرها مريبة وخطرة.

نود أن نثير هنا نقطتين: الأولى هي أن ... وخلال سنوات الحرب الطويلة، وخصوصاً خلال الوقت الذي كان فيه أبناء العراق الشجعان يضحون بدمائهم الغالية على الجبهة دفاعاً عن الأرض العربية، بضمنها أرض الكويت، ودفاعاً عن السيادة العربية والكرامة العربية، بضمنها كرامة الكويت، استغلت حكومة الكويت انشغال العراق وكذلك إيمان العراق بمبادئه القومية الجوهرية وعلاقاته الصحيحة مع الأخوة وفي القضايا القومية، لكي تنفذ خطة في تصعيد الانتهاكات التدريجية والمتعمدة على أرض العراق. فقامت بتشييد المنشآت العسكرية، والعلامات الحدودية، والمنشآت النفطية، والمزارع على الأراضي العراقية...

والثانية أن الكويت بدأت منذ أشهر قليلة، وعلى التعيين بعد أن رفع العراق صوته عالياً للدعوة لإرجاع الحقوق العربية في فلسطين ومشيراً إلى أخطار الوجود الأمريكي في الخليج، بدأت بتبني سياسة خاطئة هدفها إيذاء الشعب العربي والعراق بالذات.

وهنا اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت في عملية مخططة لإغراق السوق النفطية بمزيد من الإنتاج خارج حصتيهما المقررة من قبل الأوبك... إن هذه السياسة المدبرة أدّت إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً. فبعد انهيار الأسعار الذي حصل قبل سنوات من المستويات العالية التي بلغتها وهي 29 و28 و24 دولار للبرميل، أدّت سياسات حكومتي الكويت والإمارات العربية المتحدة إلى انهيار مستوى الحد الأدنى والمتواضع للأسعار والذي تم الاتفاق عليه في الأوبك حديثاً، وهو 18 دولار للبرميل، إلى ما بين 11–13 دولار للبرميل. إن عملية حسابية بسيطة يمكن أن تبين مقدار الخسائر الجسيمة التي لحقت بالأقطار العربية المنتجة للنفط:

1– إن معدل إنتاج الدول العربية من النفط هو 14 مليون برميل يومياً. إن انهيار الأسعار خلال الفترة 1981 – 1990 أدّى إلى خسارة للدول العربية قدرها حوالي 500 مليار دولار، وإن حصة العراق منها 89 مليار دولار....

2– إن انخفاض السعر بمقدار دولار واحد يؤدي إلى خسارة سنوية للعراق قدرها مليار دولار. من المعروف أن السعر في هذه السنة هبط عدة دولارات تحت المستوى المتفق عليه، وذلك بسبب سياسات حكومات الكويت والإمارات العربية المتحدة. إن هذا يعني خسارة في دخل العراق تقدر بعدة مليارات من الدولارات في وقت يعاني فيه العراق من أزمة مالية سببها كلفة الدفاع الشرعي عن أراضيه وأمنه وأي شيء يقدسه، والدفاع عن الأراضي العربية والأمن العربي وأي شيء يقدسه العرب، خلال حرب ضروس دامت ثماني سنوات...

إن حكومة الكويت أضافت إلى اعتداءاتها المدبرة اعتداءً آخر كان يرمي لإيذاء العراق بالذات. منذ سنة 1980، وخصوصاً خلال الحرب، قامت بتشييد المنشآت النفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وأنتجت منه نفطاً. ومن الواضح من هذا أنها كانت تغرق

سوق النفط العالمية بنفط مسروق جزء منه من حقل الرميلة العراقي، وبهذا فإنها تتعمد بتسديد ضربتين إلى العراق، واحدة بإضعاف اقتصاده في وقت هو بأمس الحاجة لعوائد النفط، والثانية بسرقة ثروته. إن قيمة النفط الذي سحبته الحكومة الكويتية من حقل الرميلة بهذه الطريقة، والتي تتعارض مع العلاقات الأخوية، تبلغ 2.4 مليار دولار بالأسعار التي كانت سائدة خلال الفترة 1980-1990...

وبقدر تعلق الأمر بالحكومة الكويتية، فإن هجومها على العراق كان مضاعفاً. فمن جهة تقوم الكويت بمهاجمة العراق وانتهاك أراضينا وحقولنا وسرقة ثرواتنا الوطنية. إن هذا العمل هو بمثابة اعتداء عسكري. ومن جهة أخرى أن حكومة الكويت مصممة على أن تسبب انهياراً للاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة التي يواجه فيها العراق التهديد الإمبريالي الصهيوني الشرس، وهذا اعتداء لا يقل في خطورته عن الاعتداء العسكري...

ونظراً لأننا نتكلم حول حقائق مرة نرى من الضرورة توضيح سوء الفهم الذي يداخل بعض إخوتنا حول (المساعدات) التي قدمتها الكويت والإمارات العربية المتحدة إلى العراق خلال الحرب.

أ – إن جميع العرب المخلصين قد أقروا بآنّ الحرب التي كان لا بد للعراق أن يخوضها لم تكن لحماية سيادته فقط وإنما كانت أيضاً لحماية البوابة الشرقية للوطن العربي، وبالأخص منطقة الخليج...

ب – استلم العراق خلال الحرب مساعدات مختلفة من الأخوة في بلدان الخليج. إن الجزء الرئيسي من هذه المساعدات قدم في وقت الحرب بهيئة قروض بدون فائدة. وقد استلم العراق هذه المساعدات في المراحل الأولى من الحرب، ولكنها توقفت بعد عام 1982. ولم يناقش العراق، وقتذاك، صيغة المساعدات هذه مع أخوته لكونه كان يأمل بأن الحرب سوف لن تستغرق المدة التي استغرقت ولكونه كان يأمل بالرجوع إلى القوة الاقتصادية الكاملة بعد الحرب. ولكن الحرب طالت وارتفعت تكاليفها إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. إن قيمة المعدات الحربية لوحدها والتي اشتراها العراق واستعملها في الحرب بلغت 102 مليار دولار إضافة إلى الإنفاق الهائل العسكري والمدني في حرب مدمرة دامت ثماني سنوات على جبهة طولها 1,200 كيلومتر.

ورغم أن المساعدات التي استلمها العراق كانت جزءاً صغيراً فقط من الكلفة الهائلة التي تكبدها الاقتصاد العراقي والشعب العراقي الذي بذل أنهاراً من الدماء دفاعاً عن السيادة القومية والكرامة القومية فإنّ القيادة العراقية عبرت عن تقديرها الكبير لجميع الأخوة الذين قدموا المساعدات. وأن الرئيس صدام حسين عبر عن شكره علناً أثناء الزيارات التي قام بها للعراق

رؤساء دول الخليج. ولكن الحقيقة المرة التي يجب أن يعرفها كل عربي هي أن الجزء الأساسي من المساعدات التي ذكرناها لا تزال مسجلة كقروض بذمة العراق، بضمنها ما قدمته الكويت والإمارات... إضافة لذلك فإنّ قروضاً سُجلت بذمة العراق مقابل النفط الخام الذي باعته الكويت نيابة عن العراق من منطقة الخفجي بعد إغلاق أنابيب النقل عبر سوريا على الرغم أن تلك الكميات كانت تباع خارج حصة الكويت المخصصة من الأوبك. ومن أجل فهم هذه الحقائق بكاملها من المهم أن نوضح تطوراً كبيراً في السوق النفطية خلال فترة الحرب. كان العراق منتجاً كبيراً للنفط الخام قبل الحرب وكان إنتاجه يعادل 3.6 مليون برميل يومياً. ولكن في بداية الحرب توقف إنتاجه كلياً لعدة شهور وبعدها بدأ بتصدير كميات صغيرة عبر تركيا وثم سوريا لحين توقف الخط في. 1982 وقد توقفت صادرات العراق النفطية من الجنوب منذ شهر أيلول (سبتمبر) 1980 ولغاية أيلول 1985 حين بدأ التصدير بواسطة الخط عبر المملكة العربية السعودية. ونتيجة لهذا الانخفاض الهائل في الصادرات نتيجة الحرب فقد خسر العراق كمية عظيمة من المال قدرت بحوالي 106 مليار دولار. ومن وجهة النظر العملية فإن هذه الأموال أخذت طريقها إلى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط بالمنطقة والتي زادت صادراتها لتعويض النقص بإمدادات الصادرات العراقية. وباستعمال الحساب البسيط يصبح واضحاً بجلاء، إن مساعدات الكويت والإمارات لم تجهز بالكامل من قبل خزائن تلك الدول، ولكنها كانت نتيجة العوائد الإضافية التي نتجت لتلك الدول أثر انخفاض الصادرات العراقية خلال سنوات الحرب.

ونحن نسأل: أخذاً بنظر الاعتبار أن العراق تحمل مسؤولية الدفاع القومي العربي ومسؤولية السيادة العربية والكرامة العربية وثروة البلدان الخليجية التي كانت ستتبدد وتقع في أيدي الآخرين إذا خسر العراق الحرب، هل كان يجب أن تعتبر تلك المساعدات كقروض لنا؟

...كيف يمكن أن تعتبر تلك المبالغ كدين بذمة العراق من قبل أخوته من الأمة العربية بينما ضحى العراق بأضعاف هذا الدين من موارده خلال الحرب المدمرة وأعطى أنهاراً من الدماء من زهرة شباب أبنائه دفاعاً عن أرض الأمة وشرفها وكرامتها وثروتها. أليس المنطق القومي... يحتم على تلك الدول إلغاء الديون بذمة العراق وفوق ذلك تنظيم خطة عربية شبيهة بخطة مارشال [الأمريكية لإعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية][10] لتعويض جزء مما خسره العراق في الحرب؟

...وبدلاً من إتباع هذا السبيل القومي المسؤول نرى أن اثنين من حكومات الخليج، التي صان العراق ثرواتها بواسطة دماء أبنائه، والتي زادت، في الحقيقة، ثرواتها بسبب انخفاض الإنتاج العراقي، نراهما تحاولان الآن تدمير الاقتصاد العراقي وتقليل موارده، ونرى أن السياسة المتعمدة لإحداهما – حكومة الكويت – هي الاعتداء على الأراضي العراقية ونهب ثروات أولئك

الذين صانوا أرض وشرف وثروة الكويت».

حق يراد به باطل

استغرقت رسالة العراق إلى الجامعة العربية ما جاء في خطاب الرئيس العراقي في الاجتماع المغلق للملوك والرؤساء العرب وما جاء في خطابه بمناسبة 17 تموز، ولذلك سوف لن نتعرض لهذين الخطابين، ولكننا سنتعرض إلى النقاط المهمة التي أوردتها تلك الرسالة ببعض من التفصيل.

إن الرسالة استندت إلى المبادئ العامة التي يتنادى بها العرب، أفراد وجماعات، في كل الوطن العربي الكبير. فذكرت التضامن والتكاتف والدفاع عن الحدود والأرض والسيادة والشرف والكرامة ورد المعتدي واسترجاع الحقوق المغتصبة ومحاربة الصهيونية ومقارعة الإمبريالية والحفاظ على الثروة العربية وتحقيق العدالة في التوزيع ومساعدة الأغنياء للفقراء وحماية الأقوياء للضعفاء...الخ. إن هذه المبادئ عظيمة وجميلة وشريفة وتحقيقها أمنية كل عربي ويا ليتنا حققنا جزءاً يسيراً منها. وهي مبادئ حق وكلمات حق وطالما تغنى بها العديد من الحكام العرب ولكن – مع أسف العرب الشديد – استغلها بعض الحكام العرب لخدمة المصالح الأنانية، كالتمسك بكرسي الحكم وبناء المجد الشخصي والابتزاز والتسلّط، وغالباً ما تفوهوا بكلمات الحق تلك ولكن أرادوا بها باطل.

وكلام صدام حسين عن الشرف والكرامة واسترجاع حقوق العرب المغتصبة ومحاربة الصهيونية والإمبريالية وصيانة الأرض والحدود وحماية الثروات العربية...الخ إنما هو كلام حق أراد به باطل! ولا نريد هنا أن نأتي بالحجج ونفند الادعاءات، ولنا أن لا نذهب بعيداً وننظر فقط إلى حالة الاستلاب والاغتصاب واستباحة الحقوق التي عاشها الشعب العراقي تحت نظام القهر والتسلط والعبودية الذي رسّخه صدام لنتيقن بأن الكلام الرنان الطنان الذي جاء به إنما هو مجرد كذب وافتراء على الحقيقة. ولنا أيضاً أن ننظر إلى ما حدث لجارة العراق الشقيقة الكويت، وحالة الأمة العربية بعد نصف شهر فقط من رسالة العراق إلى الجامعة العربية ليتبين لنا الباطل الذي أراده صدام.

ولا نريد هنا أن نتعرض بالتحليل لما جرى، فالكشف عن الحقائق التي لازالت مستكنة في صدور الساسة وفي خفايا الملفات السرية ليس من شأن هذا الكتاب، ولكننا نريد هنا أن نتعرض ببعض التعليق لأمور في الاقتصاد السياسي أثارتها الرسالة كخسائر العراق المالية بسبب إغراق السوق النفطية وانهيار الأسعار، وسرقة الكويت من حصة العراق في حقل الرميلة، والمساعدات الواجب احتسابها هبة وليس دين، ومسألة ترسيم الحدود، والحرب لحماية البوابة الشرقية للوطن العربي.

فقد ادعت الرسالة بأن العراق كان يخسر مليار دولار سنوياً كلما انخفض سعر البرميل دولار واحد. وأن هذا الادعاء كان صحيحاً لأنّ حصة العراق المقررة من قبل الأوبك لإنتاج النفط كانت 3,140 ألف برميل يومياً، وقد وصل المعدل اليومي لإنتاج العراق حوالي 3,120 ألف برميل يومياً، فإذا طرح من ذلك الإنتاج ما كان يستهلكه العراق داخلياً وهو حوالي 400 ألف برميل يومياً تصبح صادرات العراق من النفط الخام حوالي 2,720 ألف برميل يومياً أو قرابة مليار برميل سنوياً، وستصبح الخسائر السنوية حوالي مليار دولار لكل دولار واحد من الانخفاض بالسعر.

ولكن هناك أسئلة تطرح نفسها بشدة حول الهيجان الذي انبعث من العراق وهي: لماذا تقيم القيادة العراقية الدنيا ولا تقعدها بمجرد انخفاض أسعار النفط، هل وصل العراق إلى الحالة المزرية التي أصبح معها يعتمد اعتماداً كلياً على النفط ولا يتحمل هبوط أسعاره؟ ومن أوصله إلى هذه الحالة؟ أليست هذه الحالة هي عكس ما أريد إنجازه من 40 سنة من التنمية المخططة وإنفاق عشرات المليارات من الدولارات عليها؟ ألم يكن مفروضاً بعد أربعين سنة من جهود التنمية المخططة أن تتوسع قاعدة الاقتصاد العراقي وتتنوع مصادر دخله إلى درجة لا يعتمد معها على النفط بهذه الشدة؟ ولماذا نمت وتطورت تطوراً ملحوظاً خلال نفس الفترة اقتصاديات بلدان عديدة في العالم وهي لا تملك نفطاً ومنها العديد من بلدان شرق آسيا؟ وما معنى أن يدعي صدام بأنه قائداً عظيماً ثم ينحدر ببلاده واقتصادها إلى هذه الهوة السحيقة وما ذنب الدول الأخرى في ذلك؟

وقد أشارت الرسالة إلى أن أسعار النفط انهارت من 28،29 ، و24 دولار للبرميل الواحد إلى 18 دولار للبرميل الواحد، وهي وإن لم تتهم الكويت والإمارات صراحة بإحداث ذلك الانهيار، فإنّ خطاب الرئيس العراقي أشار إلى أن دولاً عربية خليجية سببت ذلك الهبوط وادعى أن العراق كان يخسر 14 مليار دولار سنوياً بسبب ذلك، كما أشارت الرسالة إلى أن العراق خسر ما مقداره 89 مليار دولار خلال الفترة 1981 – 1990 بسبب انهيار الأسعار.

إن هذا الادعاء ليس صحيحاً، فالكويت والإمارات لم تكونا سبب انهيار الأسعار من مستوياتها العالية التي بلغتها في بداية عقد الثمانينات. وقد بينا في فصل سابق أن عوامل السوق هي التي أدت إلى انهيار الأسعار، حيث أن الأسعار ارتفعت خلال الفترة 1979 – 1981 إلى مستويات جنونية لم تكن تبررها معطيات السوق. وقد استتبع ذلك انخفاض الطلب العالمي على النفط بصورة عامة، ونفط الأوبك بصورة خاصة، كما أصبح نفط الأوبك عرضه لمنافسة شديدة من إمدادات نفطية متزايدة من خارج منظمة الأوبك لم تكن تلتزم بالأسعار التي كانت تحددها الأوبك مما سلط ضغطاً شديداً على هيكل الأسعار إلى الأسفل وأدّى بالتالي إلى انهيارها[11].

وادعت الرسالة أن العراق خسر حوالي 106 مليار دولار نتيجة انخفاض الصادرات النفطية العراقية بسبب الحرب مع إيران، وأن هذه الأموال أخذت طريقها إلى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة والتي زادت صادراته لتعويض النقص بإمدادات الصادرات العراقية.

إن الرقم المذكور لخسائر العراق النفطية نتيجة انخفاض صادراته بسبب الحرب قد يكون مبالغ فيه، وقد قدرنا مقدار تلك الخسائر، في فصل سابق، بحوالي 62 مليار دولار. وقد يقع رقم الخسارة الحقيقي بين الاثنين، وهي على أية حال خسارة كبرى تكبدها العراق. أما الادعاء بأنّ هذه الأموال وجدت طريقها إلى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط بالمنطقة فهو قد لا يكون دقيقاً، ذلك أن الدول الأعضاء في منظمة الأوبك قاست جميعها من انخفاض الطلب العالمي على النفط، والجدول رقم (3–10) يرينا هذه الحقيقة.

جدول رقم (3-10): إنتاج النفط الخام لكل من الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأوبك خلال السنوات 1980 - 1990 (ألف برميل يومياً)

السنة	الكويت	الإمارات	السعودية	الأوبك
1980	1,663.7	1,701.9	9,900.5	26,879.9
1981	1,129.7	1,502.3	9,808.0	22,598.6
1982	824.3	1,284.8	6,483.0	18,992.2
1983	1,054.1	1,149.0	4,539.4	16,992.3
1984	11,63.0	1,069.0	4,079.1	16,347.2
1985	93,6.3	1,056.8	3,175.0	15,447.7
1986	1,237.7	1,308.9	4,784.2	18,333.0
1987	971.6	1,417.7	3,975.2	17,324.9
1988	1,396.5	1,509.5	5,086.3	19,618.5
1989	1,463.5	1,857.8	5,064.5	21,340.3
1990	1,177.5	2,059.9	6,427.6	23,261.4

المصدر: OPEC Annual statistical Bulletin 1991, Table 13, p.14

فقد انخفض إنتاج الأوبك من النفط الخام، كما يتبين من الجدول، من 26,879.9 ألف برميل يومياً في سنة 1980 إلى 15,447.7 ألف برميل يومياً في سنة 1985، وانخفض إنتاج الكويت خلال الفترة 1980–1985 من 1,663.7 ألف برميل يومياً إلى 936.3 ألف برميل يومياً وانخفض إنتاج الإمارات خلال نفس الفترة من 1,701.9 ألف برميل يومياً إلى 1,056.8 ألف برميل يومياً. وربما حدث أن تحول بعض مشتري النفط العراقي إلى الكويت والإمارات نتيجة انخفاض الصادرات النفطية العراقية بسبب الحرب، ولكن حجم التحول قد يكون ضئيلاً جداً ذلك أن انخفاض الطلب على نفوط الأوبك حدث نتيجة انكماش الطلب العالمي بسبب الأسعار العالية، وتحول بعض المشترين من الأوبك إلى خارج الأوبك، نظراً لرخص أسعار الأخيرة النسبي.

فمشتريّ النفط العراقي الذين نقصت إمداداتهم بسبب الحرب وجدوا أن من الأنسب لهم سد النقص من خارج الأوبك، وليس من أعضاء في منظمة الأوبك كالكويت والإمارات.

ولقد تحملت المملكة العربية السعودية الجزء الأكبر من انخفاض الطلب على نفوط الأوبك في تلك الفترة، حيث اتخذت السعودية دور المجهز المتأرجح أو الأخير لما كان يتبقى من الطلب (SWING PRODUCER) وذلك حفاظاً منها على هيكل الأسعار. وانخفض إنتاج السعودية، نتيجة تلك السياسة، من 9,900.5 ألف برميل يومياً في سنة 1980 إلى 3,175.0 ألف برميل يومياً في سنة 1985، وكان سيستمر الطلب على نفطها بالانخفاض، لولا أنها نبذت تلك السياسة وزادت من إنتاجها في النصف الأول من سنة 1986 لتسليط الضغط على المنتجين الآخرين، مما استتبع ذلك تبني سعر أكثر واقعية ومنسجم مع معطيات السوق آنذاك، وهو معدل 18 دولار للبرميل الواحد، وكذلك رجوع منظمة الأوبك إلى جدولة الإنتاج.

وبعد سنة 1986 لم يواجه العراق مشكلة في تصدير ما يريد تصديره من النفط الخام بعد أن ارتفعت طاقته التصديرية عبر تركيا والمملكة العربية السعودية. ولقد أصبح العراق يتجاوز فعلاً حصصه الإنتاجية المقررة من قبل منظمة الأوبك، ولم يلتزم بحصص الإنتاج المقررة إلاّ حينما استجابت المنظمة لطلب العراق وساوت حصته بحصة إيران. وبناءً عليه لا يمكن الادعاء بعد سنة 1986 بأن صادرات العراق النفطية انخفضت، وأن الأموال وجدت طريقها إلى خزائن الدول الخليجية كما تضمنت الرسالة.

خلاصة ما نريد أن نقوله أن منتجي النفط من دول الخليج العربية تعرضوا هم أيضاً، كباقي دول الأوبك، إلى انخفاض الإنتاج نتيجة هبوط الطلب على النفط، وأنهم لم يتسببوا بانهيار الأسعار، وإنما كان متوقع لها أن تنهار إلى المستوى الواقعي الذي ينسجم مع معطيات السوق، ولو أصرت منظمة الأوبك على الالتزام بالمستوى العالي المصطنع للأسعار لاستمر تناقص الطلب على نفوطها ولوصل إلى مستويات متدنية لا قبل لأعضاء المنظمة الاستمرار معها، ولقد حدث ذلك، أول ما حدث، مع المملكة العربية السعودية.

ومن هذا التحليل نرى أن قول الرسالة بأن الأموال التي خسرها العراق نتيجة تناقص صادراته النفطية بسبب الحرب وجدت طريقها إلى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة هو ليس قولاً دقيقاً. وقد قامت كل من الكويت والسعودية، كما ذكرنا في فصل سابق، بإنتاج حوالي 300 ألف برميل يومياً من المنطقة المحايدة لحساب العراق، والتي سمتها الرسالة بمنطقة الخفجي، وهي حقل في المنطقة المحايدة. وكان العراق يبيع تلك الكميات وتقوم الكويت والسعودية بتسليمها نيابة عن العراق، ولم تحتسب تلك الكميات المنتجة ضمن حصص الكويت والسعودية التي كانت تقررها الأوبك.

أما طلب العراق باعتبار المساعدات الخليجية التي قُدمت له خلال الحرب هبات وليست قروض، فإننا نعطي الحق إلى العراق في هذا الطلب، والكل يعلم ما كابده العراق وشعبه من ويلات ودمار وخسائر جمة في الأرواح والأموال خلال الحرب مع الجارة إيران، وإن كانت تلك الحرب خطأً جسيماً من الأساس. ونحن نكرر من جانبنا ونقول: إن من الأولى أن تقوم جميع دول الخليج العربية التي ترتبت لصالحها قروض بذمة العراق خلال حربه مع إيران بإبداء حسن النية نحو الشعب العراقي المظلوم والتنازل عن تلك القروض، بعد أن سقط نظام صدام وولى. وليس هذا فقط، وإنما من الحكمة والحصافة وبعد النظر السياسي أن تقوم الكويت بالتنازل عما تبقى من تعويضات الحرب فتربح عوضاً عن ذلك قلوب العراقيين وعقولهم، خصوصاً بعد أن تهاوت أسعار النفط وأصبحت الحكومة العراقية تواجه الآن صعوبة كبيرة في تمويل ميزانية 2009.

ولقد ادعت المذكرة أيضاً، بأن حكومة الكويت كانت تغرق سوق النفط العالمية بهدف تخفيض الأسعار، وكان جزء من ذلك النفط قد سرق من حقل الرميلة العراقي، وقد قدرت قيمة النفط المسروق بحوالي 2.4 مليار دولار خلال الفترة 1980–1990.

إن مسألة تجاوزات أعضاء منظمة الأوبك سقوف الإنتاج المقررة من قبل المنظمة مسألة قديمة ظهرت مع تبني منظمة الأوبك نظام جدولة الإنتاج في بداية الثمانينات، عندما ضعفت السوق النفطية نتيجة زيادة العرض على الطلب. وقد تلازمت ظاهرة الخرق مع جدولة الإنتاج، فكلما تم الاتفاق على سقوف إنتاجية معينة قامت دولة هنا وأخرى هناك بخرق السقف الإنتاجي المحدد لها، وكان يتم ذلك لأسباب مالية في غالب الأحيان.

لقد قامت فعلاً كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة بخرق السقف الإنتاجي المخصص لهما خلال النصف الأول من سنة 1990، كما بينا ذلك في جدول رقم (2–10). إلاّ أنه كان معروفاً أن الإمارات كانت قد طالبت بحصة إنتاجية قدرها 2,000 ألف برميل يومياً، وذلك خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة الأوبك الذي انعقد في فيينا خلال الأيام 25 – 28 من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1989 والذي بموجبه تم تحديد حصص الأعضاء، كما مبين في الجدول المذكور. وقد رفضت الإمارات حصتها التي قُررت لها وهي 1,095 ألف برميل يومياً، وكانت الأطراف الأخرى على علم بأنّ الحصة تلك كانت اسمية على كل حال وأن الإمارات ستتجاوزها وتنتج حوالي 2,000 ألف برميل يومياً، وقد أعلن عن ذلك الموقف الدكتور مانع سعيد العتيبة، وزير نفط الإمارات آنذاك[12].

أما الكويت فإنّ حصتها من الإنتاج قد زيدت خلال الاجتماع الوزاري المذكور إلى 1,500 ألف برميل يومياً، وقد أعلن الشيخ علي خليفة الصباح، وزير نفط الكويت آنذاك، بأنّ الكويت ستلتزم بهذه الحصة[13]، ألا إنها عادت وتجاوزت حصتها المقررة بوقت قصير. وقد

اعترف الوزير المذكور في شباط 1990 بأنّ الكويت تنتج أكثر من حصتها المقررة، وحدد سياسة الكويت فيما يخص الإنتاج، بأنّ الكويت ستلتزم بحصة الأوبك المقررة عندما ينزل سعر البرميل لسلة نفوط الأوبك تحت 18 دولاراً، ولكن عندما يكون السعر أعلى من 18 دولاراً فإنّ الكويت ستنتج أعلى من حصتها المقررة وتشجع باقي الأعضاء على عمل ذلك أيضاً[14]. وحدد الوزير المذكور سياسة الكويت السعرية بكونها ترغب في بقاء السعر الاسمي لسلة نفوط الأوبك على مستواه الحالي (18–20 دولار/برميل) لمدة ثلاث أو أربع سنوات على الأقل[15].

واستمرت الكويت مع بعض الدول الأخرى بتجاوز حصصها الإنتاجية، وتدهور نتيجة لذلك سعر البرميل الواحد لسلة نفوط الأوبك من قمته البالغة 20.56 دولار في الأسبوع الأول من كانون الثاني (يناير) إلى أقل من 15.5 دولار في الأسبوع الثاني من نيسان (أبريل)[16].

ونتيجة لتدهور الأسعار المستمر فقد عُقد اجتماع طارئ لوزراء نفط الأوبك في 3.2 مايس 1990تقرر بموجبه الرجوع إلى إنتاج الحصص المقررة، وتعهدت السعودية والكويت والإمارات – وهذه الثلاث كانت أكبر الدول المتجاوزة – بتخفيض إنتاجهن بما يعادل مليون برميل يوميا[17]. ولم تلتزم بذلك التعهد من الدول الثلاثة المذكورة سوى المملكة العربية السعودية التي خفضت إنتاجها إلى حصتها المقررة[18]، ولكن الأسعار استمرت بالتدهور نتيجة زيادة الإنتاج من دول عديدة أخرى، في مقدمتها الكويت والإمارات، حتى وصل سعر البرميل الواحد من سلة نفوط الأوبك في النصف الثاني من حزيران 1990 أقل من 14 دولاراً[19].

كان تصرف الكويت بخصوص زيادة الإنتاج يتناقض مع سياستها المعلنة بخصوص المحافظة على السعر الاسمي لسلة نفوط الأوبك عند حدود 18 دولاراً للبرميل الواحد، ولكنه ينسجم بصورة عامة مع وضعها الاستثماري العالمي. فالكويت، بعكس العراق، أصبحت لا تعتمد في دخلها (أو مصدرها للعملات الأجنبية) بصورة رئيسية على صادراتها من النفط الخام. وهي إن خسرت في بيع النفط الخام بأسعار أرخص فإنها كانت تسترد الخسارة، وربما أكثر، من مصافي التكرير ومحطات البيع المباشر للمستهلكين المملوكة من قبلها والمنتشرة في الأسواق الخارجية. يضاف إلى ذلك فإنّ الحكومة الكويتية تقوم سنويا – وبموجب القانون – بعزل 10 بالمائة من عوائد النفط السنوية وتخصيصها لصندوق الاحتياط لأجيال المستقبل حيث تستثمر تلك المبالغ بالخارج، وقد وصلت قيمة استثمارات الكويت الخارجية حوالي 100 مليار دولار قبل غزو الكويت. ونتيجة لذلك فقد أصبح للكويت استثمارات هائلة ومتنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية تدر عليها دخلاً سنوياً كبيراً تجاوز عوائد الكويت النفطية السنوية في أربع حالات خلال الفترة 1986–1992[20]. إن الأداء الاقتصادي لتلك الاستثمارات قد يكون أفضل في جو تتوفر فيه طاقة رخيصة.

ومن هذا المنطلق يصبح سيان لدى الكويت أن ترتفع أسعار النفط الخام أو تنخفض، فبطبيعة أنشطتها الاقتصادية أصبحت يد الكويت اليسرى تسترد ما تخسره اليد اليمنى. ولربما فضلت الكويت بقاء الأسعار عند مستوى منخفض لكونها تملك احتياطيات نفطية هائلة، ذلك أن الأسعار المنخفضة تؤمن دوام الأسواق الاستهلاكية للاحتياطيات الغزيرة من النفط في المستقبل.

ولكن المستوى الرخيص للأسعار الذي اتفق عليه الجميع هو 18 دولاراً للبرميل الواحد وليس أقل، وهذا ما أكّده وزير النفط الكويتي آنذاك حينما قال بأنّ الكويت ستلتزم بحصتها الإنتاجية المقررة لها عندما ينزل سعر البرميل لسلة نفوط الأوبك تحت 18 دولاراً. فما بال الكويت، إذن، ولم تصرفت هكذا حتى نزل سعر البرميل دون الحد الأدنى المتفق عليه وهو 18 دولاراً، وحتى دون 14 دولاراً؟.

أعتقد أن نية الكويت اتجهت في ذلك الوقت إلى الضغط على القيادة العراقية، وهي في ورطة كبرى نتيجة تردي أحوال العراق الاقتصادية، لحملها على الانصياع لترسيم الحدود. فنزول السعر بمقدار خمسة دولارات للبرميل الواحد كان سيكلف الخزينة العراقية حوالي خمسة مليارات دولار سنوياً، وهذا مبلغ عظيم ومهم جداً للقيادة العراقية «**في وقت يمكن أن تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو متوقف أو مؤجل في حياة العراقيين**» كما قال الرئيس العراقي في خطابه بمناسبة 17 تموز 1990. ومسألة رجوع الكويت إلى الالتزام بإنتاج حصتها المقررة من الأوبك، وما يستتبع ذلك من تحسن في مستوى الأسعار، تصبح حينئذٍ ورقة ضغط (أو إقناع) تضاف إلى الأوراق الأخرى لكي تستخدمها الجهة الكويتية لحل مشكلة الحدود الأزلية.

لا نعتقد أن لجوء الكويت إلى الضغط على القيادة العراقية للموافقة على ترسيم الحدود كان حالة غير مشروعة. فجميع الدول، وبشتى الأزمنة والأوقات، تلجآ لممارسة ضغوط لتحقيق مآرب معينة. ومأرب الكويت في ترسيم حدودها مع العراق هو مأرب مشروع جداً. وكان الأولى أن لا تستمر هذه المشكلة ثلاثين سنة، إذ كان من الأصلح تثبيت الحدود فيما بين الدولتين عندما نالت الكويت استقلالها. ولكن حكومة عبد الكريم قاسم، آنذاك، أعلنت عن أطماعها، وجاءت الحكومات العراقية المتعاقبة لتستغل مشكلة الحدود مع الكويت كوسيلة للابتزاز. وكان على حكومة صدام حسين ترسيم الحدود مع الكويت مثلما فعلت مع الأردن ومع المملكة العربية السعودية. إلاّ أنها أرجأت هذا الموضوع، كالعادة، من أجل الابتزاز. وإذا لحقت بالعراق خسارة قدرها بضعة مليارات من الدولارات نتيجة انخفاض الأسعار، فإنّ ذلك أذى اقتصادي يضاف إلى الأذى الذي تسببه صدام منذ أن سيطر على شؤون العراق.

نحن نؤمن أن مشكلة الحدود بين العراق والكويت يجب أن تسوى نهائياً و بما يرضي الشعبين الشقيقين بعد أن تم إصدار دستور عراقي دائم وانتخاب حكومة شرعية. صحيح أن مشكلة

الحدود هذه قد طالت وعرضت وكان من الأولى أن تزال بؤرة التوتر هذه منذ زمان بعيد. ولكن الحكمة أن لا ينساق أخوتنا الكويتيون وراء حلول أملتها أمريكا بواسطة مجلس الأمن في ظل القرار 687، وسيادة العراق منتقصة وشعبه مسلوب الإرادة مكبل بالأغلال.

أما ادعاء الرسالة بأنّ حكومة الكويت سرقت نفطاً خلال الفترة 1980 - 1990 من حقل الرميلة العراقي وكانت قيمته 2.4 مليار دولار، فهو ادعاء لا يمكن إثباته، وهو نتيجة طبيعية لعدم ترسيم الحدود. ونقول مرة أخرى أن مسؤولية ما حدث تقع على عاتق الحكومات العراقية المتعاقبة وآخرها حكومة صدام حسين التي كان عليها أن تقوم، بالاشتراك مع حكومة الكويت، بترسيم الحدود.

وبخصوص استغلال الحقل النفطي المشترك بين الدولتين، هناك حقلان مشتركان بين العراق والكويت، هما حقل الرميلة بالعراق الذي يمتد جنوباً إلى الكويت ويسمى هناك بحقل الرتقة، وكذلك حقل الزبير بالعراق حيث يسمى امتداده بالكويت بحقل العبدلي. ويفضل من الناحية الاقتصادية أن تتبع بشأن الحقول المشتركة قواعد التوحيد (UNITIZATION) بعد أن يتم الانتهاء من ترسيم الحدود. ومعنى ذلك أن يعامل الحقل المشترك كوحدة واحدة (ONE UNIT) ويدار بإدارة واحدة، ويوزع الإنتاج بين الطرفين حسب حصة كل منهما في هذه الوحدة، على أن يتم توزيع الحصص بين الطرفين بموجب أسس ثابتة أهمها الاحتياطيات التي تتوفر لكل طرف واستثمارات كل منهما في الأصول الثابتة لتطوير الحقل، بضمنها الآبار. وبتلك الوسيلة من الإدارة يمكن تحقيق الحد الأقصى من الاحتياطي النهائي (ULTIMATE RECOVERY). وبخلاف ذلك فسيبقى الطرفان العراقي والكويتي يتنافسان على استخراج أقصى ما يمكن استخراجه وبأسرع وقت ممكن، كل طرف يعتقد بأنّ برميل النفط الذي لن يستخرجه هو سيذهب للطرف الآخر. وبتزايد سرعة الاستخراج وتجاوزها الحدود التي تمليها معطيات الحقل الفنية، فإنّ أضراراً كبيرة ستلحق بالحقل، وستبقى في باطن الأرض كميات من النفط كبيرة كان يمكن استخراجها فيما لو تمت إدارة الحقل كوحدة واحدة.

حماية البوابة الشرقية للوطن العربي

ثم ذهبت الرسالة لتقول بأنّ جميع العرب المخلصين قد أقروا بأنّ الحرب التي كان لا بد للعراق أن يخوضها لم تكن لحماية سيادته فقط، وإنما كانت أيضاً لحماية البوابة الشرقية للوطن العربي، وبالأخص منطقة الخليج. وقد طالت الحرب لمدة ثماني سنوات على جبهة طولها 1,200 كيلومتر كلفت العراق مبالغ خيالية، وقد بلغت قيمة المعدات الحربية لوحدها والتي اشتراها العراق واستعملها في الحرب 102 مليار دولار.

وتبريراً لطلب العراق من الكويت والإمارات اعتبار المساعدات التي قُدمت له هبات وليس قروض، قالت الرسالة: إن العراق تحمل مسؤولية الدفاع القومي العربي ومسؤولية السيادة العربية والكرامة العربية ومسؤولية حماية ثروة البلدان الخليجية التي كانت ستتبدد وتقع في أيدي الآخرين إذا خسر العراق الحرب.

إن مسألة الدفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي هي أولى المسائل التي نفخت بها أبواق الدعاية الصدامية من بغداد، ومنذ بداية الحرب تبريراً للفعلة الشنيعة بغزو الجارة المسلمة إلى الشرق. ولكن كان واضحاً أن تلك الحرب لم تكن لحماية سيادة العراق والبوابة الشرقية للوطن العربي، كما تدعي تلك الرسالة، وإنما أشعلها صدام لأنه بات يعتقد، آنذاك، أن نظامه أصبح مهدداً من قبل الثورة الإسلامية القائمة في إيران، وإذا كان له أن يسلم لا بد، إذن، من إطفاء حريقها، وقد زينت له جهات مغرضة، وراء الكواليس، سهولة إطفاء ذلك الحريق.

وكان أن نتج عن ذلك العمل الأخرق حرب هوجاء لم يستفد منها إلاّ العالم الغربي وإسرائيل والدول المصدرة للسلاح. أما حماية البوابة الشرقية للوطن العربي، وحماية ثروة البلدان الخليجية التي كانت ستتبدد وتقع في أيدي الآخرين، وحماية حكام الخليج أنفسهم الذين كانوا سينتهون «سبايا» في طهران إنما كانت ادعاءات أريد منها ابتزاز دول الخليج، وكانت في حقيقتها محض هراء. ولم يتبدد، نتيجة حرب المغفلين تلك، ويقع في أيدي الآخرين إلاّ ثروات العراق وإيران.

ولم يكسر البوابة الشرقية للوطن العربي – إثر الغزو الهمجي للكويت – ويستبيح ما وراءها من حرمات إلاّ صدام نفسه. ولقد وضح للعالم أجمع – أثر حرب الخليج الثانية – أن لتلك البوابة من يحميها عند مقتضى الأمر! ولو تجرأت إيران واقتحمت تلك البوابة لانتهت بنفس الحال التي انتهى بها العراق!.

إن دول الخليج العربية تعوم على بحيرة من نفط. فقد قُدرت احتياطياتها النفطية المؤكدة في 2009/1/1 بما يربو على 36 بالمائة من الاحتياطي النفطي العالمي[21]. ومن المتوقع أن تكون أغلب الاكتشافات النفطية الكبيرة في المستقبل في هذه المنطقة. ولا نحتاج إلى القول بأنّ النفط هو، بالوقت الحاضر، لا يزال الدعامة الرئيسية التي يستند إليها العالم الغربي في الإنتاج وفي طريقة الحياة. وأن هذا العالم، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كان مستعد، ولا يزال، لخوض الحرب مع أية جهة كانت لحماية مصالحه في منطقة الخليج، بما فيها ضمان الإمدادات النفطية إلى العالم الغربي باستمرار وبأسعار معقولة.

فدول الخليج العربية، تبدو سهلة المنال ولكنها، لأهميتها (النفطية)، تمتنع على أعتى الدول، وأصبحت كأنما هي محاطة من جميع جوانبها بجدار من الفولتيّة العالية مرسوم عليه

عظمان وجمجمة ومكتوب عليه «إحذر خطر الموت». وقد جرب صدام أن يقتحم ذلك الجدار فأصابته صعقة كادت في حينها أن تودي بحياته وحياة نظامه.

لقد أثبتت الأيام أن صداماً يحقق عكس ما يقوله. ومما قاله صدام أن حربه مع إيران كانت لحماية ثروة البلدان الخليجية التي كانت ستتبدد وتقع في أيدي الآخرين. لقد فشل صدام في تبديد تلك الثروة بحرب الخليج الأولى فتبعها بحرب الخليج الثانية. وقد أفلح في الثانية حيث فشل في الأولى. ذلك أن الكويت والسعودية تحملتا العبء المالي الأكبر من تلك الحرب، حيث وصلت حصة الكويت من كلفة حرب الخليج الثانية نحو 60مليار دولار، وحصة المملكة العربية السعودية نحو 55 مليار دولار[22] إضافة إلى الخسائر التي تكبدتها دول الخليج الأخرى.

مشتريات عسكرية

قبل أن ننهي كلامنا عن رسالة العراق إلى الجامعة العربية نريد أن نتناول باختصار ما ذكرته الرسالة عن مشتريات العراق من المعدات الحربية. فقد ذكرت الرسالة أن الحرب مع إيران كلفت العراق مبالغ خيالية وقد بلغت قيمة المعدات الحربية لوحدها والتي اشتراها العراق واستعملها في الحرب 102 مليار دولار.

لقد ذكرنا في فصل سابق أن واردات العراق العسكرية خلال الفترة 1980 – 1988 بلغت نحو 50 مليار دولار، راجع جدول رقم (2 .7). وكنا نعني بالواردات العسكرية الأسلحة التقليدية وموادها الاحتياطية والذخيرة والمكائن والمعدات المستعملة في الصناعات العسكرية التقليدية. ولم تشمل الواردات العسكرية المذكورة أية واردات تتعلق بالأسلحة غير التقليدية كالأسلحة الذرية والكيمياوية والجرثومية أو المكائن والمعدات والأدوات اللازمة لإنشاء مثل هذه الصناعات داخل العراق.

إن الرقم المذكور بالرسالة كبير جداً وقد يكون مبالغ فيه وقد لا يكون. ونحن هنا سنعطي الرسالة منفعة الشك ونعتمد هذا الرقم، فالقيادة العراقية أعلم من غيرها بقيمة الواردات من المعدات الحربية، والأرقام الواردة بالجدول المذكور هي تقديرات على كل حال، وهي لا تشمل ما يتعلق بالتسلح غير التقليدي. إن الفرق بين الرقمين هو 52 مليار دولار وهو مبلغ هائل جداً. إن هذا المبلغ قد يتضمن مصروفات العراق على الواردات العسكرية بشأن الصناعات الذرية والكيمياوية التي أنشئت بالعراق، وقد يتضمن أيضاً واردات من الأسلحة التقليدية لم تشملها التقديرات الواردة بالجدول المذكور.

إن 102 مليار دولار مبلغ هائل بالنسبة لدولة نامية كالعراق. ولكي نتصور عظم هذا المبلغ نقول إنه يفوق جميع العوائد النفطية التي حصل عليها العراق خلال السنوات 1981 –

1990، وهو يقل بحوالي ثلاثة مليارات دولار فقط عن جميع العوائد النفطية التي حصلت عليها الكويت خلال السنوات 1980 – 1990[23]. ويا ليت الخسائر اقتصرت على 102 مليار دولار، فقد ذكرت الرسالة بأنّ تكاليف الحرب الكلية ارتفعت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل وفاقت كل تصور. وقد قدرنا كلفة الحرب الكلية، في الفصل السابق، بحوالي 565 مليار دولار.

وبعد كل الخسائر التي تكبدها العراق والدمار الهائل الذي تعرض له خلال حرب الخليج الأولى، أعلن الرئيس العراقي صدام حسين، بعد أن قام بغزو الكويت، استجابة من طرف واحد بقبول كل طلبات إيران! فآي حرب غبية، عبثية، مجنونة كانت تلك الحرب!!!

عودة الأوبك للسيطرة على الإنتاج

استمرت الحملة الكلامية الوحشية، والتهديدات الخفية الموجهة من العراق ضد كل من الكويت والإمارات طيلة حزيران وتموز 1990. وواجهت حكومتا الكويت والإمارات تلك الحملة بشعور من الفزع مشوب بالغضب والاستنكار، وأصرتا على موقفهما المطالب بحصص من الإنتاج أعلى ضمن تخصيصات الأوبك متعللتان بشتى الحجج والأعذار. وفي خضم ذلك الجو المكهرب اشتدت حملة دبلوماسية واسعة كان الغرض منها تليين موقفي الكويت والإمارات والقضاء على تعنتهما.

وتوجت جهود الحملة تلك مبادرة من المملكة العربية السعودية، على أثرها عُقد اجتماع في جدة خلال الفترة 10–11 تموز 1990 حضره وزراء نفط كل من السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر، كان الغرض منه إعادة الكويت والإمارات إلى الالتزام بنظام الحصص وتحسين سعر البرميل لسلة نفوط الأوبك إلى 18 دولار كحد أدنى. وتمخض الاجتماع عن إعطاء الإمارات حصة بقدر حصة الكويت، أي 1.5 مليون برميل يومياً، وإبقاء الحصص والسقف الإنتاجي الكلي للأوبك ثابتاً حتى تتحسن الأسعار إلى «مستويات معقولة»، وكان المراد بالمستويات المعقولة ارتفاع سعر البرميل لسلة نفوط الأوبك فوق الحد الأدنى البالغ 18 دولار. ولقد جاء اتفاق جدة مماثلاً بجوهره لعرض تقدم به العراق سابقاً[24].

وأعلن وزير نفط الكويت عن قبول حكومته بذلك الاتفاق وعزمها على الالتزام بحصتها الإنتاجية المقررة. كما أعلنت حكومة الإمارات موافقتها بعد أن اتصل الملك فهد تلفونياً بالشيخ زايد رئيس الإمارات. وتبع ذلك خطوات إقناعية أخرى قام بها كل من وزير النفط الإيراني في زيارة لأبي ظبي، وأمير الكويت الشيخ جابر بمكالمة تلفونية مع الشيخ زايد. وبالتزام كل من الكويت والإمارات بحصصهما الإنتاجية المقررة كان سيزول من السوق النفطية إنتاج إضافي قدره حوالي 350 ألف برميل يومياً من جانب الكويت و450 ألف برميل يومياً من جانب الإمارات[25].

وفي الاجتماع الوزاري لمنظمة الأوبك الذي انعقد في جنيف خلال 26–27 تموز 1990

أُقرت الحصص الإنتاجية التي خرج بها اجتماع جدة كما هو مبين في جدول رقم (4–10).

جدول رقم (4-10): حصص الإنتاج المقررة لأعضاء منظمة الأوبك خلال النصفين الأول والثاني من سنة 1990 (ألف برميل يومياً)

الدولة	النصف الأول 1990	النصف الثاني 1990
الجزائر	827	827
الإكوادور	273	273
الغابون	197	197
اندونيسيا	1,374	1,374
إيران	3,140	3,140
العراق	3,140	3,140
الكويت	1,500	(*)1,500
ليبيا	1,233	1,233
نايجيريا	1,611	1,611
قطر	371	371
السعودية	5,380	(*)5,380
الإمارات	1,095	1,500
فنزويلا	1,945	1,945
المجموع	**22,086**	**22,491**

*بضمنها حصة الإنتاج في المنطقة المحايدة.

المصدر: (1) النصف الأول MEES,16 July 1990,p.A2
(2) النصف الثاني MEES,30 July,1990,p.A4

وفي هذه المرة احتُسب الإنتاج من المنطقة المحايدة ضمن حصص الكويت والسعودية. وفوق ذلك رُفع الحد الأدنى لسعر برميل سلة نفوط الأوبك من 18 دولار إلى 21 دولار. ومن أجل المساعدة على رفع السعر إلى ذلك المستوى أُتُفق على تثبيت السقف الإنتاجي للأوبك عند 22.491 مليون برميل يومياً طوال النصف الثاني من سنة 1990 حتى يتمكن الطلب على النفط الذي يتزايد عادة خلال الربع الأخير من السنة من امتصاص الفائض من الخزين النفطي العالمي.

وقد توقع محللو السوق النفطية آنذاك بأن سعر النفط سيتجاوز بنهاية السنة الحد الأدنى الجديد البالغ 21 دولاراً للبرميل، أثر التزام الكويت والإمارات المتوقع بحصصهما الإنتاجية، خصوصاً وأن العراق تولى دور الشرطي لكبح تجاوز الإنتاج المزمن من قبل ذينك الدولتين. ولقد تم فعلاً تحسن الأسعار بمقدار أربعة دولارات للبرميل الواحد منذ أن أُعلن اتفاق جدة في 11 تموز 1990[26].

غير أن اتفاق الأوبك المذكور، والذي أُعلن في 1990/7/27، لم يحصل على الوقت الكافي ليولّد أثره في السوق. فقد قامت القوات العراقية بغزو الكويت في 1990/8/2، وسقطت

الحجج التي تذرع بها صدام وانفضحت الأكاذيب وانكشفت النوايا المبيتة نحو الكويت.

الفصل الحادي عشر

حرب الخليج الثانية

(وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرضِ لِيُفسِدَ فِيهَا وَيُهلِكَ الحَرثَ وَالنَّسلَ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ! وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللهَ أَخَذَتهُ العِزَّةُ بِالإِثمِ فَحَسبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئسَ المِهَادُ)

«سورة البقرة، الآيتان: 205 و206»

وجدت القيادة العراقية نفسها في أزمة مالية عنيفة بعد الانتهاء من حرب الخليج الأولى. فالخزينة خاوية والاقتصاد محطم والغرب أصبح يحجم عن تقديم المزيد من القروض والدائنون يطالبون بدفع الديون المستحقة والعوائد النفطية هزيلة وإعادة التسلح تحتاج إلى أموال وإعادة البناء واستئناف عملية التنمية تحتاج إلى المزيد من الأموال. والنمو الاقتصادي أصبح سالباً والناتج المحلي الإجمالي مستمر بالتدهور. وفوق كل هذا وذاك، هناك ورطة الديون الخارجية، فهي لن تذهب بين عشية وضحاها وإنما تحتاج لسدادها سنوات من التخطيط العقلاني والإخلاص بالعمل والكثير من التضحية ووقف الإنفاق على عسكرة البلاد والتوجه بتلك الأموال من أجل الاستثمار لتنمية الاقتصاد.

ويبدو أن تلك الحقائق لم ترق لصدام، وربما لم يفهمها، فهو يريد الاستمرار بعسكرة البلاد، والصرف الجنوني على الأمن والمخابرات وشراء الذمم بالداخل والخارج، وإقامة المهرجانات. وإلى جانب ذلك يريد أيضاً إطفاء الديون الخارجية والإنفاق على التنمية والتوسع في الواردات. ويبقى على دول أخرى معينة أن تدفع فاتورة الحساب! وهكذا تقرر غزو الكويت، وهكذا أرادها صدام. أما الخطب والتهديدات والرسائل وكيل الاتهامات، فقد أريد منها تصعيد الأزمة وتحضير الأجواء للغزو العراقي المُبيت، ولم تلتفت القيادة العراقية بعد ذلك إلى اجتماع الأوبك الوزاري والقرارات الإيجابية التي اتُخذت والتحسن العام بالأسعار.

مصيدة الديون، مصيدة التهور

لقد أدركت الإدارة الأمريكية مبكراً أن صدام قد وقع في أسر الخراب الاقتصادي العراقي وأنه، بطبيعته، لا بد أن يفعل أي شيء وبأي ثمن للإفلات من ذلك الأسر، وأن نذر الرسائل والخطب تشير إلى أنه قد يختار أيسر الطرق وأسهلها، وهو التوجه نحو الكويت. وإذا تيسر

للولايات المتحدة أن تتركه مندفعاً بذلك الاتجاه فإنها ستضرب عصفورين بحجر واحد.

فالقيادة العراقية خرجت من حرب الخليج الأولى بقوة عسكرية كبيرة نسبياً وبمعنوية عالية. واتجهت بعد ذلك بعزيمة قوية نحو إعادة التسلح وبناء صناعة عسكرية وطنية متطورة. والأخطر من ذلك كله اتجهت القيادة بحزم نحو إقامة مختبرات البحوث والتطوير وبناء المنشآت الصناعية لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. كل ذلك من أجل بناء قوة عسكرية ضاربة بالشرق الأوسط. فهل يروق للولايات المتحدة الأمريكية أن ترى دولة، كالعراق، واقعة في أخطر منطقة استراتيجية، تملك عنصراً بشرياً كبيراً، مدججة بالسلاح الفتاك من أخمص القدمين لقمة الرأس، تقودها طغمة متهورة، على رأسها دكتاتور بطموحات شخصية لا حدود لها، يهدد أمن الإمدادات النفطية ويزعزع استقرار الدول الخليجية ويتحكم بثرواتها؟ لقد انتهت مهمة الجيش العراقي وانتفت الحاجة إلى قوة عسكرية عراقية قوية باحتواء ثورة إيران الإسلامية وتحجيمها وإطفاء لهيبها، وبعد ذلك يصبح من الأنسب تحطيم قوة العراق العسكرية والقضاء التام على نفوذ العراق بالمنطقة وإرجاعه إلى مكانه المطلوب له في لعبة الأمم. هذا هو العصفور الأول.

أما العصفور الثاني فإنّ انقضاض العراق على الكويت، وهو عمل مجنون لا سابقة له بين دول الجامعة العربية، سيقضي على التضامن العربي ويشتت الأمة العربية ويضعفها، بل سيحطم قواها، وبالتالي سيعبّد الطريق أمام تسوية عربية – إسرائيلية تحت شروط قد لا تكون في صالح الشعب الفلسطيني ولا في صالح الأمة العربية.

وتماشياً مع هذا الطريق، ليس مستبعداً أن تكون الإدارة الأمريكية، التي أحجمت عن ردع صدام بالوقت المناسب وهي عالمة بما يعمل، قد قامت بإرسال إشارات تضليل إلى الرئيس العراقي حول موقف أمريكا تجاه قضية الحدود مع الكويت، وحول رد الفعل الأمريكي المحتمل في حالة قيام العراق بغزو الكويت. ففي مقابلة بين الرئيس العراقي والسفيرة الأمريكية في بغداد أبريل جلاسبي (APRIL GLASPIE) جرت في 23 تموز (يوليو) 1990، قالت السفيرة، من جملة ما قالته[1]:

«إن الذي لا يتوافر لدينا رأي حوله هو الخلافات العربية – العربية، ومنها مثلاً خلافكم الحدودي مع الكويت. وأنا خدمت في أواخر الستينات في سفارة أمريكا بالكويت، وكانت التوجيهات لنا في تلك الفترة هي أننا لا ينبغي لنا أن نبدي رأياً حول هذه القضية، ولا علاقة لأمريكا بهذه القضية. وقد وجه جيمس بيكر (تقصد وزير الخارجية) متحدثنا الرسمي لأن يعيد التأكيد على هذا التوجيه. ونتمنى أن تتمكنوا من حل هذه المشكلة بأي طريقة مناسبة عن طريق القليبي (تقصد أمين عام الجامعة العربية)، أو الرئيس مبارك».

وقد تكون الإدارة الأمريكية قد شجعت، من طرف خفي، الكويت على التمادي في تجاوز

حصتها الإنتاجية المخصصة من الأوبك لإضعاف السوق النفطية، وما يستتبع ذلك من تخفيض للأسعار. ولربما كان المراد من ذلك التشجيع هدف خفي لدى الإدارة الأمريكية يختلف عن الهدف الذي كانت تتوخاه حكومة الكويت وهو استغلال مسألة الأسعار النفطية كورقة ضاغطة لحمل القيادة العراقية على الموافقة لترسيم الحدود العراقية – الكويتية. ففي وثيقة كويتية سرية عثرت عليها الجهات العراقية في القصر الأميري بعد احتلال الكويت وردت فقرة جاء فيها[2]: « **اتفقنا والجانب الأمريكي على أهمية الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق للضغط على حكومته للعمل على ترسيم الحدود معها... وقد زودتنا وكالة المخابرات المركزية بتصورها حول طرق الضغط المناسبة، بحيث يبدأ التعاون الواسع بيننا وبينهم على شرط أن يكون تنسيق هذه الفعاليات على مستوى عال** ».

وقد كانت تلك الوثيقة مسجلة على الأوراق الرسمية لإدارة أمن الدولة في وزارة الداخلية الكويتية، وقام العراق فيما بعد بإيداع تلك الوثيقة لدى الأمم المتحدة حيث قبلت كوثيقة وتمت ترجمتها.

ولا يبدو مستغرباً من دولة صغيرة وضعيفة عسكرياً كالكويت، تتوجس من نوايا شريرة لجارتها الشمالية القوية عسكرياً والخربة مالياً، يقودها رجل لا يأبه بالقانون أسير طموحات العظمة والتوسع، أن تنشد حماية دولة عظمى وتطلب معاونتها لنيل حقوقها المشروعة في أمنها وحدودها. ولكن المحذور الذي ربما كان قد وقع هنا هو أن الكويت بينما كانت ترى في التشجيع الأمريكي لها وجهاً من أوجه التعاون في مساعدتها لنيل حقوقها، وأن أمريكا ستقف عند الضرورة حائلاً بينها وبين العراق لمنع أي أذى قد يطالها منه، فإنها لم تكن تتصور أن التشجيع الأمريكي لها كان يراد منه أساساً دفع صدام لارتكاب عمل جنوني ينتهي باحتلال الكويت ليبرر لأمريكا القضاء على القوة العسكرية العراقية وتدمير العراق خلال العملية.

ولعلّ تلك الرؤيا من الجانب الكويتي هي التي حملت الكويت على اتخاذ موقف أكثر عناداً وتصلباً. فقد عثرت الجهات العراقية، بعد احتلال الكويت، على رسالة في مكتب الأمير بقصر دسمان كان قد وجهها الملك فهد إلى الشيخ جابر أمير الكويت، يشير فيها إلى الاتصالات السابقة التي جرت بين الأمير وبين الرئيس العراقي، والتفاهم الذي تم بينهما بأن يجتمع الشيخ سعد العبد الله، ولي العهد، مع السيد عزت إبراهيم، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، في جدة لتحقيق ما يتطلع الأشقاء العرب إليه "من تذليل كل الصعاب وتجاوز كل العقبات، وتأكيد الصحبة والوئام بين البلدين الشقيقين"[3]. وقد ورد بأسفل تلك الرسالة توجيه خطي بتوقيع الأمير كان نصه كما يلي:

الشيخ سعد

نحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها، والأهم بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية. ومهما ستسمعونه من السعوديين والعراقيين عن الأخوة والتضامن العربي لا تصغوا إليه. كل واحد منهم يعمل لصالحه. السعوديون يريدون إضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين لكي نتنازل لهم مستقبلاً عن المنطقة المقصودة. والعراقيون يريدون تعويض حربهم من حساباتنا.

لا هذا يحصل ولا ذاك. وهو رأي أصدقاؤنا في مصر وواشنطن ولندن.... أصروا في مباحثاتكم، نحن أقوى مما يتصورون.

تمنياتنا بالتوفيق

(إمضاء)

جابر

وفي 31 تموز 1990 تم في جدة الاجتماع الموعود بين الشيخ سعد العبد الله والسيد عزت إبراهيم، ولم يسفر ذلك الاجتماع عن حلول تذكر. وإذا كان الموقف الكويتي متصلباً فقد كان الموقف العراقي أكثر تصلباً وتعنتاً. ذلك أن الرئيس العراقي وجه مبعوثه قبل سفره إلى جدة بأن يتخذ موقفاً متشدداً وأوصاه، بشيء من العنجهية، بأنه « **إذا أبدى الكويتيون عنادهم المعروف فقل لهم أن لدينا صوراً فوتوغرافية لسور الطين القديم حول مدينة الكويت، وهذا هو خط الحدود الذي نحن على استعداد للاعتراف به**[4]» .

تضليل أمريكي أم غفلة عراقية ؟

قفل الوفدان العراقي والكويتي كل راجع إلى بلده، فقد فشل الاجتماع بينهما ولم يتوصلا إلى أي تفاهم معقول، ناهيك عن التوصل إلى حلول جذرية. وفي ذلك الوقت كان الجيش العراقي متخذاً أهبة الاستعداد قرب الحدود الكويتية، وفي فجر يوم 1990/8/2غلب منطق القوة على منطق العقل واجتاح الجيش العراقي الحدود الكويتية، واستفاقت الأمة العربية صبيحة ذلك اليوم لتجد نفسها في وسط كارثة كبرى تمزقها، وقد أحس كاتب هذه السطور عند سماعه بالنبأ أن إسرائيل قد انتصرت، وأن القوى التي تضمر شراً للأمة العربية قد انتصرت.

لقد ذهب العديد من الساسة والمحللين السياسيين إلى أن الإدارة الأمريكية كانت تخطط لإيقاع العراق بتلك الورطة. فعلقت جريدة نيويورك ديلي نيوز الأمريكية (New York Daily News) في 1990/9/29 على هذا الأمر بقولها: « **إنّ موظفي وزارة الخارجية [الأمريكية]. .. قادوا صدام حسين ليعتقد بأنه سيتمكن من الخلاص بعد اغتصاب الكويت... إن بوش وشركاءه لم يعطوا لصدام أي سبب يحمله على الاعتقاد بخلاف ذلك**[5] ». وعلق وزير الخارجية الفرنسي الأسبق كلود شيسو (CLAUDE CHEYSSON) على هذا الأمر أيضاً فقال « **إنّ الأمريكيين**

كانوا مصممين على الذهاب للحرب منذ البداية وأن صدام حسين دخل في شرك[6]».

وغالباً ما كان مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون كيلي (JOHN KELLY) يبعث بإشارات مشوشة لصدام حسين. وقد زار بغداد في شباط 1990 حيث أخبر صدام حسين بأن الرئيس بوش يريد علاقات حسنة مع العراق، وأنب إذاعة صوت أمريكا وعارض أقوال وزارة الدفاع الأمريكية بخصوص ادعاءات لم تكن ودية تجاه العراق. وفي 26 نيسان، وفي شهادة أمام الكونغرس الأمريكي، ادعى كيلي بآنّ سياسة إدارة الرئيس بوش تجاه العراق لازالت على حالها ولم تتغير وكال المديح لصدام. وحتى قبيل الغزو بيومين، أي في 1990/7/31 كرر كيلي في شهادة أمام لجنة فرعية من الكونغرس أن « **ليس هناك معاهدة دفاع بيننا وبين أية دولة في الخليج[7]».**

وقد ادعى أحد الباحثين[8] في ورقة منشورة أن « **الأدلة التي بدأت تظهر تشير إلى أن حرب الخليج الفارسي هي نتيجة عملية تحضير طويلة... فلمدة عقد من السنين، خلال الحرب العراقية – الإيرانية، تمتع عراق صدام حسين بالدعم الأمريكي والغربي العسكري والسياسي والاقتصادي... لقد لعب جورج بوش دوراً رئيسياً تحت إدارة ريغان في دعم العراق. وبعد انتهاء حرب العراق مع إيران وتسنّم جورج بوش الرئاسة الأمريكية، أصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق مشوشة على نحو متزايد في أحسن الأحوال، وأصبحت نتاج استراتيجية ميكافيلية صرفة لخداع العراق ونصب شرك لـ(صدام حسين)** ».

لا يمكن لأحد أن يجزم بالضبط على أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق خلال السنوات التي تلت حرب الخليج الأولى قد اتجهت نحو خداع العراق والإيقاع بالرئيس العراقي صدام حسين. ويمكن لكل شخص أو جهة أن تجتهد بهذا الرأي أو ذاك، وتأتي بما يتيسر لها من أدلة، ويبقى الخبر اليقين عند جورج بوش ورجال إدارته، والإدارة الأمريكية التي أعقْبته، حتى يكشف التاريخ ما جرى في تلك السنوات. على أن النظر إلى المستفيد النهائي من هذه العملية وهم إسرائيل وأمريكا وحلفائها يرجح الرأي القائل بتوفر عملية خداع.

غير أن المدافعين عن صدام وسياساته قد نشطوا، بعد حرب الخليج الثانية، ليبرروا استمراره بحكم العراق بقولهم أن ما حدث كان نتيجة لمؤامرة[9]. وهكذا تكرر سيناريو "المؤامرة" المألوف لدى العرب لتعليق أخطاء صدام الفاضحة، هذه المرة، على الشماعة الأمريكية. ولا يسأل هؤلاء المدافعون أنفسهم: إذا كان ما حدث هو نتيجة مؤامرة فهل كان واجباً أن يقع صدام في شرك تلك المؤامرة؟ أو ليس معنى ذلك أن صدام سياسي مغفل؟ وهل أصبحت الغفلة السياسية شرطاً يجب أن يستوفيه الحاكم حتى يستمر بحكم العراق؟

إن غزو العراق للكويت، بغض النظر عن كونه جاء نتيجة استدراج أمريكي أم لا، قد

دمر العراق وتسبب في خسائر عظيمة للكويت وللمملكة العربية السعودية، وضرب التضامن العربي بالصميم، وأضعف الأمة العربية، بل مزقها. وحتى إذا جاء ذلك الغزو نتيجة استدراج أمريكي، ولو جزئي، فإن الولايات المتحدة كانت تتصرف، كالعادة، لمصلحتها وذلك من حقها ولو أنه ليس مقبولاً، من الناحية الإنسانية، أن تتبع في ذلك طرقاً ميكافيلية.

ومن النظر إلى شخصية صدام وحبه الذي لا حدود له للهيمنة والتسلط، ومن ثم النظر إلى حالة الأسر المالي التي وقع بها نتيجة خراب العراق الاقتصادي، ليس مستبعداً جداً أن تكون الولايات المتحدة قد رشحته للوقوع في شرك حرب الخليج الثانية، متوخية بذلك تدمير قوة العراق العسكرية المهددة لمصالحها ومصالح حلفاءها بالمنطقة. وإذا كانت محصلة تلك السياسة تصب مباشرة في مصلحة إسرائيل، فلم لا وساسة الولايات المتحدة ورؤساؤها يعتمدون بدرجة كبيرة على الأصوات والأموال اليهودية في معاركهم الانتخابية، ويهابون الإعلام الصهيوني وسطوة جماعات الضغط اليهودية المتنفذة والمنتشرة في طول أمريكا وعرضها. ولو كان الأمر معكوساً وكانت الغلبة للإعلام العربي والسطوة المالية والسياسية للجماعات العربية بدلاً من اليهودية، لشهدنا السياسة الأمريكية وقد انقلبت هي الأخرى ولتغير تاريخ العرب الحديث عمّا هو عليه الآن.

على أن العرب، وهم يتعاملون مع الولايات المتحدة الأمريكية بواقعها الحالي، عليهم أن لا يتخذوها عدوة تقليدية ويعتبروا عداوتها ضرباً من ضروب الوطنية. إن هذا بالضبط ما ترغب به إسرائيل، ولن يفيد العرب أي شيء بل ينزل بهم أفدح الأضرار. وعلى العرب أيضاً أن يتيقنوا بأن أمريكا سوف لن تتقمص يوماً ثوباً عربياً فتشعر شعورهم القومي وتدافع عن قضاياهم الوطنية وتعمل على توحيدهم فهي، كما قلنا، تعمل للمصلحة الأمريكية التي قد تتضارب مع المصلحة العربية في أي زمان ومكان. ويقع على عاتق العرب أنفسهم أن يرعوا مصالحهم الوطنية ويحموا قضاياهم القومية ويعملوا لمستقبلهم وعيونهم تتجه من فرقتهم الحاضرة إلى هدف الاتحاد في المستقبل. وعليهم، في كل ذلك، التعامل مع أمريكا بيقظة وحذر واستقلال وذكاء حتى لا تتكرر لهم بالمستقبل محنة أخرى يوقعهم بها صدام آخر.

وأخيراً على العرب بذر بذورهم في أمريكا ومراعاة زرعهم هناك. ولربما سيقطفوا الثمر يوماً كما تقطفه إسرائيل الآن.

أم المعارك

لقد تصور أغلب الناس، وتصورنا معهم، أن حرب العراق مع إيران الطويلة والمريرة قد علمت القيادة العراقية دروساً بليغة، وأن تلك القيادة، بعد خلاصها من حرب الثمان سنوات، ستجنح إلى سلم عزيز طال انتظاره تستغل خلاله طاقات العراق وموارده الكبيرة لإعادة البناء. ولكن يبدو أن تصور أغلب الناس، ونحن معهم، كان مغرقاً بالتفاؤل. فالقيادة العراقية، وعلى رأسها

صدام حسين، لم تتعلم الدرس البليغ، وسرعان ما أرسلت جيش العراق ليغزو هذه المرة جارة شقيقة.

إن استباحة حقوق شعبنا العربي الشقيق في الكويت جريمة كبرى لا يمكن القبول بها والسكوت عنها – ناهيك عن تبريرها من قبل البعض – مهما كانت الأسباب والأعذار. غير أن استباحة حقوق الشعوب ليس غريباً على صدام، فقد استباح حقوق الشعب الإيراني من قبل، وكان يستبيح حقوق الشعب العراقي طيلة استمرار تسلطه على هذا الشعب العريق. إن عملية غزو الكويت واحتلالها ستبقى وصمة عار في جبين صدام وحزبه إلى الأبد.

إن الشعب العراقي آنذاك، المستلب، الفاقد الرأي والحرية، المكبل بالأغلال، لم يرضى ولن يرضى عن تلك الفعلة الشنيعة التي فعلها صدام وأعوانه. وإن الجيش العراقي، بدوره، أصبح لا حول له ولا قوة بعد أن ترأسه جنرال مزيف يمسك بيد من حديد على ماكنة أمنيّة قاهرة تتلقف الضباط الأحرار الشجعان ليقتلوا أو يُسجنوا كلما همّوا بكسر القيود للانقضاض على الجنرال المزيف. ولقد سيق الجيش عنوة وكرهاً لاحتلال دولة شقيقة، وأُرغم الجنود العراقيون على المشاركة بمعركة لم يؤمنوا بها أبداً. ولذلك رأينا عشرات الألوف منهم الذين سنحت لهم الفرصة – وهم البواسل الشجعان – قد سلموا أنفسهم أو فروا، لأنّ المعركة ليست معركتهم – أنها لم تكن أبداً معركة الشعب العراقي الغيور.

وعندما انكسر ما تبقى من جيش صدام وحلت الهزيمة وأصابت النظام صعقة قوية اختل معها، ولو لبرهة، كابوس الإرهاب الدموي، انتفض شعب العراق الأبي ونهض من جنوبه إلى شماله يكسر الأغلال ويحطم الأصنام ويلاحق مجرمي النظام. وكادت الانتفاضة أن تنجح، وكاد الشعب أن يتحرر لولا أن قامت جيوش الاحتلال بالسماح المتعمد لما تبقى من قوات صدام المهزومة أن تفلت من الأسر وتلتحق بقواته الخاصة التي أبقاها في الخلف دفاعا عن حكمه ليستعمل الطاغية مرتزقته من فلول قواته المهزومة لذبح الشعب الأعزل، عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، ودك المدن الثائرة، مستعملاً طائراته السمتيّة ومدافعه الثقيلة على مرئى ومسمع من القوات الأجنبية المحتلة، وقد بدا الأمر وكأن الشعب العراقي هو المقصود وليس صدام، وكأنّ المعركة لم تنشب إلاّ لتدمير مدن الشعب العراقي وقتل أبنائه، وكأنّ القوات الأجنبية المتحالفة لم تدخل أرض العراق إلاّ لإخماد انتفاضة الشعب وإرجاع صدام سالماً مسلحاً ليتربع على مؤسسة حكمه الدموي وكأن شيئاً لم يكن! وعندما انطفأت شعلة الانتفاضة وأعيدت الأغلال إلى رقاب الشعب العراقي وقف صدام ليعلن، بكل وقاحة، أمام الشعب المذهول والعالم المذهول أنه انتصر، لقد حقق النصر المبين في أمّ المعارك! ولم يعلم الشعب المذهول والعالم المذهول أن فلسفة الانتصار عند هذا القرقوش الأمي هي أن يبقى في سدة الحكم، بأي ثمن، حتى ولو حدث ذلك تحت أسوأ ظروف المهانة والذل والهوان!

سيف العرب

نعم، لقد رفض الشعب العراقي بأسره غزو الكويت واحتلالها، ولكن الأمة العربية، بخصوص هذه القضية، انقسمت على نفسها وتمزقت. ووقع الشعب الفلسطيني ضحية خداع القيادة العراقية التي راحت تتمسك لآخر يوم بشعارات انتهازية تحوم حول الدفاع عن الحقوق الفلسطينية المغتصبة، والكل يعلم أن ذلك الغزو لم يحدث أبداً لتحرير الأرض الفلسطينية. فقد تلونت القيادة العراقية بتقديم حجج الغزو، وكانت لكل يوم ذريعة[10].

"ففي اليوم الأول كانت الذريعة هي التصدي لمؤامرة أمريكية ترتب ضده [أي العراق] على الأرض الكويتية. وفي اليوم التالي كانت الذريعة هي مساعدة عناصر ثورية قادت انقلاباً على أسرة "الصباح" وطلبت معونة العراق. وفي اليوم الثالث كانت الذريعة هي الحق التاريخي وعودة الجزء (الكويت) إلى الكل (العراق). وأخيراً جاءت ذريعة الربط بين كل القضايا المعلقة في المنطقة، وربط الانسحاب من الكويت مع كل مشاكل الأراضي المحتلة من فلسطين، ولبنان، وسوريا...الخ".

وكانت الحقيقة الفلسطينية تملي على قيادة الشعب الفلسطيني استنكار الجريمة الصدامية ورفض الاحتلال، لأنّ القبول باحتلال بلد عربي هو نقيض دعوتها لتحرير فلسطين، واسترقاق الشعب الكويتي من قبل صدام هو تكريس لاسترقاق الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل. ولكن القيادة الفلسطينية بخست قضية شعبها وقررت القرار الخاسر واختارت الطرف الخاسر. وكانت النتيجة أن فقد الشعب الفلسطيني عوناً مادياً ومعنوياً كبيراً كان له في منطقة الخليج وضعفت منظمة التحرير الفلسطينية إقليمياً وعالمياً وربحت إسرائيل مرة أخرى على الساحة العالمية.

ولا يثير استغرابنا ما شهدته بعض المدن والعواصم العربية من مظاهرات ضخمة تأييداً لصدام، وقد بلغ ذلك التأييد ذروته في المغرب العربي. وقد فسر محمد حسنين هيكل ذلك المستوى العالي من التأييد الذي أبداه عرب المغرب بقوله[11]:

«كان المغرب هو الظاهرة الملفتة بين العرب المؤيدين للعراق، والحاصل أن المغرب العربي كان بصفة عامة مستودع حماسة للعراق تستحق الدراسة.

وربما أن السبب راجع إلى أن المغرب العربي قريب عهد بالعمل القومي، وفي أيام عز المد القومي العربي في السويس 1956 – كان المغرب العربي بعيداً إلى حدّ ما، وكان مشغولاً بصراعه مع الاستعمار، وكانت دوافع مقاومته دينية إسلامية بالدرجة الأولى.

ثم راح المغرب العربي يقترب من المشرق، ولكن اقترابه كان متأخراً، ومتوافقاً مع ظروف التراجع التي أصابت هذا المشرق، وأضاعت الكثير من توهجه القديم.

وعندما وقعت أزمة الخليج لم تكن لدى المغرب – ولا لدى المشرق – فرصة كافية

لاختبار المقولات والتصرفات. واختلط الغزو العراقي للكويت بالدخول الأمريكي العسكري على نطاق واسع دون فرصة للأمة تتذاكر أمورها.

ثم كان أن ظهرت على التصرفات الأمريكية والغربية – وبالذات أحزاب أقصى اليمين الفرنسي وإعلامها – إشارات صليبية كان المغرب العربي على استعداد لفهمها من أول لحظة.

وهكذا فإنّ أزمة الخليج طرحت نفسها في المغرب العربي كنوع من التحدي – حتى ولو كان يائساً – للإرادة الغربية الغالبة والمتحكمة، وكنوع من التحدي لروح صليبية – أوربية أمريكية – لا تخفي تعمدها إذلال العرب)المسلمين(ونهب مواردهم وسفك دمائهم. واتخذ المغرب العربي موقفه، ولم يتراجع عنه».

قد يكون هذا تفسيراً جيداً لموقف عرب المغرب، ولكنه تفسير جزئي ربما أصاب بعض الحقيقة وليس كلها. فإذا كان التراجع قد أصاب المشرق وأضاع الكثير من توهجه فما بال اليمنيين والسودانيين والأردنيين وهم يتظاهرون انتصاراً لصدام العراق؟ نحن نعتقد أن العرب لازالوا آنذاك ينتصرون للقائد العربي، أي كان، إذا حاول ذلك القائد، برأيهم، استرداد حقوق لهم يعتقدونها مغتصبة، أو مقارعة قوى أجنبية دفاعاً، برأيهم، عن السيادة العربية، أو حاول أن يرفع من مركز العرب تجاه الأمم الأخرى. ولا يهم بعد ذلك أن يكون القائد سفاحاً أو جزاراً أو دكتاتوراً أو طاغية مستبداً. ولا يهمهم أن يكون ذلك القائد قد اختطف السلطة بوسيلة غير مشروعة، وهو يستبيح حقوق شعبه ويظلمه كل يوم، ويقتل معارضيه ويرميهم في السجون ويعذبهم حتى الموت، ويسلب الحريات وينتهك المعتقدات، ويرحّل المواطنين من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال، ويرمي بمئات الألوف من أبناء الشعب خارج حدود البلاد لعدم موالاتهم لنظام حكمه، ويغزو جيرانه المسلمين إلى الشرق وجيرانه العرب إلى الجنوب...الخ كل ذلك لا يهم إذا كان القائد، برأيهم، يقارع القوى الأجنبية لإعلاء شأن العرب ورفع كلمتهم.

حتى كاتب هذه السطور، حينما كان طالباً في الثانوية في منتصف الخمسينات، كان يعبد جمال عبد الناصر، رحمه الله. ألم يكن جمال ذلك البطل العربي الذي حرر القناة وقارع الاستعمار وحارب قوى البغي والطغيان؟ ولم يكن يفقه أن عبد الناصر، رغم وطنيته الصادقة كان دكتاتوراً، وكان نظامه يظلم ويقتل ويسلب الحرية ويمارس القمع ويرمي في السجون. ولم تكن تخطر بباله تلك الأفكار أبداً، ولا أية أفكار أخرى عن الإنسان وحقوقه. ومن أين له أن يفكر كذلك وكان أقصى ما يمكن أن يطمح إليه آنذاك، كما تعلم من تراثه، هو أن يحكمهم «مستبد عادل»؟ ولا يدري الآن كيف يكون الحاكم عادلاً إذا كان مستبداً.

حتى الكويتيون أنفسهم، ضحية صدام فيما بعد، لقد طبّلوا لصدام وزمّروا له خلال الثمانينات ما شاء لهم التطبيل والتزمير، وأغرقوه بالمال ما وسعت أيديهم وجيوبهم، وعظّمته

صحفهم كل يوم تقريباً، ومدحه شعراءهم في مهرجانات المربد وبابل وأشبعوه حبّاً وهياماً.

ولربما كانت ستستمر حال الكويتيين على ذلك المنوال فيما لو تركهم صدام لشأنهم، ولكن يبدو أن غلطته الوحيدة أنه هاجمهم وغزا بلادهم. وعند ذاك انقلبوا بدورهم عليه وتحول الفارس المقدام إلى جبان والقائد المنتصر إلى مهزوم وبطل الأمة العربية إلى خائن.

ولشدة دهشتنا واستغرابنا أن بدأت تتعالى آنذاك من بين أصوات الكويتيين اللاعنة لصدام أصوات غريبة، وإن كانت قليلة، أخذت تسب الشعب العراقي أقذع السباب وتنعته بأسوأ الأوصاف، خالطةً فيما بين المجرم والضحية والجاني والمجني عليه. ولربما كانت تلك الأصوات الغريبة هي نفس الأصوات التي كانت تمجد وتتغنى وتفدي بالروح والدم صدام – سيف العرب.

أليس هذا الخلط بين صدام والشعب العراقي هو بمثابة اعتبار المجرم وضحيته شيء واحد، وبالتالي تحميل الضحية جريرة المجرم؟ ألم يكتفِ الشعب الكويتي الشقيق بالانحياز لمدة عقد من السنين لصدام ودعمه مادياً ومعنوياً في وقت كان شقيقه الشعب العراقي يتعرض لشتى أنواع التنكيل والإذلال ويئن تحت سياط الإرهاب ويتحمل مرّ الصبر ويعض على الجراح ويكظم الغيظ وينظر بعين الأسى والعتاب لشقيقه الشعب الكويتي وهو يرقص منتشياً مع صدام؟ أليست هي جريمة ترتكب بحق هذين الشعبين الشقيقين، وهما ضحيتا صدام، أن يقوم «البعض» بتحميل الشعب العراقي وزر صدام وآثامه حتى ينجو المجرم وتتناحر الضحيتان؟ ألم يكن حرياً، بعد جريمة غزو الكويت، بالشعب الكويتي أن يمد يده لشقيقه الشعب العراقي، الذي قتل وشرد منه صدام ما يعادل نفوس الكويت عدة مرات، ويعينه للخلاص من قبضة العبودية والجور والطغيان، حتى ينهض حرّاً ويقف لشقيقه الشعب الكويتي بعد ذلك سنداً وظهيراً؟

متى – نحن العرب – نبدأ بالنظر إلى الشعب قبل أن ننظر إلى الحاكم؟ ومتى نبدأ بالاهتمام بحقوق الشعب وخيره وصالحه ورفاهيته ورقيه وحرياته بدلاً من الاهتمام بمدح الحاكم والتصفيق له؟ ومتى ينظر عرب المغرب وعرب المشرق نظرة تفحص وتدقيق ونقد إلى الداعي قبل أن يستجيبوا إلى الدعوى؟ وكيف للحاكم الذي يسحق شعبه بالحذاء ويستبيح حقوقه ويسلب حريته، كيف له أن يرفع كلمة العرب ويعلي شأن أمة العرب بين الأمم؟ وإذا كان الكل هو مجموع الأجزاء، فكيف للأمة أن تحتل مكاناً عالياً بين الأمم إذا كانت شعوبها مسحوقة وحقوقها مستباحة وحرياتها مستلبة؟ وكيف للعبيد أن يصبحوا أحراراً؟

لقد أخذ قادتنا الدكتاتوريون والمتسلطون فرصتهم ولعبوا دورهم – متعلّلين كذباً بأولوية تحرير فلسطين وقادوا شعوبهم – والأمة العربية – من هزيمة إلى هزيمة ومن خراب إلى خراب، ومازادوا الأمة العربية إلاّ تخلفاً وظلاماً. لقد بدد هؤلاء الحكام وقتاً ثميناً لنا، وآن الأوان لهم أن يرحلوا. لقد فشلت تجربتهم فشلاً ذريعاً!

لقد استمر العرب بالانحدار وتوالت خسائرهم، حتى خسروا أخيراً حرب المدافع والدبابات والطائرات مع إسرائيل، فهل لهم أن يربحوا الحرب الأخرى، حرب المدنية والحضارة؟ إنهم قادرون على أن يربحوا حرب المدنية والحضارة – وهي أعظم وأهم (وهي بالتأكيد أشد وطأة وقوة وبأساً على إسرائيل) من حرب القنابل والطائرات والصواريخ – إذا هم بدأوا ببناء أوطانهم أولاً. وأن عملية البناء هذه – وباختصار – تبدأ بتحرير الشعب من عبودية الحاكم وإرجاع «حقوق الإنسان» المغتصبة إلى الشعب، بضمنها حقه في اختيار حكومته. ومتى انعتق الإنسان وتحررت طاقاته – الحبيسة والمهدورة سابقاً – ستنطلق عند ذلك القدرات الخلاقة، بلا حدود. وحينئذ سيسهل على العرب استرجاع حقوقهم المغتصبة من إسرائيل وغيرها، كما سيتمكنوا من دخول ميدان المنافسة السلمية لبناء حضارة جديدة توازي، ولربما قد تفوق، حضارتهم العظيمة السابقة التي استمرت زهاء ألف عام.

خصم من نوع جديد

لا يمكن لأحد أن ينكر أن العراق بغزوه الكويت قد غزى دولة أخرى مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، وبذلك خرق القانون الدولي خرقاً فاضحاً. وكان لا مناص للمجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، إلاّ اتخاذ الإجراءات اللازمة، بموجب القانون الدولي، لإكراه العراق، بالقوة إن تطلب الأمر، على الانسحاب من الكويت ورفع الحيف الذي أصاب الكويت من جراء ذلك الاحتلال.

وأصبح العراق، بانتهاكه لميثاق الأمم المتحدة وخرقه للقانون الدولي، خصماً مباشراً للأمم المتحدة. ذلك من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية، فقد أصبح العراق خصماً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية التي لها، كما ذكرنا سابقاً، مصالح حيوية جداً في المنطقة، وربما كان لها نوايا معينة وخططاً مرسومة تجاه العراق. ونظراً لكون الولايات المتحدة هي القوة الأعظم المتبقية في العالم ولها هيمنتها المعروفة على الأمم المتحدة، فقد غدت هذه المنظمة العالمية تعمل، بين ليلة وضحاها، كخلية نحل تصدر القرار تلو القرار.

فعندما غزى العراق إيران في 22 أيلول (سبتمبر) 1980، وهو أيضاً خرق فاضح للقانون الدولي، لم تتحرك الأمم المتحدة في بادئ الأمر وكأن الأمر لم يعنيها، ولم يصدر أي قرار من مجلس الأمن إلاّ بعد مضي عدة أيام على الغزو. ففي 28 أيلول صدر قرار من مجلس الأمن برقم 479 يدعو إلى إيقاف المعارك ويدعو إلى الوساطة بين الطرفين. ولكن ذلك القرار لم يأمر العراق بالتخلي عن الأراضي الإيرانية التي احتلها، ولم يأمره بالانسحاب إلى الحدود الدولية. ولم يطالب مجلس الأمن الطرفين المتحاربين سحب كامل قواتهما إلى الحدود الدولية المعترف بها إلاّ بعد مرور سبع سنوات تقريباً على بدئ الحرب وذلك بموجب القرار المرقم 598 والمؤرخ في

.1987/07/20

لكن مجلس الأمن اجتمع بعد ساعات فقط من قيام الغزو العراقي للكويت وأصدر بتاريخ 1990/8/2، قراره المرقم 660 الذي أدان العراق وطالبه بسحب جميع قواته فوراً، وبدون قيد أو شرط، إلى مواقعها التي كانت عليها في 1990/8/1. وصدر بعد ذلك بأربعة أيام فقط قرار من أخطر القرارات التي صدرت من مجلس الأمن بحق العراق. ففي 1990/8/6 صدر قرار مجلس الأمن المرقم 661 القاضي بضرب الحصار الاقتصادي على العراق. وبموجب ذلك القرار مُنع استيراد كافة السلع والمنتجات التي كان منشأها العراق (أو الكويت) بعد تاريخ القرار، ومُنع بيع أو تجهيز كافة السلع والمنتجات إلى العراق (أو الكويت) عدا التجهيزات الطبية الصرفة، وكذلك المواد الغذائية لأسباب إنسانية.

وبعد صدور ذلك القرار توقفت صادرات العراق النفطية، وتوقفت واردات العراق الطبية وهي لم تكن ممنوعة، وكذلك توقفت وارداته من المواد الغذائية ولو لم يمنعها القرار في الحالات الإنسانية.

وتوالت بعد ذلك القرارات لمعالجة الحالات التي كانت تنتج عن الأزمة، ولمواجهة الأحداث التي كانت تستجد بين حين وآخر، حتى صدر قرار خطير وضع سلامة العراق وأمن الشعب العراقي ومستقبله تحت مشيئة الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك هو القرار 678 الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ 1990/11/29 والذي خول استعمال القوة لطرد العراق من الكويت. وقد أكد ذلك القرار على وجوب قيام العراق بتنفيذ قرار مجلس الأمن 660 والقرارات اللاحقة المتعلقة بنفس القضية، وخول الدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام جميع الوسائل الضرورية لدعم وتنفيذ القرار 660 والقرارات اللاحقة ما لم يقم العراق قبل أو في 1991/1/15 بتنفيذ القرارات المذكورة كاملة.

قصر نظر وسوء تقدير

لم تأبه القيادة العراقية بذلك القرار الخطير، وأصدر مجلس قيادة الثورة العراقي من جانبه بياناً بتاريخ 1990/11/30 غلبت عليه لهجة الاستفزاز والتهجم والتحدي. فقد وسم البيان قرار مجلس الأمن المذكور بكونه غير قانوني وغير شرعي، وهو قرار شائن ويلطخ بالعار الدول التي ساعدت على إصداره، وهو قرار أمريكي من البداية إلى النهاية[12]. وقد كرر البيان بأن العرض الذي تقدم به العراق بتاريخ 1990/8/12[13] هو الوسيلة الوحيدة لحل أزمة الخليج. وتحدى البيان أمريكا وحلفاءها بقوله إذا كانوا يريدون المعركة على أساس حساباتهم الفنية والنظرية فإنّ العراقيين والعرب جميعاً سيقلبوا تلك الحسابات البائسة رأساً على عقب وأن العراق، في شدة المعركة، سيقضي على أولئك الأقزام المساندين لأمريكا.

ومن تلك القرارات والقرارات المقابلة، والتهديدات المعاكسة، وتمركز الجيوش وتجمع الأساطيل وتأهب القواعد، كان بإمكان كل ذي عقل سليم أن يدرك أن أمريكا قد قررت أمراً وضمرت شرّاً، وأن آلة الزمن تدور بسرعة لغير صالح العراق، وأن الانفجار لا بد واقع، وأن العراق وشعبه مقبلون على أيام حالكة السواد ومستقبل شديد الظلمة، ما لم يفيق الرئيس العراقي إلى رشده، ويدرك أنه حسب فأخطأ الحساب وقدر فأساء التقدير، وعليه فإنّ مغامرة الكويت خاسرة. ولا بد، إذن، التعامل مع الأمر الواقع وتنفيذ قرارات مجلس الأمن قبل فوات الأوان لتقليل الخسائر قدر الإمكان، وهي خسائر، على كل حال، جاءت نتيجة حسابات خاطئة وتقديرات سيئة.

ولكن الرئيس العراقي ظل راكباً رأسه، فلم تنفع بعد ذلك محاولة الرئيس الأمريكي «المشي ميلاً إضافياً أخيراً من أجل السلام» والتي نتج عنها اجتماع وزير الخارجية الأمريكي مع وزير الخارجية العراقي في جنيف. ولم تنفع كذلك الوساطة الأخيرة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة بزيارته للرئيس العراقي في بغداد حين لم يبق سوى يومان لانتهاء المهلة التي حددها القرار 678. وبقي الطرف العراقي على عناده العجيب إلى أن انتهى الأجل وحلّت الساعة ووقعت الواقعة الكبرى على العراق وعلى الشعب العراقي المظلوم. وشكراً للقيادة العراقية آنذاك التي غلب طيشها وقصر نظرها وسوء تقديرها على كل الصفات الأخرى التي يمكن أن تحتاجها القيادة لإخراج العراق والشعب العراقي من الورطة المهلكة التي أوقعتهما فيها.

معركة غير متكافئة ودمار لا مبرر له

كان بالإمكان الاكتفاء بطرد الجيش العراقي من الكويت وإزالة آثار العدوان عنها، وإتلاف خزين العراق من أسلحة الدمار الشامل، وتفكيك ماكنة العراق الحربية وشل قدرته على العدوان. وإذا كانت الخطة الأمريكية في البداية تقتصر على ما ذكرناه من أهداف، فإنها اتسعت بعد ذلك وشملت تدمير البنية التحتية وشل الاقتصاد العراقي.

لقد أصبح العراق، بعد انتهاء مهلة القرار 678، في مواجهة أعظم الدول قوة وأكثرها تقدماً من الناحية التكنولوجية (أمريكا وبريطانيا وفرنسا). وتضافرت على العراق، في ذلك الوقت، أكبر قوة جوية متحالفة منذ الحرب العالمية الثانية، استخدمت آخر المبتكرات من الأسلحة وألقت على العراق آلاف الأطنان من المتفجرات خلال 43 يوماً من القصف الجوي. ووصلت شدة ذلك القصف، الذي بدأ في 1991/1/16، درجة من الكثافة لم يسبق لها مثيل بالتاريخ، حيث فاقت عدد الطلعات الجوية في يوم واحد من حرب الخليج الثانية جميع الطلعات الجوية التي قامت بها الطائرات الإيرانية خلال حرب الخليج الأولى [14]وتجاوز عدد الطلعات الكلية خلال الستة أسابيع التي تلت بداية القصف 120 ألف طلعة[15].

إن السؤال الذي بدأ يطرح نفسه بإلحاح بعد الدمار الشامل الذي أصاب العراق خلال 43

يوماً من القصف الجوي المركز والكثيف، هو هل كان اتساع ذلك الدمار ضرورياً من وجهة النظر العسكرية أم أريد به تحقيق غايات أخرى لم تعلن عنها الإدارة الأمريكية؟ وبدأت أمهات الصحف الغربية تتساءل لمعرفة كنه ما كان مقصوداً بشدة وشمولية ذلك الدمار.

فقالت جريدة الأنترناشونال هيرالد تريبيون (International Herald Tribune) بهذا الصدد « **إن معظم الضرر الذي وجده فريق الأمم المتحدة لم يكن عرضي أو إضافي (COLLATERAL) وإنما جاء نتيجة مقصودة للحملة الجوية الناجحة لتدمير ماكنة العراق الحربية من خلال مهاجمة قاعدته الصناعية وبنيته التحتية المدنية. إن ما تم إيجاده يثير التساؤل عن القدر من ذلك القصف الجوي الذي كان كافياً أو مبرراً. إن النقاش سيستمر**»[16].

ونشر الصحفي باتريك تايلر (PATRICK TYLER)[17] تقريراً في جريدة نيويورك تايمز عن طبيعة ومدى الأضرار التي لحقت بالعراق جراء القصف الجوي، وقد استقى المعلومات من محللين في الإدارة الأمريكية مطلعين على تقييم شامل، لا يزال سري، عن الأضرار التي أحدثها القصف الجوي الكثيف، فذكر « **أن التقييم يشير إلى أن صناعة توليد القوة الكهربائية بالعراق ربما تعرضت إلى دمار تعدى كثيراً نوايا مخططي الحرب من قوات التحالف، الذين طوروا سلاحاً، لا يزال سرياً، ألقى الآلاف من الأسلاك المعدنية الدقيقة فوق نقاط رئيسية من الشبكة الكهربائية لإحداث دورات قصيرة هائلة مما سببت انطفاء الأنوار في ليلة السابع عشر من كانون الثاني (يناير)، حينما بدأت الحرب. وتبع ذلك ضربات محكمة لمحطات التوليد** ».

وفي ورقة للبرفسور (ANDRE GUNDER FRANK)[18] بعنوان «الحرب العالمية الثالثة: الاقتصاد السياسي لحرب الخليج والنظام العالمي الجديد» قال تحت عنوان ثانوي «قتال وكذب لكسب الحرب» وهو يصف طبيعة تلك الحرب:

«**لقد سيطرت حملتان دعائيتان على الحرب: الأولى أنها شنت ببسالة على أكبر رابع جيش بالعالم فيه (نخبة من الحرس الجمهوري) المدرب تدريباً عالياً. والأخرى أن قوات التحالف تظاهرت بأول حرب في التاريخ (شبيهة بلعبة نينتندو)[19] الكترونية وذات تكنولوجيا عالية وقنابل ذكية[20] من خلال أشرطة الفيديو الموجهة من القيادات العسكرية الأمريكية والبريطانية إلى سي أن أن (CNN) وشبكات التلفزيون الأخرى حول العالم... وبعد انتهاء الحرب فقط ظهر شيء من الحقيقة حول ما وصفته جريدة الانترناشونال هيرالد تربيون بعنوان رئيسي (سراب الصحراء: في الحرب، لم تكن الأشياء دائماً كما يوحي ظاهرها. الولايات المتحدة بالغت بتقدير حجم وإمكانية القوات المسلحة العراقية). إنها فعلت ذلك بتعمد، للمساعدة على تبرير القصف الشامل والإرهابي للممتلكات العسكرية والمدنية لدولة من دول العالم الثالث بسكان 17 مليون روح فقط. لقد عرض البنتاغون صوراً معقمة لنوع جديد من حرب التكنولوجيا العالية بين**

مكائن، وليس بين رجال... لقد عرضت القيادات العسكرية أيضاً أشرطة فيديو عديدة لقنابل ذكية وموجهة بأحكام لضرب أهداف صعبة بالعراق. ولكنهم تجاهلوا أن يبينوا أن هذه القنابل لم تكن ذكية لدرجة لم تخطئ عشرة بالمائة من أهدافها. وتجاهلوا أن يذكروا أن القنابل الذكية لم تكوّن سوى سبعة بالمائة فقط من مجموع الأطنان التي ألقيت. أما الثلاثة والتسعون بالمائة الباقية فلم تكن بالذكاء الكافي حتى تعرض على شاشات التلفزيون».

لقد صورت الدعاية العسكرية الأمريكية على أن الحرب تجري مع جيش عظيم، فهو رابع جيش بالعالم من حيث العدة والعدد. ولا بد، إذن، من مواجهته بجيش عظيم من أمريكا وبريطانيا وفرنسا مدرب أحسن تدريب ومجهز بأحسن وسائل التكنولوجيا الحديثة، تدعمه الأساطيل والقواعد الجوية المحيطة بالعراق من كل جانب، وبأمرته صواريخ كروز الموجهة وآلاف الطائرات من كل نوع بضمنها قاذفات القنابل الشهيرة (بي – 52).

ولكن لجنة تحقيقية من الكونغرس الأمريكي، في تقرير لها نشر في 1992/4/23[21]، قالت: إن وزارة الدفاع الأمريكية قدرت عدد قوات الجيش العراقي في الكويت وفي جنوب العراق بحوالي 547 ألف عسكري، أو 42 فرقة كاملة القوة. غير أن تلك الفرق العسكرية، كما أشار التقرير، كانت على العموم أقل من القوة المعتادة بحوالي 34 بالمائة، وأن 153 ألف عسكري عراقي هربوا خلال القصف الجوي، كما قتل أو جرح 26 ألف عسكري قبل بدئ الهجوم البري. ونتيجة لذلك فإن عدد القوات العراقية بلغت 183 ألف فقط مقابل 700 ألف عسكري من قوات التحالف البرية، بضمنهم 550 ألف عسكري أمريكي.

وعندما بدأت الحرب الجوية حرصت الدعاية العسكرية الأمريكية على أن تعطي لعمليات القصف الجوي التي جرت صورة من الدقة والنظافة، وربما أعطتها أيضاً مسحة من «الرأفة» و«الرحمة» وشبهتها بعملية جراحية تجري لاستئصال جزء مريض أو تالف مع بذل العناية اللازمة لعدم المساس بالأجزاء السليمة الباقية وعدم تعريضها إلى الأذى.

وقد علق وزير الخارجية الفرنسي الأسبق كلود شيسو[22] على تلك الادعاءات الخادعة بقوله: «**أنا أرفض رفضاً باتاً الأفكار المتعلقة بتجنب الأذى غير الضروري. إن هدف قوات التحالف لإبادة الاقتصاد العراقي كان يستلزم وقوع ضحايا مدنية... مائتا ألف – أنها مذبحة ذات أثر رهيب... لمَ لا تسألوا لماذا استمرت الحرب الجوية 40 يوماً بدلاً من 15 كما كان مخططاً**».

لقد تعمدت القيادة المركزية الأمريكية بتضخيم قوة الجيش العراقي المنتشر في مسرح عمليات الكويت[23]، وقدرت تعداده بحوالي 547 ألف عسكري، وافترضت حداً أدنى لذلك العدد وهو نصف مليون عسكري. وربما كان العدد الأقرب إلى الواقع هو 350–400 ألف عسكري. وعندما بدأ القصف الجوي ترك عشرات الألوف من الجنود وحداتهم وسلموا أنفسهم إلى القوات

المتحالفة، وهرب عشرات الألوف منهم ليختفوا في مناطق سكناهم أو مناطق أخرى. وعلى الأرجح لم يكن هربهم أو تسليمهم هو نتيجة خوف من المواجهة وإنما حدث ذلك لعدم إيمانهم بتلك الحرب أساساً. ولقد وصلت نسبة الفرار من الجيش أكثر من 30 بالمائة، انخفض على أثرها تعداد الجيش في مسرح العمليات إلى أقل من 300 ألف ولربما حتى أقل من 200 ألف عسكري كما قدر ذلك المحلل العسكري جون هايدنريج (JOHN HEIDENRICH)[24]. وقد كان ذلك التعمد وإخفاء الحقائق هو لتبرير التوسع في ضرب الأهداف داخل العراق وتبرير إطالة أمد الحرب الجوية، كل ذلك لزرع الدمار الشامل وتعطيل أقصى ما يمكن تعطيله، وبالتالي إيقاف عجلة الاقتصاد العراقي. وعندما بدأت الحرب الجوية أصبح العالم يشاهد كل يوم من على شاشات التلفزيون «الألعاب النارية» في السماء العراقية، ويشاهد الجنرال نورمان شوارتزكوف (NORMAN SCHWARZKOPF) – قائد قوات التحالف – وهو يتباهى بدقة تصويب الضربات وبنظافة «العمليات الجراحية». ولم يعط ذلك الجنرال أي انطباع للعالم المتفرج على تلك الألعاب، بأن حقيقة ما يجري هو قصف كثيف لدولة صغيرة محرومة من أي غطاء جوي، ودمار شامل لشعب فقير من شعوب الدول النامية لا يتجاوز تعداده – على حدّ تعبير البروفسور فرانك – مرة ونصف تعداد سكان مدينة نيويورك.

أهداف خفية

لقد كانت الحملة الجوية في بدايتها – وكما صورتها الإدارة الأمريكية آنذاك – موجهة فقط ضد القوات المسلحة العراقية وخطوط إمداداتها ومراكز قياداتها. غير أن هذه الحملة تعدت أهدافها المعلنة وتوجهت نحو العمق العراقي لتقضي على البنية التحتية العراقية، وتستمر في أعمال التدمير حتى في مراحل متأخرة من الحرب، وحتى بعد أن شُلت فاعلية القوات المسلحة العراقية تماماً.

ولقد تبين أن هناك أهداف خفية كان يراد تحقيقها من شمولية الدمار الذي أصاب المجتمع العراقي. إن من بين الأهداف التي كانت وراء ذلك العمل هي اكتساب النفوذ وإحكام السيطرة على العراق بعد انتهاء الحرب من خلال جعله أسير الحاجة الملحة للأموال والخبرات الأجنبية، لإعادة بناء ما دمرته الحرب من البنية التحتية ومن خلال وضعه رهينة العوز المالي المستديم.

ورغم أن تفاصيل ما كان مخططاً بقيت أسراراً، إلاّ أن نُتفاً من الحقيقة بدأت تظهر هنا وهناك بعد انتهاء الحرب. ومن بين الحقائق التي ظهرت ما نشره الكاتب الصحفي بارتون جلمان (BARTON GELLMAN). ففي تحقيق له نشر في جريدة الواشنطن بوست (WASHINGTON POST)[25] قال: « **إن القصف الاستراتيجي للعراق، الذي كانت تصفه**

العسكرية الأمريكية خلال الحرب بكونه موجهاً ضد قدرات العراق الهجومية، ظهرت له الآن أبعاد وأغراض أخرى. فالإيضاحات التي بدأت تأتي بعد الحرب من رجال البنتاغون حول أهداف القصف وطرقه أصبحت توحي بأنّ المقصود من ذلك القصف كان لتحقيق بعض الأغراض التي توختها الحرب من خلال تعطيل المجتمع العراقي بالكامل ».

وقال الكاتب إنّ المقابلات التي أجراها مع أولئك الذين اشتركوا في تحديد أهداف القصف أظهرت ثلاثة تناقضات رئيسية مع التصور الابتدائي الذي أُعطي للحملة الجوية بكونها موجهة أساساً ضد القوات العسكرية العراقية وقياداتها وخطوط تموينها. والتناقضات الثلاثة هي:

الأولى: إن بعض الأهداف، خصوصاً في مرحلة متأخرة من الحرب، ضُربت خصيصاً لخلق حالة من السطوة على العراق وليس للتأثير على نتيجة القتال. إن المخططين يقولون الآن: إن نيتهم كانت لتدمير أو إلحاق الضرر بمنشآت مهمة لا يمكن للعراق تصليحها بدون مساعدة أجنبية.

الثانية: إن العديد من الأهداف في العمق العراقي، والتي زيد عددها من حوالي 400 هدف إلى أكثر من 700 هدف خلال مدة الحرب، اختيرت لتساهم بصورة ثانوية فقط في الاندحار العسكري لجيش الاحتلال العراقي في الكويت. إن المخططين العسكريين كانوا يأملون من ذلك القصف تضخيم الأثر الاقتصادي والنفسي للحصار الاقتصادي على المجتمع العراقي، وبالتالي إكراه الرئيس صدام حسين على سحب القوات العراقية من الكويت دون اللجوء إلى حرب برية. وكانوا يأملون من ذلك أيضاً حمل الشعب العراقي على الانتفاض ضد النظام.

الثالثة: إن الدمار الذي لحق بالمنشآت المدنية، بسبب النوايا المذكورة، والذي كان يوصف بكونه إضافي (COLLATERAL) وغير مقصود، كان في بعض الأحيان لا هذا ولا ذاك. لقد اتخذ مخططو الضربات الجوية حرصاً كبيراً في تجنب إلقاء المتفجرات على المدنيين مباشرة، ولكنهم تعمدوا إلحاق أكبر الأذى بقابلية العراق على توفير مقومات المجتمع الصناعي.

وفي مقابلات أجراها الكاتب مع بعض المحللين والنقاد قال المؤرخان روبرت بيب (ROBERT PAPE JR.) وكارولاين جيمكي (CAROLINE CIEMKE) في ملاحظة لهما حول قيام القيادة المركزية الأمريكية في البداية بتخصيص ثلاثين يوماً فقط للقصف الجوي، قالا: "**إن الأهداف الحيوية كانت تتكون من الخزين المتوفر من التجهيزات وشبكات التوزيع. إن حملةً لشل مجتمع بكامله في حرب قصيرة ضد شعب صغير ليس حراً في تغيير قيادته تعتبر حملة لا مبرر لها. ولكن لو كانت الحرب طويلة وتحتاج إلى سنوات لدحر الخصم، كما حدث في الحرب العالمية الأولى أو الثانية، فإنّ تدمير بنية الخصم الصناعية يصبح وارداً. إن أثر تدمير البنية الصناعية على قدرة الخصم العسكرية لا يظهر إلاّ بعد فترة طويلة. إن ما يظهر مباشرة**

هي الخسائر التي يتحملها القطاع المدني، وهذا ما تضحي به الدولة أولاً".

وفي معرض كلامه عن بدايات الخطة وتطور أهداف الحملة الجوية قال الكاتب: إن التخطيط الأولي لحملة القصف الجوي بدأ حتى قبل أن يقوم العراق بغزو الكويت. فخلال شهر تموز 1990، وفي لعبة أو مباراة حربية، في قاعدة شو (SHAW) الجوية في ولاية كارولاينا الجنوبية، استندت إلى خطة طوارئ وهمية لجنوب غربي آسيا اعتبرت فيها العراق كدولة معتدية[26]، تم تحديد 27 هدفاً استراتيجياً بالعراق كما رواه موظف مخابراتي كبير. ونتيجة للتنقيحات التي بدأت بعد خمسة أيام من غزو الكويت ارتفعت الأهداف إلى 57 ثم إلى 87 هدفاً استراتيجياً ليس من ضمنها القوات العراقية بالكويت. وعند بداية الحرب في 1991/1/17 تجاوز العدد 400هدف بقليل، وكانت تلك الأهداف مركّزة في رقعة تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ما بين دجلة والفرات. وبتوفر معلومات إضافية تم تجميعها خلال الحرب، ومضاعفة عدد قاذفات القنابل الثقيلة (بي – 52) وزيادة عدد طائرات الانسلال أو الشبح (STEALTH) إلى 42، توسعت القائمة لتشمل أكثر من 700 هدف.

معاقبة المجني عليه

لقد أعلنت الإدارة الأمريكية آنذاك أن الصراع الذي يجري ليس ضد الشعب العراقي وإنما ضد صدام، وأنها تبغي من الحرب إيقاع العقوبة به وبزمرته. غير أن الذي جرى هو عكس ذلك تماماً. فالحرب دمرت ممتلكات الشعب العراقي وعرضته إلى القتل والجوع والمرض، ولم تُطل صدام وزمرته بأي أذى. وعندما انتهى الشعب العراقي واستجاب لنداء الرئيس الأمريكي جورج بوش (GEORGE BUSH) وقام بانتفاضة باسلة من الجنوب إلى الشمال كادت تفتك بصدام ونظامه، سمح جيش الاحتلال الأمريكي لقوات الحرس الجمهوري المكرسة ليس للدفاع عن الوطن، ولكن لقمع الشعب وقهره، لكي تضرب الشعب المنتفض وتزرع فيه الموت والدمار. وأفلت صدام مرة أخرى من القصاص العادل الذي كان سيوقع به، ووقع الشعب العراقي المظلوم، بدلاً من ذلك، ضحية بين سندان القصف الجوي والحصار الاقتصادي من ناحية، ومطرقة صدام المتوحشة التي لا ترحم من ناحية أخرى.

فهل هذا هو معنى الصراع الذي كان سيجري – حسب ادعاء الإدارة الأمريكية – ضد صدام وليس ضد الشعب العراقي؟ أليس ما حدث هو عبارة عن إيقاع العقوبة بالمجني عليه وترك الجاني حرّاً طليقاً، وهي عدالة مقلوبة على رأسها؟.

إن أرعب كابوس كان يراود مخيلة العراقيين في تلك الأيام المريرة هو أن يتعرض الشعب العراقي، البريء، إلى الأذى بكل معانيه ويبقى صدام، المذنب، في منصة الحكم بعيداً عن أي أذى. ولقد تحقق فعلاً ذلك الكابوس المرعب – شكراً للإدارة الأمريكية التي ظهر أن لها أغراض

ومآرب أخرى.

إن التاريخ يرينا أن أخطاءً كثيرة اقترفتها – وتقترفها – دول قوية بحق شعوب ضعيفة. وما حدث للشعب العراقي إنما هو خطيئة أخرى. إن الإدارة الأمريكية التي اقترفت ذلك الخطأ، إن هي أرادت تصحيح خطيئتها بحق الشعب العراقي المظلوم، عليها أن تقوم – بعد أن تم الخلاص من الحكم الدكتاتوري الغاشم – بترسيخ الحكم الديمقراطي بالعراق وحماية الديمقراطية الناشئة بهذا البلد من أي اعتداءات محتملة بالمستقبل. وعليها أيضاً أن تساهم بإعادة بناء ما دمرته قواتها – بدون مبرر – من ممتلكات الشعب العراقي خلال الحرب.

الفصل الثاني عشر

دمار البنية التحتية

«البناء قد يتطلب جهودا بطيئة وشاقة لسنوات طوال، ولكن الهدم قد يأتي نتيجة عمل طائش ليوم واحد»

«ونستون تشرشل»

تختلف حرب الخليج الثانية عن الأولى بنوعية الخصم الذي واجهه العراق، مما استتبع ذلك اختلاف كبير في شدة العقوبة وطبيعة الأضرار التي تعرض لها خلال الحربين المذكورتين. ففي حرب الخليج الأولى كان العراق يواجه إيران، وهي دولة من دول العالم الثالث فقيرة نسبياً وضعيفة عسكرياً. ولم تملك إيران قوة جوية جبارة ضاربة تصل داخل العراق حيثما تريد وتدمر ما تريد، وإنما كانت قوتها الجوية ضعيفة أحدثت أضراراً محدودة في بداية الحرب ثم انكفئت داخل إيران لتقتصر مهماتها بصورة رئيسية على النواحي الدفاعية، ولم تهاجم بعد ذلك داخل العراق إلاّ أهدافاً محدودة وفي فترات متباعدة.

ونتج عن ذلك أن البنية التحتية العراقية لم تتضرر بصورة شديدة إلاّ في المدن والمناطق الحدودية التي وقعت تحت نيران المدفعية الإيرانية، وكذلك تلك التي كانت تقع في متناول البحرية الإيرانية أو القوة الجوية الإيرانية بين آونة وأخرى. فتعرضت إلى الدمار مدن البصرة والفاو وموانئ أم قصر وخور الزبير والمنشآت الصناعية هناك وموانئ تصدير النفط في الخليج والمناطق العراقية الأخرى المتاخمة للحدود الإيرانية. أما العمق العراقي فقد سلم طبعاً من القصف المدفعي، كما سلم من القصف الجوي، ولم تتعرض بغداد إلاّ لهجمات جوية محدودة في الأيام القلائل الأولى من الحرب، ثم إلى قصف صاروخي في الأشواط المتأخرة من الحرب ما لبث أن توقف حينما بدأ العراق بقصف صاروخي معاكس.

ولم تتعرض حياة العراقيين اليومية، عدا الاشتراك الفعلي بالحرب والتعرض فيها للقتل والجرح والأسر، إلى اختلالات خطيرة. فلم تنقطع عنهم أسباب الحياة التي يتطلبها المجتمع المدني المتحضر كالكهرباء والماء والمواصلات. ولم تنحسر الخدمات الضرورية كالخدمات الصحية وخدمات المجاري والتنظيف. ولم تتأثر تجهيزات الشعب الغذائية، سواء كانت مستوردة أو منتجة محلياً.

وإذ تعرض العراق خلال حرب الخليج الأولى إلى حصار اقتصادي جزئي تمثل بسد

بعض منافذ تصدير النفط الخام العراقي، فإنه لم يتعرض خلال تلك الحرب إلى حصار اقتصادي ومالي شامل، كما حدث له بعد أيام قليلة من غزو الكويت.

إن خصم العراق في حرب الخليج الثانية اختلف عنه في الأولى بنوعه وعدده وعدته، وأصبح العراق في حرب الخليج الثانية يواجه قوىً جبارة قادرة، ليس فقط على قهر العراق عسكرياً، وإنما على إزالته من خارطة الشرق الأوسط إن هي أرادت ذلك. وقد رأينا في الفصل السابق طبيعة القصف الجوي الذي تعرض له العراق، مما نتج عنه دمار شامل للبنية التحتية المادية والبشرية وشلل الاقتصاد العراقي بكامله.

مدى الأضرار

لم تنشر الحكومة العراقية أية معلومات مفصلة أو دقيقة عن مدى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والبنية الصناعية خلال 43 يوماً من القصف الجوي المكثف و100 ساعة من الحرب البرية. وسنقوم هنا بسرد مقتضب للأضرار التي حصلت خلال هذه الحرب كما وردت من مصادر أجنبية مختلفة. كما سنقوم بعد ذلك بفحص طبيعة الأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وتقدير قيمة الخسائر الكلية التي لحقت بالعراق نتيجة للحرب ولضرب الحصار الاقتصادي عليه.

لقد ألقي على الأراضي العراقية خلال الحرب الجوية حوالي 130 ألف طن من المتفجرات التي أصابت – إضافة إلى الأهداف العسكرية – العديد من محطات توليد الكهرباء، والمحطات الثانوية، ومصافي النفط، ومحطات ضخ النفط الخام، والمصانع والمخازن الحيوية، وخطوط السكك الحديدية، والطرق والجسور والمطارات، والأبنية العامة، ومعامل الصناعات البتروكيمياوية، ومعامل الحديد والصلب والأسمنت، وكذلك شبكة المواصلات التلفونية المدنية.

وبتعطل قدرة البلد على تجهيز الكهرباء وتوفير الوقود، وكذلك بانقطاع المواصلات والاتصالات، توقفت مرافق الحياة العامة وتعطلت الخدمات التي تؤثر مباشرة على الصحة العامة، كتوفير الخدمات الصحية، وتزويد المواطنين بمياه الشرب، ومعاملة الفضلات وتصريفها، وتوفير الأغذية في الأسواق. وقد أدى ذلك الخلل الخطير إلى نكبة صحية عامة راح ضحيتها عشرات الآلاف من السكان المدنيين أغلبهم من الأطفال.

لقد زارت بعثة من الأمم المتحدة العراق خلال الفترة 10–17 آذار (مارس) 1991 لتقييم الحالة هناك وتقدير مدى الحاجة إلى المساعدات الإنسانية الملحة. وقد وجدت تلك البعثة أن مصادر الوقود والكهرباء (عدا بعض المولدات السيارة) ووسائل الاتصال الحديثة قد توقفت. كان العراق يستورد قبل الحرب حوالي 70 بالمائة من حاجاته الغذائية، غير أن النقص الخطير في الوقود، وانهيار نظام التوزيع، وعدم القدرة على الاستيراد، كل ذلك أدى إلى انخفاض توزيع الغذاء

خلال شبكة القطاع الخاص إلى مستويات تافهة، مع ارتفاع الأسعار ارتفاعاً جنونياً حتى أصبحت السلع الغذائية خارج متناول القدرة الشرائية لأغلب العوائل العراقية.

وقال السيد مارتي أهتساري (MARTTI AHTISAARI)[1] مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة الذي قاد البعثة المذكورة، قال في مقدمة تقريره عن الوضع العام في العراق بعد الحرب مباشرة ما معناه: أن النزاع الحديث قد جلب دماراً لا يمكن تصوره إلى بنية الاقتصاد لمجتمع كان متمدناً وممكنناً لدرجة عالية حتى كانون الثاني (يناير) 1991. أما الآن فإنّ أغلب مقومات الحياة الحديثة قد دمرت أو تم إضعافها. إن العراق، لبعض الوقت المقبل، قد تم إرجاعه إلى ما قبل العصر الصناعي مع معاناة العجز الكامل الذي يستشعره مجتمع صناعي يتكل على استعمال مكثف للطاقة والتكنولوجيا.

وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز بعددها الصادر في 1991/6/3 أن بعض موظفي الإدارة الأمريكية انتقدوا تقرير مساعد الأمين العام المذكور بكونه يبالغ بوصف المصيبة التي حلت بالعراق، ولكن بعد استعراضهم التفصيلي للقطاعات الاقتصادية العراقية تبين أن التقييم الداخلي الذي توصلت إليه الإدارة الأمريكية لا يختلف عن تقييم الأمم المتحدة. وذكرت الصحيفة أيضاً أن إدارة الرئيس بوش قالت في بداية الحرب إن أهدافها كانت تشتمل القضاء على قدرات العراق الهجومية وعلى شن الحرب، وكذلك القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وبعد تنفيذ استراتيجية تحقيق تلك الأهداف تبين أن البنتاغون[2] قد أساءت تقدير المضاعفات على الصحة العامة التي أفرزها الدمار الشامل الذي أصاب نظام القوة الكهربائية بالعراق والذي كان يغذي الصناعات المدنية إضافة إلى العسكرية. إن ذلك النظام كان يجهز محطات تصفية المياه ومرافق الصرف الصحي وبتوقفها ازدادت الأمراض زيادة هائلة خلال وبعد الحرب.

وجاء في تقرير لفريق بحث من جامعة هارفارد[3] زار العراق خلال الفترة 4/27 - 1991/5/6 إن انهيار القدرة على توليد الكهرباء كان عاملاً حاسماً في كارثة الصحة العامة التي أصابت الشعب العراقي. فبدون الكهرباء لا تتمكن المستشفيات من العمل، وتفسد الأدوية القابلة للتلف، ولا يمكن تنقية المياه، ولا يمكن معاملة الفضلات. وتوقع الفريق موت العشرات من الآلاف نتيجة تلك الكارثة الصحية.

وقال الكاتب بارتون جيلمان في صحيفة الواشنطن بوست بعددها الصادر في 1991/6/23، لقد تم تحديد 28 هدف من أصل 700، باعتبارها المراكز الرئيسية لنظام توليد وتوزيع القوة الكهربائية بالعراق. وأنجزت قوات التحالف 215 طلعة ضد المنشآت الكهربائية ألقيت خلالها قنابل اعتيادية وصواريخ كروز (من نوع توماهوك) وقنابل (من نوع جي بي يو – 10) موجهة بأشعة الليزر. وقد استهدفت تسعة من الطلعات على الأقل المحولات والمفاتيح الكهربائية

وتحتاج كل واحدة منها، كما خمّن المحللون الأمريكيون، إلى حوالي سنة من التصليح وبمعونة غربية. وفي بعض الأحيان كانت القنابل تستهدف غرف المولدات وتحتاج كل واحدة لتصليحها إلى حوالي خمس سنوات.

زارت العراق بعثة أخرى من الأمم المتحدة خلال الفترة 29 حزيران – 13 تموز 1991 قادها هذه المرة الأمير صدر الدين أغاخان. وقد كان غرض البعثة دراسة احتياجات العراق الإنسانية آنذاك وتقديم التوصيات لمعالجة الحالة الآخذة بالتدهور لغالبية الشعب العراقي[4]. استهل أغاخان تقريره بإعطاء خلفية عن حالة العراق قبل الحرب، وقال إن العراق كان يقترب بسرعة من مستويات بعض الدول عالية التصنيع فيما يتعلق بالخدمات التي كانت تقدم إلى الشعب والتي أصبحت موضوع دراسة هذه البعثة.

فقد كان في العراق، كما قال التقرير، نظام للصحة العامة متطور وواسع الانتشار. وأن توفير المياه النقية للمواطنين كان شيئاً معتاداً حيث كانت تنتشر بالعراق أكثر من 1,500 وحدة لمعاملة المياه توفر كميات كبيرة تصل إلى 450 لتراً باليوم للشخص الواحد في بغداد. وأن مرافق الصرف الصحي بما فيها معامل عالية التطور والتعقيد، كانت تحافظ على مستوى جيد لنوعية مياه النهرين دجلة والفرات. وبينما ظلت مشكلة الفقر وبعض الحالات المعتدلة لسوء التغذية منتشرة في بعض المناطق، فإنّ العراق لم يشاهد حالات شديدة من سوء التغذية وما يصاحبها من أعراض كهزال الأطفال التدريجي (MARASMUS) أو توقف نموهم وانتفاخ بطونهم (KWASHIORKOR). لقد كان من أهم مكونات البنية التحتية العراقية صناعة توليد الكهرباء التي كانت تشتمل على 20 محطة توليد رئيسية. ولم يقتصر تزويد الكهرباء على 70 بالمائة من السكان، وهم سكان الحضر، بل وصلت الطاقة الكهربائية إلى العديد من المناطق النائية فضلاً عن وصولها إلى أجزاء كبيرة من الأرض الزراعية المروية. وقد كان في العراق شبكة حديثة للاتصالات تغطي المناطق الحضرية والريفية وتقدم الخدمة للملايين من العراقيين بواسطة 900 ألف خط تلفوني.

واستمر التقرير ليقول: إن تلك البنية التحتية الواسعة والمعقدة كانت تعتمد اعتماداً أساسياً على التجارة الخارجية. وعلى سبيل المثال فإنّ أغلب المكائن وقطع الغيار اللازمة لاستمرار تشغيل البنية التحتية كانت تستورد من الخارج، وأن استيرادات العراق من الأغذية وصلت إلى 70 بالمائة من حاجة العراق الكلية إلى الغذاء. إن العملات الصعبة المتأتية بشكل عوائد نفطية هي التي مكنت العراق من بلوغ تلك المستويات العالية من الاستيرادات.

ولكن تجارة العراق الخارجية توقفت تماماً بعد صدور قرار مجلس الأمن المرقم 661 الذي قضى بضرب الحصار الاقتصادي والمالي على العراق منذ 1990/8/6 وجلبت الحرب دماراً

هائلاً للبنية التحتية خلال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 1991. وفوق ذلك أدّى القتال الداخلي الذي تبع الحرب إلى نزوح حوالي 400 ألف شخص إلى الحدود التركية وحوالي 1.2 مليون شخص إلى الحدود الإيرانية أو إلى داخل إيران خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (أبريل) 1991.

وقد احتوى التقرير على تفاصيل للعديد من أوجه الدمار الذي لحق بالبنية التحتية والآثار التي أفرزها ذلك الدمار على الشعب العراقي. وندرج فيما يلي عرضاً مقتضباً لبعض تفاصيل الدمار التي وردت في ذلك التقرير:

الماء والصحة البيئية:

قبل نشوب الحرب كانت المياه الصالحة للشرب تصل إلى أكثر من 90 بالمائة من سكان العراق أو 16.8 مليون نسمة، بواسطة شبكة متكونة من حوالي 1,500 وحدة لمعاملة المياه. وكانت تعتمد البقية الباقية من السكان (1.9 مليون) على مياه غير معالجة من الأنهار والينابيع. وقدر معدل استهلاك الماء للشخص الواحد، في منتصف 1990 ، بحوالي 416 لتراً للفرد باليوم الواحد.

لقد تعرضت خدمات الماء والخدمات الصحية المصاحبة لها إلى خلل كبير نتيجة للحرب. فانخفض إنتاج المياه الصالحة للشرب إلى 1.5 مليون متر مكعب يومياً[5] بعد أن كان سبعة ملايين متر مكعب يومياً في منتصف 1990 وقد حُرم من خدمات المياه الصالحة للشرب حوالي 2.5مليون مواطن، من بينهم حوالي 1.2 مليون خارج بغداد، يعيش الكثير منهم على الطريقين الرئيسيين بين بغداد والبصرة، حيث تعرضت الجسور هناك إلى قصف مكثف.

أما باقي المواطنين الذين اعتادوا على تسلم المياه الصالحة للشرب، وهم 14.3 مليون نسمة، فقد انخفضت حصة الفرد الواحد منهم إلى معدل 100 لتر باليوم، وقد تراوحت الحصة حسب المنطقة من 10 ليترات في بعض المناطق الريفية إلى حوالي 250 لتراً في بعض مناطق بغداد. ولم تكن نوعية المياه بالمستوى المطلوب. وقد تعرضت لأضرار جسيمة، خلال النصف الأول من سنة 1991، محطتان كبيرتان لمعاملة المياه، واحدة في الخضر (قرب السماوة) وأخرى في الرمادي. كما تعرض لأضرار جسيمة أيضاً حوالي 300 بئر ماء في المنطقة الشمالية والعديد من ينابيع المياه التي تعتمد عليها نسبة كبيرة من سكان الريف.

وتأثرت شبكات توزيع المياه هي الأخرى. فقد دُمّر جسران مهمان في بغداد ودُمر معهما أنابيب التغذية الرئيسية، مما سبب حرمان حوالي 20 بالمائة من سكان المدينة من المياه الصالحة. وقد تعرضت الشبكات تحت الأرض، نتيجة للحرب، إلى العديد من الكسور والتسربات.

وكانت معاملة المياه وضخها في شبكات التوزيع تتأثر، في كامل أنحاء البلد، بمدى

توفر القوة الكهربائية التي كانت تجهز بمعدل ست إلى ثماني ساعات في اليوم الواحد. وعند انقطاع القوة الكهربائية تتوقف أنظمة المياه وتتعرض شبكات التوزيع إلى خطر التلوث نتيجة السفينة المعاكسة (BACK-SIPHONAGE) التي تحدث بشدة في المناطق ذات النطاق المائي العالي (HIGH WATER-TABLE). وفي مدن كالبصرة، وعند انقطاع القوة الكهربائية، كانت تشاهد الفضلات غير المعالجة (FRESH SEWAGE) وهي طافية في العديد من شوارع المدينة.

وقد عانت محطات المياه من نقص في سلفات الألمنيوم (حجر الشب) والكلورين، وهي الكيمياويات اللازمة لمعاملة المياه، نتيجة لتوقف الإنتاج المحلي بعد تعرض المعامل الكيمياوية إلى الدمار. ونظراً لنقص الكلورين، غالباً ما كان يتم توزيع المياه دون إضافة هذه المادة. وقد تأثرت بشدة نوعية المياه الموزعة، نتيجة نقص الكيمياويات اللازمة من جهة وقلة الفحوص المختبرية بسبب انقطاع الكهرباء من جهة أخرى.

أما مرافق الصرف الصحي فقد توقف معظمها عن العمل نتيجة انغمار محطات الضخ بمياه المجاري والأمطار عندما كانت تنقطع القوة الكهربائية. وقد أدى ذلك إلى طفوح مياه الفضلات إلى الشوارع كما في البصرة، أو التخلص منها في الأنهار، دون معالجة، كما في العمارة وبغداد. وقد تعرضت إحدى المحطتين اللتين تخدمان بغداد إلى القصف في الأيام الأخيرة من الحرب وأصبحت تطرح الفضلات غير المعالجة مباشرة إلى النهر. وفي حالة الفضلات الصلبة (SOLID WASTE) انخفضت القدرة على التخلص منها إلى ربع ما كانت عليه في منتصف 1990. والسببان الرئيسيان لتلك المشكلة هما تعرض المعدات الخاصة إلى الدمار، خصوصاً في المنطقة الجنوبية، ونقص الوقود في كافة أنحاء القطر. وأصبحت النفايات تتجمع لمدد طويلة قبل رفعها. وقد أدى ذلك، بالتكاتف مع نقص المبيدات، إلى تكاثر الحشرات وانتشار القوارض، وكان العديد منها ناقلاً للجراثيم والأمراض.

الكـهربـاء:

الطاقة الكهربائية هي حاجة أساسية في العراق لأنّ تزويد الماء، والخدمات الصحية، وخدمات المجاري وحماية البيئة، وضخ المياه لغرض السقي، وصناعة وحفظ الأغذية، وأغلب الخدمات الأخرى، كلها تعتمد على الطاقة الكهربائية. إن مستوى التمدن العالي الذي بلغه العراق، بخصوصيته التي تعتمد على استعمال مكثف للكهرباء، وحرارة الصيف العالية وما يستتبعها من حاجة ماسة إلى التبريد، قد أدّيا إلى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية وبالتالي تفاقم المشكلة.

جدول رقم (1-12): حالة محطات توليد الطاقة الكهربائية في 1991/7/1

المنطقة	المحطة	النوع	السعة الأصلية	السعة المتبقية

			(ميغا واط)	(ميغا واط)
الشمالية	صدام	مائية	1010	260
	شرقي الموصل	غازية	48	صفر
	غاز الموصل	غازية	240	40
	ملا عبد الله	غازية	240	70
	دبس	بخارية	60	صفر
	دبس	غازية	175	صفر
	دوكان	مائية	400	110
	دربندخان	مائية	240	صفر
	بيجي	بخارية	1320	900
الوسطى	التاجي	غازية	140	15
	سامراء	مائية	84	صفر
	حمرين	مائية	50	20
	القادسية	مائية	660	60
	جنوب بغداد	بخارية	355	50
	جنوب بغداد	غازية	27	صفر
	الصرافية	غازية	20	10
	الدورة	بخارية	640	250
	الدورة	غازية	140	70
	الحلة	غازية	80	30
	المسيب	بخارية	1200	صفر
	شمالي بغداد	غازية	102	10
	النجف	غازية	189	صفر
الجنوبية	الناصرية	بخارية	840	300
	الهارثة	بخارية	800	صفر
	خور الزبير	غازية	252	30
	النجيبية	بخارية	200	90
	الشعبية	غازية	40	10
	المجموع		**9552**	**2325**

المصدر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ 1991/7/17 ورقم أس / 22799، ملحق رقم 8، ص52.

لقد تعرضت منظومة توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في العراق إلى دمار شامل خلال الأيام الأولى من الحرب. ويوضح جدول رقم (1–12) محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق مع بيان سعاتها الأصلية قبل الحرب وما تبقى من سعاتها بعد الحرب في (1991/7/1). ويتبين من الجدول أن السعة الأصلية قبل الحرب بلغت 9,552 ميغاواط[6] (MEGAWATT) ثم انخفضت بعد الحرب إلى أقل من 4 بالمائة من السعة الأصلية. وبعد تصليح ما أمكن تصليحه

تمت استعادة حوالي ربع سعة التوليد الأصلية بحلول شهر تموز 1991.

ويبدو من الجدول أن العديد من محطات التوليد المهمة تعرضت إلى دمار واسع وأصيبت بالشلل التام كمحطات دبس في الشمال والهارثة في الجنوب وعدة محطات في المنطقة الوسطى. وقد أصيب العديد من غرف المولدات إصابات مباشرة، وتعرضت غرف السيطرة، وهي لا يمكن الاستغناء عنها في التشغيل، والمحطات الثانوية، ومخازن المواد الاحتياطية، تعرضت إلى القصف في جميع المناطق تقريباً.

لقد كانت محطة ثانوية الموصل، وهي ذات 400 كيلو فولت، تخدم كمحور رئيسي لخمسة من خطوط الضغط العالي ذات 400 كيلو فولت و14 من خطوط الضغط العالي ذات 132 كيلو فولت، إضافة إلى تجهيزها خدمات أخرى. إلاّ أن المفاتيح الرئيسية لهذه المحطة، وهي ذات عزل غازي خاص، تعرضت إلى أضرار جسيمة، ودُمرت جميع المحولات التابعة لها. وقد تعطلت تلك المحطة الحيوية من الخدمة، تعطلاً تاماً.

حتى شبكات النقل والتوزيع لم تسلم من الأذى رغم انتشارها وقلة جدوى قصفها كأهداف. وقد تعطل، نتيجة لذلك، حوالي 60 بالمائة من شبكة الضغط العالي ذات 400 كيلوفولت. وفي الجنوب قامت القوات البرية بتدمير 57 برجاً من أبراج خطوط الضغط العالي ذات 400 كيلوفولت تربط بين البصرة والناصرية، كما قامت تلك القوات بتحطيم أجهزة المحطة الثانوية ذات 132 كيلوفولت في الرميلة الجديدة وتحطيم المحطات التابعة لها. وكانت تلك المحطات تجهز الطاقة الكهربائية إلى منشآت إنتاج النفط الخام في تلك المنطقة.

وقد كان الضحية الأولى لانهيار قدرة البلد على تجهيز الطاقة الكهربائية هو قطاع الماء. وحتى بعد عدة شهور من انتهاء الحرب وبعد إرجاع جزء لا بأس به من منظومة توليد وتجهيز الطاقة الكهربائية (أي في تموز 1991) كانت مصلحة الماء في بغداد، وهي أهم مركز يُعتنى به في العراق، تستلم 50 ميغاواط فقط بمعدل ست إلى ثماني ساعات باليوم، بينما كانت تستلم تلك المصلحة قبل الحرب 150 ميغاواط على طول اليوم. ولذلك كانت تركز الطاقة الكهربائية المستلمة على عمليات تجهيز الماء، ولم يتوفر لديها طاقة إضافية لتشغيل مرافق الصرف الصحي، ونتيجة لذلك أصبحت الفضلات تتجمع وتفيض إلى النهر، وحتى كانت تتسرب إلى منظومات المياه الصالحة للشرب وتلوثها.

الاتصالات التلفونية:

زارت العراق خلال الفترة 6/28–1991/7/7 بعثة من اتحاد الاتصالات العالمي لتقصي

حالة الاتصالات التلفونية بعد الحرب، وقد تضمن تقرير صدر الدين أغاخان ملحقاً يلخص ما وجدته البعثة المذكورة[7]. ذكرت البعثة أن العراق كان لديه في نهاية 1990 شبكة حديثة للاتصالات التلفونية تخدم الملايين من السكان بواسطة 900 ألف خط تلفوني. وكانت حلقات المايكرويف الرقمية (DIGITAL MICROWAVE) والفايبر أوبتكس (FIBER OPTICS) والقابلوات المحورية (COAXIAL CABLES) تشكل العمود الفقري لوسائط الاتصال فيما بين مختلف المدن والقرى العراقية. وكانت الاتصالات الإقليمية والعالمية تتم بواسطة أربع محطات أرضية للأقمار الصناعية تعمل مع أنتلسات (INTELSAT) وعربسات (ARABSAT) وأنترسبوتنيك (INTERSPUTNIK) وبدالتين عالميتين، وحلقات مايكرويف وقابلوات محورية مختلفة تربط العراق بتركيا وسوريا والأردن والكويت.

وبعد الحرب تبين أن ما لا يقل عن 400 ألف خط تلفوني قد تم تدميرها، وأصابت الخطوط الأخرى أضرار كبيرة. وتضررت حلقات المايكرويف الرئيسية التي تربط المدن، أما الاتصالات الإقليمية والعالمية فقد دُمرت. ولم يبق من نظام الاتصالات التلفونية العراقي غير 30 بالمائة مقارنة بالحالة قبل الحرب.

وكانت المصالح الحكومية، كالماء والمجاري والصحة والأغذية والوقود والكهرباء، كلها تعتمد على شبكة الاتصالات التلفونية. وبتعرض تلك الشبكة إلى أضرار جسيمة اختلّت إدارة المصالح الحكومية المذكورة وتأثرت خدماتها بشدة. فالسيطرة على الأمراض والأوبئة ومراقبة الحالة الصحية وما يستجد في مختلف مناطق القطر كانت تحتاج إلى نقل سريع للمعلومات. والسيطرة على محطات توليد الطاقة الكهربائية وتنظيم التوزيع يعتمد اعتماداً مباشراً على شبكة الاتصالات التلفونية. وأصبح قطاع الكهرباء، بعد انهيار الاتصالات التلفونية، يعمل في ظل ظروف عمياء رغم اعتماد القطاعات الحيوية الأخرى عليه كالماء والمجاري والصحة العامة. وكنتيجة أخرى لانهيار الاتصالات التلفونية، أصبح الاتصال فيما بين الدوائر الحكومية، والمصالح، والمؤسسات، والأعمال يتم غالبيته بواسطة التنقل. وقد أدى ذلك النوع من الاتصال إلى ضياع الوقت وزيادة الكلفة وانخفاض الكفاءة الإنتاجية.

النفط:

بلغت سعة العراق، قبل الحرب، لإنتاج النفط الخام 3.5 مليون برميل يومياً موزعة كالآتي: 1.3 مليون برميل يومياً من الحقول الشمالية و2.2 مليون برميل يومياً من الحقول الجنوبية. وكانت حصة العراق المخصصة من قبل منظمة الأوبك 3.14 مليون برميل يوميا (راجع جدول رقم 10.4) في حين بلغ الاستهلاك الداخلي حوالي 0.45 مليون برميل يومياً.

لقد تعرضت الصناعة النفطية بمختلف مراحلها (إنتاج، نقل، تصفية) إلى أضرار كبيرة نتيجة للهجمات الجوية خلال الحرب. وقالت مصادر من القوة الجوية الأمريكية أن قوات التحالف ألقت 1,200 طن من المتفجرات خلال 518 طلعة على 28 هدفاً نفطياً[8]. وقالت تلك المصادر أن الهدف من قصف المنشآت النفطية كان لإيقاف عمليات التصفية دون الإضرار بقابلية البلد على الإنتاج. وكان من بين المنشآت النفطية التي استهدفها القصف صهاريج النفط الرئيسية، عازلات الغاز، محطات الضخ الرئيسية، وأبراج التقطير ووحدات التكسير في المصافي.

وكان من بين منشآت النفط الخام التي تم تدميرها محطة الضخ (PS-1) مع الأنابيب والأجهزة الأرضية التابعة لها قرب مدينة الزبير. وكانت تلك المحطة تضخ النفط الخام من نوع (بصرة خفيف) خلال الخط العراقي – السعودي، ذو سعة 1.6 مليون برميل يومياً، إلى ميناء المعجز على البحر الأحمر. وقد أصابت الأضرار أيضاً ميناء البكر الذي أعيد بناءه بعد الانتهاء من حرب الخليج الأولى، وكان يصدّر، قبل فرض الحصار الاقتصادي على العراق ونشوب حرب الخليج الثانية، حوالي 300–400 ألف برميل يومياً من النفط الخام[9].

وأصابت الأضرار الجسيمة محطة الضخ (K-3) في حديثة. وتخدم هذه المحطة، خط النقل الاستراتيجي من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال، حيث كانت هذه المحطة تمكن العراق من تصدير 800 ألف برميل يومياً من نفط خام البصرة الخفيف عبر تركيا والبحر الأبيض المتوسط. وكان العراق يصدر قبل الحصار الاقتصادي حوالي 1.5–1.6 مليون برميل يومياً من منفذه على البحر الأبيض المتوسط، وكانت تلك الصادرات تتكون من حوالي 800 ألف برميل يومياً من نفط خام كركوك، والباقي من نفط البصرة الخفيف. وقد تعطلت قابلية العراق من تصدير نفط البصرة من الشمال بعد دمار المحطة المذكورة[10].

وتعرضت إلى الدمار أيضاً محطة الضخ على الخط العراقي– التركي (IT-2) الواقعة جنوب الموصل. ولم يتم تصليح تلك المحطة نظراً للحاجة إلى المواد الاحتياطية والخبرة الأجنبية، وهذا بخلاف ما أشيع عن قيام العراق بتصليح المحطة المذكورة. وكل ما حدث هو تصليح مؤقت اشتمل على تجاوز محطة الضخ هذه بأنبوب جديد. وأصبح الخط العراقي التركي يعتمد بعد ذلك على محطة ضخ واحدة وهي (IT-1) الواقعة حوالي 20 كيلو متر شمالي كركوك. وبخروج محطة (IT-2) عن العمل انخفضت سعة العراق التصديرية عبر تركيا إلى 0.75–1 مليون برميل يومياً بعد أن كانت 1.6 مليون برميل يومياً قبل دمار المحطة المذكورة[11].

وأصابت الأضرار الجسيمة كلاًّ من مصفى البصرة (155 ألف برميل يومياً) ومصفى الدورة (95ألف برميل يومياً) ومصفى كركوك (30 ألف برميل يومياً)[12] وقد أصيبت تلك

المصافي في بداية الحرب. أما المصافي قرب بيجي (300 ألف برميل يومياً) فقد هوجمت في الأيام الأخيرة من الحرب الجوية لمجرد توسيع الأضرار[13].

إن المشتقات النفطية تأخذ أهميتها بالعراق من طبيعة الطاقة التي تستهلك هناك. فقبل الحرب كانت الطاقة المستهلكة بالعراق تتكون من 85 بالمائة من النفط والمنتجات النفطية، و14.8 بالمائة من الكهرباء، و0.2 بالمائة من مصادر أخرى[14]. وبتوقف المصافي، ولو لأشهر قليلة، حُرم الشعب العراقي من أكبر مصادر الطاقة التي كانت تستهلك لأغراض الطهي والتدفئة والتنقل. ومن جهة أخرى أدى نقصان الوقود خلال تلك الفترة إلى قلة أو حتى عدم تشغيل العديد من المولدات الكهربائية الاحتياطية، التي كان بالإمكان استعمالها لتشغيل جزئي لمحطات المياه والمجاري، ومواجهة جزء من الطاقة الكهربائية التي كانت تحتاجها المستشفيات والمراكز الصحية. كما أدّى نقصان الوقود إلى قلة أو عدم تشغيل العربات الخاصة بنقل النفايات من الأحياء المدنية والتخلص منها. لقد ساهم النقص الخطير في الوقود خلال الأشهر القليلة التي تلت الحرب في التدهور الكبير للصحة العامة، ناهيك عن العذابات التي أصبحت تواجهها العائلة العراقية كل يوم بسبب ذلك النقص.

الـغـذاء:

أصبحت حالة الشعب الغذائية مزرية جداً بعد الحرب. فبعد أن فعل الحصار الاقتصادي فعله لمدة خمسة أشهر ونصف جاءت الحرب لتضيف صعوبات جديدة إلى مشكلة العراق الغذائية. فالعراق كان يستورد حوالي 70 بالمائة من حاجته إلى الغذاء، وكان يستورد البذور أيضاً. وبعد فرض الحصار الاقتصادي والمالي انقطعت تلك الواردات إلاّ النزر اليسير منها، وأصبح العراق يعتمد بصورة رئيسية على ما ينتجه من غذاء. ونتيجة للحرب تعطلت قدرة العراق على إنتاج الكفاية من الطاقة الكهربائية، وتعرضت معامل إنتاج الأسمدة الكيمياوية إلى أضرار جسيمة، ودُمّر المختبر الوحيد الذي كان يصنع اللقاح الحيواني. لقد أدت الحرب إلى تفاقم المشكلة الغذائية بالبلد.

ويصف مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، مارتي أهتساري، حالة الغذاء بالبلد بعد الحرب مباشرة فيقول[15]: إن الغذاء يجهز إلى المواطنين من خلال التموين الحكومي ومن خلال السوق. وقد انخفضت كميات الأغذية الأساسية التي توزعها وزارة التجارة شهرياً من 343 ألف طن في أيلول (سبتمبر) 1990 إلى 182 ألف طن عندما فرض نظام التموين، ثم خفضت تلك الكمية إلى 135 ألف طن في كانون الثاني (يناير) 1991، أي أن كميات الأغذية الرئيسية التي أصبحت توزع على المواطنين في بداية 1991 انخفضت إلى حوالي 39 بالمائة عمّا كانت عليه الحالة قبل قيام التموين.

وقد تأثر الإنتاج الحيواني بشدة. ذلك أن أغلب منتجات العلف كانت تستورد من الخارج. ولم تتمكن السلطات، بعد الحرب، من مساعدة مزارعي الإنتاج الحيواني في مجال محاربة الأمراض، نظراً لتعرض مختبر اللقاح الحيواني الوحيد مع كامل مخزوناته من اللقاحات إلى الدمار.

وأصبحت الزراعة بعد الحرب يؤثر عليها سلباً نقصان الطاقة الكهربائية التي تستعمل لتشغيل مضخات الإرواء والبزل، ونقصان الوقود الذي تستعمله المكائن الزراعية، ونقصان الأسمدة الكيمياوية والمبيدات، ونقصان البذور الذي زادت حدته بعد تعرض العديد من مخازن البذور إلى الدمار خلال الحرب.

وأجرت البعثة التي قادها السيد أهتساري بحثاً ميدانياً حول مستوى المعيشة في بغداد، فوجدت أن ذلك المستوى أخذ بالتدني السريع خلال الأشهر الأخيرة التي سبقت زيارة البعثة (10–17 آذار (مارس) 1991) بينما ارتفعت أسعار الأغذية والوقود بصورة جنونية. إن ارتفاع الأسعار خلال الفترة آب (أغسطس) 1990 – كانون الثاني (يناير) 1991 عكس الشحة في العرض، ولكن زيادة حدة الأسعار بعد كانون الثاني عكست شحة العرض وانهيار نظام النقل معاً.

إن حصة التموين من الأغذية الأساسية التي تعطيها الحكومة شهرياً للفرد الواحد لا تسد أكثر من ثلث الاحتياجات، وأن نوعية الغذاء الممون سيئة. وقد أظهر البحث بآنّ العديد من العوائل لم تتمكن من سحب كامل حصصها، عندما كانت المؤن تنفد في مراكز التوزيع، ولم تتمكن تلك العوائل من الذهاب إلى مراكز أخرى نظراً للصعوبات الجمة التي كانت تلاقيها في التنقل.

وتناقضاً مع غلاء الأسعار المفرط للسلع الأساسية والذي تجاوز 1,000 بالمائة فإنّ الدخل الفردي لأغلب الناس قد انهار تماماً. ولم يتمكن الكثير من الموظفين، خلال تلك الفترة، من الحصول على رواتبهم، وتعطل النظام المصرفي، ولم يتمكن الفرد من سحب أكثر من 100 دينار شهرياً.

كان الحد الأدنى للأجر الشهري 54 ديناراً ومتوسط المرتب الشهري للموظف الحكومي 70 ديناراً. وبينما كانت الحصص التموينية لا تكفي، أصبحت السلع الغذائية في الأسواق الخاصة، اللازمة لسد احتياجات الحد الأدنى، خارج متناول القوة الشرائية لأغلب العوائل العراقية.

وبعد زيارة السيد أهتساري بحوالي أربعة أشهر قام الأمير أغاخان بزيارة العراق (تموز 1991) ووضع تقريره الذي ذكرناه آنفاً. وقال فيما يخص الحالة الغذائية والتموين الحكومي[16]: إن القيمة الغذائية لحصة الفرد من التموين الحكومي تحسنت بعض الشيء بحلول تموز (يوليو) 1991. فعدد السعرات الحرارية التي كان يستلمها الفرد، من خلال الحصة التموينية، باليوم الواحد

كانت 894 سعرة خلال الفترة كانون الثاني – نيسان، ثم ارتفعت إلى 1,051 سعرة في مايس، وإلى 1,171 سعرة في حزيران، وأخيراً إلى 1,318 سعرة في تموز.

ولاحظ التقرير أن المواد الغذائية الممونة، والتي كانت تتكون بصورة رئيسية من الطحين والرز ودهن الطبخ (النباتي) والسكر وبعض المواد الغذائية التي تمون في حالات خاصة فقط (كالحليب المجفف للأطفال دون عمر السنة)، تغلب عليها المكونات الكاربوهايدراتية وينقصها البروتين الحيواني والمغذيات الأساسية الأخرى. وكانت حصة التموين الشهري للعائلة الواحدة بستة أشخاص تكلف 10.632 دينار، وهي كلفة رمزية. ولكن إذا أرادت العائلة أن تكمل حاجاتها الغذائية من السوق الخاصة، لشراء اللحوم والفواكه مثلاً، فإنّ ذلك مستحيل التحقيق لأغلب العوائل العراقية. ذلك أن متوسط المرتب الشهري في تموز 1991 تراوح ما بين 80 دينار للعامل إلى 250 دينار لمدير دائرة، وهذا نوع من التحسن قياساً بالأشهر السابقة. ولكن كلفة الغذاء الشهري الذي تحتاجه العائلة بستة أشخاص من السوق المحلية لسد النقص الغذائي الناشئ عن التموين الحكومي قدرت بحوالي 1,063.242 دينار، وهي كلفة فوق طاقة الغالبية العظمى من العوائل العراقية.

واستمر التقرير ليقول إن المؤن الشهرية كانت غالباً ما تصل متأخرة إلى مراكز التوزيع مما يجبر العديد من العوائل إلى اللجوء للسوق الخاصة. وقد ازدادت الطلبات المقدمة إلى الحكومة، في جميع المحافظات، للحصول على أهلية المعدم أو المعوز (DESTITUTE STATUS) وذلك من أجل الحصول على الدعم الحكومي. وكثر بيع الحاجيات الخاصة والحلي للحصول على المال من أجل شراء الغذاء من الأسواق الخاصة. واستمر النقص الغذائي، وبدأت تظهر في المستشفيات حالات سوء التغذية، خصوصاً عند الأطفال.

الحالة الصحية:

اجتمعت عوامل عدة لتؤثر تأثيراً مباشراً على الصحة العامة في العراق خلال الشهور التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية. فالحصار الاقتصادي والقصف الجوي، والانتفاضة الشعبية، والقمع الوحشي للانتفاضة الشعبية، كل تلك العوامل تضافرت لتسبب مأساةً صحية لم يشهد مثلها الشعب العراقي في تاريخه الحديث.

فالحصار الاقتصادي أدى إلى نقص في الأدوية والمعدات الطبية بصورة عامة. وعلى الرغم أن قرار مجلس الأمن رقم 661 الخاص بالحصار الاقتصادي استثنى احتياجات العراق الطبية – وكان العراق يستورد سنوياً ما يعادل 360 مليون دولار من الأدوية والمعدات الطبية – فإن الحكومة العراقية امتنعت عن استيراد الأدوية بحجة عدم توفر الأموال اللازمة لذلك[17]. وأدى القصف الجوي إلى نقص شديد في تجهيزات الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة إضافة إلى انهيار

الاتصالات التلفونية، كما أدى إلى إصابة بعض المستشفيات والمراكز الصحية بأضرار جسيمة في المنطقة الجنوبية. وأدت الانتفاضة والقمع الوحشي الذي واجهها إلى خراب كبير في العديد من المستشفيات، وإلى خسارة كبيرة تكبدها أسطول النقل الصحي. وتوقفت الصناعات المحلية عن إنتاج الأدوية والمواد الطبية نتيجة للنقص الشديد في الماء والكهرباء وقطع الغيار والمواد الأولية. وبجانب كل ذلك كان الشعب العراقي يعاني من مشكلة كبرى هي المشكلة الغذائية.

لقد كانت العناية الصحية – كما قُدّر ذلك في سنة 1986 – في متناول 97 بالمائة من سكان الحضر و78 بالمائة من سكان الريف[18]. وبفرض الحصار الاقتصادي وحدوث الحرب الجوية والبرية، والانتفاضة الشعبية والأساليب القمعية التي استعملت، انهارت قدرة البلد – في الشهور الأولى من سنة 1991 – على توفير العناية اللازمة، وحلت بالشعب العراقي نكبة صحية اختلفت شدتها من محافظة لأخرى، وكانت على أشدها في محافظة البصرة والمحافظات المجاورة لتركيا وإيران. وراح ضحية تلك النكبة عشرات الألوف من العراقيين جلهم من الأطفال، وهم الشريحة الأكثر ضعفاً والأشد حساسية في ظل تلك الظروف.

ولعلّ فريق هارفارد[19] الذي زار العراق خلال الفترة 4/27 – 1991/5/6 كان أبلغ من وصف المأساة الصحية التي حلت بالعراقيين وبأطفالهم في تلك الفترة، فهو يقول في مقتطفات منه:

«لقد تعرقلت عمليات تنقية المياه بعد تدمير محطات الكهرباء. وشاهدنا في بعض المناطق، خصوصاً في البصرة وكركوك، الناس وهم يجمعون الماء من الأنابيب المكسورة، تحيطهم برك من المياه القذرة، ويجمعون الماء حتى من القنوات الخاصة بالمجاري.

وزرنا محطتي معاملة الفضلات اللتين تخدمان بغداد. لقد توقفتا عن العمل خلال الأسابيع الأولى من الحرب نتيجة فقدان القوة الكهربائية، وتعرضت إحداهما مؤخراً إلى الدمار نتيجة القصف فاستمرت، كما شاهدنا ذلك في مايس (مايو)، تدفع بالفضلات غير المعاملة مباشرة إلى نهر دجلة. واستأنفت الثانية عملها بعد رجوع قدر محدود من القوة الكهربائية، وكانت تعالج 50 بالمائة فقط من فضلات بغداد. ونتيجة لتلك الحالة أضحت مياه الشرب في جنوب العراق ملوثة.

لقد أصبحت خدمات الصرف الصحي ضعيفة جداً في كافة القطر. وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة في القوة الكهربائية المجهزة، فإنّ شبكات المجاري كانت مراراً تتعطل عن العمل بسبب الانسدادات التي كانت تحدث لها، وكانت الفضلات غير المعاملة، نتيجة لذلك، تتسرب إلى القنوات، وتكون برك في المناطق السكنية، وتلوث مياه الشرب. وفي مناطق متعددة من البصرة وبغداد غدت شوارع بكاملها تسدها برك من المياه النتنة. وتوقفت عملية رفع النفايات

بسبب نقص الوقود، فكانت أكوام النفايات تتكدس فوق بعضها البعض في الساحات المهجورة وعلى أرصفة الشوارع».

ونظراً لمستوى الحياة المدنية العالي بالعراق والاعتماد على البنية التحتية الحديثة، لم يندهش الفريق حين وجد زيادة مخيفة في وقوع الأمراض الناتجة عن تلوث المياه، بما فيها الكوليرا والتايفوئيد والحالات الشديدة لأمراض المعدة والأمعاء. فخلال زياراته لمستشفيات في أربيل وكركوك والسليمانية ومستشفى صدام التعليمي في بغداد وجد نسبة أمراض المعدة والأمعاء بين الأطفال المرضى 91، 78، 84 و38 بالمائة على التوالي. وإذا كانت النسبة في مستشفى صدام التعليمي منخفضة نسبياً، فذلك لأنّ تلك المستشفى كانت مخصصة للإحالة من كافة أنحاء القطر في الحالات المرضية غير العادية والتي تحتاج إلى طرق علاجية متخصصة. ومع ذلك فإنّ نسبة إدخال حالات المعدة والأمعاء في تلك المستشفى بلغت 35 بالمائة خلال الأسبوع الواقع في 4/29 – 1991/5/5 قياساً بمعدل 17 بالمائة أسبوعياً خلال الشهرين نيسان ومايس 1990.

وأصبحت حمى التايفوئيد تحدث بمستويات وبائية في كل من بغداد والبصرة وأربيل وكربلاء وكركوك والسليمانية. وكانت المشكلة على أشدها في الشمال، بين الأكراد المشردين. وأصبحت الكوليرا، كالتايفوئيد، تحدث بمستويات وبائية أيضاً. ففي مستشفى القادسية ببغداد، على سبيل المثال، وصلت حالات الكوليرا إلى ما بين 30 – 35 حالة في الأسبوع الواحد خلال شهر نيسان (أبريل)، قياساً باثنتين إلى ثلاث حالات في شهر نيسان من عام 1990.

ولقد بلغت حالة سوء التغذية الشديدة مستويات عالية بالبلد، وكانت تبدو أعراضها على الأطفال بهيئة هزال شديد أو توقف النمو مع انتفاخ البطن. وكانت البيانات من مستشفى صدام التعليمي ومستشفيات أربيل وكركوك والسليمانية تشير إلى نسب عالية جداً من سوء التغذية الشديدة بين الأطفال حيث بلغت 32، 57، 52، و48 بالمائة في تلك المستشفيات على التوالي. وكان جميع هؤلاء الأطفال تقريباً دون سن الثالثة وأغلبهم دون 12 شهر من العمر. وقال العديد من الأطباء الشباب، الذين تحدث معهم الفريق، بأنهم لم يشهدوا قط حالة سوء تغذية شديدة (MARASMUS) واحدة في العراق قبل الحرب، وحتى الأطباء الأكبر سناً لم يشهدوا في العراق مثل هذه الحالات العديدة جداً التي يشهدونها الآن.

وقال التقرير بأنّ الانتشار الكبير لسوء التغذية الشديدة قد يعود للمستوى الوبائي الذي وصلته أمراض المعدة والأمعاء والتايفوئيد والكوليرا. وربما يعود أيضاً إلى نقص الغذاء وارتفاع أسعاره، وخصوصاً حليب الأطفال المجفف. وأوردت هيئة صندوق الأطفال التابع للأمم المتحدة (يونسيف «UNICEF») في تقرير لها أن عدد حالات الرضاعة من الثدي للأطفال دون الثلاثة

أشهر من العمر قد انخفض – ربما بسبب سوء تغذية الأمهات – منذ كانون الأول (ديسمبر) 1990. إن ذلك الانخفاض، بالإضافة إلى نقص الحليب المجفف بالأسواق، قد ساهما في تفاقم مشكلة سوء التغذية بين الأطفال.

ولم يتعرض حليب الأطفال في الأسواق إلى شحة في العرض فقط، وإنما إلى ارتفاع هائل في الأسعار أيضاً. فقد وصل سعر علبة الحليب وزن 450 غرام بين ثمانية إلى 12 دينار. وورد في تقرير صدر الدين أغاخان أن سعر الكيلوغرام الواحد من مسحوق الحليب ارتفع من 1.6 دينار في تموز (يوليو) 1990 إلى 30.818 دينار في تموز 1991، أي أن حليب الأطفال في الأسواق ارتفع سعره بمقدار 1900 بالمائة في ظرف سنة واحدة. وبما أن حصة الحليب الممونة شهرياً من قبل الحكومة غير كافية، ونظراً لارتفاع أسعار الحليب فوق متناول أغلب العوائل العراقية، فإنّ الأمهات اللاتي لم يكن لديهن الكافي من حليب الثدي، غالباً ما كن يلجأن إلى إطعام أطفالهن من محلول السكر بالماء أو من الماء المتبقي بعد طبخ الرز إلى العائلة (الفوح).

وبخصوص وفيات الأطفال قال التقرير أن مستشفى البصرة العام ومستشفى القادسية ومستشفى صدام التعليمي كانت تتوفر لديها الإحصائيات المقارنة لسنتي 1990 و1991. وقد أشارت جميع تلك الإحصائيات إلى نفس النمط: انخفاض عدد الإدخال إلى المستشفيات، ارتفاع عدد الوفيات الكلي، وزيادة نسبة وفيات المستشفيات بمرتين إلى ثلاث مرات. وكان يُعتقد في حينه أن انخفاض عدد الإدخال إلى المستشفيات كان بسبب الصعوبات الجمة في التنقل والناتجة عن شحة الوقود، وقد ميزت تلك الحالة الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1991، ولكنها بدأت تتغير في الشهر الرابع، عندما بدأ نظام النقل بالتحسن. أما ارتفاع عدد الوفيات خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 1991، فقد عُزي إلى حالة جلب الأطفال إلى المستشفيات وهم في حالة متقدمة من المرض، وكذلك عُزي أيضاً إلى انخفاض قابلية المستشفيات على تقديم العناية الجيدة. وقال الأطباء العراقيون: إن نسب موت الأطفال خارج المستشفيات كانت تعادل أو تزيد على نسب موتهم داخل المستشفيات.

ومضى التقرير ليقول: إنّ العديد من المستشفيات والمراكز الصحية تعرضت إلى أضرار جسيمة خلال القصف والانتفاضة وقمع الانتفاضة. وشملت الأضرار وعمليات النهب 20 مستشفى و38 مركزاً صحياً. فقد دُمرت مستشفى الزبير خلال الحرب، وأصابت الأضرار أربعة من مجموع خمسة مراكز صحية في الزبير خلال الانتفاضة وقمعها. وأصابت مستشفى البصرة التعليمي أضرار جسيمة خلال الحرب. كما أصاب الدمار كلاًّ من مستشفى كركوك ومستشفى كربلاء خلال الانتفاضة وقمعها. وخلال زيارة فريق هارفارد كان 14 مركزاً صحياً مغلقاً من أصل 19 في مدينة البصرة، و37 مركزاً صحياً مغلقاً من أصل 42 في محافظة أربيل، و14 مركزاً صحياً مغلقاً من

أصل 20 في محافظة السليمانية.

وحتى المنشآت الصحية التي فتحت أبوابها لم تكن تعمل بطاقتها التي كانت عليها قبل الحرب لسبب أو لآخر. ففي مستشفى صدام التعليمي كان فقط ثلثا الردهات الباطنية ونصف الردهات الجراحية مفتوحة، كما كانت العيادات الخارجية مغلقة. ومن بين الأربعة مراكز صحية التي زارها الفريق في البصرة ثلاثة منها فقط كانت تعطي اللقاحات، ولم تكن اللقاحات متوفرة كل يوم لنقص التبريد. وكانت المنشآت الصحية تلاقي مشاكل متواصلة بخصوص الماء والكهرباء والمرافق الصحية. فمن بين 16 مستشفى ومركز صحي زارها الفريق، ثمانية منها كانت تعاني من نقص كامل للمياه أو عدم كفايتها، و11 منها كانت تعاني من مشكلة الصرف الصحي، فلم يكن استعمال المرافق الصحية والحمامات ممكناً، وخمسة منها كانت تعاني من انقطاعات القوة الكهربائية، مما كان يؤثر سلباً على عمليات التبريد والتعقيم وعلى سلامة الأجهزة بصورة عامة. هذا ومن الجدير بالذكر أن ما وجده الفريق يعتبر تحسن كبير على ما كانت عليه الحالة خلال الحرب وبعدها مباشرة.

وفي زيارة أخرى لفريق دولي مختص بالصحة العامة جرت خلال الفترة 8/25 – 1991/9/5 قال ذلك الفريق: إنّ عدة بعثات لتقصي الحقائق قد زارت العراق وأعلنت عن انتشار سوء التغذية وتفشي الأمراض بين العراقيين بعد بداية الحرب، ولكن أثر الحرب والحصار الاقتصادي على نسبة وفيات الأطفال بقي غامضاً[20]. ومن أجل تحديد ذلك الأثر أجرى الفريق مسوحات ودراسات إحصائية داخل العراق استنتج على أثرها، أن نسبة وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات ازدادت ثلاث مرات عما كانت عليه النسبة قبل الحرب. وقدر الفريق عدد الأطفال العراقيين الذين ماتوا – فوق العدد الاعتيادي – خلال الفترة كانون الثاني (يناير) – آب (أغسطس) 1991 بما يزيد عن 46,900 طفل.

لقد اهتمت الأوساط العالمية المختصة بأثر الحرب على الأطفال العراقيين دون سن الخامسة من العمر، لأن هذه الشريحة من الشعب هي الأشد ضعفاً والأكثر براءة، ولو قدر لتلك الأوساط أن تدرس أثر الحرب على الشرائح الأخرى من الشعب العراقي لوجدت أن عشرات الآلاف من العراقيين المدنيين فوق سن الخامسة – وهم أبرياء أيضاً – قد ذهبوا ضحية تلك الحرب.

ويحق لنا أن نتساءل، بعد حدوث عشرات الآلاف من الضحايا العراقيين المدنيين، ماذا كان يقصد مخططو الضربات الجوية بادعائهم أنهم – نتيجة استعمالهم أسلحة وقنابل متطورة – اجتهدوا بأن تكون التصويبات دقيقة لتفادي وقوع ضحايا بين المدنيين؟ وما معنى أنهم لن يقتلوا المدنيين اليوم ولكنهم سيقطعوا أسباب الحياة عنهم فيموتون غداً (موتاً بطيئاً)!؟ ألم يمت بسبب

الحرب أكثر من 46,900 عراقي من شريحة الأطفال خلال ثمانية أشهر فقط، ناهيك عن الموت الذي حلّ بالشرائح الأخرى؟ أهذه هي الحيطة والحذر – وربما الرأفة – التي كان يتغنى بها جنرالات القصف الجوي لتفادي قتل الأبرياء من أفراد الشعب؟ أخيراً، أليس الموت البطيء هو أكثر قسوة من الموت بسرعة؟ هذه جملة أسئلة نطرحها للإدارة الأمريكية التي أعلنت بأن المعركة هي ليست مع الشعب العراقي، وإنما مع صدام. ذلك الطاغية الذي كاد الشعب العراقي أن يطيح به وبنظامه الدموي لولا المصالح الأجنبية التي اقتضت في ذلك الوقت تقديم النجدة له وإبقاءه في الحكم ودعمه لربما حتى إنضاج البديل المناسب[21].

ضحايا الحرب

لم تعلن الحكومة العراقية عن أعداد القتلى والجرحى من العسكريين والمدنيين الذين وقعوا ضحايا في حرب الخليج الثانية. واختلفت التقديرات فيما بينها حول عدد الذين قتلوا بتلك الحرب، وسنسوق هنا بعض التقديرات التي وردت دون أن نرجح إحداها على الأخرى. وستبقى الأعداد الحقيقية للضحايا سراً من الأسرار ما لم تقم الحكومة العراقية بالإعلان عنها في المستقبل.

عندما سُئل الجنرال نورمان شواتزكوف، قائد قوات التحالف، في مؤتمر صحفي، عن تقديره لعدد القتلى العراقيين في الحرب أجاب بقوله:

«كان هناك عدد كبير جداً جداً من الموتى في الوحدات – عدد كبير جداً جداً من الموتى... عندما ذهبنا إلى الوحدات بأنفسنا وجدناهم في خطوط الخنادق»[22].

وبعد تصريح الجنرال بحوالي ثلاثة أشهر، أي في شهر مايس (مايو) 1991، أعلنت وكالة استخبارات الدفاع (DEFENCE INTELLIGENCE AGENCY) العائدة للبنتاغون عن تقديرها لعدد إصابات العراقيين العسكرية كالآتي[23]: عدد القتلى في المعارك 100 ألف تقريباً، عدد الجرحى في المعارك 300 ألف تقريباً، وعدد الذين فروا 150 ألف تقريباً، وأن عامل الخطأ في هذه التقديرات هو 50 بالمائة أو أكثر.

إن عامل الخطأ هذا يجعل تقديرات القتلى تقع بين أقل من 50 ألف وأكثر من 150 ألف قتيل. ويبدو من هذا أن المدى بين تقدير الحد الأدنى وتقدير الحد الأعلى لعدد القتلى كبير جداً، غير أن الجنرال شواتزكوف، كما قيل[24]، كان يعطي العدد 100 ألف للقتلى العراقيين خلال الجلسات الخاصة مع أعضاء الكونغرس الأمريكي.

وتوصل المحلل العسكري جون هأيدنرج[25] في ورقة له منشورة إلى تقديرات حدّ أدنى وحدّ أعلى لإصابات العسكريين العراقيين خلال عملية عاصفة الصحراء (OPERATION DESERT STORM). وكانت تقديراته للحد الأدنى 1,500 قتيل و3,000 جريح، وتقديراته

للحد الأعلى 9,500 قتيل و26,500 جريح. واستند ذلك المحلل في تقديراته للحد الأدنى إلى وجود حوالي ألفي جريح فقط بين 71 ألف عسكري أسير أعلنت عنهم قوات التحالف[26]، وقدر عدد الجرحى الذين لم يقعوا في الأسر بحوالي 1,000 عسكري، وبذلك يكون العدد الكلي للجرحى العراقيين 3,000 جريح. وتوصل إلى عدد القتلى من نسبة تاريخية في الحروب تشير إلى أنّ نسبة عدد الجرحى إلى عدد القتلى في الحروب تقع عادة بين 1:2إلى 1:4 وفي الغالب هي 1:3. وفي هذه الحرب اختار نسبة 1:2، أي أن عدد القتلى من العسكريين العراقيين هو نصف عدد الجرحى. ولم ينس السيد هايدنريج – الذي كان يشتغل خلال الحرب لحساب وزير الدفاع الأمريكي ورئيس أركان القوات الأمريكية – لم ينس أن يشيد بنتائج التكنولوجيا المتطورة التي أدّت إلى قلة في الإصابات (حسب زعمه) فهو يقول:

«إن الإصابات القليلة في حرب الخليج تظهر بوضوح أن بإمكاننا شن حرب دون الإفراط في الوحشية... يجب أيضاً أن نكون شكورين، وربما أيضاً فخورين، أن تلك الإصابات لم تقترب من العدد العالي الذي كان ممكناً حدوثه».

وأعلنت دائرة الإحصاء الأمريكية[27] أن العدد الكلي للموتى العراقيين بسبب عاصفة الصحراء والانتفاضة والحرمان والمرض الذي تبع الحرب هو 158 ألف، بينهم 86,194 رجل، و39,612 امرأة و32,195 طفل. ومن بين ذلك العدد قدرت تلك الدائرة عدد القتلى العسكريين نتيجة عاصفة الصحراء بحوالي 40 ألف عسكري.

وقدرت وكالة المخابرات المركزية (CIA) عدد القتلى بين 100 ألف و250 ألف عراقي، جلّهم من العسكريين. وقال قائد عسكري سعودي لشبكة سي أن أن (CNN) الإخبارية أن الإصابات العسكرية العراقية تشتمل على 100 ألف قتيل و200 ألف جريح. وأخبر مصدر عسكري فرنسي مخابراتي مجلة نوفيل أوبزرفاتو (NOUVELLE OBSERVATEUR) أن عدد الذين قتلوا بلغ 200 ألف[28].

وبلغت تقديرات جماعة السلام الأخضر (GREEN PEACE) الدولية لحماية البيئة حول عدد الضحايا الذين قتلوا مباشرة بسبب الحرب الجوية والحرب البرية والانتفاضة وقمعها والذين ماتوا بسبب الآثار التي تركتها الحرب، كما مبين في جدول رقم (2 – 12).

جدول رقم (2-12): تفصيلات الموتى في العراق بسبب حرب الخليج لغاية كانون الأول (ديسمبر) 1991[1] (الأرقام بالآلاف)

	الحرب الجوية	الحرب البرية	الانتفاضة وقمعها	الموتى الاضافيون بسبب آثار الحرب	المجموع

عسكريون	80-50	53-20	5	-	120-75
مدنيون	3-2.5	-	30	(2)90-70	123-102.5
المجموع	**83-52.5**	**35-20**	**35**	**90-70**	**243-177.5**

(1) تحتوي الأرقام على مواطني أقطار أخرى ساكنين بالعراق.
(2) حالات الموت هنا لم تحدث بسبب القصف الجوي أو بسبب الانتفاضة وقمعها وإنما لأسباب أخرى كالجوع والمرض، وقد عدلت الأرقام لتأخذ بعين الاعتبار حالات الموت الاعتيادية بين العراقيين.

المصدر: MEED, 24 January 1992, p.14.

وفي خضم هذه التقديرات والحسابات لم تتقدم الحكومة العراقية بآي أرقام عن ضحايا الحرب من مدنيين أو عسكريين بل عمدت إلى إخفائها، خصوصاً العسكرية منها. ولم نطّلع على أرقام حكومية رسمية سوى تقدير أولي من «موظفين عراقيين»[29] يشير إلى أن عدد ضحايا المدنيين خلال الحملة الجوية بلغ 7 آلاف شخص. وفي تقرير رسمي نشر في جريدة «العراق» ورد أن عدد الذين ماتوا بسبب الحصار الاقتصادي – الذي أدى إلى شحة في الغذاء والدواء – تجاوز 119 ألف شخص منهم 39 ألف طفل تحت سن الخامسة[30].

ونحن إذ لا نخالف الأرقام التي وردت في هذا التقرير، فهي تنسجم مع دراسات أخرى قام بها فرقاء أجانب، لكننا نرى أن الحكومة العراقية تتعمد نشر النتائج السلبية التي يتسببها الحصار الاقتصادي، لتسليط الضغط على مجلس الأمن لرفع الحصار المضروب على العراق خدمة لمصلحة الحكومة العراقية بالدرجة الأولى، وتخفي أرقام الضحايا من المدنيين العراقيين الذين قتلوا نتيجة قمعها الوحشي لانتفاضة الشعب الباسلة. وتخفي أيضاً عدد الإصابات التي وقعت بين العسكريين – قتلى وجرحى – خلال حرب الخليج الثانية، وهي حرب كان سببها الأول سياسات القيادة العراقية الهوجاء وحساباتها الخاطئة.

وليس هناك جدال حول الآثار المدمرة على الاقتصاد العراقي التي أفرزها القتل والموت والأسر الذي حلّ بكافة طبقات الشعب العراقي خلال الحرب الجوية والحرب البرية والقمع الدموي للإنتفاضة والحصار الاقتصادي والمالي المفروض على العراق.

لقد أدى القتل والموت والأسر إلى انكماش شديد في العامل البشري للإنتاج. وتعرضت الشريحة المنتجة التي لم تقتل ولم تمت ولم تؤسر إلى الجوع والمرض. وحلت الفوضى وحلّ الخلل في عملية الإنتاج داخل العراق. وقد زاد من شدة تلك الفوضى وذلك الخلل عملية نزوح وتشريد كبرى لم يشهد مثلها الشعب العراقي من قبل. فنتيجة للقمع الدموي للانتفاضة والإرهاب الذي قلّ أن نجد له نظير، ترك أكثر من مليوني عراقي[31] – جلّهم من الأكراد – أماكن سكناهم في ظرف أيام قليلة وهاموا على وجوههم طلباً للأمان في تركيا وإيران ومناطق أخرى في داخل العراق.

لقد أصاب الاقتصاد العراقي خلال نكبة الحرب والشهور التي تلتها شلل خطير، وتوقفت خلال تلك الفترة الرهيبة عجلة الإنتاج بصورة شبه تامة.

الفصل الثالث عشر

النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الثانية

«إن العناية بالحياة والسعادة البشريتين، وليس دمارهما، هو الهدف الأول والوحيد للحكومة الجيدة».

«توماس جفرسون»

أدّت كارثة غزو الكويت إلى ضرب الحصار الاقتصادي والمالي على العراق وقيام حرب الخليج الثانية، وتتركز الخسائر المادية الناجمة عن هذين الحدثين في ناحيتين رئيسيتين وهما (1) فقدان كبير في الناتج المحلي، و(2) دمار البنية التحتية وجزء كبير من البنية الصناعية. وسنحاول فيما يلي وضع قيمة مالية تقديرية لهاتين الخسارتين.

(1) الخسارة في الناتج المحلي:

إن ثاني قرار صدر من مجلس الأمن بخصوص كارثة الغزو هو القرار 661 الذي فرض الحصار الاقتصادي والمالي على العراق. وبموجبه توقفت صادرات العراق قاطبة بضمنها صادراته من النفط الخام، إلاّ من كميات يسيرة من النفط (حوالي 60 ألف برميل يومياً) كانت تُصدّر عن طريق البر إلى الأردن، وكميات أخرى كان يتم تهريبها عبر الحدود التركية والإيرانية. وتوقفت كذلك واردات العراق قاطبة، إلاّ من بعض الأغذية ونزر يسير من الأدوية، كما كان يجري تسريب بعض البضائع إلى داخل العراق، بواسطة عمليات التهريب، ويتم دفع أثمانها بشتى الوسائل من ضمنها المقايضة.

لقد أدى توقف صادرات النفط الخام إلى انهيار قطاع الصناعات الاستخراجية، وأدى الحصار الاقتصادي إلى ضمور وتراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويرينا الجدولان رقم (1–13) ورقم (2–13) الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990–1993 بالأسعار الجارية والثابتة، حيث تعرض الاقتصاد العراقي إلى الحصار لمدة 147 يوماً في سنة 1990 وطوال السنوات 1991، 1992 و1993. ويبدو من الجدول رقم (2–13) أن قطاع الصناعات الاستخراجية انخفض (بالأسعار الثابتة) بمقدار 98 بالمائة تقريباً في سنة 1991 عن السنة السابقة، نظراً لتوقف عمليات استخراج النفط الخام، إلاّ بما يسد الحاجة الداخلية وبعض الصادرات اليسيرة جداً،

وانكماش الصناعات الاستخراجية الأخرى بدرجة شديدة.

وكان بالإمكان التوجه نحو القطاع الزراعي عن طريق زيادة الرقعة الزراعية وتكثيف الزراعة، لولا أن هذا القطاع ظل يتأثر بتذبذب كميات المطر النازلة في المناطق الديمية الشمالية حيث تجري زراعة الحبوب بصورة رئيسية. ولقد أثر سلباً على أداء القطاع الزراعي توقف التجارة الخارجية وحرمان العراق من استيراد المدخلات الزراعية، التي تستورد عادة من الخارج، كالبذور والأعلاف والمبيدات وقطع الغيار للمكائن الزراعية. وكذلك أثر على الأداء الزراعي سلباً في النصف الأول من سنة 1991 الاضطرابات السياسية وفقدان الاستقرار والنقص في الوقود وفي القوة الكهربائية. ونتيجة لتلك العوامل انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي في سنة 1991 بحوالي 25 بالمائة بالأسعار الثابتة.

جدول رقم (1-13): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات 1990-1993 (مليون دينار عراقي)

القطاع	1990	1991	1992	1993
الزراعة والصيد والغابات	4,613	6,047	20,844	37,207
الصناعات الاستخراجية	3,331	149	230	492
الصناعات التحويلية	2,059	1,274	5,620	7,981
الكهرباء والماء والغاز	284	162	181	358
التشييد	1,693	812	2,259	3,878
إجمالي القطاعات السلعية	11,943	8,445	29,134	49,915
إجمالي القطاعات التوزيعية	7,308	8,293	24,062	50,074
إجمالي القطاعات الخدمية	5,148	6,447	8,976	26,037
إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة	**24,399**	**23,185**	**62,172**	**126,026**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – وزارة التخطيط - بغداد

وانخفض الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، للقطاعات السلعية الأخرى نتيجة لتعرض البنية التحتية والعديد من المنشآت الصناعية إلى الدمار، ونقص المواد الأولية وقطع الغيار، وانعدام الاستثمار وانكماش عمليات البناء. وبلغ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات السلعية في سنة 1991 حوالي 83 بالمائة.

ونظراً للدمار الذي أصاب البنية التحتية وتوقف التجارة الخارجية وانكفاء النشاط الاقتصادي بصورة عامة وانقطاع العوائد النفطية، انكمش بشدة أداء القطاعات التوزيعية والخدمية. وانخفض في سنة 1991، نتيجة لذلك، الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات التوزيعية بحوالي 60

بالمائة، والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الخدمية بحوالي 43 بالمائة، كل ذلك بالأسعار الثابتة لسنة 1980.

جدول رقم (2-13): التوزيع القطاعي للناتج المحلي بالأسعار الثابتة(*)
للسنوات 1990-1993 (مليون دينار عراقي)

القطاع	1990	1991	1992	1993
الزراعة والصيد والغابات	1,073	801	982	965
الصناعات الاستخراجية	7,137	155	-22	-562
الصناعات التحويلية	720	452	406	375
الكهرباء والماء والغاز	125	65	109	128
التشييد	695	143	151	100
إجمالي القطاعات السلعية	9,750	1,616	1,626	1,006
إجمالي القطاعات التوزيعية	2,403	961	961	1,184
إجمالي القطاعات الخدمية	1,710	971	1,486	792
إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة	**13,863**	**3,548**	**4,073**	**2,982**

(*) أسعار سنة 1980
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – وزارة التخطيط – بغداد

ومن أجل وضع قيمة مالية لخسائر حرب الخليج الثانية لا بد من تحديد فترة زمنية معينة حتى نقوم بتقدير الخسائر المادية التي أصابت العراق خلالها. أما الخسائر المادية الناجمة عن استمرار حالة الحصار الاقتصادي خارج الفترة الزمنية التي سنحددها، فهي خسائر اقتصادية إضافية تكبدها العراق طيلة سنوات الحصار التي انتهت في 2003 بعد بضعة أشهر من سقوط النظام.

إن الفترة الزمنية التي نحددها هنا من أجل تقديراتنا للخسائر المادية لحرب الخليج الثانية هي 1990–1991، حيث بدأ الحصار الاقتصادي في سنة 1990، ثم اشتعلت الحرب وانتهت وقامت الانتفاضة وقمعت في سنة 1991. وسنتخذ الأرقام الواردة في الجدول رقم (2–13) كأساس لحسابات الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1990 و1991 لكونها صادرة من الجهاز المركزي للإحصاء.

تم فرض الحصار الاقتصادي على العراق في 1990/8/6 وبعد ذلك اليوم انقطعت صادرات النفط الخام وتوقفت تجارة العراق الخارجية. ونظراً لذلك الحدث فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1990 بالقدر الذي كان سيتم إنتاجه، فيما لو استمر النشاط الاقتصادي بصورة طبيعية لبقية السنة دون فرض الحصار. وانخفض مجموع الناتج المحلي الإجمالي من 14,187 مليون دينار في سنة 1989 إلى 13,863 مليون دينار في سنة 1990 وذلك بالأسعار الثابتة

لسنة 1980. وإذا افترضنا أن الاقتصاد العراقي كان سيحقق نمواً حقيقياً قدره خمسة بالمائة في سنة 1990 في غياب الحصار الاقتصادي، على اعتبار أن معدل الإنتاج النفطي كان سيصل حوالي 3.14 مليون برميل يومياً في سنة 1990 في ظل الظروف الاعتيادية مقارنة بحوالي 2.79 مليون برميل يومياً في سنة 1989، فإن الناتج المحلي الإجمالي المفترض كان سيبلغ 14,887 مليون دينار في سنة 1990 بدلاً من 13,863 مليون دينار.

وبناء على هذه الافتراضات فإن تقديرنا للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1990 هو 1,024 مليون دينار. وإذا فرضنا أن الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1991 كان سيحقق نمواً حقيقياً، بغياب الحرب، قدره ثلاثة بالمائة فقط، وهو نمو الحد الأدنى الذي كان سيحققه الاقتصاد العربي، فإنّ من المفروض بالناتج المحلي الإجمالي، بناءً على هذا النمو، أن يبلغ حوالي 15,334 مليون دينار في سنة 1991 بدلاً من 3,548 مليون دينار تحققت فعلاً. إن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المفترض لسنة 1991 والمتحقق فعلاً هو 11,786 مليون دينار (بأسعار سنة 1980)، وهذا هو تقديرنا لخسارة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1991.

ومن هذه التقديرات نجد أن مجموع الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1990 و1991 بلغ حوالي 12,810 مليون دينار بالأسعار الثابتة لسنة 1980، وهذه تعادل حوالي 21,918 مليون دينار بالأسعار الجارية، مستعملين لذلك مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1990 فقط والبالغ 171.1[1]، وهذه، بدورها، تعادل حوالي 70,138 مليون دولار أمريكي.

وفي سنة 1992 تحققت أيضاً خسارة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي 11,721 مليون دينار، بالأسعار الثابتة لسنة 1980، على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي كان سيحقق في سنة 1992 نمواً حقيقياً قدره ثلاثة بالمائة أيضاً في غياب الحرب. وقد تحققت بعد سنة 1992 خسائر أخرى في الناتج المحلي الإجمالي، نظراً لاستمرار الحصار الاقتصادي في تلك السنة وما بعدها، ولكننا سنتجاهل الخسائر بعد سنة 1991 لأننا، كما قلنا، أردنا أن نقيد خسائر حرب الخليج الثانية بفترة زمنية محددة وهي الفترة المباشرة التي سبقت الحرب والتي لحقتها.

(2) الخسارة في البنية التحتية والصناعية:

تفاوتت التقديرات المتعلقة بالخسائر الفادحة التي تكبدها العراق في البنية التحتية والصناعية نتيجة للحرب. فتقرير صدر الدين أغاخان أشار بصورة جزئية إلى بعض الخسائر حيث قال: إن كلفة ترميم المنظومة الكهربائية بالعراق ستبلغ على الأقل 12 مليار دولار وأن كلفة تبديلها تبلغ نحو 20 مليار دولار. كما قال التقرير إن كلفة ترميم المنشآت النفطية المدمرة تقدر بنحو ستة مليارات دولار[2].

وفي تقديرات أجراها يحيى سادويسكي من مؤسسة بروكنكس في واشنطن العاصمة

(BROOKINGS INSTITUTION)[3] عن الخسائر التي تكبدتها الدول العربية نتيجة حرب الخليج، ورد أن كلفة تبديل الممتلكات العراقية التي دمرت خلال عملية عاصفة الصحراء تبلغ نحو 200 مليار دولار.

وورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1992 أن مجموع الخسائر المادية المباشرة، أبان عامي 1990 و1991، التي لحقت بالاقتصاد العربي تقدر بنحو 676 مليار دولار منها 232مليار دولار كلفة الدمار الذي لحق بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية الأساسية التحتية في العراق[4]. ومن بين التقديرات المنشورة والتي لم نورد جميعها هنا، سنعتمد على ما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نظراً لمعايشة الاقتصاديين الذين أشرفوا على إعداد التقديرات لأزمة الحرب واعتمادهم على بيانات وردت من الدول المعنية.

وباعتماد 232 مليار دولار للخسارة في البنية التحتية والصناعية يكون المجموع الكلي لخسائر حرب الخليج الثانية التي تكبدها العراق نحو 300 مليار دولار. وإذا أردنا أن نستعمل مقياساً نقيس به فداحة هذه الخسارة، نقول: إذا قدر للعراق أن ينتج كمية النفط الخام المسموح له من قبل منظمة الأوبك، وهي 3.14 مليون برميل يومياً قبل الحرب، ويستهلك 0.45 مليون برميل يومياً محلياً، ويصدر الباقي بسعر 17 دولار للبرميل الواحد (وهو السعر السائد آنذاك)، فإنه كان سيحتاج إلى صادرات ثماني عشرة سنة لتغطية الخسائر المذكورة.

تجارة العراق الخارجية

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً شديداً على التجارة الخارجية، فهو اقتصاد مفتوح. وتشير طبيعة الصادرات والواردات العراقية إلى تخلف الاقتصاد العراقي قياساً بالاقتصاديات المتطورة. فهو يعتمد على الإنتاج الأولي والصادرات الأولية. ويعكس الجدول رقم (3–13) طبيعة الإنتاج والأهمية القصوى للصادرات النفطية.

فالقيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية – ونشاطه الرئيسي استخراج النفط الخام – تهيمن بشدة على الناتج المحلي الإجمالي، كما يتبين من الجدول المذكور. ففي سنة 1960 كونت القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفضت قليلاً لتكون حوالي 61 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1965، 1970، 1975، و1980. وكان من المفروض، نتيجة لجهود التنمية الاقتصادية، أن تنحسر الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية أمام زيادة الأهمية النسبية للقطاعات السلعية الأخرى، وبالأخص قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية، إلا أنّ ذلك لم يحدث وبقي الاقتصاد العراقي أسير الصناعة الاستخراجية المعتمدة على النفط الخام. وإذا كان الجدول يبين انخفاضاً جزئياً في أهمية الصناعات الاستخراجية للسنوات 1985 و1990، فليس ذلك دلالة على تطور القاعدة

الاقتصادية العراقية خلال عقد الثمانينات، وإنما يعود ذلك إلى تدهور الصادرات النفطية في ذينك السنتين بسبب الحصار الذي حدث مرتين لسببين مختلفين.

جدول رقم (3-13): الأهمية النسبية لقطاعات الصناعات الاستخراجية والصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لسنة 1980)

السنة	نسبة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي الكلي	نسبة قيمة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي الكلي	نسبة قيمة الصادرات النفطية إلى قيمة الصادرات الكلية
1965	61.5	50.7	92.8
1970	61.3	46.6	93.0
1975	61.6	65.5	99.0
1980	61.7	49.8	99.0
1985	40.6	38.7	99.6
1990	51.5	47.2	99.4
المعدل	**56.4**	**49.8**	**97.2**

المصدر: اشتقت نسب العمود الأول من الجداول (5-5) و (7-9) و(4-12) واشتقت نسب العمود الثاني من الجداول (4-5) و (12-6) و(3-8) و(6-9) و (3-12) والعمود الأول. واستلت نسب العمود الثالث للسنوات 1965-1980 من جدول رقم (12-6)، واشتقت نسب السنوات الباقية من جدول رقم (3-8).

فعندما اشتعلت حرب الخليج الأولى سُدّت أمام العراق منافذ مهمة لتصدير النفط الخام عبر الخليج وعبر سوريا، وانخفضت خلال تلك الفترة، نسبياً، أهمية قطاع النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وفي سنة 1985 كان ذلك القطاع يستعيد عافيته من خلال زيادة التصدير عبر تركيا، وبدء التصدير عبر المملكة العربية السعودية، وحينذاك بلغت نسبة القيمة المضافة لذلك القطاع حوالي 40 بالمائة تقريباً، ثم استمرت بالزيادة بعد ذلك حتى وصلت حوالي 55 بالمائة في سنة 1989. ولكن العراق غزى الكويت، وفُرض إثر ذلك الغزو حصار شامل، اقتصادي ومالي، على العراق، وانقطعت صادراته النفطية لمدة الخمسة أشهر الأخيرة تقريباً من سنة 1990، وبذلك انخفضت الأهمية النسبية لقطاع النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 51 بالمائة في تلك السنة، ثم انهارت بعد ذلك في السنوات اللاحقة كما سنرى.

ولكن، على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية في سنتي 1985 و1990 إلاّ أن معدلها لجميع السنوات المذكورة بالجدول تجاوز 56 بالمائة، وهذا دليل على الهيمنة الكبرى لقطاع النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي. ويرينا الجدول أيضاً أهمية التجارة الخارجية – وهي تعتمد أساساً على النفط الخام – في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. فقد بلغ معدل نسبة الصادرات

النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 50 بالمائة، وبلغ معدل نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية حوالي 97 بالمائة خلال السنوات المذكورة في الجدول.

وهذا يعني أن الصادرات، وهي أحد وجهي التجارة الخارجية، تكون أكثر بقليل من نصف قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل العراق، وأن 97 بالمائة من هذه الصادرات تتكون من النفط الخام. إن الصادرات تمكن العراق من إنجاز الوجه الآخر للتجارة الخارجية، وهي الواردات. ذلك أن الواردات تعتمد في تمويلها على توفر العملات الأجنبية التي تكاد تكون صادرات النفط الخام مصدرها الوحيد.

ونظراً لتخلف القاعدة الاقتصادية الزراعية والصناعية في العراق، استمر العراق في الاعتماد على الواردات من الخارج لسد فجوته الغذائية، ومواجهة الطلب الداخلي على مختلف السلع الاستهلاكية المصنعة والخدمات. يضاف إلى ذلك؛ فإنّ العراق يعتمد على الواردات من الخارج لسد احتياجاته من المكائن والأجهزة والمعدات الرأسمالية، وقطع الغيار، والمدخلات الأولية في الصناعة والزراعة.

وبفرض الحصار الاقتصادي والمالي توقفت تجارة العراق الخارجية، وتوقف معها الدخل الرئيسي للحكومة، أي العوائد النفطية، وتوقفت واردات العراق من الغذاء والسلع الضرورية الأخرى وقطع الغيار الحيوية والمدخلات الأولية اللازمة للإنتاج، وانكفأ الناتج المحلي وشحت العملات الصعبة وانهارت قيمة الدينار العراقي واشتد الغلاء الفاحش وانهار الدخل الفردي وتفشت البطالة.

ولربما كان من الممكن للحصار، وما استتبعه من توقف للتجارة الخارجية، أن يلعب دوراً إيجابياً، من وجه معين، في تطوير الاقتصاد العراقي فيما لو كانت قاعدة الاقتصاد الصناعية متطورة لدرجة تتمكن معها إنتاج السلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج. فتنصبّ، خلال الحصار، الجهود لتنفيذ برنامج مكثف هدفه إحلال الواردات (IMPORT SUBSTITUTION)، يتم بواسطته إنشاء معامل داخل العراق لإنتاج غالبية السلع التي كان يستوردها العراق من الخارج. غير أن القاعدة الصناعية بالعراق كانت ولازالت متخلفة جداً، فهي لا تقدر على إنتاج قطع غيار لمعامل قائمة وهي بأمس الحاجة لها، ناهيك عن إنتاج معامل كاملة قادرة على الإنتاج.

إصلاح ما دمرته الحرب

بعد أن توقفت حرب الخليج الثانية بذلت الحكومة العراقية جهوداً حقيقية لترميم ما أمكن ترميمه من البنية التحتية المدمرة. وقد فاقت سرعة التصليحات ومداها توقعات العديد من الجهات. وأعلنت مصادر عراقية أن حوالي 70 بالمائة من البنية التحتية قد تم ترميمها، وأعيد إلى العمل 90 بالمائة من طاقة التوليد الكهربائية[5]. وأعلن وزير الأشغال والإسكان في 1992/6/7 أن 104 جسور من أصل 133 جسر مدمر قد أعيد بناءها[6].

وعلى الرغم من أننا نشيد بالهمة العالية التي يتميز بها شعبنا في العراق والقدرات الفنية الجيدة التي تتوفر لدى أبنائه النجباء، فإنّ حقيقة ما تم من تصليحات وإعادة بناء خلال تلك الفترة الوجيزة نسبيا هي ليست كما يوحي به ظاهرها. ذلك أن معظم التصليحات وإعادة البناء تمت في بغداد دون مناطق القطر الأخرى، وتميزت بالارتجال، وجاءت دون المستوى الذي تمليه المواصفات الفنية ومتطلبات السلامة في العمل[7].

إن سبب النقص الخطير الذي ميز التصليحات التي جرت هو عدم توفر قطع الغيار، والذي جاء كنتيجة طبيعية للحصار الاقتصادي. وإذا كان بمقدور العراقيين إعادة بناء الطرق والجسور والأبنية المهدمة بسهولة واتقان، وهي أعمال تدخل في نطاق الهندسة المدنية التي تتوفر مهاراتها داخل العراق بكثرة إضافة إلى توفر المواد الأولية اللازمة للبناء، فلم يكن بمقدورهم تصنيع المكائن والأجهزة الفنية المعقدة التي تعرضت إلى الدمار. وقد أدّت تلك الحالة بالمصلّحين إلى إتباع سياسة النهش (CANNIBALISATION) في التصليح. ومثال على ذلك؛ إن تعرضت ماكنتان متشابهتان لأضرار الحرب أُخذت المواد من واحدة منهما لتصليح الأخرى، وبهذه الوسيلة تنخفض سعة الإنتاج حتماً.

وعندما لم تتوفر قطع الغيار اللازمة للتصليح، وكانت تتطلب الحالة ضرورة تشغيل منشأة ما، يصبح التصليح حينئذٍ مؤقتاً، ويتم التصليح والتشغيل للأجزاء المتضررة بصورة تخالف التصاميم الأصولية لتلك الأجزاء. ومثال على ذلك ما ورد في تقرير صدر الدين أغاخان حول تشغيل محطة كهرباء الناصرية البخارية. فقد تعرضت أبراج التبريد فيها للقصف، وكانت تلك الأبراج تشتغل بدورة مغلقة (CLOSED-CIRCUIT) وتحتاج الماء من نهر الفرات لتعويض النقص فقط. ونظراً لعدم إمكانية تعويض الأبراج، فقد تم تحوير نظام التبريد بحيث تمر مياه النهر بالمكثفات مرة واحدة فقط (ONCE THROUGH COOLING). وقد تضمن ذلك التحوير أعمالاً هندسية، مدنية وميكانيكية، كبرى تستحق الثناء، ولكن الوحدات، التي أعيد منها للعمل إثنان من أصل أربعة، أصبحت مكثفاتها عرضة لتراكم طمى النهر وانسداد مجاري التبريد[8].

ومشياً على هذا المنوال أعيد إلى العمل العديد من منشآت الكهرباء والماء والاتصالات التلفونية والمعامل الصناعية التي تعرضت إلى الدمار. وأصبحت العديد من المنشآت التي أعيدت إلى العمل تشتغل باستمرار وبأعلى من طاقاتها التصميمية لسد أكبر جزء ممكن من الطلب. وإذا أصاب العطب إحدى مكائن المنشأة فتعطلت، لم تتوفر هناك في غالب الأحيان ماكنة بديلة يمكن تشغيلها لتحل محل الماكنة المعطوبة، فتنخفض بذلك سعة المنشأة.

الأداء الاقتصادي بعد الحرب

لقد نشر الجهاز المركزي للإحصاء، وخلافا للعادة، التوزيع القطاعي للناتج المحلي

الإجمالي منذ سنة 1990، وهي السنة التي طبق فيها الحصار، وحتى سنة 1993. ولربما كان الغرض من ذلك هو بيان مدى الأضرار الخطيرة التي لحقت بالاقتصاد العراقي نتيجة لتدمير البنية التحتية العراقية وفرض الحصار الاقتصادي. ولم تنشر بعد ذلك أية معلومات اقتصادية بهذا التفصيل. وسنتناول فيما يلي ببعض التحليل ما أصاب الاقتصاد العراقي بعد الحرب مباشرة.

إن دمار البنية التحتية نتيجة للحرب وتوقف التجارة الخارجية نتيجة للحصار أثر تأثيراً سلبياً مباشراً على أداء القطاعات الاقتصادية وأدى ببعضها إلى الشلل والبعض الآخر إلى الانكماش. ويرينا الجدول رقم (2–13) مدى تدهور الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية.

فقطاع الصناعات الاستخراجية أصيب بالشلل نظراً لتوقف الصادرات النفطية بسبب الحصار. وحتى لو حدث أن رُفع الحظر المفروض على صادرات النفط الخام لما أمكن لهذا القطاع استرداد عافيته التي كان عليها قبل الحرب، ما لم يتم إزالة الدمار الواسع الذي أصاب العديد من منشآت الإنتاج والنقل والتصدير، حيث قُدرت كلفة تصليح المنشآت المتضررة بحوالي ستة مليارات دولار. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع من 7,137 مليون دينار في سنة 1990 إلى 155 مليون دينار فقط في سنة 1991، أي بمقدار 98 بالمائة. وأصبح الناتج المحلي الإجمالي سالباً (بالأسعار الثابتة) في سنتي 1992 و1993. وقد يفسر الناتج السلبي في هاتين السنتين كون القيمة النهائية للناتج لا تغطي حتى كلفة الإنتاج. فبالرغم من الغلاء الفاحش الذي عمّ العراق بقيت أسعار المنتجات النفطية رخيصة جداً. فسعر اللتر الواحد من بنزين السيارات كان يباع بسبعين فلساً والكيروسين (للطبخ والتدفئة) بخمسة وعشرين فلساً، والغازويل (لتشغيل المكائن الثقيلة) بخمسة وستين فلساً، وتلك أسعار رمزية، بغض النظر عن رداءة تلك المنتجات بسبب نقص المضيفات (ADDITIVES) الذي أصبحت تعاني منه المصافي بالعراق.

وأصيب قطاع الصناعات التحويلية بالشلل أيضاً، نظراً للنقص الشديد الذي أصبح يعانيه في الطاقة وفي قطع الغيار وفي المدخلات الأولية. فانخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع، بالأسعار الثابتة لسنة 1980، من 720 مليون دينار في سنة 1990 إلى 452 مليون دينار في سنة 1991، أي بمقدار 37 بالمائة. ثم انخفض هذا الناتج إلى 406 مليون دينار في سنة 1992 و370 مليون دينار في سنة 1993، محققا بذلك تراجعا قدره 10 بالمائة و9 بالمائة في تلكما السنتين على التوالي. وأصبح قطاع الصناعات التحويلة، الحيوي للتقدم الصناعي وتشغيل الأيدي العاملة، يتراجع بسبب شحة عوامل الإنتاج بدلا من أن يحقق نموا مستمرا كما هو مطلوب.

ونظراً للشلل الذي أصاب هذا القطاع أصبحت العديد من المصانع تشتغل بأقل من طاقتها بكثير، كما تعرض العديد منها إلى الغلق. وقد وصف وزير العمل والشؤون الاجتماعية الحالة المزرية التي وصل إليها هذا القطاع فقال بتاريخ 1993/4/8[9]: إن الصناعة المحلية تكاد

تتوقف بسبب الحصار وأن آلاف المعامل بدأت تغلق أبوابها أو تقوم بتسريح العمال مسببة بذلك بطالة شديدة في بلد كان يشغّل ثلاثة ملايين عامل أجنبي قبل الحرب.

أما قطاع الكهرباء والماء والغاز فقد أصيب بنكبة في سنة 1991 بسبب الدمار الهائل الذي تعرضت له المحطات الكهربائية. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بمقدار 48 بالمائة في سنة 1991، إلاّ أنه استعاد عافيته بعض الشيء في سنتي 1992 و1993 بعد التصليحات التي أجريت.

ونظراً لعدم توفر الأموال، وانعدام الاستثمار، فقد انهار الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التشييد من 695 مليون دينار في سنة 1990 إلى 143 مليون دينار في سنة 1991 مسجّلاً انخفاضاً هائلاً قدره 79 بالمائة تقريباً في تلك السنة. ورغم انتعاش هذا القطاع بعض الشيء في سنة 1992 إلا أنه تراجع بشدة في سنة 1993 لينخفض إلى 100 مليون دينار فقط، ولا يقارن هذا الناتج بما كان عليه قبل الحرب، وخصوصاً إذا ما قورن بناتج سنة 1980 البالغ حوالي 1,136 مليون دينار.

ولم يقتصر انهيار الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات السلعية، فقد انهار في سنة 1991 بمقدار 60 بالمائة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات التوزيعية، حيث ضمرت ضموراً شديداً كافة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والمؤسسات المالية والتأمين. واستمر ذلك النشاط المتدني طوال سنة 1992 ثم استعاد بعض عافيته في سنة 1993، إلا أنه لم يبلغ في تلك السنة سوى نصف ما كان عليه في سنة 1990.

وانكمش بشدة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الخدمية، فانخفض ذلك الناتج من 1,710 مليون دينار في سنة 1990 إلى 971 مليون دينار في سنة 1991، أي بمقدار 43 بالمائة. ورغم أن هذا الناتج قد شهد تحسنا مهما في سنة 1992 إلا أنه انكمش إلى النصف تقريبا في سنة 1993. ويعود ذلك الانكماش الشديد إلى انهيار الدخل الحكومي والشخصي مما استتبع ذلك تقلص شديد في خدمات الإسكان والإدارة العامة والأعمال الصحية والخدمات التربوية والطبية والاجتماعية والخدمات الشخصية كافة.

أداء القطاع الزراعي

لقد كان حظ القطاع الزراعي أفضل نسبياً من القطاعات السلعية الأخرى. وكان من الممكن لهذا القطاع أن يلعب دور المنقذ خلال ظروف الحصار العصيبة لو حصل هذا القطاع في الماضي على العناية والاهتمام، مثلما كان يحصل عليها موضوع عسكرة البلاد. ولكن هذا القطاع تعرض إلى إهمال شديد. والذي ساعد على إخفاء هذا الإهمال هو تزايد العوائد النفطية

التي تزايدت معها الإمكانيات الحكومية لاستيراد الغذاء.

ومن أوجه الإهمال الذي أصاب القطاع الزراعي عدم إنشاء شبكة إروائية لخدمة المنطقة الشمالية، بما فيها أراضي الجزيرة، وهي تزود البلاد بالجزء الأكبر من إنتاج الحبوب. ذلك أن الأعمال المائية التي تضمنتها خطط التنمية الزراعية كانت تركز على السيطرة على مياه الفيضان، ولم تحتل قضية السيطرة على المياه وخزنها واستغلالها من أجل الإرواء إلاّ مكاناً ثانوياً. ونتيجة لذلك ظلت المنطقة الشمالية أسيرة الأمطار النازلة التي تتغير أوقات نزولها وتتذبذب كمياتها بين سنة وأخرى. فإذا شحت الأمطار النازلة تقلصت معها كميات الحبوب المنتجة، وهذا ما حدث في سنة 1989 حيث انخفض إنتاج الحبوب في تلك السنة بحوالي 42 بالمائة عن السنة التي سبقتها، راجع جدول رقم (5–9).

وفي سنة 1990 نزلت كميات جيدة من الأمطار وارتفع ناتج الحبوب إلى حوالي 3.5 مليون طن، منها 1.19 مليون طن حنطة و1.85 مليون طن شعير[10]. وفي تلك السنة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي إلى 1,073.2 مليون دينار، أي بمقدار 9 بالمائة عن السنة التي سبقتها، راجع جدول رقم (7–9) وجدول رقم (2–13).

ولكن الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع تراجع بمقدار 25 بالمائة في سنة 1991، رغم نزول كميات جيدة من المطر نسبياً. ذلك أن الحصار الاقتصادي بدأ يفعل فعله، إضافة إلى الآثار السلبية المباشرة على الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) التي أفرزتها انقطاعات القوة الكهربائية والانتفاضة الشعبية، ونزوح مئات الآلاف من العراقيين من مناطق سكناهم أثر القمع الوحشي الذي واجه الانتفاضة.

وفي سنة 1992 تحسن الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 23 بالمائة عن السنة السابقة، نظراً لزيادة المساحات المزروعة والدعم الحكومي الذي لاقاه النشاط الزراعي، واستمر ذلك المستوى من الإنتاج تقريبا في سنة 1993.

وتمثل الدعم الحكومي بتوجه اهتمام الحكومة نحو ترميم البنية التحتية الزراعية وتصليح المصانع الزراعية التي دمرتها الحرب، وتزويد المزارعين بقروض ذات فائدة منخفضة، وزيادة توزيع الأسمدة (اليوريا بصورة رئيسية) وإيجار الأراضي الزراعية الحكومية بأسعار زهيدة، وشراء المنتوجات الزراعية بأسعار مغرية. وكمثال على الأسعار المغرية، ارتفع سعر شراء الطن الواحد من الحنطة الجيدة من 600 دينار في سنة 1990 إلى 3,000 دينار في سنة 1992 و5,000 دينار في سنة 1993، وارتفع سعر شراء الطن الواحد من الشعير من 2,000 دينار في سنة 1992 إلى 2,500 دينار في سنة 1993[11].

ولم يقتصر قيام الحكومة بشراء الحبوب بأسعار مغرية لتشجيع الفلاحين على زيادة

المساحات المزروعة فقط، وإنما حدث ذلك أيضاً للحيلولة دون قيام المزارعين ببيع محاصيلهم إلى القطاع الخاص، حيث كانت تباع في النهاية إلى المستهلكين بأسعار خيالية. ذلك من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الحكومة كانت تشتري بأسعار مغرية لتأمين الكميات اللازمة لمواجهة ما يتطلبه برنامج التموين الغذائي. وهي تدفع إلى المزارع جزاء محاصيله أثماناً عالية بالدينار العراقي المتوفر لديها بكثرة، ولو أنها اضطرت لشراء الحبوب من الأسواق الخارجية لأصبحت تدفع بالعملات الصعبة، وهي شحيحة لديها.

وعلى الرغم من تزايد المساحات المزروعة والأسعار المغرية التي كان يحصل عليها المزارعون، بقي الإنتاج واطئاً ولم يتناسب مع اتساع الرقعة المزروعة، نظراً لهبوط الكفاءة الإنتاجية أو الغلة الزراعية. فالقطاع الزراعي بالعراق، كما قلنا في الفصل التاسع، يعاني من تدني شديد في الإنتاجية. وقد زاد الأمر سوءاً، بعد فرض الحصار، انتشار الآفات الزراعية الذي صاحب نقص المبيدات والأجهزة الخاصة بها، إضافة إلى ما أصبح يعاني منه القطاع الزراعي من شحة كبيرة في الأسمدة المركبة والبذور، ونقص شديد في المكائن الزراعية وقطع الغيار. إن الفجوة الغذائية التي يعاني منها العراق ستستمر بالتزايد، نظراً لتزايد عدد السكان المستمر، ما لم تتجه الطاقات لبناء القطاع الزراعي، من جميع النواحي، حتى يصبح ركيزة كبرى يستند إليها الاقتصاد العراقي.

الغذاء والغلاء

لا ينتج القطاع الزراعي إلاّ جزءاً يسيراً – لا يتعدى الثلث – من احتياجات الشعب العراقي للغذاء، ويستورد الباقي من الخارج لسد الحاجة المحلية إلى الغذاء. وتستمر كميات الغذاء المستوردة بالتزايد، نظراً لتزايد السكان الذي لا يقابله تزايد مماثل في كميات الغذاء المنتج محلياً، وقد فاقت كميات الغذاء المستورد في السنين التي سبقت الحصار 70 بالمائة من احتياجات العراق الكلية للغذاء.

وفي أيلول (سبتمبر) 1990 – أي بعد فرض الحصار الاقتصادي بحوالي ثلاثة أسابيع – اتبعت الحكومة نظام التموين الغذائي بما يسد حوالي ثلث الحاجة إلى السعرات الغذائية، بعد أن كان الفرد العراقي يحصل على معدل 3,050 سعره قبل الحصار[12]. وقد زيدت الكميات الممونة في شباط (فبراير) 1993 – بأمر من السيد الرئيس!! – بمقدار 12.5 بالمائة للطحين و40 بالمائة للرز و20 بالمائة للسكر[13]. وقالت منظمة الغذاء والزراعة في تقرير لها صدر في تموز (يوليو) 1993، بعد أن زارت العراق بعثة منها لدراسة الحالة الغذائية هناك، إن الحصة التموينية التي يحصل عليها الفرد العراقي أصبحت مؤخراً تسد حوالي 53 بالمائة من السعرات التي كان

الفرد يأخذها خلال الفترة 1987–1989[14].

غير أن الغذاء الذي يحصل عليه الفرد العراقي من خلال التموين الحكومي، إضافة إلى كونه لا يكفي، فهو يتكون بصورة رئيسية من مواد هايدروكاربوراتيّة ولا يحتوي على البروتين الحيواني ولا على المغذيات الحيوية الأخرى، الأمر الذي يجبر العائلة العراقية – من أجل سد النقص الغذائي كمّاً ونوعاً – أن تشتري بعض الغذاء من الأسواق الخاصة بأسعار فلكية.

وقالت البعثة المذكورة، بعد عملية مسح قامت بها للأسواق، إن السلع الغذائية الأساسية، كالطحين والسكر وزيت الطبخ وحليب الأطفال، قد اختفت تقريباً من بعض الأسواق التي زارتها. وفي الأسواق التي توفرت بها بعض السلع الغذائية كان مستوى الخزين واطئاً، ويعكس وجود الخزين، ولو بمستوىً واطئاً، نقص القوة الشرائية وليس وفرة الإمدادات. ولو توفرت القوة الشرائية اللازمة لما استمر عرض تلك السلع حتى لبضعة ساعات، ولحدثت صعوبة في تعويضها. وفي بعض الحالات تكون السلع الغذائية المعروضة في بعض المخازن نتيجة إعادة بيع حصص التموين الغذائية من قبل طبقات الشعب الفقيرة التي هي بأمس الحاجة إلى المال للتداوي والصرف على الحاجات الملحة الأخرى.

لقد تعرضت، بعد فرض الحصار، أسعار السلع الاستهلاكية بصورة عامة والسلع الغذائية بصورة خاصة إلى طفرات جنونية. إن السبب الأول في زيادة الأسعار هو شحة العرض المحلي طبعاً وعدم قدرته على مواجهة الطلب. ومن أجل سد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية لا بد من شراءها من الخارج بالعملات الأجنبية. وفي الأحوال الاعتيادية، كما كانت الحالة عليه قبل فرض الحصار، كان المستوردون يتجهون نحو الحكومة (أو البنوك) للحصول منها على العملات الأجنبية اللازمة لمستورداتهم على أساس سعر الصرف الرسمي البالغ 3.1 دولار أمريكي لكل دينار واحد. ولكن الحكومة أضحت تمتنع عن تزويد المستوردين بما يحتاجونه من العملات الصعبة، عندما بدأت هي نفسها تعاني من شحة العملات الأجنبية منذ ثمانينات القرن الماضي خلال حربها مع إيران. فمنذ ذلك الوقت بدأ الدينار العراقي يطرح بكثرة في الأسواق المحلية وفي أسواق الدول المجاورة مقابل الحصول على العملات الأجنبية. وقد تآكلت قيمة الدينار العراقي بمرور الزمن نتيجة لعرضه المتزايد في الأسواق.

وفي الدول التي تحافظ على قيمة عملتها يدخل البنك المركزي، أو بنك الدولة، الأسواق المالية مشترياً للعملة الوطنية وطارحاً مقابل ذلك العملات الأجنبية حتى تتحسن قيمة العملة الوطنية إلى المستوى المطلوب. ولكن الذي حدث بالعراق، بعد ضرب الحصار الاقتصادي، هو العكس تماماً. فلم تكتف الحكومة العراقية بالتوسع في طبع النقود العراقية لسد العجز الذي أصبح

مستديما في ميزانية الدولة، والصرف محلياً ما شاء لها الصرف، وإنما بدأت تدخل السوق السوداء طارحة العملة العراقية مقابل ما تحتاجه من العملات الأجنبية بحجة حاجتها إلى تلك العملات. وقال موظفو وزارة التجارة العراقية صراحة أن كلفة التموين الشهري تبلغ حوالي 90 مليون دولار، وتضطر الحكومة بين حين وآخر إلى شراء الكميات هذه من السوق السوداء مقابل طرح العملة العراقية[15]. وبسبب ذلك الابتذال انهار سعر الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي حتى أصبح الدولار الواحد يعادل أكثر من 100 دينار عراقي أواخر سنة 1993، وهي السنة التي اخترناها نموذجا لسرد مصاعب الشعب الحياتية بعد الحرب، ولا ينكر أن قيمة الدينار قد تدهورت تدهوراً مريعا خلال السنوات القليلة اللاحقة.

وإذا كانت الحكومة العراقية تطبع النقود لتوفير المواد الغذائية التي تتطلبها برامج التموين، مما يساعدها على بيع الحصص التموينية بأسعار رمزية، فإنّ مستوردي السلع الاستهلاكية لا يقدرون على ذلك وإنما يشترون السلع المستوردة بأثمان حقيقية، نقداً كان ذلك أو مقايضة بالذهب أو ما توفر لدى التجار من سلع أخرى آنذاك. ويتم حينئذٍ تسعير السلع المستوردة بما يعكس أثمانها الحقيقية مع تحميلها الأرباح التي يرتأيها المستورد. ونظراً لانهيار قيمة العملة العراقية، تظهر السلع المستوردة في أسواق القطاع الخاص، بما فيها السلع الغذائية، وهي غالية غلاءً فاحشاً. وبعبارة أخرى تطرح السلعة المستوردة من قبل القطاع الخاص في الأسواق الخاصة وهي مقيّمة بالدولار الأمريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي، كما هو سعره في السوق السوداء، وهي المكان الذي يحصل منه التجار المستوردون على الدولار الأمريكي والعملات الصعبة الأخرى، وليس كما هو سعره الرسمي لدى الحكومة وهو 3.1 دولار أمريكي لكل دينار عراقي واحد. فقد أغلقت هذه السوق الرسمية أمام المستوردين العراقيين منذ سنين، إلاّ في حالات نادرة. والذريعة التي تتذرع بها الحكومة هي عدم توفر العملات الأجنبية الكافية لديها لتغطية الاستيرادات الحكومية ناهيك عن تغطية استيرادات القطاع الخاص.

ولو قدر للمستوردين العراقيين الحصول على العملات الصعبة من الحكومة بالأسعار الرسمية لانتفى التضخم المفرط بالأسعار واختفت المشكلة. ولكن الحكومة العراقية أصبحت مفلسة وليس لها مصدراً آخراً لتوليد العملات الأجنبية غير النفط وقد توقفت تجارته. وكان من المحتم أن التضخم المفرط أو الغلاء الفاحش سيبقى ما بقيت السوق السوداء مصدراً للعملات الأجنبية. وكانت ستستمر أسعار السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى بالصعود، طالما استمر سعر الدينار العراقي بالنزول أمام الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى. إلاّ أن ظاهرة التضخم المفرط تراجعت بعد المباشرة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، ثم اختفت بسقوط النظام وفتح أبواب الاستيراد وقيام البنك المركزي بالتدخل للمحافظة على استقرار قيمة الدينار.

ولا ينكر ما للتضخم المفرط من آثار سلبية شديدة، ليس على القوة الشرائية والدخل فحسب، وإنما على عمليات الادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية. فبالإضافة إلى انهيار الدخل الفردي وفقدان القوة الشرائية، تفقد آلية الأسعار مزيتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات ويضعف دورها في عملية تخصيص الموارد وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما تتعطل وظيفة العملة المحلية كأداة للادخار وتفقد المدخرات النقدية قيمتها في ظل التضخم المفرط ويكثر الميل، نتيجة لذلك، إلى الاستدانة والتوسع في شراء السلع الاستهلاكية وخزنها، وهو نشاط يزيد بدوره من حدة التضخم. كذلك يكثر الميل في ظل التضخم المفرط إلى اقتناء الأصول الثابتة والذهب والعملات الصعبة حينما يتراجع دور العملة المحلية كوسيلة للتداول والادخار. ونتيجة لتلك الأنشطة تضعف أو تنعدم عملية الادخار النقدي فتقل موارد الاستثمار ويتراجع النمو الاقتصادي وتتوقف عملية التنمية الاقتصادية.

الدخل الفردي والأسعار

لم يتحسن الدخل الفردي بعد الحرب لأغلب طبقات الشعب العراقي بنفس الوتيرة التي ارتفعت بها الأسعار. وغدت الفجوة بين الدخل والأسعار تتزايد باستمرار حتى انهار الدخل الفردي للعديد من شرائح الشعب العراقي، وخصوصاً الشرائح صاحبة الدخل المحدود. وقالت بعثة منظمة الغذاء والزراعة[16]: إن معدل المرتب الشهري لأغلب المناصب والمهن ازداد بمقدار مرتين إلى ثلاث مرات فقط منذ سنة 1990. فأصبح ذلك المرتب في حزيران (يونيو) 1993 يتراوح ما بين 250 ديناراً شهرياً للعامل غير الماهر إلى 775 ديناراً للموظف الكبير (وكيل وزارة مثلاً). إن تلك الزيادات لم تلحق بالطفرات الجنونية التي شهدتها أسعار السلع الغذائية. فمقارنة بأسعار تموز (يوليو) 1990 (وهي الأسعار السائدة قبل الحصار) ارتفعت أسعار الطحين (وهو أهم غذاء رئيسي بالعراق) في حزيران 1993 بمقدار 355 مرة – كما قالت البعثة – وأسعار الرز بمقدار 71 مرة وزيت الطهي 106 مرات والسكر 149 مرة.

وقدرت البعثة كلفة سلة الغذاء الذي تحتاجه عائلة عراقية من ستة أفراد بحوالي 110 دينار فيما لو تم شراء تلك السلة في تموز 1990، ولكن كلفة نفس السلة ارتفعت إلى 5,400 دينار في حزيران 1993. وحتى لو أُخذ بنظر الاعتبار ما تحصل عليه العائلة من التموين الحكومي بسعر زهيد، فإنها ستحتاج إلى حوالي 3,000 دينار شهرياً لسد النقص الغذائي الناتج عن عدم كفاية التموين الحكومي كمّاً ونوعاً.

فمن أين للعائلة العراقية أن تحصل على المال اللازم لسد النقص الغذائي إذا كان المرتب الشهري لموظف الدولة الكبير لا يتجاوز 775 ديناراً؟[17] ومن أجل تأمين لقمة العيش أصبح العراقيون يبيعون الحلي وأثاث المنازل والملابس ولعب الأطفال، ومن لم يجد أصبح يلجأ

إلى الاستدانة، ومن لم يجد توجه إلى الجريمة، وحتى الفساد!

النفط مقابل الغذاء

نظراً للحالة الغذائية والصحية المزرية التي أصبح عليها الشعب العراقي بعد حرب الخليج الثانية وبناءً على تقرير صدر الدين أغاخان الذي أشرنا إليه سابقاً، أصدر مجلس الأمن قرارين أحدهما برقم 706 وتاريخ 1991/8/15 والثاني برقم 712 وتاريخ 1991/9/19 سمح بموجبهما إلى العراق بتصدير ما قيمته 1.6 مليار دولار من النفط خلال ستة أشهر، على أن ينظر في أمر تصدير كميات أخرى من النفط بالمستقبل إذا تطلبت حاجات العراق الإنسانية ذلك. واشترط القراران أن يكون البيع بإشراف الأمم المتحدة وأن تودع المبيعات لدى صندوق خاص يشرف عليه الأمين العام للأمم المتحدة، وأن يخصص 30 بالمائة من قيمة المبيعات لصندوق تعويضات المتضررين من الحرب وحوالي خمسة بالمائة لتغطية نفقات عمليات الأمم المتحدة بالعراق. واشترط القراران أن يخصص حوالي 65 بالمائة من المبيعات لشراء احتياجات العراق الإنسانية الطبية والغذائية على أن تتم تلك المشتريات بموافقة الأمم المتحدة وتوزع داخل العراق بإشرافها لتأمين وصولها إلى جميع أنحاء القطر ولضمان توزيعها بعدالة إلى جميع قطاعات الشعب من المدنيين.

وقد رفضت الحكومة العراقية العمل بتلك القرارات بحجة كونها تنتقص من سيادة العراق. وجرت مفاوضات عديدة بين وفود من العراق والأمم المتحدة لم تنتج شيئاً يذكر في بادئ الأمر، فمرة كانت الحكومة العراقية تطلب تغيير بعض شروط القرارين وزيادة الكميات المصدرة لتغطية كلفة الإنتاج وكلفة تصليح المنشآت النفطية، والسماح بالتصدير من الجنوب بدلاً من اقتصار التصدير عبر تركيا، ومرة أخرى كانت ترفض العمل بالقرارين وتطالب مجلس الأمن برفع الحصار الاقتصادي والمالي عن العراق بالكامل، بحجة أنها قد نفذت معظم بنود قرار مجلس الأمن رقم 687. ولقد استمرت تلك المماطلات أكثر من خمس سنوات رغم الحالة الرهيبة التي تردى إليها الشعب العراقي اقتصادياً وصحياً واجتماعياً.

إن العذر الذي تذرع به النظام في عدم تنفيذ القرارين المذكورين، وهو انتهاك سيادة العراق، هو عذر لا معنى له. ذلك أن بعض بنود قرار مجلس الأمن رقم 687 التي وافقت عليها الحكومة العراقية ونفذتها تنتهك سيادة العراق، والقرار 715 الخاص بالرقابة المستقبلية للتصنيع والتسليح بالعراق، الذي وافقت عليه الحكومة العراقية، ينتهك سيادة العراق، والمنطقة الآمنة في الشمال ومناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب كلها انتهاكات لسيادة العراق.

إن تباكي النظام العراقي على سيادة العراق هو كذبة أخرى من أكاذيب النظام ومسرحية تضليلية كان يراد بظاهرها شيء وبباطنها شيء آخر. فظاهرها يوحي بحرص النظام العراقي على سيادة العراق، وهذا نقيض للواقع، لأنّ النظام العراقي هو الذي عرض سيادة العراق لانتهاكات

خطيرة برضىً منه في حالات ورغماً عنه في حالات أخرى. وباطنها يراد منه الإيغال في تعريض الشعب العراقي إلى حالات الجوع والمرض، واستغلال تلك الحالات لابتزاز المجتمع الدولي وبالتالي استعمال الشعب العراقي بحالته الخطيرة كرهينة لتسليط الضغط على مجلس الأمن للموافقة على رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بالكامل دون الالتزام بنزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل، وهو التزام تضمنه القرار 687 ووافق عليه العراق.

وأخيراً حصلت الموافقة

لقد استمرت الحكومة العراقية بالمماطلة وعدم تنفيذ قرارات النفط مقابل الغذاء لمدة ناهزت الخمس سنوات ونصف، متذرعة بأسباب شتى. ولقد تدهورت حالة الشعب العراقي خلال تلك الفترة تدهوراً خطيراً من شتى الوجوه. ولعل تقرير منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة[18] التي زارت العراق خلال شهر حزيران (يونيو) 1993 عكس خطورة الوضع حين قال في جزءٍ منه:

«**لاحظت البعثة، بقلق بالغ، شيوع المؤشرات المعروفة التي تسبق المجاعة، كالأسعار المفرطة، انهيار الدخل الفردي، تفشي البطالة، الانخفاض الشديد في كميات ونوعيات الغذاء المتناول، الاستنزاف الكبير للممتلكات الشخصية، ارتفاع نسبة انتشار الأمراض، ارتفاع نسب وقوع الجرائم، والأعداد المتزايدة بسرعة من المعدمين... وبسبب التضخم المفرط وانهيار الدخل الحقيقي، فإن جزءاً كبيراً من السكان غدا لا يتمكن من الشراء من الأسواق الخاصة لسد النقص الغذائي الناشئ عن التموين. ونتيجة لذلك فإن حالة تغذية السكان مستمرة بالتدهور بسرعة مخيفة. إن أعداداً كبيرة من العراقيين أصبحت، في الحقيقة، تتناول من الغذاء أقل من شعوب تلك الأقطار الأفريقية المصابة بالكوارث... إن المؤشرات المذكورة تكشف عن أزمة حادة في تجهيزات الغذاء وفي الحصول عليه، إن لم يتم تجنبها بحزم، ستؤدي إلى مجاعة كبيرة بالبلد**».

أن تدهور الصحة العامة وسوء التغذية ونقص الدواء قد بدأت تظهر آثارها على شريحة الشعب العراقي الأضعف والأسرع تأثرا وهي شريحة الأطفال. وقد عبر عن ذلك في سنة 1995 مجموعة من باحثي منظمة الغذاء والزراعة في تقرير أُرسل إلى مجلة لانست (THE LANCET) الخاصة بالجمعية الطبية البريطانية يشير إلى أن الحصار الاقتصادي قد تسبب في موت 567 ألف طفل عراقي، وقد تلاقفت وسائل الأعلام الأمريكية والعالمية هذا النبأ[19].

ومن أجل أقناع الحكومة العراقية بقبول برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو أجراء مؤقت ومصمم أساساً لإغاثة الشعب العراقي لحين رفع الحصار الاقتصادي بالكامل بعد قيام العراق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فقد أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً في سنة 1995 رفع بموجبه قيمة الصادرات النفطية إلى ملياري دولار كل ستة أشهر، كما وضع مسؤولية توزيع الغذاء والدواء في

جميع مناطق العراق، عدا المحافظات الكردية الثلاث (منطقة الحكم الذاتي) بيد الحكومة العراقية فيما بقيت مسؤولية التوزيع في منطقة الحكم الذاتي بيد الأمم المتحدة. وقد رفضت الحكومة العراقية مرة أخرى الموافقة على هذا البرنامج، ولم توافق عليه إلا في كانون الأول (ديسمبر) 1996 بعد مرور سنة ونصف تقريباً، وبدأ تصدير النفط العراقي لأول مرة بصورة رسمية في كانون الثاني (يناير) 1997 بموجب قرار مجلس الأمن 986 بعد أن توقف عن التصدير لمدة ست سنوات ونصف تعرض خلالها الشعب العراقي إلى خسائر جمة بالأرواح والأموال، كان بمقدور النظام العراقي تفاديها لو أراد.

إن مسرحية التباكي على سيادة العراق، وما صاحبها من مماطلة وتسويف واختلاق العقبات، والامتناع عن التصدير الجزئي للنفط، لمدة ست سنوات ونصف، من أجل تقديم الإغاثات الغذائية والطبية العاجلة للشعب العراقي، تدلل بشكل قاطع على أن النظام العراقي لم يكن يأبه بمصلحة الشعب العراقي ولا بسلامته. وأن المصلحة الأولى في العراق كانت مصلحة القيادة السياسية التي ظلت بمنئى عن كارثة الحصار، وأن السلامة العليا في العراق كانت سلامة الرئيس صدام حسين وسلامة حكمه. أما شحة الغذاء، وفقدان الدواء، وانتشار الجوع، وتفشي المرض، وموت الأطفال، واستفحال الغلاء الفاحش، وانهيار الدخل الفردي، وانحطاط قيمة العملة العراقية، وتفشي البطالة، وشيوع الجريمة، وتفسخ الأخلاق، وانحطاط القيم، واستشراء الفساد، كل هذه أمور ثانوية يمكن للشعب العراقي تحملها والتعايش معها طالما بقي السيد الرئيس (حفظه الله) مع أهله وأخوته وبني عمومته والبطانة المحيطة بهم في بحبوحة من العيش آمنين سالمين.

الفصل الرابع عشر

الحصار والاقتصاد العراقي

«نحن ننال الحكومة التي نستحق.
وعندما نتحسن لا بد للحكومة أن تتحسن».
«مهاتما غاندي»

لقد بينا في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر مدى الكارثة التي حلت بالعراق وبالشعب العراقي نتيجة لقيام حرب الخليج الثانية. وهي كارثة تمثلت، من الناحية الاقتصادية، بدمار البنية التحتية بجميع أشكالها، وبالأضرار الجسيمة التي أصابت الاقتصاد العراقي بجميع قطاعاته، وبتقهقر الأداء الاقتصادي بصورة عامة. ونريد في هذا الفصل أن نبين كيف تحول الحصار المضروب على العراق إلى آلة لخدمة السلطة وأزلامها، كما نريد أن نستعرض من بعض الوجوه حالة الشعب العراقي والأداء الاقتصادي في ظل الحصار، رغم تشابك آثار هذا الحصار مع الآثار التي أفرزتها الحرب.

انهيار الصادرات النفطية

لقد بدأ العراق بعد الموافقة على القرار 986 بإنتاج النفط الخام ما وسعته قدرته الإنتاجية، وأصبح يصدر النفط بموجب مراحل نصف سنوية. ويبدو من الجدول رقم (1. 14) الذي يبين أنتاج وصادرات العراق النفطية خلال الفترة 1990-2003، أن أنتاج العراق من النفط الخام قد انهار في سنة 1991أثر الحرب، حيث أصبح ينتج فقط لسد الطلب المحلي وتصدير حوالي 60 ألف برميل يومياً إلى الأردن بموافقة الأمم المتحدة، وتهريب ما يمكن تهريبه إلى الدول المجاورة.

ولقد قفز الإنتاج بشدة في سنة 1997، وهي السنة التي بدأت فيها الصادرات النفطية بصورة رسمية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء[1]. كما زيدت قيمة الصادرات النفطية المسموح بها كل ستة أشهر من ملياري دولار في البداية إلى 5.26 مليار دولار في سنة 1998، ثم أُلغي هذا السقف نهائياً في كانون الأول (ديسمبر) 1999 وذلك بموجب القرار 1284الذي فرض على العراق، ضمن ما فرضه، رجوع مفتشي أسلحة الدمار الشامل لمزاولة مهامهم، وقد رفض العراق

رجوع هؤلاء المفتشين.

ولقد تساوى إنتاج العراق تقريباً في سنة 1999 مع إنتاجه قبل عقد من السنين، أي في سنة 1989، وهي السنة الوحيدة الكاملة، في ظل رئاسة صدام حسين، التي لم يخض فيها العراق حرباً ولم يخضع إلى حصار، ووصل الإنتاج قمته في سنة 2000 ثم أخذ بالتدهور بعد ذلك بسبب المشاكل مع الأمم المتحدة ومنها مسألة التسعير، ثم انخفض بشدة في سنة 2003 وهي سنة سقوط النظام.

جدول رقم (1-14): إنتاج وصادرات النفط الخام العراقي والعوائد النفطية خلال الفترة 1990-2003

السنة	الإنتاج (ألف برميل/ يوميا)	الصادرات (ألف برميل/ يومياً)	العوائد النفطية (مليون دولار)
1990	2,113	1,596	9,594
1991	283	39	351
1992	526	61	482
1993	660	59	425
1994	749	60	421
1995	737	64	461
1996	740	88	680
1997	1,384	747	4,280
1998	2,181	1,418	5,111
1999	2,720	2,131	12,104
2000	2,810	2,040	19,771
2001	2,593	1,710	15,685
2002	2,127	1,495	12,593
2003	1,378	387	7,519

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 2007

أما قيمة الصادرات النفطية فقد فاقت في سنة 1999 ما كانت عليه في سنة 1989، ثم ازدادت في سنة 2000 بأكثر من 60 بالمائة عما وصلته في سنة 1999 وبذلك بلغت قمتها خلال فترة الحصار. ورغم أن 30 بالمائة من قيمة الصادرات النفطية كانت تذهب لتعويضات

الحرب – وقد خُفضت تلك النسبة إلى 25 بالمائة فيما بعد ثم إلى 5 بالمائة بعد سقوط النظام – فإن الصادرات النفطية كانت تزيد عن حاجة العراق للغذاء والدواء، وقد تجمع فائض منها لصالح العراق في حسابه الخاص الموضوع أمانة تحت أشراف الأمم المتحدة[2] (ACCOUNT ESCROW) علماً أن الحصار الاقتصادي رُفع في 2003/05/22 بموجب القرار 1483 وانتهى العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء في 2003/06/03.

كان العراق يستورد قبل الحرب حوالي 360 مليون دولار سنوياً من الأدوية والمعدات الطبية، كما بلغت قيمة أستيرادات العراق في سنة 1989 من المواد الغذائية حوالي 2,485 مليون دولار (راجع جدول 4–9). فإذا اعتبرنا مجموع هذين الرقمين (وهو 2,845 مليون دولار) كأساس لاستيرادات العراق السنوية الغذائية والطبية قبل الحرب، وأن هذه الأستيرادات ستزداد بنسبة معدل الزيادة السنوية للسكان، فإن حاجة العراق للمواد الغذائية والطبية من الخارج ستبلغ حوالي 3.5 مليار دولار في بداية سنة 1997 وهي السنة التي بدأ فيها العراق تصدير النفط بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، وسيكون تقديرنا لقيمة احتياجات العراق الغذائية والطبية حوالي 3.8 مليار دولار كمعدل سنوي خلال السبع سنوات 1997–2003.

هذا بخصوص حاجة العراق السنوية للغذاء والدواء، أما بخصوص قيمة الصادرات النفطية، فإن الجدول (1–14) بين لنا أن مجموع قيمة الصادرات النفطية خلال الفترة 1997–2003 بلغ حوالي 77 مليار دولار وأن تقديرنا لمجوع ما حصل عليه العراق من تلك العوائد النفطية هو حوالي 53 مليار دولار، حيث ذهب الباقي (حوالي 24 مليار دولار) كتعويضات حرب ونفقات للأمم المتحدة وجزء يسير منها أجور نقل النفط عبر تركيا.

إن الرقم المذكور يشير إلى أن المعدل الصافي لما كان يحصل عليه العراق من العوائد النفطية الرسمية (أي من خلال الأمم المتحدة) هو حوالي 7.6 مليار دولار سنوياً مقابل احتياجات غذائية وطبية قدرناها بحوالي 3.8 مليار دولار سنوياً، أي أن صافي العوائد النفطية للعراق كانت تساوي ضعف احتياجاته من الغذاء والدواء.

ولقد وافقت الأمم المتحدة على تخصيص مبالغ أضافية مهمة لتغطية حاجات العراق الإنسانية الملحة في مجالات الماء والكهرباء والتربية والزراعة والمواصلات والإسكان وغيرها، إضافة إلى 600 مليون دولار كل ستة أشهر لشراء أجهزة ومعدات نفطية (أنظر جدول رقم (2–14) وهو يبين تفصيلات الخطة رقم 11 كمثال).

جدول رقم (2-14): التخصيصات المالية لبرنامج النفط مقابل الغذاء (خطة رقم 11) لتغطية الستة اشهر (2001/12/1-2002/5/29) (مليون دولار)

أبواب الصرف[1]	مجموع التخصيص [2]	المحافظات الكردية [3]
غذاء [4]	1275.00	184.00
مهمات توزيع الغذاء	195.00	1.50
إسكان	178.00	-
دواء وتجهيزات طبية	178.00	40.00
كهرباء	293.50	65.50
زراعة	295.00	37.00
ري	179.00	-
تعليم (ابتدائي وثانوي)	129.54	48.54
تعليم عالي	58.60	7.60
نقل ومواصلات	230.50	12.00
ماء وصحة	112.00	112.00
مصلحة الماء العامة	85.60	-
مصلحة ماء بغداد	125.00	-
إعادة إسكان	114.80	114.80
إزالة ألغام	14.10	14.10
تغذية	15.53	15.53
تأهيل صحي	43.86	34.86
حصص خاصة[5]	309.40	-
المجموع	**3832.43**	**696.43**
أجهزة ومعدات نفطية [6]	600.00	-
المجموع الكلي	**4432.43**	-

(1) أبواب الصرف غير ثابتة، فقد يضاف إليها أو يحذف منها حسب الحاجة في كل خطة توزيعية.

(2) إن مجموع التخصيص هو لجميع المحافظات العراقية بضمنها المحافظات الكردية وان المبالغ المخصصة هي تقديرية، حيث تعتمد المبالغ النهائية على أسعار المواد في السوق حين شرائها والخدمات حين استحصالها.

(3) المحافظات الكردية هي أربيل ودهوك والسليمانية ويبلغ مجموع تخصيصاتها حوالي 18 بالمائة من مجموع تخصيصات العراق الكلية قبل إضافة التخصيصات النفطية.

(4) إن الحصة الغذائية التموينية للشخص الواحد تحتوي على 2,472 سعرة حرارية و60.2 غرام بروتين و64.09 غرام دهنيات و439.4 ملغرام كالسيوم و9.8 غرام حديد.

(5) إن الحصص الخاصة تتضمن 87 مليون دولار للإسكان و112مليون دولار لبناء المراكز الصحية و100.4 مليون دولار للماء والصحة العامة وخمسة ملايين دولار لرياضة الشباب وخمسة ملايين دولار للعمالة والشؤون الاجتماعية.

(6) مبلغ ثابت قدره 600 مليون دولار لكل خطة نصف سنوية ، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن.

المصدر: MEES, 28 January 2002, p.B6

إيذاء احتياطيات العراق النفطية

إننا نريد من بيان هذه الأرقام المذكورة أعلاه أن نقول بأن برنامج النفط مقابل الغذاء، باعتباره برنامج إغاثة وليس اعمار، قد وفر للعراق خلال الفترة 1997 - 2003 أموالاً زادت عن حاجاته الغذائية والطبية. وقد ذهب جزء من تلك الزيادات لمواجهة حاجات العراق الإنسانية الأخرى رغم بعض السلبيات التي اكتنفت البرنامج.

وبناءً عليه لم تكن هناك حاجة للمبالغة في أنتاج النفط العراقي والارتفاع به، خصوصاً ما حدث في نهاية سنة 1999، إلى مستويات لا تقرها القواعد الرشيدة في الإنتاج، ما عرّض جزءاً ليس بالقليل من احتياطيات النفط العراقي إلى الضياع بصورة نهائية. أن عدم التريث لحين وصول الأجهزة والمعدات النفطية اللازمة لرفع قدرة العراق الإنتاجية، والتي وافقت عليها الأمم المتحدة، والإصرار على المبالغة في الإنتاج يتناقض تماماً مع سياسة النظام التي بمقتضاها امتنع عامداً متعمداً عن تصدير النفط العراقي لمدة تزيد عن خمس سنوات قبل بدء العمل بالبرنامج. إن حاجة برنامج النفط مقابل الغذاء، كما شرحناها أعلاه، لم تكن تبرر زيادة الإنتاج بوتائر أدت إلى إيذاء الآبار الإنتاجية والاحتياطيات النفطية، خصوصاً وأن جزءاً لا بأس به من ذلك الإنتاج كان يخصص للتهريب من أجل مليء خزانة صدام الخاصة، وليس لتوفير أموال أضافية لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

غير أن الحكومة العراقية، رغم كل ذلك، اتبعت سياسة أنتاج الحد الأقصى ما أمكنها ذلك، وقد كان يتم ذلك في ظل ظروف فنية لا تتفق مع قواعد الإنتاج السليم. فتقرير الأمم المتحدة الذي قدمه الأمين العام إلي مجلس الأمن في آذار سنة 2000[3] نتيجة زيارة ميدانية للعراق قام بها ستة خبراء مندوبين عن الأمم المتحدة استنتج بأن صناعة النفط العراقية قد وصلت إلى حالة يرثى لها، وإن الارتفاع بالإنتاج إلى حوالي ثلاثة ملايين براميل يومياً في أواخر سنة 1999 قد تم بغياب الأصول الفنية التي تتطلبها إدارة الحقول. وإن استمرار الإنتاج على تلك الشاكلة سيؤدي إلى خسارة دائمية لجهة الاحتياطي النفطي وسيترك نسبة كبيرة من النفط لا يمكن استخراجها.

وعلى الرغم من النصائح والتحذيرات العديدة التي وُجهت إلى الحكومة العراقية بهذا الخصوص فإن إنتاج النفط العراقي استمر بصورة غير سليمة وبما لا يتناسب مع الوضع الفني المتدهور. وقد أدت زيادة الإنتاج، دون الاهتمام بالمخاطر المحتملة، إلي توقف 56 بئراً عن الإنتاج في الحقول الجنوبية، 54 منها "قُتلت" نتيجة للتسرب المائي، كما أن الحقول الشمالية تعرضت إلى أضرار مستديمة، وإن 20 بالمائة من احتياطي نفط كركوك العظيم قد يضيع إلى الأبد. إن ما حدث ليدل دلالة قاطعة على أن النظام لعراقي كان يقيّم الأمور بحسابات مصالحه الآنية القصيرة الأمد، ولم يكترث بثروات البلد الطبيعية على الأمد البعيد.

تهريب النفط العراقي

خصصت الأمم المتحدة 600 مليون دولار كل ستة أشهر من أجل صيانة وتأهيل المنشآت والحقول النفطية العراقية، والتي أصبحت عرضة للتدهور المستمر، كما ذكرنا. وقد كانت العديد من طلبيات الشراء تبقى قيد النظر من قبل لجنة الأمم المتحدة المختصة، وذلك بحجة الاستعمال المزدوج، إذ كان تعليق الطلبيات يتم بتأثير أشد من قبل المندوب الأمريكي، وبتأثير أخف نسبياً من قبل المندوب البريطاني. إلا أن العراق أعلن بأنه تسلم ما قيمته 1.2 مليار دولار من المعدات النفطية وأنه ينوى زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام إلى3.1 مليون برميل يومياً في سنة 2002، كما ينوي تصدير 2.2 مليون برميل يومياً كحد أقصى من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء[4].

بلغ استهلاك العراق من المنتجات النفطية حوالي 350–400 ألف برميل يومياً، وإذا بلغ معدل الإنتاج السنوي حوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً يخصص منها 2.2 مليون برميل يومياً للصادرات بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن ما سيفيض عن الحاجة ويكون جاهزاً للتهريب حوالي 400–450 ألف برميل يومياً، يضاف إليها ما يفيض عن حاجة العراق من المنتجات النفطية التي تنتجها المصافي المحلية. وبأجراء عملية حسابية بسيطة على أرقام الإنتاج والصادرات المبينة في جدول (1–14) نجد أن المعدل السنوي لما كان يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي والصادرات الرسمية خلال السنوات 1992–2003 هو حوالي 250–300 ألف برميل يومياً، كانت تُهرّب فعلاً.

لقد دأب النظام العراقي على محاولة الحصول على الأموال النفطية بأية وسيلة خارجة عن سيطرة الأمم المتحدة. ومن أجل هذا الأمر اتبع النظام طريقتين: أحداهما تهريب النفط العراقي، وهي الطريقة المعمول بها أعتيادياً منذ البداية، إذ يقوم النظام بتهريب كميات النفط الخام التي حسبناها أعلاه وكذلك المشتقات النفطية الفائضة عن الحاجة ،خصوصاً من مصفى البصرة، إلى خارج العراق عن طريق تركيا والأردن وسوريا والخليج العربي. أما الطريقة الأخرى، وقد اتبعت منذ سنة 2000، هي أن يتقاضى بموجبها النظام إضافة نقدية (حوالي 0.25 - 0.40 دولار للبرميل الواحد) زيادة على السعر المتعاقد عليه والمعلن لدى الأمم المتحدة حيث كان يتم إيداع المبلغ الإضافي في حسابات النظام الخاصة وبمعزل عن سيطرة الأمم المتحدة.

إن الأموال التي كسبها العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء (حوالي 72 بالمائة من قيمة الصادرات النفطية) كانت تُخصص كلها لشراء الغذاء والدواء للشعب العراقي، وكذلك لمواجهة حاجات الشعب الإنسانية الملحة، وهي وإن بقيت تحت سيطرة الأمم المتحدة ولا يتم الصرف منها إلا بإذنها وبإشرافها، فإنها كانت أولاً وأخيراً ملكاً للشعب العراقي لمواجهة حاجاته الإنسانية طالما بقي تحت الحصار. أما الأموال التي استولى عليها النظام بوسائل التهريب أو أية

وسائل أخرى خارج قنوات الأمم المتحدة، فهي كانت تُعامل وكأنها ملكاً لصدام، يتصرف بها كيفما يشاء، وقد ذهب معضمها للصرف على القصور وشراء السلاح والإنفاق على الأجهزة الأمنية الخاصة ورشوة الأنصار من عسكريين ومدنيين.

وقد نشرت جريدة الفاينانشيال تايمز اللندنية الرصينة بعددها الصادر في 2000/10/4 نتيجة بحث ميداني قام به مراسلها (Robin Allen) قالت فيه أن معدل الصادرات النفطية المهربة من العراق يبلغ حوالي ملياري دولار سنوياً، وأن الأموال التي يحصل عليها النظام بهذه الوسيلة تقع تحت سيطرة صدام حسين وبطانته، يخصص منها ما يزيد على 600 مليون دولار سنوياً لشراء السلاح وكذلك استيراد عشرات الآلاف من قناني الوسكي والسيكار الكوبي ومواد الترف الأخرى لتوزع على أنصار صدام ومريديه.

قصور وبذخ

لقد دأب النظام العراقي على التباكي أمام العالم، شاكياً فعل الحصار اللاأنساني في نشر الجوع والمرض داخل العراق وفراغ المستشفيات من الأدوية والمعدات وموت الأطفال. وهو إذ كان يذرف دموع التماسيح على ما انحدرت إليه حالة الشعب العراقي – وهي حالة رهيبة حقاً – ولا ينفك من المطالبة برفع الحصار من جهة، كان يقوم من جهة أخرى بتنفيذ برامج ترف ولهو لرأس النظام وأزلامه، لم يشهد العراق مثيلاً لها من قبل، ولا تضاهيها حتى خيالات ألف ليلة، تستنزف مليارات الدولارات من نفط الشعب العراقي المهرب.

فقد قام صدام منذ سنة 1991 ببناء سلسلة من القصور الفارهة بلغ عددها 48 قصراً[5].وتحتوي تلك القصور على أجود مواد الترف واللوازم الأجنبية المهربة إلى داخل العراق. ورغم أن تلك القصور كان ممنوعاً على العراقيين الدخول لها أو حتى الاقتراب من جدرانها الخارجية، فإن المشاهدات التي رواها القلة من العرب والأجانب الذين سمح لهم صدام دخولها، وكذلك ما رواه أحد المهندسين المعماريين العراقيين من اللذين اشتغلوا على قصور تكريت والحلة والأعظمية – وقد أعدمه صدام بسبب تسريب تلك المعلومات – تشير إلى بذخ شديد ليس مألوفاً لدى حكام العراق في تأريخه الحديث.

وتشمل مواد الترف، فيما تشمله داخل تلك القصور، على صنابير المياه المكسوة بالذهب وثريات الكرستال الفاحشة الثمن وأجود أنواع المرمر الأوربي. كما كانت تشير الأقمار الصناعية إلى وسائل الترفيه الملحقة بتلك القصور من مسابح وأحواض خاصة بالأسماك وشلالات وبحيرات اصطناعية ومزارع الغزلان. ولا ينكر أن تلك القصور وملحقاتها تحتاج إلى إدارة وصيانة مستمرة، وقد خصص لتلك الأمور دوائر هندسية وخدمية كاملة تستنزف عشرات الملايين من الدولارات سنوياً. وقد تحولت أغلب تلك القصور بعد سقوط النظام إلى مقرات لجيوش الاحتلال.

ولم يقتصر بذخ صدام على نفسه وعائلته، فقد سمح لأعوانه المقربين إليه بالغرق في البذخ أيضاً. كما أمر أيضاً ببناء مكانات اللهو والمنتجعات الخاصة يستأنس ويلهو بها المقربون ورؤوس السلطة وجلاوزة النظام. ومن بين وسائل اللهو تلك صدامية الثرثار التي تم افتتاحها في نيسان 1999، وهي منتجع بجانب البحيرة، يحوي على وسائل ترفيه عديدة منها مدينة ألعاب وحدائق عامة وملاعب رياضية ومحلات عناية صحية و625 بيتاً للسكن، وقد كلف هذا المشروع مئات الملايين من الدولارات.

أطفال العراق يموتون

إن تبديد مليارات الدولارات العائدة للشعب على بناء القصور ومحلات المتعة والانغماس في حياة الترف واللهو من قبل صدام وعائلته وأعوانه قابلها انتشار المرض والفقر والبطالة بين الناس وتقهقر الحياة في العراق من جميع الوجوه. ولقد بدأ ذلك الوضع المتردي يؤثر، أول ما يؤثر، على شريحة الشعب الأقل تحملاً، وهم الأطفال، فازدادت نسبة الموت بينهم، كما ذكرنا سابقاً. ونظراً لأن تقرير منظمة الغذاء والزراعة الذي صدر في سنة 1995 والذي أعلن موت 567 ألف طفل عراقي نتيجة لتدهور الصحة العامة قد قوبل بنوع من التحفظ وبكون ذلك الرقم مبالغ فيه، فقد قامت منظمة اليونيسيف (UNICEF)وبالتعاون مع الحكومة العراقية بإجراء مسح ديموغرافي للمنطقة الوسطى والجنوبية وكذلك للمنطقة الكردية، لمقارنة ما آلت إليه حالة الأطفال خلال الفترة 1994 - 1999 مع حالتهم خلال الفترة 1984–1989[6].

ونتيجة لذلك المسح فقد تبين أن نسبة الموت بين الأطفال دون سن الخامسة في المنطقتين الوسطى والجنوبية (وهذه تسمية للعراق بمعزل عن المحافظات الكردية الثلاث، أي المناطق التي تقع تحت السيطرة الحكومية) حيث يعيش حوالي 85 بالمائة من مجموع سكان العراق، قد تضاعفت عما كانت عليه من قبل. فقد ارتفعت نسبة الموت بين تلك الشريحة من الأطفال من 56 لكل ألف طفل خلال الفترة 1984–1989 إلى 131 لكل ألف طفل خلال 1994–1999 وبعكس هذا التدهور الذي حصل في المنطقة تحت السيطرة الحكومية تبين أن نسبة موت الأطفال في المنطقة الكردية تراجعت من 80 لكل ألف طفل إلى 72 لكل ألف طفل خلال نفس الفترتين المذكورتين.

وقال مدير اليونسيف، لو أن التحسن في نسبة موت الأطفال الذي شاهده العراق خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي قد استمر خلال التسعينات لانخفض عدد الأطفال العراقيين الذين ماتوا دون سن الخامسة خلال الفترة 1991–1998 بمقدار نصف مليون طفل على الأقل.

إن النتائج أعلاه تبين أن نسبة موت الأطفال في العراق قد ارتفعت بما يتجاوز الضعف

في المناطق تحت السيطرة الحكومية حيث كان النظام يقوم بتوزيع الغذاء والدواء، في حين تراجعت تلك النسبة بمقدار 10 بالمائة في المنطقة الكردية حيث يتم توزيع الغذاء والدواء بواسطة الأمم المتحدة، وهذا يضع المسؤولية مباشرة على عاتق النظام العراقي. صحيح أن المنطقة الكردية كانت تحصل على حوالي 18 بالمائة من صافي عوائد النفط مقابل الغذاء، ما يجعل حصة الفرد هناك أعلى من حصة الفرد في المنطقتين الوسطى والجنوبية، ولكن ذلك الفرق لا يبرر الزيادة الهائلة بنسبة موت الأطفال في ظل النظام العراقي. أن سوء الإدارة، وغياب العدالة في التوزيع، ولربما سرقة مواد الإغاثة وعدم توزيعها بالكامل، يضاف إلى ذلك إحجام المنظمات العالمية غير الحكومية عن تقديم الإغاثة في مناطق السيطرة الحكومية بسبب العقبات التي كان النظام يضعها، وذلك بخلاف المنطقة الكردية حيث كانت منظمات الإغاثة تعمل بحرية، أقول أن تلك الأسباب مجتمعة هي التي أدت إلى موت نصف مليون طفل عراقي ما كان لهم أن يموتوا لو ترك النظام مهمة إغاثة الشعب العراقي بيد الأمم المتحدة.

وبعد ثلاثة أسابيع من نشر تقرير منظمة اليونيسيف، قدم الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، تقريراً إلى مجلس الأمن بتاريخ 1999/8/23 حول فاعلية برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. وهو إذ طلب من لجنة العقوبات (ويقصد أمريكا بالذات) الامتناع عن وضع العقبات أمام الإمدادات الإنسانية الملحة للعراق بحجة الاستعمال المزدوج، فإنه وضع اللوم بصورة رئيسية على الحكومة العراقية لكونها تسيء استغلال برنامج النفط مقابل الغذاء، ولربما بتعمد ولأسباب سياسية.

وكمثال على سوء استغلال البرنامج من قبل حكومة العراق، ورد في التقرير أن مجموع ما خصصته الحكومة في سنة 1999 لتحسين غذاء الأمهات والأطفال الرضّع هو 6.6 مليون دولار فقط من أصل ما يزيد عن ثمانية مليارات دولار حصل عليها برنامج النفط مقابل الغذاء في تلك السنة. لقد كان ذلك في الحقيقة تراجعاً شديداً قياساً لما تم تخصيصه لنفس الغرض في المرحلة الأولى من ا لبرنامج (في النصف الأول في سنة1997) حيث خُصص 15 مليون دولار في حين أن ما حصل عليه البرنامج من صافي العوائد النفطية في مرحلته الأولى لم يتجاوز ربع ما تم تحصيله في سنة 1999.

إن الاستهتار بأرواح العراقيين، صغاراً وكباراً، كان من ديدن النظام العراقي، وأن سرقة قوت العراقيين كانت تظهر دلائلها في أسواق بعض الدول المجاورة حيث يباع جزئ من الغذاء المسروق وكذلك حليب الأطفال، مقابل عملات صعبة يستحوذ عليها السرّاق.

فاعلية الحصار الاقتصادي

هل نجح الحصار الاقتصادي المضروب على العراق منذ 1990/8/6؟ قبل الإجابة على هذا السؤال، رب قائل يقول إن هذا السؤال عام ويجب تخصيصه أي: نجح الحصار في ماذا؟ هل نجح الحصار في تحرير الكويت؟ الجواب على هذا السؤال كلا، فحرب الخليج، وبالذات أمريكا هي التي حررت الكويت. هل نجح الحصار في أجبار العراق على تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة؟ الجواب كلا فبعضها لم ينفذ. هذان سؤالان من جملة أسئلة تتعلق بأهداف الحصار من حيث حالته الشرعية والقانونية، أي تتعلق بما كان يريده مجلس الأمن من العراق من جهة تنفيذ بنود القرارات الصادرة عنه، وخصوصاً القرار. 687

تلك هي الأسئلة المتعلقة بالأهداف الشرعية المعلنة للحصار، غير أن هناك أسئلة تتعلق بأهداف غير معلنة للحصار، يتصدرها سؤالان، أولهما هل نجح الحصار الاقتصادي في احتواء صدام، وقد كانت هذه سياسة أمريكا منذ انتهاء الحرب؟ الجواب هو أن أمريكا ربما نجحت في ذلك إلى حدٍ ما، ولكنها في سبيل ذلك سببت إلى العراق وللشعب العراقي أذىً عظيماً. وثاني السؤالين هو هل نجح الحصار الاقتصادي في إسقاط صدام وزوال نظامه، وهذا ما كان يرجوه الشعب العراقي من الحصار المضروب؟ الجواب كلا بالطبع، وقد فشل الحصار الاقتصادي في هذا المضمار فشلاً ذريعاً! إن السؤال الأخير هو – بصراحة – بيت القصيد، وهو ما نريد التعليق عليه في السطور التالية.

كنا نحن العراقيين نعتقد – ولربما بحسن نية تشوبها سذاجة – بأن الحصار الاقتصادي سيؤدي إلى نضوب موارد السلطة ونخرها وضعفها، وسيسهل على الشعب العراقي الجائع الانقضاض بعدئذ على تلك السلطة الخاوية والتخلص منها إلى الأبد. لقد أثبتت الأحداث خطل هذا الرأي. فحصار من هذا النوع لا يفيد مع طاغية، مجرم، ماكر من طراز صدام وهو يفكر: إذا كان للحصار أن يستمر على الشعب العراقي، فليكن أنا المحاصِر وليس المحاصَر. هكذا فكّر صدام، وقرر ثم نفّذ!

فالحصار الاقتصادي بشكله الذي فُرض هو حصار على العراق والشعب العراقي وليس حصاراً على صدام ونظامه. فمنذ انتهاء حرب الخليج الثانية والقضاء على الانتفاضة، دخل صدام وعائلته حياة ترف غير مألوفة لهم من قبل، تمولها عوائد النفط العراقي المهرب والحسابات السرية للعائلة. ولم يؤد الحصار إلى ضعف النظام بل على العكس، أضاف له الحصار سلطة جديدة وهي سلطة البطاقة التموينية، فأصبح النظام بفضل الحصار متسلطاً على قوت الناس إضافة إلى تسلطه على أمن الناس ورقاب الناس.

وبينما كان صدام وأهله وبطانته يعيشون حياة الترف واللهو، كان الآلاف من العراقيين يموتون نتيجة لانتشار الجوع والمرض. فبين سنتي 1991–1998 فقد العراق من أطفاله فقط

خمسة أضعاف ما فقدته اليابان من قنبلة هيروشيما. ولولا التفاتة الأمم المتحدة الإنسانية من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء لحلت كارثة بالشعب العراقي البريئ يندى لها جبين الإنسانية.

أن فرض حصار اقتصادي على بلد يحكمه دكتاتور من طراز صدام لا يهمه إبادة شعب بأكلمه هو خطأ فادح، بل جريمة دولية كبرى. فحصار من هذا النوع يؤدي إلى خنق اقتصاد البلد ونشر الفقر والمرض والموت بين الناس، في حين يتنقل الدكتاتور الحاكم متبختراً من قصر إلى قصر وتمتلئ خزانته وخزانات عائلته ومريديه وأنصاره بأموال النفط المهربة وتجارة السوق السوداء التي ترعرعت بظل الحصار.

صحيح أن مسؤولية استمرار الحصار تقع علي عاتق صدام بالدرجة الأولى، وهذا ما يعرفه الشعب العراقي، كما يعرفه الغرب وبقية العالم. فلو أراد صدام رفع الحصار وإنهاء هذه المأساة فوراً، لاستقال من منصبه كما يفعل مسؤولون شرفاء في بلدان أخرى فيها للقانون احترام وللإنسان حقوق، ولكن الاستمرار في السلطة بالنسبة لصدام كانت مسألة حياة أو موت. ولو أراد صدام تعليق الحصار في غضون 120 يوماً ثم رفعه نهائياً بعد ذلك لوافق على القرار 1284 الذي صدر في كانون الأول (ديسمبر) 1999، ولتعاون بصدق مع جهاز التفتيش (أنموفيك UNMOVIC). لكن صدام رفض ذلك القرار لكونه ينطوي على التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل والتخلص منها وكان يعطي انطباعاً إلى العالم بأنه لا يريد ذلك.

غير أن صدام المذنب والماكر والمخادع أصبح يتملص من مسؤولية الحصار، وبنجاح، ليضعها على عاتق مجلس الأمن، وأمريكا بالذات. فأمريكا هي التي فرضت الحصار، وهي التي تريد استمراره. وهي التي تسبب قتل الأطفال العراقيين. فعندما وجهت شبكة (CBS) الأمريكية ضمن برنامجها المسمى (60 دقيقة) سؤلاً إلى مادلين اولبرايت، سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة آنذاك وأصبحت وزيرة الخارجية فيما بعد، سؤالاً حول موت 567 ألف طفل عراقي، أجابت ببرود لا يصدق (The price is worth it)[7] أي أن الثمن الذي يدفعه العراق هو في محله وأن المعاناة الإنسانية التي تجري بالعراق (بضمنها موت الأطفال العراقيين) تعادل الفوائد التي تجنيها أمريكا من ضرب الحصار على هذا البلد. وبفضل ذلك أصبحت أمريكا نفسها هي آلة صدام التي يعذب بها الشعب العراقي. وقد استمرت أمريكا بالظهور أمام الشعب العراقي وهي تمعن في إيذائه، ليس بإطالة أمد الحصار فقط، وإنما بمنع وصول الإمدادات الإنسانية عنه أيضاً. فمندوب أمريكا في لجنة العقوبات هو الذي كان يعلق الإمدادات الإنسانية إلي العراق، بمئات الملايين من الدولارات، بحجة الاستعمال المزدوج، بضمنها حتى سيارات الإسعاف وأقلام الرصاص ومادة الكلورين، في حين أصبح كل ذي عقل سليم يعلم بأن المواد الممنوعة لا يصعب تهريبها إلى داخل العراق مثلما لا يصعب على النظام تهريب النفط إلى الخارج وهو اكبر حجماً وأكثر جلباً للانتباه.

فمادة الكلورين مثلاً الضرورية جداً لتنقية مياه الشرب ولتعزيز الصحة العامة، مُنع تجهيزها للعراق بحجة الاستعمال المزدوج في حين أصبحت تتوفر بغزارة، بواسطة التهريب، لتنقية مياه المسابح الخاصة، بعد أن أصبح بناء أحواض السباحة مودة رائجة بين طبقات النظام العليا المدللة.

وبعد أن استفاقت أمريكا – ومعها بريطانيا – لتدرك بأن العقوبات على شاكلتها المذكورة أنما هي عقوبات غبية، فهي تعاقب الشعب وتكرّم صدام، قررت في صيف 2001 (المرحلة العاشرة لبرنامج النفط مقابل الغذاء) تطبيق ما يسمى بالعقوبات الذكية، وقوامها تحرير استيراد السلع المدنية مع استمرار السيطرة على قائمة مواد معينة ذات الاستعمال المزدوج إضافة إلى غلق منافذ التهريب لتجريد النظام من موارده المستقلة. إن العقوبات الذكية بصيغتها التي اقتُرحت، كانت سترتفع بحالة الشعب العراقي إلى درجة أفضل. ذلك أنها كانت ستطلق الاستيرادات المدنية دون قيود، عدا مواد الاستعمال المزدوج التي كانت ستبقي تحت رقابة لجنة العقوبات، ثم تضع رقابة أفضل لمنع تهريب النفط ومشتقاته، وبذلك تزيد الخناق على النظام.

إن العقوبات الذكية بصيغتها التي اقتُرحت لم تكن بديلاً دائماً عن رفع الحصار الاقتصادي وإنما كانت وسيلة مؤقتة للضغط على النظام لقبول القرار 1284 وبالتالي رفع الحصار بصورة نهائية. غير أن النظام لم ترق له طبعاً تلك المسألة، وسبب ذلك أن الصيغة المقترحة كانت ترفع الضغط نسبياً عن الشعب لتضعه على عاتق النظام، وذلك ما لم يُرده صدام أبداً. فهو كان يريد وضعاً للشعب مزرياً ومناسباً للابتزاز. وجواباً على مشروع العقوبات الذكية لجأ صدام كعادته حينما يُحاصر إلى الابتزاز. فعمد إلى إيقاف تصدير النفط طيلة المدة التي كانت العقوبات الذكية مطروحة في مجلس الأمن للنقاش. وقد استمر انقطاع الصادرات النفطية لمدة استغرقت خمسة أسابيع ما بين شهري حزيران وتموز 2001، مسبباً بذلك خسارة 75 مليون برميل قيمتها حوالي 1.3 مليار دولار[8]. وبذلك العمل الذي سبب أذىً وخسارة للعراق تصرف صدام كالمختطف الذي يصوب فوهة مسدسه لرأس الرهينة. ولقد تراجعت أمريكا ومعها بريطانيا أخيراً عن المشروع بعد أن هددت روسيا باستعمال الفيتو، حفاضاً علي مصالحها التجارية والاقتصادية مع النظام، غير آبهة – كعادتها آنذاك – بمأساة الشعب العراقي الرهيبة.

لقد بات معروفاً أن صدام يتعمد تجويع الشعب العراقي وتعريضه إلى الفاقة والعوز غذائياً وصحياً ثم يستغل تلك الحالة لابتزاز المجتمع الدولي لرفع الحصار. ومقارنة بسيطة بين المناطق التي كانت تقع تحت سيطرة النظام والمحافظات الكردية الثلاث توضح ذلك. فعلى الرغم من أن المنطقة الكردية هي الأخرى كانت تخضع لحصار اقتصادي، وهي حالة غير مقبولة، إلا أن حالة الشعب العراقي في كردستان العراق مقارنة بحالة الشعب العراقي تحت السيطرة الحكومية، وحتي مقارنة بحالة كردستان العراق قبل الحصار، أي عندما كانت تحت سيطرة حكومة بغداد،

هي أن الشعب العراقي في الشمال كان يمر آنذاك بمرحلة ذهبية نسبياً. فإضافة إلي الحرية السياسية والاستقرار النسبي وتحسن الصحة العامة والتي من مؤشراتها انخفاض نسبة موت الأطفال كما ذكرنا سابقاً، فإن الحالة الاقتصادية هناك بصورة عامة أصبحت أفضل بكثير من مثيلتها تحت السيطرة الحكومية.

وإن أحد المؤشرات المهمة على ذلك كان استقرار قيمة صرف الدينار العراقي، ذو الطبعة السويسرية آنذاك، عند حدود 15 دينار لكل دولار واحد، حيث كانت الحكومة المحلية تتبع هناك سياسة نقدية معقولة، في حين كانت تتذبذب قيمة الدينار العراقي في المناطق تحت السيطرة الحكومية بين 1,800 - 2,000 دينار لكل دولار واحد، وهي عملة لا ثقة بها ويطبعها النظام محلياً بدون ضوابط.

وبمقابل تجويع الشعب ومسخ عملته وإسقاط قيمتها، كان صدام يقوم بملء خزانته بما قيمته مليارات الدولارات من العملات الصعبة، متبعاً في ذلك شتى الوسائل، بضمنها تهريب النفط وتقاضي العمولات الخاصة وإعادة تصدير المواد الغذائية والأدوية والسلع الاستهلاكية الأخرى التي تدخل العراق بموجب برامج النفط مقابل الغذاء. أضف إلى ذلك قيام صدام منذ أيلول (سبتمبر) 2000 بتقاضي إضافات سعرية على المبيعات النفطية بمقدار 25 إلى 40 سنتاً للبرميل الواحد، وإصراره على تلك الإضافات لكي تصبح مصدراً آخراً للحصول على الأموال لصالح النظام خارج قنوات الأمم المتحدة. ولقد أدت تلك السياسة المفيدة مادياً لصدام، إلى تقليص مبيعات النفط العراقي بسبب عزوف بعض المشترين من جهة وتدخل الأمم المتحدة بتحديد أسعار النفط العراقي بصورة رجعية من جهة أخرى، مما سبب خسائر للعديد من المشترين وامتناعهم بالتالي عن شراء النفط العراقي.

ولقد انهارت صادرات النفط العراقي إلى حوالي 600 ألف برميل يومياً فقط في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2000 بعد أن كانت الصادرات أربعة أضعاف ذلك قبل البدء بتلك السياسة، كما انخفض معدل الإنتاج اليومي، محسوباً على مدار السنة، من حوالي مليوني برميل يومياً في سنة 2000 إلى حوالي 1.7 مليون برميل يومياً في سنة 2001 راجع جدول (1-14).

ولقد سبب ذلك الانخفاض بصادرات النفط العراقية خسارة لبرنامج النفط مقابل الغذاء تجاوزت ملياري دولار في سنة 2001 فقط كان سيخصص منها حوالي 1,450 مليون دولار لمصلحة العراق مقابل ما يقارب 200 مليون دولار إضافات سعرية دخلت خزانة صدام في تلك السنة. ومن المؤكد من تلك السياسة، وهي مثلٌ واحد لسياسات صدام اللامسؤولة تجاه الشعب، أن 200 مليون دولار تدخل خزانة صدام بهذه الوسيلة هي خيرٌ من 1,450 مليون دولار تخصص للغذاء والدواء والمواد الإنسانية الأخرى التي يحتاجها الشعب العراقي.

وحتى لو لم يحقق صدام أية فائدة مادية لشخصه فهو يتخذ القرارات الضارة بالعراق أقتصادياً إذا احتمل ذلك القرار أية فائدة دعائية رخيصة ولو على مستوى الشارع، وهذا ما حصل عند إلغاء التعامل بالدولار والتحول إلى اليورو. ذلك أن النفط يقيّم عادة بالدولار وليس باليورو، وأصبح العراق نتيجة هذا الأجراء يخسر مرتين، مرة عند دفع رسوم التحويل من الدولار إلى اليورو ومرة أخرى عندما تتدهور قيمة اليورو تجاه الدولار، إذ أن تلك العملة الجديدة تعرضت، عند انطلاقتها في بداية 1999 إلى ضغوطات نحو الأسفل مما استتبع ذلك هبوط مستمر بقيمة الأرصدة العراقية. إن التسبب في مثل تلك الخسائر المالية لا لشيء إلا لإحراز أهداف دعائية سخيفة ما هو إلا استهتار سافر من قبل صدام بالاقتصاد الوطني العراقي، ولا أظن أن وطنية صدام المزعومة قد انسحبت على أرصدته السرية فحولتها إلى اليورو.

لقد استمر النظام برفض القرار 1284 وعودة المفتشين للبحث عن أسلحة الدمار الشامل، إلا أن هجوم 2001/9/11 الإرهابي على برجي التجارة العالمية في نيويورك غير كل شيء. فأمريكا بعد أن قضت على نظام طالبان المتخلف في أفغانستان أصبحت تعلن عن نيتها في التخلص من النظام العراقي باستعمال القوة بحجة عدم قبوله عودة المفتشين للتخلص من أسلحة الدمار الشامل. وبمقابل هذا العزم الأمريكي، الذي يبدو جاداً ظاهرياً على الأقل، أصبح النظام العراقي الذي كان يريد الحفاظ على سلطته بأي ثمن، يتخبط كالأعمى في اتجاهات مختلفة. فهو أضحى يغازل الكويت والسعودية تارة متناسياً عنجهياته السابقة ويطلب الحوار مع الأمم المتحدة تارة ويلوح بقبول عودة المفتشين تارة ثم يرفض عودة الجواسيس (أي المفتشين) تارة أخرى. ونظراً لأن النظام لم يعتد اتخاذ القرارات الوطنية الصائبة لحماية العراق وشعبه ومصالحه، ولو لمرة واحدة خلال عمره الطويل الحافل، فإنه استمر في مراوغته حتى النفس الأخير وحتى وقعت الواقعة.

إن صدام حسين، لو كان حاكماً حصيفاً وحريصاً علي سلامة وطنه ومصلحة شعبه، لقبل بالقرار 1284 ونفذه أحسن تنفيذ للتخلص من الحصار المدمر وإيقاف التدخل الخارجي، ولأشرك جميع فئات شعبه ومكوناته ومؤسساته ديمقراطياً، في الحكم، ولاستنهضها في عملية إعادة بناء وارتقاء بالبلد من جميع الوجوه. غير أن هذه خصال سامية لا يملكها صدام، وهي تتناقض مع طبيعته. ونتيجة لخصال صدام السوداء، فقد سدّد شعبنا العراقي المنهك المفجوع ثمناً باهضاً جديداً لحماقات حاكمه وسوء نواياه، وهو القائل «**جئنا لنبقى ومن يستلم العراق بعدنا يجده أرضاً سوداء**». ولقد زاد من نكبة العراق بعد سقوط النظام اتّباع قوى الاحتلال، وبالتعاون مع البعض من المعارضة العراقية التي كانت بالخارج، سياسات خرقاء كان من نتائجها تدهور رهيب في الحالة الأمنية وتفشي الجريمة وانتشار البطالة وانحسار الخدمات الأساسية.

الأداء الاقتصادي خلال عقد من الحصار

قبل الانتهاء من هذا الفصل، نريد أن نستعرض هنا باقتضاب ما حدث للاقتصاد العراقي في ظل الحصار الاقتصادي خلال عقداً ونيف من الزمان، وتحديداً فيما بين سنة 1990 وسنة 2003، بما توفر لنا من أرقام ومعلومات. وسننظر إلي الاقتصاد العراقي هنا من أربعة زوايا تتعلق بالسكان والعمالة والزراعة والناتج المحلي الإجمالي.

1- الحصار والسكان

تجري لنفوس العراق إحصائيات عامة كل عشر سنوات، وقد جرت آخر إحصائية في سنة 1997 تبين منها أن عدد سكان العراق أرتفع من 16,325 ألف نسمة في سنة 1987 إلى 22,400 ألف نسمة في سنة 1997، أي بمعدل نمو سنوي قدره 3.16 بالمائة خلال فترة العشر سنوات المذكورة، راجع جدول رقم (2-5). وعلى الرغم أن نسبة النمو هذه هي عالية بالمقياس العالمي، ألا أنها اعتيادية بمقياس الدول النامية وخاصة العربية منها.

أما بمقياس العراق فإن هذه النسبة هي أقل مما كان سيؤول إليه الأمر فيما لو أن العراق مر بظروف غير الظروف التي أحاطته في ظل الحصار الاقتصادي وفي ظل نظام جائر ومولع بالحروب كالنظام العراقي. فمعدل الوفيات الخام لكل ألف شخص في العراق انخفض من 15.5 في سنة 1970 إلى 9 فقط في سنة 1980، أي بمقدار 42 بالمائة خلال ذلك العقد من السنين. إلا أن معدل الوفيات هذا، بدلاً من الاستمرار في الانخفاض كما هي الحالة في جميع دول العالم، ومنها جميع الدول العربية، ارتفع إلى 10 وفيات لكل ألف شخص في سنة 1999. فبينما ارتفع معدل الوفيات الخام في العراق خلال الفترة 1980 - 1998 بأكثر من 11 بالمائة، نرى أن هذا المعدل، مثلاً، انخفض في الإمارات العربية المتحدة بمقدار 40 بالمائة خلال نفس الفترة[9]. وإذا كانت الأمارات من أكثر الدول العربية ثراءً نجد أن معدل الوفيات المذكور أنخفض في موريتانيا خلال نفس الفترة بمقدار 30بالمائة، وهي أفقر الدول العربية. أن انخفاض معدل الوفيات في شتى دول العالم يعود إلى تحسن الصحة العامة، وبالعكس فان ارتفاعه بالعراق يعود لتدهور الصحة العامة نتيجة لتفشي الجوع والمرض في ظل الحصار.

ولقد أصاب أذى الحصار، أكثر ما أصاب، شريحة الأطفال العراقيين كما ذكرنا سابقاً، والأرقام المقارنة مع الدول العربية المحيطة بالعراق، كما هي في جدول رقم (3–14) تبين الحالة بصورة أوضح. فبينما نشاهد من هذا الجدول أن معدل الوفيات بين سنتي 1970 و1980 أنخفض بالعراق كما انخفض بالدول العربية المجاورة، ولو أن انخفاضه بالعراق كان بنسبة أقل من الدول المجاورة، إلا أن العراق المحاصر، هو البلد الوحيد الذي ارتفع به هذا المعدل بين سنتي 1980 و1998 في حين انخفض في جميع الدول الأخرى المبينة بالجدول المذكور.

جدول رقم (3–14): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي في العراق

وفي الدول العربية المجاورة، للسنوات 1970، 1980، 2000

البلد	1970	1980	2000
العراق	127	95	(1)125
الأردن	107	غ. م	38
سوريا	129	73	29
الكويت	59	35	(2)13
السعودية	185	85	23

غ.م: غير متوفر. (1) البيانات لعام 1998. (2) البيانات لعام 1999

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002 و2003.

ولا يقتصر سبب انخفاض سكان العراق في إحصائية سنة 1997 على زيادة معدل الوفيات، وإنما يعود أيضاً إلى سبب مهم آخر وهو هجرة العراقيين إلى الخارج بسبب وحشية النظام العراقي وظلمه وجوره. وإذا كان بالإمكان تقدير العدد الإضافي للعراقيين (أطفالاً وكباراً) الذين ماتوا نتيجة زيادة معدلات الوفيات وذلك بسبب وجود أرقام منشورة عن تلك المعدلات، فإن أعداد العراقيين الذين هاجروا من العراق خلال السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية، ولم تشملهم طبعاً إحصائية نفوس 1997، لا تتوفر حولها أرقام منشورة. على أننا نعتقد بأن العراقيين الذين هاجروا يتجاوز كثيراً عدد الذين ماتوا بسبب تدهور نسب الوفيات.

أما بخصوص التوزيع السكاني على المحافظات فلم نجد تفصيلات له ضمن الإحصاء العام لسنة 1997. على أن هناك تقديرات لهذا التوزيع نشرتها وحدة مخابرات الايكونومست، كما هي مبينة في جدول رقم (4–14). ويبدو من هذا الجدول أن مجموع سكان العراق بلغ حوالي 23,117 ألف نسمة في سنة 2000، وهذا أكثر قليلاً من تقدير منظمة الغذاء والزراعة العالمية البالغ 22,946 ألف نسمة لنفس السنة، والذي هو نفس التقدير المعتمد من قبل الأمم المتحدة، وكذلك أكثر من التقدير لنفس السنة الذي ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001 والبالغ 22,809 ألف نسمة.

جدول رقم (4-14): التوزيع السكاني حسب المحافظات (سنة 2000)

المحافظة	عدد السكان

بغداد	7,346,177
نينوى	1,915,644
البصرة	1,850,828
بابل	1,085,701
ذي قار	1,063,195
التأميم	889,663
ديالى	887,291
الأنبار	872,493
القادسية	742,625
واسط	687,055
النجف	678,702
صلاح الدين	636,748
ميسان	569,819
كربلاء	467,615
المثنى	371,565
المجموع	**20,065,121**
السليمانية	1,378,441
أربيل	1,162,345
دهوك	511,034
المجموع	**3,051,820**
المجموع الكلي	**23,116,941**

المصدر: Mid-year EIU estimates, Country profile 2001, p.15

وإذا اعتمدنا ما ورد في الجدول (4–14) وهو الرقم الأعلى، فإن معدل النمو السنوي للسكان فيما بين 1997 و2000 سيكون حوالي 1.05 بالمائة وهو أقل بكثير من معدل النمو السنوي خلال الفترة 1987–1997 البالغ 3.16 بالمائة كما ذكرنا أعلاه ولا يتناسب قطعاً مع النمو السنوي الذي اعتاد عليه العراق. أما إذا اعتمدنا النمو السنوي 3.16 بالمائة، باعتبار أن النمو السكاني سيستمر كما كان عليه خلال الفترة 1987–1997، فإن عدد سكان العراق في سنة 2000 يجب أن يكون حوالي 24,591 ألف وليس 23,117 ألف كما ورد في الجدول، فلماذا هذا الفرق الكبير وهو حوالي 1,474 ألف نسمة؟ إذا كانت تقديرات وحدة مخابرات الايكونومست هي الصحيحة، وهي بالحقيقة أقرب إلى تقديرات منظمة الغذاء والزراعة العالمية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، فإن عدد سكان العراق الوارد بإحصاء عام 1997 هو غير دقيق ومضخم عمداً من قبل السلطات لإخفاء عدد الذين هاجروا من العراق، وهو ما يقارب 1.5 مليون شخص خلال عقد من سنوات الحصار.

إن محافظة بغداد، كما يتبين من الجدول، وكما هو متوقع، احتوت في سنة 2000 على

حوالي 32 بالمائة من مجموع سكان العراق. وقد تقاربت محافظتا نينوى والبصرة بعدد السكان، حيث جاءت نينوى بالمرتبة الثانية، ولكنها مرتبة بعيدة جداً عن بغداد، ثم تلتها البصرة عن قرب، أما المحافظات الكردية الثلاث السليمانية وأربيل ودهوك فقد بلغ مجموع سكانها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وهذا المجموع يشكل نسبة 13.2 بالمائة من مجموع سكان العراق، وهي مقاربة للنسبة المخصصة للمنطقة الكردية من برنامج النفط مقابل الغذاء بعد دفع التعويضات وخصم نفقات الأمم المتحدة.

2 – الحصار والعمالة

أجرت الحكومة العراقية إحصاءً عاماً في تشرين الأول (أكتوبر)، 1997 استغرق يوماً واحداً فقط، خلافاً للإحصائيات العامة السابقة التي كانت تستغرق يومين، ولم تجر مسوحات إحصائية للمحافظات الكردية الثلاث وإنما تم تقديرها. وبناءً عليه فان هذه الإحصائية غير دقيقة. وفوق هذا تسترت الحكومة على نتائج الإحصائية ولم تنشرها باعتبارها من أسرار الدولة. ولم نجد تفصيلات عن توزيع النفوس حسب الأعمار سوى شكل بياني هرمي على الانترنت يبين عدد النفوس لفئات الأعمار المختلفة. ومن هذا الشكل قرأنا نفوس العراقيين للفئتين 9 سنوات فما دون و 65 سنة فما فوق بواسطة القياس بالمسطرة، حيث قدرنا مجموع نفوس الفئتين بنحو 6.8 مليون نسمة، باعتبار أن هؤلاء غير نشطين اقتصاديا. وبناءً على كون عدد سكان العراق بلغ 22.4 مليون بموجب إحصائية 1997 (راجع جدول رقم 1–5)، فإن سكان العراق النشطين اقتصادياً يصبح 15.6 مليون نسمة في تلك السنة.

وقد نشرت منظمة العمل الدولية تفصيلات خاصة بالتوزيع القطاعي للقوى العاملة العراقية ضمن الإحصائية العامة لسنة 1997 كما هو مبين في جدول رقم (5 - 14) الذي يبين نفس التفصيلات لسنة 1987. ويبدو من هذا الجدول إن حجم القوة العاملة العراقية ازدادت من 3,956,345 إلى 4,971,142، محققة نمواً سنوياً قدره 2.28 بالمائة وهذا أقل من النمو السنوي للسكان خلال نفس الفترة، والذي بلغ 3.16 بالمائة. كما يبدو من الجدول أن معدل مشاركة العمالة للعراقيين النشطين اقتصاديا في سنة 1997 بلغ 31.9 بالمائة وهو أقل من معدل مشاركة العمالة لسنة 1987 البالغ 35.5 بالمائة وهو واطئ أصلاً. إن هذه الأرقام تشير إلى كون الإحصاء العام لسنة 1997 غير دقيق، خصوصاً وإنه أجري على عجالة كما استثنيت منه المحافظات الكردية، وإن هذا الاستنتاج يدفعنا إلى إهمال هذا الإحصاء.

جدول رقم (5-14): التوزيع القطاعي للسكان النشطين اقتصادياً في العراق بين الذكور والإناث للسنوات 1987 و 1997

القطاع	1987	1997

	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة والصيد والغابات	422,265	70,741	825,338	124,979
التعدين والصناعات الاستخراجية	40,439	4,698	27,297	3,534
الصناعات التحويلية	228,242	38,719	187,438	32,013
الكهرباء والماء والغاز	31,786	4,450	24,272	3,995
التشييد	332,645	8,541	215,429	2,926
التجارة والمطاعم والفنادق	191,116	24,489	880,731	23,549
النقل والمواصلات والخزن	212,116	12,155	264,759	8,393
الخدمات	1,737,952	243,879	1,126,335	286,814
مجهولو التصنيف	149,616	18,232	6,600	5,658
عاطلون عن العمل	149,938	34,326	817,455	103,627
المجموع	**3,496,115**	**460,230**	**4,375,654**	**595,488**

المصدر: International Labour Organisation, Internet Website: www.Ilo.org

سنعتمد في سبيل مناقشة الحصار والعمالة على تقديرات منظمة الغذاء والزراعة العالمية لسنة 2000 كما هي مبينة في جدول رقم (6–14). فهذه التقديرات تشير إلى أن عدد السكان النشطين اقتصاديا، إي القوة العاملة بلغ 6,338 ألف شخص في سنة 2000، منهم 5,086 ألف ذكور و1,252 ألف إناث، وان عدد العاملين منهم بالزراعة بلغ 641 ألف شخص، منهم 319 ألف ذكور و 322 إناث.

جدول رقم (6-14): السكان النشطون اقتصادياً في العراق
لسنتي 1987–2000 (ألف شخص)

القطاع الاقتصادي	1987			2000		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
القطاع الزراعي	422	71	493	319	322	641
القطاعات الأخرى	3074	389	3463	4767	930	5697
المجموع الكلي	**3469**	**460**	**3956**	**5086**	**1252**	**6338**

المصدر: لسنة 1987 استلت الأرقام من جدول رقم (3-9) ولسنة 2000 استلت الأرقام من موقع منظمة الغذاء والزراعة الدولية المتاح على الانترنت www.fao.org

ويبدو من هذا الجدول أن القوة العاملة العراقية ازدادت من 3,956 ألف شخص في سنة 1987 إلى 6,338 ألف شخص في سنة 2000، أي بزيادة 60 بالمائة خلال الثلاث عشرة سنة المذكورة، في حين أن سكان العراق ازدادوا من 16,335 ألف شخص في سنة 1987 إلى 22,946 ألف شخص في سنة 2000 أي بزيادة 40 بالمائة خلال نفس الفترة المذكورة. أن هذه الأرقام تشير إلى أن نسبة القوة العاملة العراقية إلى مجموع السكان ازدادت من حوالي 24 بالمائة في سنة 1987 إلى حوالي 28 بالمائة في سنة 2000، وان القوة العاملة العراقية نمت بمعدل قدره

حوالي 3.63 بالمائة سنوياً خلال الفترة 1987 - 2000 مقابل نمو سكاني سنوي قدره حوالي 2.6 بالمائة فقط خلال نفس الفترة. وحتى إذا اعتمدنا نفوس العراق المنشورة بإحصائية 1997 ومعدل النمو السكاني السنوي المقدر حوالي 3.16 بالمائة خلال الفترة 1987–1997، فإن هذا المعدل هو اقل من المعدل السنوي لنمو العمالة، كما تشير إليه تقديرات منظمة الغذاء والزراعة.

إن سبب زيادة القوة العاملة بوتيرة أسرع من الزيادة السكانية هو زيادة معدل مشاركة العمالة، أي أن اعداداً متزايدة من سكان العراق الذين هم في سن العمل أصبحت تعرض نفسها للمشاركة في النشاط الاقتصادي للبلد، بغض النظر عن حصولها على العمل فعلاً أم بقيت عاطلة عنه. ولم تنشر منظمة العمل الدولية بيانات عن معدلات مشاركة العمالة في العراق لسنة 2000 ولكنها نشرت بيانات لسنة 1995، كما هي مبينة في جدول (7–14) مقارنة مع بيانات 1977 و1987. ومن هذه البيانات نجد أن معدل مشاركة العمالة، التي انخفضت في سنة 1987 بسبب تجنيد أعداد متزايدة من القوى العاملة الزراعية وغير الزراعية وزجها في الحرب العراقية – الإيرانية، قد استدارت وارتفعت من 35.5 بالمائة في سنة 1987 إلى 46 بالمائة في سنة 1995، ومن المؤكد أنها ارتفعت إلى مستوى أعلى من ذلك في سنة 2000.

جدول رقم (7–14): معدل مشاركة العمالة للعراقيين النشطين اقتصادياً للسنوات 1977 و1987 و1995 (نسبة مئوية)

السنة	ذكور	إناث	ذكور وإناث
1977	65.5	14.6	40.8
1987	60.9	8.5	35.5
1995	74.7	16.6	46.0

المصدر: أرقام السنتين 1977 و1987 جاءت من الفصل التاسع ضمن موضوع (مشاركة العمالة) وأرقام سنة 1995

مصدرها: International Labour Office, Key Indicators of the Labour Force Market 1999, Geneva

إن ارتفاع معدل مشاركة العمالة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، أي في ظل الحصار الاقتصادي، لا يدل علي تسريح الجنود من الجيش وإعادتهم إلى قوة العمل. فالقوات المسلحة بجميع أنواعها لم تنخفض كثيراً حسب اعتقادنا، ولربما ازدادت بسبب جيش القدس، ولكن السبب الأساسي في زيادة مشاركة العمالة وازدياد حجم القوة العاملة بهذه الوتيرة العالية هو توجه العراقيين نحو العمل، أي عملٍ، لتوفير أسباب الحياة التي أصبحت صعبة المنال في ظل الحصار. وليس أدل على ذلك من توجه المرأة العراقية نحو العمل حيث تضاعفت تقريباً نسبة مشاركتها في العمالة من 8.5 بالمائة من مجموع الإناث في سن العمل في سنة 1987 إلى 16.6 بالمائة من مجموع الإناث في سن العمل في سنة 1995، كما يبين الجدول (7–14)، كما ازداد عدد العاملات العراقيات من 460 ألف عاملة في سنة 1987 إلى 1,252 ألف عاملة في سنة 2000 أي بمقدار 172 بالمائة كما يبين الجدول (6 - 14).

3– الحصار والزراعة

إن اهتمامنا بالزراعة في ظل الحصار الاقتصادي، دون الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مبعثة الأمن الغذائي للشعب العراقي وأهمية النشاط الزراعي في توفير الغذاء. وكان المؤمل أن يدفع شعور التحدي والمقاومة بالنظام العراقي إلى توجيه الجهود المخلصة والمكثفة نحو القطاع الزراعي من اجل العمل الجاد والاختراع والابتكار والنهوض بهذا القطاع الحيوي جداً لمواجهة متطلبات الأمن الغذائي للشعب العراقي الواقع تحت حصار اقتصادي ظالم. أن هذا ما تفعله حقاً الحكومات المتنورة تحت الظروف الوطنية العصيبة، واقرب مثال لما حدث في هذا المجال قيام دولة جنوب أفريقيا، في ظل النظام العنصري السابق، بإنتاج المشتقات النفطية بطرق اصطناعية، بعد أن فرضت عليها منظمة الأوبك مقاطعة نفطية.

على أن النظام العراقي السيئ والمتخلف لم يتوجه إلى القطاع الزراعي بمثل تلك الجهود المطلوبة. فالإهمال – ولربما كان متعمداً للمنطقة الجنوبية بالذات – وقلة المياه والتخلف التكنولوجي والتعرية والتصحر وتراكم الملح وانتشار الأمراض والتلوث، كل ذلك أدى الى تراجع الإنتاج الزراعي في ظل الحصار الاقتصادي. ولقد فاقم من ذلك الوضع ما سببه الحصار من قلة المعدات وقطع الغيار والأسمدة والمبيدات والبذور والكهرباء وتدهور البنية التحتية الزراعية بصورة عامة.

فمن النظر إلي جدول رقم (8–14) نجد أن مؤشر الإنتاج الزراعي الكلي للعراق قد تراجع من 100 كمعدل للسنوات 1989–1991 إلى 69.5 في سنة 2000، أي بمقدار 30.5 بالمائة خلال عقد من الحصار. وبسبب الزيادة السكانية المستمرة، فقد تراجعت حصة الفرد العراقي

من الإنتاج الزراعي الكلي من 100 كمعدل للسنوات 1989–1991 إلى 52.2 في سنة 2000، أي بمقدار 57.8 بالمائة خلال العقد المذكور.

جدول رقم (8-14): الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي الكلي في العراق وحصة الفرد لعراقي من الإنتاج الكلي خلال الفترة 1989-2000 (1989-1991=100)

السنة	الإنتاج الزراعي الكلي	حصة الفرد الواحد
1989	105.4	108.0
1990	118.0	117.7
1991	76.6	74.3
1992	88.8	83.6
1993	104.0	94.9
1994	101.2	89.5
1995	100.7	86.6
1996	100.6	84.1
1997	90.3	73.4
1998	93.1	73.7
1999	82.6	63.8
2000	69.5	52.2

المصدر: استلت الأرقام من موقع منظمة الغذاء والزراعة الدولية المتاح على الانترنت ww.fao.org

وبسبب العوامل العكسية التي ذكرناها، فقد تراجعت الغلة الزراعية للهكتار الواحد، أي الإنتاجية الزراعية خلال الفترة 1990–2000، كما يشير إلى ذلك جدول رقم (9–14). فغلة الحبوب للهكتار الواحد، وهي مؤشر مهم للإنتاجية الزراعية، رغم أنها تتذبذب عادة بين سنة وأخري لجميع البلدان المبينة بالجدول، إلا أنها أخذت طريق الانحدار أو التراجع في حالة العراق في حين أخذت اتجاها تصاعدياً في حالتي إيران وسوريا، وبقيت تتأرجح ضمن مستوياتها العالية في حالتي تركيا واليابان.

ولقد تراجعت غلة الحبوب في عقد التسعينات في العراق حتي مقارنة مع ما كانت عليه في عقد الثمانينات. فمعدل الغلة السنوي خلال العشر سنوات 1979–1989 (راجع جدول 5–9 في الفصل التاسع)، والذي كان 881 كيلوغرام/ هكتار، هبط إلى معدل 783 كيلوغرام/ هكتار خلال سنوات الحصار 1990–2000. بينما نرى أن المعدل السنوي لغلة سوريا من الحبوب خلال العقد المذكور، رغم أنها أقل دول المقارنة إنتاجية كما يبين الجدول، هو أعلى من المعدل السنوي لغلة العراق بمقدار 67 بالمائة.

أما عندما نقارن إيران وتركيا مع العراق نرى أن معدل الغلة السنوي لكل من إيران وتركيا خلال الفترة 1990–2000 يزيد على مثيله العراقي بمقدار 128 بالمائة و172 بالمائة على

التوالي. وعند المقارنة مع اليابان، وهي دولة متطورة، نرى أن المعدل السنوي لغلة الحبوب في اليابان خلال العقد المذكور يعادل سبع مرات ونصف مثيله في العراق.

جدول رقم (9-14): غلة الحبوب للهكتار الواحد في العراق مقارنة مع مثيلاتها في إيران وسوريا وتركيا واليابان للفترة 1990- 2000 (كيلو غرام/ هكتار)

السنة	العراق	إيران	سوريا	تركيا	اليابان
1990	1061	1445	749	2214	5846
1991	800	1508	921	2240	5416
1992	755	1615	1170	2123	5877
1993	706	1639	1485	2255	4429
1994	792	1817	1531	1916	6449
1995	801	1890	1655	2038	6003
1996	899	1846	1841	2106	6155
1997	799	1860	1265	2131	6062
1998	864	2160	1576	2353	5810
1999	680	2048	1074	1981	5999
2000	451	1833	1148	2107	6254
المجموع	**783**	**1787**	**1310**	**2133**	**5845**

المصدر:استلت الأرقام من موقع منظمة الغذاء والزراعة الدولية المتاح على الانترنت www.fao.org والمعدل السنوي للفترة 1990-2000 احتسب من قبل المؤلف.

جدول رقم (10–14): تقديرات عدد سكان العراق وتوزيعها بين الريف والحظر (ألف شخص)

السنة	مجموع السكان	سكان الحظر	سكان الريف	نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان
1980	12954	8488	4467	34
1985	15206	10457	4749	31
1990	17271	12407	4864	28
1995	20049	14940	5108	25
2000	22946	17626	5320	23

المصدر: استلت الأرقام من موقع منظمة الغذاء والزراعة الدولية المتاح على الانترنت www.fao.org ونسبة سكان الريف إلى الحظر احتسبت من قبل المؤلف

وقبل أن نختتم كلامنا عن الأداء الزراعي في ظل الحصار، نريد أن نلقي نظرة تحليلية علي جدول رقم (10–14) وهو يبين تقديرات لسكان العراق – إذ ليس بين تلك السنوات إحصائيات رسمية عامة – كما يبين توزيع السكان فيما بين الريف والحظر. ومن هذا الجدول نرى أن نسبة سكان الريف هبطت من 34 بالمائة من مجموع السكان في سنة 1980إلى 23 بالمائة في سنة 2000. أن ذلك الهبوط في نسبة سكان الريف لا يعبر عن تطور اقتصادي يشهده

العراق، وإنما يعبر عن التدهور المستمر لمستوى الريف الاقتصادي، مما يبعث على هجرة الفلاح العراقي، إلي أطراف المدن في غالب الأحيان، بحثاً عن حياة معاشية أفضل.

إن هجرة سكان الريف، وهم الركيزة الأساسية لإنتاج غذاء البلد، دون أن يصاحب ذلك تحسن في الإنتاجية الزراعية، كما هي الحالة في العراق، يفاقم حالة التردي الرهيبة للإنتاج الزراعي بالعراق. فعند الرجوع إلى جدول رقم (6–14) نجد أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى قوة العمل الكلية تراجعت من حوالي 12.5 بالمائة في سنة 1987 إلى حوالي 10.1 بالمائة في سنة 2000. ولم يصاحب ذلك التراجع تحسن في الإنتاجية الزراعية، كما يجب أن يحدث في حالة تطور البلد الاقتصادي، بل انحدرت الإنتاجية إلى الأسفل كما بينا ذلك في جدول رقم (9–14). أضف إلى ذلك ظاهرة عكسية أخرى وهي زيادة نسبة النساء في العمل الزراعي وتراجع نسبة الذكور. فعدد العاملين في القطاع الزراعي من الإناث كما يبين جدول (6–14) ازداد بشدة من 71 ألف امرأة في سنة 1987 إلى 322 ألف امرأة في سنة 2000، في حين لم يتقدم عدد الذكور في ذلك القطاع وإنما تراجع من 422 ألف رجل في سنة 1987 إلى 319 ألف رجل في سنة 2000.

إن لتلك الظاهرة دلالة خطيرة وهي تدهور نوعية العمالة في القطاع الزراعي إضافة إلى انخفاض نسبتها. ذلك أن الرجل أكثر خبرة من المرأة في أعمال الزراعة بالعراق، كما أنه أكثر لياقة وتحملاً لمشاق العمل الزراعي من المرأة، وأن هجرته إلى المدينة في ظل الحصار الاقتصادي بحثاً عن العمل المجدي يقود إلى تدهور نوعي في العمالة الزراعية كما يقود بنفس الوقت إلى تدهور كمي فيها.

4– الحصار والناتج المحلي الإجمالي

لقد توفرت لدينا تفصيلات عن التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لغاية 1993 وقد نشرناها في الجدولين (1–13) و(2–13)، ولم تتوفر لنا بعد ذلك معلومات من هذا القبيل للسنوات اللاحقة. ولكننا تمكنا من تركيب سلسلة زمنية للناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990–2003 بالأسعار الثابتة لسنة 1980 استنادا إلى تخمينات النمو السنوي الحقيقي لهذا الناتج، وهي معروضة في جدول (11–14) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي.

ويتبين من هذا الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بدأ بالتدهور منذ سنة 1990 حتى وصل إلى حده الأدنى في سنة 1995 حيث بلغ 2,961 مليون دينار فقط. فخلال هذه الخمس سنوات (1990–1995) شاهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً حقيقياً بلغ معدله حوالي 31 بالمائة سنوياً. على أن هذا التراجع لم يحدث بصورة متسقة على مدار الخمس

سنوات المذكورة، وإنما انهار الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 74 بالمائة، أي إلى الربع تقريباً، في غضون سنة واحدة وهي سنة الحرب، ثم تعرض بعد ذلك إلى تراجع كان معدله السنوي حوالي 4.5 بالمائة خلال الفترة 1991–1995. إن انهيار الاقتصاد العراقي في سنة 1991 سببه، كما هو معروف، نشوب الحرب ودمار البنية التحتية العراقية وتدني الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية إلى ما يقارب مستوى الكفاف. كما أن التراجع بعد ذلك إلى القعر الذي وصل إليه في سنة 1995 كان من بين مسبباته توقف الصادرات النفطية بصورة خاصة وانعدام الاستثمار ومعه انعدام تراكم رأس المال وتراجع إنتاج القطاعات السلعية بصورة رئيسية نتيجة لتوقف العديد من المعامل الإنتاجية ومحطات الكهرباء وعدم توفر قطع الغيار وانكماش المدخلات والمواد الأولية.

جدول رقم (11-14): الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الثابتة لسنة 1980

السنة	مليون دينار	مليون دولار*
1990	13,863	44,361
1991	3,567	11,413
1992	4,072	13,030
1993	2,982	9,542
1994	2,982	9,452
1995	2,961	9,475
1996	3,198	10,233
1997	4,477	14,327
1998	6,044	19,341
1999	7,132	22,822
2000	7,417	23,734
2001	6,972	22,311
2002	6,519	29,861
2003	5,098	16,313

*احتسب سعر الصرف على أساس 3.2 دولار لكل دينار واحد كما هو في سنة 1980.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 1990-1993، والسنوات الباقية (1994-2000) بنيت على أساس النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي كما خمنته وحدة مخابرات الايكونومست.

ولقد بدأ الناتج المحلي بالاستدارة في نهاية سنة 1996 حينما وافق النظام العراقي على برنامج النفط مقابل الغذاء وبدأت الصادرات النفطية تتدفق إلى الخارج في نهاية تلك السنة. وقد حقق الاقتصاد العراقي إثر ذلك طفرات إيجابية كبيرة كان مقدارها حوالي 40 بالمائة في سنة 1997 و35 بالمائة في سنة 1998 و18 بالمائة في سنة 1999. ويرجع الفضل الأكبر في ذلك النمو الحقيقي إلى عودة الإنتاج النفطي والصادرات النفطية إلى الحياة وزيادة وتيرة الاستهلاك إثر الزيادات التي حصلت للحصة التموينية، وكذلك فيض بعض من تلك العوائد النفطية على

القطاعات الاقتصادية الأخرى بصيغة مستوردات إنسانية، وبالتالي زيادة إنتاجها. ونظراً لاعتماد الناتج المحلي الإجمالي بصورة أساسية على إنتاج النفط، فإن ذلك الناتج بدأ يتراجع بتراجع إنتاج النفط بعد سنة 2000 ثم انخفض بشدة في سنة 2003 بعد سقوط النظام وتعرض المنشآت النفطية إلى أضرار الحرب وكذلك إلى النهب والتخريب.

وعند المقارنة بين حالة الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات في ظل الحصار الاقتصادي مع حالته في سنة 1980، وهي السنة التي وصل فيها الناتج المحلي الإجمالي قمته، نجد أن هذا الناتج استمر بالتدهور، وبحلول سنة 1995 وصل إلى أقل من خُمس ما كان عليه في سنة 1980. ورغم التحسن الكبير الذي طرأ عليه خلال السنوات 1996–2000، فإن الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 لم يبلغ نصف ما كان عليه في سنة 1980. وبعد تدهور الإنتاج النفطي العراقي خلال الفترة 2001–2003، وتراجع الناتج المحلي تبعاً لذلك انخفض ذلك الناتج في سنة 2003 إلى أقل من ثلث ما كان عليه في سنة 1980.

لقد كانت الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة جداً. فعلى افتراض أن الاقتصاد العراقي كان سيحقق نمواً متواضعاً جداً قدره ثلاثة بالمائة سنوياً منذ سنة 1990 بدلاً من التراجع الذي حدث، فإن مجموع الخسارة التي تعرض لها العراق في الناتج المحلي خلال الفترة 1990–2003 يمكن تقديرها بحوالي 550 مليار دولار (بالأسعار الحقيقية لسنة 1980). ولقد كانت الخسارة بالصادرات النفطية لوحدها عظيمة، ذلك أن حصة العراق الإنتاجية كان من المفروض بها أن تعادل حصة إيران، كما هو الاتفاق مع منظمة أوبك. ولكن انهيار صادرات النفط العراقي، كما بينا ذلك في صدر هذا الفصل، نتيجة للحرب والحصار، حرم العراق من عوائد نفطية كبيرة كان سيبلغ مجموعها نحو 190 مليار دولار خلال الفترة 1990–2003 فيما لو تساوى أنتاج العراق مع إنتاج إيران، في غياب الحرب والحصار (أنظر الجدول رقم 12–14).

وإذ تعرض الاقتصاد العراقي خلال عقد من الحصار فيما بين عامي 1990 و2003 إلى تراجع سنوي معدله 7.7 بالمائة، نرى أن اقتصاديات عديدة أخرى في ظل حكومات متنورة وسياسات عقلانية كانت تحقق نمواً سنوياً معدله 6 بالمائة على الأقل. ولو قُيّض للاقتصاد العراقي أن ينمو بنصف هذا المعدل، أي 3 بالمائة سنوياً فقط لانتهى الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2003 بحوالي 21,460 مليون دينار (بأسعار 1980) وليس 5,098 مليون دينار كما كان واقعه في تلك السنة. ولم يقتصر الأذى الذي أصاب العراق نتيجة لذلك العقد من الحصار على تراجع الناتج المحلي الإجمالي فقط، وإنما نخر الحصار قدرات البلد الإنتاجية وضرب البنى التحتية التعليمية والصحية وقتل مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء ودمر النسيج الاجتماعي للشعب

العراقي.

جدول رقم (12-14): الإنتاج العراقي الفعلي والافتراضي للنفط الخام والخسارة التخمينية للعوائد النفطية خلال الفترة 1990 - 2000

السنة	الإنتاج الفعلي (مليون برميل يوميا)	الإنتاج الافتراضي (مليون برميل يومياً)	الخسارة في العوائد النفطية (مليار دولار)
1990	2.1	3.1	7.9
1991	0.3	3.4	20.1
1992	0.5	3.4	18.5
1993	0.7	3.4	15.6
1994	0.7	3.6	15.3
1995	0.7	3.6	16.5
1996	0.7	3.6	20.1
1997	1.4	3.6	14.4
1998	2.2	3.7	6.5
1999	2.7	3.4	4.3
2000	2.8	3.7	8.1
2001	2.6	3.6	7.8
2002	2.1	3.2	9.5
2003	1.4	3.7	23.0

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك (سنة 2003) بخصوص الإنتاج، والخسارة بالعوائد النفطية من حسابات المؤلف

الفصل الخامس عشر

صدام والاقتصاد العراقي

«زار الرئيس المؤتمن بعض ولايات الوطن، وحين زار حينا قال لنا: هاتوا شكاواكم بصدق في العلن ولا تخافوا أحداً ... فقد مضى ذاك الزمن. فقال صاحبي حسن: يا سيدي أين الرغيف واللبن ؟ وأين تأمين السكن؟ وأين توفير المهن ؟ وأين مَن يوفر الدواء للفقير دونما ثمن ؟ يا سيدي لم نر من ذلك شيئاً أبداً!!! قال الرئيس في حزن: أحرق ربي جسدي، أكل هذا حاصل في بلدي؟ شكراً على صدقك في تنبيهنا يا ولدي سوف ترى الخير غداً. وبعد عام زارنا ومرة ثانية قال لنا: هاتوا شكاواكم بصدق في العلن ولا تخافوا أحداً ... فقد مضى ذاك الزمن. لم يشتك الناس فقمتُ معلناً: أين الرغيف واللبن؟ وأين تأمين السكن؟ وأين توفير المهن؟ وأين مَن يوفر الدواء للفقير دونما ثمن؟ معذرة يا سيدي .. وأين صاحبي حسن ؟»

«أحمد مطر»

بدأت جهود التنمية الاقتصادية المخططة منذ سنة 1950، وانتكست تلك الجهود انتكاسة كبيرة بعد قيام حرب الخليج الأولى في سنة 1980، وأصابها الاضمحلال طيلة السنوات التي تلت سنة 1982، ثم توقفت تماماً بعد غزو الكويت وقيام حرب الخليج الثانية في مطلع سنة 1991. وقد سيطرت على مقدرات العراق خلال فترة الأربعين سنة المذكورة سلطات متعاقبة كان آخرها السلطة الفردية لصدام حسين بعد تدجينه و تقزيمه لحزب البعث أثر سلسلة من المؤامرات والاغتيالات والتصفيات، انتهت أخيراً بتسلمه في منتصف 1979 رئاسة الدولة ورئاسة مجلس قيادة الثورة والقيادة العامة للقوات المسلحة.

إن الصيغة التي تسلط بها صدام حسين على مقاليد الأمور في العراق، سواء كان نائباً أم رئيساً، جعلته ينفرد بحصة الأسد في المسؤوليات بالعراق منذ سنة 1968. فهو القائد طبعاً، وهو المرشد طبعاً، ولا شيء مهم يحدث بالعراق إلاّ بتوجيه منه، أو هكذا كانت تقول أبواق دعايته.

وبعد مرور أربعة عقود من الجهود التنموية – نصفها على الأقل حدثت في ظل صدام حسين – يحق لكل عراقي أن يسأل: ماذا تحقق للعراق من تلك الجهود، وأين وصلت حالة التطور الاقتصادي في هذا البلد؟.

إن حالة التطور الاقتصادي في أي بلد – وهي الغاية الأولى التي يبتغيها الحاكم في الظروف الاعتيادية – لها مؤشرات معينة سبق وأن شرحنا أهمها في الفصل الثاني من هذا الكتاب. وسنقوم فيما يلي باستعراض ما حدث لتلك المؤشرات.

1– حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إن أهم مؤشرات التطور الاقتصادي هو نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع من النمو السكاني في البلاد. وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالصيغة المذكورة، هو دالة على ازدياد دخل الدولة وازدياد دخل الفرد. كما أن ازدياد الدخل هو المفتاح – في أغلب الحالات – لأبواب التطور الاقتصادي الأخرى. لذلك يأتي مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي أن توفر حسابه على رأس مؤشرات التطور الاقتصادي الأخرى.

جدول رقم (1-15): تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 1960- 2000 بالأسعار الحقيقية لسنة 1980

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	حصة الفرد (دولار)
1960	7.3	10,142	1,389
1965	8.6	13,857	1,611
1970	10.1	17,051	1,688
1975	12.0	24,325	2,207
1980	14.1	50,072	3,551
1985	16.3	34,947	2,144
1990	18.5	44,361	2,398
1995	21.6	9,475	439
2000	25.1	23,735	946
2003	26.9	16,313	606

المصدر: الأرقام السنوية لعدد السكان في العراق: من الموقع المتاح على الانترنت الخاص إلى UN World Population Prospects واستلت الأرقام للناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي من جداول مختلفة من هذا الكتاب، ثم احتسبت بالدولار على أساس 3.2 دولار للدينار الواحد بما هي قيمته في 1980,

ويبين الجدول رقم (1–15) تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لسنة 1980 خلال الفترة 1960–2003 ويبدو من الجدول أن حصة الفرد كانت 1,389

دولار في سنة 1960 ثم نمت تدريجياً، ولكن بصورة متسارعة، حتى بلغت قمتها في سنة 1980 وكانت 3,551 دولار. ثم جاءت حرب الخليج الأولى فانخفضت حصة الفرد إلى 2,398 دولار في سنة 1990. وجاء الحصار الاقتصادي ثم حرب الخليج الثانية فانحدرت حصة الفرد في سنة 1995 إلى 439 دولار فقط، وهي أقل من ثلث حصة الفرد العراقي في سنة 1960، ثم تحسنت تدريجياً بعد معاودة تصدير النفط لتصل إلى 946 دولار في سنة 2000، ثم تراجعت بعد تلك السنة تماشياً مع تراجع إنتاج النفط وانتكست أخيراً في سنة 2003 إلى 606 دولار نتيجة غزو العراق الذي أدّى إلى سقوط النظام ثم تدهور الحالة الأمنية وتراجع الخدمات ونهب المال العام وتخريب المنشآت وانتشار البطالة.

إن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النهائية للسلع والخدمات التي تنتج داخل البلد، وهو مؤشر دخل البلاد ودخل الأفراد. ولكن عند الكلام عن معدل حصة الفرد الواحد من سكان البلاد من هذا الناتج يجدر الانتباه إلى نقطتين مهمتين. الأولى: كيف تتصرف الحكومة بحصتها من الدخل؟

لقد شاهدنا في فصل سابق (راجع الجدول رقم 3–13) إن حوالي 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي يتكون من القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية، وهو نشاط حكومي بالكامل تقريباً، وأن حوالي 50 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي يتكون من قيمة الصادرات النفطية، وهذا دخل خالص للحكومة العراقية. إن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستصبح مؤشراً جيداً لدخل الفرد – وبالتالي رفاهيته وسعادته – فيما لو تم صرف الدخل الحكومي في وجهات إنتاجية كالصحة والتعليم والبنية التحتية، وكذلك لتلبية حاجات الحكومة الاعتيادية. غير أن دخل الحكومة العراقية في ظل صدام لم يُصرف كله في الوجهات المذكورة، وإنما كان يذهب جزء كبير منه في نواحٍ غير إنتاجية. إن أهم النواحي غير الإنتاجية التي كان يذهب إليها الدخل الحكومي في ظل صدام هو الإنفاق العسكري، فقد أخذ هذا النوع من الإنفاق بالتزايد منذ السبعينات حتى تجاوز معدله أكثر من 40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب مع إيران، راجع جدول رقم (1–7).

ولم يقتصر صرف الدخل الحكومي – غير المجدي اقتصادياً – على الإنفاق العسكري فقط، وإنما شمل أيضاً الصرف على أجهزة النظام القمعية كالمخابرات والأمن، وهذه الأجهزة كانت لها ميزانياتها الخاصة وكان لا يعرفها حتى الوزراء. وهناك نواحي أخرى من الصرف، غير المجدي اقتصادياً، كانت تقوم به الحكومة العراقية، ومن أمثلته الصرف على الأبنية المظهرية وعلى القصور والجداريات والتماثيل والصور، وكلها تخص صدام حسين، وكذلك الصرف على شراء الذمم والمريدين وأجهزة الإعلام بالخارج، وجميع هذه الأوجه من الصرف تستنزف أموالاً

طائلة من دخل الحكومة ولا تعود على الدخل الفردي بأي نفع.

والنقطة الثانية التي يجب الانتباه لها هي: كيف يتم توزيع الدخل؟ فحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي حاصل قسمة هذا الناتج على عدد سكان البلاد، وهذه العملية تستبطن مساواة الأفراد في الحصول على الدخل، وبعبارة أخرى حصول عدالة تامة في توزيع الدخل على المواطنين. إن هذا لا يمكن حدوثه، طبعاً، في أي بلد من بلدان العالم وتحت أي ظرف من الظروف. فالدخل يتفاوت عادة فيما بين الأفراد في البلد الواحد، فهناك الفقير وهناك الغني، وبينهما يقع الفرد متوسط الحال والذي ينتمي إلى الطبقة المتوسطة.

وكلما كبرت الطبقة المتوسطة في بلد ما كلما تحققت عدالة أكثر بتوزيع الدخل، وكلما أصبحت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً حقيقياً لدخل الفرد، وهذا ما هو حاصل الآن في البلدان المتطورة اقتصادياً. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: ما هي الحال التي أصبحت عليها الطبقة المتوسطة بالعراق وهل أن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر جيد للدخل الفردي بالعراق، أم أن هذا المتوسط أصبح يخفي تباين وحرمان مخيفين في الحالة العراقية؟

إن العامل الأساسي في توسع وازدهار الطبقة المتوسطة هو توفر فرص العمل المجزي لجميع المواطنين. إن التوسع الحقيقي في النشاط الاقتصادي للبلد هو الذي يخلق فرص العمل المجزي ويحصر البطالة عند حدها الأدنى. وبإلقاء نظرة على حالة الاقتصاد العراقي، كما نراه من جدول رقم (1–15)، يتبين لنا أن هذا الاقتصاد بدأ يتراجع بعد حوالي سنة من تربع صدام حسين على رئاسة الجمهورية، واستمر ذلك التراجع منذ ذلك الحين.

إن ذلك التراجع في النشاط الاقتصادي كان يقابله من جهة أخرى نمو مستمر في السكان ونمو مستمر في أعداد النشطين اقتصادياً والباحثين عن العمل. وقد أدّت تلك الحالة إلى انتشار البطالة، التي تستّر عليها جيش المليون جندي في الثمانينات. وتوسعت نتيجة ذلك، الطبقة الفقيرة على حساب الطبقة المتوسطة. وبعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق وقيام حرب الخليج الثانية هوى النشاط الاقتصادي العراقي إلى الحضيض، وانكمشت فرص العمل انكماشا شديدا. وبعد تحسن بطيء جاء غزو العراق، فانتشرت البطالة نتيجة حل الجيش وأجهزة الشرطة، واضمحل الإنتاج بسبب تراجع الخدمات وانتشار الجريمة، ولم ينقذ الحالة المعيشية من الانهيار إلاّ استمرار عملية التموين، ثم الطفرة الكبيرة برواتب موظفي وعمّال الدولة مما أدّى إلى إنعاش طبقة متوسطة اضمحلت تحت صدام وكادت أن تموت.

أضف إلى ما تقدم، ما فعله الغلاء الذي بدأ يشتد في البلاد بعد سنوات قليلة من نشوب الحرب العراقية – الإيرانية، والذي تحول إلى تضخم مفرط بعد فرض الحصار، أنظر جدول رقم

(2–15). فالإرتفاعات الجنونية بأسعار المواد الاستهلاكية خلال عقد التسعينات، كما يوضحها الجدول المذكور، لم تصاحبها زيادات في أجور ورواتب عمال وموظفي الدولة بصورة مناسبة وقادرة على استيعاب آثار الغلاء الفاحش، ونتيجة لذلك هوت القوة الشرائية لتلك الشريحة الكبيرة من سكان العراق، وتلاشت في وقت قصير مدخراتها وثمرات جهودها لسنوات طويلة، كما تلاشت مدخرات الشرائح الأخرى من الشعب وأصبحت أرقام بلا قيمة. وهكذا، بفعل التضخم المفرط، أضيفت شريحة عمال وموظفي الدولة، وهي أساس الطبقة المتوسطة، إلى الطبقة الفقيرة رغم توفر فرص العمل لها.

جدول رقم (2-15): النسب المئوية لمعدل الارتفاع السنوي في أسعار المستهلك (1985 - 2003)

السنة	معدل التضخم السنوي (%)
1985	30
1986	35
1987	45
1988	40
1989	45
1990	40
1991	280
1992	350
1993	175
1994	300
1995	250
1996	200
1997	23
1998	15
1999	13
2000	05
2001	16
2001	19
2003	29

المصدر: تقديرات وحدة المخابرات الايكونومست و البنك المركزي العراقي.

وأصبح هناك في ظل الحصار الاقتصادي، وفي ظل صدام حسين، طبقتان من الشعب العراقي. طبقة فقيرة، لا تجد ما يلبي حتى احتياجاتها الأساسية من العيش الكريم، وهذه الطبقة أصبحت تشكل السواد الأعظم من السكان. وطبقة ثرية موسرة، تتكون من المتسلطين على الحكم، والمرتزقة من العسكريين حماة النظام، وجلاوزته والمنتفعين منه، والمهربين وتجار السوق السوداء، وكبار المقاولين والملاكين، والأثرياء من الصناعيين والتجار.

وتحت مثل هذه الظروف، وعندما تنعدم العدالة في توزيع الدخل ويخيم الغلاء الفاحش، يبتعد مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن الحقيقة، ويفقد جزءاً كبيراً من قيمته كدالة على مدى سعادة ورفاهية الفرد.

إن الشعب العراقي أصبح – بعد الحصار الاقتصادي – يعاني من أمرين. الأمر الأول هو تراجع الاقتصاد بشكل رهيب في ظل تضخم مفرط مما استتبع ذلك تقلص الدخل وتلاشي القدرة الشرائية وتفشي البطالة واختفاء الطبقة المتوسطة. والأمر الثاني هو سوء توزيع الدخل مما استتبع ذلك ظهور طبقتين في المجتمع العراقي: واحدة فقيرة تتكون من الغالبية العظمى من الناس، والأخرى غنية تتكون من السلطة والدائرين في فلكها.

مقارنة مع الخارج

قبل أن نختتم كلامنا عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحسن بنا أن نقارن بين نمو هذه الحصة في العراق مع مثيلاتها في الخارج. يبين الجدول رقم (3 – 15) معدل النمو السنوي لحصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات مختلفة، ويبدو من هذا الجدول أن معدل النمو في حصة الفرد خلال الفترة 1960–1980، والذي بلغ 4.8 بالمائة، كان ممتازاً بالمقياس العالمي، وكانت نسبة النمو تتزايد باستمرار حتى وصلت قمتها البالغة 11.4 بالمائة سنوياً خلال الفترة 1975–1980. وهذه النسبة الأخيرة العالية جداً حتى بالمقياس العالمي كانت نتيجة الطفرات التي شهدتها العوائد النفطية مما سمح باستثمار وإنفاق كبيرين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

غير أن النسبة هذه انقلبت إلى العكس وتراجع النمو السنوي لحصة الفرد بمعدل 4.2 بالمائة خلال الفترة 1980–1990 وبمعدل 10.2 بالمائة خلال الفترة 1990-2003 وبمعدل 7.7 بالمائة خلال الفترة 1980-2003.

ويبين الجدول رقم (4–15) معدل النمو السنوي لمجموعات عالمية مختلفة. ومن هذا الجدول نرى أن مجموعتي الدول الصناعية والدول النامية حققتا نمواً إيجابياً جيداً خلال الفترة 1965 –.1980 وكان أفضل هذه المجموعات هي مجموعة شرقي آسيا التي يدخل بضمنها ما يسمى بالنمور الآسيوية وهي سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية.

جدول رقم (3-15): معدل النمو السنوي الحقيقي لحصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	نسبة النمو (%)
1965-1960	3.1
1970-1965	3.2
1975-1970	3.9
1980-1975	11.4
1980-1960	4.8
1985-1980	-9.9
1990-1985	1.8
1995-1990	-28.0
1990 -1980	-4.2
2003-1990	-10.2
2003-1980	-7.7

المصدر: اشتقت النسب من جدول (1-15)

جدول رقم (4-15): معدل النمو السنوي الحقيقي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعات العالمية المختلفة خلال الفترة 1965-2002

المجموعة	النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي			
	1973-1965	1980-1973	1989-1980	2002-1990
الدول الصناعية	3.7	2.3	2.3	1.7
الدول النامية	3.9	2.5	1.6	2.8
أفريقيا جنوب الصحراء	2.1	0.4	-1.2	0.0
شرقي آسيا	5.3	4.9	6.2	5.4
جنوب آسيا	1.2	1.7	3.0	3.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3.8	2.5	-0.4	1.3

المصدر: World Bank, World Development Report, 1991, p.3. وكذلك
United Nations, Human Development Report 2004, p. 187

وبمقارنة نمو حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي مع مثيلاتها في المجموعات المختلفة، نرى أن هذه النسبة نمت في العراق بمعدل جيد قدره 4.8 بالمائة سنوياً خلال الفترة 1960–1980 وهذا المعدل هو أفضل من معدل النمو الذي حققته كل من مجموعة الدول الصناعية ومجموعة الدول النامية خلال الفترة 1965–1980 وهي مساوية تقريبا لما حققته منطقة شرقي آسيا. ولكن المأساة العراقية تبرز أمامنا عندما نستعرض ما حصل لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد سنة. 1980 فإذا حصرنا مقارنة العراق مع الدول النامية نرى أنه

في الوقت الذي كانت حصة الفرد في الدول النامية تنمو سنوياً بمقدار 1.6 بالمائة خلال الفترة 1980–1989 وبمقدار 2.8 بالمائة خلال الفترة 1990–2002، نرى أن هذه النسبة كانت تنمو سلبياً في العراق، أي تتراجع إلى الوراء، بمقدار 4.2 بالمائة سنوياً طيلة الفترة 1980–1990 وبمقدار 10.2 بالمائة سنويا طيلة الفترة 1990–2003.وحتى بمقارنة حالة العراق مع دول أفريقا تحت الصحراء وهي الأفقر في العالم، لوجدنا أن عدم النمو في الدخل الفردي الذي عانت منه تلك الدول البائسة هو أفضل بكثير من تراجع الدخل الرهيب الذي عانى منه الفرد العراقي، كما يظهر في الجدول.

إن هذه الأرقام تشير إلى أن دخل الدولة ودخل الفرد يتزايدان باستمرار في أغلب دول العالم، وخصوصاً في دول جنوب وشرقي آسيا، بضمنها الصين والهند وفيهما حوالي ثلث سكان العالم. ومع نمو الدخل في تلك البلدان تتطور الحالة الاقتصادية وحالة الإنسان في شتى النواحي الأخرى. وفي العراق – الذي وهبه الله الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية – أصبح الدخل يتراجع وأصبحت حالة الإنسان تتراجع. والفرق بين العراق وبين الدول المستمرة بالتطور، كدول شرقي آسيا مثلاً، هو أن تلك الدول تُتّبع فيها سياسات اقتصادية وتنموية عقلانية تشرف عليها حكومات مخلصة لأوطانها، همها الأول خدمة مصلحة الشعب وليس خدمة النظام وخدمة الحاكم.

2– الاعتماد على صادرات المواد الأولية

قلنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب أن الدول المتخلفة اقتصادياً تعتمد في أنشطتها الاقتصادية على الإنتاج الأولي كاستخراج خامات المعادن من باطن الأرض وتصديرها، وليس للأنشطة الأخرى دور مهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في الصادرات إلى الخارج. وبيّنا أن العراق، كغيره من الدول النامية في منظمة الأوبك، يعتمد على صناعة استخراج النفط الخام في تكوين أكثر من 60 بالمائة من ناتجه المحلي الإجمالي.

وقد كانت الوسيلة الرئيسية في جهود التنمية الاقتصادية بالعراق هي استغلال الموارد المتولدة من قطاع الصناعات الاستخراجية لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق الاستثمار، وبالتالي تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي، تدريجياً، على الصناعات الاستخراجية الأولية.

ويبدو من طبيعة الإنتاج في سنة 1990 أن القطاعات الاقتصادية العراقية الأخرى، وخصوصاً قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي، لم تنمو بالصيغة التي أريد بها، وبقيت صناعة استخراج النفط الخام مهيمنة على الاقتصاد العراقي رغم مرور 40 سنة من جهود التنمية.

ففي سنة 1990 بلغت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي 51.5 بالمائة، راجع جدول رقم (3–13). ولو لم تتوقف صادرات النفط العراقي بسبب الحصار

الاقتصادي الذي فرض منذ 1990/8/6 لتجاوزت هذه الحصة 60 بالمائة، ولأصبحت مماثلة لحصص الإنتاج في ما بين السنوات 1965–1980.

هذا وقد ارتفعت حصة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي منذ أن عاود العراق تصدير النفط بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، وتولى قطاع النفط بعد سقوط النظام في سنة 2003 حصة الأسد بسبب تراجع أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى واعتماد العراق على النفط بصورة لم يكن لها مثيل بالسابق.

وبلغت حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية 99.4 بالمائة في سنة 1990 كما يتبين من ذلك الجدول. وهذه الحصة مماثلة بقيمتها لما كانت عليه خلال السنوات 1975–1985، وهي أعلى من القيمة التي بلغتها حصة الصادرات النفطية في سنة 1965. ولم تزل معظم الصادرات العراقية غير النفطية، حتى سنة 1990، من نوع الإنتاج الأولي وخالية من التصنيع التحويلي، وذات قيمة تافهة جداً مقارنة بقيمة الصادرات النفطية.

ولم يعد مؤشر الاعتماد على صادرات المواد الأولية ذو معنى بعد فرض الحصار، حيث انقطعت الصادرات العراقية ولم تستأنف إلا في كانون الأول (ديسمبر) 1996 بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. ومنذ ذلك التأريخ وحتى رفع الحصار اقتصرت الصادرات العراقية الرسمية – وهي في ظل الحصار الاقتصادي – على النفط الخام فقط. أما في سنة 2003 وهي السنة التي تم في منتصفها رفع الحصار، فقد بلغت نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية 99.1 بالمائة حسب النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك لسنة 2003.

لقد كان النظام العراقي، خلال السبعينات والثمانينات، يبدد أموال الشعب ذات اليمين وذات اليسار غير آبه بحالة الاقتصاد العراقي ومصلحة الإنسان في العراق. حتى إذا فرض الحصار الاقتصادي انكشف الخلل الخطير في عدم تطور قاعدة الاقتصاد العراقي، عندما تبين لجموع هذا الشعب المظلوم أن ما ينتجه قطاع الزراعة المتخلف وقطاع الصناعات التحويلية التافه لا يسد إلاّ جزءاً يسيراً من حاجات الشعب إلى السلع الاستهلاكية الغذائية والصناعية، وأن ما كان يغطي ذلك الخلل الخطير هو توريد السلع الاستهلاكية من الخارج بفضل العوائد النفطية.

3– دليل التطور الإنساني:

هناك مؤشرات أخرى للتطور الاقتصادي تطرقنا لها في الفصل الثاني، وجميعها تشير، عند تفحصنا لها في سنة 1990، إلى أن الاقتصاد العراقي لازال يعاني من حالة التخلف الشديد. ولا نريد هنا الإسهاب فنستعرضها جميعاً ولكننا سنختار للفحص أهمها وهو مؤشر حالة تطور الإنسان بالعراق.

إن الهدف النهائي من عملية التطور الاقتصادي هو خير الإنسان وسعادته ورفاهيته (HUMAN WELL-BEING). وقد اخترنا في الفصل الثاني« دليل النوعية المادية للحياة» لمنتصف السبعينات من القرن الماضي كمؤشر على مستوى الرعاية الصحية والتعليمية التي كان يحصل عليها الإنسان في البلد. ويتركب المؤشر من معدل العمر المتوقع ونسبة وفيات الأطفال ومعدل القراءة والكتابة، راجع جدول رقم (4–2).

وبتفحص ذلك المؤشر مع مؤشر الدخل (أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) يمكن أن نتبين حالة التطور التي وصل إليها الإنسان في بلد ما. ولغرض الدقة في المقارنة حاولنا إيجاد «دليل النوعية المادية للحياة» لسنة 1990 ولكننا لم نفلح. وبدلاً عن ذلك وجدنا "دليل التنمية البشرية" (INDEX HUMAN DEVELOPMENT وهو مؤشر ابتكره فريق من الأمم المتحدة من المختصين بشؤون التنمية البشرية والتطور الاقتصادي[1]. ويتركب هذا المؤشر من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية، ومن معدل العمر المتوقع، ومعرفة القراءة والكتابة، ومعدل سنوات الدراسة. ويبدو من هذا التركيب أن "دليل التنمية البشرية" هو أفضل من "دليل النوعية المادية للحياة" لبيان مدى تطور الإنسان، ذلك أن المؤشر الأول يحتوي على المؤشر الأخير إضافة إلى مؤشر الدخل الفردي.

ويبين الجدول رقم (5–15) «دليل التنمية البشرية »لسنة 1990 لكل من العراق وبقية أعضاء منظمة الأوبك وثلاث من الدول المتطورة. إن أعلى رقم للدليل يمكن أن تحصل عليه دولة ما هو 1.000، وجاءت اليابان على رأس دول العالم في تلك السنة حيث حصلت على 0.983. واحتل العراق المرتبة السابعة فيما بين دول منظمة الأوبك، حيث حصل على 0.589، وهذا الرقم يساوي المعدل العالمي لقيمة الدليل في سنة 1990.

كما احتل العراق المرتبة 96 فيما بين الدول المبينة في الجدول الأصلي[2] وعددها 173 دولة. ووُضع العراق في الثلث الأخير من صنف الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

جدول رقم (5-15): دليل التنمية البشرية للعراق وبقية دول الأوبك* وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1990 و1998

الدولة	قيمة الدليل لسنة 1990	قيمة الدليل لسنة 1998
اليابان	0.983	0.924
الولايات المتحدة الأمريكية	0.976	0.929
فرنسا	0.971	0.917
فنزويلا	0.824	0.770
الكويت	0.815	0.836
قطر	0.802	0.801
الإمارات العربية المتحدة	0.738	0.810
المملكة العربية السعودية	0.688	0.747
ليبيا	0.658	0.760
العراق	0.589	0.583
إيران	0.557	0.709
الجزائر	0.528	0.683
اندونيسيا	0.515	0.670
نايجيريا	0.246	0.439
المعدل العالمي	0.589	0.712

* احتوى الجدول (4-2) على دولتي الإكوادور والغابون كعضوين في منظمة الأوبك وقد حذفناهما من هذا الجدول لكونهما انسحبتا من تلك المنظمة في كانون الأول (ديسمبر) 1992و1994 على التوالي.

المصدر: United Nations, Human Development Report, 1993 and 2000

وإذا أردنا عقد مقارنة بين موقع العراق في "دليل النوعية المادية للحياة" المبين في جدول رقم (4–2) ، وموقعه في دليل التنمية البشرية لسنة 1990 المبين في جدول رقم (5–15)، نرى أن العراق تقدم في الدليل الأول على كل من قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وليبيا، وقد احتسب ذلك الدليل لمنتصف السبعينات من القرن الماضي. إلاّ أنه تأخر عن جميع تلك الدول في الدليل الثاني، الذي احتسب لسنة 1990.

وكان من المفروض، بعد أربعين سنة من التنمية، أن يحتل العراق موقعاً متقدماً في سلم "التطور الإنساني" ولا يأتي موقعه في الثلث الأخير من الدول "متوسطة التنمية البشرية". ولكننا رغم ذلك، نرى أن العراق قد احتل موقعاً لا بأس به في تلك السنة إذا أخذنا بنظر الاعتبار آثار حرب الخليج الأولى المريرة، وتقهقر الدخل الفردي خلال تلك الحرب وكذلك خلال أربعة أشهر من الحصار الاقتصادي وانكماش الاقتصاد العراقي بصورة عامة نتيجة لغزو الكويت وفرض الحصار. ويعزى الفضل في ذلك الموقع إلى الوعي الصحي للفرد العراقي، والعناية بالصحة العامة وإلزامية التعليم الابتدائي. كذلك لم يتسنَ للحصار الاقتصادي أن يفعل فعله بعد.

إن آخر دليل للتنمية البشرية يحتوي على مؤشرات تخص العراق ظهر في تقرير

التنمية البشرية لسنة 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وكان ذلك الدليل لسنة. 1998 أما تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 فقد احتوى على دليل التنمية البشرية لسنة 2002 يخص 177 بلداً، ولكن لم يحتو على دليل خاص بالعراق، إذ أسقط منه العراق مع بعض الدول الأخرى لغياب المعلومات. وقد وضعنا دليل التنمية البشرية لسنة 1998 بجانب دليل 1990 لجميع الدول المبينة في جدول (5–15) من أجل المقارنة.

ويبدو من هذا الجدول أن العراق، بينما كان متقدماً في سنة 1990على كل من إيران والجزائر واندونيسيا ونايجيريا – وهي أعضاء في منظمة الأوبك – تأخر في سنة 1998 عن جميع الدول المذكورة عدى نايجيريا. وبينما احتل العراق المرتبة 96 بين 173 دولة في سنة 1990، نراه قد تراجع إلى المرتبة 126 بين 166 دولة في سنة 1998. وبينما بلغت قيمة الدليل الخاص بالعراق 0.589 في سنة 1990، وكان مساوياً للمعدل العالمي في تلك السنة، تراجع في سنة 1998 إلى 0.583 وهو أقل من المعدل العالمي الذي ارتفع إلى 0.712 في سنة 1998.

إن تراجع دليل التنمية البشرية الخاص بالعراق يدل على تراجع مكوناته من مؤشرات الدخل والصحة والتعليم بعد نشوب حرب الخليج الثانية واستمرار الحصار الاقتصادي، وهو يدل على تدهور عام لحياة الإنسان في العراق. فالدخل الفردي تراجع بصورة رهيبة، وقد بينا ذلك في صدر هذا الفصل من خلال مناقشتنا للجدولين (1–15) و(3–15) حيث أصبحت الطبقة الفقيرة هي السائدة.

كذلك تدهورت الصحة العامة، كما بينا ذلك في الفصل السابق، بسبب سوء التغذية وتفشي الأمراض ونقص الدواء وتدني خدمات الصرف الصحي وشحة المياه النقية وتدهور البيئة العامة وقلة الخدمات الطبية وتردي نوعيتها. وبسبب ذلك التدهور العام، فقد انخفض معدل العمر المتوقع أو المرتقب عند الولادة من 65 سنة في سنة 1990 إلى 59 سنة في سنة 1998.

ولقد تدهور التعليم بالعراق هو الآخر، ذلك أن معدل معرفة القراءة والكتابة كنسبة مئوية بين البالغين (15 سنة فما فوق) تراجع من 53 بالمائة في سنة 1990 إلى 46 بالمائة في سنة 1998. أما معدل سنوات التعليم الذي يحصل عليه الفرد، فقد انخفض بالتأكيد نظراً لعدم الاستقرار الذي أصاب الحياة العراقية بعد سنة 1990 وجنوح الطلبة إلى ترك الدراسة مبكراً للاشتغال من أجل تأمين لقمة العيش.

أضف إلى ذلك أن التعليم الابتدائي – وكذلك الثانوي – لا ينبغي النظر لظروفه بعد سنة 1990 وكأنما هي مماثلة لظروف ما قبل 1990. ذلك أن التعليم في العراق، وبالأخص خلال حكم صدام حسين، بغض النظر عن مناهجه المشوهة الرامية إلى تأليه "القائد" وعسكرة الحياة، أصبح يجري في ظل ظروف تعيسة جداً، خصوصاً في مناطق الريف والجنوب العراقي فالمدارس

تتكون من بنايات خربة تفتقد لأبسط شروط الراحة من أبواب ونوافذ محكمة، ناهيك عن توفر وسائل التدفئة والتبريد، كما تفتقد تلك المدارس إلى برامج النقل والتغذية. ولا نعرف كيف يتم تنشئة جيل صالح في ظل نظام كان يفضل إنشاء جدارية "للقائد" بدلاً من تصليح نوافذ المدرسة المحطمة، أو شراء دبابة بدلاً من بناء مدرسة.

ولم يقتصر تراجع مستوى التعليم بالعراق على تدهور ظروفه فقط، وإنما تراجع بسبب التدهور الكمي والنوعي للمعلمين. فالتدهور الكمي يعود إلى انخفاض الرغبة في الانخراط بهذه المهنة التي لا تدر دخلاً مجزياً. أما التدهور النوعي فيعزى أساساً إلى مجيء المعلم إلى المدرسة وهو منهك القوى بعد أن قضى ساعات مضنية في عمل آخر لتوفير أسباب العيش. ولقد أدى تدهور دخل المعلمين وأساتذة الجامعات وكذلك المهنيين من أطباء ومهندسين وغيرهم إلى انخفاض الرغبة لدى الطلبة في الحصول على التعليم العالي، خصوصاً بعد أن أصبحت المهن الحرة، وحتى العمالية اليدوية منها، أجزل عطاءً من الاشتغال لدى الحكومة كطبيب أو أستاذ جامعة.

تدمير المؤسسات

إن عملية التطور الاقتصادي تتضمن، فيما تتضمنه، النشوء التدريجي لمؤسسات المجتمع المدني. (INSTITUTIONS OF CIVIL SOCIETY) وتتكون هذه المؤسسات من الجمعيات المهنية والاتحادات والغرف والنقابات والنوادي والأحزاب والجماعات والصحف والعديد من التنظيمات الأخرى غير الحكومية (NON-GOVERNMENTAL ORGANISATIONS) إن هذه المؤسسات هي نتيجة لعملية التطور العام في البلد كما هي، بالوقت نفسه، دافع لعملية التطور وباعث عليها.

إن موقع هذه المؤسسات هو بين المواطن والحكومة. وهي تعمل لتحقيق برامجها وأهدافها ورعاية مصالح أعضائها، وخدمة الصالح العام كما تراه من وجهة نظرها. إن هذه المؤسسات، بنشاطها المستقل، تعمل على الحيلولة دون هيمنة الحكومة المطلق على المضامير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتؤثر، بوسائلها المختلفة، على المراكز الحكومية في صنع القرار. إن مؤسسات المجتمع المدني هي وسيلة للمشاركة (PARTICIPATION) كما هي مراكز يطرح فيها الرأي والرأي المخالف، وتجري فيها المناظرة ويتم فيها تداول المسؤولية بصورة سلمية. وهي، بهذه الصيغة، مدارس للتمرس على الأسلوب الديمقراطي وتحمل الرأي المخالف والتعايش، وهي، إذن، حجر الزاوية في النظام التعددي الديمقراطي.

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني، كل حسب اختصاصها وتوجهها، دوراً مهماً في عملية التطور الاقتصادي في البلدان النامية. فمن هذه المؤسسات من تشارك في صياغة خطط التنمية

وبرامج الاستثمار، فتبدي الرأي وتقدم الدراسة وتسلط الضوء وتقترح التعديل أو الإضافة أو التغيير. ومن هذه المؤسسات من تساهم مباشرة في عملية البناء الاقتصادي وتحفيز عملية التنمية ونشر الأفكار الاقتصادية ورفع الإنتاجية ومراقبة تحسين النوعية وتعبئة الموارد في خدمة التنمية.

لم تعش هذه المؤسسات أجواء الحرية الكاملة في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة، وعندما جاء حكم البعث في سنة 1968 فقدت حريتها تماماً. وبدأ تسلط الحزب الحاكم يزحف على إداراتها وتنظيماتها، ففقدت بذلك استقلاليتها وأصبحت تابعة إلى الحكومة والحزب الحاكم. وتحولت وظيفتها من العمل لتحقيق أهدافها وبرامجها وخدمة الصالح العام إلى خدمة الحكومة وتحقيق أغراضها. وتحولت النقابات المهنية إلى نقابات صفراء (YELLOW TRADE UNIONS) لا عمل لها سوى الاشتراك بالمسيرات والمظاهرات السياسية الموجهة من قبل السلطة، ولا هم لها سوى التطبيل والتزمير للقائد البطل والتغني بأمجاده وإنجازاته الوهمية.

وفقدت الجمعيات المهنية، كجمعيات الاقتصاديين والمهندسين والحقوقيين، أدوارها كمراكز لنشر البحوث ومنابر لإبداء الرأي وتحشيد الطاقات الفكرية والموارد البشرية لخدمة مسيرة البلد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأزيح عن مراكز القيادة العلماء والمفكرون ورواد التطور الحضاري، ليحل محلهم جهلاء الحزب الحاكم من محترفي التجسس، مرتدي بدلة الخاكي، حاملي المسدس، ذوي الولاء المطلق لرموز السلطة الحاكمة. وتحولت بنايات المؤسسات من مراكز لإقامة الندوات وطرح الآراء الرصينة وإجراء المناظرة والنقاش وإبداء الرأي والرأي المخالف، تحولت إلى مقرات للخلايا الحزبية ولجان التحقيق، وأوكار للتجسس وكتابة تقارير الوشاية، ومحلات لإقامة حفلات الابتذال.

ولم يقتصر التشويه والسحق والمسخ على المؤسسات غير الحكومية، فقد شمل المؤسسات الحكومية نفس المصير. فعند قيام حكومة البعث بالعراق بدأت تتقهقر أدوار المؤسسات الحكومية، وأخذت تنحسر مهامها أمام الزحف السلطوي للحزب الحاكم.

وما أن تربع صدام حسين على منصة الحكم حتى تم سحق هذه المؤسسات تماماً – ومنها المؤسسات الاقتصادية والتخطيطية – وتلاشت أدوارها الأساسية لتتحول إلى مؤسسات واجهية، فارغة المحتوى، منفذة لما يصدر لها من الأعلى. فالبنك المركزي ووزارة المالية فقدا دوريهما في صياغة السياسة النقدية والمالية اللازمة لإحداث الاستقرار الاقتصادي الكلي (MACROECONOMIC STABILITY) وفقد البنك المركزي دوره في السيطرة على احتياطيات النقد الأجنبي، وتحول إلى وسيط للتحويل الخارجي لأزلام النظام وبطانته ولتمويل الصفقات الحكومية السرية. وانحسرت سلطة وزارة المالية في تحديد الموارد المالية وتنميتها، كما

فقدت السيطرة على الإنفاق الحكومي. وتقهقرت، كذلك، سلطات وزارات مهمة كالتخطيط والصناعة والتجارة والنفط والزراعة، وانحرفت واجباتها وتشتتت مسؤولياتها، وأصبحت أدوارها مقتصرة، في كثير من الأحيان، على تنفيذ القرارات الارتجالية الفردية النازلة إليها من صدام، والتقيد بالتعليمات الآتية من دهاليز القصر الجمهوري، ومن أقبية الأمن والمخابرات.

ونتيجة لفقدان المؤسسات الاقتصادية لأدوارها ووظائفها الأساسية، فقد انكفئت عملية التنمية بشدة وأصيب نشاط البلد الاقتصادي بالصميم.

نريد من كل ذلك أن نقول إن تبديد ثروات البلد يميناً وشمالاً، وإقحامه في حروب تدميرية وإغراقه بالديون الخارجية قد صاحبها تدمير منظم ومستمر للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

إن إلغاء دور المؤسسات غير الحكومية قد حرم البلاد مما كان يمكن أن تساهم به تلك المؤسسات في عملية التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وأن إلغاء دور المؤسسات الحكومية قد حرم البلاد مما كان يمكن أن تقوم به تلك المؤسسات من أداء للوظائف الأساسية التي وجدت من أجلها، مما استتبع ذلك حالة من الفوضى في سياسات الدولة عامة، بضمنها اضطراب وفوضى في السياسات المالية والنقدية والتنموية والإنتاجية.

إن تبديد ثروات العراق وتدمير المؤسسات هناك قد آل بالبلاد وبالشعب العراقي إلى حالة كارثيّة من التقهقر الاقتصادي لا يمكن أن يقوم به إلاّ نظام مشبع بالحقد ومولغ بالإجرام.

غياب المسؤولية

إن ما ساعد على اتخاذ القرارات الفردية الخاطئة وزج البلاد في الحروب وتبديد الثروات وتدمير المؤسسات والانحراف بالسياسات هو غياب المسؤولية (ABSENCE OF ACCOUNTABILITY) ذلك أن صدام حسين انفرد بالسلطات جميعاً، وأصبح يتصرف بدون حساب.

إن جوهر الاستقرار وجوهر التقدم في البلاد الراقية هو الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. فالسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية، وكل فرد في الدولة مسؤول أمام القضاء. والسلطة القضائية مستقلة، يحميها الدستور. والدستور تُستمد منه كل القوانين وتخضع له. والقانون واجب الاحترام والتطبيق!

إن حالة السلطات والدستور والقوانين لم تكن كما يجب في البلاد العراقية. فالدستور المؤقت والذي استمر مؤقتاً حتى سقوط النظام لم يصدر بإرادة من الشعب، وهو دستور منحرف، أناط سلطة تشريع القوانين بمجلس قيادة الثورة. وهذا الأخير هو هيئة غير منتخبة من قبل الشعب، كان يعين أفرادها من قبل صدام. أما المجلس الوطني، الذي كان يُرشح أعضاءه بعد موافقة السلطة وينتخبون بأمر منها، فلم يكن له صلاحيات تشريعية، ووظيفته كانت استشارية، والكثير

من أعضائه كانوا موظفين لدى الحكومة، أي لدى السلطة التنفيذية.

وكان يرأس مجلس قيادة الثورة (أي السلطة التشريعية) صدام حسين الذي هو نفسه كان رئيساً للسلطة التنفيذية بصفته رئيساً للجمهورية. وقد خول ذلك الدستور المؤقت رئيس الجمهورية سلطات واختصاصات مجلس قيادة الثورة. وهكذا اختلطت السلطتان واستقرتا بيد شخص واحد.

وتقلصت سلطة القضاء، وأصبح القضاة تحت رحمة السلطة التنفيذية وألاعيبها. واقتصر دور المحاكم على القضايا المدنية والجزائية، فيما أصبحت القضايا السياسية من اختصاص المحاكم العسكرية والخاصة، التي هي تحت سيطرة السلطة التنفيذية.

وضاعت الحريات والحقوق التي ضمنها الدستور المؤقت، ولو جاء ضمانها في الدستور بصورة شكلية وفي أطر احترازية. فانتُهكت الحقوق وانعدمت الحريات التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية، والتي كان النظام العراقي طرفاً فيها، والتي ضمنها الدستور المؤقت. ومثلاً على ذلك أصبحت عمليات الاعتقال والتوقيف والتعذيب والسجن والإعدام تتم بواسطة الأجهزة القمعية التابعة للسلطة التنفيذية وبمعزل عن سلطة القضاء. هذا إذا تمت العمليات المذكورة في قنوات رسمية وفي صيغة رسمية، أما في الصيغة غير الرسمية، فإنّ عمليات الخطف والقتل والاغتيالات والتصفيات الجسدية كانت تجري بغير حساب!

إن مبادئ شخصية العقوبة، ولا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنص من القانون، والتي ضمنها الدستور، أصبحت غير ذي بال. وصارت العقوبة تطال أقرباء المحكوم، في غالب الحالات، حتى الدرجة الرابعة. وأصبح النظام يزدري في الحالات السياسية بمبدأ «لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنص»، خصوصاً بعد مجيء صدام حسين إلى الحكم. وقد خُرق هذا المبدأ في كثير من الحالات، أشهرها تجريم منتسبي حزب الدعوة الإسلامية – في سنة 1980 – بأثر رجعي.

وانحسرت الرقابة على القوانين، فلم تعد هناك جهة تحكم بدستورية القوانين. وانحصرت عملية سن القوانين بيد صدام الذي كان يهزأ بعملية التشريع وبمؤسسات التشريع. ووصلت السخرية بالقانون وبتشريع القانون أن كان يأمر مرافقيه، خلال جولاته الكثيرة، بتحضير القوانين لمعالجة ما يرتئيه ويصادفه خلال تلك الجولات.

وبدلاً من صدور القوانين من أجل تنظيم الحياة وخدمة الصالح العام، أصبحت الكثير من القوانين، وعلى خلاف الدستور، تصدر لخدمة السلطة ورجالاتها. وكمثال على عدم دستورية العديد من القوانين، وانتهاكها لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وخدمتها للأغراض الضيقة للسلطة الحاكمة ورجالاتها، وابتعادها عن خدمة الصالح العام، ندرج للقارئ الكريم أحد قوانين (مراسيم) صدام حسين، وهو انتهاك صارخ لأهم حقوق الإنسان وهو حق الحياة:

استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور. قرر مجلس

قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 1986/11/14 ما يلي:-

أولاً: يعدل نص المادة 225 من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 على الوجه الآتي:

المادة 225

1- يعاقب بالسجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة من أهان بإحدى طرق العلانية رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أو مجلس قيادة الثورة أو حزب البعث العربي الاشتراكي أو المجلس الوطني أو الحكومة. وتكون العقوبة الإعدام إذا كانت الإهانة أو التهجم بشكل سافر وبقصد إثارة الرأي العام ضد السلطة.

2 – ويعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس أو الغرامة من أهان بإحدى طرق العلانية المحاكم أو القوات المسلحة أو غير ذلك من السلطات العامة أو الدوائر أو المؤسسات الحكومية.

ثانياً: تلغى المادة 226 من قانون العقوبات.

ثالثاً: ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

أي عقلية هذه التي تصدر مثل هذه القوانين، وكيف لرجل بمثل هذه العقلية أن يصبح رئيساً للدولة، وكيف لدولة هكذا رئيسها أن تبقى بصحة وعافية!.

إن الإهانة أو التهجم بنظر صدام حسين هو النقد، أو ربما كلام حول رئيس الجمهورية لا ينمّ عن المدح. ونحن نقول كيف للنقد أن يؤدي دوره إذا لم يكن «بإحدى طرق العلانية»، وما فائدة النقد إذا كان مستتراً؟ ثم ألم يضمن الدستور المؤقت بمادته رقم (26) حرية الرأي والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب؟.

إن إبداء الرأي – أو حتى التهجم – أو توجيه النقد لرئيس الجمهورية أو أية سلطة كانت في الدولة، بقصد إثارة الرأي العام أو الخاص، ضد السلطة أو لأي سبب كان، هو من الحريات الأساسية ومن أبسط حقوق الإنسان!

ثم لماذا هذا التنزيه والتأليه للسلطة، ولصدام حسين بالذات؟ ألم يكن اتخاذ القرارات الخاطئة وتوريط البلاد بالحروب نتيجة مباشرة للاستئثار بالسلطة وصنع القرار، ونفي الآخرين، وتكميم الأفواه، وعدم الاستئناس بالرأي الآخر؟ لقد كان صدام يريد أن يحكم الدولة بلا مسؤولية وبدون حساب!

صدام حسين والتجربة الأمريكية

في شهر حزيران (يونيو) 1990 أجرت الصحفية التلفزيونية الأمريكية دايان سوير (DIANE SAWYER)، وهي مقدمة برنامج برايم تايم لايف (PRIME TIME LIVE) العائد لشركة التلفزيون الأمريكية أي.بي.سي (ABC)، أجرت مقابلة مع الرئيس العراقي صدام حسين في بغداد وسألته – من بين ما سألته – حول القانون الآنف الذكر، وجرى بينهما الحوار التالي[3]:

– دايان: طالما عندكم قانون، قرار مجلس قيادة الثورة، يقضي بعقوبة الموت لمن يهين رئيس الجمهورية فكل حياة تصبح في خطر.

– صدام: ألا يعاقب القانون عندكم من يهين الرئيس ؟

– دايان: كلا، بالتأكيد كلا، وإلاّ سينتهي نصف الشعب أو ثلاثة أرباعه في السجن.

– صدام: ولا يُحاسب عندكم الذي يهين رئيس الدولة ؟

– دايان: على العكس، سيخصص له وقت على التلفزيون !

– صدام: الرئيس في العراق يُعتبر رمز من قبل الشعب، إنه يمثل البلاد.

– دايان: ولكن النتيجة هي انتشار الخوف، التردد في التعبير عن الرأي، النتيجة هي الموت !

ولا أخال أن الرئيس العراقي قد فهم مغزى جواب دايان. وربما ردد في دخيلة نفسه: «وما الضير في نشر الخوف، أليس هذا ما نريده حتى تستتب الأمور! ثم أليس التردد في التعبير عن الرأي هو نوع من اللياقة في الأدب وحسن التصرف واحترام السلطة! والموت، وما عسى بالموت؟ أليس هو جزاء عادل لمن يهينني، أنا الذي اختارني الشعب رمزاً للبلاد؟ وأخيراً، إن تنفيذ الموت بمن يهينني هو تنفيذ لإرادة القانون، والقانون هو إرادة الشعب طبعاً. إن الشعب العراقي يحبني حتى الموت!».

ولا أظن أن صداماً فهم لسان حال دايان وهو يردد يا سيدي الرئيس، إن الذي أعنيه أنك لا تحتكر الحقيقة، ولن يحتكر أحد الحقيقة. وأنك لا تعرف الجواب الصحيح، ولن يعرف أحد الجواب الصحيح. ولكنك إن سمحت بإطلاق الرأي، واستأنست بالرأي الآخر، فإنك – على الأقل – ستكون أقرب إلى الحقيقة وأقرب إلى الجواب الصحيح. ولكنك إن نشرت الخوف، واحتكرت القرار، فسوف لن يكون هناك من يجرأ على إعطاءك النصيحة الصادقة، وسوف تحجب نفسك عن الرأي الآخر وسوف تقود شعبك – إن عاجلاً أو آجلاً – إلى الدمار. كان ذلك قبل ستة أسابيع من غزو الكويت. ولكن لا ينفع الرأي من في آذانهم وقر!

صدام حسين وبل كلنتون:

في الأسبوع الأخير من سنة 1993، ظهر على شاشات التلفزيون في عموم الولايات المتحدة الأمريكية رجلان ادعى كل منهما بأن الرئيس الأمريكي بل كلنتون (BILL CLINTON) زير نساء وأنه كان يطارد الجنس الآخر عندما كان حاكماً لولاية آركنسا (ARKANSAS). وقد عرفا ذلك من تجربتهما معه حينما كانا يعملان في حمايته. وادعى أحد الرجلين أنه كان يأخذ كلنتون إلى مساكن مختلفة، حيث كان يقضي وقتاً مع النساء فيما هو ينتظر في الخارج لمراقبة الطريق.

وبعد ذلك ظهر الرئيس الأمريكي على شاشات التلفزيون وأنكر ادعاء الرجلين. وقال إنهما يريدان النيل منه لكونه لم يعرض عليهما عملاً في واشنطن عندما أصبح رئيساً للجمهورية. ثم ظهرت زوجة الرئيس الأمريكي على شاشات التلفزيون فدافعت عن استقامة زوجها وكذبت الرجلين.

لم يمسس ذلكما الرجلين أحد، ولم يصبهما أي سوء، وبقيا موظفان لدى الحكومة المحلية في ولاية آركنسا، وكانا آنذاك في سبيل كتابة كتاب عن تجربتهما مع بل كلنتون عندما كان حاكماً لتلك الولاية.

إن كاتب هذه السطور، برواية هذه الحادثة التي شاهدها على التلفزيون بنفسه، يريد أن يقارن بين عقلية التسلط والاستباحة وهي عقلية الرئيس العراقي (رمز العراق، كما يدعي هو طبعاً) الذي يرسل المجرمين من «فدائيين صدام» لقطع ألسن العراقيين إذا تفوهوا شيئا ضده، وقطع رقاب العراقيات إذا رفضن تطليق أزواجهن المحكوم عليهم لأسباب سياسية، وعقلية التحمل والالتزام بقواعد القانون وهي عقلية الرئيس الأمريكي (قائد العالم الغربي وأقوى رجل بالعالم، وذلك ليس ادعاء منه ولكنها حقيقة)، ويقارن أيضاً بين عبودية الفرد العراقي وحرية الفرد الأمريكي، وخوف العراقي وطمأنينة الأمريكي.

إن الرجلين الأمريكيين استعملا حقهما في الكلام وفي التعبير عن الرأي، وهو حق مضمون في الدستور، والدستور يحترمه الفرد الأمريكي العادي، كما يحترمه رئيس الجمهورية. ولكن هذه الحادثة لا تعني – من جهة أخرى – أن الشعب الأمريكي يقبل برئيسه مهما كان. إن الرجلين هنا كشفا عن صفة لدى الرئيس الأمريكي – قد تكون صحيحة – وهي رغبته واستعداده للاتصال بالنساء فيما لا تسمح به الحدود الزوجية. وهذا أمر أخلاقي يخص الرئيس وحده. وقد يؤثر هذا الأمر على إعادة انتخابه مرة أخرى اعتماداً على الوزن الذي سيعطيه الناخب الأمريكي لمثل هذا الأمر. ولكن المهم هنا هو أن الرجلين لم يكشفا عن عمل قام به بل كلنتون يحاسب عليه القانون. ولو كان الأمر كذلك لتعرض – وهو الرئيس الأمريكي – إلى الحساب كما حدث له في قضية التجاوز الجنسي داخل البيت الأبيض مع الفتاة المتدربة آنذاك في البيت الأبيض

«مونيكا لوينسكي»، حيث حوسب من قبل الكونغرس والقضاء.

وقد حدثت فعلاً عملية حساب عسيرة في السبعينات من القرن الماضي للرئيس الأمريكي الأسبق ريشارد نكسون (RICHARD NIXON) فقد قامت جماعة من رجال إدارة الرئيس المذكور باستراق الأسلاك التلفونية (WIRETAP) ومحاولة السطو على مكاتب الحزب المناوئ – وهو الحزب الديمقراطي – الواقعة في بناية تدعى ووترغيت (WATERGATE) في واشنطن العاصمة. وقد وقعت تلك الحادثة في حزيران (يونيو) 1972 قبل حوالي ثلاثة أسابيع من المؤتمر العام للحزب الديمقراطي، الذي كان سينعقد في ولاية فلوريدا تمهيداً لانتخاب المرشح الديمقراطي للرئاسة.

وقد قامت الدنيا بسبب تلك الحادثة ولم تقعد. ومرت أكثر من سنتين من التحقيقات والاتهامات والمحاكمات، انهمكت بها – إضافة إلى الشعب ووسائل الإعلام – الشرطة الفدرالية والكونغرس الأمريكي والقضاء. وذهب – نتيجة ذلك – إلى السجن رجال مهمون من البيت الأبيض. وكان الرئيس نكسون على وشك أن يحاكم من قبل الكونغرس لولا أنه استقال في آب (أغسطس) 1974. ولم يسلم من المحاكمة أمام القضاء إلاّ حينما أصدر جرالد فورد – الرئيس الأمريكي الذي تبع نكسون – عفواً عنه لجرائم ربما كان قد ارتكبها خلال سنواته في البيت الأبيض.

إن الكاتب يريد من هذه الرواية الثانية أن يقول إن الشطط في الحكم يحدث في كل مكان وحتى في أرقى البلدان. ولكن الفرق هو أن البلاد الراقية فيها مؤسسات حية وهي تحاسب، ورئيس الدولة هناك – إذا شطّ– معرض للحساب (ACCOUNTABLE).

ولكن من كان سيحاسب صدام حسين إذا شطّ، وما أكثر شططه! هل كان سيحاسبه مجلس قيادة الثورة، وأعضاؤه يُنتقون من قبل صدام وهم أدوات طيعة بيده وجميعهم له كالعبيد؟ أم كان سيحاسبه المجلس الوطني آنذاك؟! ذلك المجلس الأضحوكة الذي كان يحتوي على الحفاة والأميين الذين لا يعرفون من الواجبات غير التصفيق والهتاف بحياة السيد الرئيس؟ أم كان سيحاسبه الشعب العراقي المغلوب على أمره، وقد أصبح صدام – بقوة القمع والإرهاب – يسوقه كالقطيع؟

إن الكاتب يريد من كل هذا أن يقول إن حكومة لا مسؤولة، كحكومة صدام، تعتقد – مخلصة – أن الغاية من الحكم هي خدمة الحاكم وليس الشعب، وهي تحكم بنشر الخوف وسلب الحريات، إن حكومة مثل هذه ستحكم شعباً تنحبس فيه الطاقات ويقل منه العطاء ويختفي عنه الإبداع، ويكون مصيره التقهقر.

ولنا في المقارنة بين حالة الشعب العراقي الآن وحالة الشعب الأمريكي مثل!

سرقراطية:

لقد كانت العديد من الصفات تنطبق على نظام حكم صدام حسين، فهو نظام فردي، سلطوي، دكتاتوري، استبدادي، فاشستي، لصوصي. وربما كانت الصفات الغالبة التي تنطبق على نظام حكم صدام حسين هي الدكتاتورية واللصوصية. ويمكن أن ندعو هاتين الصفتين حينما يزدوجا بـ«السرقراطية». ذلك أن صداماً هو «سرقراط» – دكتاتور إضافة إلى كونه لصاً – فهو مارس السرقة المعنوية (دكتاتور) ومارس السرقة المادية (لص).

فالسرقة المعنوية الكبرى التي مارسها صدام هي سرقة الحرية واستلابها من الشعب العراقي ثم تركيزها بيده فأصبح، هو وحده، الحر الوحيد بالبلاد. وسرق حقوق العراقيين في المشاركة في الحكم وتداول السلطة فأصبح، هو وحده، الحاكم المطلق بالبلاد.

أما السرقة المادية الكبرى التي مارسها صدام فهي سرقة أموال الشعب وإخفائها في حسابات عالمية سرية. ونظراً لتجنبنا نشر الأرقام والحوادث دون توثيق، فإننا سنقتصر على ما رواه الدكتور جواد هاشم على شاشات التلفزيون الأمريكي للصحفي الأمريكي التلفزيوني تد كبل (TED KOPPEL) مقدم برنامج نايتلاين (NIGHTLINE) لشركة أي.بي.سي. التلفزيونية[4].

فقد ادعى أحد مراسلي البرنامج – في بداية تقديم البرنامج – بأن التحقيقات بعد حرب الخليج الثانية أشارت إلى أن صدام حسين استولى على حوالي خمسة بالمائة من مجموع 200 مليار دولار من العوائد النفطية العراقية، واستولى كذلك على عمولات وصلت إلى 15 بالمائة من مشتريات العراق من الأسلحة والتي بلغت 50 مليار دولار.

ثم ظهر الدكتور هاشم، الذي أصبح وزيراً للتخطيط مرتين خلال الفترة 968–1974 وعمل بعد ذلك مستشاراً لمجلس قيادة الثورة وصدام حسين حتى سنة 1977، ليؤكد أن مجلس قيادة الثورة قرر، بعد تأميم النفط في سنة 1972، وضع خمسة بالمائة من الواردات النفطية جانباً في حسابات أجنبية. وقال إن صدام نقل بنفسه قرار مجلس قيادة الثورة إلى الخزينة والبنك المركزي ووزارة التخطيط للعمل به وتنفيذه. وقد برر صدام ذلك القرار بقوله إن تلك الأموال ستستعمل لتمويل الحزب وإعادته إلى السلطة في حال إخراجه منها.

ويقدر هاشم المبلغ الذي تم عزله من العوائد النفطية بهذه الصيغة بحوالي 10–11 مليار دولار حتى نهاية سنة 1989. وإن تلك الأموال وضعت بأرصدة سرية بفائدة، وبتقديره فإنّ قيمتها الكلية وصلت نحو 31 مليار دولار (الحديث كان في آذار «مارس» 1991). وهذه الأموال استمرت تحت سيطرة صدام وعائلته مباشرة.

وقال هاشم أن صدام حسين يحتفظ بحوالي أربعة مليارات دولار نقداً، في أقبية القصر

الجمهوري وفي أمكنة أخرى تحت سيطرته. وأنه يوزع الأموال لمن يريد ومتى يريد. ومن الأمثلة على ذلك – وهو يذكر الاسم في هذه الحالة لأنّ الرجل قد مات – أنه شاهد صداماً وهو يسلم تومبلباي، رئيس جمهورية شاد (آنذاك)، حقيبة كانت تحتوي على مليون دولار.

وظهر على البرنامج نفسه ألان فريدمان (ALAN FRIEDMAN) مراسل صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية (FINANCIAL TIMES) وقال إن ما ذكره الدكتور هاشم لا يثير استغرابه وإن نتائج التحريات التي أجرتها صحفه تؤيد ما ذهب إليه. وقال إن صداماً وعائلته وأقربائه (EXTENDED CLAN) أنشؤوا شبكة واسعة ومعقدة جداً من الشركات المنتشرة في جميع أنحاء العالم لإدارة هذه الأموال، وأن تحديد هذه الأموال واسترجاعها ليس بالسهولة التي يتصورها البعض.

وقال فريدمان: إن هذه الأموال تستعمل من قبل صدام لأغراض شتى، ومن بين هذه الأغراض تمويل عمليات الإرهاب وشراء الأسلحة، إضافة إلى الفساد والبذخ الشخصي. وهنا سأله كوبل لماذا تستعمل هذه الأموال لشراء الأسلحة، أليست هناك ميزانية خاصة لشراء الأسلحة؟ فأجاب فريدمان هناك شبكة من الشركات الواجهية والوكلاء غير المباشرين يقومون بشراء الأسلحة والمواد والتكنولوجيا الممنوعة وتصديرها إلى العراق تحت مسميات عديدة. وهنا تدخّل الدكتور هاشم وقال إنهم يخصصون بالعراق ميزانيات خاصة إلى شراء الأسلحة وعمليات المخابرات، وأن هذه الميزانيات تدفع بكاملها إلى الجهات المعنية ولا علاقة لها بالأموال المسروقة والمحفوظة بالخارج. واستطرد هاشم ليقول إن الـ 31 مليار دولار، التي حسبها هو، يجب أن تكون لا تزال موجودة ولم يمسسها أحد. أما التمويلات للأغراض الأخرى (ولا يزال الكلام للدكتور هاشم) فهي تأتي من العمولات وقدرها – كما أشيع – 2.5 بالمائة من جميع الواردات العراقية خلال الـ 15 سنة فيما بين 1975 و1990 (وتبلغ حوالي 2.1 مليار دولار) وكذلك واحد بالمائة عمولة على الصادرات النفطية خلال الفترة 1968 – 1989 (وتبلغ حوالي 2 مليار دولار). وقد وافق فريدمان على ما قاله هاشم وأضاف قائلاً إنني لا أريد أن أدخل هنا في تفاصيل المبالغ وحجومها ولكن صحفنا وجدت إجماعاً على أن خمسة بالمائة من المبيعات النفطية كانت توضع جانباً في أرصدة خارجية، وكذلك كانت توضع في أرصدة خارجية الكثير من الرشاوي والعمولات، وعلى سبيل المثال كان اليابانيون يعطون 2.5 بالمائة عمولة عن كل صفقة. وعلق هاشم على كلام فريدمان بقوله: إن اليابانيين كانوا يعطون عمولات أكبر، حيث وصلت تلك العمولات بين 10 إلى 15 بالمائة عن كل صفقة.

وبعد ذلك روى الدكتور هاشم قصة شراء زوجة الرئيس صدام حسين لمجوهرات فرح ديبا، زوجة شاه إيران السابق، فقال: «كنت أتغدى في لندن مع صديقي، وهو رجل أعمال عربي، حينما

جاءه (أي رجل الأعمال العربي) محاميه وأعرب له عن أسفه لأنّ المبلغ الذي قدمه، وهو 280 مليون دولار لشراء مجوهرات فرح ديبا، لم يُقبل وأن زوجة صدام حسين اشترت المجوهرات بالمبلغ المطلوب وهو 320 مليون دولار. كان ذلك في تموز 1989 في وقت كان الناس يتبرعون فيه لبناء البصرة والفاو، والعراق غارق بالديون».

ونحن بدورنا نقول: إننا لا نعلم كيف تمكنت السيدة حرم الرئيس العراقي من تدبير هذه الملايين فقد كانت آنذاك – حسب علمنا – مديرة مدرسة ابتدائية وراتبها الشهري محدود. كذلك نريد أن نقول إن السيدة حرم الرئيس العراقي أصبحت تقتني مجوهرات الملوك، أما أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا العراقيات، ربات البيوت الكريمة، فقد ضُرب عليهن الحصار ومسهن الجوع ولم يبق لديهن حُلياً يبعنه لدفع غائلة الجوع، فقد استُلب الحلي منهن قبلاً، خلال حملات النظام المنظمة لدعم المجهود الحربي كما كانوا يدّعون خلال الحرب مع إيران.

كيف حدث كل هذا ؟

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف تمكن صدام من الشعب العراقي وكيف حدث كل هذا؟ إن الإجابة الدقيقة على هذا السؤال ليس بالعمل الهين، ولا يتسع لتفصيلاته ما يمكن أن نخصص له من حيز السطور في هذا الفصل. وسنحاول هنا الإجابة على السؤال بصورة مختصرة وعامة.

جاء حزب البعث إلى الحكم بصورة غير شرعية، ثم تسلل صدام حسين – وكان مسؤولاً عن جهاز القمع – إلى الموقع الأول في الدولة بعد سلسلة طويلة من التصفيات والاغتيالات والمؤامرات، كان أشهرها حمام الدم الذي أعده للرفاق بعد استيلائه على رئاسة الجمهورية في صيف 1979. ولسنا هنا بصدد تحليل العوامل والأساليب التي أوصلت صداماً إلى السلطة[5]، ولكن الذي يهمنا هنا هو كيف أنه قهر الشعب العراقي وأصبح الحاكم المطلق بلا منازع، ثم لماذا هذا التقهقر الذي حدث بكل نواحي الحياة؟ وقد وصل في بلدان أخرى من العالم رجال إلى الحكم بطرق غير مشروعة أيضاً ولكنهم تقدموا ببلدانهم إلى الأمام من الوجهة الاقتصادية.

الجواب هنا يكمن في شخصية صدام حسين والعُقد التي يعاني منها وفي العقلية التي يفكر بها ويعمل بمقتضاها. فصدام مصاب بنرجسية (NARCISSISM) حادة وهو أناني محب لذاته حبّاً جمّاً. وهو مصاب بجنون العظمة (MEGALOMANIAC) كما أنه جائع بشدة إلى الشهرة ومحب للسلطة إلى أبعد الحدود. وكان يعتقد بأن قيادة الأمة – بمعانيها المختلفة – تأتي نتيجة الجهود الخارقة التي يقوم بها الأبطال أو الزعماء التاريخيون من أمثاله. وهكذا راحت أجهزته تصور للشعب العراقي، أن الذي سينقذهم من حالة التخلف وينهض بهم هو البطل صدام حسين،

القائد الفذ الذي أفرزته ضرورة التاريخ.

فالمرحلة التاريخية – إذن – التي كان يمر بها الشعب العراقي هي التي ساقت البطل صدام لينقذ شعبه من هوة التخلف، ويدفعه إلى الأمام على طريق التطور العظيم. وربما سيلتفت، بعد ذلك، إلى باقي الأمة العربية لينقذها هي الأخرى من حالة القهر والتخلف لتلحق بالعراق على نفس الطريق. وعلى الشعب العراقي بأسره أن يسمع ويفهم ويؤمن ويطيع ويرضخ وينقاد ويعبد البطل المنقذ. ومن يتمرد ويرفض هذه الكذبة الكبرى وهذا السخف الصادر من هذا «البلطجي» فهو خائن ومصيره الموت.

هكذا جرت الأمور بالعراق منذ تموز 1979، وهكذا انطلقت كلاب النظام الهمجي المسعورة تطارد الشعب العراقي الأعزل لتعتقل وتعذّب وتسجن وتقتل بلا حساب. وهكذا أشيع الخوف والفزع بين الناس، واستُلبت الحريات ودُمرت المؤسسات وسُحقت الإنسانية داخل العراق.

وأمام منطق القوة والتسلط والتنكيل والقتل، وعندما يُستلب من الإنسان كل شيء وتتهدد الحياة، تحس الغريزة الإنسانية بالخطر الداهم، وتنطلق للحفاظ على آخر ما بقي لدى الإنسان، وهي الحياة، وتتراجع إلى الوراء الإرادة على المقاومة، وتتأجل إلى ظرف آخر عملية التحرر. وتستسلم الضحية إلى الجلاد.

عند ذاك تفرغ الساحة لـ«القائد الفذ» و«البطل المغوار». فيفعل ما يشتهي ويلعب ما يريد، ويصول ويجول بلا منازع، ويقود شعبه شرقاً وغرباً كالقطيع!.

هكذا أرادها صدام – الانفراد بالسلطة وبصلاحيات مطلقة. وأصبح هو السيد الوحيد بالبلاد وهو الحر الوحيد بالبلاد. وخيم على الشعب العراقي ظلام دامس، ودخل في عبودية مطلقة. فصدام لا يؤمن بالحرية للشعب، بل هو لا يؤمن بالشعب! ذلك أن:

«انتزاع الحرية من الإنسان هو عدم الإيمان بالإنسان. إن الدكتاتور لا يؤمن بالإنسان. إن حرية الإنسان تخيفه. إن الدكتاتور سجين طموحه كما هو سجين رعبه، وهو يحدد حريته بقدر ما يسلبها من الآخرين. إنه لا يشعر بكونه حراً إلاّ عندما يفقد الآخرون – رعيته، ضحاياه – حريتهم. إن سعادة الآخرين تمنعه هو من أن يكون سعيداً. إن كل إنسان حر هو خصم له، وكل فكرة مستقلة تجعله عاجزاً»[6].

وفي ظل القهر والعبودية، وفي ظل صدام حسين، انقلبت الموازين، وانحرفت القيم، واستفحل النفاق، وتغلب الوهم على الحقيقة، واشتد الظلم، وكثر الباطل، وانطفأ الفكر، وانحسر العلم، وتقدم الجهل، وانتشر الفقر، وضاعت مقاييس الشرف، وشاعت الجريمة، ورجعت البلاد القهقرى، وخسر الشعب كل شيء.

ولا نظن أننا سنوفي وصف ما آلت إليه الحالة في الدولة العراقية – تحت حكم صدام –

مثلما أوفاها، بكل صدق، مصطفى أمين[7] حينما قال:

«عندما تغيب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في إحدى دول العالم الثالث ينتشر النفاق ويصير الحاكم عملاقاً صغيراً وكل وزير عبقري آخر الزمان، وكل قائد نابليون بونابرت! في الظلام تتضاعف الأحجام، ويصبح القزم عملاقاً، والجاهل أعلم العلماء، وفي النور فقط تعرف الأحجام الحقيقية لكل شيء، ولا تسمى الأكذوبة بلاغاً رسمياً.

في ظل النفاق تصبح الشائعة حقيقة والحقيقة شائعة، والهزيمة المروعة انتصاراً عظيماً، ويصبح الجهل علماً والعلم جهلاً، والفشل نجاحاً رائعاً والوزير الخائب بسمارك والزعيم التافه أفلاطون، ولا تسمى الأشياء بأسمائها بل بأضدادها، فالإفلاس يسمى رخاء، والمشانق تصبح أعلاماً، والظلم والطغيان يصبحان عدلاً ورحمة !

وتدخل مدينة الظالمين فتجد الهدوء كالموت وصمتاً كالقبور، إنها ضجة الصمت، فلا صوت يرتفع إلاّ صوت الحكومة، ولا رأي ينشر إلاّ رأي الحكومة، الكلام خيانة وطنية، والنقد جريمة قومية، كل رأس يرتفع يقطع، وكل لسان يتحرك يبتر، والكلمات المضيئة كالحرية تصبح قلة أدب، والديمقراطية سب علني، وحقوق الإنسان كلمة بذيئة تخدش الآذان !

وهكذا تروج سوق النفاق، ويتبارى الضعفاء في الملق والرياء، ويتحول الشجعان إلى جبناء يهتفون للتافهين ويقيمون أقواس النصر للمهزومين.

ويضيع الشرفاء ويموت العلماء، وتتحول الرؤوس إلى ذيول وتنتشر السرقات وتروج الصفقات المريبة، ويصبح السلب مهارة والنهب شطارة.

وتتبدل المعاني وتنقلب الصفات ويصبح البوم رمزاً للتفاؤل، وصوت الحمار هو غناء البلابل، والمطرب الفاشل نصير الحكومة هو نجم الطرب...

ويكتب التاريخ بقرارات حكومية وتختفي الحقائق وتنكر الوقائع، ويصبح الكذب حلالاً والصدق حراماً والصراحة وقاحة والإيمان حماقة، والحقائق أحلاماً والنظريات أوهاماً، ويصبح الكلام الفارغ هو الصدق المبين».

وهكذا، عندما غابت الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، أصبح تبديد المليارات من الدولارات على عسكرة البلاد عملاً عظيماً لرفع الأمة إلى موضع الاقتدار وتحضيرها لقبول التحدي والنزال. والحرب الغبية على إيران أصبحت قادسية جديدة، ومعركة للكرامة والشرف، ودفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي. والغزو البربري الظالم للكويت أصبح إنقاذاً للشعب الكويتي من فساد الأسرة الحاكمة، وإحقاقاً للحق التاريخي، وعودة الجزء إلى الكل. والهزيمة الماحقة في حرب الخليج الثانية أصبحت انتصاراً تاريخياً لا مثيل له، وفوزاً للحق على الباطل، وتغلباً لقوى الخير على قوى الشر والعدوان. والقمع الدموي الوحشي لملايين الشعب المنتفضة في 14 محافظة

من أصل 18 محافظة أصبح عمل وطني للقضاء على نفر قليل من المتسللين والمندسين المسببين لصفحة الغدر والخيانة.

غير أن الحقيقة تبقى حقيقة مهما بلغ الكذب، ومهما استبدت الترهات، وأن التاريخ سيكشف الحقائق ويفضح الأكاذيب ويعرّي الترهات. والحقيقة، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي، إن ثروات العراق أضاعها صدام، وبظله انهار اقتصاد البلاد ولحقه الدمار.

المبحث الثالث

الفصل السادس عشر

إرهاب وفساد

«أنا أريد فساداً أقل، أو فرصة أكبر لكي أساهم بذلك الفساد»
«أشلي بريليانت»

لقد تعاقبت على حكم العراق أنظمة سلطوية قمعية منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة انتهت أخيراً بانقلاب سنة 1968 ومجيء سلطة الحزب "القائد". ولم تستمر سلطة الحزب "القائد" طويلاً، فقد بدأت تنحسر أمام زحف سلطة مدينة واحدة (تكريت) ثم عائلة واحدة (صدام وأخوته وأبناء عمومته). ولم يبق لسلطة الحزب غير الاسم، فقد تحول بعد ذلك إلى آلة من آلات النظام العديدة للتجسس والقمع.

لقد كان صدام حسين، بكل بساطة، لا يقيم وزناً للحرية، أو لحقوق الإنسان، أو للمشاركة السياسية. وله مفاهيم غريبة عن الديمقراطية – كما يفهمها العالم المتحضر – ولا تمت لها بصلة. فهو قال، مخاطباً بعض الضيوف من العرب، معبراً عن أحد مفاهيمه الغريبة: «**اسمحوا لي أن أقول إن الديمقراطية الحقيقية إذا أرملة جاعت إحنا لا ننام الليل، وإذا اشتط المشتطون لا ننام الليل حتى تأخذ الأمور نصابها**»[1] **وأن «العلاقة في داخل الفرد العراقي الآن ديمقراطية**[2]**»**.

إن إجراء انتخابات نزيهة وتداول السلطة سلمياً لم يكن ليحدث في العراق طالما بقي صدام حسين متمسكاً هناك بالحكم بأي ثمن. ولم يبق من سبيل أمام أولئك الذين كانوا يريدون تغيير الحكم سوى العنف.

على أن الجميع يعلم ماذا كان يجري لأولئك الذين يحاولون سبيل العنف. ذلك أن أجهزة القمع الأمني والعسكري، وتعدادها بمئات الآلاف كانت تقف لكل من تسول له نفسه الحركة بالمرصاد. فإضافة إلى تشكيلات قمعية وأمنية مؤقتة تنشأ وتختفي حسب الحاجة، كانت هناك أجهزة القمع الأمني والإستخباراتي المكونة من أربعة أجهزة رئيسية هي: جهاز الحماية الخاصة (أو جهاز أمن القصور) وجهاز مخابرات الرئاسة (أو جهاز الأمن الخاص) وجهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن العام، وقُدّر تعداد تلك الأجهزة بحوالي 100–150 ألف شخص. أما أجهزة القمع العسكري فكانت تحتوي على ست فرق من الحرس الجمهوري وأربعة ألوية من الحرس الجمهوري الخاص وعشرة ألوية مغاوير ولوائين فدائيي صدام، يقدر تعدادهم بين 240 ألف و270 ألف شخص. وكانت تحتوي أجهزة القمع العسكري أيضاً على قوة الحماية الخاصة وقوة حماية بغداد

والقوات المقاتلة. وكانت تعمل الأجهزة جميعها بصورة عمودية وبالتوازي ولم يسمح لها الاتصال ببعضها أفقياً، درءاً للتآمر، وهي مسؤولة جميعاً أمام صدام. وكان يقود تلك الأجهزة مدنيون وعسكريون من تكريت ومن المحيط الريفي القبلي لتلك المنطقة. يضاف إلى تلك الأجهزة تنظيمات حزب البعث وقُدّر تعدادها بحوالي 400 ألف شخص[3]. تلك كانت هي أجهزة الدعم الأمني والعسكري للسلطة، أي ذلك كان هو جيش السلطة الذي ينفق عليه ما يعادل ميزانية دولة، أما جيش الدولة الحقيقي فكان جيشاً مهملاً من حيث العدة ومن حيث الرعاية وقد أُبعدت تشكيلاته إلى المناطق النائية والحدود الدولية، وكان مصدر قلق دائم لصدام.

الخلاص يأتي من الخارج

لقد كانت المهمة الأولى لجيش السلطة هي ترويع الشعب العراقي وسحقه وقهره وإكراهه على التخلي عن حقوقه لكي يحتكر صدام السلطة لنفسه، وليستغل هو وعائلته وأزلامه موارد البلاد كما يشتهون وبغير حساب. لقد كان جيش السلطة، بكل تشكيلاته المذكورة، يقف دوماً على أهبة الاستعداد. فالرؤوس "تقطف كلما أينعت" على مدار السنة، والحركات المناهضة للسلطة تسحق كلما قامت، وفي غالب الأحيان قبل أن تقوم.

ولقد انتفض الشعب المظلوم مرة، ولكن الانتفاضة قُمعت بدون رحمة، وذُبح الناس، ودُكّت المدن، وكانت معركة غير متكافئة بين شعب العراق الأعزل وجيش السلطة المدجج بالسلاح – في أمرة أبناء العمومة والمرتزقة والمنتفعين – و الذي لم يكن ليتورع عن تنفيذ أي مجزرة وحشية وارتكاب أي جريمة منكرة، ثم دفن الضحايا في مقابر جماعية. ولذلك أصبح شبه مستحيل التخلص من هكذا نظام بواسطة التحرك من الداخل ولابد، إذن، للخلاص أن يأتي من الخارج.

وبينما لم يكترث العالم بما كان يحدث داخل العراق من مآسي وجرائم بحق الشعب، تغير الأمر كلياً بعد هجوم 11 أيلول (سبتمبر) 2001 الإرهابي على مدينة نيويورك وواشنطن العاصمة. فقد ثارت ثائرة أمريكا على أثره وهي محقة بذلك. وأعلنت حربها على الإرهاب فأسقطت نظام طالبان المتخلف، والذي كان يحتضن آنذاك قيادة القاعدة وعلى رأسها ابن لادن. وتوجهت في 20 آذار (مارس) 2003 نحو العراق حيث تم لقوات التحالف إسقاط النظام في 9 نيسان (أبريل)، أي بعد ثلاث أسابيع فقط من بدء الحرب.

لقد اختلف الجدل الواسع حول أسباب غزو العراق، وكان على قمة الآراء التي طُرحت هو أطماع أمريكا في احتياطيات العراق النفطية الهائلة ومركزها الإستراتيجي في تزويد الطاقة لأمريكا وحلفائها. وإننا إذ نوافق جزئياً مع هذا الرأي، فإننا نقول بأن هذا هو ليس الدافع الوحيد وراء غزو العراق، وإنما كانت هناك دوافع أخرى منها أن العراق أصبح بطغمته الحاكمة ليس كباقي

الدكتاتوريات في المنطقة بل أصبح يُنظر إليه كدولة عدوانية ذات خطر، خصوصاً بعد غزوه للكويت، ولابد إذن التخلص من دكتاتورية العراق العاتية والطائشة. وهذا ما أصبحت تطالب به – وإن وراء الكواليس – العديد من الدول العربية في المنطقة إضافة إلى أطراف إقليمية وعالمية. أضف إلى ذلك أن غالبية المعارضة العراقية بالخارج توجهت نحو أمريكا من أجل إسقاط النظام العراقي، يعاونها في تلك الجهود المحافظون الجدد (The Neo-Conservatives) المتمركزون في إدارة الرئيس بوش، وإن كانت نوايا وأهداف أولئك المحافظين (وهم حريصون على مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى) تختلف عن نوايا وأهداف المعارضة العراقية. وبناءً على تلك الضغوط، إضافة إلى مغريات النفط العراقي، أصبحت أمريكا ترى في النظام العراقي تهديداً حقيقياً ومستمراً لمصالحها في الشرق الأوسط وللاستقرار المحلي والعالمي، كما أصبحت ترى فيه – بعد الذي حدث في نيويورك وواشنطن – خطراً كامناً ومباشراً على أمنها بالذات.

جريمة وإرهاب

على الرغم من أن النظام قد أُسقط بمدة قصيرة وبأضرار على الشعب قليلة، إلا أن ما حدث عقب سقوط النظام من التغاضي عن نهب الممتلكات الحكومية (الفرهود) وحرق بناياتها، والسطو على المتحف الوطني العراقي وإتلاف بعض محتوياته وسرقة الكثير من نفائسه، ونهب البنوك وإضرام النار في بناية دار الكتب والوثائق وسلب جزء كبير من أرشيف العراق التأريخي المحفوظ فيها، وارتكاب جرائم خطيرة أخرى بحق البلد والشعب، وتراجع الخدمات الأساسية (الكهرباء والماء والمجاري والصحة العامة والخدمات البلدية بما فيها تنظيف محلات السكن والشوارع العامة)، زعزع الثقة بأمريكا ونواياها وبدد الشعور الودّي الذي كان يكنه غالبية الناس تجاه قوات التحالف التي كان ينظر إليها بداية، من قبل معظم أفراد الشعب، بكونها قوات خيّرة جاءت لتغيير النظام وتخليص المنطقة، بل والعالم، من شروره وتحرير الشعب العراقي من عبوديته، وتحولت بأعين الناس، بعد الذي حصل، إلى جيش احتلال يمثل دولة لها نوايا غير تلك التي تدعيها علناً.

إضافة إلى الأخطاء العديدة التي ارتكبتها قوات التحالف، فقد أضافت الإدارة المدنية خطأً ربما كان قاتلاً هو حل الجيش العراقي عن بكرة أبيه دون التمييز بين جيش السلطة وجيش الدولة. وبحل جيش الدولة وكذلك قوات الشرطة دون السعي لتطهير هاتين المؤسستين ثم الحفاظ عليهما لخدمة العهد الجديد – وقد سبق ذلك قيام صدام بإطلاق سراح المجرمين من السجون – تحول العراق إلى مسرح للجريمة بكافة أنواعها وعمت الفوضى العارمة كافة أنحاء البلاد. وتحول الجيش العراقي المنحل، وهو حائز على السلاح وقادر على استعماله، تحول جزء كبير منه لقمة سائغة بيد أعوان النظام المنهار مما فاقم حالة التمرد والعصيان والمقاومة. وقد زاد من الأمر خطورة انفتاح

الحدود العراقية على دول الجوار وتسرب عناصر الإرهاب من المتطرفين التكفيريين والأستباحيين إلى الداخل لنشر الموت والدمار.

ولا تعرف أي جهة عدد الضحايا من المدنيين العراقيين نتيجة لحوادث العنف والإرهاب منذ بداية الغزو الأمريكي ولغاية الوقت الحاضر. فبموجب دراسة مسحية أجريت من قبل منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العراقية نشرت في بداية 2008 بلغ عدد القتلى 151 ألف شخص بين آذار (مارس) 2003 وحزيران (يونيو) 2006. وفي مصادر أخرى تراوحت أرقام ضحايا المدنيين المنشورة بنهاية 2007 بين 601,027 قتيلاً كما ورد في بحث أجراه أمريكيون ونشر في مطبوعة لانست الطبية و47,668 قتيلاً جاء من جانب مشروع تعداد الجثث في العراق[4]. ولم يقتصر مصدر القتل على جانب الجماعات الإرهابية فقط وإنما اشتركت به مصادر عدة، وقد ساهم به بصورة كبيرة التناحر الطائفي السني – الشيعي الذي اشتد أواره إثر قيام جماعات إرهابية بتفجير مرقدي الإمامين الهادي والعسكري في سامراء في شباط (فبراير) 2006. فقد قُتل في 2006 وحدها 34,452 شخصاً وأُصيب الآلاف غيرهم بجروح، كما أعلنت ذلك بعثة المساعدة (يونامي) التابعة للأمم المتحدة، وقد حدثت معظم عمليات القتل نتيجة للعنف الطائفي[5].

ومع كل حادثة عنف أو إرهاب يزداد عدد الأرامل بالعراق، وقد قُدر عددهن بنحو 740 ألف أرملة للفئة العمرية 15–80 سنة، باعتبار أرملة واحدة لكل 11 إمرأة[6]. وقدر تقرير للأمم المتحدة خلال أوج العنف الطائفي في 2006 أن عدد النساء اللاتي يترملن كل يوم بلغ ما بين 90 إلى 100 إمرأة. ويبلغ معاش الأرملة الواحدة 50 دولاراً شهرياً تتقاضاه من الحكومة مع 12 دولار لكل طفل، وهو مبلغ ضئيل جداً قياساً بما يحتاجه الفرد لمجرد البقاء على قيد الحياة. أن إحصائيات الحكومة تشير إلى أن عدد الأرامل اللاتي يتسلمن معاشات من الحكومة لا يتجاوز 120 ألف، أي ما يساوي أرملة واحدة من كل ستة تقريباً. ومن أجل أن يتلقين المعاشات يتعين أن تكون لدى الأرامل "**روابط سياسية أو أن يوافقن على الزيجات المؤقتة من الرجال ذوي النفوذ، الذين يسيطرون على توزيع التمويلات الحكومية**"[7]. ومن أجل الأستمرار بالعيش، وإن كان عيشاً بائساً، تلجأ الأرامل للتسول، والوقوف خارج المساجد أملاً بالحصول على البطانيات (Blankets) للوقاية من البرد، والبحث عما يفيد بين أكوام النفايات، وقضاء الليالي مع أطفالهن في الحدائق العامة وغرف الأستراحة التابعة لمحطات الوقود. وقد تحول الكثير منهن نحو البغاء، فيما انضم بعضهن إلى جماعات المتمردين مقابل دخل ثابت. ويقدر الجيش العراقي عدد اللاتي يتحولن إلى انتحاريات لتفجير أنفسهن بالعشرات[8].

أن الأرقام المذكورة أعلاه فيما يخص ضحايا العنف والإرهاب من قتلى وأرامل قد لاتكون دقيقة نظراً لعدم وجود إحصائيات رسمية بخصوص هذه الأمور. فآخر إحصائية لوزارة التخطيط

تشير إلى أن عدد الأرامل والمطلقات بالعراق وصل إلى ثلاثة ملايين إمرأة، كما صرحت بذلك وزيرة المرأة التي تسلمت التقرير[9]، إلاّ أنها أوضحت بأن "**لا إحصاء رسمياً دقيقاً لدى الوزارة، لكنها في صدد إعداد إحصاء يشمل الأرامل والمطلقات وألأيتام نهاية العام الجاري**". إن رقم الثلاثة ملايين المذكور لا يوضح تحديداً عدد الأرامل العراقيات اللاتي ترملن نتيجة للعنف والإرهاب بعد سقوط النظام السابق، وقد أشار مصدر مسؤول بوزارة التخطيط إن "**الأعداد الحقيقية للأرامل يفوق ألأرقام المعلنة رسمياً...إن إعلان الأرقام على حقيقتها قد يثير مشاكل**".

هذا وإننا لا نستغرب عدم شفافية المعلومات في دول العالم الثالث، خصوصاً إذا كانت الأرقام لا تشير لصالح الحكومة، ولكن من الضروري معرفة عدد النساء اللاتي ترملن بعد سقوط النظام، ليس فقط للتخطيط لمعالجة أحوالهن ولكن، أيضاً، لمعرفة عدد الرجال المتزوجين الذين وقعوا ضحايا العنف والإرهاب. إن مثل هذا الرقم، إن كان صحيحاً، سيضع أرضية لمجموع العراقيين من الجنسين الذين سقطوا ضحايا للعنف والإرهاب؛ حيث يجب أن تضاف إليه الأعداد الأخرى التي هوت، كالرجال غير المتزوجين والمطلقين والأطفال الذكور والأناث والنساء المتزوجات والعازبات والمطلقات. إن هكذا تصنيف لا يمكن الحصول عليه إلاّ بمسوحات ميدانية، وهي ستكون ضرورية لوزارة التخطيط كما هي مفيدة لأطّلاع الشعب.

تراجع الارهاب

إن الحالة الأمنية بدأت بالتحسن بعدما بدأت القوات الأمريكية في نهاية عام 2006 بالتشجيع على إنشاء مجالس الصحوة، وهي ميليشيات سنية مسلحة ظهرت أولاً في محافظة الأنبار لمحاربة القاعدة وطردها من غرب العراق، وقد تم تسليح تلك الميليشيات وتدريبها على ايدي القوات متعددة الجنسية. وقد كانت تلك الخطوة ذكية جداً وذات أثر فعال في التراجع الكبير لسطوة القاعدة. على أن أهم عامل ساهم في تحسين الحالة الأمنية هو قيام الرئيس بوش بإعداد استراتيجية جديدة للعراق عُرفت بإسم "الأندفاع" تضمنت إرسال 20 ألف جندي إضافي إلى العراق. وقد جاء ذلك القرار بعد ان اشتد العنف بالعراق لدرجة ان 1971 شخصاً لقوا مصرعهم في شهر واحد وهو كانون الثاني (يناير) 2007، ومع استمرار العنف زيد العدد إلى 28 ألف جندي فارتفع بذلك العدد الكلي للجنود الأمريكان إلى أكثر من 160 ألف[10]. كما ساعد في تحسين الحالة الأمنية أيضاً إعلان مقتدى الصدر تجميد أنشطة جيش المهدي لمدة ستة أشهر، تلتها ستة أشهر أخرى.

ثم جاءت العمليات العسكرية الجادة التى قامت بها الحكومة في البصرة (صولة الفرسان) في آذار (مارس) 2008 للضرب على أيدي الميليشيات العسكرية والقضاء على تشكيلات الجريمة والفوضويين والعابثين بأمن الناس، ثم تلتها عمليات مماثلة في بغداد والعمارة ومدن أخرى. ونتيجة

لتلك العمليات تحسنت الحالة الأمنية تحسناً كبيراً، وبالأخص في البصرة، واستردت الحكومة، و رئيس وزرائها بالذات، هيبةً مفقودة.

الحاجة لمصالحة وطنية

لقد رحب الشعب العراقي بعمليات "الأندفاع" و "صولة الفرسان" العسكرية و التى قادت إلى تحسن أمني ملحوظ إفتقده الشعب لعدة سنين. على أن تحسناً أمنياً كاملاً – وهو التحسن المطلوب – سوف لن يتم ما لم تتم مصالحة وطنية عامة بين جميع فئات الشعب، أي أن يتصالح الشعب مع نفسه. إن خطأً كبيراً قد اقترفه الحاكم المدني "بريمر"، إضافة إلى أخطائه العديدة، ، بتبنيه "إجتثاث البعث" ونحن نعلم أن مئات الآلاف من أبناء الشعب العراقي أُجبرعنوة بمر السنين على الانخراط بحزب البعث، وقد استجاب الناس لتلك الضغوط، طلباً للاستمرار بالوظيفة من أجل توفير أسباب العيش او حتى للبقاء على قيد الحياة.

وبدلاً من الاستفادة من تجارب شعوب أخرى عانت من ظروف مشابهة، كتجربة جنوب أفريقيا بتعاملها الحكيم مع أبنائها بواسطة لجنة المصارحة والمصالحة (Truth and Reconciliation Committee) والصفح حتى عن الذين أساءوا إلى الشعب، وذلك من أجل ان يتعلم أولئك دروساُ مهمة في المواطنة والمحبة والتعايش مع الآخرين والأخلاص للوطن، رأيناهم قد اجتثت الآلاف منهم ليحرموا بالنهاية من أسباب العيش ومن خدمة البلاد أيضاً، وهم أصحاب الخبرات في تلك السنوات. ولقد نشأ عن كل تلك الأخطاء مقاومة وطنية للاحتلال مصدرها الغالب من السنة العرب، اختلط بها – مع شديد الأسف – تخريب وقتل منظم، من قبل أعوان صدام والمستفيدين من نظامه المقبور، وكذلك اختلط بها القتل والدمار العشوائي الذي جاء به الظلاميون من جماعة الزرقاوي والقاعدة والتكفيريين المتطرفين.

والآن، وقد مرت ست سنوات على سقوط النظام الدكتاتوري، نرى أن من الواجب على جميع الساسة الكبار، في الحكم وخارجه، التوجه بكل صدق وإخلاص نحو القيام بإنجاز مصالحة وطنية حقيقية وجادة وشاملة لجميع القوى الوطنية المخلصة داخل العراق وخارجه، والتي بقيت لسبب او لآخر خارج العملية السياسية، وذلك من أجل إشراكها بتحمل مسؤوليات قيادة البلد وإدارته وتداول السلطة بصورة سلمية وديمقراطية. عند ذلك يمكن القضاء على ما تبقى من جيوب الجريمة والظلام، ونشر الأمن الضروري والمطلوب لأعادة الأعمار في شتى ربوع البلاد. وعند ذلك ايضاً، سيكون العراق جاهزاً لانسحاب القوات الأمريكية حتى أذا تم ذلك قبل نهاية الأتفاقية الأمنية كما يريد الرئيس الأمريكي أوباما.

الفساد وما أدراك ما الفساد !

الفساد آفة مُهلكة للدولة. وما لم تُجتث هذه الآفة من جذورها فإنها تستمر بالنمو والأنتشار. الفساد يهلك الدولة لأن الفساد عندما ينتشر تتباطئ كافة عجلات الدولة، وتتوقف بالنهاية ما لم يكن هناك من يدفع المال لسائقي العجلات حتى تتحرك بقدر ما يسمح به المال المدفوع – ثم تتوقف مرة أخرى! الفساد يهلك الدولة لأن مع الفساد تُهدر ثروات البلاد ويُسرق المال العام وتنخفض المعنويات في العمل ويضيع حق من لا يقوى على دفع الرشوة، ومع التباطئ الذي يلازم الفساد ينخفض الأنتاج ويعم الفقر.

الفاسد يطرد النزيه

هناك قانون في الأقتصاد يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، ويبدو أن هذا القانون ينطبق بصورة أو بأخرى على المجتمع الفاسد أيضاً وذلك بمجرد تبديل العملة الرديئة بالشخص الفاسد والعملة الجيدة بالشخص النزيه. على أن قانون "الفاسد يطرد النزيه" لا يصح إلاّ في ظل حكومة فاسدة أو حكومة ضعيفة حيث يغيب مع أي منهما القانون. فالذي يحدث أن النزيه لايقوى على الأستمرار طويلاً في البيئة الفاسدة، فهو إما أن يُطرد من قبل الفاسدين المحيطين به؛ أو إن هو أصر على البقاء قد يُقتل أو يُتخلص منه بطريقة ما؛ أو أن يصبح هو فاسدٌ أيضاً بأن يشترك مع الآخرين في الفساد فيستمرئ ما يقيئه ذلك الفساد من مال السحت الحرام. إن الفساد مرض معدي، وهو أشد عدوى من الطاعون. لذلك نرى في البيئة الفاسدة وفي غياب الرادع أن قليلاً من الناس من يبقى على نزاهته، والكثير منهم سرعان ما ينضم إلى قطيع الفاسدين ليستولي على أكبر قدر ممكن من كعكة الفساد. ويلٌ لامةٍ ترى الفساد ينخر في أعضائها ولا تشهر سيفها لقطع أيادي الفاسدين!!!

الفساد في العراق[11]

يمارس بعض المسؤولين سرقة المال العام في بعض بلدان المعمورة بدرجات متفاوتة تفاوت قوة الخير والشر في النفس الإنسانية، فالله – سبحانه وتعالى – ألهمها فجورها وتقواها. وتصبح السرقة علناً وتذهب أموال الشعب هدراً حينما تتسلط على البلد طغمة عاتية لا ذمة لها ولا ضمير، وهذا ما بدأ يحدث في العراق منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر. يمكن تقسيم فترات الفساد داخل العراق إلى ثلاث مراحل، وكما يلي:

المرحلة الأولى: بدأت المرحلة الأولى بعد تأميم النفط العراقي سنة 1972 حين قرر مجلس قيادة الثورة آنذاك وضع خمسة في المائة من الواردات النفطية جانباً في حسابات أجنبية. وقد نقل صدام حسين بنفسه ذلك القرار إلى الخزينة والبنك المركزي ووزارة التخطيط للعمل به

وتنفيذه، مبرراً ذلك القرار بقوله ان تلك الأموال ستستعمل لتمويل الحزب وإعادته إلى السلطة في حال إخراجه منها. لقد بلغ مجموع الواردات العراقية من النفط منذ سنة 1972 حتى آب (أغسطس) 1990 حين فُرض الحصار الاقتصادي على العراق وانتهت موجة السرقة الأولى نحو 180.3 بليون دولار بحسب نشرات الإحصاء السنوية لمنظمة الأوبك، وبذلك تكون الأموال التي وُضعت جانباً بموجب قرار الخمسة في المائة نحو 9.4 مليار دولار. وإذا كانت تلك الأموال قد استُثمرت بعائد سنوي قدره سبعة في المائة، وهو رقم متواضع قياساً بمستوى الفائدة للفترة 1972–1990، فإن تلك الأموال ستصبح نحو 17.4 مليار دولار حين ضُرب الحصار الأقتصادي والمالي على العراق ومُنع من تصدير نفطه إلى الخارج (راجع الفصل الخامس عشر تحت عنوان "سرقراطية" علماً أن التخمينات هنا تختلف عمّا ورد هناك لاختلاف المصدر).

المرحلة الثانية: بدأت الموجة الثانية من السرقات بفرض الحصار الاقتصادي في آب 1990، وانتهت بسقوط النظام في نيسان (ابريل) 2003، وتمت بأشكال عدة أهمها تهريب النفط العراقي (خام ومنتجات) إلى الأردن وتركيا وسورية ودول الخليج، وحتى إلى مصر. وقد بلغت كميات النفط المهربة في السنوات الأخيرة من الحصار والتي لم تودع وارداتها المالية في حساب العراق مع الأمم المتحدة نحو 400 ألف برميل يومياً كانت تدر على النظام نحو ملياري دولار سنوياً. وقُدّرت واردات النظام من التهريب بنحو 9 مليارات دولار، كما قُدّرت حصيلة الإضافات السعرية التي فرضها النظام على مبيعات النفط منذ نهاية سنة 2000 وحتى أيلول (سبتمبر) 2002 بنحو 1.50 مليار دولار.

وإذا اعتمدنا الأرقام الواردة أعلاه يمكن القول ان صدام حسين وجماعته قد استولوا على ما لا يقل عن 28 مليار دولار من أموال الشعب العراقي، فضلاً عن الرشاوى والعمولات التي كان يستوفيها النظام والتي لا يمكن حصرها. وقد بُددت تلك الأموال في نواح عدة، منها بناء القصور واستيراد مواد الترف وشراء الذمم ورشوة الأنصار والصرف على أجهزة القمع وأنشطة الدعاية. ولقد ادعى الدكتور جواد هاشم، وكان وزيراً ومستشاراً في سبعينات القرن الماضي كما ذكرنا في الفصل السابق، إنّ صدام كان يحتفظ بنحو 4 بلايين دولار نقداً في أقبية القصر الجمهوري وفي أمكنة أخرى تحت سيطرته.

لقد أصبح واضحاً للعالم أجمع أن جزءاً كبيراً من تلك الأموال المسروقة تكدست لدى بطانة صدام وأعوانه ومريديه، وقد استُعملت منذ سقوط النظام في 2003 لأرهاب الشعب العراقي من أجل إجهاض طموحاته في إعادة البناء واتخاذ الديموقراطية وسيلة له للحكم والعيش بحرية وسلام. كما أصبح بادياً لكل ذي بصيرة أن طائفة مهمة ممن يمارسون الأرهاب ويشنون الحرب الشعواء على الشعب إنما يريدون إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء وإعادة حزب البعث بصيغته

وقناعاته الصدامية إلى السلطة – وفي هذا على الأقل يبدو أن صدام قد صدق بوعده لجهة استغلال موارد الشعب!

المرحلة الثالثة: أما المرحلة الثالثة فقد بدأت بعد سقوط النظام، وهي مرحلة خطيرة بل هي كارثية لكونها جاءت مع العراق الجديد، حيث انعقدت الآمال على وطنٍ خالٍ من الفساد. ولكن، ويا لهول الكارثة، جاء الفساد كطوفان يحدث بعد انكسار السد. جاء وكأن الغاية من غزو العراق كانت لنشر الفساد بصورة أوسع، أي وكأن الفساد في ظل صدام لم يكن بالمستوى المطلوب، كما لم يكن عادلاً إذ اقتصر على فئة قليلة: حصة الأسد لصدام ورهطه، والقليل الباقي لطبقة الموظفين، كلٌ حسب إمكانه وموقعه.

لقد تسرب الفساد في زمن صدام رويداً إلى طبقة الموظفين بهيئة "بخشيش"، وذلك بعد فرض الحصار على العراق وانهيار قيمة الدينار العراقي وهبوط الراتب إلى ما يعادل دولارين شهرياً. وتحول ذلك الفساد بمر الزمن إلى نوع من الأتاوة تفرض على المواطن حين مراجعته الدوائر الحكومية لتمشية أعماله. ثم انهارت القيم وسقطت الأخلاق بسقوط النظام وتحولت دوائر الدولة إلى مافيات تجبي الأموال من المواطنين ما وسعها ذلك. وتخلى الموظفون عن إداء الواجبات المناطة بهم وامتنعوا عن إنجاز أي عمل إلاّ بعد قيام المواطن بدفع الرشوة المفروضة، التي أصبحت أضعاف "البخشيش". ولم يمنع أولئك الفاسدين من ارتكاب تلك الجرائم اليومية بحقوق أبناء الشعب تعديل رواتبهم بعد سقوط النظام إلى مستويات معقولة تتيح لهم أسباب العيش الكريم نسبياً. ومثال واحد على معاناة المواطن العراقي في هذا الزمن الرديئ – نحن الآن في سنة 2009 – ما جرى في بداية هذه السنة لشقيق كاتب هذه السطور. فقد رجع هذا المواطن إلى العراق – وهو طبيب إستشاري – بعد غياب 30 سنة خارج العراق. وعند مراجعته الدائرة المختصة للحصول على هوية أحوال مدنية له ولزوجته، جوبه بمطاليب يمكن أن تكون تعجيزية – وهو الوافد إلى البلد حديثاً – رغم كونه يحمل جواز سفر عراقي ودفتر نفوس. وعندما أُسقط بيده ذهب ليبحث عن "واسطة" كعادة العراقيين في مثل هذه الأحوال. عند اتصال "الواسطة" بالدائرة المعنية قيل لها – ببساطة – عليه أن يدفع ست أوراق (أي 600 دولار) وسيجد الهويتين جاهزتين في صباح اليوم التالي وبدون الحاجة إلى الأوراق الثبوتية المطلوبة!

هذا فيما يتعلق بفساد وإفساد الشعب. أما الطبقة الحاكمة التي احتلت مكان صدام ورهطه بعد الغزو ففسادها لا يندى له الجبين فقط وإنما يخجل منه ويترفع عنه حتى اللص المحترف. ذلك أن أموال السحت الحرام التي أصبحت تدخل خزائن هذه الطبقة لم تقتصر فقط على ما تخصصه لها حكومات دول الجوار وغير دول الجوار ومخابرات هذه الدولة وتلك من أجل شراء الذمم والولاء، بل تجاوزتها إلى ما أصبحت تستولي عليه مافياتها من أموال النفط العراقي المهرب

والمسروق وأموال الأبتزاز والرشى التي يحصل عليها كبار رجال الدولة من المقاولين والشركات وكذلك من سرقة المال العام. كل ذلك يحدث وربع الشعب العراقي أصبح يعيش تحت خط الفقر، والألوف من أطفال العراق المشردين واليتامى وأمهاتهم الأرامل يبحثون كل يوم في أكداس النفايات والقمامة عن غذاء لسد غائلة الجوع، بل وأصبحوا نهباً لعصابات الجريمة في بيع الأطفال من أجل الخدمة والجنس والأتجار بالأعضاء، ناهيك عن بنات العراق القاصرات اللاتي غادر أهلوهن العراق هرباً من العنف فأصبحن ضحايا العوز في بعض دول الجوار، يشي بمصير بعضهن ازدهار ملاهي دمشق الليلية بعد وصول موجات العراقيين اللاجئين إلى سورية.

لقد كان المؤمل والمنتظر من الطبقة الحاكمة التي حلت محل صدام ورهطه انتشال العراق من هوة الفساد التي سقط فيها، ولكن الذي حدث هو العكس! فهل ستكتفي هذه الطبقة بما سرقته من أموال الشعب، بل هل سترتوي يوماً من دماء الشعب العراقي المسفوح؟

الفساد بموجتين

لقد جاء الفساد في هذه المرحلة على شكل موجتين:

موجة الفساد الأولى: بدأت هذه الموجة بتسلم سلطة التحالف المؤقتة (CPA) إدارة البلاد بعد سقوط النظام في 9/4/2003[12]. وقد حدث ذلك الفساد في ظل فترة مجلس الحكم المؤقت والوزارات التابعة له، وبأشراف سلطة التحالف بإدارة السفير بول بريمر. وقد ورد الكثير من حيثيات ذلك الفساد في تقارير المدققين والمفتشين الأمريكيين والسلطات الأشرافية والرقابية التي تم تعيينها للرقابة والأشراف على صرف أموال صندوق تنمية العراق (Development Fund for Iraq "DFI").

بلغ مجموع واردات صندوق تنمية العراق نحو 21 مليار دولار، خلال الفترة الزمنية بين 22 أيار (مايو) 2003، وهو اليوم الذي صدر فيه قرار مجلس الأمن 1483 الذى أنهى الحصار الأقتصادي وأسس صندوق تنمية العراق، و28 حزيران (يونيو) 2004، وهو اليوم الذي سلمت فيه سلطة التحالف المؤقتة السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقته التي تم تعيينها برئاسة الدكتور أياد علاّوي. وكانت مصادر تلك الأموال كالآتي: 11 مليار دولار عوائد الصادرات النفطية، 8 مليارات دولار من برنامج النفط مقابل الغذاء، 1 مليار دولار أموال مسترجعة بموجب قرار مجلس الأمن 1483، والباقي من مصادر متفرقة كالفوائد وغيرها. ولقد استُغل نحو ثلثي تلك الواردات لتمويل ميزانيات الحكومة لسنتي 2003 و2004. فقد وضعت سلطة التحالف المؤقتة ميزانية الحكومة لسنة 2003 ورصدت لها نحو 6.1 مليار دولار، ووضعت أيضا ميزانية الحكومة لسنة 2004 ورصدت لها نحو 13.4 مليار دولار. لقد بلغ مجموع ما تم صرفه على الميزانيتين المذكورتين هو

13.1 مليار دولار، منها 8.8 مليار دولار لتمويل ميزانيات الوزارات و 3.5 مليار دولار تم صرفها على المشاريع.

لقد جرى تدقيق لحسابات سنتي 2003 و2004 وكانت نتائج تقرير المدققين الصادر من دائرة المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق بتأريخ 2005/6/30 كما يلي [13]:

- **الرقابة الإدارية:** لم تتخذ سلطة التحالف المؤقتة الأجراءات الأدارية الكافية للرقابة على الأموال التي جُهزت من صندوق تنمية العراق إلى الوزارات عملاً بتخصيصات الميزانية الحكومية. وبلغت المصروفات التي خولتها سلطة التحالف 8.8 مليار دولار خلال الفترة بين تشرين الأول (أكتوبر) 2003 و24 حزيران (يونيو) 2004. ومن الجدير بالذكر أن الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة باستغلال صندوق تنمية العراق لم تُمنح بوضوح، كما أن الأنظمة و ألأوامر والمذكرات لم تتضمن إرشادات واضحة بخصوص الرقابة والأجراءات الواجب اتباعها عند صرف أموال الصندوق على الميزانية العامة.
- **الرقابة المالية:** لم تنفذ سلطة التحالف المؤقتة رقابة مالية وافية لتأمين استغلال أموال الصندوق بصورة أصولية، خصوصاً وإن هذه السلطة لم تمارس مسؤولياتها على وجه كافٍ عند صرف أموال الصندوق للوزارات حسب تخصيصات الميزانية. إضافة إلى ذلك، على الرغم أن السلطة نشرت على الأنترنت الميزانيات العامة المصادق عليها وكذلك المصروفات للوزارات، لم يكن واضحاَ لأي أوجه كانت تخصص تلك المصروفات. كذلك لم تحتفظ السلطة بسجلات وافية تؤيد خطط الصرف او مصروفات الميزانية او التخصيصات النقدية التي تقوم بها قوات التحالف.
- **الرقابة على العقود:** لم تمارس سلطة التحالف المؤقتة رقابة كافية على الأجراءات التعاقدية الماسّة بصندوق تنمية العراق. وعلى وجه الخصوص أن دائرة العقود التابعة لسلطة التحالف لم تفحص الأجراءات التعاقدية التي تعمل بها الوزارات العراقية. إضافة لذلك فإن المستشارين الأقدمين لسلطة التحالف ومساعديهم لم يمارسوا دوراً رقابياً على عمليات الوزارات العراقية في التعاقد والشراء وفي العقود المنجزة عند القيام بتنفيذ الميزانيات العامة.

باختصار، أن سلطة التحالف المؤقتة لم تنجز مهامها الرقابية بصورة وافية سواء في النواحي الأدارية أوالمالية أوالتعاقدية لتأمين استغلال أموال صندوق تنمية العراق بالشفافية اللازمة ومن أجل إنجاز الأهداف التي توخاها قرار مجلس الأمن 1483، بضمنها تلبية حاجات الشعب العراقي الأنسانية وإعادة البناء الأقتصادي وإصلاح البنية التحتية. وبناءاً عليه فقد تهاونت سلطة

التحالف في تحمل مسؤولياتها المناطة بها وفي إداء واجباتها، الأمر الذي أدى إلى حصول خروقات نتج عنها خسائر كبيرة في أموال الشعب. وندرج أدناه نماذج من تلك الخروقات[14]:

السيطرة لدى الوزارات: لم تمارس سلطة التحالف المؤقتة رقابة كافية لتأمين حسن استغلال أموال صندوق تنمية العراق في دفع رواتب الموظفين. فعلى سبيل المثال خولت سلطة التحالف دفع رواتب 74 ألف حارس للمنشآت الخدمية دون التأكد من وجود تلك المنشآت ومن عدد الحراس. فعلى الرغم أن عدد الحراس المسجلين لتقاضي الرواتب في إحدى الوزارات كان 8,206 تبين أن العدد الحقيقي للحراس العاملين هو 602 فقط. وفي وزارة أخرى كان عدد الحراس المسجلين لتقاضي الرواتب 1,471 في حين تبين أن العدد الحقيقي للحراس العاملين كان 642 فقط. أما بخصوص الحسابات الختامية للسنة المالية، فلغاية 15 حزيران (يونيو) 2004 لم تجهز وزارة المالية العراقية تقارير مالية بخصوص الأنفاق من صندوق تنمية العراق لسنة 2003، ولم تخبر موظفي سلطة التحالف بأن البيانات المالية لشهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) قد فُقدت.

سجلاّت الميزانية: لم تحتفظ سلطة التحالف المؤقتة بسجلاّت أصولية وافية لأثبات مصروفات الميزانية. فبعد قيام مراقب الحسابات التابع لسلطة التحالف المؤقتة بفحص عينة من عشرة مصروفات خلال الفترة بين تشرين الأول (أكتوبر) 2003 و24 حزيران (يونيو) 2004 تبين ما يلي:

- لم يحتوي أي من العشرة مصروفات، والتي تراوحت قيمها بين 120 دولار و900 مليون دولار، على سجلاّت لخطط صرف الميزانية تدعم المبالغ التي جُهزت للوزارات.
- ستة من المصروفات تم تجهيزها بدون مذكرات تخصيص من قبل سلطة التحالف المؤقتة.
- إثنان من المصروفات مجموعها 616 مليون دولار جُهزت بدون مستندات صرف.
- تم صرف ما يقارب 120 مليون دولار في آيار (مايو) 2004 بصورة غير أصولية نتيجة سوء أتصال بين دائرة الأدارة والميزانية ودائرة مراقب الحسابات، وكلا الدائرتين تابعتان إلى سلطة التحالف المؤقتة.

إداء المقاول المالي: قامت سلطة التحالف في تشرين الأول (أكتوبر) 2003 بمنح عقد قيمته 1.4 مليون دولار إلى شركة نورث ستار (NorthStar Consultants, Inc.) كمقاول لتقييم تصميم وفاعلية نظام الرقابة الداخلي على صندوق تنمية العراق، ولكن شركة نورث ستار لم يكونوا محاسبين قانونيين مصرّح بهم، ولم يقوموا بفحص نظم السيطرة الداخلية كما تطلب العقد. ولقد نتج عن ذلك عدم تقييم الرقابة الداخلية على مصروفات صندوق تنمية العراق من والى

الوزارات العراقية. وسبب ذلك أن ممثلاً من دائرة العقود لم يُخصص لمراقبة إداء المقاول. إضافة لذلك فإن مراقب الحسابات عدّل المقاولة (اي العقد مع شركة نورث ستار) شفوياً واستعمل منتسبي المقاول لأداء وظائف حسابية في دائرة مراقب الحسابات.

رقابة العقود: لم تمارس سلطة التحالف المؤقتة رقابة كافية على أعمال التعاقد الخاصة بصندوق تنمية العراق. وعلى الأخص فأن دائرة العقود لسلطة التحالف لم تفحص إجراءات التعاقد إلاّ لوزارتين فقط من بين 26 وزارة عراقية. إضافة لذلك فإن مستشاري سلطة التحالف الأقدمين ومساعديهم لم يشرفوا على مشتريات الوزارات العراقية أو عملياتها التعاقدية، ونفذوا عقوداً للميزانية السنوية ولكن لم تكن تلك العقود مستوفية لتوجيهات المذكرة رقم 4 الصادرة من سلطة التحالف والتي وضعت إجراءات محددة لتنفيذ عقود صندوق تنمية العراق، والتي،أيضاً، تقضي بوجوب إدارة الأموال العراقية الموضوعة في عهدة سلطة التحالف بطريقة شفافة وبموجب القانون المطبق، وذلك لمصلحة الشعب العراقي ونيابة عنه[15].

الإشراف: ومن الأمثلة على غياب الأشراف أو قلته فإن خمسة من سبعة مستشارين أقدمين ومساعديهم من سلطة التحالف لم يساهموا بإلأشراف بصورة كافية على عمليات تعاقد الوزارات العراقية. بالأضافة لذلك تم الطلب من المستشارين الأقدمين للوزارات الحصول على المعلومات الخاصة بالعقود التي تم أبرامها بتمويل من صندوق تنمية العراق، ولم يستجب لذلك الطلب – لغاية 2004/6/30 – سوى ثلاثة من 26 مستشار وزارة أقدم (الاتصالات، الأسكان والبناء، والداخلية) بتزويد دائرة العقود بالأجراءات التعاقدية التي كانت تتخذها وزارات مجلس الحكم المؤقت. كما أن إحدى الوزارات الثلاثة التي استجابت للطلب أشارت إلى أن أكثر من 250 عقد بقيمة ما يعادل 430 مليون دولار قد تم إبرامها ولم يحظر مستشار وزاري واحد من سلطة التحالف للأشراف على إبرام تلك العقود.

عمليات تعاقد غير مخولة: لقد نفذ مستشارو سلطة التحالف الأقدمون والمساعدون عقوداً للميزانية السنوية بدون ترخيص أو تخويل، و لم تكن العقود مستوفية لتوجيهات المذكرة رقم 4. فعلى سبيل المثال قام أحد المستشارين الأقدمين بتوقيع أربعة عقود لمصلحة وزارة عراقية دون عرضها للمنافسة ولم تحتوي تلك العقود على مواصفات وافية، كما كانت خالية من شروط التسليم. وقام مستشار آخر بتوقيع أكثر من 20 عقداً بدون تخويل. كذلك تم فحص عشرة ملفات للعقود وتبين أن سبعة منها لم تعرض للمنافسة، كما أن جميع العقود العشرة كانت مستنداتها مفقودة أو ناقصة.

المعونة الأمريكية

إلى جانب صندوق تنمية العراق – وأمواله كلها عراقية – قام الكونغرس الأمريكي، ضمن الحملة العالمية التي جرت لأغاثة العراق، بتخصيص نحو 21 مليار دولار هي قيمة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وقد أُكمل في كانون الأول (ديسمبر) 2008 سجلاً بـ513 صفحة غير منشور يقوم الآن بمراجعته لفيف من الناقدين المتخصصين، يؤرخ للجهود التي بُذلت لتنفيذ مهام الصندوق والمصاعب والأخفاقات التي واجهتها تلك الجهود والدروس التي يمكن التعلم والأستفادة منها لعمليات مماثلة بالمستقبل. يستند هذا السجل المسمى "**دروس صعبة: تجربة إعادة بناء العراق**" إلى نحو 500 مقابلة وأكثر من 600 عملية تدقيق وتفتيش وتحري قامت بها، خلال سنوات، دائرة المفتش العام المخصصة لأعادة إعمار العراق التي قادها المحامي الأمريكي ستيوارت بوين (Stuart Bowen, Jr.)[16].

يكشف هذا السجل "**جهوداً أشلها قبل الغزو المخططون في وزارة الدفاع الأمريكية الذين كانوا يعادون فكرة إعادة بناء بلد أجنبي، حيث تقولبت تلك الجهود بفشل قيمته 100 مليار دولار نتيجة معارك هيمنة بيروقراطية وعنف متصاعد وجهل بالعناصر الأساسية للمجتمع العراقي والبنية التحتية العراقية**". ويذكر السجل مبالغات متعمدة بتقارير الأنجاز بعد أن بدأت جهود البناء تتأخر – خصوصاً في مجالات إعادة بناء الشرطة والجيش العراقي – حيث قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتضخيم الأنجازات للتغطية على الأخفاق. فقد جاء في مقطع من السجل منسوب إلى وزير الخارجية الأسبق كولن باول (Colin Powell) "**أن وزارة الدفاع خلال الأشهر التي تلت الغزو أصبحت تخترع أرقاماً لقوات الأمن العراقية، حيث بدأت تتصاعد الأرقام 20,000 كل أسبوع: "الآن عندنا 80,000، الآن عندنا 100,000، الآن عندنا 120,000.....**".

ومن بين الأستنتاجات الرئيسية التي جاء بها التقرير أنه بعد مرور خمس سنوات على بدئ أكبر مشروع أجنبي، منذ خطة مارشال لأعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، تبين أنه لم يكن لدى حكومة الولايات المتحدة في داخل العراق ما يدل على وجود السياسات ولا القدرة الفنية ولا الهيكل التنظيمي الضروري لتحمل أعباء برنامج بمستوى هذا الحجم. إن الرسالة الأكبر مرارة التي تأتي من برنامج إعادة البناء هي الطريقة التي تنتهي بها هذه الحقبة. إن الأرقام الحقيقية الخاصة بالخدمات الأساسية والأنتاج الصناعي التي تم تجميعها لهذا السجل تكشف حقيقة أن الجهود المبذولة مقابل ما تم صرفه من أموال وما أُعطي من وعود لم تتجاوز أبداً ترميم ما تم تدميره خلال الغزو والنهب العارم الذي تبعه.

إن الأموال الطائلة التى صُرفت على هذا البرنامج لم تحقق للعراق أية منافع توازي بقيمتها ما تم صرفه، ويعزى ذلك باعتقادنا لسببين مهمين:

أحدهما العنف الذي طغى على الساحة العراقية إبان تنفيذ المشاريع، مما استتبع ضرورة استيجار شركات أجنبية للحماية وقيام الأخيرة بابتلاع ما لا يقل عن 20%–40% من التخصيصات المالية للمشاريع.

والسبب الآخر، وهو الأهم، عدم توفر حسن النية لدى المسؤولين المتنفذين آنذاك بوزارة الدفاع الأمريكية، وانحراف وتسيُّب المسؤولية وعدم حصرها بجهة أمريكية معينة مما استتبع ذلك غياب الجدية والنزاهة، اللتين كان من الواجب توفرهما، من جهة أغلب أولئك الذين أشرفوا على تنفيذ المشاريع، حيث كان الواحد منهم يأتي من شتى بقاع العالم قادماً إلى العراق لشهرين أو ثلاث – لربما من أجل الأطلاع أو المغامرة أو الحصول على المال أو لرفد صحيفة أعماله الشخصية – ثم يغادر ليحل محله شخص آخر. ولقد نتج عن تلك الفوضى ضعف التخطيط و انتشار الفساد وإضاعة الوقت والتسيب والتسرع باتخاذ القرارات والتهاون بالأشراف والأرتجال بوضع الشروط والمواصفات وتنفيذ العقود.

ومما شجع على الفساد الواسع في تلك الحقبة التعامل والدفع للمقاولين نقداً. فقد كانت تتكدس على مناضد الضباط المسؤولين عن الدفع مبالغ هائلة من النقد تأخذ الأنفاس تتكون من ملايين الدولارات. وكانت تسلم المبالغ إلى المقاولين المحليين باكياس مملوءة نقداً بفئة المائة دولار وكانت تُدفع الرشى إلى الفاسدين حتى بصناديق البيتزا[17]. ونتيجة لما حصل قامت سلطات الولايات المتحدة الفيدرالية بالتحقيق في نحو 82 قضية فساد. وأعلن رئيس هيئة النزاهة الأسبق، القاضي راضي حمزة الراضي، إن الهيئة قدمت ملفات 30 حالة فساد إلى السلطات الأمريكية تورط بها مسؤولون أمريكان، واتهم أغلب المفتشين العامين الأمريكان الذين عينهم بريمر بضلوعهم في الفساد[18]. ونتيجة لملاحقة العديد من المتهمين بذلك الفساد تم تجريم وحكم 35 منهم لغاية شباط 2009، ولا زالت عمليات التحري والتفتيش والتدقيق مستمرة.

موجة الفساد الثانية: بدأت هذه الموجة برحيل سلطة التحالف المؤقتة بقيادة بريمر في 28 حزيران (يونيو) 2004 وتسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقته التي تم تعيينها برئاسة الدكتور أياد علاّوي. إن موجة الفساد هذه هي الأخطر والأقسى على الشعب العراقي من حيث حجم المال العام الذي تعرض ولا زال يتعرض بسببها إلى النهب، ومن حيث طول مدتها إذ لا يزال النهب بعنفوانه مستمراً رغم ارتفاع بعض الأصوات النزيهة بمجلس النواب بضرورة وضع الحد لهذه الكارثة الرهيبة ومحاسبة الفاسدين، حيث كان من نتائج ذلك النداء القبض على وزير التجارة وبعض الضالعين بالفساد بتلك الوزارة الحيوية الماسّة بالقوت اليومي لفقراء الشعب العراقي، وفرار الباقين.

إن ما يدمي القلب ويضاعف المصيبة هو أن أكثر وأشد الفاسدين وسرّاق الشعب في موجة الفساد الثانية خرجوا من نفس الطبقة المعارضة لنظام الحكم السابق والتي ساهمت بإسقاط النظام بحجة تخليص الشعب من شرور ذلك النظام، والتي كان من ضمنها الفساد الذى استشرى بعد فرض الحصار الأقتصادي على العراق. ولقد تسارعت، بعد سقوط النظام، وتيرة انتشار الفساد بين طبقات الحكومة من أعلاها إلى أسفلها حتى وصلت لمستوى أن تحدث حادثة رشوة في العراق كل دقيقة واحدة وفي جميع المفاصل وقد تتعلق بأعلى الهرم، كما بين ذلك رئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي النائب صباح الساعدي[19].

جدول رقم (1 – 16): مؤشرات الفساد التي تخص العراق مقارنة مع دول العالم للسنوات 2003-2008

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد الحائز عليها العراق*
2003	130	113	2.2
2004	146	129	2.1
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1.3

*علامة مؤشر الفساد تتدرج من أعلى درجة وهي عشرة نزولاً إلى أدنى درجة وهي الصفر، حيث تُعطى علامة 10.0 للبلد النزيه جداً و0.0 للبلد الفاسد جداً.

المصدر: Transparency International (TI), Corruption Perception Index (CPI) www.icgg.org

ولقد نتج عن هول انتشار الفساد بالعراق أن انحدر مستوى هذا البلد العريق نحو أسفل قائمة مؤشرات الفساد بالعالم للسنتين الماضيتين 2007 و2008، وهي قائمة تبين سنوياً مستويات الفساد لدول العالم المشمولة بالدراسة، ولم يبز العراق بالفساد للسنتين المذكورتين إلا بورما (ميانمار) والصومال، أنظر الجدولين رقم (1–16) و(2–16).

جدول رقم (2–16): علامات مؤشر الفساد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2008 وتسلسلاتها بين 180 دولة

الدولة	علامة مؤشر الفساد	التسلسل
قطر	6.5	28
إسرائيل	6.0	33
الأمارات العربية المتحدة	5.9	35
عمان	5.5	41
البحرين	5.4	43
الأردن	5.1	47
تركيا	4.6	58

تونس	4.4	62
الكويت	4.3	65
المملكة العربية السعودية	3.5	80
المغرب	3.5	80
الجزائر	3.2	92
لبنان	3.0	102
موريتانيا	2.8	115
جمهورية مصر العربية	2.8	115
ليبيا	2.6	126
جزر القمر	2.5	134
اليمن	2.3	141
إيران	2.3	141
سوريا	2.1	147
العراق	1.3	178
الصومال	1.0	180

المصدر: Transparency International (TI) 2008, Corruption Perception Index (CPI) www.icgg.org

يتبين من الجدول أن العراق بدأ لأول مرة بالمشاركة مع العديد من الدول الأخرى في القياس المقارن لمستوى الفساد في سنة 2003 وإن أعلى علامة مؤشر فساد حصل عليها، وهي 2.2، كانت في سنة 2003، كما حصل على نفس العلامة في سنة 2005. ثم بدأ العراق بالانحدار في قضية الفساد بعد تلك السنة، من مستواه المنحط أصلاً، حتى وصل إلى أدنى علامة له في السنة الماضية (2008) ومقدارها 1.3، وهي نفس العلامة التي حصلت عليها بورما (واسم هذه الدولة الجديد ميانمار)، في حين حصلت الصومال على علامة 1.0 وهي أدنى درجة في سلّم علامات الفساد لسنة 2008.

ويتضح البون الشاسع بين فساد هذه الدول ونزاهة الدول الأخرى التي جاءت على رأس القائمة، مثل الدنمارك والسويد ونيوزيلاندا، حيث حصلت كل منها على 9.3 وهي أعلى العلامات في السلّم. فهل هذا هو نصيب العراق، أبو الحضارات وقد تخلص لتوّه من واحدة من أعتى دكتاتوريات العصر الحديث، أن يُنزل به إلى الدرك الأسفل بين الدول الفاسدة؟ وماذا سيقول أولئك القائمون على حكم العراق الآن إلى الشعب العراقي العريق وإلى أجياله القادمة عندما يدون التأريخ كل هذا الفساد، بل كل واردة وشاردة منه؟

قبل أن نختتم الكلام عن هذا الجدول نرى من الجدير بالذكر أن دولة قطر حصلت على أعلى علامة بين الدول العربية في سنة 2008، وجاءت بمستوى أسبانيا، إذ بلغت علامتها 6.5 وتسلسلها 28 من بين 180 دولة، وهي أفضل حتى من إسرائيل التي بلغت علامتها 6.0

وتسلسلها 33، وهذه الأخيرة أفضل من كافة الدول العربية عدا قطر. فقد جاءت علامات وتسلسلات الدول العربية المشمولة بالبرنامج 2008 كما في جدول (2–16)، وقد أضفنا إليها إيران وتركيا وإسرائيل لمجرد المقارنة.

فتّش عن المحاصصة

إذا تم البحث عن أهم الأسباب التي أسقطت العراق في مهاوي رذيلة الفساد فلا بد أن تأتي المحاصصة، التي جاءت بها سلطة التحالف بالاتفاق مع قادة الأحزاب ورؤوس النخب السياسية العراقية، على رأسها. فالوزراء وما دون، الذين جاؤوا عن طريق المحاصصة، أصبحوا يتصرفون وكأنهم مصونون غير مسؤولين، تماماً كالملوك في الملكيات الدستورية، إذ ترى المسؤول غارقاً إلى أذنيه بالفساد دون أدنى خوف، فهناك حزب يسنده وميليشيا تحميه، والويل لمن يجرأ على مسائلته أو حتى القول له "على عينك حاجب!" على العكس، فالأحزاب الأخرى لا تريد تحريك ساكن إذ هي الأخرى منغمسة بالفساد حيث ترتع منه دون وجل، بل هي تتنافس مع الآخرين بارتكاب هذه الرذيلة. فكل شيء يهون طالما استمرت أموال الفساد تملئ جيوب الفاسدين وترفد خزائن الأحزاب والقوى التي جاءت لتولي السلطة بحجة نزالها الطويل وتضحياتها الجسيمة لإسقاط نظام صدام حسين من أجل إنقاذ العراق ونصرة شعب العراق المظلوم. يا لها من فضيحة!!!

نعم، فتش عن المحاصصة وراء كل جريمة فساد! وبهذا المعنى ندرج أدناه اقتباسا معبراً من ورقة جيدة نُشرت على الانترنت وأعاد نشرها معهد التقدم للدراسات الإنمائية[20]:

«كان اعتماد الأمريكيين مبدأ المحاصصة الأثنية/الطائفية/الحزبية، بدءاً من تشكيل مجلس الحكم، والذي استغلته النخب السياسية بشكل فج في تشكيل الوزارة الانتقالية، ثم المؤقتة ومجالس الرئاسة والمجلس الوطني المؤقت، عاملاً حاسماً في تكريس بنية الفساد، خاصة مع نقل هذا المبدأ إلى حلقات المسؤولية التالية: الوزراء، وكلاء الوزارات، المستشارون، المدراء العامون، المدراء. بل وصل الأمر إلى توزيع (صكوك الغفران)، التي تم اشتراطها في التعيين في وظائف الدولة بعد نيسان 2003، والتي استغلتها الأحزاب للابتزاز ولتحسين المواقع ولجلب المريدين لتحسين قواعدها، بل أن المحاصصات الحزبية والطائفية والتعيينات العشوائية، التي قدمت الانتماء القومي والطائفي والحزبي على الكفاءة والنزاهة، سمحت لكثير من الفاسدين بتبوء مناصب عليا في الدولة، والمثال الأبرز على ذلك، ما تحدثت به هيئة النزاهة عن اتهام وكيل وزارة الاتصالات في الحكومة الانتقالية بتزوير وثيقة تخرج لشهادة الماجستير في القانون والعلوم السياسية، واستعمال الوثيقة المزورة لغرض التعيين، علماً بأن منصب وكيل وزارة يقع ضمن حدود المحاصصات الحزبية، وهذا يعني أن حزباً ما قد قام بتعيين شخص غير معروف

لديه بشكل كامل، بخاصة أن هيئة النزاهة نفسها صرحت أن هذا الشخص سبق وأن حُكم عليه في قضيتي تزوير وانتحال صفة لمدة ثماني سنوات إبان حكم النظام السابق. عدا ذلك، فأن تعيين شخص من دون تأريخ وظيفي ومن دون أي مؤهلات في منصب وكيل وزارة هو في ذاته فساد صريح».

غيض من فيض

ندرج هنا، لإطلاع القارئ الكريم، بعضاً من مظاهر الفساد الذي جرى ويجري في العراق الجديد، وهي تستند بمجملها إلى ما جاء بالورقة المذكورة أعلاه علماً أن الكلمات أو السطور الغامقة هي اقتباسات من النص[21].

(1) لعل أول مظهر للفساد الذي اتسم به العهد الجديد هو ما جاءت به "**حكومة محمد الزبيدي المفترضة" هذا الرجل الذي أطل علينا بشكل مفاجئ من سطح أحد ملحقات فندق فلسطين مريديان (مقر القيادة الأمريكية حينذاك)، ثم دخل الجنود الأمريكيون وأخرجوه مع صناديق الدولارات. كانت هذه اللحظة تلخص بشكل جلي طبيعة المناخ الذي حكم تأسيس "الدولة الجديدة" حيث اللاوضوح واللاشفافية واللامنطق، ومن ثم كان كل شيء قابلاً للحدوث، وكان ضغط اللحظة التاريخية عاملاً حاسماً في قبولها. وهكذا هرول الجميع لمقابلة (السلطة المفترضة)، وتقديم كل وثائق الدولة وأموالها وأسرارها من دون أي منطق. والمشهد الأبرز في هذا السيناريو المفكك تصريح محمد الزبيدي بأن لديه وثائق صورية تثبت قيام مجموعة مسلحة تنتمي إلى أحد التنظيمات الرئيسية التي دخلت مع الأمريكان بسرقة مبلغ (350 مليون دولار) من البنك المركزي العراقي، وعليها إعادته إليه وإلا قام بفضحهم.**

لقد حكم هذا المشهد بتكراره منذ 2003/4/9 وحتى يومنا هذا، مسار الدولة العراقية الجديدة، حيث تطالعنا عشرات القصص التي تعيد إنتاج المشهد نفسه بشخصيات وبكيفيات مختلفة، مع بقاء الواقعة نفسها من دون نهاية تكشف مصير هذه الأموال. فالتحقيقات على فرض إجرائها لا تعلن. إن تهريب مئات الملايين من الدنانير خارج العراق، وبيع موجودات الدولة العراقية، التي أوصلتها بعض التقديرات إلى مئات مليارات الدولارات من دون أن يعرف المواطن العراقي حتى اللحظة لماذا بيعت، وبأمر من، وأين ذهبت الأموال الخاصة بذلك، ومن سمح بذلك أصلاً، ومن امتلك هذه السلطة المطلقة في أن يبيع مئات المعامل وملايين الأطنان من المعدات على أنها خردة، حيث بيع الطن الواحد منها بسعر (250 دولار)، وأية لجنة فنية فحصت هذه الموجودات وأية لجنة فنية حددت طريقة البيع،

ثم ما هي آليات البيع، هل كان ذلك بقرار رسمي أم تم كل شيء في غرف مغلقة من دون معرفة من حضر هذه اللقاءات أصلاً، فضلاً عن عشرات المليارات التي دُفعت أو صُرفت على مشاريع لم تجد لها مكاناً على الأرض. كل ذلك يطرح سؤال البحث عن الضالعين في الأمر، فلا يمكن استثناء أحد: لا الطرف الأمريكي، ولا الطرف البريطاني، وقوات التحالف عموماً، ولا النخب السياسية بكل تمظهراتها (المدنية والعسكرية) التي تولت الأمر معهم أو بعدهم.

(2) استشراء ظاهرة تزوير الشهادات للحصول على وظائف حكومية بدون حق.

(3) منح العقود والمقاولات الرسمية استناداً إلى الأسس القرابية والحزبية والعرقية والطائفية، أو نتيجة لرشوة في غالب الأحيان، دون تمتع الممنوح له بأية خبرة أو اختصاص أو قدرة مهنية معقولة.

(4) منح العقود والمقاولات للمذكورين أعلاه بدون منافسة وبقيم عالية لا تبررها طبيعة الأعمال أو المشاريع المراد تنفيذها، مما يستتبع ذلك انتقال مهمات التنفيذ بين عدة مقاولين من الباطن ليقوم المقاول الأخير، الذي تسلم المقاولة بأقل قيمة، بتنفيذ عمل رديء النوعية ودون المواصفات المطلوبة.

(5) تنفيذ المشاريع المشار إليها أعلاه من دون إشراف أو رقابة حكومية وتسلمها بصورة رسمية رغم عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة ورغم رداءة العمل أو حتى عدم إكماله.

(6) تمظهرات للفساد لا يمكن السكوت عنها في الدول الديمقراطية مثل أمريكا وكندا وأستراليا والدول الأوربية، ومنها (أ) الأموال الطائلة غير معروفة المصدر التي مكنت الأحزاب من اقتناء السيارات الحديثة وتعيين الأعداد الكبيرة من العاملين وفتح وتأثيث المكاتب الفرعية وإدارتها في شتى أنحاء العراق وامتلاك الفضائيات التلفزيونية وتمويل الإعلانات وحتى تقديم الرشى حين الانتخابات. أضف إلى ذلك حالة التواطؤ الجماعي في عدم تشريع قانون للأحزاب يكون من إحدى واجباته تنظيم العمل الحزبي في البلاد ووضع الشروط الأصولية لتمويل الأحزاب، و(ب) استيلاء الأحزاب على أملاك الدولة واتخاذها مقرات عامة لها ومحلات سكن لبعض المتنفذين من منتسبيها، و(ج) شيوع التعيين بوظائف الدولة بناءً على الوشائج القرابية والحزبية والطائفية والأثنية والمناطقية، بما في ذلك من انتهاك لحقوق المواطنة والمساواة أمام القانون.

(7) إصدار القوانين التي يُتاح بموجبها للمسؤولين الحصول على أكبر قدر من أموال الدولة وأملاكها، وهو ما يمكن تسميته بالفساد المقنن أو "الفساد في أطار القانون". ومن الأمثلة على ذلك قيام كبار موظفي الدولة (مجلس الرئاسة، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ووكلاء الوزارات

والمدراء العامين، والسلطات التشريعية الثلاث: المجلس الوطني المؤقت والجمعية الوطنية ومجلس النواب، والمستشارين، وذوي الدرجات الخاصة، وأصحاب الرتب العليا من العسكريين وقوى الأمن الداخلي) بإصدار قوانين وأنظمة وتعليمات وقرارات وأوامر من شأنها زيادة رواتبهم ومكافئاتهم ومخصصات الإيفاد التي يتقاضونها عند السفر والعطايا وكذلك استحقاقاتهم التقاعدية. إن التوسع في السخاء بالمال العام من أجل الإثراء الشخصي ومن دون مسوغ قانوني أو حتى وازع أخلاقي هو ليس فقط فساد ناتج عن التمادي اللامقبول باستغلال السلطة، وإنما هو أيضاً خيانة لأمانة مقدسة ألا وهي أمانة الشعب التي وُضعت في أعناق هؤلاء المسؤولين!

(8) قيام السلطة التنفيذية (وبالأخص الأمانة العامة لمجلس الوزراء) بالتدخل بشؤون هيئة النزاهة (المفوضية العليا للنزاهة سابقاً) ومحاولة التأثير عليها وحتى عدم الاعتراف باستقلاليتها. وأحد الأمثلة على ذلك عدم إمكان هيئة النزاهة إحالة الموظف الفاسد إلى القضاء إلا بموافقة الوزير. كذلك تعرّض هيئة النزاهة إلى ضغوط من سياسيين كبار للحؤول دون النظر في قضايا فساد معينة.

عينات من الفساد

قبل أن ننتهي من هذا الفصل نرى من المناسب عرض نُتف من الفساد الذي جرى ولا يزال يجري بالعراق ولغاية الوقت الحاضر:

(1) في مقابلة مع "أخبار البي بي سي" أفاد ستيوارت بوين رئيس دائرة المفتش العام المخصصة لإعادة اعمار العراق إن فساد الحكومة العراقية يكلف الدولة مبلغاً قد يصل إلى أربعة مليارات دولار سنوياً، ويذهب بعض من ذلك المبلغ لتمويل العصيان، إذ قال "**إن الأموال التي تُسرق لا تذهب فقط لإثراء المجرمين، وإنما غالباً ما تذهب لتمويل الميليشيات الإجرامية والعُصاة**"[22].

(2) في مقابلة مع النائب صباح الساعدي، رئيس هيئة النزاهة في البرلمان العراقي، أكد النائب استشراء الفساد في جميع مرافق الدولة وعدم خلو أي مؤسسة من مؤسسات الدولة من الفساد. وبخصوص أهم المؤسسات أو الوزارات التي يكثر فيها الفساد، قال الساعدي "**إن أشهر المؤسسات التي تؤكد التقارير التي لدينا هي تلك التي تكون بتماس مع واقع المواطنين، وتحديداً وزارتي التجارة والعمل والشؤون الاجتماعية ووزارتي النفط والكهرباء وكذلك وزارتي الدفاع والداخلية، التي تعد الأكثر فساداً من باقي المؤسسات**". وبخصوص وزارتي الدفاع والداخلية قال "**لقد طالبنا هاتين الوزارتين بالكشف عن عقود التسليح التي تفوق المليارات واعتماد مبدأ الشفافية للكشف عنها لتكون واضحة للّجان المختصة، علماً بأن كشف**

الحسابات النهائية لهاتين الوزارتين للعامين 2008 و2009 لم يقدم إلى الآن إلى مجلس النواب الأمر الذي يشير إلى مدى الضبابية التي تحيط هذه العمليات". وشدد الساعدي على "**أن معالجة ظاهرة الفساد الإداري يجب أن تكون بتفعيل دور البرلمان، الذي من المؤسف تم عرقلة عمله خلال المرحلة الحالية، وذلك بسبب الأصطفافات السياسية والفساد السياسي الذي يطغي على العملية السياسية الأمر الذي يجعل هذه الجهات تدافع عن المسؤولين الفاسدين ما يؤدي بالتالي إلى عرقلة مكافحة هذا الأمر**". وقال النائب محمد ناجي، عضو لجنة النزاهة في البرلمان إن "**العراق يواجه الآن طبقة جديدة من الفساد الإداري والمالي تختلف عن الطبقة التقليدية تتمثل في وجود عصابات منظمة تقوم بعمل خفي لا يمكن كشف جرائمها بسهولة وتأخذ شكلاً سرياً مغطى بالقانون وبأشكال عدة وفي مواقع مختلفة تهدف إلى الثراء الفاحش وكسب المال على حساب مصالح الدولة والشعب**". وفي تصريحات صحافية أعلن رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي "**عزم الهيئة تفعيل دورها الرقابي خلال العام الحالي من خلال إلزام مسؤولي الدولة بتقديم جرد كامل عن أموالهم وتقديم ما يثبت امتلاكهم أموالاً لا تتناسب مع مواردهم إلى القضاء**". كما اقترح العكيلي إلغاء المادة القانونية التي تمنع ملاحقة الموظف المتهم بالفساد من دون إذن الوزير[23].

(3) تحظيراً لجلسة الجنرال ديفيد بترايوس (David Petraeus) والسفير رايان كراكر (Ryan Crocker) التي عُقدت مع الكونغرس الأمريكي في 10 أيلول (سبتمبر) 2007 قامت السفارة الأمريكية ببغداد بإعداد تقرير سري يبحث في الفساد المستشري في الوزارات العراقية، وقد نشرت الأسبوعية الأمريكية (The Nation) مسودة لذلك التقرير. لقد تحدث التقرير بالتفصيل عن حالة الفساد بالعراق وعن قلة متابعة لصوصية ولا أخلاقية الحكومة – هذا إن كانت هناك متابعة تذكر! ويستخلص التقرير بأن الفساد في العديد من الوزارات أصبح هو القاعدة. إن التقرير يصور الحكومة العراقية بكونها تعج بالفاسدين والمجرمين ولا يمكن أن ينال منهم مفتشو محاربة الفساد. يقدم التقرير مسحاً لوزارات عراقية مختلفة: فوزارة الداخلية، كما ينظر إليها العراقيون، لا يمكن المساس بها من قبل هيئة النزاهة، أما تحقيقات قضايا الفساد في وزارة الدفاع فهي ليست ذات أثر فعال. وبشأن وزارة التجارة يقول التقرير بأنها معروفة بصورة عامة بكونها تعج بالمشاكل. فمن بين 196 شكوى فساد تخص هذه الوزارة ثمانية منها فقط ذهبت إلى المحكمة، ومن بين هذه الثمانية تم الحكم على شخص واحد فقط. أما وزارة الصحة فقد وصفها التقرير بأن وضعها محزن، فالفساد يؤثر على قابليتها لتوفير الخدمات ويهدد التأييد للحكومة. وبشأن وزارة النفط يقول التقرير إن تحريات المفتشين

بخصوص الفساد هي عرضة للتلاعب وإن هيئة النزاهة ومفتش الوزارة العام تنقصهم بكل تأكيد الإمكانيات للتعامل مع سرقات النفط. ولا توجد هناك حسابات دقيقة ضمن هذه الوزارة للنفط المنتج والمنقول، كما يوضح التقرير، لأن فرقاء الجريمة المنظمة يسرقون النفط لمصلحة الميليشيات والعُصاة والموظفين الفاسدين والمشترين الأجانب. فيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم فأن دعاوي الفساد بشأنها خاصة لم تكن ذات أثر. كما يبدو أن وزارة الموارد المائية، من الناحية العملية، هي خارج الحرب على الفساد مع مجهود قليل – إن كان موجوداً – لمحاربة حالات الاحتيال ... أما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فهي في عداء تام مع مقاضاة حالات الفساد. ونظراً لحماية ميليشيا معينة فقد أصبح الفساد بالجملة في وزارة النقل، كما أصبحت هذه الوزارة في مناعة من المقاضاة كما يقول المحققون. ويقول التقرير أن وزارات عديدة أضحت تحت سيطرة عصابات الجريمة أو الميليشيات لدرجة أصبح معها من غير الممكن للمحققين في قضايا الفساد أن يعملوا دون وجود قوات تكتيكية لحمايتهم[24].

نظراً لعدم توفر الحيز المناسب في هذا الفصل للإسهاب في سرد قضايا الفساد التي حصلت منذ سقوط النظام السابق ولغاية الوقت الحاضر (نحن الآن في حزيران 2009)، نرى من المناسب أن نكتفي هنا بذكر أمثلة للفساد المستعر الذي جرى ولا زال يجري بالعراق. فبخصوص وزارة النفط، لا زالت أجهزة قياس كميات النفط المنتج والمصدر لم يكمل نصبها بعد. فقد ذكر المجلس الدولي الاستشاري والرقابي (International Advisory and Monitoring Board "IAMB") المعين من قبل الأمم المتحدة للإشراف على عوائد العراق النفطية، ذكر في 2009/4/26، إن الحكومة العراقية بطيئة جداً في نصب أنظمة قياس النفط المنتج والمصدر من أجل السماح بالشفافية المطلوبة لعمليات الإنتاج والتصدير. وقال المجلس "**إن (IAMB) قلق لأن واحداً من بين التوصيات الأولى، منذ 2004، وهي المتعلقة بقياس النفط، تبقى غير كاملة التنفيذ. أن المؤشرات من وزارة النفط تبين أن التنفيذ سيتم في 2011 في أحسن الأحوال. إن (IAMB) يشجع الحكومة العراقية بشدة على وضع خطة بجدول زمني، يقرّه مجلس الوزراء، لتأمين تنفيذ هذا المشروع**". وقالت شركة التدقيق العالمية KPMG في آخر تقرير لها، وهي شركة اختيرت لتدقيق مصروفات صندوق تنمية العراق، "**إن تحرياتنا في كانون الأول (ديسمبر) 2008 كشفت بان نصب منظومة قياس النفط لم يكمل منها سوى 33%... ولا يمكن التأكد من كميات النفط المنتجة في حالة غياب منظومة كاملة للقياس**"[25].

وفي بيان صدر لها إثر اجتماعها النصف سنوي في تموز (يوليو) 2009 قالت (IAMB) أن مهمتها ستنتهي بنهاية هذه السنة وأكدت، من بين أمور أخرى، على مهمة تطوير "خطة عمل محددة زمنياً" مصادق عليها من قبل مجلس الوزراء لإنجاز نظام شامل ومتكامل

لقياس النفط طبقاً للممارسات العالمية المعتمدة في الصناعة النفطية. إن النظام الشامل والمتكامل لقياس النفط يعني تسجيل كل برميل نفط خام ينتج وينقل ويصدر وكل برميل نفط خام ينتج وينقل ثم يصفى محلياً من أجل الاستهلاك الداخلي أو التصدير. وذكرت شركة التدقيق العالمية KPMG في آخر تقرير لها لسنة 2008 أمثلة لأعمال وزارة النفط مثيرة للقلق، منها: [26]

- قامت شركة نفط الشمال في السنة الماضية (2008) بحرق 1.4 مليون برميل من مكثفات النفط لعدم تمكنها من بيعها، وقامت بتدمير حقول بإعادة ضخ 605,000 برميل نفط فيها، ولم تتمكن من توضيح أسباب فقدان 698,000 برميل نفط، يُعتقد أنها سُرقت.
- تشير سجلات وزارة النفط إن الإنتاج المسجل لحساب شركة نفط الجنوب في 2008 هو أقل بما يربو على ستة ملايين برميل مما تدعيه الشركة المذكورة.

هذا وجدير بالذكر أن ما قاله المجلس الدولي الاستشاري والرقابي (IAMB) وما جاء بآخر تقرير لشركة التدقيق العالمية KPMG يخالف ادعاءات وزير النفط العراقي، الدكتور حسين الشهرستاني، في مقابلة له مع محطة تلفزيون الشرقية في آذار الماضي 2009 بأن منظومة قياس النفط قد اكتمل نصبها 100%، كما تم تعييرها وهي الآن تشتغل بكاملها. ولا يمكن لأي مصدر حكومي، من داخل وزارة النفط أو خارجها، الادعاء بأن التقاعس في إكمال نصب منظومة قياس كميات النفط المنتج داخل العراق والمصدّر إلى الخارج لا يدفع إلى الفساد ولا يشجع على السرقة.

بخصوص وزارة الدفاع فأن الفساد فيها أصبح معروفا، إذ حدث فساد رهيب، لم يحدث بهذا الحجم بتأريخ العراق الحديث، في زمن وزيرها الأسبق حازم الشعلان الذي هرب إلى بريطانيا باعتباره حاملاً لجنسيتها. لقد حدث في هذه القضية هدر نحو 1.3 مليار دولار في سنتي 2004 و2005 كان المفروض صرفها لشراء أسلحة ومعدات كان الجيش العراقي بذلك الوقت بأمس الحاجة لها. لقد تم دفع تلك الأموال لشراء بضاعة غير موجودة أساساً، والموجود منها كانت أما أسلحة ومعدات من الدرجة الثانية أو فاسدة وغير قابلة للاستعمال. وقد تم نقل وتسليم تلك الكميات الهائلة من الأموال بأكياس محشوة بنقد من فئة المائة دولار[27]. وخمن راضي الراضي، رئيس هيئة النزاهة الأسبق (وكان اسمها آنذاك "المفوضية العامة للنزاهة")، أن أكثر من نصف ال1.3 مليار دولار قد تمت سرقته. ولا يزال السيد حازم الشعلان حراً طليقا، وكذلك الذين اشتركوا معه، رغم صدور أوامر بإلقاء القبض عليهم.

أما الفساد بوزارة التجارة فقد أصبح معروفا هو الآخر. وقد تضمن ذلك الفساد ابتزاز عشرات الملايين من الدولارات عند قيام وزارة التجارة باستيراد الأغذية والسلع الأخرى. وقد ألقي القبض على (صباح السوداني) أحد إخوة وزير التجارة في حين تمكن الآخر (ماجد السوداني) من الفرار، وكلا الأخوين يشتغلان في حماية أخيهما الوزير. وأُلقي القبض أيضاً على ما لا يقل عن

تسعة من العاملين في الوزارة بتهم الفساد أيضاً. كما تم إلقاء القبض على الوزير المستقيل (عبد الفلاح السوداني) ثم أُخلي سبيله بكفالة. ويبدو أن لا شيء يسلم من الأذى في هذا الزمن الرديء الذي يمر به العراق، حتى قوت الفقراء من الشعب العراقي المستباح أصبح وسيلة للفساد والابتزاز.

واستناداً إلى ما جاء بمسودة تقرير، قام بتحضيره مستشارون أمريكيون لهيئة النزاهة، يبحث بمشكلة الفساد في 12 وزارة، فإن أدوية وتجهيزات تُسرق من مستشفيات بغداد وتباع في أمكنة أخرى. وإنه لا يمكن التعرض لكثير من حالات الفساد التي يحميها بعض الكبار من أعضاء الحكومة. فهناك مشكلة كامنة وهي دائرة رئيس الوزراء نوري المالكي، كما يدعي التقرير. ذلك أن هذه الدائرة قد تدخلت في عدد من المرات في حالات تشمل مؤيدين سياسيين، غير أن مستشاراً للمالكي قال لشبكة التلفزيون الأمريكية NBC التي أوردت هذا الخبر، إن مشكلة الفساد هائلة بالعراق ولكنه نفى أن تكون دائرة رئيس الوزراء قد تدخلت في تحقيقات عن الفساد، وقال إن رئيس الوزراء يعمل بجد للتقليل من هذه المشكلة[28].

في وزارة الداخلية تم اكتشاف كتيبة كاملة لا وجود لها. وفي وزارة التربية هناك ادعاءات من قبل مسؤولين في محافظات مفادها أن معظم المبالغ التي خصصتها الحكومة لترميم المدارس قد سُرقت وهناك اتصالات غير مباشرة مع المتعهدين لتحقيق مكاسب شخصية، وإن المدارس المرممة سرعان ما تتهاوى نتيجة لسوء أعمال الترميم واستعمال مواد رديئة المواصفات. كما يستفيد المقاولون من غياب المسائلة الحكومية في تقليل أنفاقهم والحصول على المزيد من الأرباح[29].

عوداً إلى التقرير السري للسفارة الأمريكية، وفي مقابلة مع (Corey Flintoff) مراسل شبكة الراديو الوطني العام (NPR) الأمريكية[30]، قال المراسل إن العقبة الرئيسية أمام مقاضاة حالات الفساد هي عدم تمكن هيئة النزاهة من إدخال مفتشيها داخل الوزارات. فهي تقول أن بعض الوزارات، كوزارة الداخلية، ينظر إليها وكأنها لا يجوز المساس بها نظراً لارتباطاتها السياسية مع الحكومة. وإن وزارة النفط، وهي المفروض بها أن تحمي ثروة البلاد الرئيسية، قد تلاعبت، كما يُدّعى، بالتحقيقات الجارية ضدها. ويستمر التقرير ليقول إن الدوائر الحكومية تتجاهل بصورة روتينية طلبات المعلومات، وهي تفعل ذلك دون أن تتعرض للعقاب، وإن فرقاء المحققين لا يمكنهم دخول تلك الدوائر لعدم امتلاكهم قوات لحمايتهم.

وتحدث أحد العاملين في وزارة الداخلية مع مراسل NPR وقال له إن كبار موظفي الوزارة يحصلون على المال، مثلاً، من أشياء كعقود لشراء المعدات. وكمثال على ذلك قام أحد كبار موظفي الوزارة بشراء صدريات مدرعة (واقية ضد الرصاص) بموجب عقد، ولكن عندما وصلت البضاعة تبين أنها أرخص بكثير مما تم دفعه لذلك الموظف الكبير لتنفيذ العقد. بيد أن المتحدث باسم السفارة الأمريكية قال تعقيباً على هذا الموضوع:

«هناك بعض التوجس لدى السفارة حول مدى صدق بعض المصادر التي استعملها هذا التقرير. فبناءً على السياسة المتصفة بالمشاكسة وكثرة الشكوى بهذا البلد، لا يستبعد والحالة هذه قيام دوائر حكومية باتهام أخرى بالفساد»[31].

ومن عينات الفساد ما أعلنته هيئة النزاهة عن وجود تضخم في أموال بعض كبار المسؤولين ممن قدموا كشوفاتهم المالية إلى الهيئة في هذه السنة[32]. أضف إلى ذلك امتناع أغلب النواب في البرلمان عن تقديم كشوفاتهم المالية إلى هيئة النزاهة، وكذلك امتناع بعض الوزراء وبعض كبار موظفي الدولة. وفي حين أن السيد عبد الفلاح السوداني هو تاسع وزير يتهم بالفساد منذ 2003، فإن أي من الوزراء الثمانية قبله لم يُقدّموا إلى المحاكمة لأن أكثرهم هرب إلى خارج العراق وبعضهم لا زال يقبع تحت حماية الحصانة البرلمانية، حسب قول رئيس هيئة النزاهة الأسبق القاضي راضي الراضي[33]. ومن بين الذين هربوا إلى خارج العراق حازم الشعلان وزير الدفاع، ولؤي العرس وزير النقل، وليلى عبد اللطيف وزيرة العمل (والثلاثة المذكورين كانوا في وزارة الدكتور أياد علاوي). ويُستثنى من الوزراء الثمانية وزير الكهرباء أيهم السامرائي (أيضاً كان في وزارة الدكتور أياد علاوي) الذي اتُهم بثمانية جرائم فساد، وعندما حُكم بسبب إحداها، وكان لا يزال رهن المعتقل، قامت إحدى الشركات الأمنية الأمريكية بالهجوم على مقر الاعتقال ومساعدته للهروب خارج العراق، وهو الآن في أمريكا باعتباره حاملاً لجنسيتها[34]. وجدير بالذكر أن الشرطة الدولية (Interpol) أصبحت لا تعتبر السيد أيهم السامرائي في قائمة المطلوبين ورفعت اسمه من موقعها الالكتروني في 2008/4/29، بعد أن تسلمت طلبا من الحكومة العراقية بهذا المعنى، كما ذكرت ذلك شبكة الأخبار التلفزيونية الأمريكية سي بي أس (CBS) [35]. ولا نعرف سبباً لهذا الطلب الغريب من الحكومة العراقية إلا اللهم عملاً بالعفو العام الذي أصدره رئيس الوزراء نوري المالكي، كما سنبحث ذلك أدناه.

أمثلة أخرى على الفساد الذي أصبح لا نهاية له في العراق الحريق الذي حدث مؤخراً بوزارة الصحة (في 2009/6/18)، حيث حدث الحريق بالطابق الخامس، وهو الطابق الذي يضم الشركة العامة للأدوية. ففيما أكدت وزارة الصحة أن مساً كهربائياً كان السبب، أكد من جهة أخرى مصدر رفيع بالوزارة "**ضلوع بعض الأيدي الخفية في نشوب الحريق بغية إتلاف الأدلة والمستمسكات التي تكشف قضايا فساد في بعض عقود الأدوية المبرمة مع عدد من الشركات العربية والأجنبية المصنعة للأدوية**".

من جهته أكد رئيس لجنة النزاهة في البرلمان، النائب صباح الساعدي، "**إن الحادث وقع بفعل فاعل كونه استهدف إحدى أهم الطوابق في مبنى الوزارة، إذا علمنا أن الحريق أتى على الوثائق والمستندات التي توثق عمليات استيراد الأدوية من مناشئ عربية وأجنبية مشبوهة**"[36].

وبعد مرور أكثر من شهر على الحادثة أعلنت وزارة الداخلية بأن "**نتائج التحقيقات التي أشرفت عليها الداخلية أثبتت أن العمل التخريبي وقع بفعل فاعل وليس نتيجة تماس كهربائي كما أعلن في السابق**". وهنا غيرت وزارة الصحة رأيها وقالت أنها توصلت إلى معرفة من ارتكبوا هذه الجريمة وإنها بصدد مقاضاتهم. وأكد المفتش العام في وزارة الصحة، عادل محسن، في تصريحات سابقة إلى جريدة الحياة وجود "**أياد خفية داخل الوزارة تقف وراء الحريق الذي نشب في المبنى**" موضحاً "**أن المتورطين بقضايا فساد مالي وإداري في بعض عقود الأدوية مع شركات مصنعة حاولوا التخلص من الوثائق والأدلة التي تثبت تورطهم بالفساد من خلال حرق الطبقات التي تحتوي على تلك الوثائق**".

من جانبه أكد رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، السيد صباح الساعدي، بأن لجنته "**سبق أن حذرت المسؤولين من مسلسل حريق وتخريب بعض الوزارات والمؤسسات الرسمية للتغطية على ممارساتهم المفضوحة في سرقة المال العام والأضرار بمصالح المواطن**"، وقال في تصريح إلى جريدة الحياة "**إن الكثير من قضايا الفساد المالي والإداري تتأتى من فساد سياسي كون المفسدين يتمتعون بحصانة وحماية من جانب الكتل والأحزاب التي ينضوون تحت لوائها مما يسهل أمر استشراء الفساد ويقلل فرص محاسبة المتورطين وملاحقتهم**"[37].

لا يعلم إلا الله كم طفل مات وكم روح بريئة من أرواح الشعب العراقي المظلوم أُزهقت بسبب الجشع والركض وراء مال السحت الحرام. يجدر الذكر هنا أن مجموع ما دخل صندوق تنمية العراق من أموال منذ سقوط النظام في 2003 ولغاية نهاية السنة الماضية (2008) بلغ نحو 180 مليار دولار، مثلت عوائد الصادرات النفطية منها ما يزيد قليلاً على 165 مليار دولار، وجاءت 10.4 مليار دولار من أموال النفط مقابل الغذاء و1.5 مليار دولار من أموال العراق المجمدة[38]. وإذا كان الشعور بالمسؤولية وأداء الواجب قد اختفى، فهل سقطت الأخلاق وانعدمت إنسانية الفرد حتى يحل القتل في سبيل المال؟ أين هي الأحزاب والكتل السياسية التي تسلمت السلطة من إعادة بناء الوطن كما تزعم، أين هي؟ كان الله في عونك يا عراق!

واستطراداً لبيان مثل هذه الأمثلة قال المفتش العام الأمريكي ستيوارت بوين في حزيران الماضي إن واشنطن لم تكمل بأي حال من الأحوال التحقيق في احتمال سرقة مليارات الدولارات خلال فترة الإدارة الأمريكية التي حكمت العراق بعد الغزو. والجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية، بقيادة بريمر، قامت بتعيين مجلس الحكم المؤقت الذي استمرت مدته 14 شهراً. وقد انتشر الفساد بالعراق بشدة خلال إدارة هذا المجلس الذي أنفق 19 مليار دولار من أموال الشعب العراقي، من بينها 8.8 مليار دولار يصعب معرفة وجهات صرفها نظراً للفوضى والإهمال الشديد الذي اكتنف عمليات الأنفاق وتسجيل حسابات الصرف خلال تلك الفترة، كما أوضحنا أعلاه. ويتردد الآن

داخل العراق أن الحكومة العراقية تبغي مقاضاة مجلس الحكم المؤقت لتبديده أموال الشعب العراقي. وقال ستيوارت بوين أيضاً أن مكتبه سلم رئيس لجنة النزاهة السابق، راضي حمزة الراضي، آلاف الوثائق الجنائية المتعلقة بالفساد ولكنها لم تتمخض عن شيء. وتتعلق إحدى الوثائق بمقاول عراقي تلقى نحو مليون دولار من أجل مد أنبوب ماء، ولكنه لم ينجز من المشروع سوى حفر خندق. ووثيقة أخرى تتعلق بمقاول تعاقد لإنشاء مرافق صحية ملحقة بمقر للشرطة، لكنه لم يبن سوى كوخ بداخله مغسلة. ووثيقة ثالثة تخبر عن عملية تسليم رشوة إلا أن السلطات العراقية قالت أنه لا توجد أدلة على الرغم أنه تم تسجيلها بالصوت والصورة[39].

وهناك تناحر واتهامات متبادلة بشأن الفساد الرهيب الذي يجري حالياً بالبلد. فقد وجه النائب والسياسي الكردي المعروف محمود عثمان تهمة لرئيس الوزراء نوري المالكي، بمناسبة استجواب وزير التجارة المستقيل واشتداد الزخم لاستجواب العديد من الوزراء المشبوهين، تنطوي على تهديد صدر من رئيس الوزراء بقوله "**إذا استمر الحال على ما هو عليه، فإنه يستطيع أن يفتح ملفات النواب وجهات أخرى**" وكان رد فعل النائب عثمان أن طالب المالكي بفتح الملفات التي بحوزته وإخراجها إلى النور، وإذا كانت هناك أية جهة تمتلك ملفات فلتظهرها، لا أن تستخدمها كورقة ضغط، حسب قوله. فيما أعرب كمال الساعدي، القيادي في حزب الدعوة عن أسفه لما أصبح يتردد من ادعاءات بين النواب بهذا الشأن "**من خلال تحريفهم الكلام الذي دار خلال اجتماع رئيس الوزراء نوري المالكي بزعماء الكتل في البرلمان**" وقال مصححاً إن المالكي تحدث بصراحة قائلاً خلال اللقاء "**لقد سيّستُم هذا الملف تفتحونه على وزراء معينين وتتركون وزراء آخرين، وهذا معناه أن دوافعكم لم تكن صادقة وصحيحة تهدف إلى مكافحة الفساد .. أنا لست مثلكم أُسيّس القضايا، ولو أردت ذلك لفتحت ملفات المزوّرين منكم، والذين يتسلم البعض منهم أموالاً من الخارج، فضلاً عن المرتبطين بالإرهاب**"[40].

إن كلام النائب كمال الساعدي، وإن كان يدعم المالكي كونه لا يستغل ملفات فساد الآخرين لخدمة مصالحه السياسية، إلا أنه يؤكد بنفس الوقت أن لدى المالكي ملفات تخص سياسيين فاسدين. والأمر المحير والعجيب هنا هو لماذا يمتنع المالكي، وهو رئيس الوزراء، من اتخاذ اللازم بحق هؤلاء الفاسدين؟ أليس من الأولى به، وهو يتربع على قمة هرم السلطة التنفيذية، أن يلتزم بما يمليه القانون؟ أين إذن هي دولة القانون والفاسدون يسرحون ويمرحون بها وبعلمٍ من رئيس الوزراء وهو الرائد رقم واحد لدولة القانون؟

ولقد تراجع مؤخراً الزخم لاستجواب العديد من الوزراء المشبوهين (نحن الآن في منتصف تموز 2009)، وتراجع الدور الرقابي البالغ الأهمية للبرلمان العراقي نتيجة ضغوط حكومية وصفقات بين الكتل. وقال بهذا الشأن النائب عزت الشابندر، الناطق باسم "القائمة العراقية" في

تصريح إلى جريدة الحياة[41] "**إن الحماسة التي شهدها البرلمان في استدعاء الوزراء واستجوابهم جاءت على خلفية سياسية لرغبة الكتل التي نادت به الإطاحة بأطراف سياسية بالدرجة الأولى وليس بهدف الكشف عن حالات الفساد. وبالتالي فأن تراجع هذه الحماسة جاء أيضاً على خلفية سياسية من خلال عقد صفقات بين الكتل المختلفة**". ثم شدد الشابندر بقوله "**إن استجواب الوزراء عملية دستورية وقانونية ينبغي على أي طرف ألا يبدي امتعاضه منها**". كما أشار الشابندر إلى أن قضايا الفساد الإداري والمالي المتهم بها الوزراء هي قضايا حقيقية ولم يتم توجيهها لهم لأسباب سياسية، ولكن الكتل السياسية التي ينتمي إليها الوزراء تبدأ بعقد الصفقات مع الكتل الأخرى لتعطيل الاستجوابات، وبذلك يتعطل واجب مجلس النواب في رقابة الحكومة المفروض على المجلس بموجب الدستور. إضافة لما قاله الشابندر، اتهمت النائبة عن "كتلة الائتلاف العراقي الموحد" شذى الموسوي رئيس مجلس النواب كونه يذعن لضغوط الحكومة وإن سفره المتكرر خارج العراق هو هرب من مواجهة المشاكل، وإن "**التوافقات السياسية والتهديدات وترهيب النواب وتردد هيئة الرئاسة وسفر رئيس البرلمان أدت إلى تراجع الدور الرقابي**". وأكدت الموسوي رفض رئاسة البرلمان الاستجابة لطلبات عدة باستدعاء وزراء ومسؤولين متهمين بقضايا فساد إداري ومالي، وقالت إن "**هناك طلبات باستضافة وزراء النفط والنقل والكهرباء والدفاع، إلا أنه لم يتم تفعيلها من جانب رئاسة البرلمان**"[42].

وبهذه الأعمال والممارسات يتبين أن الجميع، حكومة ومجلس أمة – عدى النزر اليسير – منغمسون في الفساد والتستر عليه والدفاع عن الفاسدين وعرقلة أداء الواجب وخرق القوانين وتجاهل الدستور. كان الله في عون الشعب العراقي المظلوم الذي انتخب هؤلاء ليمثلوه وتنبثق منهم حكومة. ولا عجب أن يُصنف العراق هذه السنة كسادس دولة بين دول العالم الفاشلة، حتى أفغانستان جاءت أفضل منه، ولم يتقدم العراق في قائمة الدول الفاشلة إلا الصومال وزمبابوي والسودان وشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية[43]. حتى من حيث ممارسة العراق للديمقراطية، جاء دوره في آخر القائمة ولو نزل العراق مرتبة واحدة لانتهى ضمن قائمة الدول السلطوية. فبموجب تصنيف وحدة مخابرات الأيكونومست (Economist Intelligence Unit)قُسمت مجاميع الدول (167 دولة) إلى أربعة أقسام: الديمقراطيات الكاملة، الديمقراطيات الناقصة، الديمقراطيات الهجينة والأنظمة السلطوية، وجاء العراق في أسفل قائمة الديمقراطيات الهجينة حيث حصل على 4 من 10 (السويد حصلت على 9.88 وكانت على رأس الديمقراطيات الكاملة) [44].

هذه هي نظرة العالم إلى العراق، ولكن مع ذلك، يبدو أن العديد من ساسة هذا البلد الجريح وشعبه المظلوم لم يتعضوا بما حل بالعراق خلال السنوات الأربع السود المريرة التي ستنتهي بنهاية هذه السنة، وكأن الذي جرى ويجري للعراق لم يكن كافياً، إذ يتفاوض هذه الأيام

بعض قادة الكتل السياسية لإعادة تشكيل الائتلاف العراقي الموحد ورص الصفوف للانتخابات النيابية القادمة، وكأن تجارب حشر مجلس النواب بمن لا يليق وتبني المحاصصة الطائفية قد خدمت العراق خدمة عظيمة ولا بد من تكرارها من أجل الاستمرار في خدمة الوطن!

تستر على الفساد

قبل أن ننتهي من هذا الفصل لابد لنا من التعليق على أمر مثير للدهشة والاستغراب حقاً، أصدره رئيس الوزراء، وهو العفو العام الذي شمل الآلاف من الموظفين المتهمين بالفساد. فخلال مؤتمر صحفي عقده القاضي رحيم العكيلي، رئيس هيئة النزاهة، في 27 أيار (مايو) 2009، بمناسبة تقديم الهيئة تقريرها لعام 2008 إلى مجلس النواب، قال العكيلي أن العفو العام الذي أصدره رئيس الوزراء شمل نحو ثلاثة آلاف موظف متهم بالفساد، وأن هذا العفو لا زال ساري المفعول ويشمل الكثير من الدعاوي.

نحن نعلم أن هيئة النزاهة (المفوضية العامة للنزاهة سابقا) صدر أمر إنشائها عن سلطة الائتلاف المؤقتة، وجاء ضمن أمر الإنشاء المرقم 55 والمؤرخ في 2004/1/27 ما يلي:

(1) الهيئة جهاز حكومي منفصل ومستقل.

(2) يتم تعيين رئيس الهيئة حسب الخطوات الثلاث التالية: (ا) يرشح مجلس القضاة ثلاثة أشخاص، (ب) يقوم رئيس العراق التنفيذي (يعني رئيس الوزراء) بتعيين واحد من الثلاثة حسب اختياره، (ج) يتطلب لنفاذ التعيين مصادقة أغلبية الهيئة الوطنية التشريعية (يعني مجلس النواب).

(3) الهيئة هي السلطة الوحيدة المخولة بالتصرف في قضايا الفساد.

(4) للهيئة سلطة التحقيق بقضايا الفساد التي تحدث، وكذلك التي حدثت بالماضي منذ 1968/7/17.

(5) للهيئة سلطة إحالة أية قضية فساد إلى حاكم التحقيق مع بقاء الهيئة بعد الإحالة طرفاً فيها.

(6) للهيئة كامل السلطة، وفي أي وقت، أن تتولى لوحدها قضية فساد محالة إلى حاكم التحقيق، حيث يتوجب في هذه الحالة على الأخير تسليم ملف القضية بكامله فوراً إلى الهيئة مع التعاون معها وإعلامها بكل شيء عن القضية والتوقف عن التحقيق فيها.

يتبين مما جاء أعلاه أن هيئة النزاهة جهاز مستقل، وإن مسألة تعيين رئيس الهيئة تتكون من سلسلة ذات ثلاث حلقات أحدها رئيس الوزراء، أي أن ثلثي سلطة تعيين رئيس الهيئة تكمن في السلطة القضائية والسلطة التشريعية ولا يصبح أمر رئيس الوزراء بالتعيين نافذاً ما لم يصادق

على الأمر مجلس النواب. أخيراً، وهذا هو بيت القصيد، فإن هيئة النزاهة هي الجهاز الوحيد بالعراق المخول بالتصرف في قضايا الفساد.

ومن هنا نسأل من أين جاءت السلطة لرئيس الوزراء نوري المالكي ليصدر عفواً شمل لغاية الوقت الحاضر ثلاثة آلاف موظف متهم بالفساد، و"الحبل على الجرّار" كما يقول المثل العراقي الشائع؟

ذلك من جهة، ومن جهة أخرى كيف يقوم مجلس النواب بإصدار قانون يقضي بعدم إمكان إحالة الموظف المتهم بالفساد إلى القضاء إلاّ بعد موافقة الوزير؟ ففي حالات معينة ماطل وزراء بإعطاء الموافقة لحين هروب الموظف المطلوب إلى خارج العراق. ونتج عن ذلك القانون أيضاً، كما ذكر القاضي رحيم العكيلي في مؤتمره الصحفي المشار إليه أعلاه، إيقاف الإجراءات القانونية بحق 70 موظفاً في وزارات مختلفة بسبب عدم الحصول على موافقات الوزراء المعنيين وفق الصلاحيات الممنوحة لهم، وكان ذلك لسنة 2008 فقط ولا زال"الحبل على الجرّار" أيضاً؟

نريد أن نعرف، كما يريد الشعب أن يعرف بالتأكيد، أي مسوغ قانوني أو أخلاقي سمح لهؤلاء السادة – كبار موظفي الدولة – أن يُصدروا هكذا أوامر وقوانين؟ كيف تمكن مجلس النواب من تشريع قانون يلغي صلاحيات قضائية ممنوحة لهيئة النزاهة ثم ينقلها إلى السلطة التنفيذية (أي إلى الوزير)؟ وأين هي إذن دستورية القوانين؟ وبموجب أي سلطة تمكن رئيس الوزراء من إصدار أمر بالعفو عن الآلاف من قضايا الفساد، في حين أن هيئة النزاهة هي الجهة الوحيدة في الدولة التي تملك سلطة التصرف بقضايا الفساد؟ ثم إن سلطة العفو عن المحكومين التي يملكها رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية تقيد ممارساتها نوازع الوجدان والضمير والمصالح النهائية للدولة والشعب، فأين هي المصالح النهائية للدولة والشعب فيما جرى ويجري بشأن تعقب ومقاضاة حالات الفساد التي نزلت بالعراق إلى الحضيض بين دول العالم وأدت إلى خسائر عشرات مليارات الدولارات من أموال الشعب العراقي وهو بأمس الحاجة لها؟ وحتى في حالة إصدار عفو عن محكومين يقع ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، يُستثنى من العفو عادة في مثل هذه الحالات، الجرائم المخلة بالشرف ومنها جرائم الفساد، فهل نحن أمام حالة تواطؤ جماعي تمارسه الحكومة، بتسهيل من المحاصصة وبسببها، لحماية الفاسدين؟

أخيراً، شاهدنا السيد رئيس الوزراء في إحدى مقابلاته التلفزيونية يدعي بأنه أصدر ذلك العفو باعتباره أحد الإجراءات التي تطلبتها المصالحة الوطنية. فأين هي المصالحة الوطنية، وبين من ومن جرت تلك المصالحة المزعومة، وما هي آثارها، وأين نتائجها، ولماذا تتطلب المصالحة العفو عن الفاسدين والمفسدين وهم ضمن جهاز الدولة ومن موظفيها الكبار على أية حال، وهل الذي جرى هو حقاً مصالحة وطنية؟

متى نحترم الأمانة ؟[45]

حدث في سنة 2005، خلال عمل كاتب هذه السطور في لندن، أن وزير داخلية بريطانيا السابق دايفيد بلانكيت استقال من منصبه على أثر افتضاح أمره بكونه ساعد خادمة عشيقته في حصولها على إجازة عمل وبقائها في ذلك البلد. وقال الوزير في معرض استقالته انه بعمله ذاك قد خان الأمانة التي سلّمها له الشعب. كما لاحظ كاتب هذه السطور عندما كان عمله في أمريكا أن مجلس الشيوخ يرفض تعيين الشخص المرشح لمنصب مهم، إذا كان في سجله ما يشير إلى وجود تضارب في المصالح أو احتمال الإخلال بالأمانة حين تأدية الواجب. وشاهد الكاتب أيضاً الزوبعة الكبرى التي ثارت ببريطانيا خلال الشهور القليلة الماضية إثر قيام بعض النواب في مجلس العموم البريطاني بتقاضي بعض المخصصات التي يمكن وصفها من حيث الاستحقاق بكونها "بين بين" ولا يمكن تبريرها بسهولة، وكيف أن أولئك النواب أرجعوا إلى الخزينة ما تقاضوه من ذلك النوع من المخصصات (وهي ضئيلة جداً "أو نقطة في بحر" قياساً بحجم الفساد المالي الذي جرى ويجري في العراق، علماً أن الرواتب الشهرية والمخصصات التي يتقاضاها النواب البريطانيون لا تتجاوز ربع ما يتقاضاه النواب العراقيون، ناهيك عن ارتفاع كلفة العيش ببريطانيا ودفع ضرائب لا تقارن مع مثيلاتها بالعراق)، ثم كيف أنهم اضطُرّوا للاستقالة من مناصبهم الحكومية وتخلت عنهم أحزابهم، ثم أصبح أكيداً، بعد الذي حصل، عدم إمكان فوزهم في حالة ترشيحهم للانتخابات النيابية مرة أخرى.

لقد أثار عمل الوزير البريطاني والإجراءات التي اتُّخذت بحق أولئك النواب الشجون في نفس كاتب هذه السطور، فتذكر الحالة في بلده بعد قيام سلطة التحالف بتنصيب مجلس الحكم المؤقت، الذي قام بدوره بتعيين وزراء عراقيين للمرة الأولى بعد سقوط النظام. لقد تسلم هؤلاء أهم أمانة يمكن أن يتسلمها مسؤول، وهي إدارة شؤون البلاد. وبدلاً من معالجة الخراب وتضميد الجراح، توجه العديد من هؤلاء لتقاسم الغنائم، فأصبحت الوظائف الحكومية تُعطى للأعوان، والبضائع التي كانت تحتكر الدولة استيرادها – وهي مدعومة الأسعار – توزع على من يملك أمراً من حزب أو توصية من عضو في مجلس الحكم، والمقاولات لإعادة البناء أو توفير الخدمات أو تجهيز المواد ترسو على الأقارب والأصدقاء والمتنفذين الجدد وعلى من يدفع الرشى، كما أضحى المال العام فريسة سهلة تنهش منها الضباع. ثم استمرت الحال (النكبة) على هذا المنوال – ولربما بصيغة أشد وأوقح – خلال ثلاث وزارات تلت مجلس الحكم.

إنّ المسألة التي نتعرض لها في هذه السطور لا تقع في دائرة الأخلاق فحسب، وإنما تقع أيضاً في صميم الاقتصاد. ذلك أن نظام صدام حسين خرّب اقتصاد البلاد وعاث في الأرض فساداً. وكان المفروض بمن يأتي بعد سقوط النظام أن يكون المثال، ليس فقط في رقي الأخلاق،

ولكن أيضاً في التفاني في تقويم الأداء الحكومي المعوّج والشروع بإعادة البناء بعد خراب دام طويلاً، وتوفير الخدمات الأساسية التي غابت عن تناول الناس، والقضاء على الفساد الذي تفشى في مفاصل الحكومة وأوصالها. على أن الذي حدث، لشديد الأسف، هو العكس في كثير من الأحيان. إذ قام العديد من المسؤولين – اللامسؤولين – بارتكاب الأخطاء نفسها التي ارتكبها النظام السابق، بل زادوها بكثير. وبذلك ساهموا في صب الزيت على النار بدلاً من إطفائها ورش الملح على الجراح بدلاً من تضميدها.

إنّ الشعب العراقي يأمل في الانتخابات النيابية القادمة، وبعد كل الذي حصل، أن يتسلم السلطات الثلاث أناس أمناء وأكفاء، همهم إعادة البناء بعد خراب شامل أصاب حياة الشعب العراقي بكل وجوهها. كما يطمع الشعب بهيئة نزاهة مستقلة بصدق، وتعمل بدون كلل وبكل إخلاص، لتقصّي الحقائق وكشف الفساد والفاسدين، وأن تحيل إلى القضاء جميع الذين مارسوا الفساد منذ سقوط النظام ولغاية الوقت الحاضر، حتى ولو هرب هؤلاء إلى أقاصي الأرض. إن الشعب العراقي كان يتطلع، بعد سقوط نظام صدام، إلى سلطات نزيهة تقطع دابر الفساد الذي مارسه ذلك النظام، لا أن تحذو حذوه ثم تفوقه فساداً. ختاماً، فإن المسؤول العراقي الذي جاء بعد سقوط النظام ليفسد يعتبر مذنباً مرتين، مرة بسبب الفساد ومرة أخرى بسبب خيانته للشعب بارتدائه – زوراً وبهتاناً – لبوس الوطنية والصلاح.

الفصل السابع عشر
النفط والدستور العراقي

«ما هو القانون؟ إن القانون ليس أكثر من قصاصة من الورق، بضعة أسطر نحن نعملها ثم نضع توقيعنا تحتها مباشرة»

«صدام حسين»

النفط

إن انحسار الاحتياطيات النفطية في العديد من دول العالم، وبالأخص في أوروبا وأمريكا الشمالية، جعل نفط العراق الغزير محط أنظار العالم. كما احتل ضمن هموم القوات الغازية محل القطب من الرحى في عملية غزو العراق، حيث أُرسلت قوة خاصة لحماية وزارة النفط في حين تُركت الوزارات الأخرى لتُحرق والمتحف العراقي ليُنهب. على أن أهم ما يهمنا من النفط العراقي، خلال العشرين سنة القادمة على الأقل، هو استغلاله كقاطرة تنمية تسحب القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق إلى الأمام، ذلك أن أهمية هذا القطاع في الاقتصاد العراقي أصبحت كأهمية الصلاة في الإسلام، إن هو مشى، مشى ما سواه وإن تعطل، تعطل ما سواه. فالاعتماد على موارد الصادرات النفطية، بدلاً من أن يقل، ازداد مع الزمن إزدياداً معيباً نظراً للخراب الذي أصاب أهم قطاعين منتجين في الاقتصاد العراقي، وهما قطاعا الزراعة والصناعة.

وليس أدل على درجة هذا الاعتماد المعيب ما حصل للموازنة العراقية العامة لهذه السنة (2009) بعد هبوط أسعار النفط إلى أقل من ثلث ما كانت عليه في تموز (يوليو) من العام الماضي (2008). فقد قُدر – أول مرة – إجمالي النفقات (التشغيلية والاستثمارية) لموازنة 2009 بحوالي 80 مليار دولار، ثم خُفضت النفقات إلى 67 مليار دولار مع نزول أسعار النفط، ثم خُفضت مرة أخرى إلى 62 مليار دولار مع استمرار نزول الأسعار. أما تقديرات الإيرادات فقد خُفضت إلى حوالي 52 مليار دولار، ثم إلى حوالي 42 مليار دولار، نحو 37 مليار دولار منها تأتي من الإيرادات النفطية، أي أن أكثر من 88 بالمائة من التقديرات الأخيرة لإيرادات الميزانية تمولها عمليات استخراج وتصدير النفط. ولا زالت هذه الموازنة قيد التداول والنظر لدى مجلس النواب عند كتابة هذه السطور، وسنتعرض لها بعد مصادقة المجلس على صيغتها النهائية.

لقد توقف إنتاج النفط من جنوب العراق في بداية الحرب (2003/3/20) تم توقف كلياً، أي من الشمال والجنوب، عندما سقطت بغداد في 2003/4/9. ولقد حل دمارٌ كبير خلال الحرب وبعدها بالمنشآت النفطية والشركات التابعة لوزارة النفط. فتعرضت إلى أضرارٍ مختلفة كل من

شركات نفط الشمال ونفط الجنوب، وشركات غاز الشمال وغاز الجنوب، وشركات التصفية الثلاث الشمالية والوسطى والجنوبية، وشركة توزيع المنتجات النفطية، والشركة العامة للإنشاءات النفطية، وشركتي الحفر والاستكشافات النفطية.

لقد أضاف غزو العراق أضراراً جديدة إلى الأضرار التي تكبدتها الصناعة النفطية خلال حرب الخليج الثانية وفترة الحصار الطويلة. فنتيجة للعمليات العسكرية وعمليات النهب والتخريب أصابت الأضرار شتى المنشآت النفطية، صغيرها وكبيرها، منها محطات عزل الغاز ومحطات ضخ النفط ومحطات كابسات الغاز ومنشآت الإنتاج ومحطات معاملة المياه الصناعية وضخها في الحقول المنتجة. كما تعرضت إلى الأضرار صهاريج الخزن ووسائل النقل والرافعات ومنصات الحفر ومختبرات الحقول وتجهيزات المكاتب ومولدات الكهرباء، ونهبت أيضاً حتى المستشفى في ميدان العمل[1].

وبناءً على سعة الأضرار المذكورة، تم إعداد خطة لترميم المنشآت المتضررة بكلفة أولية قدرت قيمتها بما يزيد على 1,140 مليون دولار كان المفروض أن تتحمل نفقاتها أمريكا، واحتوت الخطة على 220 مشروع كان المطلوب تنفيذها. لقد كان كاتب هذه السطور، الذي وصل بغداد مع فريق عمل عراقي في نهاية شهر نيسان 2003، أحد المستشارين الذين أشرفوا على إعداد هذه الخطة، إلا أنه استقال بعد أربعة أشهر من العمل وقفل راجعاً إلى لندن بخيبة أمل كبيرة إثر قيام أمريكا بارتكاب أخطاء جسيمة بعد الاحتلال أدت إلى خراب البلاد.

جدول رقم (1- 17): سعة إنتاج النفط بالعراق قبل الغزو وبعد الغزو (ألف برميل يومياً)

اسم الشركة	سعة الإنتاج قبل الغزو (الربع الأول 2003)	سعة الإنتاج بعد الغزو (مايس 2003)	السعة المفقودة
شركة نفط الشمال	900	620	280
شركة نفط الجنوب	1940	280	1660
المجموع	2840	900	1940

المصدر: وزارة النفط العراقية.

وصلت سعة العراق الإنتاجية قبل الغزو إلى حوالي 2.8 مليون برميل يومياً، وتمت خسارة نحو 1.9 مليون برميل يومياً من السعه الإنتاجية نتيجة الغزو، كما يتبين من جدول رقم (1–17). وكان الهدف من خطة الترميم هو استعادة السعة الإنتاجية التي كان عليها العراق قبل الغزو، وذلك بحلول نهاية شهر نيسان 2004، أي بعد مرور سنة واحدة على سقوط النظام. غير أن الأمور لم تجر كما خُطط لها، ولا زالت السعة الإنتاجية تراوح بين 2.3- 2.4 مليون برميل يومياً وقد مرت ست سنوات على سقوط النظام.

إنّ أهم الأسباب التي ساهمت في تعثر الخطة ومنعت الوصول إلى مستوى الإنتاج لما

قبل الغزو هي: ادعاء الشركات الأمريكية التي تعاقدت مع سلاح الهندسة للجيش الأمريكي لتنفيذ المشاريع المطلوبة بأن عدد المشاريع كان هائلاً، إضافة إلى تكرر الإضافات والتحويرات الجديدة. كما شكت الشركات من تعقيدات البيروقراطية الأمريكية عند طلب الموافقات على تمويل المشاريع مما ساهم في تأخير التنفيذ. على أن تلك الشركات، وفي خضم فوضى الاحتلال العسكري، لم تتصرف بحسن نية. فقد وجه بعض أعضاء الكونغرس اتهامات لتلك الشركات، وخصوصاً شركة (KBR)، بكونها مارست الاحتيال والفساد والتبديد. أما من حيث بيئة العمل، فهي لم تكن مؤاتية قطعاً في ظل انعدام الأمن والتخبط السياسي وانتشار الإرهاب وعمليات الخطف. وقد أعاقت تلك البيئة عمل الشركات وقللت الإنتاجية وقصّرت ساعات العمل، كما زادت من كلفة التأمين والنقل وأجور شركات الحراسة. وقد أدت البيئة تلك إلى تبديد جزئ كبير من المنحة المالية التي خصصتها أمريكا إلى العراق. ومن جانب آخر فإن ضعف الحكومة العراقية وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر وقلة كفاءة العمال والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها الشعب (ولا يزال) شجعت أيضاً على فساد الشركات والمقاولين الثانويين، وقد ساهم هذا أيضاً في عدم إكمال العديد من المشاريع.

ذلك من جهة، ومن جهة أخرى فإن خطة الترميم – التي تعاقدت على إنجازها كل من شركتي Kellog Brown & Root في الجنوب وParsons في الشمال وزيدت تخصيصاتها المالية إلى 1.7 مليار دولار ثم إلى ملياري دولار، 1.2 مليار دولار منها لمشاريع الجنوب والباقي لمشاريع الشمال – اقتصرت على إزالة الأضرار التي حدثت للمنشآت السطحية فقط، ولم تتضمن الخطة إصلاح أو تحسين ما تحت الأرض من آبار أو حقول بغية زيادة الإنتاج، وقد بقيت هذه المهمة الصعبة والحيوية جداً ضمن مسؤوليات وزارة النفط[2]. إذ بقي على عاتق تلك الوزارة مسؤولية القيام بدراسة وتقويم مكامن النفط المنتجة وإعداد خطة لإزالة الأضرار التي تسببها النظام السابق جراء سوء إدارته للحقول والإصرار على زيادة الإنتاج، خصوصاً من حقلي الرميلة وكركوك، على خلاف ما تتطلبه الإدارة الأصولية لحقول النفط. كما بقي على عاتق وزارة النفط إعداد خطة سليمة لإدارة الحقول وإيقاف تدهور الإنتاج من حقلي الرميلة وكركوك ثم العمل على زيادة الإنتاج.

لقد تبين نتيجة لعملية تدقيق جديدة جرت في بداية هذه السنة للعقد المبرم مع الشركة المقاولة (Kellog Brown & Root) بقيمة 1.2 مليار دولار – حين كانت تلك الشركة تابعة لغاية نيسان (أبريل) 2007 لشركة هالبرتُن (Halliburton) التي كان يرأسها سابقاً نائب الرئيس الأمريكي (Dick Cheney)، ثم أصبحت بعد ذلك شركة مستقلة باسم (KBR) – إن قيمة الأعمال النهائية التي نفذتها تلك الشركة بلغت 722.3 مليون دولار، 78% منها جاءت من أمريكا

والباقي من الحكومة العراقية[3]. وذهب 46% من تلك الكلفة، بضمنها كامل المبالغ العراقية المخصصة تقريباً (159.6 مليون دولار)، لتغطية نفقات 16 مشروعاً عالية الكلفة من أجل تصليح وترميم منشآت نفط وغاز قيمتها 332.6 مليون دولار.

ووجه المفتش العام الأمريكي الخاص بشؤون إعادة اعمار العراق {Special Inspector General for Iraq Reconstruction} (SIGIR) بتقريره الصادر في 2009/1/13 انتقاداً إلى عدم فهم الحكومة الأمريكية للمشاكل بصورة كافية قبل الشروع بالتعاقد لحلها وكذلك إلى عدم مقدرتها على توفير الرقابة اللازمة. فالحكومة الأمريكية، كما يقول التقرير، ذهبت قُدُماً في عمليات إعادة الأعمار رغم أن مدى الأضرار لم يكن واضحاً لديها. وأفاد التقرير أن شركة KBR لم تلتزم بالكلف والجداول المحددة كما لم تقدم تقارير الأشراف المطلوبة. وإن وحدة التقصّي التابعة إلى SIGIR تنظر الآن في ادعاءات مفادها أن KBR استعملت أنابيب دون المواصفات المقبولة كما مارست الاحتيال في تقديم شهادات المواد[4].

الإنتاج والعوائد النفطية

لم تتمكن وزارة النفط والشركات التابعة لها من إتمام خطة الترميم بعد أن غادرت شركتا KBR وParsons العراق. ونظراً لأن خطة الترميم لم تتضمن إصلاح أو تحسين ما تحت الأرض من آبار أو حقول بغية زيادة الإنتاج، فقد تحتم على وزارة النفط أن تحارب على جبهتين في آن: الجبهة الأولى تتضمن تصليح المنشآت السطحية وتبديل المعطوب والمتهرئ منها، ثم الاستمرار بصيانتها وإدامتها، والجبهة الثانية تتضمن إيقاف التدهور المستمر والناتج عن الانخفاض الطبيعي في الإنتاج (Natural Decline) بتطويرات إضافية لبعض الحقول المنتجة حالياً لزيادة إنتاجها بواسطة حفر آبار جديدة ضمن حدود الحقل (Infill Drilling) واستغلال طبقات نفطية جديدة (New Pay Zones) وكذلك إعادة تأهيل آبار محفورة من قبل ثم تدهور إنتاجها بمرور الزمن (Well Workovers).

إن عمليات الترميم والصيانة والإدامة وإيقاف التدهور والانخفاض الطبيعي لإنتاج حقلي الرميلة وكركوك وتأهيل الحقول المنتجة لغرض زيادة الإنتاج لم تحدث على المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عدة. ومن أهم تلك الأسباب التخبط وارتباك العملية السياسية بعد سقوط النظام واستيلاء المُحاصصين من قليلي الخبرة أو ممن لا خبرة لهم على المراكز القيادية في الوزارة والشركات التابعة لها وإزاحة ذوي الخبرة والكفاءة من مناصبهم وإحالة العديد منهم على التقاعد وتعرض آخرين إلى القتل أو الاختطاف وهجرة الباقين إلى خارج البلاد خشية نفس المصير. أضف إلى ذلك أن الكوادر المتمرسة التي فقدتها الوزارة والشركات التابعة لها تعلمت بجامعات عالمية، حيث تخرج أغلبها من الجامعات البريطانية نتيجة للبعثات العلمية المتوالية التي كانت

ترسلها وزارة النفط بتمويل من شركة نفط العراق (IPC) والتي بدأت في أوائل الخمسينات ثم توقفت في أوائل الستينات من القرن الماضي (مع الأسف)، وكان كاتب هذه السطور أحدهم.

ونتيجة لتوقف عمليات إبتعاث الطلاب المتفوقين والهزّات والكوارث العسكرية والاقتصادية التي تعرض لها العراق، نشأت في وزارة النفط وشركاتها فجوة، حجمها نحو جيل كامل، تفصل بين جيل الكوادر أعلاه وبين الجيل الذي تخرج من الجامعات العراقية والتحق بالوزارة وشركاتها فيما بعد. ولا نقول أن الذين تخرجوا من الجامعات العراقية هم أقل كفاءةً بطبيعتهم من المتخرجين من الجامعات البريطانية، ولكنهم أقل علماً بالتأكيد. ذلك أن الجامعات العراقية في الوقت الحاضر هي أدنى مستوىً بكثير من الجامعات العالمية المعروفة، والمتخرجون من الأولى هم، إذن، أقل معرفةً ومراساً من المتخرجين من الأخيرة، ليس لسبب متأصل في المتخرجين محلياً ولكن لتخلف الجامعات العراقية قطعاً، و"على قدر أهل العزم تأتي العزائم" كما يقول المثل.

جدول رقم (2–17): إنتاج النفط العراقي والصادرات والعوائد النفطية خلال السنوات 2003-2008

السنة	الإنتاج (مليون برميل يومياً)	الصادرات (مليون برميل يومياً)	العوائد النفطية (مليار دولار)
2003	1.378	0.389	7.519
2004	2.107	1.450	17.751
2005	1.853	1.472	19.050
2006	1.957	1.468	27.500
2007	2.183	1.643	37.300
2008	2.281	1.855	58.806

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك (2008).

وللأسباب التي ذُكرت، ولاستشراء الفساد في جميع مفاصل الدولة وهبوط معنويات العاملين – من رؤساء ومرؤوسين – انكمشت بشدة إمكانيات الإنتاج وتراجعت حتى الرغبة في العمل الجاد. ولم تتمكن الوزارة في أي سنة من صرف أكثر من 15% من الأموال الاستثمارية التي كانت تخصصها ميزانية الحكومة السنوية لوزارة النفط، والتي تراوحت بين ثلاث إلى أربع مليارات دولار كل عام – عدى فترة الحاكم المدني الأمريكي بريمر الذي لم يخصص أموالاً استثمارية للقطاع النفطي – وذلك من أجل إعادة بناء البنية التحتية النفطية وزيادة الإنتاج. ونتيجة لتلك الحالة لم تفلح وزارة النفط حتى من الوصول إلى 2.8 مليون برميل يومياً، وهو إنتاج ما قبل الغزو، ناهيك عن الوصول إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً أو أكثر من ذلك والذي كان يدعيه كل وزير جديد حين يأتي لتستمر الوزارة، أنظر جدول رقم (2–17).

من الجدول أعلاه نرى أن أقصى ما وصل إليه معدل الإنتاج نحو 2.3 مليون برميل يومياً في سنة 2008 ولم يصل حتى إلى الإنتاج المتواضع المخطط لتلك السنة وهو 2.720

مليون برميل يومياً. وقد حدث ذلك رغم التحسن النسبي للحالة الأمنية وكذلك تحسن الحراسة كماً ونوعاً لخطوط الأنابيب الناقلة للنفط العراقي شمالاً إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط.

جدول رقم (3-17): معدلات الإنتاج والتصدير المخططة والمتحققة لسنتي 2008 و2009 (ألف برميل يومياً)

السنة	صيغة الإنتاج	نفط الشمال	نفط الجنوب ونفط ميسان	المجموع
2008	الإنتاج السنوي المخطط	585	2135	2720
	الإنتاج المخطط للربع الرابع	700	2250	2950
	الإنتاج المتحقق	576	1715	2300
	التصدير المخطط	315	1775	2090
	التصدير المتحقق	350	1500	1850
2009	الإنتاج المخطط	678	1914	*2592
	التصدير المخطط	411	1578	*2000

*هناك أيضاً معدلات أعلى للإنتاج المخطط والتصدير المخطط لسنة 2009 وهما 2950 و2250 على التوالي.

المصدر: وزارة النفط.

ويبدو أن سبب تواضع الإنتاج لسنة 2008 هو قصور إنتاج نفط الجنوب بصورة رئيسية كما يتبين ذلك من جدول رقم (3–17). فالإنتاج المتحقق لنفط الشمال بلغ 576 ألف برميل يومياً وهو لا يقل عن الإنتاج المخطط سوى 9000 برميل يومياً، في حين أن مجموع الإنتاج المتحقق لنفط الجنوب ونفط ميسان بلغ 1.715 مليون برميل يوميا وهو أقل من المخطط بمقدار 420 ألف برميل يومياً. صحيحٌ أن الإنتاج من حقول ميسان يعاني من الانخفاض الطبيعي وقلة الصيانة، غير أن هذا لا يقارن بحالة التدهور المخيف في حقلي الرميلة والزبير في البصرة.

إن تواضع الإنتاج من هذين الحقلين، وبالأخص حقل الرميلة، يعزى إلى حالة الانخفاض الطبيعي وسوء إدارة الحقول خلال سنوات الحصار الاقتصادي وقلة الصيانة. ولقد استمرت الحالة هذه حتى بعد سقوط النظام، إذ قامت شركة برتش بتروليوم (BP) بإجراء دراسة لحقل الرميلة كما قامت شركة شل (Shell) بدراسة حقل كركوك، الذي يعاني هو الآخر من نفس المشاكل التي يعاني منها حقل الرميلة، وقامت تلكما الشركتان بتقديم نتائج الدراسات والتوصيات والحلول إلى وزارة النفط مجاناً، غير أن الوزارة لم تقم بما هو مطلوب لإيقاف تدهور ذينك الحقلين العملاقين وهما عماد إنتاج النفط العراقي بالوقت الحاضر.

انكشاف الخلل

لم يشعر المسؤولون في الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد سقوط النظام السابق بالتدهور المستمر الذي أصبح يعاني منه القطاع النفطي العراقي طالما بقي هذا القطاع الحيوي بقرةً حلوباً تزود الميزانية السنوية بما تحتاجه من أموال. بل ويبدو أن الطفرات السنوية الكبيرة في العوائد النفطية الناتجة عن زيادة الأسعار قد أسكرتهم، فالعوائد تلك ازدادت من نحو 18 مليار دولار في سنة 2004 إلى نحو 59 مليار دولار في سنة 2008 أي بزيادة 41 مليار دولار في غضون أربع سنوات فقط، كما يتبين من الجدول (2–16). على أن الذي كان يعتقد بأن أسعار النفط ستستمر بالصعود أو، على الأقل، أنها ستبقى ضمن مستويات مرتفعة، حيث وصلت 147 دولاراً للبرميل الواحد في تموز (يوليو) 2008، فهو مخدوع. ذلك أن أسعار النفط قد ترتفع كالصاروخ لأسباب لا تبررها أساسيات السوق – كالثورات والأضطرابات الجيوسياسية وما يلازمها من مضاربات على الأسعار – ثم تنفجر الفقاعة وتنهار الأسعار عند غياب المسببات.

وهذا ما حدث بالفعل، إذ هوت الأسعار إلى أقل من أربعين دولار بعد بضعة أشهر من وصولها إلى القمة إثر الانهيار المالي الذي عصف بالولايات المتحدة ثم انتشر إلى باقي أركان المعمورة، ليتبعه كساد اقتصادي أدى إلى انخفاض الطلب على النفط حتى في الصين التي كانت القوة الرئيسية وراء زيادة الطلب خلال السنوات القليلة الماضية. ولا ينكر أن الانخفاض على الطلب بدأت بوادره في أمريكا حتى قبل هبوب العاصفة المالية، إذ بدأ الطلب على الغازولين (البانزين) هناك بالانخفاض تحت وطأة الارتفاع اللامعقول بالأسعار. كما زاد من حدة وسرعة انخفاض أسعار النفط انحسار عمليات المضاربة بعد اختفاء أسبابها.

ولربما كانت ستنزل أسعار النفط إلى مستويات أدنى لولا أن منظمة الأوبك تداركت الأمر واجتمعت ثلاث مرات منذ أيلول (سبتمبر) 2008، وكانت حصيلة تلك الاجتماعات الاتفاق على تخفيض سقف الإنتاج بما مجموعه 4.2 مليون برميل يومياً مما أدى إلى استقرار الأسعار بين 40 و45 دولاراً للبرميل الواحد. على أن هذا الأمر لم يُرض المنظمة إذ ترى أن السعر العادل للنفط يجب أن لا يقل عن 75 دولاراً للبرميل الواحد.

ومن أجل رفع السعر إلى المستوى المطلوب تجتمع المنظمة هذا اليوم في عاصمة النمسا (فينا) – وهو يوم كتابة هذه السطور (2009/3/15) – لتدارس حالة السوق وتقرير ما إذا كانت هناك حاجة لتخفيض الإنتاج للمرة الرابعة أو الاكتفاء بقرارات التخفيض السابقة والطلب من الأعضاء بوجوب الالتزام بكافة قرارات التخفيض السابقة بعد أن وصلت درجة التزام الأعضاء نحو 80%، أي أن مقدار التخفيض المنجز لغاية وقت اجتماع المنظمة بلغ 80% من التخفيض الكلي

المطلوب وهو 4.2 مليون برميل يومياً[5].

إن نزول أسعار النفط إلى مستوى الأربعين دولار، وصعوبة إمكان رفع أنتاج النفط الخام العراقي إلى ما يعوض نزول الأسعار من أجل أن تستمر الحكومة في الحصول على مستويات عالية من العوائد النفطية تؤمن تمويل الميزانية السنوية هو طامة كبرى لا يمكن التعايش معها. ذلك أن ارتفاع العوائد النفطية الذي استمر بدون توقف خلال الخمس سنوات 2004–2008 قد شجع الحكومة العراقية على التوسع في الميزانية السنوية بقسميها التشغيلي والاستثماري. وإذا كان بالإمكان تقليص الجزء الاستثماري من الميزانية لأنه يتعلق بعمليات إعادة بناء البنية التحتية الخَربة، حيث يمكن أن يتحمل الشعب مزيداً من الانتظار، فإن من الصعوبة بمكان تقليص الميزانية التشغيلية وهي تتكون بصورة رئيسية من الرواتب والأجور والمكافئات التقاعدية والدعم الحكومي بما فيه دعم سلة الغذاء للمواطنين (البطاقة التموينية)، لأن تلك المصروفات تتعلق بإعالة الناس وتوفير أسباب العيش لهم.

وإذا كان التوسع الكبير في الجهاز الحكومي قد حدث بمر الزمن لمجرد امتصاص جزئ من البطالة المستشرية بالبلد وليس للحاجة الحقيقية للموظفين والعمّال، فإن تسريح هؤلاء – مما يترتب عليه قطع أرزاق الناس – من أجل تقليص الميزانية التشغيلية ليس هو الحل. وإنما الحل يكمن في خلق فرص عمل جديدة بواسطة إحياء القطاعات الاقتصادية غير الأستخراجية وأهمها قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. فهذه القطاعات المتصفة بكثافة العمالة هي التي توفر فرص العمل لتشغيل المواطنين وهي التي ستستقبل طوابير الفائضين عن العمل عندما يدخل الجهاز الحكومي في عمليتي ضمور وتحسين الكفاءة في العمل لا مناص منهما في المستقبل.

على أن إحياء القطاعات الاقتصادية غير الأستخراجية (أي غير المتعلقة باستخراج النفط الخام وتصديره) لا يحدث بين ليلة وضحاها، وإنما يحتاج إلى وقت طويل، كما يشترط توفر عوامل ضرورية جداً، منها توفر الخدمات ألأساسية، وأهمها الكهرباء والماء، وتوفير الاستثمارات في القطاعات المختلفة. إن الاستثمار المستمر في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات هو أمر جوهري ليس فقط من أجل إعادة بناء ما تهدم ولكن أيضاً من أجل التوسع المستمر في القواعد الإنتاجية لتلك القطاعات وخلق حالة من النمو المستدام إضافة إلى الاستمرار بنقل التكنولوجيا الحديثة لتبقى تلك القطاعات الحيوية في المقدمة من حيث جودة الإنتاج والقدرة على المنافسة داخل القطر وخارجه. وحينما نتكلم عن الاستثمار نقصد بذلك الاستثمار المباشر الذي يأتي من قبل القطاع الخاص، محلياً وأجنبياً. ومن أجل تشجيع مثل هذا الاستثمار، ينبغي توفير البيئة المؤاتية، وسنتكلم مفصلاً عن هذا الأمر في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

إن الحقيقة المرة حول العوائد النفطية بكونها لا تؤتمن، فهي ليست دائمة ولا يجوز

الاعتماد عليها كلياً لتمويل ميزانية الحكومة السنوية، وأنها تتأثر بالأسعار صعوداً ونزولاً، كما أنها تتأثر بمستويات الإنتاج، دفعت رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الاقتصادية برهم صالح بتكليف لجنة من المسؤولين والمختصين للقيام بزيارات ميدانية لشركات نفط الجنوب ونفط ميسان ونفط الشمال "**لتشخيص معوقات النشاط الإنتاجي والتصديري للنفط الخام والخروج بتوصيات لمعالجات عملية وواقعية للارتقاء بالأداء واقتراح الحلول والمعالجات لتحسين العمل والإنتاج على المستوى الفني ولأدارى والمالي**"[6].

بعد القيام بالزيارات المطلوبة خلال الفترة 12/21 إلى 2008/12/31، شخصت اللجنة عوامل عدة وراء تراجع معدلات الإنتاج والتصدير من حقول النفط المنتجة كان أهمها:

(1) غياب دور وزارة النفط الميداني في متابعة وتنفيذ الخطط والبرامج الإنتاجية مع الشركات الأستخراجية وحل المشاكل التي تعيق الإنتاج، إذ أدى ذلك إلى انخفاض ملموس في الإنتاج يزيد عن 400 ألف برميل، كما في الجدول أعلاه.

(2) ضعف أداء الإدارة المكمنية بسبب قلة الكوادر في الوزارة والشركات إضافة إلى ضعف التنسيق بين دائرة المكامن وتطوير الحقول في الوزارة وبين الشركات الأستخراجية.

(3) تأخير برامج تنفيذ حفر الآبار وإكمالها واستصلاحها للسنوات الأولى بالجهد الوطني والأجنبي والتي أدت بشكل مباشر إلى صعوبة إدامة وتصعيد معدلات الإنتاج بالرغم من جهود شركة الحفر العراقية المتميز في عمليات الاستصلاح والحفر خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

(4) البطيء الشديد في تنفيذ المشاريع المهمة كمشاريع حقن المياه وخاصة في حقلي غرب القرنة وشمال الرميلة مما تسبب في غياب الدعم المكمني وأدى إلى انخفاض الإنتاج وتوقف عدد كبير من الآبار والذي جاء بسبب ضعف أداء شركة المشاريع النفطية في تنفيذ تلك المشاريع وغيرها على مدى السنوات الماضية.

(5) إتباع أسلوب مناقصات روتيني يستغرق زمناً طويلاً لا ينسجم مع واقع القطاع النفطي ولا يلبي متطلباته.

(6) غياب الخدمات النفطية المساندة لعمليات الحفر والإنتاج (جس، فحوصات وقياسات حقلية، خدمات بترولية ... إلخ). مما أدى إلى ضعف عمليات السيطرة المكمنية ثم التوقف أو الانخفاض في إنتاج عدد كبير من الآبار، ولم تجر لغاية الوقت الحاضر محاولات جادة للتعاقد مع شركات متخصصة لإسناد نشاط الإنتاج وإحكام السيطرة المكمنية للمحافظة على

معدلات الإنتاج والعمل على رفعها.

(7) التلكؤ في تنفيذ مشاريع تعويض الطاقات الخزنية لمنظومة التصدير التي انخفضت إلى دون 33% من طاقتها السابقة، حيث دُمّر معضمها أثناء الحروب كمشروع خزانات الفاو والزبير وشمال الرميلة ومجمّع حديثة (K3)، إضافة للتلكؤ الحاصل في برامج صيانة الطاقات الخزنية الحالية والتي أصابها التقادم والتآكل جراء انعدام الحماية الكاثودية والصيانة المبرمجة. لقد أدى كل ذلك إلى انعدام المرونة في الطاقات الخزنية وأثر سلباً على الإنتاج اليومي وعلى حركة ونوعية تصدير النفط الخام.

(8) عدم توفر أنظمة الفحص الهندسي لمنظومة النقل والخزن والتحميل، خصوصاً لأنابيب التصدير البحرية التي أصبحت تشكو من التقادم والتآكل وانخفضت كفاءة أدائها إلى دون النصف من طاقتها التصميمية. كما فُقدت المرونة في استغلال منافذ بديلة للتصدير عند الظروف الطارئة والاستثنائية، خاصة في منظومة التصدير التي تربط بين المنفذ الشمالي نحو تركيا والجنوبي نحو الخليج العربي، حيث لا زالت المشاريع المطلوب تنفيذها لهذا الغرض تجري ببطئ.

(9) محدودية طاقة التصدير لميناء البصرة النفطي وميناء خور العُميّة، ووجود مشاكل فنية وهندسية كبيرة، خصوصاً في خور العُميّة، كل ذلك أدى إلى انخفاض شديد في إمكانيات التصدير من الجنوب.

(10) إحالة الخبرات والكوادر الهندسية النفطية الكفوءة على التقاعد سواء في مركز الوزارة أو في الشركات التابعة لها، وهجرة هؤلاء إلى الخارج بسبب الحالة الأمنية من جهة والحوافز المجزية المقدمة من قبل الشركات النفطية الأجنبية التي تعتزم الدخول إلى العراق للحصول على عقود لتطوير الحقول النفطية العراقية من جهة أخرى. أضف إلى ذلك قلة البرامج التدريبية التخصصية لتطوير العاملين لمواكبة التطورات الحديثة في الصناعة النفطية.

(11) الوضع الأمني والسياسي المعقد والذي حال دون الاستفادة من إنتاج وتطوير بعض الحقول في محافظة كركوك وصلاح الدين، وخاصة حقول عجيل وحمرين وخورمالة وجبل بور، والذي يصل مجموع إنتاجها إلى أكثر من 150 ألف برميل يومياً.

بخصوص السياسة النفطية جاء في تقرير اللجنة ما نصه "**للأسف لم تكن هناك رؤية واضحة لدى قيادة الوزارة في تبني سياسة محددة تحظى بتأييد ذوي العلاقة لتطوير الحقول النفطية، حيث اتصفت بالارتجال والتردد في اتخاذ القرار المناسب. إن عدم مشاركة الشركات**

الأستخراجية والدوائر النفطية ذات الشأن إضافة إلى ذوي العلاقة في الحكومة العراقية فضلاً عن قلة خبرات القائمين على إعدادها في مركز الوزارة كان وراء التراجع عن مشروع تطوير الحقول النفطية المنتجة بطريقة الإسناد الفني (TSC). فقد أضاعت الوزارة عاماً من المفاوضات مع الشركات العالمية ولم تفلح في الوصول إلى نتائج إيجابية بسبب عدم نضوج شروط التعاقد من الناحية الفنية والقانونية.

إن عدم اكتمال متطلبات جولة التراخيص الأولى والتي تشمل الحقول النفطية الرئيسية الستة المنتجة، والتي تمثل 80% من إنتاج النفط الحالي وبحدود 50% من الاحتياطي المثبت، والمعلن عنها في 2008/6/30، قد أدى إلى حصول إرباك وتأثير على مستوى الأداء في دعم الإنتاج والتصدير. إضافة لذلك أدى إلى التراجع في التزام شركات نفط الجنوب ونفط الشمال عن تحقيق معدلات الإنتاج المخطط لها لسنة 2008 تزيد عن 400 ألف برميل يومياً.

إن الواقع الحالي يشير إلى ضرورة بلورة سياسة نفطية واضحة من خلال مناقشة مستفيضة تشترك فيها قيادات القطاع قي دوائر الوزارة والشركات الأستخراجية وخبراء من الجهات الحكومية ذات العلاقة تهدف إلى استثمار الوقت بشكل أكثر كفاءة من أجل تنضيج رؤية استراتيجية تحكم مسار تطوير الثروة النفطية واستغلالها بالشكل الأمثل"[7].

مناشدة الخبراء

بناءً على ما جاء في التقرير أعلاه، وخطورة الوضع الذي وصل إليه الاقتصاد العراقي، والصعوبات الكبيرة التي أصبحت تواجهها وزارة النفط في رفع الإنتاج من أجل زيادة العوائد النفطية لتمشية أمور البلد، قام رئيس الوزراء، السيد نوري المالكي، بتوجيه نائبه، الدكتور برهم صالح، لإقامة ندوة لنخبة من خبراء النفط والاقتصاد، عراقيين وأجانب، من داخل العراق وخارجه، للتداول في الوضع الحرج الذي وصلت إليه الصناعة النفطية بالعراق، وبالأخص منها قطاع استخراج النفط الخام، واجترا الحلول لمعالجة هذا الوضع. وكان كاتب هذه السطور أحد الذين وُجّهت لهم الدعوة، وقد قبلها ممنوناً خدمةً لبلده العراق (أنظر نص الدعوة على الصفحة التالية).

بعد الانتهاء من الندوة وصلت كاتب هذه السطور بعد رجوعه إلى لندن خلاصة لاستنتاجات وتوصيات الندوة بموجب كتاب نائب رئيس الوزراء (صورة منه على الصفحة التي تلي الدعوة) وكانت كما يلي:

استنتاجات من مداخلات الخبراء في ندوة مراجعة السياسة النفطية في العراق

بغداد – 27 شباط – 1 آذار 2009

يواجه العراق أزمة خطيرة تنذر بعواقب اقتصادية ومالية لا يحمد عقباها إن لم تتم معالجتها بسرعة وجرأة وكفاءة وبمسؤولية تتناسب مع خطورة الأزمة وجسامة آثارها السلبية على مصالح العراق ومعيشة شعبه. ويعود مصدر هذه الأزمة إلى جملة من العوامل تفاعلت فيما بينها، منها المستويات المتدنية للإنتاج النفطي والتصدير لما ينبغي أن يكون عليه العراق، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية وانعكاساتها على سوق النفط العالمي مما أدى إلى حدوث انهيار كبير في مستويات أسعار النفط في السوق الدولية وتسبب بحدوث هبوط حاد ومفاجئ في موارد العراق المالية وما يتضمن ذلك من انعكاسات سلبية على بقية مفاصل الاقتصاد العراقي. وبهدف التصدي لهذه الأزمة والتوصل إلى حلول سريعة وعاجلة لمعالجتها والتحوط لأبعادها الخطيرة، عُقدت خلال الفترة من 27 شباط إلى 1 آذار 2009 ندوة موسعة لأجراء مراجعة مستفيضة للسياسة النفطية المتبعة حالياً في العراق وبمشاركة واسعة من الوزراء المعنيين وقيادات القطاع النفطي والعديد من الخبراء النفطيين والاقتصاديين العراقيين والدوليين إضافة إلى مشاركة مجلس النواب. وقد ناقش المجتمعون الأزمة الحالية وأبعادها وعواقبها. وبناءً على النقاشات التي جرت خلال الجلسات الأربعة في اليومين الأولين من الندوة يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

1. يكمن الهدف الوطني للعراق بتعظيم الإنتاج من النفط والغاز وصولاً إلى أقصى المعدلات اليومية بأسرع فترة زمنية ممكنة. حيث أن تحقيق هذا الهدف يُمكّن العراق من الاستفادة من سوق النفط العالمي خلال العقدين القادمين، إذ أن هناك مؤشرات حول قرب انتهاء عصر النفط من خلال تحول سوق الطاقة العالمي إلى بدائل النفط وتطوير تقنيات جديدة كفوءة في استعمال النفط والطاقة.

2. إن المحددات الحالية للسياسة النفطية المتبعة تمنع الوصول إلى مستويات الإنتاج المطلوبة لتوفير مستلزمات التنمية في العراق.

3. كمرحلة أولى وفي الأجل القريب هنالك ضرورة ملحة لاستعادة مستوى إنتاج النفط الخام إلى ثلاثة ملايين برميل في اليوم. أي بزيادة في الإنتاج بمقدار نصف مليون برميل يومياً، ولو أن ذلك لن يكون سهل المنال.

4. هناك حاجة لإصلاح الهياكل الإدارية في وزارة النفط للارتقاء بكفاءة الأداء إلى مستويات أفضل. إن الوزارة بوضعها الحالي تجابه تحديات كبيرة في الاضطلاع بتنفيذ المهام

المطلوبة منها في معالجة الأزمة الحالية وتطوير القطاع النفطي والارتقاء به إلى المستويات المطلوبة.

5. مع الإشادة بالإنجازات التي حققها الجهد الوطني، لكن وبسبب الآثار السلبية لسياسات النظام البائد لم يعد الجهد الوطني يكفي لوحده للنهوض بالقطاع النفطي واستغلال الأمكانات النفطية الواعدة، وهنالك حاجة للاستفادة من مصادر التمويل والخبرات والتقنيات المتقدمة والإدارة الكفوءة للشركات النفطية العالمية الكبرى.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مكتب نائب رئيس الوزراء
برهم احمد صالح

Republic of Iraq
Deputy Prime Minister Office
Barham A. Salih

الاستاذ الدكتور محمد علي زيني المحترم

مراجعة شاملة حول السياسة النفطية في العراق
الحلقة النقاشية الاولى

بتوجيه من دولة رئيس الوزراء الاستاذ نوري المالكي ستقام ندوة لنخبة من خبراء النفط والاقتصاد بتأريخ 27 شباط – 1 اذار ٢٠٠٩ في بغداد حول واقع الصناعة النفطية الاستخراجية وسبل تعظيم الايرادات النفطية، ويسرنا بصفتكم احد الخبراء في هذا المجال ومن المهتمين بالوضع العراقي دعوتكم للمشاركة في النقاشات التي ستتناول مراجعة شاملة للسياسة النفطية، والاستماع الى اقتراحاتكم ومداخلاتكم في المحاور المختلفة من اجل تنضيج استراتيجية ذات ملامح قادرة لرفد الاقتصاد العراقي.

نقدر جدا بان الدعوة قد تكون متاخرة، لكن الموضوع ملح واننا واثقون من حرصكم على العراق ونتوسم فيكم التجاوب مع دعوتنا رغم ضيق الفترة.

نرفق طيا ورقة اولية تتناول مجمل الوضع العام للقطاع الاستخراجي مع اخرى تستعرض محاورالندوة المقترحة. سيفتتح دولة رئيس الوزراء الندوة بمشاركة الوزراء المعنيين والكوادر القيادية في القطاع النفطي والجهات الحكومية المعنية اضافة الى خبراء عراقيين واجانب لتنضيج رؤى علمية وعملية تتناسب وقدرات العراق وتساهم في تحديد الاطار العام للسياسة النفطية.

كما سنرسل لكم مزيدا من التفاصيل والمعلومات الاساسية عن هذه الندوة في الايام المقبلة، وان كانت لديكم اية اسئلة او اقتراحات فأرجو عدم التردد في الاتصال بي او مساعدي السيد محمد قره داغي على البريد الالكتروني mohdqrdghi@gmail.com.

راجين بيان استعدادكم للمشاركة بأسرع وقت ممكن.

وتقبلوا فائق الشكر والاحترام.

برهم صالح
رئيس اللجنة الاقتصادية
نائب رئيس الوزراء

18 شباط 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مكتب نائب رئيس الوزراء
برهم احمد صالح

Republic of Iraq
Deputy Prime Minister Office
Barham A. Salih

الاستاذ الدكتور محمد علي زيني المحترم

مراجعة شاملة حول السياسة النفطية في العراق
الحلقة النقاشية الاولى

تحية طيبة

اتقدم اليكم بالشكر و التقدير لمساهمتكم القيمة في ندوة مراجعة السياسة النفطية. فقد كانت الندوة حافلة بالمداخلات العلمية و الحريصة علي النهوض بالقطاع النفطي و تحقيق المنفعة للشعب العراقي، وامل باننا سنستفيد في الحكومة العراقية من مداولاتها و استنتاجاتها.

المرفق ايجاز بالاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من مداولات الندوة و قد تم الاتفاق عليه بالتنسيق مع الاخ وزير النفط و الاخوة الاخرين المعنيين بادارة الندوة.

اكرر شكري الجزيل لعونكم وعلى امل التواصل من اجل خدمة العراق وشعبه.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام.

عن

برهم احمد صالح
رئيس اللجنة الاقتصادية
نائب رئيس الوزراء

3 اذار 2009

ومن أجل تحقيق الهدف الوطني للوصول إلى أقصى إنتاج وبأسرع فترة زمنية ممكنة كان هناك توصيات من قبيل:

1. تشكيل مجلس إتحادي للنفط والغاز يتولى إدارة شؤون القطاع الأستخراجي نيابة عن مجلس الوزراء، وإصدار أمر بتسمية أعضائه وتخويله صلاحية تكليف مجموعة من الخبراء للمساعدة في إعداد خطط تطوير القطاع في المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة.
2. الإسراع بإعادة تفعيل قانون شركة النفط الوطنية بقرار من مجلس الوزراء، وتمكينها من العمل وفق مبدأ المنافسة.
3. إعادة النظر بالهيكل التنظيمي الحالي لوزارة النفط وتركيز إختصاصاتها بالشؤون التنظيمية في القطاع والمساهمة في الخطط ومتابعة التنفيذ دون التدخل بالشؤون التشغيلية للشركات المكونة للقطاع النفطي خصوصاً قطاع الاستخراج.
4. الاستعانة بالخبرات والتقنيات الأجنبية التي تمتلكها شركات النفط العالمية وبيوت الخبرة وشركات الخدمات النفطية. وإن هناك ضرورة لأعداد مراجعة وتقييم دقيق لجدوى السياسات السابقة المتعلقة بعقود المشاركة مع ضرورة توفير محفزات كافية لجذب وتحفيز الشركات للاستثمار في قطاع استخراج النفط والغاز في العراق.
5. الاستمرار بجولات التراخيص مع الشركات العالمية الرصينة، وبموازاة ذلك تبني سياسات استثنائية للتعاقد مع شركات عالمية كفوءة لتعزيز الإنتاج النفطي.
6. التوصل إلى حل مع حكومة إقليم كردستان لاستلام النفط الخام المنتج مما يساهم في زيادة إنتاج وصادرات النفط من العراق في الأجل القصير ومعالجة المشاكل المالية المترتبة على العقود واستحقاقات الشركات الأجنبية.
7. وضع وتنفيذ ثلاث خطط متزامنة لتحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج وكما يلي:
   - خطة عاجلة لزيادة إنتاج النفط الخام بمعدل 500 ألف برميل يومياً.
   - خطة متوسطة الأمد تستهدف الوصول إلى إنتاج إجمالي قدره أربعة ملايين برميل يومياً وإعادة بناء وتوفير البنى التحتية وعناصر إدامة مستوى الإنتاج.
   - خطة بعيدة المدى لزيادة إنتاج النفط الخام إلى 6 – 8 ملايين برميل يومياً.
8. ضرورة توفير الدعم السياسي لضمان تنفيذ الخطط المذكورة أعلاه.
9. منح صلاحيات استثنائية لمجالس إدارة الشركات النفطية للإسراع بتنفيذ الخطط وتجاوز الاختناقات الإدارية والمعوقات.

10. اختيار القيادات النفطية على أساس الخبرة والكفاءة وليس المحاصصة أو الانتماء الحزبي أو الطائفي[8].
11. تحسين الوضع المعاشي وظروف العمل في القطاع النفطي والارتقاء بالرواتب والأجور المقدمة إلى العاملين في القطاع النفطي بهدف تحسين كفاءة الأداء.
12. منح صلاحيات لوزارة النفط والشركات النفطية لاستقطاب والتعاقد مع الخبراء والكفاءات التي تحتاجها ومنحهم أجوراً تنافسية.
13. منح صلاحيات لوزارة النفط وللشركات النفطية لتخصيص الموارد المالية المطلوبة لتطوير وتدريب وتهيأة الكادر الوظيفي اللازم لتنفيذ الواجبات بالكفاءة المطلوبة.

على الرغم أن الاستنتاجات والتوصيات التي وردت أعلاه تبدو وافية لمعالجة المشاكل المتراكمة على مر الزمن، والتي أصبحت تعاني منها صناعة استخراج وتصدير النفط الخام في العراق، إلا أن ما جاء أعلاه يقفز فوق مشكلة خطيرة أصبحت تعاني منها كافة أجهزة الدولة، وخصوصاً العليا منها، وهي مشكلة عدم التوافق السياسي فيما بين الأحزاب والتشكيلات السياسية الحاكمة. فالمشكلة كانت ستعالج وما كانت لتستفحل لو أن شركة النفط الوطنية، التي أُلغيت في سنة 1987، قد أُعيدت الحياة لها مباشرة بعد سقوط النظام ولم تترك صناعة البلد النفطية تحت رحمة بيروقراطية وزارة النفط. ولقد ذكر هذا الأمر كاتب هذه السطور في إحدى مداخلاته قائلاً:

"**بالأمس تسائل المعنيون بالأمر من وزارة النفط، وكذلك إخوتي الخبراء، عن المثالب والنواقص والمآسي التي حاقت وتحيق بوزارة النفط والشركات التابعة لها والحقول النفطية المنتجة مع منشآتها ولوازمها فوق الأرض وتحتها:**

- **لماذا لم ينجز ال 220 مشروع بموجب خطة الترميم التي أُعدت خلال أشهر بعد سقوط النظام؟**
- **لماذا لا يجري الاستثمار الخارجي الذي تقوم به شركات النفط الأجنبية بالعراق في جو سليم وشفاف؟**
- **لماذا هذا الهروب المستمر للكوادر النفطية؟**
- **لماذا لم يرتفع إنتاج النفط الخام في عمليات المنبع (Upstream)؟**
- **لماذا لم تتم إضافة طاقات تصفية جديدة في عمليات المصب (Downstream)؟**
- **لماذا، لماذا، لماذا؟ في حين كان المفروض أن يحدث كذا وكذا وكذا!**"

واستطرد كاتب هذه السطور ليقول: «**أنا لاحظت أن الجميع تقريباً يتكلم عن مثالب وزارة تنخر بها البيروقراطية ويقودها المحاصصون، والجميع يريد شركة نفط وطنية حديثة، يقودها مجلس إدارة عليم بشؤون النفط وفنون الإدارة، وتقوم بتنفيذ الأعمال دوائر متخصصة.**

شركة بإمكانها جذب واستغلال الكفاءات المهنية. شركة تملك السلطة في العمل والتعاقد مع الغير. شركة لها قوانينها المناسبة لطبيعة أعمالها ولا يقيدها الروتين الحكومي وقوانين الخدمة المدنية. شركة بإمكانها طوي الزمن إن هي أرادت الإسراع بالعمل. ولكن أين هذه الشركة، وأين قانون النفط والغاز وأين الدستور المعدل، وهو القانون الأعلى الذي يلد قوانين البلاد ولكنه – وبنفس الوقت – يقيدها بمواده وروحه؟ فلا شركة هناك، ولا قانون للنفط، ولا دستور معدل، لماذا؟ إن الداء أيها الأخوة هو في الحالة السياسية الغريبة في البلد التي أفرزتها الطائفية والأثنية والمحاصصة. إن الداء هو في غياب الشعور بالمواطنة وفي خدمة الأجندات الحزبية. أما الدواء فهو عند الساسة أيضاً، وليس عند الخبراء! وداوني بالتي كانت هي الداءُ، وإن الله لا يغير قوماً حتى يغيروا ما بأنفسهم!».

نعم، الداء يكمن بالساسة أنفسهم. يكمن بالقوائم البرلمانية المغلقة التي أفرزت نوّاباً جلّهم لا نفع فيهم، ولا كفاءة عندهم إلا الكفاءة في الإخلاص للحزب والانقياد للرئيس الذي أنعم عليهم فضمهم لقائمته. نواباً متقاعسون عن العمل، ترى صالة المجلس خالية منهم ولكنهم يسارعون لملئها إذا كان جدول عمل ذلك اليوم يتضمن مناقشة رواتبهم ومخصصاتهم. نواباً كبّلوا البلاد بدستور غامض، يفسره من يريد كيفما يريد، تبعه بعد ذلك مشروع لقانون النفط والغاز مفصل على مقاس الدستور، قد يؤدي إلى تفتيت العراق إذا لم يسارع هؤلاء النواب لحماية وحدة البلاد بإدخال التعديلات اللازمة على الدستور وعلى مشروع القانون.

ولكن كيف، ولماذا يقوم مجلس النواب بتعديل الدستور وتشريع القوانين الملحة والتي تتطلبها الساعة من أجل خدمة الشعب – المضحك المبكي أن التشريع هو العمل الأساسي لمجلس النواب – وإصدار القوانين هو الأخير في قائمة هموم هؤلاء النواب! ولقد صدق النائب الكردي المستقل، والسياسي العراقي المرموق، الدكتور محمود عثمان، في حديث له مع صحيفة الشرق الأوسط حين انتقد أداء المجلس والحكومة العراقية موضحاً أحد أسباب ضعف المجلس كون رئاسته ضعيفة، وقال[9] "**إن الحكومة تتدخل كثيراً في عمل البرلمان بسبب ضعف رئاسته...وهذا يؤثر في سير أعمال وقرارات البرلمان بصورة وبأخرى...نحن نريد برلماناً قوياً ويؤدي دوره الرقابي، ونريد أن تكون رئاسته قوية ومستقلة عن السلطة التنفيذية، وأن يمارس دوره الرقابي، حتى نستطيع أن نفعّل قراراتنا المتعلقة بالرقابة والحكومة واستدعاء الوزراء**".

وعزا النائب أسباب ضعف أداء البرلمان إلى "**الغيابات الكثيرة والمتكررة والدوام القليل حيث النصاب لا يكتمل...هناك أيضاً العُطل كثيرة، 20 يوماً للحج، ومثلها بمناسبة رأس السنة الميلادية، و15 يوماً أجلنا موضوع حسم رئاسة البرلمان، هناك الكثير من العطل، ومجموع الأيام التي يداومها عضو البرلمان قليل، وهناك أعضاء لم يحضروا الجلسات، والمفروض أن**

رئاسة البرلمان تتخذ إجراءات بحقهم، هناك إجراءات، وهي خصم نصف مليون دينار من كل عضو لا يحضر أي جلسة، وحتى هذا الأجراء يتم التلاعب عليه. ثم اقترحنا إجراءً آخراً، وهو أن العضو إذا لم يحضر 20 جلسة في الفصل التشريعي نطلب من كتلته تغييره، لكن إذا كان رؤساء الكتل لا يحضرون الجلسات، فكيف نطلب منهم تغيير العضو الغائب، ورئاسة البرلمان غير جدية بهذا الموضوع، أعتقد أن الخطأ في رئاسة البرلمان ورؤساء الكتل الذين لا يتعاونون مع البرلمان".

وانتقد الدكتور عثمان امتيازات عضو البرلمان واصفاً إياها بكونها "**كثيرة وأنا ضدها، مثلاً صار في الفترة الأخيرة التصويت على مقترح لمنح قطعة أرض سكنية (مساحتها 600 متر مربع) لكل عضو في البرلمان، وجوازات سفر دبلوماسية لهم ولعوائلهم مدى الحياة (إضافة إلى منحهم سيارة محصنة ضد الرصاص لكل نائب، سعر الواحدة 200 ألف دولار)، ولم أصوّت على هذا المقترح، ووقفت ضده لأن هذه الأمور غير صحيحة، نحن دائماً محط انتقاد العراقيين، فكيف نقوم بزيادة امتيازاتنا؟ هذا عيب، الميزانية متأخرة والبرلمان يناقش منح امتيازات إضافية لأعضائه، هذا يثير انتقادات الناس، كما أني أطالب بتخفيض رواتب أعضاء البرلمان، فالراتب الشهري للعضو يقترب من عشرة ملايين دينار عراقي (أكثر من ثمانية آلاف دولار أمريكي) و11مليون دينار للحمايات، ولرئيس البرلمان امتيازات أكثر (40 ألف دولار كراتب شهري)، يحدث هذا في الوقت الذي يعيش أكثر من 40% من الشعب العراقي تحت خط الفقر. هذا غير صحيح ويؤثر على سمعتنا كثيراً**".

ثم استمر النائب الكردي ليقول "**إن البرلمان لم يناقش قوانين مهمة مثل قانون النفط والغاز وقانون عائدات النفط، ووثيقة الإصلاح بسبب عدم وصولها إلى البرلمان لعدم اتفاق الكتل السياسية فيما بينها على هذه القوانين، ولا تزال هذه القوانين في دهاليز الكتل، ولم نرها حتى الآن، ومن الناحية السياسية لم يمارس البرلمان دوره الحقيقي، ودوره الرقابي ضعيف جداً**".

من ناحية أخرى، بخصوص وزارة النفط وعمل وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني، قال الدكتور عثمان "**كوزير للنفط غير ناجح، ووزارة النفط غير ناجحة أيضاً. هذه الوزارة لا تتوفر على خبراء أكفاء في مجال النفط، فالإنتاج الآن يقل، والفساد الإداري في هذه الوزارة كبير**".

مثالب مشروع قانون النفط والغاز

لا نريد هنا الدخول في شرح مثالب ونواقص مشروع القانون ومنها (1) اقتراح تكوين

المجلس الاتحادي للنفط والغاز على أسس طائفية وعرقية وهو أهم هيئة نفطية سيتم استحداثها في ظل القانون الجديد (2) ضرورة موافقة هذا المجلس بالإجماع – وستكون هذه مشكلة عويصة – لتعيين أعضاء المكتب المقترح للخبراء المستقلين (3) تقديم مشروع القانون – بعد موافقة مجلس الوزراء الخاطفة – إلى مجلس النواب خالياً من الملاحق الأربعة التي كانت جزءاً من القانون وهي تحتوي جميع حقول العراق المكتشفة وكذلك جميع الرقع الاستكشافية (أي كل ما يحتويه العراق من نفط) مع نقل سلطة تقرير محتويات تلك الملاحق من مجلس النواب وهو السلطة التشريعية الممثلة لكل الشعب إلى المجلس الاتحادي للنفط والغاز الذي يقترحه القانون والذي سيكون تابعاً لمجلس الوزراء وهو سلطة تنفيذية قد تكون لها توجهات سياسية معينة (4) عدم انتظار التعديلات الدستورية والتي ستمس جوهر القانون (5) عدم حصر صلاحيات منح تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بالحكومة الاتحادية باعتبارها الممثلة الوحيدة لكل الشعب وإن النفط والغاز بموجب الدستور هو ملك كل الشعب (6) إغفال القانون لقطاعات تصفية النفط وتوزيع المنتجات النفطية وصناعة الغاز وترك ذلك لرحمة بيروقراطية وزارة النفط (7) عدم الحاجة لموافقة مجلس النواب على العقود التي ستبرم مستقبلاً مع شركات النفط الأجنبية مهما بلغت قيمتها أو أهميتها (8) اقتصار مسؤولية شركة النفط الوطنية على الحقول الحالية فقط وترك الباقي لتصرف الإقليم والمحافظات علماً أن ما سيكتشف مستقبلاً قد يتجاوز ضعف ما هو مكتشف حاليا (9) خلو القانون من توجيهات تتضمن الالتزام بمستويات مرنة للإنتاج كما تحددها كل مرة متطلبات الخطة الاقتصادية الإستراتيجية الشاملة لعموم العراق، مما يستتبع ذلك تحديد أولويات الاستكشاف والتطوير وعدم ترك ذلك لمشيئة الإقليم والمحافظات ومصالح شركات النفط الأجنبية (10) عدم إلزام الشركات المتعاقدة باستثمار جزء من كلفة العقد بأحد القطاعات الاقتصادية، كالصناعة مثلا، كوسيلة لنقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة، كما يجري الآن في الخليج العربي بموجب برامج المبادلة (Offsets Programs).

نعم، لا نريد الدخول في معمعة تلك العيوب والثغرات وتكرار الجدل بشأنها – نشر كاتب هذه السطور آرائه بشأن مشروع القانون في الصحف العراقية وعلى الانترنت – ولكننا نريد التعرض هنا إلى مثلب واحد فقط، وهو إناطة مسؤوليات التنقيب والتطوير والإنتاج للاحتياطيات النفطية والغازية غير المكتشفة – وهي قد تربو على ضعف احتياطيات العراق الحالية كما قلنا – بحكومات الإقليم والمحافظات، وبمعزل عن الحكومة الفيدرالية، وهذا ما قامت به خلال السنتين الماضيتين وتقوم به حالياً حكومة إقليم كردستان، وهو التعاقد مع شركات النفط الأجنبية على أساس المشاركة بالإنتاج (Production Sharing) وبشروط سخية.

إن إعطاء صلاحيات منح تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج المتعلقة باحتياطيات النفط

العراقية الغير مكتشفة وذات الحجم الهائل إلى حكومات الإقليم والمحافظات بمعزل عن الحكومة الفيدرالية هو إجحاف كبير بحقوق الشعب العراقي وإهدار فاضح لثرواته النفطية. ذلك أن الإقليم والمحافظات، وهي قليلة الخبرة بشؤون النفط والغاز، سوف تصبح فريسة سهلة لشركات النفط ذات الممارسات والخبرات الطويلة في شؤون النفط والغاز بأنواعها المختلفة وبضمنها الشؤون القانونية المعقدة في صياغة العقود وإمكانية الالتفاف على الشروط الموضوعة من قبل الطرف الآخر.

أضف إلى ذلك أن الإقليم والمحافظات تتمتع بموجب الدستور العراقي الحالي بسلطات إصدار قوانين محلية تعلو على القوانين الفيدرالية في حالة التعارض بينها، الأمر الذي سيقود إلى التصادم فيما بين الإقليم والمحافظات من جهة والحكومة الفيدرالية من جهة أخرى.

أقلمة المحافظات العربية

هناك أيضاً أصوات تداعي بأقلمة المحافظات العربية، كما يسمح به الدستور العراقي الحالي، خالطة عن قصد أو عن غير قصد بين خياري المركزية والفدرالية، مدعية عن قصد أو غير قصد أيضاً بأن البديل عن خيار الأقاليم وما يستتبعه من فيدرالية هو المركزية المقيتة، وهذا غير صحيح، بل هو التضليل بعينه. صحيح أن شكل الحكم منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ولغاية سقوط نظام صدام حسين كان مركزياً، غير أن شكل الحكم بعد سقوط النظام السابق قد تبدل إلى النظام اللامركزي بخصوص المحافظات العربية، فهي تمارس الآن انتخابات بموجب القانون ولديها حكومات محلية منتخبة ولديها أيضاً ميزانياتها الخاصة، فأين هي المركزية إذن؟!

إن الدعوة إلى أقلمة المحافظات العراقية وربطها بالمركز بعلاقة فيدرالية إنما هي دعوة لتجزئة العراق وتمزيقه. فالدستور العراقي بوضعه الحالي يؤسس لأقاليم قوية مرتبطة بحكومة فيدرالية ضعيفة، لينتج عن ذلك عراق ضعيف بين دول قوية بالشرق الأوسط مثل إيران وتركيا وإسرائيل. إن التناحر والتصادم بين الأقاليم والحكومة الفيدرالية سيحدث لا محالة، وما الخلاف الذي تجاوز السنتين والمشتد في الوقت الحاضر بين الإقليم الكردي من جهة والحكومة الفيدرالية (وبالأخص وزارة النفط) من جهة أخرى إلا مثال صغير ومقدمة بسيطة لما سيحدث من صدامات بالمستقبل.

إن الصدام فيما بين الإقليم والحكومة الفدرالية (أي المركزية)، وحتى الصدام بين المحافظات العربية نفسها، في غياب سلطة فيدرالية قوية، وفي خضم الفوضى العارمة التي ستؤججها قوانين الأقاليم والمحافظات المتضاربة ووجود العديد من الحقول النفطية العابرة لحدود المحافظات وحتمية الاختلاف على ملكيتها أو ملكية أجزاء منها، سيقود إلى تفتيت العراق. إن هذا الصدام سوف لن يكون عسير الوقوع، إذا علمنا أن العراقيين كانوا بين الفينة والأخرى، خلال

السنتين الماضيتين، يقتتلون فيما بينهم من جهة وكذلك بينهم وبين قوات الحكومة الفيدرالية من جهة أخرى كما جرى في محافظات البصرة والكوت والقادسية وكربلاء وبابل وبغداد. انظروا إلى ما كان يجري في محافظة البصرة، كما ورد في تقرير أصدرته مجموعة الأزمات العالمية (International Crisis Group) التي زارت البصرة خلال عام 2007، والذي جاء فيه ما خلاصته:

« **إن البصرة، وهي ميناء البلد الوحيد وعاصمة العراق الاقتصادية حيث يكمن نحو 60٪ من موارد العراق النفطية، هي مبتلاة الآن بإدارات سيئة تستغل سلطاتها من أجل الإثراء وإفادة الأحزاب والتنظيمات التي تنتمي إليها، وهي مبتلاة أيضاً بالاغتيالات السياسية والثارات العشائرية وغياب القانون والأمن في المناطق السكنية، مع قيام الأحزاب الدينية في تلك المناطق بفرض طرائق الحياة التي ترتئيها تلك الأحزاب، وكذلك مبتلاة بازدهار مافيات الجريمة. هنالك في البصرة تتقاتل الميليشيات أو التنظيمات العسكرية التابعة للأحزاب السياسية فيما بينها وبالتعاضد مع عصابات الجريمة للسيطرة على مناطق المدينة والهيمنة على ثروات المحافظة الغنية بالنفط، من أجل استحواذ كل منها على الحصة الأكبر من الأموال المتأتية من سرقة النفط، وخصوصاً من تهريب المنتجات النفطية إلى خارج العراق وهي شحيحة أصلاً وتصرف الحكومة بلايين الدولارات سنوياً من أجل استيرادها** »[10].

لقد استمرت حالات الفساد والفوضى والتناحر وغياب القانون في محافظة البصرة ولم تعُد الأمور إلى نصابها إلا بعد عملية "**صولة الفرسان**" التي قادها وأشرف عليها رئيس الوزراء العراقي في مقتبل السنة الماضية، ثم تلتها الانتخابات المحلية في بداية هذه السنة والتي كان المرجو منها وصول مسؤولين يتسمون ببعض الحكمة والدراية والالتزام بما تمليه استحقاقات المواطنة من أجل إدارة المحافظات حسب الأصول .

ولكن المشكلة في الدستور

يمكن القول إن ما جرى في إقليم كردستان من منح تراخيص الاستكشاف والتطوير والإنتاج لشركات النفط الأجنبية قد جرى بصورة قانونية، إذا كان الأصل هو الالتزام الحرفي بالدستور العراقي بصيغته الحالية. ذلك أن حكومة الإقليم الكردي تستند في إجراءاتها تلك إلى الفقرة الأولى من المادة رقم (112) من الدستور والتي تنص كما يلي: « **تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات .. الخ** »، إن المادة هذه بمنطوقها الحالي تعطي الحق في إدارة الحقول المستقبلية (وهي حقول غير حالية لكونها ستكتشف بالمستقبل) إلى حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة مع حرمان الحكومة الفيدرالية من الاشتراك في تلك الإدارة.

إن هذه الفقرة بالذات هي التي استندت إليها حكومة إقليم كردستان في التعاقد مع شركات النفط الأجنبية، وقد تجاوزت العقود المبرمة نحو 20 عقداً، جميعها بصيغة المشاركة بالإنتاج (Production Sharing Agreements)، وذلك من أجل هدف الوصول إلى إنتاج مليون برميل يومياً في غضون خمس سنوات، كما أعلنت حكومة الإقليم. إن هذه ليست الفقرة الوحيدة التي تُدخل الخلل إلى الدستور بخصوص استغلال ثروات البلد النفطية. إن التناكف الذي بدأ منذ سنتين ولا زال يجري بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية (ممثلة بوزارة النفط) نتج أيضاً عن الغموض الذي يكتنف العديد من مواد الدستور العراقي الحالي الذي جعل هذا الدستور حمّال أوجه تفسره الأطراف كيفما تريد. وإضافة لذلك الغموض فأن حذف بعض مواد الدستور كتلك التي تصون حقوق المرأة، وعدم إعطاء الحكومة الفيدرالية صلاحية فرض الضرائب، وإدخال فقرات لتغليب سلطات الإقليم والمحافظات على السلطات الفيدرالية كما ورد في الفقرة 112 التي ذكرناها أعلاه، وإعطاء قوانين الإقليم والمحافظات درجة الأولوية على القوانين الفيدرالية في حالة الخلاف بينهما، نقول أن تلك الصفات جعلت الدستور كسيحاً لا يمكن أن يلبي طموحات الأكثرية من الشعب.

لقد علمنا من بعض أعضاء اللجنة البرلمانية التي كُلفت بكتابة الدستور إن العديد من مواد الدستور الذي طُرح على الشعب العراقي للاستفتاء قد تم تغييرها أو تعديلها، وأن عمليات إضافة مواد جديدة وحذف أخرى قد حدثت. ويبدو أن الغموض الذي تتسم به العديد من مواد الدستور قد أُدخل بتعمد، وتمت الإضافات والحذف والتحويرات على الدستور وراء أبواب مغلقة من قبل القيادات السياسية عن طريق المساومة لإرضاء مصالح هذا الطرف أو ذاك، وهذه الفئة أو تلك، دون الالتفات إلى مصالح الشعب العراقي وهو الأصل، ومصالحُه هي سيدة المصالح بامتياز! إن ما حصل للدستور قبيل عرضه على الشعب العراقي المغيّب جعل منه دستوراً أعوجاً لابد من معالجته عن طريق التعديل.

ولابد من التساؤل هنا، بعد الذي جرى للدستور من تعديلات لخدمة مصالح فئوية وحزبية لا تمت للصالح العام بصلة، ما الفرق، إذن، بين الساسة الذين تلاعبوا بمواد الدستور، وهو أعلى قانون بالبلاد، وبين صدام حسين الذي كان يصدر القوانين حسبما تشتهيه النفس أو تمليه المصالح السياسية؟!

رب قائل يقول "ولكن الدستور قد عُرض بكامل مواده على الشعب العراقي للاستفتاء، وإن الشعب قد صادق عليه. وهذه المصادقة هي أهم شيء وهي الخطوة المطلوبة، إذ بذلك حاز الدستور على رضا الشعب ولا يجوز بعد ذلك الاعتراض عليه أو القول أنه دستور يكتنفه الخلل." وجوابنا[11] على ذلك هو أن الدستور عقدٌ اجتماعي بين كافة أفراد الشعب بجميع شرائحه وفئاته،

ارتضوه كقانون أعلى للبلاد لتنظيم حياة الشعب والدولة. وهو إذ يعلن الحقوق والواجبات ويقوم بتوزيع السلطات، يتطلب بطبيعته قبول غالبية أفراد الشعب كما يتطلب العقد العادي قبول الجهات المتعاقدة عليه.

ولقد كان من المفروض أن يتمتع الدستور العراقي الذي وضع في 2005 بالقبول الذي وصفناه حتى يصبح عقداً اجتماعيا مشروعاً يتمسك به الشعب ويلتزم به ويحترمه ويضحي بالدفاع عنه. غير أن ذلك لم يحصل إذ رفضته شرائح مهمة من مكونات الشعب العراقي. وإذا كان من المفروض توفر الإرادة الحرة الواعية عند أفراد الشعب الذين وافقوا عليه، فأن صفتي الحرية والوعي قد انتفتا عنهم حين صوتوا نعم على الدستور في ظل غيابٍ كاملٍ للأمن وشيوع الجريمة وانتشار البطالة وانعدام الخدمات الأساسية وتفشي الفساد.

أضف إلى ذلك أن الشعب دُفع في جو محتقن طائفياً إلى صناديق الاقتراع وهو يجهل ماهية الدستور وحيثيات مكوناته التي لم تناقش علناً من قبل وسائل الأعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وغُيّرت العديد من مواده بالخفاء وراء أبواب مغلقة خلال آخر يومين قبل الاستفتاء نتيجة مساومات حدثت بين زعماء الأحزاب لكي تنسجم التغييرات مع مطامحهم ونواياهم. ونتيجة لما حصل، جاء الدستور كسيحا، عديم التوازن، يفرق ولا يوحد، ولن يكون باعثاً على السلْم الاجتماعي المنشود نظراً لاختلال جوهريٍ في تركيبته. لقد جاء الدستور فاقداً للتوازن المطلوب بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الإقليم والمحافظات الغير منتظِمة بإقليم بعد أن توسعت صلاحيات الإقليم والمحافظات وفاقت صلاحيات الحكومة الفيدرالية حتى أصبح وكأنه دستوراً كونفيدرالياً بين دول مستقلة وليس دستوراً فيدرالياً لكيانات تضمها دولة واحدة. فعلى خلاف الدساتير الفيدرالية العالمية التي تحدد الصلاحيات الحصرية الممنوحة للحكومة الفيدرالية وتلك الممنوحة للصف الثاني من الحكومة أي (إقليم كردستان والمحافظات الباقية غير المنتظِمة بإقليم كما جاءت بالدستور العراقي)، وتحدد الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الصف الثاني المذكور، نرى أن الباب الرابع من الدستور أورد لائحةً قصيرةً جداً بالصلاحيات الممنوحة للحكومة الفيدرالية، وأخرى مثلها بالصلاحيات المشتركة، ثم منح بعد ذلك أكبر قدرٍ ممكن من الصلاحيات إلى الصف الثاني من الحكومة على حساب الصف الأول المتمثل بالحكومة الفيدرالية، فجاءت المادة (113) من الباب الرابع وهي تنص بما يلي:"**كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحيات الأقاليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم في حالة الخلاف تكون الأولوية لقانون الإقليم**"؟؟!

ونتيجة للمنطق الأعوج لتلك المادة فقد حُرمت الحكومة الفيدرالية حتى من صلاحيات فرض الضرائب وجبايتها علماً أن الدولة الحديثة والمتطورة اقتصادياً، كما تروم الدولة العراقية أن

تصبح في المستقبل، تعتمد في تمويل ميزانيتها على الضرائب وليس على استخراج وتصدير المواد الأولية كما يحدث في دول العالم الثالث وكما يحدث الآن في العراق باعتماده الذي يكاد يكون كلياً على الصادرات النفطية.

نعم إن العراق بوضعه الحالي، وبعد أن تم تدمير اقتصاده الوطني من قبل النظام السابق، أصبح يعتمد أكثر من أي وقت مضى على ما حباه الله من ثروة نفطية بدونها تفلس الحكومة ويضرب الشعب الفقر والجوع بفضل السياسات الخرقاء للحكومات المتعاقبة. وسيبقى العراق معتمداً على وارداته النفطية لمدة قد تطول إلى عشرين سنة حتى تتم إعادة بناء اقتصاده على أسس سليمة يكون من نتائجها تمويل ميزانية الحكومة الفيدرالية وحكومات الإقليم والمحافظات من المصادر الضريبية بالدرجة الأولى وليس بالاتكال البدائي على استخراج وتصدير المواد الأولية.

على أن ثروة العراق البترولية، على أهميتها المذكورة، لم تسلم من عبث العابثين بمواد هذا الدستور. فعلى الرغم من أن المادة (111) من هذا الدستور نصت على أن "**النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات**"، وهي مادة عادلة وصائبة بامتياز، إلا أن المواد الأخرى الخاصة بهده الثروة البالغة الأهمية جاءت غامضة وتحتمل تفاسير عدة، ولربما تصطدم بجزء منها بالمادة (112 أولاً) وهي: « **تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات .. الخ** » ولم تقدم هذه المادة، ولا بأي مكان آخر تعريفاً واضحاً للحقول الحالية، وهل تشمل الحقول المكتشفة ولم يتم تطويرها لغرض الإنتاج أم لا تشملها.

كما أن الشيء المحير في هذه المادة هو أن حق الحكومة الاتحادية، وهي السلطة العليا في البلاد، أقتصر على مشاركة حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة في إدارة الحقول الحالية فقط، ولم تقدم المادة سبباً واضحاً ومعقولاً لحرمان الحكومة الاتحادية من المشاركة في إدارة الثروات البترولية التي ستكتشف مستقبلاً، علماً بأن ما سيكتشف مستقبلاً – كما يؤكد خبراء النفط العراقيون ذوي الاختصاص بالموضوع – قد يتجاوز ضعف ما هو مكتشف حالياً. فهل يكون السبب هو أن الحكومة الفيدرالية، بما فيها وزارة النفط والشركات التابعة لها، أقل كفاءةً وعلماً بإدارة حقول النفط من حكومات الإقليم والمحافظات؟

إن الحكومة الفيدرالية (وكذلك حالها قبل أن تصبح فيدرالية) هي التي كانت تدير العمليات النفطية في كافة أنحاء القطر منذ بناية التأميم ولغاية الوقت الحاضر. كما أن الحكومة الفيدرالية، بمشاركتها في إدارة الحقول مع حكومات الإقليم والمحفظات المنتجة، ستؤدي واجباتها

وتنجز مسؤولياتها بمنظار أوسع، آخذة بعين الاعتبار مصلحة العراق وشعبه بصورة شاملة وعادلة، بخلاف حكومات الإقليم والمحافظات اللاتي سوف لن يبتعدن كثيراً عن مراعاة مصالحهن المحلية الضيقة. ذلك من جهة، ومن جهة أخرى فإن قيام الحكومة الفيدرالية بالمشاركة في إدارة الحقول، سواء كانت حالية أو مستقبلية، سيعطي العراق زخماً وقوة تجاه شركات النفط العالمية، حيث أن العراق بهذه المشاركة سيكون متحداً تجاه تلك الشركات، بخلاف الحالة عند غياب الحكومة الفيدرالية حيث سيسهل على شركات النفط العالمية الاستفراد بالإقليم والمحافظات المتفرقة والضعيفة والمتنافسة فيما بينها، ناهيك عن الفساد الذي سيضرب أطنابه شمالاً وجنوباً بغياب السلطة الفيدرالية، وبالتالي سيكون الشعب العراقي هو الخاسر.

أم أن حرمان الحكومة الفيدرالية من حقوقها في المشاركة في إدارة كامل ثروات البلد النفطية والغازية يشير إلى أن وراء الأكمة ما وراءها؟؟ لقد تلاقت المصالح الضيقة لبعض الزعامات السياسية في العراق – كما يبدو – لتخرج المادة (112) عن جادتها الطبيعية لخدمة ورفاه الشعب العراقي بجميع فئاته وشرائحه وطوائفه وأقاليمه ومحافظاته، لتُؤثر مصلحة فئة على أخرى. فحكومة إقليم كردستان تصرفت وكأنها تريد الاستبداد بإدارة موارد النفط والغاز المستقبلية الواقعة في الإقليم فقامت بتوقيع عقود نفطية (على أساس المشاركة بالإنتاج) وبشروط سخية مع شركات أجنبية دون الرجوع أو حتى التشاور مع الحكومة الفيدرالية، وذلك بخلاف ما جاء في الفقرة الثانية من المادة (112) من الدستور والتي تنص كما يلي: « **تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي .... الخ** » فأين إذن هي السياسات الاستراتيجية التي تم رسمها بموجب هذه الفقرة والتي تحقق أعلى منفعة للشعب العراقي وتسير على هداها حكومة إقليم كردستان؟

ولقد كانت هناك جهوداً حثيثة لإنشاء أقاليم جديدة من المحافظات العربية في الوسط والجنوب، لربما كان مخطط لها أن تنحو منحى الإقليم الكردي بالانفراد في استغلال ثروات النفط والغاز المستقبلية بمعزل عن الحكومة الفيدرالية لو كتب لها النجاح، ولربما كانت ستقود تلك الجهود، فيما لو تم لها النجاح، إلى تفتيت العراق على أسس طائفية لا سمح الله. على أن نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الثاني (يناير) من هذه السنة في المحافظات العراقية قد أظهرت مدى غيرة الشعب العراقي على الوحدة الوطنية، ومن ثم ضعف احتمال أقلمة محافظات العراق العربية.

تعديل القانون يستلزم تعديل الدستور

لقد أشرفت الإدارة الأمريكية على الصياغة العامة لمشروع قانون النفط والغاز العراقي بواسطة ممثلتها شركة (Bearing Point) وأن أول من اطلع على مسودة القانون عند اكتماله – بنسخته الإنكليزية طبعاً وهي تختلف عن النسخة العربية كما يقول بعض الكتاب – وأنعم عليه ببركاته هي الإدارة الأمريكية وشركات النفط العالمية وصندوق النقد الدولي. ثم جرت، إضافة لذلك، وراء أبواب مغلقة كالعادة، تغييرات لبعض نصوص النسخة العربية وبما تشتهي بعض الفئات ذات المصالح الخاصة، الأمر الذي دفع خبيرين من الخبراء العراقيين الثلاثة الذين كتبوا القانون إلى التنصل من صيغته التي خرج بها. ولم يفوّت أقطاب الإدارة الأمريكية آنذاك، وعلى رأسهم السيد جورج بوش، فرصة إلا وألحّوا بها على الحكومة العراقية لإصدار القانون. وحتى الكونغرس الأمريكي دس أنفه هو الآخر في هذا الأمر حتى أنه قسى في جلسة من جلساته مع وزيرة الخارجية كونداليزا رايس لكونها لم تفلح في دفع الحكومة العراقية على إصدار القانون. ولكن جهود الإدارة الأمريكية، وكذلك الكونغرس، لم تفلح في ذلك المجال.

ونتيجة للضجة الشعبية والمعارضة الشديدة التي أثارها قانون النفط والغاز العراقي المقترح، قرر مجلس النواب دعوة خبراء النفط العراقيين المقيمين في الخارج إلى ندوة تقام معهم في دبي بتاريخ 2007/4/18 للاستماع لآرائهم بشأن ذلك القانون، وكان كاتب هذه السطور أحد المدعوين. لقد كانت تلك الدعوة خطوة ديمقراطية طالما افتقدنا مثلها أيام زمان، خصوصاً خلال حكم صدام حسين الذي أبرم عدة اتفاقيات أو عقود مشاركة الإنتاج دون علم الشعب العراقي بذلك. ولقد وقَّع ذلك الدكتاتور بعضاً من تلك العقود كان أهمها عقد المشاركة بالإنتاج مع روسيا الاتحادية لتطوير حقل غربي القرنة، إلا أنه ألغى ذلك العقد لعدم قيام روسيا بتنفيذ العقد التزاماً منها بالحصار الاقتصادي الذي كان مضروباً آنذاك على العراق.

وفي الندوة عندما جاء دور كاتب هذه السطور في الكلام، اضطر إلى الاختصار الشديد ليتقيد بالوقت المسموح به، ثم – حسب التعليمات – أودع ورقته المعنونة "ملاحظات حول قانون النفط والغاز المقترح" عند الشيخ خالد العطية (النائب الأول لرئيس مجلس النواب). لقد نبه الكاتب بدايةً في ورقته المقتضبة إلى ضرورة تعديل الدستور لكي يكون بالإمكان تعديل القانون، ثم ركز على ثلاث نقاط اعتبرها مهمة، ونورد هنا جزءاً من الورقة: "**لقد وضع الدستور العراقي، بمثالبه العديدة، سقفاً واطئاً ومقيداً للقوانين الفيدرالية التي ستصدر مستقبلاً عن مجلس النواب، وأهمها قانون النفط والغاز قيد البحث. ولم تكن بنيتي حينما كتبت ورقتي الموجزة الدخول في التفاصيل الفنية للقانون المقترح، فقد أجاد بهذا المضمار خير إجادة الخبيران اللذان تكلما قبلي بورقتهما المشتركة المعنونة (تعليقات على قانون النفط والغاز بتاريخ آذار 2007).**

وسأركز بدلاً من ذلك على ثلاث نقاط اعتبرها مهمة. على أنني أجد صعوبة في نقد

هذا القانون وتقديم اقتراحات لتعديله دون أن أصطدم بالمواد الدستورية الضابطة لهذا القانون. بمعنى آخر، أنني عندما أدعو لإلغاء مادة في هذا القانون أو تحويرها أو إضافة مادة جديدة، سيصبح القانون – في حالة الاستجابة لملاحظاتي– غير دستوري ولا يمكن في هذه الحالة الأخذ بهذه الملاحظات ما لم تعالج مشكلة الدستور قبل أن يصار إلى معالجة القانون، أي يتوجب في هذه الحالة تعديل المواد الدستورية ذات العلاقة قبل أن يصار إلى تعديل القانون.

أولاً: إن الموضوع الأهم لدي والذي أريد معالجته هو من له الحق بإدارة ثروات النفط والغاز، أو ثروات البلد الطبيعية بصورة عامة؟ تنص المادة (111) من الدستور العراقي على أن (النفط والغاز هما ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات). إن هذه المادة تجعل كامل الثروة البترولية العراقية مسألة سيادة وتنيط حقوق إدارتها بالحكومة الفيدرالية أو الاتحادية، في حين جاءت المادة (112 –فقرة أولى) وهي تقول: (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة...الخ) وهي بهذه الحالة تحرم الحكومة الاتحادية من المشاركة في إدارة الحقول المستقبلية. ولذلك خُصص الملحقان رقم (1) و(2) لقانون النفط والغاز إلى شركة النفط الوطنية، وخُصص الملحق رقم (3) وهو يشتمل على 26 حقل مكتشف غير مطوَّر إلى الهيئة الإقليمية أو الوزارة المختصة في حكومة الإقليم. أما الملحق رقم (4) وهو يشتمل على 65 رقعة استكشافية فلم تتم الإشارة إليه بهذا القانون رغم كونه جزءً منه، ولربما سيصبح أهم الملاحق الأربعة في المستقبل. ونستخلص من ذلك أن الاحتياطيات الهائلة التي سيتم اكتشافها مستقبلاً – يقدر حجمها بحوالي ضعف ما هو موجود حالياً، كما جاء في دراسة رصينة[12] قام بها مركز دراسات الطاقة العالمية (CGES) بالاشتراك مع شركة (Petrolog) – ستكون إدارتها بكاملها من نصيب الإقليم والمحافظات فقط دون إشراك شركة النفط الوطنية بعد إعادة إنشائها بقانون، وهي ستمثل الحكومة الاتحادية وستتركز بها ما يقارب كامل تجارب العراق وخبراته البترولية. أنا اعتقد أن هذا التقسيم هو إجحاف بمصالح الشعب العراقي ولربما سيؤدي إلى إهدار الجزء الأكبر من ثروته البترولية. ذلك أن الحكومة الاتحادية هي التي ستؤدي واجبها المناط بها بمنظار إستراتيجية تنموية وطنية مدروسة ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصلحة العراق والشعب العراقي بصورة شاملة، وذلك بخلاف حكومات الإقليم والمحافظات التي سوف لن تبتعد كثيراً عن مصالحها الضيقة. هذا ناهيك عن ما سيؤدي إليه ذلك التقسيم من أضعاف إلى لحمة البلد ولربما إلى تفتيته بالمستقبل.

أضف إلى ذلك أن حرمان الحكومة الاتحادية من المشاركة في إدارة احتياطيات النفط والغاز المستقبلية سيصب في صالح شركات النفط الأجنبية التي ستتاح لها فرص الاستفراد

بالأقاليم والمحافظات المتنافسة فيما بينها والضعيفة أصلاً نتيجة تفرقها وقلة خبرتها، علماً أن 25 رقعة استكشافية من مجموع 65 رقعة شملها الملحق رقم (4) هي عابرة للحدود بين محافظتين أو ثلاث، ما سيؤدي إلى التناحر فيما بينها بغياب إدارة شركة واحدة هي شركة النفط الوطنية الممثلة لكافة الشعب. هذا ولا أريد التحدث هنا عن انتشار الفساد الذي أصبح يضرب أطنابه بجميع مفاصل الدولة واحتمال سيطرة أقلية من المتمولين وذوي السطوة بطرق ملتوية على ثروة الشعب البترولية، تماماً كما حدث في روسيا الاتحادية في مطلع التسعينات من القرن الماضي.

لذلك، ومن أجل المحافظة على ثروات الشعب العراقي وحماية مصالحه، يستوجب منكم جميعاً، يا أعضاء مجلس النواب يا ممثلي الشعب، وضع كامل ثروات البلد النفطية والغازية بما فيها الحقول المنتجة حالياً والمكتشفة غير المطوَّرة والتي سيتم اكتشافها بالمستقبل تحت إدارة شركة النفط الوطنية. إن ذلك لا يمكن عمله بصورة قانونية ما لم تعدَّل المادة (112) من الدستور لتنص على أن (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من كافة الحقول الحالية والمستقبلية مع حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة...الخ). لذلك أدعو إلى التريث وعدم إصدار هذا القانون ولحين القيام بالتعديل الدستوري المطلوب. أما إذا لم يعدَّل الدستور بما تستوجبه مصلحة عموم الشعب كما ذكرتها، فتلك هي الطامة الكبرى.

ثانياً: نصت المادة (42) من القانون المقترح بما يلي: (لا يُعمل بأي نص يتعارض مع هذا القانون). أنا اعتقد بأن هذه المادة مهمة جداً. ولكن هذا الموضوع يثير التساؤل بسبب ما ورد بالدستور. أليس الدستور يعطي الأولوية لقوانين الإقليم والمحافظات كما جاء بالمادة (113) منه؟ إن هذه المادة غريبة كل الغرابة، إذ كيف تعلو قوانين الإقليم والمحافظات على القوانين الفيدرالية في حالة التعارض فيما بينها في حين أن حكومات الإقليم والمحافظات تعتبر الصف الثاني أو الطرف الأدنى في معادلة الحكومة العراقية حيث الحكومة الاتحادية تمثل الصف الأول أو الطرف الأعلى في تلك المعادلة؟ ثم تأتي المادة (118 – ثانياً) من الدستور، وهي تخص سلطات الإقليم، فتزيد من هذا الخلل حين تنص على أن (يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية)، في حين أن النفط والغاز لا يدخلان ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.

أليست تلك المواد مجافية للمنطق في حين نرى في حالة الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، وبما يخص دستورها بالذات، أن ذلك الدستور يعطي الأولوية للقوانين الفيدرالية في حالة تعارضها مع قوانين الولايات؟ أنني والله استغرب أشد الاستغراب من هذا الانقلاب في المفاهيم

عندما يتعلق الأمر بالدستور العراقي والقوانين العراقية، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدَّعي بأنها هي الراعية لمصالح الشعب العراقي، إذ كانت هي الدولة المحتلة للعراق أيام كُتب هذا الدستور!

ثالثاً: إن عقد التنقيب والإنتاج المذكور بالقانون المقترح، والذي قد يكون مسمّى آخراً لعقد المشاركة في الإنتاج، هو، في الأغلب الأعم، العقد الأعلى كلفة والأطول مدة بين العديد من العقود النفطية المعمول بها بالوقت الحاضر. ونظراً لهاتين الصفتين أرى من الأفضل عدم الركون لمثل هذا العقد إلا في حالات الضرورة القصوى، كأن تكون هناك حاجة ماسة لزيادة السعة الإنتاجية تقتضيها سياسة البلد النفطية، وبعد أن يتم استنزاف كافة الوسائل التعاقدية الأخرى الأقل كلفة والأقصر مدة والوافية بتنفيذ العمل المطلوب".

دستور لا يمكن تعديله ؟

إن الحقائق التي سردناها أعلاه حول الدستور العراقي تشير إلى أن من الواجب والمحتم القيام بتعديل هذا الدستور إذا أُريد للعراق أن يستمر كبلد اعتيادي، تتقاسم مكونات شعبه موارد البلد المتاحة بعدالة وبدون تفضيل فئة على أخرى. ونظراً لأن العراق قد انتهى الآن محشوراً في زاوية ضيقة من الناحية الاقتصادية، حيث لم يبق له غير النفط ليعتاش عليه، وأصبح نتيجة لذلك بحاجة ماسة لزيادة إنتاج النفط بمعونة شركات النفط العالمية، يكون من الواجب والمحتم تعديل الدستور من أجل تشريع قانون للنفط والغاز مفيد للبلد ومنصف للشعب بجميع شرائحه وليوفر، بنفس الوقت، غطاءً قانونياً للشركات الأجنبية التي ستأتي للعمل داخل العراق في شتى مجالات الصناعة النفطية، بضمنها عمليات التنقيب عن النفط والغاز وتطوير الحقول المكتشفة لغرض الإنتاج.

وبناءً على المعارضة الشديدة التي واجهتها عملية تحضير الدستور والاستفتاء عليه في ذلك الجو المحتقن من سنة 2005، وممانعة الحزب الإسلامي العراقي بأن يصوت بنعم ما لم يُنظر بأمر تعديل الدستور من جهة أول مجلس نيابي منتخب، اتفق عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية الرئيسية قبل يومين من إجراء الاستفتاء على ضرورة مراجعة الدستور في 2007، وأُدخل هذا الاتفاق ضمن المادة 142 من الدستور. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة برلمانية لمراجعة الدستور في تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 وحددت مهلة لإنجاز تلك المهمة تنتهي في 15 أيار (مايو) 2007.

لقد انكبت لجنة برلمانية موسعة على الدستور العراقي لمدة طويلة تقلب هذا الدستور وتدرس مساوئه وتنظر في التعديلات التي يجب أن تجري على نصوصه. وقد حصل الاتفاق على

بعض التعديلات ولم يحصل على البعض الآخر. إن الشيء الذي يمكن تخمينه في ظل انعدام الشفافية الآن هو أن جهات عدة تقدمت بتعديلات تراها ضرورية، إلاّ أن جهات أخرى تعارضها ولربما تقدمت بتعديلات على التعديلات...الخ دون الوصول لإجماع إلاّ على البعض منها. وعندما تسرب الجزع بالنهاية إلى أعضاء اللجنة قام هؤلاء بإرجاء الأمر وإلقائه على عاتق رؤساء الكتل، وحدسنا هو أن موضوع التعديلات الدستورية لا يزال نائماً هناك، أو كما قال النائب الدكتور محمود عثمان "**إن البرلمان لم يناقش قوانين مهمة مثل قانون النفط والغاز وقانون عائدات النفط، ووثيقة الإصلاح بسبب عدم وصولها إلى البرلمان لعدم اتفاق الكتل السياسية فيما بينها على هذه القوانين، ولا تزال هذه القوانين في دهاليز الكتل، ولم نرها حتى الآن...**".

ويبدو، على أية حال، أن الدستور العراقي بوضعه الحالي لا يمكن تعديله بسهولة ما لم تتوفر النيات السليمة لدى السياسيين والتوجه الصادق منهم نحو خدمة الوطن. ذلك أن الدستور العراقي الحالي يتضمن ميكانزم يمنع التعديل إذا شاءت ذلك أقلية من الشعب، وهو أن بمقدور ثلاث محافظات منع التعديل إذا صوت ضد التعديل ثلثا أو أكثر من ثلثي مَن لهم حق التصويت في تلك المحافظات! وهذا بالضبط ما فاه به وزير نفط كردستان في ندوة دبي التي جرت في نيسان 2007 بين فريق من مجلس النواب العراقي ومجموعة من خبراء النفط العراقيين كما ذكرنا أعلاه، إذ جزم ذلك الوزير بأن الدستور لن يعدل، وقد كان يفكر، على الأغلب، بقدرة المحافظات الكردية الثلاث على منع أي تعديل دستوري قد يقلل من سلطات إقليم كردستان أو يجعل سلطات الحكومة الفيدرالية هي السائدة أو صاحبة اليد الطولى، كما هي الحالة الاعتيادية في فيدراليات الأقطار الأخرى في العالم ومن بينها فيدرالية الولايات المتحدة الأمريكية.

وقبل أن نختتم هذا الفصل نرى من المناسب أن نذكر هنا مقتطفات مما قاله أسانغا ويليكالا وزيد العلي في الدستور العراقي وضرورة مراجعته، وكان يشغل كل منهما منصب موظف قانوني في مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق[13]: "**خلال وضع الدستور العراقي عام 2005، فشلت الأطراف السياسية الحاكمة في إنتاج عقد اجتماعي جديد للبلاد...وعلى رغم أن نص الدستور صُدّق عليه بموجب استفتاء شعبي، فمن الواضح تماماً أنه لا يتمتع بدعم شريحة كبيرة من المجتمع العراقي. فالطائفة السنية صوتت بغالبيتها ضد هذا الدستور، كما أن مقتدى الصدر، وهو أبرز الزعماء الشيعة في العراق، رفضه إذ اعتبره يؤدي إلى الطائفية. وحتى في أوساط الذين صوتوا لإقرار الدستور، يصعب البت فيما إذا كانت نتائج الاستفتاء تمثل خياراً واعياً لهم مبنياً على فهم الحيثيات...ولضمان نجاح مساهمة لجنة المراجعة [للدستور] في إعادة ترسيخ شكل من أشكال السلم الاجتماعي، لابد لها من إعادة النظر في عدد من المواضيع الرئيسية التي يتناولها الدستور. فعلى رغم تضمينه أحد أهم**

الأجزاء وأكثرها تقدماً في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي، لن يكون له أي تأثير ما لم تتم إعادة النظر في نظام الحكم المنصوص عليه في الدستور. فهو نظام فريد من أنواع النظم الكونفدرالية لا يبدو قادراً على تحقيق التوازن الضروري بين السيادة الإقليمية ومستلزمات حكومة متماسكة على المستوى الوطني. ونجم ذلك في شكل جزئي عن العيوب الكثيرة التي شابت عملية وضع الدستور نفسها، مما يزيد من أهمية عملية المراجعة....أحد أهم المبادئ الرئيسة للحكومة الاتحادية هو وجوب التوازن بين الحكم الذاتي الإقليمي والحكم الوطني المشترك. فالدستور الاتحادي يحدد عادة لائحة بالصلاحيات الحصرية الممنوحة للحكومة الاتحادية وتلك الممنوحة للصف الثاني من الحكومة (ما يعرف بالأقاليم بموجب الدستور العراقي). وغالباً ما يتم إيراد لائحة ثالثة بالصلاحيات التي تدخل ضمن إطار الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم. وفي النهاية يتم عادة وضع آلية تسمح للأقاليم بالمشاركة في إدارة الحكومة المركزية. واللافت أن الدستور العراقي لا يتضمن سوى محاولة سطحية لأتّباع هذا النموذج، إذ يغلب عليه توجه يقضي بمنح أكبر قدر ممكن من الصلاحيات للأقاليم على حساب الحكومة الاتحادية...نتيجة لذلك، غالباً ما تكون الحكومة الاتحادية عاجزة عن ممارسة أي سلطة في العراق في المستويات كافة. ومن الأمثلة على ذلك أن الدستور لا يمنح الحكومة الاتحادية أي صلاحية لفرض ضرائب عامة، مما يعني أن الأقاليم وحدها مخولة فرض الضرائب وجبايتها. وليس هناك أي أطار تتقاسم الأقاليم بموجبه عائدات الضرائب مع الحكومة الاتحادية. لذا، فالحكومة الاتحادية ليست فقط مقيدة من ناحية صلاحياتها، إنما أيضاً عاجزة عن تأمين الموارد الضرورية التي تمكنها من ممارسة المسؤوليات المحدودة الموكلة إليها. ومن الأمثلة البسيطة عن الإشكالات المنافية للمنطق التي قد تنتج من هذا الإطار الدستوري هو ذلك المتعلق بضبط حركة الملاحة الجوية. فبموجب توزيع الصلاحيات الخصوصية في الدستور العراقي، تندرج صلاحية مراقبة وضبط حركة الملاحة الجوية ضمن فئة الصلاحيات الإقليمية، وهي غير ممنوحة في شكل صريح للحكومة الاتحادية. مما يعني أن كل إقليم قادر على السماح أو عدم السماح لشركة طيران معينة بالتحليق في مجاله الجوي، بغض النظر عن الأقاليم الأخرى في البلاد. وذلك يعني عملياً أنه يجدر بكل شركة طيران أجنبية ترغب في التحليق فوق العراق طلب الأذن من السلطات الإقليمية كلها. إننا لم نعثر على دستور آخر في العالم ينص على نظام كهذا، فتطبيقه ليس مستحيلاً عملياً فحسب، بل هو مناف للمنطق إلى حد بعيد. إقليم كردستان حالياً هو الإقليم الوحيد المعترف به في العراق، لكن الدستور يورد آلية تسمح بإنشاء المزيد من الأقاليم. حيث ينص على أنه {يحق لكل محافظة أو أكثر، تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين}. واللافت في هذا البند هو أنه لا

يحدد عدد المحافظات التي يمكن أن تتحد ضمن إقليم واحد. مما يعني أن نصف أو حتى أكثر من نصف المحافظات العراقية تستطيع الاتحاد وتكوين إقليم واحد يتمتع عندها بصلاحيات تفوق تلك التي تحظى بها الحكومة الاتحادية نفسها. لقد صُمّم هذا البند في شكل خاص بهدف إنشاء أقاليم إدارية تتمتع بقدر بالغ من الاستقلالية على أساس الانتماء العرقي (كرد أو عرب) أو الطائفي (شيعة أو سنة)، الأمر الذي من شأنه تهديد لحمة الدولة العراقية...وإلى جانب ذلك، هناك تسويات دستورية لاستغلال العائدات الناتجة من الموارد الطبيعية وإدارتها وتقاسمها...[الدستور العراقي] يميز بين الحقول المستغلة حالياً وتلك التي لم يتم استغلالها بعد. فالحقول الحالية يجب أن تستغلها الحكومة الاتحادية وكل من المحافظات والحكومات الإقليمية المنتجة، في حين تستغل الحقول المستقبلية المحافظات أو ألأقاليم التي تقع هذه الحقول ضمن حدودها. لماذا يعتبر هذا النظام مثيراً للجدل إلى هذا الحد؟ أولاً بسبب الطريقة التي يغذي بها النزاع الحالي...ثمة صعوبة أخرى تكمن في التمييز بين الحقول الحالية والمستقبلية والذي ليس له أي مثيل دولي في أي من الأنظمة المنتجة للنفط في أي مكان من العالم. هذا التمييز مفعم بالمشاكل التعريفية التقنية والقانونية...وسيؤدي حتماً إلى نزاع خطير بين الأقاليم...لابد من استيفاء عدد من الشروط ليكون الدستور قادراً على لعب دور العقد الاجتماعي الشرعي بين المجموعات التي تشكل المجتمع. وذلك يتم حين تشعر الأطراف المعنية كلها بأنها جزء من العملية. ولتحقيق ذلك، لابد من أجراء المفاوضات الدستورية في شكل شفّاف للغاية وفي طريقة تسمح للعراقيين كلهم بالمشاركة فعلياً. وأخيراً لابد من أن تعكس عملية وضع (أو مراجعة) الدستور مسعى وطنياً حقيقياً، يمثل اللحظة التاريخية لوطن مستعد لتقديم أفضل حكومة ممكنة في الظروف السائدة...في ضوء هذه الاعتبارات، يبدو من الواضح أن عملية وضع الدستور في عام 2005 واجهت عوائق. فعلى الرغم أن الشعب أبدى ملاحظاته لدى اللجنة الدستورية، إلا أن تأثيره في مضمون هذا الدستور كان ضئيلاً أو حتى معدوماً. كما أن وضع مسودة الدستور خلال الأيام الأخيرة الحاسمة التي سبقت الاستفتاء أصبح سرياً لدرجة أن بعض السياسيين الكبار لم يكونوا على علم بما كان يُكتب في المسودة، إذ لم يتمكنوا من رؤية مسودة الدستور التي صوتوا عليها. فكم هي مهمة مناقشة النص موضوع التصويت. فكانت النتيجة أن مواطنين عراقيين كثيرين لا يشعرون اليوم بالالتزام إزاء دستورهم، بخاصة في ظل أجواء العنف الرهيبة التي يجدون أنفسهم مضطرين لعيشها...المراجعة الدستورية قد توفر فرصة ذهبية لمقاربة أحد أوجه ما يجب أن يتحول في النهاية إلى تحقيق سلام شامل في العراق. فما الدستور سوى قطعة من ورق، لكنه يمكن أن يتحول إلى شيء أهم بكثير في حال قرر العراقيون تحويل بنوده إلى أداة لنشر العدالة والحرية والازدهار، وذلك أقل ما يمكن تقديمه

لشعب العراق."

الفصل الثامن عشر

الغاز الطبيعي والصناعة العراقية

«لا يمكن أن تكون هناك حرية فردية حقيقية مع غياب الأمن الاقتصادي»

«جستر باولز»

رأينا في الفصل السابق كيف أن الحكومة العراقية انتهت بكونها تعتاش على ما يجود به القطاع النفطي من عوائد مالية، غير مأمونة وغير مستقرة، من أجل الصرف على ما تحتاجه ميزانيتها السنوية. إن هذا الوضع يعرّض، بلا شك، الأمن الاقتصادي للبلاد إلى الخطر، وهذا بدوره يعرض أمن البلاد السياسي إلى الخطر. إن الواجب على الحكومة أن تعي جدية ودرجة هذا الخطر وأن ترتفع بأدائها إلى المستوى اللازم لدرئ أي خطر قد يطال حياة الشعب أو سلامة البلاد.

إن الخطوات الواجب اتخاذها، كما بيّناها وكررناها في العديد من صفحات هذا الكتاب تتضمن بناء القطاعات الاقتصادية الغير إستخراجية، كالزراعة والصناعة والخدمات، لتصبح هذه قاعدة اقتصادية عريضة، متنوعة، متطورة، مربحة، ذات نمو مستدام، ومصدر ضريبي باعتباره دخل حكومي مأمون ومستمر ومتصاعد، تستند إليه الحكومة في تمويل ميزانيتها السنوية. ويلازم ذلك تراجع تدريجي في دور قطاع استخراج النفط الخام في تمويل الميزانية وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

استغلال المواد الأولية المحلية

إن أحد القطاعات الاقتصادية المهمة الواجب أعادة بنائها وتنميتها هو قطاع الصناعات التحويلية (Manufacturing Industry) إن هذا القطاع مهم جداً لتشغيل القوة العاملة من جهة ومصدر دخل ضريبي للحكومة من جهة أخرى. على أن النجاح في بناء هذا القطاع يحتاج إلى توفير البنية التحتية واستثمارات القطاع الخاص وقيام الحكومة بتوفير البيئة المناسبة، ومنها البيئة القانونية، وكذلك قيامها بدور رقابي فعال. وسينجح القطاع الصناعي عند توفر المواد الأولية المحلية الرخيصة.

الغاز الطبيعي

إن من أفضل المواد الخام المتوفرة بغزارة داخل العراق – ولربما أفضلها – هو الغاز الطبيعي، إذ يمكنه القيام بدورين أساسيين: أحدهما كمصدر رخيص ونظيف لتوليد الطاقة الكهربائية، وثانيهما كمادة أولية (لقيم) في الصناعات البتروكيمياوية. أن دور الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية سيكون مهماً جداً لكونه رخيص الثمن، وبذلك فأنه سيوفر طاقة كهربائية رخيصة للصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه الطاقة في عملياتها الإنتاجية. لذلك ونظراً لأهمية الغاز الطبيعي في الاقتصاد العراقي نرى من الواجب استغلال هذه الثروة داخل العراق استغلالاً عقلانياً وعدم التفريط به بتصديره إلى الخارج وهو يولد للاقتصاد العراقي قيمة مضافة أضعاف ما يولدها من التصدير، ولكن يمكن تصديره في حالة كونه فائضاً عن حاجة الطلب المحلي فقط.

العقد مع شركة شل

قامت وزارة النفط العراقية بالتفاوض مع شركة النفط العالمية شل (Shell) حول استغلال ما يقارب 700 مليون قدم مكعب قياسي (مقمق) باليوم من الغاز المصاحب يُنتج في محافظة البصرة ثم يُهدر حرقاً. وقد انتهت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاق مبادئ (Heads of Agreement) ملزم مع تلك الشركة في أيلول (سبتمبر) 2008 صودق عليه من قبل مجلس الوزراء. ولقد مهّد ذلك الاتفاق الطريق لمفاوضات تفصيلية حول صفقة نهائية يُتوقع أن تتم ويصادق عليها في هذه السنة (2009). ولقد تضمن اتفاق المبادئ هذا تكوين شركة مشتركة (Joint Venture) مملوكة بنسبة 51٪ من قبل شركة غاز الجنوب وبنسبة 49٪ من قبل شركة شل. إن الهدف من هذه الشركة هو جمع الغاز المصاحب، والذي يتم حرقه حالياً، ثم القيام بمعالجته وتصديره بعد سد حاجة الطلب المحلي.

لقد ادّعى وزير النفط العراقي خلال مقابلات جانبية إثر اجتماع منظمة الأوبك بعاصمة النمسا (Vienna) بتاريخ 9 أيلول (سبتمبر) 2008 إن إنتاج العراق الحالي من النفط هو حوالي 2.5 مليون برميل يومياً، ثم سيصعد هذا الإنتاج بالنهاية إلى ستة ملايين برميل يومياً يزداد على أثره إنتاج الغاز المصاحب من منطقة البصرة إلى خمسة مليارات قدم مكعب قياسي يومياً. وقال الوزير بخصوص دفع رأسمال الشركة المزمع تكوينها، إن حصة شركة غاز الجنوب (51٪) ستسدد بتملك الشركة الجديدة وحدات الغاز الحالية العائدة لشركة غاز الجنوب وكذلك الكابسات وكافة المنشآت السطحية المتعلقة. وقال الوزير أيضاً إن الغاز المزمع تصديره سيكون بهيئة سائلة (LNG)، حيث يتم تسييل هذا الغاز بواسطة منشآت طافية (floating) بعيدة عن الشاطئ (offshore)[1].

ولقد تعرض هذا الاتفاق إلى انتقادات من جانب بعض شركات النفط وذوي الاختصاص من العراقيين (بضمنهم كاتب هذه السطور)، باعتبار أن هذا الاتفاق تم بغياب أية منافسة، وإنه قد يفتح الباب أمام شركة شل لاحتكار كامل الغاز الطبيعي المنتج في جنوب العراق. أضف إلى ذلك أن شركة شل تزمع تصدير الغاز بهيئة سائلة، وقد تكون كلفة هذه الوسيلة أعلى من وسيلة تصديره بهيئة غازية بواسطة الأنابيب. هذا ناهيك عن دعوى أن العراق سيحتاج إلى كافة الغاز المنتج في السنوات القادمة لسد احتياجاته المحلية ولن يكون هناك فائض للتصدير في هذه المرحلة.

ونظراً لثروة العراق العظيمة من الغاز الطبيعي، باعتبارها رافداً مهماً من روافد الاقتصاد العراقي، وكذلك تعرضها للهدر حرقاً بالوقت الحاضر، وقيام السلطات العراقية بالاتفاق مع شركة شل من أجل استغلال الغاز المهدور، قام كاتب هذه السطور بالإدلاء بدلوه في هذا الموضوع المهم بكتابة مقالة يُضمّن فيها رأيه بالعقد المبرم مع شل وكيفية استغلال غاز العراق لمصلحة العراق.

وإذ كان الكاتب على وشك نشر تلك المقالة تسلم رسالة من الدكتور علي حسين بلو، رئيس لجنة النفط والغاز في مجلس النواب العراقي، طالباً فيها رأي الكاتب بخصوص أتفاق المبادئ موضوع البحث بين وزارة النفط وشركة شل (أنظر نص الرسالة وجوابها في الصفحة التالية). وتوخياً لفائدة القارئ الكريم ارتأينا أدناه عرض مقالة الكاتب التي أُرسلت للنشر كما أُرسلت أيضاً كجواب على رسالة الدكتور علي حسين بلو، بعد حذف بعض المقاطع منها منعاً لتكرار معلومات عن الغاز الطبيعي العراقي وردت مسبقاً في المبحث الأول من هذا الكتاب، وإضافة معلومات أخرى لم ترد بالمقالة وذلك أكمالاً للفائدة.

في هذه المقالة ارتأينا عرض أوجه استغلال الغاز الطبيعي داخل العراق في توليد الطاقة الكهربائية وفي الصناعات البيتروكيمياوية وكذلك الصناعة النفطية وبما يقدم أفضل المنافع للعراق. كما سيتضمن تحليلنا الإجابة عن سؤال أيهما أقل كلفة: تصدير الغاز الفائض عن الحاجة المحلية بواسطة الأنابيب أم تسييله ثم نقله إلى أسواق الاستهلاك بواسطة ناقلات الغاز المسال؟ وأيهما أفضل لمصلحة الشعب العراقي: أن يتم استغلال الغاز العراقي بالمشاركة مع الأجنبي كما تريد وزارة النفط أو بواسطة الطاقات الوطنية كما يريد الوطنيون العراقيون، ولماذا؟ هذا ولا حاجة إلى القول بأن الغاية من العمل هذا هو دوماً خدمة المصالح العامة لوطننا الغالي ولشعبنا العراقي الحبيب.

إنتاج الغاز في العراق

لقد بلغ معدل إنتاج الغاز في العراق – وكله من الغاز المصاحب تقريباً – خلال فترة الخمس سنوات 2003–2007 نحو 11.4 مليار متر مكعب سنوياً، أي ما يعادل نحو 1,100 مليون قدم مكعب قياسي (مقمق) يومياً يحرق نحو 64٪ منه كما جاء في إحصائية منظمة الأوبك لسنة 2007، أي ما يزيد قليلاً على 700 مقمق يومياً، وهذا الرقم ينسجم مع التفاصيل القليلة المذكورة في اتفاق وزارة النفط مع شركة شل، كما بينا في صدر هذه المقالة (أنظر جدول رقم 1–18).

جدول رقم (1-18): الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمرسل للحرق في العراق 2003-2007 (مليون متر مكعب)

السنة	الإنتاج الكلي	المستهلك	المرسل للحرق	المعاد حقنه	الانكماش
2003	9,500	1,560	7,140	-	800
2004	10,500	1,000	8,000	500	1,000
2005	11,350	1,450	7,900	800	1,200
2006	11,900	1,450	6,600	800	3,050
2007	13,596	1,460	6,621	763	4,752
المعدل السنوي	**11,369**	**1,384**	**7,252**	**716**	**2,160**

المصدر: منظمة الأوبك، الإحصائية السنوية (2007).

ونظراً لأن معدل إنتاج العراق من النفط الخام خلال الفترة 2003–2007 بلغ 1.9 مليون برميل يومياً، كما جاء في الإحصائية المذكورة، فإن هذه الأرقام تعطينا نسبة غاز/ نفط معدلها 600 قدم مكعب للبرميل الواحد، أي أن إنتاج برميل واحد من النفط الخام سينتج معه نحو 600 قدم مكعب من الغاز المصاحب كمعدل.

ويبدو من حيثيات ورقة وزير الكهرباء العراقي التي ألقاها خلال مؤتمر «**برنامج تنمية العراق: النفط والغاز والكهرباء والبتروكيمياويات**» المنعقد في دبي بتاريخ 1–3 أيلول (سبتمبر) 2007: إن خطة وزارة النفط تتضمن رفع الإنتاج إلى خمسة ملايين برميل يومياً بحلول سنة 2010م، ثم إلى 6.5 مليون برميل يومياً بحلول 2015، وبناء على النسبة غاز/نفط المحسوبة أعلاه – بافتراض أنها ستبقى ثابتة بحدود 600 قدم مكعب/برميل – فإن حجم الغاز المصاحب المنتج سيكون نحو 3.6 مليار قدم مكعب قياسي يومياً (37 مليار متر مكعب سنوياً) في 2010م ونحو 3.9 مليار قدم مكعب قياسي يومياً (40 مليار متر مكعب سنوياً) في 2015م.

الأستاذ الدكتور محمد علي زيني

تحية طيبة

ترسل لجنتنا نسخة من اتفاق المبادئ بين شركة شل وشركة غاز الجنوب الذي وقع بالأحرف الأولى بتأريخ 2008/9/22 ، راجين بيان رأيكم بالأتفاق المذكور بهدف التوصل الى صيغة متينة خدمة لأقتصادنا الوطني وحفاظا على ثروة البلد وتحقيقا لأفضل حالة لأستثمار الغاز

مع وافر الشكر والتقدير

د.علي حسين بلو
رئيس لجنة النفط والغاز
23 تشرين الأول 2008

الدكتور علي حسين بلو المحترم
رئيس لجنة النفط و الغاز
مجلس النواب العراقي

عزيزي دكتور علي
تحية أخوية طيبة و بعد

شكرا على رسالتكم الألكترونية القيمة و ملحقاتها (إتفاقية شركة شل مع شركة غاز الجنوب). أرجو أطلاعكم على ملحق رسالتي هذه، وهي مقالة دعتني لكتابتها و نشرها نفس إتفاقية شركة شل مع شركة غاز الجنوب، والتي تطلبون بيان رأيي فيها. أن المقالة هذه تبين رأيي في الأتفاقية من حيث إنعكاساتها على الأقتصاد العراقي فقط. أما من ناحيتها القانونية، فإنني و إن كنت أحمل شهادة القانون، إلا أنني لم أمارس هذه المهنة و لا أريد أن أغبنكم بأعطائكم رأيي الشخصي فقط. لذلك سأتصل بأحد أصدقائي، و هو محامي قدير، و سندرس الأتفاقية سوية و أبعث لكم بعد ذلك رأيا قانونيا بالموضوع.

و بهذه المناسبة ستطلعون من خلال قرائتكم لهذه المقالة على رأيي و استنتاجاتي بخصوص المحطات الكهربائية المنصوبة الآن والتي ستنصب مستقبلا بالعراق، و تفضيلي إستعمال الغاز الطبيعي مع الطوربينات الغازية ذات الدورة المركبة بدلا مما هو منصوب حاليا و سينصب مستقبلا، و ذلك لأسباب أقتصادية و بيئية وفنية، راجيا أطلاع زملائكم النواب في لجنة الطاقة الموقرة بشأن الموضوع.

ختاما، أرجو لكم من الله الموفقية في خدمة وطننا الغالي، كما أرجوكم قبول وافر تقديري واحترامي.

المخلص
محمد علي زيني
مركز دراسات الطاقة العالمية - لندن
25 تشرين الأول 2008

إنّ الأرقام التي أوردها وزير الكهرباء بورقته المذكورة أعلاه بخصوص خطة وزارة النفط لإنتاج النفط الخام تبدو الآن متفائلة جداً، خصوصاً فيما يتعلق بإنتاج سنة 2010. فقد أعلن وزير النفط بحديث له نُشر في 2009/4/6 أن السعة الإنتاجية للنفط الخام بالوقت الحاضر تبلغ 2.5 مليون برميل يومياً وأنها، بموجب خطة العشر سنوات 2008–2017، ستزداد بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً خلال ثلاث إلى أربع سنوات، أي ستصل إلى أربعة ملايين برميل يومياً خلال 2012–2013، ثم تزداد إلى ستة ملايين برميل يومياً خلال 2014–2015[2]على أننا سنعود إلى ورقة وزير الكهرباء عندما نتكلم عن تخمينات الغاز المطلوبة لتزويد وزارة الكهرباء بما تحتاجه من غاز لتنفيذ خططها المستقبلية.

الطاقة الكهربائية بالعراق: حاضراً ومستقبلاً

إن سعة التوليد الكهربائية المنصوبة حالياً بالعراق، كما جاء في ورقة وزير الكهرباء المذكورة أعلاه، هي 11,120 ميغا واط، غير أن المنظومة هذه مع شبكة التوزيع المرتبطة بها قديمة جداً، وتفتقد إلى الصيانة المطلوبة، كما أنها تعرضت خلال غزو العراق إلى النهب ولا زالت تتعرض إلى التخريب. وتقدر ذروة الطلب بحدود 10,500 ميغا واط (صيف 2007)، كما أن نسبة التوليد إلى الطلب هي بحدود 40٪–50٪. إن النقص الحاصل في توليد القدرة الكهربائية يعالج بقطع الحمل الكهربائي (Load Shedding) بالتناوب لفترة معدلها 12–16 ساعة يومياً. إن السعة المنصوبة تتكون من4,441 ميغا واط (40٪) محطات حرارية (Thermal Plants)، و4,226 ميغا واط (38٪) محطات غازية (Gas Plants) و2,446 ميغا واط (22٪) محطات مائية (Hydropower Plants). إن توزيع الحمل بالوقت الحاضر يميل بشدة لصالح الاستعمال المنزلي، على أن هذه الخصوصية في التوزيع ستنتهي عند استعادة الاقتصاد العراقي لحيويته واستئنافه لنموه، حينها ستأخذ قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة نصيبها المناسب من الحمل.

إن خطة وزارة الكهرباء الرئيسية، بصيغتها الأولية، تتضمن نصب سعة توليد جديدة بمقدار 17,123 ميغا واط بحلول عام 2015م. وسيكون توزيع هذه السعة، من حيث حاجتها للطاقة الأولية، كالآتي: 8,205 ميغا واط حرارية، 6,846 ميغا واط غازية و2,072 ميغا واط محطات مائية وديزل. وبحلول سنة 2015م ستكون السعة القديمة المنصوبة ومقدارها 11,120 ميغا واط قد تم تأهيلها بالكامل، وسيصبح المجموع لسعة التوليد المنصوبة 28,243 ميغا واط، كما تدعي الوزارة، منها 12,653 ميغا واط (45٪) محطات حرارية (أي تدار طوربيناتها بواسطة البخار) و11,072 ميغا واط (39٪) محطات غازية. ومن بين 30 محطة غازية مزمع نصبها، اثنان منها فقط، كما يبدو من ورقة وزير الكهرباء، ستستعمل طوربينات غازية ذات الدورة المركبة (Combined Cycle Gas Turbines) في حين أن الـ28 محطة غازية الباقية ستستعمل

طوربينات غازية ذات الدورة المفتوحة (Open Cycle Gas Turbines) وهذه مسألة تثير دهشتنا وحيرتنا، ذلك أن الطوربينات ذات الدورة المركبة تتميز بكفاءة عالية معدلها نحو 54٪ قياساً بذات الدورة المفتوحة ومعدل كفاءتها نحو 35٪ فقط. أضف إلى ذلك أن الطوربينات الغازية ذات الدورة المفتوحة تستعمل لحمل الذروة (Peak Load) لسرعة تشغيلها، ولكن كلفة الطاقة الكهربائية المنتجة بواسطتها أعلى من تلك التي تنتجها الطوربينات الغازية ذات الدورة المركبة والتي تستعمل لحمل الأساس (Base Load)، فلماذا التركيز على الأولى دون الثانية في حين أن الأولى (أي الطوربينات الغازية ذات الدورة المفتوحة) تولد الطاقة الكهربائية بكلفة أعلى، كما أن كفاءتها أقل من كفاءة الثانية (أي الطوربينات الغازية ذات الدورة المركبة)؟ مرة أخرى نوجه سؤالنا إلى وزير الكهرباء: لماذا لا تستعمل الأخيرة بدلاً من الأولى؟

توليد الطاقة الكهربائية: النفط أم الغاز كوقود ؟

إن استعمال الغاز كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية هو الأفضل قياساً باستعمال النفط كوقود، والسبب الرئيسي وراء ذلك – من بين أسباب أخرى – هو أن كلفة الوقود لتوليد الوحدة الكهربائية كيلو واط – ساعة (kwh) في حالة الغاز هي أرخص من كلفتها عند استعمال النفط، ولربما تنزل الكلفة إلى النصف. ولكن يشترط في ذلك استعمال طوربينات الغاز ذات الدورة المركبة، والتي هي أكثر كفاءة من طوربينات الغاز ذات الدورة المفتوحة، كما هي أكثر كفاءة من طوربينات البخار الذي يتولد بحرق النفط. ذلك أن طوربينات الغاز ذات الدورة المركبة تولد الكهرباء مرتين، المرة الأولى عندما يحترق الغاز ويحرك الطوربين الغازي لتوليد الكهرباء، والمرة الثانية عندما يُستغل نفس الغاز المحترق، بعد أداء عمله في تحريك الطوربين الغازي، لكي يولد بخاراً يقوم بتحريك طوربين بخاري وهذا بدوره يولد الكهرباء أيضاً.

ومن أجل توضيح ذلك، قمنا بحساب كلفة الوقود الغازي قياساً بوقود النفط لتوليد طاقة مقدارها كيلواط – ساعة واحدة، وتم ذلك باستغلال الرسم البياني الذي احتوته ورقة وزير الكهرباء حول احتياجات محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 1,000 ميغا واط ومعامل حمل قدره 80٪، باستعمال طوربين غازي ذو دورة مركبة وكفاءة 53٪، وكذلك باستعمال طوربين حراري (بخاري) حيث يُستعمل نفط الوقود (fuel oil) لتوليد البخار، علماً أن كفاءة هذا الطوربين هي 38٪ فقط. كذلك استعملنا الأسعار السائدة في الأسواق الأمريكية في 25 أيلول (سبتمبر) 2008، وهو اليوم الذي قمنا فيه بتلك الحسابات، وكانت الأسعار كالآتي: 8.15 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (British Thermal Unit) من الغاز الطبيعي و91 دولار للبرميل الواحد من نفط الوقود الذي يحتوي على 1% كبريت. وقد تبين لنا من تلك الحسابات أن كلفة الوقود لتوليد وحدة واحدة من الطاقة الكهربائية باستعمال نفط الوقود تعادل نحو 1.7 كلفتها باستعمال الغاز الطبيعي.

ولهذه النتيجة سببان: السبب الأول هو أن النفط أغلى من الغاز محسوباً على أساس الوحدة الحرارية البريطانية للنفط والغاز، والسبب الثاني هو لتفوق كفاءة الطوربين الغازي (ذو الدورة المركبة) على الطوربين الحراري (البخاري)، كما أوضحنا أعلاه. ونظراً لأن كلفة الوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية تعادل – على العموم – نحو 70٪ من كلفة الإنتاج الكلية، ونظراً لأن الكلفة الرأسمالية (Capital Cost) وكذلك الكلفة التشغيلية (Operating Cost) هي أقل في حالة محطة كهرباء غازية منها في حالة محطة كهرباء حرارية، نستنتج أن الكلفة الكلية لتوليد الطاقة الكهربائية باستعمال الغاز الطبيعي والطوربين الغازي ذو الدورة المركبة أرخص بكثير من توليد نفس الطاقة في محطة كهرباء حرارية بنفس السعة وتستعمل زيت الوقود أو النفط الخام.

هنالك أيضاً سبب آخر يدعو إلى تفضيل محطات الكهرباء الغازية على الحرارية يتعلق بمسألة الاحترار أو الاحتباس الحراري (Global Warming). ذلك أن النفط يحتوي على عنصر الكربون أكثر مما يحتويه الغاز، ونتيجة لذلك تكون كميات غاز ثاني أوكسيد الكربون المنبعثة من النفط عند حرقة أكثر مما ينبعث من الغاز. وثاني أوكسيد الكربون، كما هو معلوم، أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في عملية الاحتباس الحراري. هنالك ميزة أخرى تحسب لمصلحة طوربين الغاز ذو الدورة المركبة وهي المرونة في النصب، كما يُجهز هذا الطوربين على شكل وحدات متكاملة ومستقلة (modules) تتوائم مع السعات المطلوبة لمحطات الكهرباء الجديدة وكذلك تنسجم مع الحاجة عند توسيع المحطات القديمة. ولهذه الأسباب أصبحت محطات الكهرباء الغازية هي السائدة في أوروبا وأمريكا واليابان والعديد من أقطار العالم في حالة المفاضلة بينها وبين محطات الكهرباء الحرارية المعتمدة على النفط كوقود.

توليد الطاقة الكهربائية في حالة العراق

إن حسابات كلفة الوقود التي بيّناها أعلاه تنطبق على محطة كهربائية في أمريكا نظراً لاستعمالنا أسعار النفط والغاز لذلك البلد. أما في الحالة العراقية فإن الحسابات ستختلف لكون العراق بلداً منتجاً للنفط والغاز وبكلفة قليلة قياساً بأمريكا. ففي العراق يمكن اعتبار كلفة الغاز صفراً طالما تم إنتاجه بمصاحبة النفط، حيث أن النفط بذاته هو المقصود من العملية الإنتاجية وهو يتحمل كلفة الإنتاج. إن الكلفة الوحيدة التي يمكن أن يتحملها الغاز المصاحب هي كلفة المعالجة (Processing) ثم كلفة النقل إلى محطة الكهرباء. وإذا اعتبرنا كلفة نقل الغاز إلى المحطة مساوية لكلفة نقل النفط إلى نفس المحطة، فإن الكلفة الوحيدة التي سيتحملها الغاز هي كلفة المعالجة. ومن أجل المقارنة بين النفط والغاز في هذه الحالة لنفترض – تبسيطاً – أن البرميل الواحد من النفط يعادل ستة آلاف قدم مكعب من الغاز من حيث المحتوى الحراري. وعلى هذا الأساس ونظراً لأن كلفة معالجة ستة آلاف قدم مكعب من الغاز لا تتجاوز الدولار الواحد إلا

قليلاً – حسب تخميننا – وهذه الكلفة قليلة مقارنة بكلفة البرميل الواحد من النفط (كلفة رأسمالية + كلفة تشغيلية) والتي نقدرها بنحو خمسة دولارات للبرميل الواحد في حالة العراق، نستنتج أن كلفة الوقود لإنتاج كيلو واط – ساعة واحدة في محطة حرارية بالعراق تستعمل النفط كوقود تعادل حوالي خمس مرات كلفة إنتاج نفس الكمية من الطاقة الكهربائية باستعمال الغاز الطبيعي مع طوربين ذو دورة مركبة في محطة غازية.

بناءً على الاستنتاج أعلاه فإن السؤال الذي يطرح نفسه فوراً هو: لماذا إذن هذا الإصرار على استعمال النفط والتوسع باستعماله وهو الأعلى كلفة مقارنة مع الغاز؟ نسوق هذا السؤال إلى وزير الكهرباء العراقي علّنا نجد عنده الجواب، أما نحن، وبناء على حساباتنا، ومن باب حرصنا على مصلحة العراق، لسنا فقط ندعو إلى استعمال الغاز مع طوربينات الدورة المركبة في توليد الكهرباء لتغذية حمل الأساس، وإنما ندعو أيضاً إلى تحوير محطات الكهرباء الحرارية الحالية لكي تشتغل على الغاز وباستعمال الطوربينات الغازية ذات الدورة المركبة، كما ندعو إلى إحلال الغاز محل النفط وحرقه لتوليد الكهرباء بدلاً من حرق الأخير، ثم العمل على تصدير النفط لكون ريعه هو الأعلى قياساً بريع الغاز. فبموجب حسابات خاصة قمنا بها تفترض 40 دولاراً لبرميل النفط الخام المصدر، و3.5 دولار لكل ألف قدم مكعب يجري تصديرها، وعلى أساس المكافئ الحراري لبرميل واحد من النفط الخام هو ستة آلاف قدم مكعب، وباحتساب كلفة إنتاج النفط الخام وكلفة معالجة الغاز وقيمة الغازات السائلة (NGLs) التي تستخلص بمعالجة الغاز، وباعتبار الأثر السلبي على الطلب العالمي على النفط عند تصدير الغاز وهو منافس للنفط، نجد أن الريع المستحصل من أنتاج وتصدير برميل واحد من النفط يساوي 35 دولاراً مقابل ريع قدره 22 دولاراً يستحصل من أنتاج وتصدير ستة آلاف قدم مكعب من الغاز (بضمنها تصدير السوائل المنتجة مع الغاز). وبهذه العملية يمكن توفير 13 دولاراً للخزينة العراقية مقابل كل برميل نفط يجري تصديره نتيجة استبداله بالغاز في محطات الكهرباء بالعراق. ذلك على أساس الأسعار المذكورة أعلاه، وسيزداد التوفير كلما زادت الأسعار.

ذلك من جهة، ومن جهة أخرى بناءً على كون كلفة وحدة الطاقة الكهربائية المنتجة باستعمال الغاز هي أقل بكثير من كلفتها باستعمال النفط، كما بينا سلفاً، وبناءً على كون الغاز أنظف من النفط وأكثر رأفة منه بالبيئة نتيجة احتوائه على كميات من الكربون أقل مما يحتويه النفط، يصبح لزاماً على وزارة الكهرباء استعمال الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية بدلاً من النفط، كما يصبح لزاماً على وزارة النفط العمل الجاد على إصلاح ما تضرّر من مشروعي غاز الشمال والجنوب بما فيهما وحدات معالجة الغاز والكابسات ومتعلقاتهما في الرميلة وخور الزبير، ولا نعلم لماذا تم إهمال هذا العمل الحيوي علماً أنه قد تقرّر القيام به منذ صيف 2003م، وكان

المتوقع إتمام أعمال تصليح وإعادة تأهيل منشآت النفط والغاز بحلول شهر نيسان 2004 (كان كاتب هذه السطور أحد أعضاء اللجنة التي أشرفت على تحضير الخطة القصيرة الأجل لإعادة تأهيل البنية التحتية النفطية التي دُمرت إثر الغزو). نعم، لم هذا الإهمال وقد مرّت أربع سنوات ونصف على الأجل المذكور، والغاز يستمر نصيبه الحرق ولا ينتج منه غاز البترول المسال (LPG) أو غاز الاسطوانات كما يسمّيه الناس وهو يمس الحياة اليومية للمواطن العراقي؟

وحول هذا الموضوع بالذات ورد مؤخراً تقرير جديد[3] للمفتش العام الأمريكي ذكر فيه أن تعاقداً مع شركة KBR بقيمة 722 مليون دولار (562 مليون دولار تمويل أمريكي والباقي، 160 مليون دولار، من مبيعات النفط العراقي) لإعادة بناء منشآت النفط والغاز، قد أجريت عليه العديد من التعديلات، وشابته تجاوزات في التكلفة، ولم يُلتزم بجدوله الزمني حيث امتدت فترة التعاقد من عام 2004 حتى عام 2008، وافتقر إلى الرقابة كما هي الحال مع العديد من التعاقدات التي وُقّعت في الأعوام الأولى من الحرب في العراق. وأشار التقرير أيضاً إلى أن الحكومة العراقية لم تقم بالصيانة المناسبة للمنشآت والمعدات التي أُعيد بنائها والتي تكلفت مئات الملايين من الدولارات، ولا يبدو أنها ملتزمة بإتمام أو استخدام بعض المشروعات. وكان هناك عقد لترميم مشروع الغاز الطبيعي في الجنوب بقيمة 147 مليون دولار، وقد جرى عليه 35 تعديل وارتفعت الكلفة بحوالي 10 مليون دولار، ولكن تم إنهاؤه قبل تركيب مراوح كابسات الغاز، وقد جرى تخزين تلك المراوح في مستودعات ولم يتم تركيبها حتى الآن.

تقدير الطلب المحلي على الغاز في العراق

إن خطة وزارة الكهرباء الأولية والرئيسية تستدعي نصب سعة توليد كلية قدرتها 28,243 ميغا واط بحلول سنة 2015م، بحيث تكون سعة المحطات الحرارية منها 12,653 ميغا واط وسعة المحطات الغازية 11,072 ميغا واط. ويبدو من حيثيات ورقة وزير الكهرباء أن مجموع سعة المحطات الغازية التي تستعمل طوربينات غازية ذات الدورة المركبة ستكون 500 ميغا واط فقط، ولكن لاستغرابنا وذعرنا الشديدين ستكون سعة المحطات الغازية بطوربينات ذات دورة مفتوحة 10,572 ميغا واط، وهذه تمثل أكثر من 95٪ من السعة الكلية لمحطات البلد الغازية! ولم تقدم ورقة الوزير أي تفسير لهذا الاختيار الغريب على الرغم من تدني كفاءة المحطات بطوربينات ذات الدورة المفتوحة كما بيّنا أعلاه، وهي تستعمل عادة لمواجهة حمل الذروة، كما هي الحال في باقي أقطار العالم، في حين أن المحطات بطوربينات غازية ذات الدورة المركبة هي التي تستعمل عادة في تغذية حمل الأساس وليس المحطات الغازية بطوربينات ذات الدورة المفتوحة كما هي عليه الحال في العراق الآن.

ومن أجل تقدير كميات الغاز التي ستحتاجها وزارة الكهرباء إذا افترضنا أن هذه الوزارة

ستغير رأيها وتقرر نصب طوربينات ذات الدورة المركبة لجميع المحطات الغازية، كما ستقوم تدريجياً بتحوير المحطات الحرارية وتحويلها إلى محطات غازية – رغم قناعتنا بأن هذا ربما لن يحصل ولكننا نحظر للحالة الأصح في توليد الطاقة الكهربائية – فإن السعة الكلية للمحطات الغازية ستصبح 23,725 ميغا واط. وبموجب حساباتنا التقريبية – اعتمدنا لتلك الحسابات على قياساتنا للرسم البياني الذي احتوته ورقة وزير الكهرباء كما أشرنا أعلاه – سيكون مجموع استهلاك هذه المحطات نحو 310 مقمق يومياً من الغاز المعالج (Processed Gas) أو نحو 400 مقمق يومياً من الغاز الخام (Raw Gas).

وفيما يخص احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى للغاز في سنة 2015م، فإن تقديرها سيكون صعب جداً نظراً للخراب الذي أصاب الاقتصاد العراقي منذ سنة 1991م وعدم وجود مؤشرات مقبولة يمكن استعمالها أو البناء عليها. على أننا وجدنا تقديرات لسنة 1990م لتوزيع الغاز بنسب مئوية حسب القطاع الاقتصادي (علماً أن سنة 1990م لم تكن سنة اعتيادية بالكامل نظراً لفرض الحصار الاقتصادي على العراق منذ أوائل شهر أيلول لتلك السنة) وقد كان توزيع استهلاك الغاز كالآتي: 27.3٪ لتوليد الطاقة الكهربائية، 19.5٪ كلقيم للقطاع الصناعي، 12.5٪ وقود للقطاع الصناعي، 35.8٪ استهلاك الصناعة النفطية و4.9٪ للصادرات. وفي سنة 1990 بلغ استهلاك العراق من الغاز 3,980 مليون متر مكعب (385 مقمق يومياً) طبقاً لنشرة أوبك الإحصائية لتلك السنة، كما بلغ إنتاج العراق من النفط في نفس السنة 2.1 مليون برميل يومياً. وبناء على ورقة وزير النفط التي ادعى فيها بأن إنتاج العراق من النفط في عام 2015م سيصل إلى 6 مليون برميل يومياً (وهذا قد يكون أمراً مستبعداً ولكننا سنأخذ به من أجل التخمين على أية حال) وباستعمال نفس نسبة الغاز المستهلك إلى النفط المنتج في سنة 1990م، فإن الصناعة النفطية ستحتاج إلى نحو 500 مقمق يومياً بحلول سنة 2015م.

أما بخصوص الصناعة التحويلية بالعراق، وهي قد أصبحت خَرِبة وقديمة جداً نتيجة للحصار الاقتصادي والحروب، يتحتم على الحكومات العراقية إنعاشها وتأهيلها، كما يتحتم رعاية القطاع الصناعي بصورة عامة لكي يحقق نمواً سريعاً من خلال خطط تنموية مدروسة وقوانين استثمارية مناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment). إن وزير الصناعة العراقي، بورقته التي ألقاها في مؤتمر برنامج تنمية العراق في دبي – وقد أشرنا إلى هذا المؤتمر سابقاً – قدم تعداداً للصناعات الرئيسية التي تستعمل الغاز كلقيم أو وقود أو كليهما معاً، وقد اشتملت تلك الصناعات على الصناعات الحالية في الجنوب بعد إكمال تأهيلها خلال 2007–2009م، وصناعات الأسمدة في خور الزبير وفي الشمال وفي القائم (الأنبار)، ومجمع البيتروكمياويات في البصرة، وصناعة الاسمنت، وصناعة الألمنيوم في غرب العراق، وقد أشار

الوزير إلى أن تلك الصناعات مجتمعة ستحتاج إلى 1,370 مقمق يومياً. وإذا أضفنا إلى هذه الكمية تقديرنا لما تحتاجه بعض الصناعات الصغيرة، وأخذنا بنظر الاعتبار أن الغاز المجهز للاستهلاك الصناعي (أو غير الصناعي) هو غاز جاف (Dry Gas)، أي تمت معالجته وهو بذلك يتعرض إلى فاقد (Shrinkage) بعد المعالجة، فإن تقديرنا لمجموع ما ستحتاجه الصناعات العراقية من الغاز الخام بحلول سنة 2015م (وهذا تقدير أولي) سيكون 1,900 مقمق يومياً.

بناءً على تقديراتنا لاحتياجات الطاقة الكهربائية والصناعة النفطية والصناعات التحويلية، فإن مجموع ما سيحتاجه العراق من الغاز للاستهلاك المحلي بحلول سنة 2015م سيكون نحو 2.8 مليار قدم مكعب قياسي يومياً. وإذا كان العراق سينتج ستة ملايين برميل يومياً حسبما قاله مؤخراً وزير النفط، وعلى افتراض أن كل برميل نفط خام سينتج 600 قدم مكعب من الغاز المصاحب، فإن مجموع ما سينتجه العراق في سنة 2015 سيكون بحدود 3.6 مليار قدم مكعب يومياً. وفي ظل هذه الافتراضات ستتم تلبية احتياجات العراق من الغاز بسهولة، كما سيفيض عن حاجة الطلب المحلي نحو 800 مليون مقمق يومياً. ولو نظرنا إلى جغرافية إنتاج العراق من النفط لوجدنا أن محافظة البصرة لوحدها ستنتج أكثر من ملياري قدم مكعب قياسي يومياً من الغاز المصاحب إذا ما تم تطوير الحقول الحالية المنتجة كلياً وجزئياً بحلول سنة 2015م. هذا وإذا أضفنا إليها الحقول المكتشفة والغير مطوّرة (وهذه الحقول صغيرة مقارنة بالحقول المنتجة جزئياً) فإن إنتاج الغاز المصاحب من محافظة البصرة لوحدها سيصل إلى نحو 2.5 مليار قدم مكعب قياسي يومياً في سنة 2015م. إن مثل هذا الإنتاج الغزير سيلبي ما يقارب 90٪ من احتياجات العراق للغاز في تلك السنة.

الغاز الحر

لقد ركّزنا لحد الآن على الغاز المصاحب كمصدر لتلبية الطلب المحلي، ولم نتطرق إلى الغاز الحر سواءً للاستهلاك أو للتصدير. لم يتم سابقاً تطوير أي حقل للغاز الحر عدا حقل كور مور (الأنفال سابقاً)، وبناءً على عقد خدمة تم حديثاً بين حكومة إقليم كردستان من جهة وشركتي دانا غاز ونفط الهلال من جهة أخرى، أُعيد تأهيل حقل كور مور ويجري حالياً تطوير حقل چمچمال. ويقتضي العقد إنتاج الغاز من هذين الحقلين ومعالجته ثم نقله لغرض تزويد محطتي كهرباء أربيل (500 ميغا واط) والسليمانية (750 ميغا واط).

وإضافة إلى تطوير هذين الحقلين تتضمن الدورة الأولى من تراخيص التطوير التي تقوم بها حالياً وزارة النفط – إضافة لتأهيل وتطوير إضافي لستة حقول نفطية عملاقة – تطوير حقلين مكتشفين للغاز الحر هما عكّاز والمنصورية. كما تتضمن دورة التراخيص الثانية – إضافة لتطوير عشرة حقول نفطية مكتشفة ولكن غير مطورة – تطوير حقل صبّة الغازي الواقع جنوب البصرة.

ذلك ما تم وسيتم عمله بشأن حقول الغاز الحر بالوقت الحاضر. وإذا بقي العراق على موارده الحالية من الغاز الحر ولم تُكتشف حقول جديدة، يُفضل في هذه الحالة عدم تصدير الغاز الحر وحصره بدلاً من ذلك للاستعمال المحلي فقط. وسيكون الغاز الحر مفيداً جداً كوقود لحمل الذروة (Peak Load) في محطات البلد الكهربائية والذي يحصل عادة مرتين باليوم.

ويفيد الغاز الحر أيضاً في الحالات التي ينخفض فيها إنتاج النفط لسبب من الأسباب وينخفض معه إنتاج الغاز المصاحب مع استمرار الطلب المحلي على الغاز، أو حتى زيادته. حينئذ يقوم الغاز الحر بسد النقص الحاصل في إمدادات الغاز المصاحب، وينبغي في مثل هذه الحالات عدم اللجوء لغاز القبعة لسد النقص أو لتلبية حاجات حمل الذروة كما يحصل في الوقت الحاضر، ذلك أن الاستهلاك المستمر لغاز القبعة سيؤدي إلى انخفاض ضغط المكمن ويؤثر بالتالي سلباً على إنتاج النفط. وينبغي أيضاً على وزارة النفط، أو شركة النفط الوطنية عند إعادة تأسيسها، التفكير بإنشاء خزين غازي في مكامن تحت الأرض لأغراض إستراتيجية ولسد النقص في إمدادات الغاز التي قد تحصل نتيجة ظروف معينة، وينطبق هذا الأمر على النفط أيضاً.

لقد ذكرنا في معرض كلامنا عن احتياطيات العراق من الغاز أن هناك احتياطيات محتملة وغير مكتشفة تقدر بحوالي 332 تريليون قدم مكعب، يُعتقد أن 164 تريليون قدم مكعب منها هو غاز حر، والباقي (168 تريليون قدم مكعب) فهو غاز مصاحب. إن العراق، وهذا شيء أكيد، سوف لن يبقى على ما تم اكتشافه لحد الآن من حقول نفطية وغازية، وإنما ستضاف لها اكتشافات غزيرة أخرى. وللتدليل على ذلك نذكر ما تمكنت شركة النفط الوطنية من اكتشافه خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، إذ تمكنت أن تكتشف أكثر من عشرة حقول بضمنها حقول عملاقة كمجنون وغرب القرنة وشرقي بغداد وحلفاية، وبذلك أضافت الشركة نحو 45 مليار برميل إلى احتياطيات العراق الثابتة من النفط خلال عشر سنوات فقط!

إذا فرضنا إن احتياجات العراق من الغاز قد تصل على العموم إلى 3,000 مقمق يومياً في سنة 2015، وإذا كان الطلب المحلي على الغاز سيزداد بمقدار 5٪ سنوياً فإن هذا الطلب سيتجاوز 6,000 مقمق يومياً بحلول سنة 2030، وهذا يتطلب إنتاج 10 مليون برميل يومياً من النفط، بافتراض أن كل الطلب المحلي سيُسد من قبل الغاز المصاحب، ولا نعتقد أن العراق سيقرر الصعود بإنتاجه النفطي إلى ذلك المستوى رغم أنه قادر على ذلك. على أننا نعتقد بأن شركة النفط الوطنية، ونتيجة لحملة استكشافات مكثفة، ستكتشف احتياطيات غزيرة من الغاز الحر تكفي ليس فقط لمساندة الغاز المصاحب لسد الطلب المحلي وإنما للتوسع في التصدير أيضاً.

الغاز العراقي إلى أوروبا

إن استهلاك أوروبا للغاز الطبيعي يتصاعد بمر السنين، وإن اعتماد هذه القارة على استيراد الغاز هو الآخر يتصاعد بمر السنين. إن أكبر مصدّر غاز إلى أوروبا هي روسيا التي بلغت صادراتها نحو 56٪ من مجمل واردات أوروبا من الغاز في سنة 2007، ويأتي شمال أفريقيا (وبالأخص الجزائر) بالمرتبة الثانية بعد روسيا كمصدّر لأوروبا. هذا ويُقدّر أن اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي المستورد سيستمر بالارتفاع حتى يصل نحو 70٪ من مجمل استهلاكها في سنة 2030. ونظراً لارتفاع سخونة الخلافات الجيوسياسية بين روسيا من جهة والولايات المتحدة وحليفتها أوروبا من جهة أخرى، فإن الأخيرة أضحت تحاول بجد تنويع مصادر الغاز المستورد وبدأت تتجه من أجل ذلك نحو دول بحر قزوين والشرق الأوسط.

ونظراً لأن إنتاج العراق من الغاز المصاحب في سنة 2015م سيكون نحو 3,600 مقمق يومياً في حين سيكون الطلب المحلي نحو 3,000-2,800 مقمق يومياً كما هو تقديرنا، فإن الفائض للتصدير سيكون بحدود 600-800 مقمق يومياً. وستزداد كميات الغاز الجاهزة للتصدير تدريجياً وبمرور الزمن إذا كانت كميات الغاز المكتشفة تفوق الزيادات الحاصلة في الطلب المحلي، وهذا ما نعتقد أنه سيحدث. ويمكن للعراق تصدير الغاز الفائض عن حاجته بواسطة الأنابيب غرباً نحو سوريا ليتصل هناك (قرب مدينة حمص) بأنبوب الغاز العربي الذي يحمل الغاز المصري إلى الأردن ثم شمالاً إلى سوريا وتركيا مع فرع منه إلى لبنان. ويمكن تصدير الغاز الذي يحمله هذا الأنبوب من تركيا إلى أوروبا سواء بصفة مستقلة أو بالاتصال مع أنابيب تنقل الغاز المصدر لأوروبا من منطقة بحر قزوين أو حتى من إيران متى تمكنت الأخيرة من تصدير غازها لأوروبا.

الغاز العراقي إلى الخليج العربي

يمكن للعراق أيضاً تصدير الغاز الطبيعي إلى دول الخليج العربي، وخصوصاً الكويت والإمارات العربية المتحدة. ففيما يتعلق بالكويت، يوجد حالياً أنبوب بين العراق والكويت بطول 165كم وقطر 40 سم يمكنه نقل 400 مقمق يومياً، وهو يربط بين حقل الرميلة ومحطة ضخ في شمال الكويت. ولقد توقفت تجهيزات الغاز العراقي إلى الكويت بعد الغزو في أيلول 1990، غير أنه يمكن إعادة تأهيل هذا الأنبوب ثم استئناف تصدير الغاز العراقي إلى الكويت عندما يتوفر الفائض. إن الكويت بحاجة ماسة إلى الغاز الطبيعي، وخصوصاً لتوليد الطاقة الكهربائية، وأرادت استيراد ما تحتاجه من الغاز من قطر، غير أن المملكة العربية السعودية لم تجز مرور الأنبوب البحري بجزء من مياهها، وتتفاوض الكويت الآن مع إيران لسد حاجاتها من الغاز.

ويمكن أيضاً تصدير الغاز العراقي إلى الإمارات العربية المتحدة وهي الأخرى بحاجة ماسة إلى الغاز وتزمع استيراد الغاز المسال (LNG) وحتى الفحم من أجل توليد الطاقة الكهربائية التي تحتاجها الإمارات السبع، وخصوصاً إمارة دبي. إن شركة نفط الهلال، ومقرها في إمارة الشارجة، تتفاوض حالياً مع إيران من أجل استيراد 1,000 مقمق يومياً، إلا أن هناك خلاف حول سعر الغاز الذي يقبل به الطرفان.

تصدير الغاز العراقي: بهيئة سائلة أم بالأنابيب ؟

إن السؤال هذا يقتضي معرفة أيهما أفضل إلى العراق، تصدير الغاز الفائض عن الحاجة المحلية بواسطة الأنابيب أم تسييل الغاز ثم تصديره بهيئة سائلة (LNG)؟ إن السؤال هذا هو سياسي واقتصادي بنفس الوقت. ذلك أن الأنابيب قد تمر على الأغلب بأراضي دول أخرى حتى تصل إلى الدول المقصودة، وإذا كانت هناك مشاكل أمنية في دول المرور أو علاقات سيئة بين حكومات دول المرور وحكومة البلد المصدّر أو المستورد فإن المشروع يصبح صعب التنفيذ وقد يتعرض للابتزاز (كمثل على ذلك تصدير الغاز الإيراني إلى الهند عبر باكستان). أما في حالة الغاز السائل، فإن الناقلة تتوجه بحراً إلى أي بلد أو سوق تريد دون التعرض إلى صعوبات المرور في أراضي الغير. على أننا لا نرى صعوبات يواجهها العراق في حالة تصديره الغاز بواسطة الأنابيب إلى الدول المجاورة، خصوصاً العربية منها، علماً أن سياسة العراق مع دول العالم كافة ستكون سلمية وصادقة، ناهيك عن دول الجوار، وبالأخص منها الدول العربية.

وإذا كان العراق لن يلاقي صعوبات جيوسياسية في تصدير الغاز بواسطة الأنابيب، يبقى القرار، إذن، لاقتصادية المشروع. من المعلوم في صناعة نقل الغاز إن نقله بهيئة سائلة يصبح أرخص من نقله بواسطة الأنابيب في حالات المسافات الطويلة، أما في حالات المسافات القصيرة فإن النقل بواسطة الأنابيب هو الأرخص. وبعد الإطلاع على رسوم بيانية لشركات استشارية مختصة باقتصاديات الغاز الطبيعي، تبيّن لنا ما يلي: إن كلفة النقل بواسطة أنبوب على اليابسة (Onshore) بقطر 36 انج (سعة النقل 1,000 مقمق يومياً) تتساوى (Breakeven) مع كلفة نقل الغاز بهيئة سائلة إذا كانت المسافة 1,700 ميل، وسيكون النقل بواسطة الأنبوب هو الأرخص طالما كانت المسافة أقل من 1,700 ميل. وفي حالة النقل بأنبوب على اليابسة بقطر 56 انج (سعة النقل 3,000 مقمق يومياً) فإن كلفة النقل بهذا الأنبوب تتساوى مع كلفة النقل بهيئة سائلة عند مسافة 3,000 ميل، وسيكون النقل بالأنبوب هو الأرخص طالما بقيت مسافة النقل أقل من 3,000 ميل. ونظراً لأن المسافة على اليابسة بين البصرة ودبي هي ما يقارب 800 ميل، فإن نقل الغاز المصدر من العراق إلى الإمارات العربية المتحدة بواسطة أنابيب بقطر 36 انج أو 56 انج هي أرخص من نقله بهيئة سائلة بواسطة ناقلات خاصة. ويمكن للأنبوب الآتي من العراق

الاتصال بأنبوب مشروع دولفن (Dolphin Project) في الإمارات، وهذا المشروع الذي يجهز الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان بالغاز القطري قد يكون نواة لشبكة توزيع الغاز داخل الجزيرة العربية.

أما بخصوص تصدير الغاز إلى أوروبا، فإن المسافة بين البصرة ومدينة حمص (حيث يصل أنبوب الغاز العربي) هي حوالي 700 ميل ما يجعل كلفة نقل الغاز العراقي بواسطة الأنابيب المذكورة أرخص من كلفة نقله بهيئة سائلة. وبهذا نستنتج أن اقتراح شركة شل بتسييل الغاز العراقي ثم تصديره بواسطة ناقلات بحرية هو أمر لا يكتنفه الصواب إذا كانت الأسواق في الخليج العربي أو أوربا بحاجة إلى الغاز العراقي.

أفضلية العراق النسبية

قلنا في صدر هذا الفصل أن وزارة النفط العراقية أبرمت عقد مبادئ (Heads of Agreement) مع شركة شل في أيلول 2008، وقد بيّنا هناك ما نُشر من تفاصيل حول العقد. إن الدول المصدرة للنفط والغاز، وهي على العموم، دول نامية، تتفق بين الحين والآخر مع شركات عالمية (واحدة أو أكثر) لتأسيس شركات مشتركة يكون الغرض منها نقل التكنولوجيا وتسويق منتجات الشركة. ولتوضيح هذا الأمر سنبين هنا باقتضاب بعض جهود المملكة العربية السعودية كمثل ناجح في هذا المضمار.

لقد أسست السعودية شركات مشتركة مع شركاء عالميين لهم باع طويل في تكنولوجيا الصناعات المستهدف إنشاؤها وتعزيزها في المملكة وكذلك في تسويق منتجاتها عالمياً. ومن أهم تلك الصناعات هي إنشاء مصافي النفط لتصدير المنتجات النفطية المكررة وكذلك إنشاء الصناعات البيتروكيمياوية. ففي حالة مصافي النفط، تقوم شركة أرامكو السعودية بالمشاركة مع شركات نفط عالمية معروفة، لإنشاء مصافي بتكنولوجيا حديثة تقوم بتكرير النفط الخام السعودي وإنتاج منتجات نفطية ذات مواصفات عالمية عالية. وتصدر عادة تلك المنتجات إلى الأسواق العالمية وبأسعار عالمية ولا تباع محلياً، أما الطلب المحلي على المنتجات النفطية فتسده مصافي تملكها شركة أرامكو السعودية، تمّ إنشاؤها لهذا الغرض، وتسوّق المنتجات النفطية محلياً بأسعار مدعومة من قبل الدولة. وقد يصدر قسم من هذه المنتجات إلى الخارج في حالة توفر فائض منها عن الحاجة المحلية، ولكنها تباع في هذه الحالة بأسعار عالمية.

أما بخصوص الصناعات البتروكيمياوية فتتولاها شركة سابك (Saudi Basic Industries Corporation) وهي أكبر شركة بالشرق الأوسط. وتقوم هذه الشركة بإنتاج البتروكيمياويات والأسمدة والمعادن بالاشتراك مع شركات عالمية متفوقة بتلك الصناعات. وهي تنتج البتروكيمياويات بلقيم سعودي غالباً ما يتكون من غاز الأيثين (Ethane) وهو أثقل من غاز

الميثين (Methane) وهذا الأخير هو الغاز الجاف الذي ينقل بواسطة الأنابيب لتوليد الطاقة الكهربائية أو ينقل بحالة سائلة (LNG) إلى أسواق ما وراء البحار. وقد يتكون اللقيم من غاز البترول المسال (LPG) وهو عادة مزيج من البروبين (Propane) والبيوتين (Butane) وجميع هذه المواد تستخلص من معالجة الغاز الخام سواء كان من النوع المصاحب أو الحر.

إن تفوّق شركة سابك بالصناعات البتروكيمياوية وإمكانها مزاحمة المنتجات الغربية (أمريكية وأوروبية) في الأسواق العالمية ناتج من رخص اللقيم الذي توفره السعودية إلى الشركة، كونه غاز مصاحب منتج مع النفط وبذلك تكون أسعاره بخسة قياساً بأسعاره العالمية. ولقد واجهت السعودية مقاومة شديدة من قبل أمريكا وأوروبا خلال مفاوضاتها من أجل العضوية في منظمة التجارة الدولية (WTO) حيث كان يطلب منها احتساب لقيم الصناعات البتروكيمياوية بالأسعار العالمية وليس بالأسعار المحلية الرمزية، إلا أن المفاوض السعودي أقنع هؤلاء المعترضين بأن 30٪ من السعر العالمي للغاز هي أجور نقل لا يتحملها الغاز المستغل محلياً، كما أن الغاز المصاحب يحتسب كناتج عرضي مع النفط، ولذلك فإن سعره بخس من الأساس. أضف إلى ذلك أن السعر الرخيص للغاز متوفر أيضاً لكل أجنبي يريد الاستثمار داخل السعودية ويستعمل الغاز كلقيم لصناعته. وبذلك حصلت السعودية على عضوية تلك المنظمة المهمة جداً مع احتفاظها بأفضليتها النسبية (Comparative Advantage) نتيجة استعمال الغاز الرخيص، ولكن بعد مفاوضات دامت زهاء عشر سنوات.

إن العراق بغازه الرخيص يجب أن يحذو حذو المملكة العربية السعودية باستغلال موارده الغازية لإنشاء صناعات بتروكيمياوية مزدهرة، وبالمشاركة مع شركات عالمية متخصصة كما تفعل شركة سابك. وبذلك سيقدم الغاز العراقي خدمة جلّى للاقتصاد الوطني بتميّز الصناعات الوطنية المستندة إلى الغاز بأفضلية نسبية في الأسواق العالمية نتيجة لرخص اللقيم، وهو الغاز العراقي. ولكن العراق على وشك أن يحرم من هذه الأفضلية نتيجة قيام وزارة النفط باتخاذ خطوة لربما كانت غير مدروسة من حيث آثارها التخريبية للاقتصاد العراقي، وذلك باتفاقها مع شركة شل من أجل استغلال الغاز العراقي. وبموجب هذا الاتفاق الأولي (بالأحرف الأولى) أو اتفاق المبادئ ستقوم الشركة بشراء الغاز الخام المصاحب المنتج في الجنوب بالأسعار العالمية حسب هذا الاتفاق، ثم تقوم هذه الشركة (والشراكة هي لمدة 25 سنة أو أكثر) بمعالجة الغاز الخام وبيع المنتجات المعالجة (Methane, Ethane, LPG, NGLs) إلى السوق المحلية (أي إلى محطات الكهرباء ومعامل الاسمنت والأسمدة والبتروكيمياويات .. الخ) بالأسعار العالمية أيضاً مع تصدير الفائض منها إلى الأسواق الخارجية. ونتيجة لهذا الاتفاق فإن المنتجات العراقية ستفقد ميزتها النسبية بالأسواق العالمية نظراً لأن اللقيم الذي ستستعمله سيفقد صفته الأساسية وهو رخص

الثمن، كما هو معمول به في السعودية، طالما أنه سيشتري هذا اللقيم بالأسعار العالمية. وبذلك ستتميز الصناعات العراقية القائمة على الغاز بغلاء أسعارها، سواء داخل العراق أو خارجه، كما ستتعرض هذه الصناعات إلى الانكماش ولربما للاندثار، وسيصيب الاقتصاد العراقي أذى كبيراً خصوصاً خلال الخمسة وعشرين سنة القادمة وهي سنوات بنائه وتنميته بهدف تقويته وتنويع قاعدته حتى يقل اعتماده على النفط.

إن الذي سيربح من هذه العملية هي شركة شل، لكونها ستملك 49٪ من شركة تحتكر شراء الغاز العراقي الخام المنتج في الجنوب (الغاز المصاحب والغاز الحر)، وستتقاضى أجور المعالجة مع الأرباح المترتبة على ذلك بإضافتها إلى أسعار المنتجات بعد معالجتها، ثم تبيع تلك المنتجات بأسعار عالميةً، ليس فقط خارج العراق وإنما داخل العراق أيضا. وإذا كانت السعودية تقوم بالمشاركة مع شركات عالمية لإنشاء مصافي التصدير ومعامل البتروكيمياويات فإنها تستفيد من تلك الشركات بنقل التكنولوجيا وتسويق المنتجات. فأين التكنولوجيا التي ستنقلها شركة شل إلى العراق بهذه المشاركة؟ هل هي بتجميع الغاز من حقول النفط المنتجة ؟ أم بمعالجة الغاز الخام؟ أم بمد الأنابيب لتزويد المستهلكين المحليين بالغاز الجاف أو الغاز المسال؟ إن كل هذه العمليات بسيطة، وقد أنشأ العراق مثل هذه المشاريع في ثمانينات القرن الماضي (مشروعي غاز الشمال والجنوب) بواسطة شركة التصاميم والأنشاءات النفطية (ذراع وزارة النفط للتشييد والبناء) وبمساعدة شركات استشارية وشركات مقاولة أتمت عملها وغادرت. بل قام العراق بمثل هذا العمل بستينات القرن الماضي (1967–1968) بمساعدة شركة استشارية قامت بوضع المواصفات وتحضير التصاميم الهندسية من أجل نقل الغاز من كركوك إلى بغداد بواسطة الأنابيب ونصب وحدات معالجة الغاز مع الملحقات (سمي المشروع حينذاك معمل التاجي للغازات النفطية)، ثم قامت إحدى شركات المقاولات بمد الأنابيب ونصب وحدات المعالجة وكذلك نصب معمل ملئ أسطوانات الغاز السائل، إضافة إلى تدريب المهندسين العراقيين من خلال الاشتغال مع المقاول لمدة سنة على سبيل الإعارة، وكان كاتب هذه السطور أحد المهندسين الذين شملتهم الإعارة والتدريب.

وحتى قبل هذا التاريخ قام العراق بتجميع الغاز من حقل الرميلة ثم معالجته وتجفيفه قبل إرساله إلى محطة كهرباء النجيبية ومعامل أخرى بالبصرة. وعندما تمّ تعيين كاتب هذه السطور لأول مرة بعد تخرجه ورجوعه إلى العراق من بريطانيا في تموز 1962 (أي قبل 46 عاماً) كمعاون مهندس في البصرة (مصفى المفتية ومصلحة توزيع المنتجات النفطية) أنيطت به مهمة الإشراف على محطة غاز الرميلة إضافة لوظيفته كمهندس كهرباء، وبقي مسؤولاً عن إدارتها وصيانتها مع إخوانه العمال العراقيين طوال الفترة 1963–1966 ولحين تأسيس مصلحة توزيع

الغاز واستلام محطة الغاز تلك من قبل مهندس كيماوي مختص.

إن التكنولوجيا الوحيدة التي يمكن أن تجلبها شل معها هي في نصب وتشغيل وإدارة معمل لتسييل الغاز وتسويق الغاز المسال (LNG)، ولكننا وجدنا أن تصدير الغاز بحالته الغازية بواسطة الأنابيب هي الأفضل، وبذلك تنتفي الحاجة لشركة شل في هذا المجال. أما موضوع تسويق هذا الغاز (أي غاز الأنابيب) فهي عمليه سهلة، وذلك لتوفر الأسواق التي هي بأمس الحاجة لمثل هذا الغاز وهي أوروبا والخليج العربي كما أسلفنا. ولربما سيحتاج العراق إلى تسييل الغاز وتصديره بناقلات خاصة كما تفعل قطر الآن، ولكن ذلك سوف لن يحدث إلا بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز بالمستقبل، ويبدأ بالتعامل مع أسواق بعيدة كآسيا والولايات المتحدة الأمريكية تبرر الاستثمار بتسييل الغاز ونقله بهيئته السائلة، على أننا نرى أن ذلك لن يحدث الآن ولا في المستقبل المنظور.

توصيات

(1) في حالة توليد الطاقة الكهربائية، من الأفضل كثيراً استعمال محطات بطوربينات غازية ذات دورة مركبة بدلاً من المحطات الحرارية وذلك لثلاثة أسباب: أولهما إن كلفة توليد وحدة الطاقة الكهربائية بواسطة المحطات الحرارية أعلى بكثير من كلفتها بواسطة المحطات الغازية المذكورة، وثانيهما إن الغاز الطبيعي يحتوي على كربون أقل من النفط وهو بذلك يولد ثاني أوكسيد الكربون أقل من النفط عند الاحتراق، لذلك يُفضل الغاز على النفط لكونه أكثر رأفة بالكرة الأرضية من حيث الاحتباس الحراري وتلوث البيئة، وثالثهما إن إحلال الغاز محل النفط في توليد الطاقة الكهربائية داخل العراق سيوفر للعراق نفطاً أكثر للتصدير مما يستتبع ذلك حصول العراق على عوائد مالية أعلى لأن ريع النفط أعلى من ريع الغاز كما بينّا بموجب حساباتنا السالفة. وبناءً عليه يجدر بوزارة الكهرباء النظر مجدداً إلى محطات الكهرباء المنصوبة حالياً والتي ستنصب مستقبلاً وأخذ استنتاجاتنا بنظر الاعتبار.

(2) يجب أن لا يُصدّر الغاز العراقي طالما توفرت هناك فرصة لاستغلاله في الصناعات المحلية إضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية. إن تصنيع الغاز داخل العراق لا يجلب فقط عائداً أكبر مما لو تم تصديره كغاز، وإنما هناك عائداً اجتماعياً يتولد من تصنيع الغاز يتمثل في خلق فرص العمل للمواطنين ونقل التكنولوجيا إلى داخل البلد ونشر المهارة بين الطبقة العاملة. أضف إلى ذلك أن عملية تصنيع الغاز تخلق معها تشابكات أمامية (Forward Linkages) تتمثل بتصنيع جزء من المنتجات التي تنتجها صناعات

الغاز، وكذلك تخلق تشابكات خلفية (Backward Linkages) تنشأ بموجبها صناعات محلية لتلبية بعض احتياجات صناعات الغاز، وبذلك تنتشر الصناعات المتنوعة في البلد وينشط الاقتصاد.

(3) نظراً لأن الدول المستهلكة للغاز قريبة من العراق ويمكن نقل الغاز إليها بواسطة الأنابيب على اليابسة، ونظراً لأن العراق لا يلاقي صعوبات جيوسياسية عند نقل الغاز بواسطة الأنابيب، نرى في هذه الحالة عدم اللجوء إلى تسييل الغاز ونقله بناقلات خاصة كما تقترح شركة شل. على أنه يمكن اللجوء إلى تصدير الغاز العراقي على شكل LNG في حالة توفر كميات كبيرة من الغاز الفائض في المستقبل يستحسن معها تصديره إلى أسواق بعيدة كاليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

(4) بناءً على تحليلنا لآثار الاتفاقية بين وزارة النفط وشركة شل لاستغلال الغاز الطبيعي المنتج من جنوب العراق والآثار السلبية على الاقتصاد العراقي المترتبة على مثل هذا الاتفاق، نرى وجوب العمل على إزالة أي آثار سلبية قد تنتج من هذا العقد، وبالأخص مسألة التسعير، كأن تقوم الشركة المشتركة بشراء الغاز من شركة غاز الجنوب بسعر الكلفة ثم تبيعه إلى الأسواق المحلية، بعد معالجته، لغرض التصنيع وتوليد الطاقة الكهربائية بسعر الشراء زائداً كلفة المعالجة. وفي حالة عدم موافقة شركة شل على هذا التسعير، يتوجب أذن إلغاء العقد حتى يتمكن العراق من استغلال موارده الغازية بحرية والحصول على كامل الفوائد المترتبة من ذلك.

توجهات وزارة النفط

قامت لجنة النفط والغاز، بعد تسلمها رأي الكاتب، باستدعاء وزير النفط لحضور مجلس النواب من أجل استجوابه حول العقد مع شل. أن مجلس النواب له كل الحق، طبعاً، بممارسة مسؤولياته المتعلقة بمراقبة الحكومة ومحاسبتها على أعمالها وإجراءاتها، بضمنها مسائلة الوزراء وإقصائهم في حالة قناعة المجلس بعدم قيامهم بواجباتهم أو إخلالهم أو تقصيرهم بها، وقد يصل الأمر حتى إلى حجب الثقة عن الحكومة بكاملها وإسقاطها.

إن الرقابة على الحكومة ومسائلتها جزء لا يتجزأ من واجبات مجلس النواب، كما أن استجواب وزير عن أعماله هو عمل اعتيادي في دولٍ متمرسة بالعمل الديمقراطي، غير أن هذا الأمر أصبح مستحيلاً في ظل المحاصصة الطائفية بالعراق. فالوزير العراقي مصون غير مسؤول – شكراً للمحاصصة – ووزارته دويلة داخل دولة، يفعل ما يشاء على مقاسات الحزب أو التنظيم السياسي الذي جاء به إلى السلطة، ولا يجرأ شخصٌ من خارج ذلك الحزب أو التنظيم أن يقول

للوزير – أو جماعته المتنفذين بالوزارة – "على عينك حاجب"، ولتذهب بعد ذلك مصلحة الوطن إلى الجحيم!

وعندما يستبد اليأس بالنائب ويُسقط بيده يلجأ إلى وسائل الأعلام لإصدار بيان أو نشر مقال معبراً عن رأيه وباثاً لهمومه. وهكذا عملت لجنة النفط والغاز بمجلس النواب عندما يئست من إمكانية مسائلة وزير النفط – لجأت إلى وسائل الأعلام. ولا تقف عادة الوزارة المعنية مكتوفة الأيدي، فهي ترد الصاع صاعين بما تيسر لها من طعون وحجج، وهي ترفل في ظل المحاصصة العتيدة. وخلال المناكفة والرد والبدل بين المجلس والوزارة، ادعت الأخيرة شيئاً مجافياً للحقيقة مما اضطر كاتب السطور نشر مقالة مقتضبة بتأريخ 2008/12/8 بعنوان " **وزارة النفط وغاز العراق ومحنة الشعب العراقي**" وذلك تبياناً لرأيه ورداً على ادعاءات الوزارة، أدناه نصها:

الشعب في محنة

"**المحنة الحالية التي يمر بها الشعب العراقي ذات رؤوس متعددة منها ضعف الحالة الأمنية واستمرار العنف والجريمة (وإن بوتيرة أقل)، قلة ورداءة الخدمات، تراجع الاقتصاد وانتشار البطالة، واستشراء الفساد. رؤوس المحنة هذه تستحق الدراسة الجادة لتحديد الأسباب واجترا سبل المعالجة. لا مجال في هذه المقالة للخوض الرصين في أمور كهذه ولكنني أريد – وباختصار شديد – تلمس إحدى السبل لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وفتح مئات الآلاف من فرص العمل للقوة العاملة العراقية، والقاعدة أكثرها عن العمل، وخلق حالة من النمو الاقتصادي المستدام بعيداً عن الاعتماد التام على تصدير النفط الخام كما هي عليه حالة العراق الآن.**

إن أهم السبل لإعادة بناء الاقتصاد العراقي هو إعادة الحياة للقطاعين الصناعي والزراعي وخلق بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص بما فيه الوطني والأجنبي. ومن بين الشروط التي تتطلبها البيئة المؤاتية للاستثمار هو توفير طاقة كهربائية رخيصة نظراً لاعتماد الصناعات الصغيرة والمتوسطة عليها، وكذلك توفير الطاقة الحرارية والمواد الخام الرخيصة المتوفرة داخل البلد إلى الصناعات الكبيرة، وأهم تلك المواد الخام المتوفرة بالعراق بكثرة هائلة وتصلح مصدراً للطاقة ولقيم أيضاً هي النفط والغاز الطبيعي.

إضاعة حقوق الشعب

لقد كان المأمول من وزارة النفط التعاون والتنسيق مع وزارة الصناعة ووزارة الكهرباء من أجل توفير الغاز الطبيعي بغية استعماله كمادة أولية (لقيم) في الصناعات البتروكيمياوية والكيماوية والأسمدة والصناعات كثيفة الطاقة (Energy Intensive) كصناعات الألمنيوم والصلب، وكذلك تجهيز الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية. إن الميزة الرئيسية التي يتميز بها الغاز

العراقي كونه رخيص الثمن لإنتاجه مع النفط (Associated Gas)، ونظراً لرخص الثمن هذا، فإن المنتجات التي يدخل فيها الغاز – سواء كانت منتجات صناعية أم طاقة كهربائية – ستكون هي الأخرى رخيصة قياساً بالمنتجات التي تنتجها الدول الصناعية، كاليابان مثلاً، والقائمة على غاز مستورد بالأسعار العالمية.

ونظراً لهذه الميزة الفريدة فإن الصناعات المحلية المستندة إلى الغاز ستتميز بأفضلية نسبية (Comparative Advantage) وبإمكانها عند ذاك منافسة مثيلاتها بالأسواق العالمية. ولقد استفادت الدول المجاورة للعراق والغنية بالغاز من هذه المزية، وبالأخص المملكة العربية السعودية التي تمكنت من إقناع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والمنتجة للصناعات البتروكيمياوية كأمريكا واليابان ودول أوروبا الغربية بأن الغاز الطبيعي المستعمل لإنتاج البتروكيمياويات في المملكة هو رخيص بطبيعته لكونه مادة عرضية من جهة ولعدم تحمله كلفة النقل إلى الأسواق العالمية – وهي تعادل نحو 30٪ من السعر النهائي لتلك المنتجات – من جهة أخرى. ولقد حصلت السعودية على تلك الميزة التنافسية (Competitiveness) عند دخولها عضواً في منظمة التجارة بعد مفاوضات مضنية دامت أكثر من عشر سنوات.

والآن تأتي وزارة النفط، وبدلاً من الاستماتة في الدفاع عن حقوق الشعب العراقي في موارده الطبيعية لتحصل للعراق مزايا مثيلة لما حصلت عليه السعودية، نراها تفعل العكس وتهدر فرصة العراق التنافسية بجرة قلم عندما وقعت بالأحرف الأولى في أيلول (سبتمبر) الماضي اتفاقية استغلال غاز الجنوب – وهو يكون 83٪ من مجمل الاحتياطي الثابت لغاز العراق – لإنشاء شركة مشتركة (Joint Venture) مع شركة شل تكون مملوكة بنسبة 51٪ لشركة غاز الجنوب و49٪ لشرك شل على أن تقوم هذه الشركة الجديدة بشراء الغاز الخام بالأسعار العالمية وبيعه للمستهلكين المحليين (محطات توليد الكهرباء، المجمعات البتروكيمياوية، صناعات الحديد والصلب والأسمدة والأسمنت والصناعات الإنشائية ... الخ) بالأسعار العالمية أيضاً بعد معالجته وفصله إلى غاز جاف وسوائل الغاز الطبيعي ومنها غاز التعبئة بالاسطوانات التي تستعملها ربات البيوت في المطبخ العراقي. وبهذا العمل ستفقد الصناعات العراقية المذكورة أفضليتها النسبية في الأسواق المحلية والعالمية، وستنافسنا المنتجات الأجنبية في عقر دارنا بدل أن نعمل العكس كما تفعل السعودية الآن. وستضمر الصناعات العراقية المستندة إلى الغاز وتختفي لأن منافسينا الأجانب يفضلونا بالوقت الحاضر بقدراتهم التكنولوجية والإدارية والتسويقية وكذلك بإنتاجية القوة العاملة لديهم. وسوف لن تتمكن وزارة الكهرباء من تزويد الطاقة الكهربائية إلى القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بأسعار تفضيلية لمساعدتهما على

النهوض والنمو والمنافسة بمنتجاتهما محلياً وعالمياً.

لقد قلتُ ذلك في مداخلتي التي ألقيتها بعد خطاب السيد وزير النفط إلى مؤتمر الكندي الهندسي صبيحة يوم 2008/11/20م في بغداد[4]. ولقد أجابني الوزير خلال فترة «سؤال وجواب» بأن أسعار الغاز المجهز إلى الأسواق المحلية ستكون مدعومة، فلا ضير إذن من شراء الغاز من الشركة المشتركة بأسعار عالمية طالما أننا سندعمها وتباع محلياً بأسعار مخفضة. ولقد أدهشني السيد الوزير بهذا الجواب فقلتُ له أن هذا هو عين الخطأ الواجب تجنبه، ذلك أن الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية سوف لن تقبل بالمنافسة غير العادلة (Unfair Competition) بتعريض منتجاتها للمنافسة مع منتجات مدعومة الأسعار من دول أخرى، ولمعالجة مثل هذه الحالات يتم تحميل أسعار المنتجات المدعومة تعريفات جمركية من شأنها إزالة آثار الدعم، وعندئذ ستفقد المنتجات العراقية أفضليتها النسبية بعد تعرضها لتلك العقوبات الجمركية. هذا ناهيك عن صندوق النقد الدولي الذي لا يوافق على سياسة الدعم ويطالب دوماً بتقليل الموجود منها تدريجياً بهدف إلغائها نهائياً.

ولا أعرف لماذا تقبل وزارة النفط بعملية بيع الغاز الخام بالأسعار العالمية إلى الشركة المشتركة ثم شراء المنتجات من نفس الشركة بالأسعار العالمية أيضاً ثم تجهزها بعد ذلك إلى الأسواق المحلية بأسعار مدعومة، وتلك لعمري عملية تؤدي إلى تشويه أسعار الصناعات العراقية وتعرضها بالتالي إلى عقوبات المنظمات العالمية، بدلاً من تجهيز الغاز إلى الأسواق المحلية بسعره الحقيقي وهو منخفض أصلاً ولا يحتاج لأي دعم، وبذلك تحافظ المنتجات العراقية على تنافسيتها وأفضليتها النسبية بالأسواق العالمية دون أي تدخل أو محاسبة من قبل المنظمات العالمية. أليس الذي تقوم به وزارة النفط بموجب هذا العقد هو كمثل مَن يقوم بشق بطنه بدون مبرر ثم العمل على خياطتها وينتهي بالتالي بتشويهها ؟

تمويه متعمد ؟

أوضح الناطق باسم وزارة النفط[5] إلى جريدة الحياة مؤخراً أن ما وُقّع بين وزارة النفط وشركة شل هو اتفاق مبادئ وليس عقداً ملزماً، وسيلغى الاتفاق في حالة عدم التوصل إلى اعتماده نهائياً (الحياة 2008/12/5). أنا لا أعرف أن ما قاله الناطق هو تمويه متعمد أو قيل بحسن نية. إن اتفاق المبادئ هذا هو غير ملزم من حيث كونه لا يُلزم وزارة النفط بالاتفاق والتوقيع على عقد نهائي يقضي بتشكيل الشركة المشتركة وبشروط يتفق عليها بين الوزارة وشركة شل. إن هذا شيء طبيعي، إذ لو كان اتفاق المبادئ ملزماً بالمفهوم المذكور لانتفت الحاجة لمثل هكذا عقود ولبُدئ بصياغة العقد النهائي مباشرة ومنذ البداية دون إضاعة الوقت

لاتفاق بالأحرف الأولى أو اتفاق مبادئ. على أن اتفاق المبادئ هذا ملزم بصفته التزاماً نافذاً يلزم الطرفين الموقعين وزارة النفط وشركة شل. ولقد أصبح نافذ المفعول منذ التوقيع عليه في 2008/9/22 وسيستمر نافذاً لمدة 12 شهراً منذ تاريخ الاجتماع الأول للجنة الإدارة المشتركة (JMC)، ويمدد تلقائياً لمدة ستة أشهر أخرى ما لم يحل محله عقد نهائي يتمخض عن المفاوضات بين الوزارة وشركة شل. وكما يقتضي هذا العقد الأولي سيكون لزاماً على وزارة النفط خلال فترة العقد الزمنية والتي قد يستمر أمدها لمدة 18 شهراً الامتناع عن المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أي مشروع يتضمن تصدير الغاز المسال من جنوب العراق، كما سيكون لزاماً عليها الامتناع عن التفاوض مع أي طرف ثالث يكون الهدف منه الدخول في مشروع مماثل للمشروع الذي يعالجه اتفاق المبادئ.

فإذا كان اتفاق المبادئ نفسه غير ملزم كما تدعي وزارة النفط، فلم إذن هذا الإصرار على التمسك به وقد اطلع سيادة الوزير على مثالب ومساوئ هذا الاتفاق؟ ولماذا تخاف وزارة النفط حتى من عرضه على مجلس النواب، وهو ممثل الشعب، وتدعي بأن الوزير يملك الصلاحيات اللازمة لإبرام مثل هذا العقد على الرغم من صدور دستور جديد يقيّد قوانين النفط القديمة وقانون النفط الجديد المقترح، وذلك بمادته 112 (ثانياً) التي تلزم الحكومة الاتحادية وحكومة محافظة البصرة برسم الاستراتيجيات اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، فهل قامت وزارة النفط – بصفتها ممثلة للحكومة الاتحادية – بالتشاور والتباحث مع حكومة محافظة البصرة من أجل رسم الاستراتيجيات اللازمة لتطوير ثروة الغاز كما يفرض الدستور؟

ختاماً نسأل هل في مصلحة الشعب العراقي المظلوم والجريح أن تقوم شركة شل بتكبيل وزارة النفط وتقييدها لمدة قد تستمر 18 شهراً لا يمكن لوزارة النفط خلالها حتى التكلم مع طرف ثالث حول استغلال الغاز بصورة عقلانية ومفيدة للشعب في وقت يعاني فيه هذا الشعب شتى أنواع المعاناة، وهو بحاجة للحصول على المال اليوم قبل غدٍ، وها هي أسعار النفط قد انخفضت ولا تعرف الحكومة الآن كيف تمول ميزانية 2009 لكونها أصبحت تعتاش على موارد النفط بصورة كلية تقريباً، ولا مورد لها آخر يستحق الاعتبار؟ ولماذا لم تقم وزارة النفط بتصليح كابسات الغاز وبعض المنشآت السطحية من أجل تأهيل مشروع غاز الجنوب وإعادته إلى الإنتاج، علماً أنه كان المفروض بعملية التأهيل هذه أن تكمل في نيسان 2004 بموجب خطة إعادة بناء المنشآت النفطية؟ وبعد مرور خمس سنوات ونصف، وبدلاً من إنجاز عملية تأهيل غاز الجنوب ليصبح منتجاً كما كان قبل الغزو، قامت وزارة النفط في أيلول (سبتمبر) الماضي بإيكال المهمة لشركة شل مقابل مشاركتها بحصة تقارب نصف الغاز (49٪) وبتسعير تشويهي

للغاز المنتج قد يقود إلى تدمير الصناعات العراقية المستندة إلى الغاز، كما أوضحنا أعلاه، فهل هذا هو نصيب الشعب العراقي بعد خمس سنوات ونصف من الانتظار؟ ثم لم هذا الدلال الخاص لهذه الشركة؟ ومَن يقف وراء هذا الدلال بالضد من مصلحة الشعب؟ أجيبينا يا وزارة النفط فالشعب صاحب المصلحة ينتظر الجواب!"

وعد من الوزير

في صبيحة اليوم الثاني من مؤتمر الخبراء الذي دعا إليه نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح، تكلم المدير العام لشركة غاز الجنوب عن الاتفاقية مع شل، مشيراً إلى أن أسعار الغاز الذي سيجهز إلى المستهلكين داخل العراق ستكون مدعومة وإن مستوى ذلك الدعم ستقرره الحكومة العراقية. وعند التعليق على الكلمات التي أُلقيت قام كاتب هذه السطور معلقاً على كلمة مدير عام شركة غاز الجنوب بقوله ما معناه: إن العراق قد دخل الآن في أزمة مالية خطيرة نتيجة الانخفاض الكبير بأسعار النفط وإذا أردنا أن ننقذ العراق على المدى الطويل يتوجب علينا جميعاً العمل على تطوير الاقتصاد العراقي وتنويع قاعدته من أجل تقليل الاتكال على العوائد النفطية. أن أحد الطرق المهمة للوصول لذلك الهدف هو بناء صناعة عراقية ناجحة وكفوءة وقادرة على المنافسة في الداخل والخارج. إن ما قيل بشأن دعم أسعار الغاز المجهز محلياً لا يخدم القطاع الصناعي ولا يخدم قطاع توليد الكهرباء، لأن منظمة التجارة العالمية (WTO) سوف لن تقبل بمثل هذا الدعم توخياً للمنافسة العادلة في الأسواق، وبهذا الدعم ستتعرض الصناعة العراقية إلى عقوبات مالية لإزالة آثار الدعم. كذلك الأمر مع صندوق النقد الدولي (IMF) فأنه يعارض الدعم لكونه يعرقل تطور الصناعات المحلية كما يؤدي إلى تشويه الأسعار وإفقادها دورها في تخصيص موارد البلد بكفاءة.

وفي مساء ذلك اليوم خلال حفلة عشاء، التقى وزير النفط كاتب السطور فسأله: دكتور أنت ماذا تريد من مسألة أسعار الغاز؟ فأجابه الكاتب بأنه يعارض الدعم الحكومي للأسعار لأن فيها أذىً كبيراً للصناعات العراقية، والأولى تجهيز الغاز بسعر كلفة الإنتاج زائداً كلفة المعالجة (Processing Cost). فأجاب الوزير "إن هذا بالضبط ما سنقوم به وأن الخلاف بيننا وبينك هو مجرد اختلاف بتسمية الأشياء." نتمنى أن يكون الوزير قد تكلم بحسن نية وأنه يعني ما يقول. المفاوضات المستمرة الآن بين وزارة النفط وشركة شل على وشك الوصول إلى نهايتها (نحن الآن في أيلول 2009) والمفاوضات خالية من الشفافية، ولا علم لنا بما يدور. سننتظر حتى النهاية، ونطلع على صيغة العقد النهائي، ربما بعد إبرامه أن أرادت الوزارة عدم إطلاع الشعب على ما يدور. فإن كان فيه ما يضر الشعب فسنعارضه بكل طاقاتنا وسيلغى العقد بالنهاية لأن العقد

المجحف بحق الشعب لن يدوم.

الفصل التاسع عشر

الأداء الاقتصادي في ظل الدولة الجديدة

«أنها ليست ندرة الأموال، وإنما ندرة الرجال والمواهب هي التي تجعل الدولة ضعيفة»
«فولتير»

يمكن القول أن الدولة الجديدة التي بدأت بسقوط النظام في 2003/3/9 ورثت الاقتصاد السابق بجميع صفاته المتخلفة والتي تتضمن قطاعات اقتصادية مهشمة، بنية تحتية مدمرة، عملة محلية منهارة، غلاء فاحش، نظام صحي متدهور، نظام تعليمي متخلف، بطالة متفشية، طبقة متوسطة منكمشة بشدة، طبقة فقيرة كبيرة يعيش أغلبها تحت خط الفقر، فساد حكومي واسع، خدمات عامة رديئة، ديون أجنبية هائلة، اقتصاد ريعي يعتمد بشدة على استخراج وتصدير النفط الخام.

كما يمكن القول أيضاً إن ما حدث بعد الاحتلال من اتخاذ قرارات خاطئة كحل الجيش العراقي والشرطة وأجهزة الأمن وحرس الحدود وعدم توفير الحماية اللازمة للوزارات، عدى وزارة النفط، وعدم حماية المؤسسات الوطنية المهمة كالمتحف العراقي والمكتبة الوطنية والبنوك – بما فيها البنك المركزي – ثم السماح بنهب المال العام والممتلكات الحكومية (الفرهود) والتخريب وإيقاد النيران بالأبنية الحكومية وعدم توفير القوات العسكرية الرادعة عدةً وعدداً لمكافحة الجريمة وحماية حدود البلاد وكبح أعمال الإرهاب والقتل والخطف والتخريب، كل ذلك فاقم من تراجع الاقتصاد وانتشار البطالة وتدهور الخدمات بصورة أشد. فيما يلي سنتعرض لأحوال الاقتصاد العراقي بعد سقوط نظام صدام بالنقاش والتحليل بالقدر الذي تتوفر فيه الأرقام والمعلومات، وسنبدأ بالناتج المحلي.

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو خير مؤشر للأداء الاقتصادي في البلاد، وسنأخذ الفترة الزمنية 2000–2008 كعينة للتحليل وهي تحتوي على ست سنوات تحت الاحتلال بضمنها نحو تسعة أشهر من سنة 2003. يبين الجدولان (1–19) و(2–19) الناتج المحلي الإجمالي حسب

الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة 1988 على التوالي، وسنعتمد في تحليلنا على أرقام الجدول الثاني (2–19) حيث تظهر القيم بالأسعار الحقيقية بعد التخلص من آثار تضخم الأسعار الذي عانت منه البلاد. ويبدو من هذا الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بشدة في سنة 2003 بمقدار 33.1%، أي فقد ثلثه في سنة الغزو ونزل من 40,344.9 مليون دينار في سنة 2002 إلى 26,990.4 مليون دينار في سنة 2003. إن سبب هذا الانخفاض الكبير يعزى إلى استمرار الاقتصاد العراقي بالاعتماد بشدة على القطاع النفطي الذي نزل إنتاجه بمقدار الثلث، من 2.1 مليون برميل يومياً إلى 1.4 مليون برميل يومياً في سنتي 2002 و2003 على التوالي.

فقد أسهم قطاع النفط الخام في بداية هذا العقد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 61.1% كما يتبين من الجدول رقم (3–19) وهي تقريباً نفس النسبة التي كان عليها في سنة 1980. وكان من المفروض بنسبة مشاركة صناعة استخراج النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي أن تتناقص بمر الزمن لتحل محلها الزيادات المستمرة بنسب المشاركة لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، غير أن ذلك لم يحدث لأسباب أصبحت الآن معروفة للجميع ومنها – إن كان لا ضير هنا من التكرار – سوء الإدارة والتخطيط والحروب والحصار الاقتصادي واللاإستقرار السياسي الذي لا ينقطع.

ولقد انحدرت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 61.1% في سنة 2000 إلى 44.5% في سنة 2008 ليس بسبب التحسن الكبير في مساهمة القطاعات السلعية، كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية حيث كان سيدل تحسنهما على انتعاش الاقتصاد العراقي وتنوع قاعدته، وإنما بسبب ركود قطاع استخراج النفط الخام نفسه وتعثر وزارة النفط حتى في بلوغ مستوى الإنتاج الذي كانت عليه البلاد قبل سقوط النظام.

ذلك من جهة، ومن جهة أخرى فإن خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية قد ازدادت بمقدار 130% خلال الفترة 2000–2008 نتيجة قيام الحكومة بلعب دور الملاذ الأخير للتوظيف مما أدى إلى انتفاخ الجهاز الحكومي وانتشار البطالة المقنعة. أضف الى ذلك زيادة الاستثمار في قطاع البناء والتشييد بمقدار 115%، وزيادة تجارة الجملة والمفرد والفنادق بمقدار 93% نتيجة تحسن الدخل الفردي وانتعاش خدمات السياحة بعد سقوط النظام.

جدول رقم (1–19): الناتج المحلي الإجمالي العراقي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للسنوات 2000-2008 (مليون دينار)

	2000	2001	2002*	2003*	2004*	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد والغابات	2327277.2	2327277.2	3512658.6	2486865.5	3693768.0	5064158.0	5568985.7	5454056.8	5399318.8
التعدين والمقالع	41849981.4	41849981.4	29044563.4	20372293.8	30855992.8	42529152	53030897	58401284.0	87840193.4
النفط الخام	41834912.0	41834912.0	29021398.8	20349772.0	30808541.6	42379784.7	52851810.9	58202989.1	87537807.6
الأنواع الأخرى من التعدين	15069.4	15069.4	23164.6	22521.8	47451.2	149367.3	179086.1	198294.9	302385.8
الصناعة التحويلية	455994.7	455994.7	624346.2	303724.2	937681.6	971031.3	1473218.3	1817913.8	2331767.7
الكهرباء والماء	46236.4	46236.4	78943.6	64717.8	441590.8	588352.9	779387.5	1040914.1	1307953.5
البناء والتشييد	226986.0	226986.0	673870.4	217314.3	682851.2	2685034.7	3449743.6	3823200.9	5972752.6
النقل والمواصلات والخزن	2390507.0	2390507.0	3238286.9	2284317.3	4428750.4	5887625.9	6742912.0	7472198.6	12030992.9
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	1730504.6	1730504.6	2545856.0	1915353.3	3246559.7	4198765.4	6349971.6	7038544.3	10078110.6
المال والتأدين وخدمات العقارات	359874.8	359874.8	477602.5	390794.1	3691292.3	5475744.6	7945806.5	10152085.5	12033233.6
البنوك والتأمين	167097.8	167097.8	255211.7	160787.3	317318.6	520867.9	690307.3	827821.5	1086155.7
ملكية دور السكن	192777.0	192777.0	222390.8	230006.8	3373973.7	4954876.7	7255499.2	9324264.0	10947077.9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	971877.3	971877.3	1046536.7	1859095.9	5520751.8	6511223.5	10726238.4	13202772.6	19394459.4
الحكومة العامة	577874.7	577874.7	593726.2	1332373.9	4542026.4	5252510.9	8966599.0	11214479.6	17246098.8
الخدمات الشخصية	394002.6	394002.6	452810.5	526722.0	978725.4	1258712.6	1759639.4	1988293.0	2148360.6
المجموع حسب الأنشطة	50359239.4	50359239.4	41242664.3	29894476.2	53499238.6	73911088.3	96067160.6	108402970.6	156388782.5
ناقصاً: وسم الخدمة المحتسب	145539.5	145539.5	219736.9	308687.6	263879.9	377489.7	479205.8	574508.1	753278.9
الناتج المحلي الإجمالي	50213699.9	50213699.9	41022927.4	29585788.6	53235358.7	73533598.6	95587954.8	107828462.5	155635503.6

*تقديرات أولية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، علماً أن هناك طفرة كبيرة في الناتج المحلي لسنة 2008 مقارنة بسنة 2007 في حين أن الناتج المحلي لسنة 2008 من صندوق النقد الدولي = 108,460 مليار دينار وهذا أقرب إلى الصحة من رقم الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول رقم (2 – 19):الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للسنوات 2000-2008 (مليون دينار)

	2000	2001	2002*	2003*	2004*	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد والغابات	4589.0	4644.0	5432.6	3850.3	4521.8	5939.6	6195.9	5037.6	4036.2
التعدين والمقالع	25900.2	25700.7	22122.9	13930.0	19837.5	18397.5	19409.4	20178.6	23806.2
النفط الخام	25877.5	25675.7	22099.0	13917.1	19789.4	18319.6	19327.5	20097.3	23702.4
الأنواع الأخرى من التعدين	22.7	25.0	23.9	12.9	48.1	77.9	81.9	81.3	103.8
الصناعة التحويلية	1748.3	1909.4	1740.4	1243.9	966.6	956.0	1056.4	1122.4	1159.4
الكهرباء والماء	378.6	434.9	504.4	200.0	423.6	489.6	537.4	709.1	803.3
البناء والتشييد	433.0	887.3	1078.1	258.4	720.3	1495.0	1578.5	1546.6	2008.3
النقل والمواصلات والخزن	2427.2	2277.1	2368.0	1259.9	1924.0	1867.6	1395.8	1181.2	1756.3
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	1770.1	2308.5	1861.7	1056.4	2293.7	2545.0	2736.0	2566.3	3422.2
المال والتأدين وخدمات العقارات	1116.1	1154.0	1188.7	1119.9	5837.5	6070.1	6591.7	6849.2	7007.7
البنوك والتأمين	169.7	180.2	186.6	88.7	248.0	307.7	345.6	374.1	383.0
ملكية دور السكن	946.4	973.8	1002.1	1031.2	5589.5	5782.4	6246.1	6475.1	6624.7
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	4143.9	4176.1	4208.8	4241.9	5289.0	5901.4	8590.3	9115.6	9471.3
الحكومة العامة	3822.0	3844.9	3868.0	3891.2	4333.8	5260.1	7925.4	8533.6	8872.8
الخدمات الشخصية	321.9	331.2	340.8	350.7	622.2	641.3	664.9	582.0	598.5
المجموع حسب الأنشطة	42506.4	43492.0	40505.6	27160.7	41814.0	43661.8	48091.4	48306.6	53470.9
ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	147.8	156.9	160.7	170.3	206.2	223.0	240.0	259.7	265.7
الناتج المحلي الإجمالي	42358.6	43335.1	40344.9	26990.4	41607.8	43438.8	47851.4	48046.9	53205.2

*تقديرات أولية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.

جدول رقم (3 – 19): نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية المبينة في جدول (2 – 19) في الناتج المحلي الإجمالي (%)

	2000	2001	2002*	2003*	2004*	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد والغابات	10.8	10.7	13.5	14.3	10.9	13.7	12.9	10.5	7.6
النفط الخام	61.1	59.2	54.8	51.6	47.6	42.2	40.4	41.8	44.5
الصناعة التحويلية	4.1	4.4	4.3	4.6	2.3	2.2	2.2	2.3	2.2
الكهرباء والماء	0.9	1.0	1.3	0.7	1.0	1.1	1.1	1.5	1.5
البناء والتشييد	1.0	2.0	2.7	1.0	1.7	3.4	3.3	3.2	3.8

جدول رقم (4 – 19): نسبة النمو السنوي الحقيقي للقطاعات الاقتصادية المبينة في جدول (2 – 19) بضمنها الناتج المحلي الإجمالي (%)

	2000	2001	2002*	2003*	2004*	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد والغابات	-11.6	1.2	17.0	-29.1	17.4	31.4	4.3	-18.7	-19.9
النفط الخام	2.2	-0.8	-13.9	-37.0	42.4	-7.3	5.5	4.0	18.0
الصناعة التحويلية	-4.5	9.2	-8.9	-28.5	-22.3	-1.1	10.5	6.2	3.3
الكهرباء والماء	-1.8	14.9	16.0	-60.3	111.8	15.6	9.8	32.0	13.3
البناء والتشييد	44.8	104.9	21.5	-76.0	178.8	107.6	5.6	-2.0	29.9
الناتج المحلي الإجمالي	1.4	2.3	-6.9	-33.1	54.2	4.4	10.2	0.4	10.7

يبدو من الجدول (3–19) أن حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تتأرجح، كالعادة، إلى الأعلى والأسفل تبعاً لسقوط الأمطار وتوفر المياه، غير أن حصة هذا القطاع أخذت اتجاهاً تنازلياً بعد سنة 2005، فانخفضت من 13.7% في سنة 2005 إلى 7.6% في سنة 2008. وتعبيراً بالأسعار الثابتة لسنة 1988 انخفض الناتج المحلي للقطاع الزراعي من 5,940 مليون دينار إلى 4,036 مليون دينار خلال الفترة 2005–2008 كما هو مبين في جدول رقم (2–19). وقد حدث ذلك رغم ازدياد سكان العراق من 27.9 مليون نسمة إلى 30.4 خلال نفس الفترة مما فاقم في الفجوة الغذائية الكبيرة التي تعاني منها البلاد.

ومن بين الأسباب المهمة لتدهور الإنتاج الزراعي في العراق هو الجفاف الناتج عن قلة سقوط الأمطار، وتراجع تدفق مياه نهري دجلة والفرات، وبالأخص الأخير منهما، وانتشار الملوحة، وسوء الإدارة سواء على مستوى فلاحة الأرض أو على المستوى الحكومي حيث فُتح باب الاستيراد للمنتوجات الزراعية على مصراعيها دون القيام بتوفير نوع من الحماية للمحاصيل المحلية. وجدير بالذكر أن العراق استورد في العام الماضي (2008) مواد غذائية بقيمة 5.5 مليار دولار من تركيا و3.5 مليار دولار من إيران وثلاث مليارات دولار من سوريا، علماً أن هذه الأستيرادات الهائلة، ومجموعها 12 مليار دولار في سنة واحدة، لا تشمل صفقات القمح والرز الضخمة مع أستراليا وكندا وروسيا لسد حاجة العراق المتزايدة إلى الحبوب[1].

القطاع المهم الآخر، بجانب القطاع الزراعي، الذي يمكن التعويل عليه من أجل تنويع قاعدة العراق الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، هو قطاع الصناعة التحويلية الذي يتضمن تحويل المواد الأولية أو المدخلات إلى منتجات مصنعة لاستهلاكها محلياً أو تصديرها إلى الخارج أو كليهما معاً. ولقد عانى هذا القطاع الأمرّين خلال فترة الحصار الاقتصادي من تراجع الصيانة لعدم توفر قطع الغيار من جهة وجفاف الاستثمار العام والخاص في هذا القطاع من جهة أخرى. ونتيجة لهذا الأمر فقد تعرض هذا القطاع الحيوي إلى حالة شديدة من الاندثار وتراجع دوره في الإنتاج. فبينما شاهد قطاع الصناعات التحويلية نمواً حقيقياً هائلاً خلال عقد السبعينات بلغ معدله السنوي نحو 15% بالأسعار الثابتة، وارتفعت حصته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5% في سنة 1980، وبينما كان المفروض بهذا القطاع أن يستمر بذلك الاتجاه الصاعد من النمو الحقيقي، تعرض إلى إهمال شديد نتيجة للحروب والحصار حتى انتهت حصته بنحو 4.1% في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2000 كما يتبين من جدول رقم (3–19). ويتبين من هذا الجدول أيضاً أن هذه الحصة استمرت بالركود لغاية 2003 ثم هوت إلى النصف من ذلك في 2004 واستمرت على هذا المنوال الواطئ حتى آخر سنة من هذا الجدول وهي 2008.

إن الهبوط الشديد في ناتج قطاع الصناعة التحويلية واستمراره في حالة الركود منذ

2004 سببه عوامل عدة منها التردي الشديد في الحالة الأمنية بعد سقوط النظام والعنف الدموي الذي أطبق على البلاد واللاإستقرار السياسي وانقطاع القوة الكهربائية واندثار معامل القطاع العام، علماً أن الأخيرة اكتسبت أهميتها في البداية عند إجراء عمليات التأميم في سنة 1964 ثم أصبحت العمود الفقري الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية بعد أن تحولت الدولة كمستثمر أكبر ولاعب رئيسي في عمليات الإنتاج منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي.

أما بخصوص القطاع الصناعي الخاص، فقد تراجع هو الآخر لنفس العوامل التي تراجع بسببها القطاع الصناعي العام. وقد أشار مؤخراً إلى هذا الأمر رئيس إتحاد الصناعات العراقية الذي قال إن 90% من المشاريع الصناعية في العراق، صغيرة ومتوسطة، والبالغ عددها 36,000 مشروع، قد توقفت عن الإنتاج بعد سنة 2003. كما أشار رئيس الاتحاد إلى أسباب عدة قادت إلى هذا التدهور، منها إغراق السوق العراقية بشتى المنتجات والسلع المستوردة بدون قيود أو ضوابط لحماية الإنتاج المحلي، وعدم توفر القوة الكهربائية اللازمة للتشغيل، وصعوبة الحصول على التمويل، إضافة إلى أن مشروع القروض الميسرة من جانب وزارة الصناعة لمنح القروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة توقف ولم يحقق أهدافه. وأضاف رئيس الاتحاد أسباباً أخرى لتعثر المشاريع الصناعية للقطاع الخاص وتوقف الآلاف منها، وكان من بين تلك الأسباب هجرة أصحاب المعامل وكذلك الأيدي العاملة الماهرة إلى خارج العراق هرباً من العنف، وانخراط البعض الآخر منهم في الأجهزة الأمنية والعسكرية طمعاً برواتبها المجزية قياساً بما تدفعه المشاريع الصناعية المذكورة [2].

من ناحية نمو الناتج المحلي الإجمالي نرى من الجدول رقم (4-19) أن هذا الناتج خسر ثلث قيمته الحقيقية في 2003 نتيجة لتراجع جميع القطاعات المكونة له في تلك السنة، وخصوصاً قطاع النفط الخام الذي ساهم بتكوين 51.6% من الناتج الكلي كما يبين الجدول (3-19). غير أن الناتج المحلي الإجمالي حقق طفرة كبيرة في السنة التالية (2004) بنمو حقيقي تجاوز 54% بعد أن استعاد النفط الخام نحو 99% من إنتاجه الذي خسره في 2003 وقيام كافة القطاعات الأخرى بتحقيق نمو حقيقي جيد في تلك السنة.

ولم يتخلف عن الركب إلا قطاع الصناعة التحويلية الذي خسر أكثر من 22% من قيمته في سنة 2004 لأسباب تطرقنا إليها عند كلامنا عن أداء هذا القطاع. ثم تأرجح النمو الاقتصادي في السنوات الأربعة التي تلت 2004 صعوداً ونزولاً وإن بقي موجباً في جميعها كما يبين الجدول. على أن معدل النمو السنوي الحقيقي الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز 4.7% خلال فترة الست سنوات 2002-2008 وهذا النمو تافه طبعاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار

جميع السنوات العجاف التي قضاها العراق منذ سنة 1980 في الحروب وتحت الحصار الاقتصادي وتأثير كل ذلك على الدخل الفردي.

فعند النظر إلى الجدول رقم (5–19) نرى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2008 بلغ ذروته في سنة 1980 ثم انحدر إلى القعر في سنة 1995 حيث خسر أكثر من 80% من قيمته قياساً بسنة 1980 نتيجة للحصار والحرب التي نشبت إثر غزو الكويت. ولقد تحسن الناتج في سنة 2000 ليهبط مرة أخرى في سنة 2003، وهي سنة الغزو، ثم تحسن تدريجياً بعد ذلك فحقق نمواً سنويا بلغ معدله نحو 13.6% خلال الفترة 2003–2008. مع ذلك لم يصل الناتج المحلي الإجمالي في 2008 حتى إلى 40% مما كان عليه في 1980.

جدول رقم (5 – 19): الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه بالدينار العراقي والدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لسنة 2008*

	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	عدد سكان العراق (مليون شخص)	حصة الفرد العراقي (دينار)	حصة الفرد العراقي (دولار)
1960	54,970.3	7.497	7,332,304	6,214
1965	75,089.4	8.637	8,693,922	7,368
1970	92,435.1	10.210	9,053,385	7,672
1975	131,904.8	12.016	10,977,433	9,303
1980	271,460.1	14.024	19,356,827	16,404
1985	189,479.2	16.093	11,774,012	9,978
1990	240,449.1	18.079	13,299,911	11,271
1995	51,696.6	20.971	2,465,145	2,089
2000	86,384.9	24.652	3,504,176	2,970
2003	55,027.2	26.862	2,048,515	1,736
2005	88,538.8	28.238	3,135,448	2,657
2008	108,460.0	30.096	3,603,801	3,054

*أحتسب سعر الصرف على أساس 1180 دينار لكل دولار واحد وهو معدل سعر الصرف لسنة 2008.

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنة 1980 والسنة 1988، وصندوق النقد الدولي للسكان، وحسابات المؤلف.

تدهور الدخل الفردي

ذلك من حيث الناتج المحلي الإجمالي، أما من حيث حصة الفرد من هذا الناتج فإن الأمر سيبدو أسوأ بكثير. ذلك أن حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي أخذت مساراً تنازلياً منذ نشوب الحرب مع إيران ثم انتهت في سنة 2008 بالحالة التي وصفناها أعلاه، أي بنزول حقيقي مستمر بلغ معدله 6% خلال الفترة 1980–2008. فبينما كان الاقتصاد العراقي يتدهور بمعدل 3.3% سنوياً كان النمو السكاني بالعراق مستمراً بمعدل 2.7% سنوياً، إذ ارتفع عدد السكان من نحو 14 مليون شخص في سنة 1980 إلى نحو 30 مليون شخص في سنة 2008 كما يبين الجدول (5–19). ونتيجة لهذا النمو المعاكس انخفضت حصة الفرد العراقي من ذروتها في سنة 1980 والبالغة 16,404 دولار بالأسعار الحقيقية لسنة 2008 لتصل إلى 3,054 دولار في سنة 2008، وذلك يمثل انخفاضاً سنوياً معدله 6% خلال الفترة 1980–2008. وبالمقارنة مع المعدل العالمي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 البالغة 9,049 دولار نرى أن حصة الفرد العراقي أصبحت لا تتجاوز ثلث مثيلتها على المستوى العالمي. وتشير نتائج الدراسة التي أجراها البنك الدولي بالاشتراك مع وزارة التخطيط، والتي نُشرت في 2009/1/25، أن 44% من سكان العراق يقل دخلهم الشهري عن 85 دولار[3]، وهذا لا يتجاوز ثلث المعدل الشهري البالغ 255 دولار المحسوب على أساس 3,054 دولار للفرد العراقي في سنة 2008. إن كون 44% من سكان العراق يقل الدخل الشهري للفرد الواحد منهم عن 85 دولار يدل على أنه إضافة إلى التدهور الشديد الذي عانى منه دخل الفرد العراقي فأن توزيع هذا الدخل بين السكان بالعراق لا يجري بعدالة، وإن شريحة كبيرة من الشعب العراقي تعيش في حالة فقر شديد. وقد أشارت لهذه الحالة دراسة حديثة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء واستنتج منها أن 23% من الشعب العراقي يعيش تحت خط الفقر، أي أن الفرد الواحد من هذه الشريحة يعيش على أقل من دولار واحد باليوم[4].

لقد تراجع الاقتصاد العراقي (بالأسعار الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي) بمعدل 3.3% سنوياً خلال الفترة 1980–2008، كما بينا أعلاه. فإذا أُريد لهذا الناتج أن يسترجع قيمته التي كان عليها في سنة 1980 خلال مدة عشر سنوات فإن عليه أن يحقق نمواً حقيقياً معدله 9% سنوياً على الأقل. أما إذا أُريد لحصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي أن ترتفع إلى ما كانت عليه في سنة 1980، أي من 3,054 دولار إلى 16,404 دولار خلال مدة عشر سنوات، وعلى افتراض أن النمو السكاني في العراق سيستمر على ما كان عليه خلال الفترة 1980–2008، أي بمعدل 2.7% سنوياً، فإن الناتج المحلي الإجمالي يجب أن ينمو في هذه الحالة بالأسعار الثابتة بمعدل قدره 17% سنوياً على الأقل.

ولكن إذا أُريد لحصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي أن ترتفع بأسرع من هذا،

وذلك من أجل اللحاق بمستويات الدول المتقدمة، كما كان المؤمل بالعراق أن يفعل لو قُدر لفورة ازدهاره الاقتصادي في السبعينات من القرن الماضي أن تستمر، فإن النمو السكاني السريع في العراق يجب أن يتباطأ، كما يجب تحقيق معدلات نمو حقيقي أعلى من 17% المحسوبة أعلاه. أن هذا الأمر صعب جداً ولا يمكن تحقيقه إلا إذا توافرت شروط معينة لذلك، ومن تلك الشروط قيادة سياسية للبلد كفوئة وحكيمة ومخلصة، استقرار سياسي وأمني، خطة اقتصادية استراتيجية مدروسة، التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص، الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر مع تحضير البيئة المناسبة له، استغلال موارد العراق النفطية استغلالاً جيداً لإعادة بناء البنية التحتية والاستثمار في الصحة والتعليم.

ديون العراق الخارجية

إن أحد العقبات العويصة التي تواجه العراق في سبيل توفير الاستثمارات اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد المحطم هي مسألة الديون الهائلة التي تراكمت بذمته نتيجة حروب صدام العبثية. فقد بدأت الديون الخارجية تتراكم بذمة العراق بعد اشتعال حرب الخليج الأولى بقليل، واستمرت بالتراكم حتى بلغت، حسب مذكرة رسمية للحكومة العراقية بتأريخ 1991/4/29 حوالي 42.1 مليار دولار، وحسب مذكرة أخرى بتأريخ 1992/1/16 بلغت تلك الديون حوالي 47.1 مليار دولار في نهاية 1991/11/31 (أنظر بداية الفصل العاشر). فبموجب المذكرة الأولى وبفائدة قدرها 8% سنوياً[5] يكون مجموع الديون قد بلغ حوالي 114 مليار دولار بنهاية 2004، وبموجب المذكرة الثانية فإن مجموع الديون تصل إلى 128 مليار دولار بنهاية تلك السنة، أما إذا أُخذ متوسط هذين الرقمين، فإن الديون العراقية تصل نحو 120 مليار دولار بنهاية 2004، وهو الرقم الشائع لدى المحافل الدولية.

ويمكن تصنيف تلك الديون إلى ثلاثة أصناف:

1- ديون حكومية تخص الدول الصناعية الكبرى(أعضاء نادي باريس)
2- ديون حكومية وتجارية أخرى.
3- ديون الدول العربية الخليجية.

وقد بلغت ديون الصنف الأول بنهاية 2004 نحو 39 مليار دولار بضمنها الفوائد المتراكمة، كما قُدّرت الديون العربية بحوالي 40-55 مليار دولار جلها عائد للكويت والسعودية والإمارات.

إن الجهة المسؤولة عن الصنف الأول من الديون هي نادي باريس[6] وقد تم التوصل مع هذا النادي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 وبضغط كبير من أمريكا، إلى تسوية يتم بموجبها شطب 30% من الديون فوراً، مع شطب 30% أخرى عندما تتفق الحكومة العراقية على برنامج

اقتصادي مع صندوق النقد الدولي، ثم شطب 20% إضافية عندما يعلن صندوق النقد الدولي أن برنامجه الاقتصادي (وهو لمدة ثلاث سنوات) قد تم إنجازه بنجاح، وبذلك يكون مجموع الديون التي سيتم شطبها من قبل نادي باريس 80% أو حوالي 32 مليار دولار. وقد تم فعلاً شطب 80% من ديون نادي باريس في كانون الأول (ديسمبر) 2008 بعد إعلان صندوق النقد الدولي أن العراق قد إنجز بنجاح برنامجه الاقتصادي مع الصندوق. وهذه هي الديون التي شطبتها بعض الأقطار (الأرقام بليون دولار): أمريكا 4.1، اليابان 6.8، ألمانيا 5.6، فرنسا 5.1، روسيا 12، إيطاليا 2.4، بلغاريا 3.1، الصرب والبوسنة وسلوفينيا 2.2، ورومانيا 2[7].

وتحتم على الحكومة العراقية، من أجل معالجة ديون الصنف الثاني، التفاوض مع حوالي 45 دولة خارج نادي بادريس، بضمنها دول من أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والهند والصين والباكستان ودول آسيوية أخرى، يبلغ مجموع ديونها حوالي 18 - 20 مليار دولار. وقد أصبح الاتفاق مع نادي باريس بشطب 80% من ديونه مرجعية للعمل به كحد أدنى، بمعنى أن الحكومة العراقية لا يمكنها الاتفاق مع أي دائن خارج نادي باريس لشطب أقل من 80% من ديونه وإلاّ فسيكون لنادي باريس الحق في إلغاء الاتفاق.[8]

ولقد تم خلال الأربع سنوات الماضية شطب نحو 66.5 مليار دولار من الدين الكلي البالغ 120.2 مليار دولار، حيث توزعت الديون المشطوبة كالآتي: 42.3 مليار دولار ديون نادي باريس بضمنها ديون روسيا البالغة 12 مليار دولار، 8.2 مليار دولار من قبل بعض الدول خارج نادي باريس، و16 مليار دولار من قبل دائنين تجاريين. وتقدر الديون المتبقية بين 56.6 مليار دولار و79.9 مليار دولار، منها 7.6 مليار دولار تخص نادي باريس، 646 مليون دولار اتفاقيات دين ثنائية خارج نادي باريس، بين 15.9 مليار دولار إلى 16.2 مليار دولار لدائنين خارج نادي باريس، وبين 32.4 مليار دولار و55.4 مليار دولار لدول مجلس التعاون الخليجي[9].

إن ديون مجلس التعاون الخليجي هي الصنف الثالث من الديون، وبمقتضى العرف العالمي هي ديون كريهة (Odious Debts) تجمعت بذمة العراق خلال الحرب مع إيران (حرب الخليج الأولى) وذهبت وقوداً لتلك الحرب ولم تصرف في صالح الشعب العراقي. أضف إلى ذلك أن النظام العراقي الساقط، وصدام بالذات، كان يعتبر الحرب مع إيران دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي، وعن دول الخليج بالذات. أليس من الإنصاف، إذن، أن تتنازل دول الخليج عن كامل تلك الديون وقد كانت هي المستفيدة منها في حين أنها لم تجلب أية فائدة للشعب العراقي بل أضرت به ضرراً بليغاً؟ إننا نرى أن تطلب الحكومة العراقية من دول الخليج الست، وبالأخص الكويت والمملكة العربية السعودية، التنازل الكامل عن تلك الديون الكريهة، باعتبارها جزءاً من مصاريف تلك الحرب، يتحملها المستفيدون منها، تماماً مثلما استوفت أمريكا في 1991–92 نحو

115 مليار دولار من الكويت والسعودية باعتبارها جزءاً من مصاريف حرب الخليج الثانية، ذهبت دفاعاً عن الكويت والسعودية ودول الخليج الأخرى. وجواباً على طلب الحكومة العراقية من دول الخليج بإلغاء تلك الديون، تنازلت الأمارات العربية المتحدة عن ديونها البالغة نحو 7 مليارات دولار، وأجاب وزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل بأن بلاده ستشطب 80% من دينها البالغ أكثر من 15 مليار دولار، في حين أجاب وزير خارجية الكويت الشيخ محمد الصباح بأن الكويت سوف لن تسمح للدين الكويتي أن يصبح عبئاً على العراق ولكن البرلمان الكويتي هو الجهة الوحيدة التي تتمكن من إلغاء هذه الديون. علماً أن هذا البرلمان أصدر قراراً سابقاً يمنع التنازل عن هذه الديون البالغة نحو 15–16 مليار دولار[10].

مشكلة التعويضات

لقد ترتبت بذمة العراق، وبموجب قرار مجلس الأمن 687، استحقاقات مالية جديدة لتعويض الخسائر المباشرة التي تسببها غزو العراق إلى الكويت. وبهذا الشأن تسلمت الأمم المتحدة 354 مليار دولار كطلبات تعويض عن الأضرار التي لحقت ببعض الدول والشركات والمصالح والأفراد، ولكن هيئة التعويض التابعة للأمم المتحدة وافقت فقط على أكثر من 52 مليار دولار بقليل، بضمنها نحو 45 مليار دولار كتعويضات للكويت[11].

وحيث أن أكثر من 85% من التعويضات ذهبت إلى الكويت، فقد طالبت الحكومة العراقية – بعد سقوط النظام – حكومة الكويت بالتنازل عن باقي التعويضات بعد أن تسلمت تلك الحكومة نحو 10 مليارات من مبلغ التعويضات، إلا أن الكويت لم تستجب لهذا الطلب، بل عمدت اللجنة القانونية في مجلس الأمة الكويتي إلى تقديم لائحة إلى المجلس لمنع الحكومة الكويتية من التنازل عن باقي التعويضات.

على خلفية مطالبة العراق مؤخراً الخروج من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة وإعفاءه من ديون الحرب، أطلقت الكويت في بداية حزيران الماضي حملة دبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة حيث سلم موفدها رسائل إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن تصر بموجبها على العراق، في حالة رغبته الخروج من البند السابع، أن ينفذ تماماً التزاماته التي فرضتها عليه قرارات مجلس الأمن ومنها تعويضات الحرب ودفع الديون وتخطيط الحدود البرية والبحرية وإرجاع الأملاك الكويتية التي سُرقت خلال الاحتلال وتسليم رفاة أسرى الحرب الكويتيين الذين يُعتقد بأن صدام قتلهم. وقد أحدثت الحملة الكويتية هذه ردود أفعال عكسية لدى بعض النواب العراقيين مما أدى إلى بعض التوتر بين البلدين. وفي منتصف حزيران (2009) أخبر سفير العراق لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن بأن حكومته تأمل بتنزيل أو إلغاء المتبقي من تعويضات الحرب وهي 25.5 مليار دولار بعد أن دفع العراق 27.1 مليار دولار من تعويضات الحرب المفروضة عليه، وهو

الآن بأمس الحاجة إلى الأموال لإعادة بناء البلاد التي مزقتها الحروب، وقد أرسلت الحكومة العراقية رسائل بهذا الشأن إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن. كما أخبر السفير العراقي مجلس الأمن بأن بلده نفّذ عدة التزامات تجاه الكويت بضمنها إعادة رفاة الكويتيين المفقودين والتي وجدت في العراق[12].

بناءً على الأرقام التي وردت أعلاه يتبين أن العراق قد دفع إلى الكويت ما يربو على ال20 مليار دولار كتعويضات حرب. وبناءً على الدمار الشامل الذي تعرض له العراق وحاجته الماسة إلى الحفاظ على ما يتمكن الحصول عليه من عوائده النفطية التي أصبحت مصدره الوحيد للحصول على المال، نرى أن تكون الكويت، ومعها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، هي السباقة لإلغاء تعويضات الحرب المفروضة على العراق. وبذلك فإن الكويت بالذات، وقد ترتبت لمصلحتها مبالغ كبيرة من التعويضات، ستكون هي الرابحة وليست الخاسرة لسببين مهمين:

1. إن العراق بلد غني بموارده الطبيعية والبشرية. ولقد كان مقدر لهذا البلد، بثروته ونشاط أهله، أن يرتقي إلى مصاف البلدان المتطورة بمدة قصيرة. وكان بالإمكان أيضاً أن يصبح هذا البلد مركزاً للعلم والتكنولوجيا وماكنة للتطور، يفيض بثرواته على البلدان العربية المحتاجة ويدفعها هي الأخرى في طريق التطور والازدهار. وكان بإمكان هذا البلد أن يساهم، جنباً إلى جنب مع البلدان العربية المقتدرة، في حماية حقوق الأمة العربية والدفاع عن حدودها وجمع شملها . بأية صيغة سلمية، رضائية . والنهوض بها للمشاركة في مسيرة الحضارة في العالم.

ولكن طغمة فاسدة استولت على مقدرات العراق . بغفلة من الزمن . فظلمت شعبه وبددت ثرواته وأهدرت طاقاته. ثم استدارت تلك الطغمة الفاسدة . منتشية بأوهام القوة . ليس لحماية حقوق الأمة العربية والدفاع عن حدودها وجمع شملها والنهوض بها، بل لتغمد خنجراً بظهرها بغية تقطيع أوصالها والتهامها قطعة قطعة فبدأت باحتلال الكويت. وبذلك ارتكبت هذه الطغمة الفاسدة جريمتين كبيرتين، واحدة بحق الشعب العراقي والأخرى بحق الأمة العربية.

فالجريمة الأولى جرحت الشعب العراقي جرحاً بليغاً . ولا نقول قتلته . وأطفأت نور علمه وأوقفت ماكنة تطوره، وقضت على الأمل . ولو إلى حين . في أن يساهم الشعب العراقي في نهوض الأمة العربية وتطورها. والجريمة الثانية مزقت الأمة العربية وشتتت قواها وأضاعت ثرواتها وأضعفتها أمام المتربصين بها. إن إكراه الشعب العراقي على الاستمرار في دفع التعويضات للكويت ولدول وجهات أخرى سيطيل بالتأكيد من أمد المحنة الشديدة التي يمر بها هذا الشعب، ويقوي عوامل مرضه، ويمنعه من النهوض المبكر والقيام بالمهمات المرتجاة منه. إن مساعدة العراق في النهوض هي مسؤولية كبرى تتحملها الكويت وباقي الدول العربية تجاه الشعب العراقي

وتجاه الأمة العربية.

2. إن من حق أبناء العراق، هذه البلاد ذات الثروات العظيمة، أن ينعموا بثرواتهم وأن يتقدموا ويتطوروا. إن استلاب ثرواتهم وتعويق تقدمهم وتطورهم من شأنه أن يقوي شعوراً بالمرارة كامناً لدى الشعب العراقي، في أن الكويت لعبت دوراً كبيراً في مساعدة صدام مادياً ومعنوياً وتقويته خلال الثمانينات حتى استكلب وارتكب جريمته الشنعاء التي راح ضحيتها الشعبان الكويتي والعراقي.

إن إفقار الشعب العراقي لا يصب في مصلحة الشعب الكويتي ولا في مصلحة الأمة العربية. ولا نظن أن وجود ثلاثين مليوناً من العراقيين الجائعين . كما هو عددهم الآن . إلى الشمال من الكويت سيساهم في استقرار الكويت أو استقرار المنطقة. إن العراق سيبقى إلى شمال الكويت إلى الأبد، وأن الكويت ستبقى إلى جنوب العراق إلى الأبد. ولربما يوجد لدى الشعبين الشقيقين البعض من قصيري النظر من اللامتسامحين، الذين يفكرون بعقلية الثأر والجشع، والذين يفكرون على الأمد القصير، على طول حياتهم فقط، ولا يهمهم ماذا سيأتي به الزمان على الأجيال المقبلة. إن هؤلاء القلة من الطرفين يجب أن يُطَوَّقُوا وتُرفض دعاواهم لكونهم يزرعون بذور الحقد والفتنة حتى يقطف ثمارها الأبناء وأبناء الأبناء من كلا الطرفين.

إننا نرى أن يمد الشعب الكويتي إلى الشعب العراقي يداً متسامحة كريمة، وإن مساهمته الأخيرة في إسقاط النظام الصدامي بالعراق، لهي عين الحكمة والخطوة النيّرة على الطريق الصحيح . إن إبداء حسن النوايا تجاه الشعب العراقي ومساندته في صراعه للخروج من الهوّة السحيقة التي أوقعه بها صدام سيساعد بسرعة على دمل الجراح لدى الطرفين. وعندئذٍ سيجد الشعب الكويتي في أخيه الشعب العراقي نصيراً وظهيراً.

العيش على النفط

لا شيء أكثر بلاغة من الميزانية السنوية للحكومة الفيدرالية للدلالة على أن العراق أصبح يعتاش على ما يجود به قطاع استخراج وتصدير النفط من عوائد مالية بالعملات الصعبة، تمكنه من استيراد ما يستهلكه من الأغذية والسلع عدى النزر اليسير المنتج محلياً. ولقد تبين ذلك ملياً للشعب العراقي حينما تم تعديل الميزانية السنوية لسنة 2009 أربع مرات. ثلاث منها من جهة وزارة المالية حيث كانت تقوم بتخفيض إجمالي النفقات كلما انخفضت أسعار النفط، وفي المرة الرابعة جرى التعديل من جهة مجلس النواب. فبخصوص المرات الثلاث، تضمنت الميزانية نفقات مجموعها 94,400 مليار دينار (نحو 80 مليار دولار) في المرة الأولى بناءً على سعر نفط مقداره 80 دولار للبرميل الواحد. كان ذلك في تموز 2008 عندما ارتفع السعر العالمي للنفط إلى 147 دولاراً في ذلك الشهر. وعندما نزلت أسعار النفط خُفض إجمالي النفقات إلى 79,034 مليار دينار

(نحو 67 مليار دولار) للمرة الثانية بناءً على سعر نفط مقداره 62.5 دولار للبرميل الواحد[13]، وعندما استمرت أسعار النفط بالنزول خُفض إجمالي النفقات للمرة الثالثة إلى 74,165 مليار دينار (نحو 63 مليار دولار) بناءً على سعر نفط مقداره 50 دولاراً للبرميل الواحد (أنظر جدول رقم 6-19) الذي يبين تفاصيل الميزانية المقترحة لسنة 2009 من حيث الإيرادات النفطية وغير النفطية والنفقات التشغيلية والاستثمارية بالدينار العراقي والدولار الأمريكي، وكذلك تفاصيل الميزانية النهائية المعدلة.

غير أن مجلس النواب لم يوافق حتى على هذه الميزانية دون أن يعمل على تخفيضها في مجالات تستحق التخفيض. فقد تم تخفيض إجمالي نفقات الميزانية المقترحة بمقدار 5,000 مليار دينار (نحو 4.2 مليار دولار) ليصبح إجمالي النفقات 69,165 مليار دينار (نحو 58.6 مليار دولار) كما هو مبين في الجدول. وقبل التعديل طالب رئيس الوزراء عدم تخفيض النفقات المقترحة بحجة أن التخفيض قد يعرقل جهود زيادة إمدادات الطاقة الكهربائية وتحسين القطاع الزراعي. ولكن بدى أن غالبية النواب لم يوافقوه على ذلك، وقال بعضهم إن التخفيضات التي أُجريت لم تمس توفير الخدمات أو جهود إعادة البناء، وإنما تركزت التخفيضات على نفقات الترف الحكومية ومرتبات موظفي مجلس الوزراء ومجلس رئاسة الجمهورية[14].

ونظراً لأن هذه السنة هي سنة انتخابات فقد تحاشى النواب المساس برواتب وأجور الموظفين والعمال كما تحاشوا المساس بالتقاعد وتخصيصات البطاقة التموينية والخدمات الصحية. على أن الرواتب العالية جداً هي التي تأثرت، فقد تم تخفيض رواتب النواب بمقدار 10% إلى نحو 7,600 دولار شهرياً ولكن لم تخفض مخصصات الحماية البالغة نحو 12,800 دولار شهرياً لكل نائب[15]. كما تم تخفيض رواتب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب بمقدار 20% لكل منهم[16].

ومن النظر مرة أخرى إلى جدول رقم 6-19 نجد أن نسبة مشاركة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانيات الحكومية للسنوات الخمس 2005-2009 بلغ أكثر من 87%، وهذه نسبة كبيرة جداً دالّة على مدى أحادية الاقتصاد العراقي واعتماده الخطير على قطاع واحد وهو قطاع استخراج وتصدير النفط. من جهة أخرى نجد أن نسبة مشاركة الإيرادات غير النفطية في تمويل الميزانيات الحكومية كانت أقل من 13% خلال السنوات المذكورة، وهي نسبة تافهة جداً.

وتأتي الإيرادات غير النفطية من الكمارك (رسوم إعادة الأعمار)، والضرائب على الدخل (الخاص بالأفراد والشركات والموظفين)، ودخل الفوائد، والمنقول من الهيئات والشركات العامة (المملوكة للدولة)، وأجور الخدمات، وضرائب ورسوم أخرى. وبينما تمثل الضرائب (بضمنها

ضريبة المبيعات Sales Tax) في الدول المتقدمة الجزء الرئيسي من دخل الحكومة، نجد أن دخل الحكومة العراقية من الضرائب في سنة 2009 مثلاً لم يتجاوز 13% من الإيرادات غير النفطية، وهذا يدل على فقر الاقتصاد العراقي وضآلة قاعدته الضريبية.

ذلك فيما يتعلق بإيرادات الميزانية العراقية، أما فيما يتعلق بنفقات هذه الميزانية فنجد أنها معلولة هي الأخرى. فمعدل حصة النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات لميزانية 2009 يربو على 78%، وإن أكثر من 43% من النفقات التشغيلية (أو 35% من إجمالي النفقات) يصرف على الرواتب والأجور والمخصصات والتقاعد، وهذه نفقات من الصعوبة جداً المساس بها. وتشتمل النفقات التشغيلية الأخرى على السلع والخدمات والفوائد والإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية (بما فيها البطاقة التموينية) وكذلك مصروفات أخرى، وهذه أيضاً يصعب المساس بها نظراً للظروف العصيبة التي مر ولا يزال يمر بها الشعب العراقي مما أدى إلى تقهقر الاقتصاد وانتشار الفقر والبطالة والتشرد والهجرة داخل وخارج البلاد.

ففي تقرير حديث للأمم المتحدة ظهر أن الأعداد الكبيرة للموظفين أصبحت تمثل العبء الأكبر على الميزانية الحكومية، كما بينا أعلاه، بعد أن تضاعف عدد العاملين في الأجهزة الحكومية منذ سنة 2005. وأظهر التقرير أيضاً أن 18% من العراقيين يعاني من البطالة المستشرية بين جموع الناس، وخصوصاً بين الذكور من الشباب ما بين 15 و29 سنة، وهي شريحة تمثل 57% من العاطلين عن العمل في البلاد. من جهة أخرى أشار التقرير إلى كون عدد العاملين لدى القطاع الخاص قد تقلص من 25% من العدد الكلي للعاملين في البلاد في سنة 2003 إلى 17% في العام الماضي (2008). وأضاف التقرير أن 450 ألف طالب وظيفة جديد يتقدم إلى سوق العمل سنوياً ولا طاقة للاقتصاد العراقي، بقطاعيه العام والخاص، من استيعاب هذه المئات من الألوف الجديدة كل سنة، فهو غير مهيأ لذلك[17].

جدول رقم (6–19): تخمينات الميزانية الفيدرالية السنوية (مليار دينار عراقي عدى المؤشر بالدولار لسنة 2009)

	مصادق عليها 2005	مصادق عليها 2006	مصادق عليها 2007	مصادق عليها 2008	مقترحة 2009م	مصادق عليها 2009ص	مليار دولار 2009م	مليار دولار 2009ص
إجمالي الإيرادات	**28,958**	**45,392**	**42,065**	**50,775**	**50,408**	**50,380**	**42.7**	**42.7**
الإيرادات النفطية	25,483	41,760	39,540	42,442	43,070	42,480	36.5	36.0
الإيرادات غير النفطية	3,475	3,632	2,525	8,333	7,338	7,900	6.2	6.7
إجمالي النفقات	**35,981**	**50,963**	**51,727**	**62,610**	**74,165**	**69,165**	**62.9**	**58.6**
النفقات التشغيلية	29,431	41,691	39,062	44,174	59,148	54,148	50.1	45.9
النفقات الاستثمارية	7,550	9,272	12,665	18,436	15,017	15,017	12.7	12.7
العجز	**-7,023**	**-5,571**	**-9,662**	**-11,835**	**-23,757**	**-18,785**	**-20.1**	**-15.9**
حصة الإيرادات النفطية (%)	**88.0**	**92.0**	**94.0**	**83.6**	**85.4**	**84.3**	**85.4**	**84.3**
حصة النفقات التشغيلية (%)	**81.8**	**81.8**	**75.5**	**70.6**	**79.8**	**78.3**	**79.8**	**78.3**

م = مقترحة، ص = مصادق عليها

المصادر: وزارة المالية، والمركز العراقي للإصلاح الاقتصادي.

على أن الميزانية الاستثمارية، على ضآلتها، هي في وضع خطر وهي دوماً تحت حالة مستمرة من التهديد، وهذه الحالة ناتجة من طبيعة الموازنة العامة نفسها والتي تستدعيها ظروف العراق الاقتصادية المتردية بصورة عامة واستشراء البطالة في عموم البلاد بصورة خاصة. وسبب ذلك التهديد أن نفقات الميزانية تسودها النفقات التشغيلية التي يصعب جداً المساس بها، أي تخفيضها، لكونها تتعلق بحياة الناس اليومية. وفي هذه الحالة، أي عند عدم توفر التمويل اللازم من جهة وضرورة السيطرة على حجم العجز من جهة أخرى، تلجأ الحكومة إلى التوجه نحو النفقات الاستثمارية لتخفيضها. وهذا ما حدث بالفعل لميزانية 2009 عندما تبخر جزئ كبير من التمويل نتيجة انخفاض أسعار النفط وتقلص عائد البلاد النفطي بالعملات الصعبة من نحو 62 مليار دولار في سنة 2008 إلى عائد قد ينحدر إلى 42 مليار دولار في 2009 أو لربما أقل من ذلك.

فعند النظر إلى جدول رقم 6–19 والمقارنة بين الميزانية المصادق عليها للسنة الماضية (2008) مع تلك المصادق عليها لهذه السنة سنجد أن النفقات التشغيلية ازدادت من 44,174 مليار دولار في 2008 إلى 54,148 مليار دولار في 2009، أي ازدادت بنحو 23% وأسباب ذلك هي الزيادات الهائلة في تعويضات الموظفين (الرواتب والأجور والمخصصات والمكافآت التقاعدية) الناتجة عن قيام الحكومة بتوظيف مجالس الصحوة وتوظيف عاطلين عن العمل من أجل امتصاص جزئ من البطالة المتفشية؛ ومن الأسباب الأخرى أيضاً الزيادات الكبيرة في الطلب على السلع والخدمات والمنح والإعانات. ولكن حين النظر، من جهة أخرى، إلى النفقات الاستثمارية نجد أنها تقلصت من 18,436 مليار دولار في 2008 إلى 15,017 مليار دولار في 2009 أي أنها انخفضت بنحو 19%، وهذا هو ديدن الحكومات عندما تواجه أزمات في تمويل ميزانياتها، فهي تبتعد عن تخفيض نفقات التشغيل لتعلقها بحياة الناس اليومية، وتفعل ذلك من أجل الحفاظ على شعبيتها، خصوصاً في أوقات الانتخابات، ولكنها مستعدة لتخفيض نفقات الاستثمار لأن آثار ذلك لا تظهر سريعاً ولكن تظهر مستقبلاً وقد لا تكون الحكومة في سدة الحكم في ذلك الوقت.

لا مناص من الاستثمار

إن الاقتصاد العراقي معلول، كما يتوضح للقارئ الكريم، ويحتاج إلى طفرات تنموية كبيرة ولسنوات طويلة لكي يتعافى ويتحول من اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على استخراج وتصدير النفط إلى اقتصاد متطور ومتوازن ذو قاعدة عريضة ومتنوعة بعيدة عن هيمنة القطاع النفطي وذات نمو مستدام قادر من جهة على توفير فرص عمل جديدة للداخلين سنوياً إلى سوق العمل وقادر من جهة أخرى على توفير زيادة معقولة ومستمرة في الدخل الفردي

من أجل إحراز تحسن مستمر في مستوى معيشة السكان.

إن مهمة إحراز الطفرات التنموية المذكورة، ولسنوات طويلة، لا يمكن إنجازها بمجرد الاعتماد على الفائض النفطي الممول للنفقات الاستثمارية في الميزانية الحكومية. إن الفائض النفطي هذا ضئيل أولاً، ومتقلب صعوداً ونزولاً ثانياً، وتخصصه الحكومة بصورة رئيسية لصيانة البنية التحتية وتوسيعها والاستثمار في نواحي خاصة تتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل الصحة والتعليم وتوفير الكهرباء والماء وخدمات الصرف الصحي ...إلخ. إن الاستثمارات الحكومية هذه، والمعتمدة أساساً على ما يفيضه القطاع النفطي بعد سد النفقات التشغيلية الموضوعة في الميزانية، هي محدودة بطبيعتها، وليس باستطاعتها تحقيق الطفرات التنموية المطلوبة.

إن الذي سيحقق التنمية المطلوبة للوصول إلى اقتصاد متطور كما نريده للعراق هو الاستثمار الخاص بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب معه ليس فقط رؤوس الأموال اللازمة وإنما يجلب معه أيضاً التكنولوجيا المتطورة وفنون الإدارة الحديثة كما يمكنه فتح الأبواب الخارجية من أجل تصدير ما تنتجه رسامي الاستثمار.

تخمين الاستثمارات المطلوبة

من أجل تخمين الاستثمارات الواجب القيام بها خلال فترة زمنية معينة لابد من معرفة الأهداف المتوخاة من هذه الاستثمارات، والتي قد تحددها خطة البلد الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية المعنية، ومنها النمو السنوي الحقيقي المطلوب في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معرفة طبيعة اقتصاد البلد وكفاءته من حيث الإنتاجية ومدى قدرته الاستيعابية. لا نعرف أن كان العراق قد وضع بعد سقوط النظام خطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية، ولا نعتقد أنه يملك مثل هذه الخطة بالوقت الحاضر. ومن أجل القيام بهذا التخمين لنفترض أن النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقه هو 12 بالمائة سنوياً لمدة 20 سنة خلال الفترة الزمنية 2010–2030، وهذا النمو ليس من الصعب تحقيقه نظراً لكون الاقتصاد العراقي ينطلق الآن من قاعدة متدنية بعد تدهوره بمعدل 3.3% سنوياً منذ سنة 1980 كما رأينا أعلاه. ولنفترض أيضاً أن نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج (Capital-Output Ratio) هي 4 إلى 1 خلال الفترة 2010–2020 وأن إنتاجية الاقتصاد العراقي ستتحسن بحيث أن هذه النسبة ستهبط من 4 إلى 1الى 3 إلى 1 بعد سنة 2020.

فخلال الفترة 2010–2020 ومن أجل تحقيق نمو سنوي حقيقي (أي بالأسعار الثابتة) قدره 12%، يجب أن يبلغ تراكم رأس المال (Capital Formation) نحو 48% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً ثم ينخفض إلى 36% سنوياً خلال الفترة 2021–2030. وبموجب هذه

الافتراضات سيكون مجموع تراكم رأس المال المطلوب نحو 2,770 مليار دولار خلال الفترة 2010–2030، أي بمعدل 138.5 مليار دولار سنوياً، وذلك بالأسعار الثابتة لسنة 2008 على افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 91.9 مليار دولار في سنة 2008 سينمو بنسبة 6.5% سنوياً خلال السنتين 2009 و2010 ليصل إلى 104.3 مليار دولار بنهاية 2010 ثم ينطلق بعد ذلك بنمو سنوي معدله 12%.

إن هذه المبالغ كبيرة جداً بمقياس العراق ولا يمكن أبداً التعويل على ما تدره الصادرات النفطية من أموال لتوفير حتى جزئ يسير منها. وسبب ذلك أن الميزانية الحكومية الاعتيادية (أي التشغيلية) ستلتهم الجزء الأكبر من أموال الصادرات النفطية في كل سنة، ولن يبقى إلا ما يكاد يكفي لإعادة بناء البنية التحتية وتوسيعها لمواجهة حاجات السكان الذين تتزايد أعدادهم باستمرار، بضمنها حاجات التعليم والصحة والسكن. إن المبالغ الهائلة المطلوبة لتنمية الاقتصاد العراقي، والحالة هذه، يتعين أن يتولاها القطاع الخاص، وفي ذلك سيكون للاستثمار الأجنبي المباشر حصة الأسد. على أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لن يدخل العراق ما لم تتوفر له البيئة التنافسية المؤاتية، خصوصاً وإن مختلف بلدان العالم تتبارى فيما بينها لاجتذاب هذا النوع من الاستثمار. وسوف نتحدث عن هذا الموضوع في الفصل القادم، وهو الفصل الأخير من هذا الكتاب.

الفصل العشرون

خريطة طريق اقتصادية

«نحن لسنا بأوصياء على الأمة، بل وكلاء عنها، ولكن وكلاء أمناء، فيجب علينا أن نؤدي الأمانة لأمتنا كما أخذناها منها»

«سعد زغلول»

كشفت الفصول السابقة من هذا الكتاب تفاصيل الكارثة الاقتصادية التي حلّت بالعراق. ونريد أن نجيب في هذا الفصل الأخير عن سؤال ما هي الخيارات المتاحة وماذا يجب أن نعمل؟ ماذا يمكن أن يقوم به العراقيون وبالتضامن مع المجتمع الدولي للخروج بالعراق من نفق التخلف الاقتصادي الطويل المظلم الذي دخل به نتيجة سياسات التسلط والاستبداد والقمع والدكتاتورية وما نتج عنها من حروب وحصار اقتصادي طويل، ثم احتلال أجنبي ومحاصصة طائفية وإثنية وتخلف وفساد وعنف وإرهاب؟ كيف سيتمكن العراق من استعادة عافيته الاقتصادية ثم المضي في طريق التطور الاقتصادي جنباً إلى جنب مع دول عديدة ناجحة، ومنها النمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان؟

لا أمن لا إعمار

إن العراق بحالته الحاضرة، ولمدة عشرين سنة قادمة على الأقل، سيحتاج إلى الاستثمار الخاص المكثف في مختلف قطاعاته الاقتصادية غير النفطية، وبالأخص في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية. والاستثمار الخاص هذا لا بد له، على الأعم الأغلب، أن يأتي من الخارج نظراً لحاجة العراق إلى استثمارات هائلة، كما رأينا، وعدم كفاية ما سيتوفر منه في الداخل. على أن رؤوس الأموال الخاصة جبانة بطبيعتها ولا تدخل ساحةً للعمل بها ما لم يستتب بها الأمن والاستقرار. وعليه لا يمكن تحضير البيئة المؤاتية للاستثمار داخل العراق من أجل إعادة بناء البنية التحتية المهدمة وإنعاش الاقتصاد العراقي وتنميته ما لم يتوفر الجو الأمني الاعتيادي الخالي من العنف والإرهاب والجريمة والتخريب.

إن الأمن هو الأساس القوي والصالح الواجب توفره من أجل أي خطة لأعمار البلاد. ولا بد من توفر الأمان للأرواح والممتلكات حتى يتمكن المتعاقدون من شركات ومستثمرين ومقاولين وأفراد من أداء أعمالهم وتنفيذ مسؤولياتهم ومقاولاتهم على الوجه المطلوب. إن إعادة اعمار العراق

يتطلب، أول ما يتطلب، استتباب الأمن في عامة البلاد. ذلك أن الأمن والاستقرار يمثلان الصخرة الأساسية أو الأرضية التحتية الصلبة التي يستند عليها كل بناء، وبانعدام الأمن والاستقرار تنعدم القدرة على تكوين الأرضية اللازمة لبناء البيئة المؤاتية للاستثمار. باختصار، إن أعمال العنف والجريمة والخطف والتخريب هي العدو اللدود والبيئة الطاردة لأنشطة الاستثمار ولكل عمليات التأهيل وإعادة البناء والإعمار.

غير أن الجو الأمني المطلوب لم يتوفر في العراق، خصوصاً خلال الخمس سنوات التي تلت سقوط النظام. فلقد أوقف التدهور الأمني الخطير عمليات البناء والتأهيل والإصلاح، وتوقف المقاولون عن العمل وأحجمت شركات الاستثمار من الدخول إلى العراق لغياب البيئة المؤاتية، كما أجّلت أغلب الدول المانحة تقديم ما تعهدت به من هبات ومعونات وقروض لحين تحسن الحالة الأمنية، وامتنعت الشركات من القدوم إلى العراق حيث لا أمان للأرواح ولا للممتلكات. وحتى الشركات الأجنبية (وجلها أمريكية) التي تعاقدت مع جهات أمريكية في الفترة الأولى من الاحتلال مثل سلاح الهندسة الخاص بالجيش الأمريكي (USACE) وكذلك الشركات التي تعاقدت مع منظمة المساعدات الأمريكية (USAID)، لتنفيذ برامج المعونة أو المنحة الأمريكية لإعادة البناء، والتي تجاوزت قيمتها 19 مليار دولار، هربت من جو العراق المشحون آنذاك بالإرهاب والجريمة والعنف. ونتج عن ذلك ليس فقط تعثر عمليات إعادة البناء أو توقفها أو توقف أغلبها، وإنما ارتفاع الكلفة أيضاً بين عشرين إلى أربعين بالمائة من الكلفة الكلية للمشاريع، حيث ذهبت أغلب الكلفة الإضافية إلى شركات الحماية الأجنبية. كما نتج عن ذلك أيضاً عدم إكمال المشاريع أو إكمالها ولكن بمواصفات رديئة وبكلفة مضخمة تقل كثيراً عن الكلفة الاعتيادية التي تتطلبها مواصفات المشروع.

ولم يقتصر الأمر على انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر وتعثر وتوقف مشاريع البناء وإعادة البناء والتأهيل المدفوعة الكلفة، سواء من قبل العراق أو من جهة المعونة الأمريكية، وإنما، ولأسباب أخرى، شجع ذلك الجو المشحون بالإرهاب والجريمة والعنف غياب المسائلة وقلة الانضباط في دوائر الدولة وفقدان الشعور بالمسؤولية من قبل الموظفين وانتشار الفساد بين الأجهزة الحكومية وكذلك شيوعه بين المقاولين، أجانب ومحليين، وعلى اختلاف طبقاتهم كما أوضحنا ذلك في الفصل السادس عشر، وكل ذلك يعرقل عمليات البناء ومسيرة التنمية الاقتصادية.

إن مهمة توفير الأمن داخل العراق تقع على عاتق الحكومة العراقية أولاً وأخيراً. ونظراً للظرف الخاص الذي يمر به العراق في الوقت الحاضر فإن هذه المشكلة لا تحل باستعمال القوة فقط. ذلك أن مشكلة الأمن بالعراق لها أبعاد سياسية بالتأكيد، ولا بد لأساليب القوة وأساليب السياسة أن تتضافر لإيجاد الحل الناجع، وقد يتطلب الأمر أخيراً إجراء مصالحة حقيقية بين جميع

الفئات السياسية المتناحرة.

هذا وفي حالات خاصة قد تقبل شركة مقاولة العمل داخل العراق في ظل الظروف الحالية، وهي والحالة هذه قد تلجأ على الأغلب لتأجير شركة متخصصة لتوفير الحماية لها. أن هذا الحل لا يعتبر حلاً ناجعاً وشاملاً للمشكلة الأمنية في العراق يقبل به جميع المستثمرين، وإنما هو حل جزئي يقبل به مستثمر معين لأسباب خاصة، كأن يكون ذلك المستثمر شركة نفط تروم استغلال حقل نفطي لا يتوفر مثله بسهولة خارج العراق، ولذلك فهي تقبل التعايش مع هذا الجو ولكن بتشغيل أقل عدد ممكن من موظفيها داخل العراق، مع إضافة كلف الحماية التي تتحملها، مع أي كلف أخرى ناتجة عن الحالة الأمنية غير الاعتيادية، إلى كلفة المشروع الكلية. على أن هذه حالة خاصة قد يقبل بها المستثمر مضطراً بعد رفع سعره، آخذاً بنظر الاعتبار المخاطر النى سيتعرض لها والكلف الإضافية التي سيتحملها. ويبقى الوضع الأمني، كما هي الحالة عليه الآن، غير مناسب للسواد الأعظم من المستثمرين وعائقاً كبيراً أمام الاستثمار الأجنبي ما لم تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لمعالجته.

إعادة الاعمار

لقد تعرضت المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية التحتية في العراق إلى دمار هائل منذ مجيء صدام حسين إلى الحكم. وقُدر مبلغ الأضرار بحوالي 30 مليار دولار نتيجة حرب الخليج الأولى (راجع الفصل التاسع) وحوالي 232 مليار دولار نتيجة حرب الخليج الثانية (راجع الفصل الثالث عشر)، كما تعرض العراق لأضرار مباشرة خلال الحرب الأخيرة لإسقاط النظام، ولعمليات نهب وتخريب بعد الاحتلال، ولازالت عمليات التخريب تحدث بين آونة وأخرى حتى الآن.

إن أي تقديرات مالية بهذا الشأن تُمثل مجموع كلفة التصليح (REPAIR COST) في الحالات التي يمكن فيها التصليح، وكلفة التبديل (REPLACEMENT COST) في الحالات التي لا يمكن فيها التصليح. لقد جرت تلك التقديرات بالأسعار الجارية، أي بما هي الكلفة في وقت التقدير، وإن الكلفة تتصاعد باستمرار نتيجة التضخم المستمر بالأسعار. وكمثال على ذلك؛ إذا كانت كلفة محطة توليد كهرباء عراقية بحجم معين حوالي 500 مليون دولار في سنة 1990، وإن هذه المحطة دُمرت بالكامل، فإن كلفة تبديلها ستزداد بنحو 22 بالمائة تقريباً بعد 10 سنوات إذا افترضنا أن كلفة إنشاء مثل تلك المحطة بالعراق تتعرض لزيادة سنوية معدلها اثنين بالمائة فقط، أي أن كلفة تبديل المحطة المذكورة سيرتفع إلى نحو610 مليون دولار في سنة 2000.

وهذا يعني أن كلفة تعويض الأضرار البالغة 262 مليار دولار – عن حربي الخليج الأولى والثانية فقط مع إهمال الأضرار التي نشأت بعد ذلك – ليست ثابتة وإنما هي في تزايد

مستمر. لقد بلغ المعدل السنوي للتضخم العالمي نحو 10% خلال الفترة 1990– 2008 وبلغ نفس المعدل للولايات المتحدة خلال نفس الفترة نحو 3%[1]. فإذا اعتمدنا معدل التضخم الأقل، أي 3% سنوياً، فإن مبلغ ال262 مليار دولار المخمن في 1990 سيصبح نحو 473 مليار دولار في 2010. وإذا افترضنا أن إعادة البناء سيستغرق 10 سنوات ابتداءً من 2010، وإن حساباتنا ستكون بالأسعار الثابتة لسنة 2010، أي أن التضخم خلال العشر سنوات القادمة سيهمل، فإن المبلغ لإعادة الأعمار يجب أن لا يقل عن 47 مليار دولار سنوياً بأسعار 2010.

إن هذا المبلغ سيتطلب إنتاجاً إضافياً من النفط قدره نحو 2.6 مليون برميل يومياً منذ بداية 2010 على افتراض أن النفط العراقي المصدر سيدر عائداً مالياً صافياً للخزينة العراقية قدره 50 دولاراً للبرميل الواحد. إن هذه الحسابات تقودنا إلى الاستنتاج بأن إنتاج العراق الكلي من النفط يجب أن يرتفع من 2.4 مليون برميل يومياً وهو مستوى الإنتاج الحالي، إلى نحو خمسة ملايين برميل يومياً كمعدل، منذ اليوم الأول لسنة 2010، وإن هذا الإنتاج سيبقى ثابتاً ولن يتقهقر نتيجة للاستنزاف الطبيعي الذي يجري حالياً، وخصوصاً في حقول الجنوب، أي أن الاستنزاف الطبيعي سيعوض عنه بإضافة إنتاج جديد مساوياً له كل سنة.

على أنه من اللافت أن المبلغ المرصود للنفقات الاستثمارية في ميزانية 2009 هو 12.7 مليار دولار فقط كما يبين الجدول 6–19 في الفصل السابق، علماً أن تخمينات هذه الميزانية تتوقع عجزاً قدره 15.9 مليار دولار. فإذا كانت الحكومة العراقية ستتمكن من سد هذا العجز باستغلال ما زاد من مبالغ استثمارية لم تتمكن الوزارات من صرفها في السنتين 2007 و2008، فكيف ستسد العجز في السنة القادمة والسنوات التي تليها إذا استمرت الأمور – وبالأخص أمور النفط – على هذا المنوال؟

إن حدسنا بهذا الشأن هو أن الحكومة سوف لن تخصص مبلغ ال47 مليار دولار المطلوب لعدم توفر الأموال لذلك. وإن أمور الدولة المالية – وهي سيئة على أية حال – ستسوء بصورة أكثر خلال السنوات القادمة ولحين الصعود بإنتاج النفط العراقي إلى خمسة ملايين برميل يومياً على الأقل. وخلال هذه الفترة، وتلافياً لمتراكمة العجز السنوي في الميزانية، لربما ستلجأ الحكومة إلى الإجهاز حتى على النفقات الاستثمارية الضئيلة التي كانت تخصصها في السنوات الماضية، وذلك لعدم إمكانها المساس بالنفقات التشغيلية التي يتكون جلها من الرواتب والأجور والمخصصات والتقاعد والخدمات والإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية.

إن هذه التقديرات والاستنتاجات تشير إلى أن وزارة النفط قد تأخرت كثيراً في جهودها لزيادة إنتاج النفط الخام، ولا نعلم ماذا كانت تفعل بالوقت خلال السنوات الست التي مضت منذ

سقوط النظام.

من المسؤول عن الاعمار ؟

إن عوائد العراق النفطية تتنافس عليها أربع مسؤوليات مهمة وهي: الديون الخارجية (بضمنها التعويضات)، والنفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية (اللتان تكونان الميزانية الفدرالية) والميزانية الاستثمارية (خطة التنمية الاقتصادية)، علماً إن المقصود هنا بالنفقات الاستثمارية هي النفقات التي تصرفها الحكومة على إعادة الأعمار كما شرحناها أعلاه. وكلما تقلصت مسؤولية الديون الخارجية ومسؤولية الميزانية الاعتيادية (الإنفاق الحكومي)، كلما توفرت موارد أكثر لمواجهة مسؤولية إعادة البناء والمسؤولية التنموية. إن نجاح الحكومة العراقية في تقليص الديون الخارجية وتخفيف عبئها ما أمكنها ذلك سيساعد العراق كثيراً. وسيساعد العراق كثيراً أيضاً تقليص الإنفاق الحكومي وترشيده قدر الإمكان.

إن الصرف على إعادة البناء أو الاعمار هو كالصرف على الميزانية الاستثمارية (خطة التنمية) من حيث الهدف، فكلاهما يدخل في باب الاستثمار، وإنما فصلنا بينهما لنميز بين الجهود الاستثمارية لإزالة آثار الحروب، أي لإصلاح ما دمره الماضي، وبين الجهود الاستثمارية من أجل المستقبل، أي تنفيذ برامج الاستثمار التنموية من أجل التوسع والتنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل وتنمية الدخل الفردي والعام.

ولا يتوقف الفرق بين الصرفين على ما ذكرناه، وإنما يتعداه إلى الجهات المسؤولة عن الصرفين. فالصرف على إعادة البناء تتحمله الحكومة، بينما الصرف على البرامج الاستثمارية تتحمله الحكومة بدرجة أقل والقطاع الخاص بالدرجة الأكبر. وأننا نرى . بخلاف ما كان يحدث في الماضي . أن يقتصر دور الحكومة، في المستقبل على تمويل البرامج الاستثمارية لبناء البنية التحتية (مادية وبشرية)ويترك الباقي للقطاع الخاص، وبتدخل محدود من قبل الحكومة بالقدر الذي تتطلبه ظروف التنمية بالبلاد.

مشكلة التنمية

إن سقوط نظام صدام بالعراق وإحلاله بنظام ديمقراطي تعددي لم تكن غاية نهائية. وإن حلّ مشكلة الديون وإنجاز إعادة الاعمار هي أيضاً ليست غايات نهائية. إن الغاية النهائية هي تحقيق التطور الاقتصادي وصولاً إلى حياة أفضل للإنسان. إن الحياة الأفضل لا تقتصر فقط على زيادة دخل الفرد داخل البلد وإنما تشمل أموراً أخرى من بينها تعليم جيد، مستوى عالي من الصحة والتغذية، بيئة نظيفة، جريمة قليلة، استقرار أكبر، فقر أقل، فرص متكافئة، حرية فردية أوسع، عدالة اجتماعية أشمل، حياة ثقافية غنية.

إن التطور الاقتصادي يبدأ بتطوير قاعدة زراعية . صناعية واسعة وكفوءة داخل البلد. وقد يُتصور أن تطوير قاعدة زراعية واسعة وكفوءة يعتمد بالدرجة الأولى على قيام الحكومة باتخاذ "الإجراءات اللازمة" لتحديث الأساليب الزراعية واستخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي الحديثة من أجل تطوير الزراعة أفقياً وعمودياً. كما قد يُتصور أن تطوير قاعدة صناعية واسعة وكفوءة يعتمد أيضاً بالدرجة الأولى على قيام الحكومة باتخاذ "الإجراءات اللازمة" لإنشاء صناعات محلية، خفيفة وثقيلة، تستند إلى إنجازات العلم والتكنولوجيا الحديثة، من أجل سد الطلب الداخلي والتصدير إلى الخارج.

إن هذا الكلام« التقليدي»، وما يلحقه من تفصيلات، نقرأه عادة في ديباجات الخطط الخمسية والبرامج الاستثمارية وبرامج بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية. لقد اتخذت الحكومة "الإجراءات اللازمة" . كما هي الإجراءات في تصورها . وصرفت في سبيل ذلك آلاف الملايين من الدولارات لبناء القطاعين الزراعي والصناعي، واستغرقت بذلك أربعين سنة، فماذا كانت النتيجة؟ إن النتيجة . إذا وضعنا جانباً آثار الحروب . هي انتهاء العراق بقاعدة زراعية متخلفة لا تفي حتى بثلث احتياجات البلد الغذائية، وقاعدة صناعية ضيقة جداً، أغلبها تحت سيطرة الحكومة، رديئة الإنتاج، عالية الكلفة، خاسرة في أغلب الحالات.

لقد برهنت الحكومة العراقية خلال أربعين سنة من التنمية على أنها مُخطِّط فاشل وزراعي فاشل وصناعي فاشل وتاجر فاشل[2]. لقد آن الأوان أن تتعلم الحكومة العراقية من تجاربها، ومن تجارب 50سنة من الجهود التنموية التي مرت بها دول العالم النامية. ويجب عليها أن تضع رؤية مستقبلية واضحة للاقتصاد العراقي وأن تحدد استراتيجية بعيدة المدى معتمدة نظام السوق من أجل خلق حالة من النمو المستدام تستند على دور فاعل للقطاع الخاص مع قيام الحكومة بتأمين الضمان الاجتماعي للمواطنين ومراعاة ظروف توزيع الدخل واتخاذ دور رقابي فاعل على أنشطة القطاع الخاص منعاً للانحراف والاستغلال المضر بمصالح المواطنين والدولة.

على أننا، بهذا القول، وحتى بعد وضع استراتيجية بعيدة المدى، لا ندعي بأننا نملك هنا مفاتيح عملية التطور الاقتصادي الناجحة، كما لا يمكن لأية جهة كانت، فرداً أو حزباً أو مؤسسة أو حكومة، ادعاء هذا الأمر. فقد اتُّبعت في بادئ الأمر، في جميع الدول النامية، استراتيجيات كان يظن بأنها هي الناجحة، ولكن الزمن برهن على فشلها. كما جُرّبت سياسات نجحت في بلد معين ثم فشلت السياسات نفسها في بلد آخر. وتبقى العوامل الدافعة لعملية النهوض والتطور الاقتصادي غير مفهومة فهماً تاماً.

إن العبرة في سلوك الطريق التنموي الصحيح هي أن لا تجمد الحكومة على «الإجراءات اللازمة» التي اتخذتها سابقاً ففشلت، ثم تكررها مرة أخرى وأخرى. إن العبرة في أن تتراجع الحكومة

عن سياسة برهنت فشلها، وتمضي قدماً في سياسة ثبت نجاحها.

إننا، فيما يلي، سنضع تصوراتنا في أطر عامة لما يجب أن يكون عليه دور الحكومة العراقية في عمليات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتجارة الخارجية والحكم، وذلك في ضوء التجارب والدروس التي مرت بها عملية التطور الاقتصادي بالعراق، وفي ضوء ما توصل إليه الخبراء العالميون المختصون بعد خمسين سنة من تطبيق سياسات تنموية مختلفة فشل بعضها ونجح البعض الآخر.

وإننا في تصوراتنا هذه سنأخذ الخصوصية العراقية بنظر الاعتبار، ونعتقد . مخلصين . بأنّ ما ندعو إليه يشكل الاتجاه الصحيح الذي ينبغي على الحكومة العراقية أخذه من أجل انتشال العراق من الهوة المظلمة التي وقع فيها، والنهوض بالشعب العراقي في طريق التطور الاقتصادي وصولاً إلى الحياة الأفضل.

إن العملية الأساسية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي لكي يتطور ويبلغ حالة من النمو المستدام هي القيام بإصلاحات هيكلية (Economic Restructuring) تشتمل على الخطوتين التاليين:

أ- تبني اقتصاد السوق (Market Economy):

منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة، بدأ الاقتصاد العراقي نموه في بيئة يهيمن عليها بصورة رئيسية السوق أو القطاع الخاص. وحتى بعد اكتشاف النفط في 1927 وتزايد العوائد النفطية منذ 1950 التي شجعت على تبني خطط التنمية (راجع الفصل الرابع)، اقتصرت معظم أنشطة الحكومة الاقتصادية على عمليات استخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض (النفط بالدرجة الأولى) وإدارة الصناعات المتعلقة بها. فالقطاعان الرئيسيان، الزراعة والصناعات التحويلية، بقيتا بأيدي القطاع الخاص بصورة كاملة تقريباً، أما الاستثمارات الحكومية فكانت تخصص لتوفير البنية التحتية مثل الطرق والجسور والنقل العام ومشاريع السيطرة على الفيضان والارتواء وتوفير الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والصحة والتعليم.

ولقد استمرت هذه الحالة حتى الثورة في 1958، حيث بدأت بعدها الحكومات العراقية المتعاقبة تستثمر في القطاع الصناعي، وزاد الميل نحو الاقتصاد الاشتراكي، فحدثت عمليات التأميم كما أوضحنا في الفصل السادس، ومنذ ذلك الحين هيمن القطاع العام على الاقتصاد العراقي. وغني عن القول أن الاقتصاد الاشتراكي، بخصوص عمليات الإنتاج، فشل في جميع أنحاء العالم، ناهيك عن العراق، وأصبح الآن ضرورياً تفكيك معظم القطاع العام الفاشل، وفسح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بمهمة الإنتاج.

إن أهم درس خرجت به تجارب التطور الاقتصادي في مختلف دول العالم النامية هو تحديد العلاقة بين الدولة والسوق، أو بعبارة أخرى بين الحكومة والقطاع الخاص. وهذا الدرس يشير إلى أن عملية التطور الاقتصادي ستحقق النجاح عندما يكون دور الحكومة مكملاً لدور السوق وليس متضارباً معه[3].

ويكون دور الحكومة مكملاً لدور السوق (القطاع الخاص) عندما تتبنى الحكومة سياسة ودية نحو السوق (Market-friendly Approach) فتدع السوق تعمل بحرية حينما تنجح وتتدخل حينما تفشل. ولقد دلت التجارب على أن السوق إذ تنجح نجاحاً باهراً في الأنشطة الإنتاجية فإنها تفشل فشلاً ذريعاً في بناء البنية التحتية (المادية والبشرية)وحماية البيئة وتوفير الصحة العامة وفي كل مجال لا تحقق به أرباحاً مباشرة.

إن هذا الدرس المهم يدعو الحكومة إلى أن تتخذ دور السند والداعم للقطاع الخاص بأن تركز جهودها على توفير البيانات والإحصاءات والمعلومات وبناء البنية التحتية والعناية بالصحة العامة وحماية البيئة ونشر التعليم وتشجيع البحوث وتمويلها، وكذلك التدخل في شتى المجالات الحيوية الأخرى التي ينحسر فيها نشاط القطاع الخاص، أو يكون فيها نشاطه معارضاً لما يتطلبه الصالح العام. ويدعو هذا الدرس، من جهة أخرى، الحكومة أن تبتعد عن الأنشطة الإنتاجية التي هي من صميم اختصاص القطاع الخاص، كإنتاج السلع الالكترونية والأنسجة والاسمنت والأحذية والحديد والصلب وإدارة الفنادق والإنتاج الزراعي، وغير ذلك من الأنشطة التي يحسنها القطاع الخاص ويتفوق بها عندما يتوفر المناخ الملائم.

ب- تنويع القاعدة الاقتصادية (Economic Diversification):

إن الاقتصاد العراقي كما بينا، يعتمد بصورة كبيرة على القطاع النفطي ويتأثر نموه صعوداً ونزولاً بأداء ذلك القطاع. أن عملية تنويع القاعدة الاقتصادية تتضمن تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالأخص القطاعات الإنتاجية وتشمل قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، وكذلك تطوير القطاعات الخدمية والتوزيعية. إن الهدف من تنويع القاعدة الاقتصادية هو التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي المعتمد على النفط فقط والتحول نحو اقتصاد متنوع تصبح فيه الضريبة هي الأساس في تمويل الميزانية الحكومية، وليس الموارد النفطية بصورة رئيسية كما هي عليه الحال في الوقت الحاضر.

إن الأموال الاستثمارية التي سيحتاجها العراق سنوياً لتحقيق نموه الاقتصادي المنشود ستكون كبيرة بالطبع، كما بينا في الفصل السابق، وتنمو هذه الأموال مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإن النفقات الاستثمارية التي تخصصها الحكومة في ميزانيتها السنوية هي صغيرة قياساً

بالاستثمارات الكلية المطلوبة ولكنها جزئ منها، فهي استثمارات على أية حال، سواء في البنية التحتية أو الصحة أو التعليم. ويبقى الجزء الأعظم من الاستثمارات المطلوبة لابد له أن يتوفر، ولكن كيف؟ هنا يدخل القطاع الخاص ودوره المنشود في عملية الاستثمار. إن القطاع الخاص داخل العراق ضعيف ولا يمكنه المشاركة إلا في جزئ يسير من الاستثمارات الكلية التي سيحتاج لها العراق سنوياً. ولا بد، والحالة هذه، التوجه نحو الأموال الهائلة في الخارج والتي تبحث عن فرص استثمارية مناسبة في أقطار العالم المختلفة.

إن هذا النوع من الاستثمار هو ما ندعوه بالاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct) (Investment وهو معين لا ينضب إن توفرت له البيئة المؤاتية. إن الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى البلد لن تجلب الأموال فقط، وإنما تجلب معها التكنولوجيا المتقدمة وأساليب الإدارة الحديثة. ومن أجل تشجيع مثل هذه الاستثمارات خلال العقود المهمة القادمة، لابد من توفير الشروط الضرورية لخلق بيئة مؤاتية لتحتضن تلك الاستثمارات، وسنتكلم عن هذه الشروط عند الكلام عن البيئة المؤاتية لعمل السوق.

النمو الاقتصادي المستدام

إن الهدف النهائي من إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي هو خلق حالة مُرضية أو مناسبة من النمو الاقتصادي المستدام (Self-sustained Economic Growth) ينمو معها الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بنسبة حقيقية (أي بالأسعار الثابتة) تتفوق على نسبة النمو السكاني السنوي وذلك من أجل إحراز تحسن مستمر في الدخل الفردي وفي مستوى معيشة المواطنين. ومن أجل الوصول إلى الحالة المناسبة من النمو الاقتصادي المستدام، ينبغي استيفاء العديد من الشروط ومنها الأقدام على تنفيذ الخطوات التالية[4]:

(1) التخطيط بالاشتراك مع الشعب

لقد احتكرت الحكومات العراقية عملية التخطيط بالبلد ولم تسمح للشعب بالمشاركة عن طريق مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. واستفحل هذا الأمر في السبعينات بعد تسلط الحزب الواحد على مقاليد الدولة واختلال دور المؤسسات. وأصبحت عملية التخطيط في النصف الثاني من السبعينات سراً من أسرار الدولة، ومُنعت المعلومات بمختلف أنواعها عن الشعب.

إن عمليات التخطيط الاقتصادي وتبني السياسات الاقتصادية المعينة وتوزيع موارد الدولة على الأنشطة المختلفة هي أخطر العمليات التي يمكن أن تقوم بها الدولة. ذلك أن هذه العمليات تقرر تطور البلد الاقتصادي من عدمه وهي تمس حياة المواطن ومستقبله مباشرة.

إن خطورة هذه العمليات تتطلب الانفتاح على الشعب استلهاماً للأفكار والآراء التي يمكن أن يساهم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات. إن أشراك جميع شرائح المجتمع في التخطيط واتخاذ

القرار سيشجع الشعب على الالتزام بالسياسة الاقتصادية المتبناة وتيسير تنفيذها. إن الانغلاق واحتكار القرار من قبل الحكومة هو إهدار لطاقات الشعب الخلاقة وانحباس على قدرات بيروقراطية محدودة، قد تكون خاطئة ومضرة خصوصاً في ظل تسلط الأقلية (Oligarchy)، كما حدث خلال السبعينات، أو في ظل التسلط الفردي، عندما انفرد صدام حسين بالسلطة.

إن العراق، يعاني الآن من شحة في الموارد المالية. إن شحة الموارد المالية تتطلب الحرص عليها وعدم تشتيتها وتأمين استغلالها بكفاءة عالية. إن ذلك لن يتم إلاّ برسم وتنفيذ خطط وسياسات جديدة وملائمة لعملية التنمية في البلد. وإن رسم خطط وسياسات جديدة وملائمة سوف لن يتم، بدوره، إلاّ بانفتاح الحكومة على الشعب ومؤسساته وتأجيج روح النقاش والمناظرة واستلهام الأفكار الفنية الجيدة التي تنبع من هذه العملية.

(2) الشفافية (Transparency)

لقد بدأ النظام العراقي السابق، منذ السبعينات، بحبس المعلومات والبيانات ومنع أفراد الشعب ومؤسساته من الإطلاع عليها وذلك حفاظا على "أمن النظام"، ولا يطلق منها إلى النزر اليسير بعد تنقيحها. ومن المعلومات المهمة التي مُنعت عن الشعب الحسابات القومية، والبيانات المتعلقة بالتجارة، وميزان المدفوعات، والعمالة وبيانات الأسعار، وتخصيصات الميزانيات الاعتيادية والاستثمارية، وتفصيلاتها السنوية ومصروفاتها الفعلية، والإحصاءات المتعلقة بالسكان والحالات الصحية والمعيشية وغير ذلك من المعلومات الحيوية. ولقد بدأ النظام الجديد ممارسة نوع محدود من الانفتاح بعد أن أضرت سياسات العهد السابق بالاقتصاد العراقي ضرراً بليغاً.

إن الشفافية تبدأ بإطلاق المعلومات ونشرها وتوفيرها للمستثمرين والباحثين والمحللين والمؤسسات ذات العلاقة. والشفافية تعني عدم قيام الحكومة بالعمل في الظلام وبمعزل عن رقابة الشعب. إن كل مسؤول حكومي معرض للحساب وكل دائرة حكومية معرضة للحساب من قبل الشعب، وأن ممثلي الشعب المنتخبين لهم الحق في الإطلاع على عمل أية دائرة وأداء أي مسؤول، خصوصاً أولئك المسؤولين عن التصرف بأموال الشعب.

إن الشفافية لوحدها لا تكفي ما لم يصاحب ذلك بحث وتحليل. ويتعين على الحكومة في هذا المضمار تشجيع الباحثين، أفراداً ومؤسسات، لجعل المعلومات والبيانات المتوفرة لدى الحكومة مادة للبحث والتحليل، حتى يصار لنشر النتائج والتوصيات لتستفيد منها الدوائر الحكومية المعنية والقطاع الخاص. كما يتعين على الحكومة تشجيع الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات لمناقشة السياسات والخطط الحكومية. إن مشاركة الشعب في المناقشات العلنية للخطط والسياسات سوف لن تجدي نفعاً ما لم يستند الشعب إلى قاعدة معرفية واسعة توفرها المعلومات والبيانات والتحليلات

والبحوث والندوات.

أخيراً، إن عملية التنمية، كما هي تعتمد على النشاط الحكومي في مجالات اختصاصها، تعتمد أيضاً على نشاط القطاع الخاص في مجالات اختصاصه. إننا نتوقع للقطاع الخاص اليد الطولى والدور الرئيسي في مجالات الاستثمار والإنتاج في عراق المستقبل. إن نشاط القطاع الخاص سوف لن يحقق النجاح المطلوب بغياب تعاون الحكومة. إن أحد أوجه التعاون الحكومي هو الانفتاح بالمعلومات الحقيقية الخاصة بالاقتصاد الكلي وحالة السوق حتى يتمكن القطاع الخاص من إجراء التحليلات اللازمة واتخاذ القرارات الصحيحة.

(3) تطوير الموارد البشرية

إن الاستثمار الحكومي الدافع لعملية التطور الاقتصادي هو الاستثمار في البنية التحتية، وهو على نوعين مادي وبشري. فالاستثمار المادي يتمثل في توفير الكهرباء والماء والمواصلات وبناء شبكات الصرف الصحي والطرق والجسور والسدود والخزانات وشبكات الإرواء...الخ. إن الاستثمار في البنية التحتية المادية يشجع الاستثمار الخاص ويقلل من كلفته ويزيد من كفاءته الإنتاجية. فهو، إضافة لمساهمته في تعزيز رفاهية المواطنين وتوفير الحياة الأفضل لهم، يكمل النشاط الاقتصادي الخاص ويدعمه ويساهم بذلك في تنشيط الإنتاج وزيادة الناتج المحلي.

أما الاستثمار البشري، أي تطوير الموارد البشرية، فهو . بحق . غاية من غايات التطور الاقتصادي باعتبار أن خير الإنسان هو المنشود من هذه العملية، كما أنه عامل أساسي في زيادة الإنتاجية (Productivity) وفي ارتفاع نمو الناتج المحلي. لقد دلت تجارب الخمسة عقود الماضية على أن الاستثمار البشري هو القاعدة الأساسية التي يستند إليها التطور الاقتصادي. ويكفي أن ننظر إلى تجربتي اليابان وكوريا الجنوبية في توسعهما الكبير في برامج التعليم والتدريب ومدى التطور الاقتصادي الذي حققتاه، لكي ندرك أهمية الاستثمار البشري في عملية التطور الاقتصادي.

ويشمل الاستثمار البشري الإنفاق الحكومي على نشر التعليم وتوسيع التدريب الفني وتوفير المياه الصالحة للشرب والعناية بالصحة العامة والاهتمام ببرامج التغذية والتلقيح وتعليم المرأة والتخطيط العائلي. وقد دلّت التجارب على أن مردود الاهتمام بالتعليم الابتدائي والثانوي هو أعلى من مردود الاهتمام بالتعليم العالي، وأن مردود العناية بالصحة العامة هو أعلى من مردود العناية بالصحة العلاجية العالية الكلفة. كما دلت التجارب على أن تعليم المرأة ومساواة فرصها في التعليم مع الرجل يضاعف من أثر التعليم في عملية التطور الاقتصادي.

على أن النظام التعليمي الحالي بالعراق، والذي أُعد أساساً لتخريج موظفين حكوميين، قد عفى عليه الزمن وأصبح لا يتماشى مع متطلبات قطاع خاص ناهض يقود عملية التنمية كما نريد

لها في العراق. ذلك أن القطاع الخاص، لكي يتميز بإنتاجية عالية وقدرة على المنافسة الخارجية، في عصر المعلوماتية هذا، سيحتاج إلى عمالة ماهرة ذات معارف واسعة وقدرة على استعمال الكومبيوتر والإلمام باللغة الإنجليزية لاستغلال ما تقدمه الشبكة العالمية (الانترنت) من علوم وتكنولوجيا ومعارف إنتاجية وإمكانيات تسويقية. إن ذلك يتطلب مراجعة عامة للمناهج التعليمية الحالية التي تركز على الحفظ والاستذكار وتطويرها لتنشئة أجيال ذات إمكانيات تحليلية قادرة على البحث عن المعلومات والوصول إليها واستغلالها بما يفيد أصحاب المصالح وأرباب العمل[5].

من جانب آخر، يتعين على الدولة خلق مستلزمات الحفاظ داخل البلد على العراقيين من أصحاب الطاقات والمهارات والإمكانيات والكفاءات من خلال توفير المناخ المناسب للعمل والإبداع والأبتكار وصيانة الكرامة والشعور «بالوطنية الاقتصادية» إضافة إلى الوطنية السياسية. أن مناخ الرعب والقمع والخوف والإذلال الذي كان يسود العراق في ظل نظام صدام هو مناخ طارد لذوي الكفاءات والمهارات والقدرات. كما أن مناخ الإرهاب والعنف وانعدام الطمأنينة كما أصبحت الحال عليه الآن منذ سقوط النظام هو أيضاً مناخ طارد لتلك الشريحة المهمة من الناس.

إن مغادرة العراق من قبل ذوي الكفاءات والقدرات الخاصة لازالت تجري حتى الآن، وإن مثل هذا النزيف المخيف والمدمر إقتصادياً سيستمر طالما انعدم الأمن وانتشرت الجريمة واستمر العنف والإرهاب.

ويشمل الاستثمار البشري أيضاً التخطيط العائلي للسيطرة على النمو السكاني. إن نسبة النمو السكاني إذا كانت عالية ستقود إلى حلقة فقر مغلقة، خصوصاً إذا تجاوزت بحجمها نسبة النمو في الناتج المحلي. ذلك أن الفقر يشجع على التكاثر السكاني العالي وهذا بدوره يؤدي إلى تكريس الفقر وهكذا تكتمل الحلقة، ولا يمكن كسرها إلاّ بتخفيض نسبة النمو السكاني لتصبح أقل من نسبة نمو الناتج المحلي، أو زيادة نسبة نمو الناتج المحلي لتصبح أعلى من نسبة النمو السكاني، أو بكليهما معاً. إن الدول التي خطت خطوات ثابتة في طريق التطور الاقتصادي وحققت مستويات جيدة من التطور هي تلك الدول التي زادت فيها نسبة نمو الناتج المحلي على نسبة النمو السكاني بحوالي 2 بالمائة سنوياً كحد أدنى[6].

إن تطوير الموارد البشرية هو . كما قلنا . غاية بحدّ ذاتها، وهو أيضاً وسيلة لتحقيق التنمية. فالاستثمار في نشر التعليم وتطوير المهارات وتحسين المستوى الصحي هو . باختصار . من أجل تحضير إنسان صالح جسمياً وعقلياً، قادر على الإنتاج والابتكار. كما أن التخطيط العائلي، والذي يتضمن تثقيف العائلة وتوعيتها للسيطرة على حجم العائلة وبالتالي الحد من التكاثر السكاني، هدفه فسح المجال أمام نمو الناتج المحلي لكي يفوق النمو السكاني، وذلك من أجل تحقيق نمو معقول في الدخل الفردي وبالتالي تحسين المستوى المعاشي للفرد.

لقد أصاب الاستثمار البشري في العراق نكبتان، نكبة الحرب ونكبة الحكم. فبينما تعرقل الاستثمار البشري خلال حرب الخليج الأولى فإنه أصيب بنكبة كبرى خلال حرب الخليج الثانية وما بعدها. وكلنا نعرف الآن تفاصيل ما حلّ بالإنسان العراقي خلال تلك الحرب (راجع الفصل الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر) وما جرى داخل العراق في ظل الحصار الاقتصادي الذي ضُرب على العراق، ولا نريد أن نكرر هنا تفاصيل المأساة التي حلت بالتغذية وبالصحة العامة. أما التعليم الابتدائي والفني فإنّه لا شك قد تعرض لانتكاسة كبرى رغم إلزامية التعليم الابتدائي. ذلك أن التوسع في التعليم يتناسب مع توفر الأموال الاستثمارية لهذا الغرض، وأن مثل هذه الأموال لن تتوفر طالما بقيت الحكومة مفلسة، كما أصبحت عليه الحال في ظل الحصار.

أما النكبة التي أصابت الاستثمار البشري بسبب الحكم الصدامي الرهيب فهي أشمل وأنكى من نكبة الحرب، ذلك أن الأخيرة ستزول آثارها تدريجياً . كما نأمل . بعدما زال الحصار، أما الأولى فإنها ستبقى لسنين طويلة بالعراق رغم زوال الحصار وسقوط النظام.

وماهيّة نكبة الحكم هو التشوه الخطير الذي أصاب الشخصية العراقية إضافة إلى سياسات النظام الخاطئة. فبينما الغرض الأساسي من الاستثمار البشري هو تنشئة الإنسان السليم جسمياً وعقلياً، القادر على الإنتاج والابتكار، نرى . بعكس ذلك . إصرار النظام السابق على تنشئة «العراقي الجديد» كما كان يسميه صدام حسين. وهذا «العراقي الجديد» معطوب في بنيته الجسمية والفكرية، مكبل بالأغلال، مهدور الكرامة، مسلوب الإرادة. إن إنساناً في ظل عبودية كهذه وفي ذعر دائم يترسخ عنده شعور قوي بكراهية السلطة، كما تترسخ عنده كراهية الدولة أيضا نتيجة للخلط المضطرب بين السلطة والدولة. وينتج عن هذه الحالة أن ينخفض عنده الشعور بالمواطنة والمسؤولية والانتماء ويفقد الأمل ويعتل جسمه وتنعدم كفاءته وينغلق تفكيره وتتبدد قدراته. إن إنساناً كهذا يكون على طرفي نقيض مع الإنتاج والابتكار والإبداع!

ثم يأتي . فوق تشوه الشخصية . دور سياسات النظام الاقتصادية الخاطئة لتزيد عملية الإنتاج في العراق دماراً. إن عائد الاستثمار البشري عالي جداً ولكنه ينخفض إذا صاحبته سياسات غير سليمة. ومن بين السياسات الاقتصادية المشوهة، أو غير السليمة، سياسات نقدية ومالية مضطربة، عجز مستديم في الميزانية الحكومية، تضخم عالي، سعر صرف رسمي مرتفع للعملة المحلية من شأنه إعطائها قيمة عالية تجاه العملات الأجنبية (Overvalued Currency). إن السياسة الاقتصادية في العراق أضحت تتسم بكافة الاختلالات المذكورة خلال النظام المقبور.

كذلك من بين السياسات التي كان النظام يتبعها، وذلك من أجل أحكام السيطرة على شرائح الشعب المختلفة، هي الارتداد إلى النظام القبلي المتخلف. فبالإضافة إلى الانعكاسات السلبية الاجتماعية والقانونية لمثل هذا النظام، فإن له انعكاسات سلبية على الاقتصاد أيضاً. ذلك

أن النظام القبلي يرسخ مبادئ الأوتوقراطية والتفرد باتخاذ القرار بعيداً عن سلطة القانون والدولة[7] وإن الولاء في ظل هذا النظام يتراجع عن الوطن ليتوجه بصورة رئيسية نحو العشيرة أو القبيلة. وينتج عن ذلك أن تتقدم الصلات القبلية . ولربما الصلات الطائفية والعرقية أيضاً التي كان يؤججها النظام العراقي . على المؤهلات والجدارة الشخصية المتعلقة بالمهارات والتحصيل العلمي والخبرات المهنية في مليء الوظائف الحكومية وغير الحكومية، كما قد تؤثر تلك الصلات على اتخاذ القرارات والمسائلة في العمل، فيتراجع الإنتاج كماً ونوعاً تبعاً لذلك.

وفوق كل ما ذكرناه تأتي سياسة النظام العراقي منافية لسياسة الاستثمار البشري فيما يخص التخطيط العائلي. فالنظام . على عكس سياسة التخطيط العائلي السليمة . كان يشجع التكاثر السكاني ويوفر الحوافز المادية للعائلة الكبيرة. وقد تجاوزت نسبة النمو السكاني في العراق خلال الثمانينات 3.5 بالمائة سنوياً، ولا تزال من أعلى النسب بالعالم. والنظام بهذه السياسة . وهي سياسة صدام الشخصية . يفكر بعقلية بدوية قبلية تعتقد بآنّ القوة تأتي من العدد، وأن البلد . طبعاً . بحاجة إلى هذه القوة خصوصاً في أوقات الحروب والغزوات. وقد رأينا بعد ذلك ماذا حلّ بالدخل الفردي نتيجة تدهور الناتج المحلي المستمر من جهة، والنمو السكاني بوتيرة عالية من جهة أخرى. فقد باتت شريحة كبيرة من الشعب العراقي تعيش على أقل من دولار واحد باليوم وهو مستوى للمعيشة بلغته أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية قبل 200 سنة.

أن كل ما جاء تحت شرط تطوير الموارد البشرية ما هو إلاّ إخطار جلي وفائق الأهمية إلى حكومات العهد الجديد التي جاءت على أنقاض النظام السابق، مفاده أن السياسات التي تبناها ذلك النظام في تعامله مع موارد العراق البشرية هي سياسات خاطئة وخطرة، فهي مسخت شخصية الفرد العراقي من جهة وتراجعت باقتصاد البلاد إلى الوراء من جهة أخرى. لذلك ينبغي على الحكومات العراقية تلافي تلك السياسات والاعتبار بما حدث، وليس تكرارها أو ربما تبني سياسات أسوأ وأخطر منها. فالأصطفافات الطائفية والأثنية والحزبية والحكم على أساس المحاصصة فيما بينها، كما يجري الآن، أكثر سوءاً من الارتداد إلى النظام القبلي المتخلف. فهذه السياسات المتخلفة والخطرة جداً تولد انحرافاً في الولاء الواجب توجهه إلى الوطن، ليتحول هذه المرة إلى الطائفة والعرق والحزب والكتلة. والمحاصصة على هذه الشاكلة يستشري في ظلها فساد رهيب يقود الدولة بالنهاية إلى الفشل. وينشأ في ظل دولة كهذه شعب مسخ، فاسد، لا يعرف معنىً للمواطنة أو ولاءاً للوطن.

(4) البيئة المؤاتية لعمل السوق

إن البلدان النامية التي حققت نمواً اقتصادياً جيداً، ومن هذه البلدان كوريا الجنوبية

وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ، هي تلك البلدان التي ارتدّت حكوماتها إلى الوراء وتخلت عن عمليات الإنتاج والتوزيع، لكي يتولاها القطاع الخاص، ثم وفرت البيئة المؤاتية للأسواق لكي تقوم بتنظيم تلك العمليات بكفاءة.

إن أهم عناصر البيئة المؤاتية التي يتحتم على الحكومة توفيرها هو الإطار القانوني لتنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع ، وتأمين حرية المنافسة في السوق، وتوفير قضاء مستقل للحسم في قضايا المنازعات التجارية وتحديد حقوق الملكية الخاصة وضمان الحماية التامة لها.

لقد أدرك نظام صدام خطر الاعتماد على القطاع العام في عمليات الإنتاج والتوزيع وقام في أواخر الثمانينات بعمليات خصخصة جزئية في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية (راجع الفصل التاسع) تم بموجبها نقل ملكيات حكومية زراعية وصناعية إلى القطاع الخاص، كما قام بعمليات خصخصة جزئية أخرى في سنة 1993. غير أن تلك العمليات قد جرت دون أن يرافقها الإطار القانوني المطلوب. وأصبحت عمليات الخصخصة المذكورة مجرد عمليات نقل احتكار الدولة إلى احتكار القطاع الخاص.

ولقد أراد النظام العراقي بعملية الخصخصة وما رافقها من تسهيلات دعوة القطاع الخاص، العراقي والعربي، إلى الاستثمار داخل العراق وتولي عملية الإنتاج والتوزيع. غير أن القطاع الخاص، عراقياً وعربياً، لم يأبه لهذه الدعوة وأحجم . كما هو متوقع . عن القيام بدوره في الاستثمار وتحمل المخاطر في ظل حكم سرقوقراطي همجي لا يعترف بسلطة القانون.

وكيف للقطاع الخاص أن يخاطر بأمواله في بلد يسوده الذعر والخوف وتنعدم فيه الطمأنينة وتُنتزع فيه الملكية بدون حساب؟ ولماذا يأتمن القطاع الخاص حكماً يُلغى في ظله قانون ويُشرّع قانون آخر بمزاج الحاكم؟ وكيف للاستثمارات الخاصة أن تطمئن في بلد تُصادر فيه الحقوق، وحتى الحياة[8] بنزوة من جلف أو وشاية من جلواز؟.

إن المهمة الأساسية التي تتحملها الحكومة الحالية والحكومات التي ستأتي في المستقبل، إضافة إلى توفير الأمن الداخلي، هي خلق الاستقرار والثقة اللازمة لتشجيع الاستثمار الخاص. إن ذلك لن يتم إلاّ بإرساء قواعد القانون الذي يحمي . أهم ما يحمي . حقوق الملكية ويؤكد عدم جواز مصادرتها، ويخلق بيئة مستقرة ومؤاتية لعمل القطاع الخاص.

إن أشهر عملية إعانة بالتاريخ حدثت بعد سنتين من انتهاء الحرب العالمية الثانية حين قامت الولايات المتحدة بموجب خطة مارشال (Marshall Plan) بتقديم المساعدات المالية إلى بلدان أوربا الغربية لمساعدتها على استعادة قاعدتها الإنتاجية التي دمرتها الحرب[9]. وبموجب هذه الخطة استلمت البلدان المستفيدة أقل من 2.5 بالمائة من دخلها كل سنة، وخصص أقل من ثلث الموارد المستلمة للاستثمار المباشر. غير أن الشيء المهم الذي عملته خطة مارشال هو المساعدة

على توفير الاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان والسماح لحكوماتها في توفير البيئة المؤاتية لكي يزدهر في ظلها القطاع الخاص[10].

إن عملية خلق البيئة المؤاتية للقطاع الخاص تصبح ضرورية ضرورة ماسة في حالة العراق ليس فقط لكون القطاع الخاص هو المحرّك الكفوء لعملية الإنتاج والقادر على المنافسة والابتكار، وإنما لكون القطاع الخاص، إضافة لذلك، مصدراً للثروات الاستثمارية، المحلية والأجنبية، لا يمكن للعراق الاستغناء عنها والتوسع الاقتصادي بدونها في ظروف المرحلة الحالية المتسمة بشحة النفقات الاستثمارية الخاصة بالميزانية الحكومية. وحتى لو تيسر للحكومة العراقية أموال طائلة نتيجة للزيادات المستقبلية في إنتاج النفط، فإن ذلك لن يُغني عن الحاجة للثروات الاستثمارية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي. ذلك أن الاستثمار الحكومي، وكما أوضحنا سابقاً، يجب أن يتوجه لإعادة بناء البنية التحتية التي تهدم قسم منها واندثر القسم الآخر، وتوسيعها باستمرار لمواجهة الزيادات الحاصلة في الطلب والناتجة عن النمو السكاني المستمر. إضافة لذلك يجب أن يتوجه الاستثمار الحكومي للصرف على الخدمات العامة بما فيها الصحة والتعليم. وتبقى الحاجة ماسة وبلا انقطاع إلى استثمارات القطاع الخاص العراقي والأجنبي لبناء وتنمية الاقتصاد العراقي بجميع وجوهه، وبالأخص قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية المعدة للتصدير. هنا أيضاً ينبغي أن لا ينقطع عون الحكومة المادي للقطاع الخاص بتوفير القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن وضع العراق المالي في الفترة المقبلة يحتم استقطاب رأس المال الخاص، ليس من داخل العراق فحسب وإنما من خارج العراق أيضاً. إن رأس المال العربي الموجود خارج العراق – بضمنه رأس المال العراقي الخاص والصناديق السيادية العائدة لحكومات مجلس التعاون الخليجي – كبير جداً وتقدر قيمته بنحو ألفي مليار دولار[11].

إن التقدير المذكور يشير إلى وفرة عظيمة في رأس المال العراقي والعربي، المستثمر خارج المنطقة العربية. وبجانب هذه الأموال هناك وفرة عظيمة في رؤوس الأموال الأجنبية مع ما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة وإدارة حديثة. إن هذه الأموال تبحث عن الربح وتنتقل إلى الأماكن التي تتوفر بها البيئة المؤاتية لعملها. ومن شروط هذه البيئة هي الاستقرار والأمان وحرية الحركة والحماية التي توفرها سلطة القانون. ولا بد أن نذكر هنا أن هذه الأموال تتنافس عليها دول العالم بمختلف أنواعها، وهي بالتالي تختار البلدان التي توفر لها أفضل الشروط المناسبة لها.

كما أن من أهم الشروط التي تشجع رأس المال الأجنبي في الانتقال إلى بلد معين هو توفر الشفافية، وكانت في ظل نظام صدام معدومة في العراق. والشفافية كما يفهمها المستثمرون الأجانب، لا تقتصر فقط على نشر البيانات والإحصائيات الصحيحة والحقيقية كما أوضحنا

أعلاه، وإنما تشمل أيضاً أتباع الممارسات والأصول المحاسبية العالمية في الإفصاح عن الأداء المالي للشركات وتطبيق القواعد والأنظمة المتعارف عليها عالمياً. ومن الشروط المهمة الأخرى لجذب الاستثمارات الأجنبية القضاء على الفساد داخل البلد قدر الإمكان ومنع الممارسات غير السليمة، وتقليص البيروقراطية وقيام الحكومة بدور أشرافي ورقابي نزيه في تنفيذ العقود وحماية الحقوق.

(5) اقتصاد كلي مستقر

إن من أولويات الأهداف الاقتصادية للحكومة الجديدة سيكون تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Stabilization) بما يتضمن السيطرة على التضخم. ذلك أن التضخم، إذا أصبح مفرطاً، كما حدث في العراق بعد فرض الحصار الاقتصادي، يعطل آلية الأسعار ويفقدها مزيتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات ويضعف دورها في عملية تخصيص الموارد وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار. وتنحسر في أجواء التضخم المفرط قدرة الشركات وأصحاب الأعمال على التخطيط للعمل والإنتاج نظراً للأختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار، إذ يستتبع تلك الأختلالات السعرية صعوبات كبيرة في تنبؤ التكاليف والأرباح. وفي ظل الاضطرابات السعرية والتضخم المفرط تنحسر الرغبة في الاستثمار، خصوصاً في المشاريع طويلة الأجل، وتحجم رؤوس الأموال الأجنبية من الدخول إلى البلد، ويشتد الميل نحو المضاربات واقتناء الأصول الثابتة والذهب والعملات الأجنبية، ويصيب عمليات التنمية الاقتصادية الشلل التام (راجع الفصل الثاني عشر لمزيد من آثار التضخم المفرط).

إن الذي يقود إلى التضخم المفرط هو اختلال الميزان الجاري الناتج عن الاعتماد الشديد على الاستيراد مع قلة التصدير وشحة الاستثمارات الأجنبية مما يستتبع ذلك عجز في هذا الميزان مع ندرة في العملات الصعبة. وكذلك يحدث التضخم المفرط عندما تنهار قيمة العملة المحلية، وهذا ما حدث للدينار العراقي في ظل الحصار الاقتصادي.

ذلك من جهة، ومن جهة أخرى فإن ما يقود إلى التضخم المفرط أيضا هو العجز المستديم في الميزانية الحكومية (Government Budget) وسد ذلك العجز بواسطة التوسع في الإصدار النقدي، أو طبع النقود كما جرى في ظل النظام المقبور. لذلك يتوجب على وزارة المالية في ظل حكومات مسؤولة قادمة، إعداد الميزانية السنوية بما لا يسمح بالأنفاق غير المجدي، وتلافي العجز قدر الإمكان، وسده، إن كان لابد منه في بعض الحالات، بوسائل حكيمة لا تثير ضغوطاً تضخمية. كما يتوجب على البنك المركزي، وهو مفترض به أن يتمتع باستقلالية القرار

والتصرف في ظل النظام الجديد، إصدار النقود بالقدر الذي تتطلبه زيادة أنتاج البلد من السلع والخدمات. إن ذلك يعني أن الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي سيكون في خدمة ومساندة حالة النمو الفعلي في الاقتصاد، وليس في خدمة مصالح الحاكم كما كانت عليه الأمور تحت ظل النظام السابق.

(6) أسواق مالية واسعة

إن التنمية الاقتصادية بما فيها عمليات تأسيس الشركات وتمويل المشاريع الجديدة والتوسع في التصدير والاستيراد تتطلب أسواقاً مالية عميقة ووافية تأتي من خلال تطوير البنوك المحلية والانفتاح على البنوك والبيوتات المالية الأجنبية. إن توسيع الأسواق المالية وتنظيمها يشجع عمليات الادخار المحلي واستغلال المدخرات بكفاءة، كما أن الانفتاح على البنوك الأجنبية يزيد المنافسة ويستقدم رؤوس الأموال الأجنبية من أجل استغلالها محلياً.

ولقد فعلت السلطات المسؤولة حسناً بعد سقوط النظام حينما أصدرت في أيلول (سبتمبر) 2003 قانوناً جديداً للبنوك[12] تم بموجبه إعطاء الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي العراقي، وكذلك السماح لستة بنوك أجنبية خلال السنوات الخمس الأولى، للعمل في العراق بملكية أجنبية تصل إلى 100% مع وضع حد أدنى لرؤوس أموالها، إضافة إلى وضع حد أدنى لرؤوس أموال البنوك العراقية العاملة في البلد. إن الغرض الأساسي من الخطوات الإصلاحية التي اتُخذت لحد الآن بخصوص النظام المالي والمصرفي العراقي هو لاستقطاب الموارد المالية المحلية والأجنبية وحشدها لخدمة النشاط الاقتصادي بما في ذلك تمويل الاستثمارات داخل العراق من أجل التنمية الاقتصادية. على أن هذه الإجراءات لن تكفي طبعاً ولا يزال النشاط المصرفي داخل العراق ضعيف جداً ويئن تحت وطأة أنظمة مالية ومصرفية قديمة وبالية. أن العراق بحاجة ماسة إلى إصلاح مصرفي قوامه إعادة هيكلة البنوك العراقية، الحكومية والخاصة، من أجل تحديثها وتحسين إدارتها والنهوض بكفاءتها لتعمل وتتنافس بنجاح ضمن بيئة مالية حديثة وكفوءة. إضافة لذلك، يتحتم توسيع أسواق البلد المالية من أجل أن تفي تلك الأسواق بمتطلبات النهوض الاقتصادي المنشود حسبما تتطلبه خطة إستراتيجية اقتصادية متكاملة.

(7) الانفتاح على التجارة الخارجية

سيكون التركيز تحت هذا العنوان على التجارة السلعية. أما تجارة الخدمات، كالتأمين والخدمات المصرفية والمقاولات والنقل والبناء والتشييد، فهي تحتاج إلى قدرات تنافسية متقدمة ومهارات خاصة لا تتوفر بكفاية في الوقت الحاضر لدى العراق، كما هي لا تتوفر بكفاية لدى أغلب الدول النامية، عدى بعض الخدمات السياحية، وأن الهمينة الكبرى في مجال تجارة الخدمات

هي في الوقت الحاضر للدول المتطورة اقتصادياً. على أن هذا الأمر يجب أن لا يعيق العراق في أن يبدأ في المجالات التي يتمكن منها، كمجال السياحة بالتأكيد، فهو أهل لها ويحتوي على مقوماتها، على أن يبدأ التدرج باكتساب المهارات اللازمة والتوسع تدريجياً في المجالات الخدمية الأخرى.

عندما بدأت جهود التصنيع في دول الشرق الأوسط، ومنها العراق، كانت استراتيجية التنمية السائدة آنذاك هي استراتيجية إحلال الواردات (Import Substitution) بقيادة القطاع العام، ونشأت نتيجة ذلك صناعات عديدة تتسم بكثافة رأس المال، ولم توفر تلك الصناعات فرص عمل كبيرة للمواطنين. ونظراً لضيق السوق المحلية وضعف الطلب أصبحت الصناعات المذكورة تشتغل بطاقات إنتاجية أقل من سعاتها التصميمية وبكلفة إنتاجية عالية. ومما زاد في كلفة الإنتاج سوء الإدارة الحكومية (البيروقراطية). ونظراً لأنّ منتوجات تلك الصناعات تمتعت بحماية الدولة ضد المنافسة الأجنبية من جهة واحتكارها للسوق من جهة أخرى، فإن الدافع لزيادة الكفاءة الإنتاجية وتقليل كلفة الإنتاج لم يتوفر. وبتجمع تلك العوامل (أي كثافة رأس مال عالية، إنتاج بطاقة واطئة، جهاز إداري بيروقراطي كبير وغير كفوء، عدد عالي من العمال يصعب تسريحهم لأسباب قانونية وسياسية، دعم حكومي كبير لأسعار البضائع المنتجة، تعريفة جمركيّة عالية على البضائع الأجنبية المنافسة) ترعرعت صناعات خاسرة تحت الهيمنة الحكومية[13]. وبعد أن أدركت الحكومات المعنية خطأ السياسات التي اتبعتها اتجهت . بسرعات متفاوتة . نحو الخصخصة، وهكذا بيعت العديد من الصناعات الحكومية في العراق إلى القطاع الخاص.

إنّ مجرد بيع الصناعات الحكومية إلى القطاع الخاص لا يكفي، إذ يتعين بناء قاعدة إنتاجية واسعة كفوءة وقادرة على المنافسة في الداخل والخارج. إن ذلك يستوجب تحرر الاقتصاد العراقي وانفتاحه على الاقتصادي العالمي. إن التحرر الاقتصادي يستند إلى الفكرة القائلة بآنّ الأسواق الحرة، أو الأسواق التي تتوفر لها حرية العمل، هي أكفأ وأمضى وسيلة لتنظيم الاقتصاد، وأن التدخل الحكومي من خلال السياسات الحمائية، والسيطرة على الأسعار، وسياسات الدعم وغيرها من سياسات التدخل يجب أن تتقلص إلى الحد الأدنى[14]. أما الانفتاح على الاقتصاد العالمي فنعني به تخفيض القيود على التجارة الخارجية والدخول في عالم المنافسة والتوجه نحو التصدير.

على أن التحرر الاقتصادي بالصيغة التي طرحناها لكي ينجح لابد له من الارتباط بخطط لتحفيز الإنتاج وتوسيع القاعدة الإنتاجية. فبدون هذا الأمر سيصبح العراق مع الانفتاح الاقتصادي مجرد مستوردا للسلع والخدمات الأجنبية.

إن الأقطار التي تميزت باقتصاديات متحررة، وفي مقدمتها أقطار شرقي آسيا، هي تلك

الأقطار التي نجحت في إنشاء قاعدة إنتاجية كفوءة من خلال التعرض لصرامة المنافسة المحلية والعالمية. فالمنافسة تجبر المنتج على إتباع التكنولوجيا الجيدة والابتكار والتجديد وتحسين النوعية وتقليل كلفة الإنتاج. وبعكس ذلك فإنّ التدخل الحكومي في العديد من الأقطار النامية، ومنها العراق، أضعف المنافسة وعرقل التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية وساعد على قيام قاعدة إنتاجية ضيقة ومتخلفة[15].

هناك شروط أخرى لتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية مثل قيام الحكومة بإتباع سياسات عقلانية تتناغم مع السوق وتوفير الخدمات الجيدة والبنية التحتية الوافية وترسيخ سيادة القانون وتقليص الروتين الحكومي والنزاهة في العمل ومحاربة الفساد، وهذه أمور واضحة ولا تحتاج إلى شرح أو تفصيل. وهناك أيضاً حاجة ماسة بالعراق إلى ما يسمى بالاقتصاد الجديد وهو يحتاج إلى بعض التوضيح. أنه باختصار يعني نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمال الانترنت وإنشاء وخدمة بنياتها التحتية. ففي زمان صدام كان الاقتصاد الجديد، بما هو تعريفه هنا، غير موجود بالعراق رغم أنه أضحى من أهم عوامل نمو الاقتصادات المتقدمة وأيسر الطرق لنشر المعرفة ونقل التكنولوجيا وإنجاز الأعمال. لقد أصبح محتماً الآن على المسؤولين العراقيين فتح الأبواب أمام تكنولوجيا المعلومات والانترنت وتشجيع الاستثمار في بنياتها التحتية.

إن الشروط التي ذكرناها آنفاً، وخصوصاً الشروط الخاصة بتشجيع الاستثمار، يتحتم توفرها للمساعدة في النمو الاقتصادي وأن ضعفها أو عدم وجود البعض منها سيحد من النمو. غير أن تلك الشروط لوحدها لا تكفي إذ أن هناك شروطاً أخرى، كما اتفق عليه العديد من اقتصاديي التنمية [16]، وهي عوامل ديناميكية تكمن أهميتها في كونها تعمل كقاطرة للنمو السريع، وهي باختصار:

1- سهولة في بدء الأعمال الجديدة: ويعني ذلك تسهيل الأمور للمستثمرين وذوي الأعمال والأفكار للانطلاق من أجل إنشاء أعمال ومشاريع جديدة بأقصر مدة زمنية ممكنة. إن توفير السهولة المطلوبة من حلال اختزال الروتين وإزالة المصاعب يشجع الاستثمارات الجديدة، ويقود بالتالي إلى توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية.

ونظراً لأهمية هذا الشرط فقد أصبحت دول العالم تتنافس فيما بينها لتسهيل بدء الأعمال الجديدة، ومنها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فبموجب المسح السنوي الذي يقوم به البنك الدولي وشركة التمويل العالمية، والذي جرى ل183 دولة لسنة 2010، حازت السعودية على المرتبة 13 عالمياً والأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سهولة بدء الأعمال الجديدة كما يبين الجدول رقم (1 – 20).

وأشار التقرير إلى أن مصر والأمارات ظهرتا في مسح 2010 بين أفضل عشر دول بالعالم في السرعة بالإصلاح. فمصر تجاوزت عشر دول مرة واحدة لتحرز المرتبة 106 بينما تجاوزت الأمارات 14 دولة لتحرز المرتبة 33، فيما أحرزت سنغافورة المرتبة الأولى، وللمرة الثانية على التوالي، كما استمرت جمهورية إفريقيا الوسطى بمكانها في أسفل القائمة.

أما العراق، فإنه يجري عكس التيار مع الأسف، رغم كونه في أمس الحاجة للاستثمار وإقامة المشاريع الجديدة. فمرتبته بين دول العالم مستمرة بالتدهور للسنة الرابعة، كما يبدو من الجدول. فبينما قامت الأمارات بالتخلص من شرط الحد الأدنى لرأس المال وتبسيط إجراءات التسجيل، وقامت مصر بتقليل كلفة بدء الأعمال الجديدة والإسراع بمنح رُخص البناء وتوسيع حجم المعلومات التي توفرها دائرة الائتمان الخاص وإنشاء محاكم تجارية للإسراع بالفصل في النزاعات التعاقدية، وقامت السعودية بإنشاء مركز الموقف الواحد (One-stop Centre) لتسجيل الأعمال وتسريع عمليات منح رُخص البناء، نجد أن العراق يتراجع في هذا المضمار من سنة لأخرى، حيث انخفضت مرتبته العالمية من 145 للسنة 2007 إلى 153 للسنة 2010.

جدول رقم (1–20): مراتب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سهولة بدء الأعمال الجديدة للسنوات 2007 - 2010

الدولة	المرتبة الدولية 2010	المرتبة الدولية 2009	المرتبة الدولية 2008	المرتبة الدولية 2007
السعودية	13	15	24	38
البحرين	20	18	17	-
الأمارات	33	47	54	77
قطر	39	37	38	-
الكويت	61	52	49	46
عمان	65	60	57	55
تونس	69	73	81	80
اليمن	99	103	123	98
الأردن	100	104	94	78
مصر	106	116	125	165
لبنان	108	101	98	87
المغرب	128	130	129	115
الجزائر	136	134	130	116
إيران	137	142	138	119
فلسطين	139	137	132	-
سوريا	143	138	140	130
العراق	153	150	146	145
السودان	154	149	142	154
موريتانيا	166	161	166	148

المصدر: MEES, 14 September 2009, PP. 17-19.

2- ضرائب أقل وحكومة أصغر: إن الضرائب غير العالية ستزيد من هامش الربح وتشجع على الاستثمار. أما الحكومة الصغيرة فهي تقود إلى مصروفات حكومية أقل وكفاءة عالية في العمل، ولكن هذا لا يعني سد أبواب التوظيف الحكومي أمام طلاب العمل ونشر البطالة بين السكان، وإنما يعني تشجيع الاستثمار من قبل القطاع الخاص ليكون هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الحقيقي وهو الجانب الأهم في خلق فرص العمل وتوظيف العمالة في البلد، أما المجال الحكومي فسيكون هو الأصغر في معادلة التوظيف. إن ذلك سينطوي على القضاء تدريجياً على البطالة المقنعة والضاربة أطنابها لدى الحكومة في الوقت الحاضر.

3- تكوين أو تراكم رأس المال (Capital Formation): إن هذا المبدأ معروف وقد تعرضنا له في نواح عدة من هذا الكتاب. فتكوين رأس المال هو عبارة عن تراكم الاستثمارات لبناء وتوسيع قاعدة البلد الإنتاجية، وهو الأساس الذي يستند إليه نمو الناتج المحلي. وبتراكم رأس

المال تتحسن باستمرار إنتاجية القوة العاملة، ولا ينبغي لتكوين رأس المال في العراق أن تقل مساهمته عن30% في الناتج المحلي الإجمالي في فترة العقدين القادمين، بل من الأحرى أن لا يقل تكوين رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي عن 40% خلال العقد الأول من فترة العشرين سنة القادمة، وهي فترة نهوض الاقتصاد العراقي، وقد أوضحنا هذا الأمر في الفصل السابق عند كلامنا عن "تخمين الاستثمارات المطلوبة".

4- الابتكار ونقل التكنولوجيا إلى داخل البلد: إن الابتكار، مقارنة بالتقليد، وكذلك نقل التكنولوجيا يعتبران من المحركات الأساسية لعملية التنمية. ومن أجل دعم الابتكار تقوم الحكومة بالمشاركة مع القطاع الخاص والجامعات في تمويل عمليات البحوث والتطوير وتشجيعها. أما نقل التكنولوجيا إلى داخل البلد فيتم بواسطة الاستثمار الأجنبي وكذلك شراء تراخيص المنتجات الأجنبية والابتكارات لإنشاء الصناعات على أساسها في داخل البلد.

5- التصدير: لقد تجاوزت نسبة قيمة الصادرات النفطية إلى قيمة الصادرات الكلية في العراق 99 بالمائة خلال عقد الثمانينات، وهي كانت كذلك في العام الماضي (2008)[17]. إن ذلك يعني أن نسبة قيمة الصادرات العراقية غير النفطية هي أقل من واحد بالمائة من قيمة صادراته الكلية، وأن هذه النسبة تبدو تافهة جداً خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الصادرات غير النفطية يتكون أغلبها من منتجات أولية وليست مصنعة.

إن هذا الخلل الرهيب كانت تستره العوائد النفطية الكبيرة، فهي كانت تمكن العراق من استيراد كل شيء يحتاجه من الخارج. ولقد تكشفت حالة هذا الخلل الرهيب خلال الحصار الاقتصادي، حين لم يعد بإمكان العراق استيراد حتى الغذاء والدواء اللذين لم يمنعهما الحصار. وحتى لو كان فُرض في بادئ الأمر حصار جزئي يقضي بمقاطعة العراق «نفطيا» فقط، لما تغيرت حالة العراق كثيراً عمّا أصبحت عليه تحت الحصار الكلي، ذلك أن العراق بطبيعة قاعدته الإنتاجية التي رأيناها لا يتمكن من تصدير أي شيء مهم عدا النفط، وبالمقابل لن يتمكن من استيراد أي شيء مهم في غياب العملات الصعبة ومصدرها العوائد النفطية.

إن أي بلد بالعالم لا يتمكن من الاستيراد ما لم يتمكن من التصدير، لأنّ الصادرات هي التي تدفع ثمن الواردات[18]. وهذا ينطبق على العراق، بالطبع، فقدرته على الاستيراد مقيدة بقدرته على التصدير. ورب وطني مخلص من العراق يقول: دعونا، إذن، نتوجه نحو الاكتفاء الذاتي ولتذهب التجارة الخارجية في هذه الحالة إلى الجحيم! إن هذا غير ممكن في بلد صغير، وحتى إذا كان ذلك ممكناً . على نطاق الوطن العربي مثلاً أو على نطاق دولة كبيرة غنية بمختلف الموارد كالولايات المتحدة الأمريكية . فإنّ ذلك توجه غير اقتصادي.

وسبب ذلك أن محاولة الاكتفاء الذاتي (AUTARKY)، أو الانغلاق الاقتصادي، ستقود البلد إلى مجالات في الإنتاج عالية الكلفة، وهذا من شأنه أن يقلل من كفاءة تخصيص الموارد (EFFICIENT ALLOCATION OF RESOURCES) وبالتالي يؤدي إلى تبديد موارد البلد وإفقاره. وبعكس ذلك فإن الانفتاح الاقتصادي يزيد من كفاءة تخصيص موارد البلد ويدفعه إلى التصدير في المجالات التي تتمتع بها صادراته بميزة نسبية (COMPARATIVE ADVANTAGE) والاستيراد في المجالات التي يكون فيها الإنتاج محلياً ذو كلفة عالية. وبذلك تزدهر التجارة الخارجية ومعها يزدهر الاقتصاد العالمي، وما يستتبع ذلك من ازدهار الاقتصادات المنفردة المكونة له.

إن دور النفط قد لا يدوم طويلاً، ليس لأنه سينفد – فإن احتياطياته كبيرة في العراق وفي بلدان عربية أخرى – بل لأنّ الحاجة له، كمصدر للطاقة، ربما ستقل كثيرا في المستقبل بسبب الجهود المتزايدة لحماية البيئة، وبسبب البحوث المحمومة عن طاقات بديلة قد تتوفر بصورة اقتصادية في المستقبل المنظور. فالتحول نحو الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وبالأخص كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية يتزايد زخمه بمر الزمن نظرا لنظافة الغاز الطبيعي وعلو كفاءته مقارنة مع النفط. كما أن البحوث تجري الآن على قدم وساق لاستعمال الكهرباء والهيدروجين كمصدر للطاقة في وسائط النقل، علما أن النفط يحتكر الآن قطاع النقل دون منازع مهم وأن ما يقارب من نصف الطلب العالمي على النفط مصدره قطاع النقل. إن تحول الاقتصاد العالمي من الاعتماد على النفط إلى الاعتماد على الهيدروجين والطاقة الكهربائية المتولدة من مصادر طاقة أولية غير النفط (كالغاز والفحم النظيف والطاقة الشمسية والذرية) قد لا يكون بعيدا، وقد يتحقق في أوائل النصف الثاني من هذا القرن.

لذلك يتحتم على العراق – كما يتحتم على الدول العربية الأخرى – التوجه نحو بناء قاعدة إنتاجية عريضة وتنويع الصادرات وتوسيعها بدلا من الاعتماد الرئيسي على صادرات النفط الخام إن هو أراد الحفاظ على قدرة معقولة على الاستيراد. إن أول ما يجب أن يتوجه له العراق هو إنشاء صناعات كثيفة العمالة، فهذه لها فائدتان: الأولى توفير فرص العمل للمواطنين، وهذا أحد الأهداف الرئيسية لعملية التنمية، والثانية هي أن الصناعات كثيفة العمالة (الرخيصة) قادرة على المنافسة واختراق أسواق الدول الصناعية، وهذه بداية جيدة للدول المبتدئة التي تحاول ارتقاء سلم التصدير الصناعي من الأسفل للّحاق بدول نامية أخرى سبقتها على ذلك السلم.

إن الانفتاح على التجارة الخارجية يساعد في زيادة المنافسة ويجبر المنتجين على تخفيض كلفة الإنتاج من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير منتجات جديدة وبنوعية أفضل. فالمنافسة الداخلية التي تثيرها البضائع الأجنبية المستوردة، وكذلك المنافسة الخارجية التي تواجهها البضائع

الوطنية المصدرة، تساهم كثيراً في تحسين الكفاية الإنتاجية للبلدان ذات الاقتصاد المنفتح على الخارج.

إن الإنتاج بكفاءة عالية وبنوعية قادرة على المنافسة العالمية يساعد على كسر القيود التي تفرضها السوق المحلية الضيقة. فدولة صغيرة كسنغافورة لم يتجاوز تعداد سكانها أربعة ملايين نسمة في سنة 2000 بلغت صادراتها حوالي 140 مليار دولار في تلك السنة في حين لم تتجاوز صادرات البرازيل 55 مليار دولار وهي دولة بلغ تعداد سكانها في نفس السنة حوالي 168 مليون نسمة[19].

إن السوق العراقية هي، بحد ذاتها، سوق ضيقة لا تقوى على الاستيعاب الكامل لإنتاج المنشآت الكبيرة ذات الكلفة التنافيسة المستندة بجانب كبير منها على استغلال وفورات الحجم. ويتعين على العراق في هذه الحالة الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي أو تكتلات اقتصادية إقليمية تفتح أسواقها أمام الصادرات العراقية وتعينه على الاستغلال الأمثل لطاقاته الإنتاجية. فعالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي تسمح بانسياب السلع والخدمات بحرية فيما بين أسواقها، والتي تتمكن من التعامل مع الظروف والمستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية. وأخيراً يتحتم على العراق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بعد إعادة بناء اقتصاده من أجل الإنتاج بمستوى يساعده في اختراق الأسواق العالمية.

إن ما نريد قوله من كل ما ذكرناه هو أن على العراق أن يتبع طريق التحرر الاقتصادي والانفتاح على التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير. إن تحقيق ما نقوله ليس بالشيء الهين، فهذا الأمر تواجهه صعوبات جمة، داخلياً وخارجياً. ولكن ما هو البديل؟ البديل هو أن تبقى قاعدة الإنتاج العراقية ضيقة ومتخلفة وعالية الكلفة. إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، وأن على العراق أن يغذّ الخطى في طريق التحرر الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وإلاّ فإنّ البديل ليس مرغوباً به أبداً.

خاتمة

عندما تضاعفت المدخولات النفطية عدة مرات خلال السبعينات من القرن الماضي انفجرت الخطط التنموية وأصبح النظام العراقي يستورد كل شيء، من المعدات الرأسمالية لتنفيذ البرامج الاستثمارية إلى السلع الكمالية لإشباع الحاجات الاستهلاكية. غير أن النظام السابق بقي يسيطر على استعمال الآلة الطابعة، فلن يستعملها أحد من المواطنين دون إجازة رسمية (من دائرة الأمن طبعاً) ولن يحصل على مثل هذه الإجازة إلاّ أصدقاء النظام ومريديه. فالآلات الطابعة هي مصدر للمنشورات السياسية والقلق. إنها رمز للحرية السياسية، وهي ممنوعة، إذن، إلا لأصدقاء النظام. إن النظام مستعد لتوفير كل شيء من الغرب «إلاّ آلات الطابعة والحرية السياسية. إن

الغرب بالنسبة لهم هو أن يُشترى خالياً من آلامه المبرحة، ومشاكله، وإبداعه، وحريته الثقافية. نحن سنزودهم بفتنة العالم ولكننا سنوفر عليهم مشقة الطريق التي سلكها الغرب للحصول عليها»[20].

لقد استورد النظام السابق النتيجة فقط من الغرب، استورد المادة، السلعة، الماكنة، ولكنه تجاهل الشروط، وتجاهل العمل الشاق والتضحية والنجاح والفشل، وتجاهل المؤسسات والحرية والقانون ونظام الحكم. إنه . باختصار . تجاهل عملية التطور التي مر بها الغرب لكي يصل إلى ذلك المستوى من التقدم المادي والرقي الحضاري.

لقد تطورت لدى الغرب، عبر قرون من الزمن، التربة الصالحة للإنتاج المادي والفكري، وفي تلك التربة الصالحة نمت الديمقراطية وترعرعت. واستورد النظام العراقي الماكنة فقط، ولكنه لم يوفر التربة الصالحة للإنتاج. لقد جمد ذلك النظام على سياسات القمع والتسلط، وخلق بيئة تتنافى مع طبيعة البشر، فسقط النظام بالتالي واندثر، وتراجع العراق عقوداً من السنين إلى الوراء، بكل شيء، تراجع إلى البداية.

ثم جاء نظام جديد، على ركام النظام السابق، بنصف حرية ونصف ديمقراطية وأمن مثلوم. وتحولت المنافع من احتكار دكتاتور إلى احتكار أحزاب سياسية وكُتل. وتوزعت الوزارات والمناصب العليا بالتوافق، لكل فريق حصته. ثم قامت الوزارات بتوزيع الوظائف على الأعضاء والأقرباء والمريدين، وليس لطالب وظيفة مكان في وزارة إلا بتزكية من هذا الحزب أو تلك الكتلة. ونمى الفساد الموروث عن النظام السابق نمواً سرطانياً لم يعهده العراق من قبل، ولم تفلح محاولات التستر عليه بالكامل، رسمية كانت تلك المحاولات أم توافقية، فكلما غُطّي جزء منه اندلق جزئ آخر كاشفاً عورته أمام الناس.

ولقد ابتلى الشعب ببرلمان غير متصالح حتى مع نفسه، مكوناته في صراع سياسي مستمر، لم تتفق على إصدارعدةٌ من أهم القوانين رغم مرور سنوات على طرحها، بعضها فائق الأهمية، كتعديل الدستور العراقي المشوه من الأساس، وإصدار قانون النفط والغاز. ولكن الغريب في الأمر أن هذا البرلمان سرعان ما كان يسوده التوافق والوئام عند تعلق الأمر بتقاسم المنافع أو التغطية المتبادلة على الفساد المالي والإداري المستشري في الوزارات.

إن الأمور الحالية إذا استمرت على هذا المنوال، ستقود العراق، بلا شك، إلى مأساة رهيبة. بمعنى آخر، إن الأصطفافات الطائفية والأثنية اللاوطنية التي قد تختارها الأحزاب والكتل السياسية الحالية استعداداً للانتخابات العامة القادمة ستنتهي، مرة أخرى، بالمحاصصة البغيضة

والمدمرة ومنع الممارسة الديمقراطية في عمل البرلمان واختيار الحكومة. إن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد تدنت إلى المستوى الأسفل، لا يمكن الصبر معها، وإن المزيد منها سيقود البلاد إلى فوضى سياسية عارمة قد تنتهي بحرب أهلية، بل ولربما بسقوط الدولة وتفكك العراق.

إن مسحاً جديداً لهذه السنة (2009) لمؤشر الاستقرار والنظام الذي تتمتع به دول العالم تم إجراؤه من قبل مؤسسة بصيرة الإنسانية (Vision of Humanity) إلى 144 دولة بضمنها العراق، وقد وُضع العراق بموجب هذا المسح في أسفل القائمة. حتى الصومال وأفغانستان جاءتا أفضل من العراق استقراراً ونظاماً!!. وجدير بالذكر هنا أن العلامة التي حصل عليها العراق تستند إلى مؤشرات محددة لقياس معيار الاستقرار والنظام كان من ضمنها الأداء الحكومي، وقد حصلت الحكومة العراقية على صفر من 10 بخصوص الأداء[21]. فأي شركة وأي شخص سيخاطر بأمواله للاستثمار في بلد هو أسوأ بلدان العالم من حيث الاستقرار والنظام، وهو بنفس الوقت من بين أشد الدول فساداً؟

ولكن الأمل هو أن الديمقراطية المنقوصة والمتوفرة حالياً للشعب العراقي قد تنتهي بكونها هي صمام الأمان إن سُمح للشعب ممارستها بحق وصدق. ذلك أن بإمكان هذا الشعب، من خلال الانتخابات بقائمة مفتوحة، أن يكنس جانباً الفاسد والمفسد والسيئ والمسيئ ليحل محله النزيه والجدير والمتفاني في سبيل الوطن. ثم لتخرج من بين هؤلاء حكومة وطنية قادرة على خدمة الشعب وتلبية حاجاته وتحقيق مصالحه. إن شجرة الديمقراطية، بهذه الوسيلة السلمية والمتحضرة، ستنمو مع تراكم التجارب بمرّ الزمن. وستنمو بجانبها شجرة الحرية، أيضاَ، وتكتمل.

إن الأحزاب والنخب السياسية المهيمنة على مقدرات العراق هذا اليوم تملك الخيار للسير في أحد طريقين: طريق الأنانية والطمع واللاوطنية والرغبة في التسلط – وهو الطريق الذي تسلكه الآن – وهذا سيقود حتماً إلى سقوط الدولة بالنهاية وتفكك البلاد. ولعل ضمور نهر الفرات وتحوله إلى ساقية – ولربما تبعه دجلة بنفس المصير – هو نذير شؤمٍ بضياع الرافدين وواديهما معاً.

الطريق الآخر هو طريق الانتصار على طمع الذات في سبيل أن يحيى الوطن. إنه طريق التفاني من أجل خدمة هذا الوطن وشعبه العريق من خلال ترسيخ الديمقراطية، ونشر الأمن واستتبابه. فالديمقراطية أصبحت حق للشعب لايمكن التخلي عنه بعد كل تلك الدماء الزكية التي سالت والأرواح الغالية التي أُزهقت والتضحيات الجسام التي بُذلت. أما الأمن، فإضافة لكونه شرطاً من شروط الحياة، فهو الأرضية الصالحة التي يستلزمها الاستثمار لبناء الاقتصاد وتوفير مستوى معاشي مزدهر وحياة حرة كريمة للمواطنين. فأي الطريقين سيتم اختياره، طريق السقوط أم طريق

النجاح؟ طريق الاندحار أم طريق الانتصار؟ طريق الظلام أم طريق النور؟ إن أنظار الشعب وأنظار العالم مسلطة عليكم يا ساسة العراق! إن أنظار التأريخ مسلطة عليكم، فاحترسوا!!!

مصادر وهوامش الكتاب

الفصل الأول:

(1) Dillard, Dudley, 1967, Economic Development of the North Atlantic Community: Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, Inc., p.15.

(2) المصدر السابق، ص 8.

(3) الناتج القومي الإجمالي (GROSS NATIONAL PRODUCT): هو قيمة السوق لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد البلد في الداخل والخارج خلال سنة واحدة. وحصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي (PER CAPITA GNP) تنتج عن حاصل قسمة الناتج القومي الإجمالي على عدد السكان.

(4) Higgins, Benjamin, 1968, Economic Development, Problems, Principles, and Policies, Revised Edition: New York, W. W. Norton and company, Inc., P.9 and P.852.

(5) World bank Atlas, 1978 – 1981.

(6) لابد من التنويه بآن الأمثلة التي نسوقها هنا تتعلق جلها بإحصائيات من النصف الثاني للقرن الماضي، وهي أمثلة تتناسب مع موضوع البحث. ولابد من الاستدراك هنا بآن مؤشرات الإمارات المتحدة قد تغيرت خلال ربع قرن من الزمان. ففي سنة 2000، مثلا، بينما ساهمت الصادرات الكلية بمقدار 66٪ من الناتج المحلي الإجمالي، نرى أن نسبة الصادرات النفطية للصادرات الكلية قد انخفضت إلى 56٪ مقارنة بنسبة 94٪ في سنة 1975، وأن مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الإماراتي بلغت أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000. إن هذا التحسن الاقتصادي الكبير يعود إلى جهود الإمارات المستمرة في تنويع قاعدتها الاقتصادية، حيث نرى الآن مثلا، أن دبي قد أصبحت مركزا رئيسيا في الشرق الأوسط للتجارة والسياحة والعمليات المالية.

(7) Todaro, Michael p.1978, Economic Development in the Third World: New York, Longman, Inc., P.60.

(8) Clower, Robert W., et al, 1966, Growth Without Development, An Economic Survey of Liberia: Illinois, Northwestern University Press, P.5 and P.31

(9) مصدر سابق: Higgins, Benjamin, 1968, P. 107.

(10) Kindleberger, Charles P., and Herrick, Bruce, 1977, Economic Development, Third Edition: U.S.A., Mc Graw-Hill Book Company, P.3

(11) من أجل تفصيل أكثر لهذا المفهوم، أنظر:
Myrdal, Gunnar, 1968, Asian Drama, An Inquiry into the Poverty of Nations, Vol.III: New York, The Twentieth Century Fund, PP\ 1859-78.

(12) مصدر سابق: Kindleberger, Charles, 1977, P.1

(13) World Bank, 1991, World Development Report 1991, The Challenge of Development: USA, Oxford University Press, P.4.

(14) الناتج المحلي الإجمالي (GROSS DOMESTIC PRODUCT): هو قيمة السوق لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد البلد في داخل البلد نفسه خلال سنة واحدة.

(15) من أجل الإطلاع على تفصيلات هذه السياسات أنظر:
Richards, Alan, and Waterbury, John, 1990, A Political Economy of the Middle East: Boulder, Colorado, Westview Press, PP.20-34.

(16) مصدر سابق: World Bank, 1991, PP.33 – 34.

(17) إن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لا ينظر للإنسان كرأس مال، وإنما ينظر إليه كغاية بحد ذاتها، فهو يجعل التنمية البشرية (Human Development) هي المادة الأساسية للتطور، وبدأ يصدر لهذا البرنامج منذ سنة 1990 تقرير سنوي عن حالة التنمية البشرية بالعالم (Human Development Report). أنظر بهذا الصدد، مثلا، التقرير السنوي لسنة 2001 المتاح على الإنترنت، عنوان (www.undp.org).

(18) Hamilton, Clive, 1987, Can the rest of Asia emulate the NICs?, in Third World Quarterly, Vol.9, No.4, October 1987: London, Third World Foundation for Social and Economic Studies, p.1236.

(19) من أجل الإطلاع أكثر على موضوع العولمة وبعض الآراء حولها وتجارب بعض البلدان معها أنظر: العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية، تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، تحرير د.علي توفيق الصادق ود.علي أحمد البلبل: صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة.

(20) مصدر سابق: Myrdal, Gunnar, 1968, P.1868.

(21) Human Development Report 1993: New York, United Nations Development Program: Oxford University Press, P.11.

(22) مصدر سابق: Richards and Weterbury, 1991, PP.12 – 13.

(23) مصدر سابق: World Bank, 1991, P.3.

(24) مصدر سابق: Myrdal, Gunnar, 1968, P.1869.

(25) مصدر سابق: Kindleberger, Charles, 1977, P.135.

(26) أنظر تقرير التنمية البشرية لسنة 2001 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، مصدر سابق.

الفصل الثاني:

(1) Meier, G.M., and Baldwin, R.E., 1957, Economic Development, Theory, History Policy: New York, John Wiley & Sons, PP.278-79.

(2) مصدر سابق: Kindleberger, 1977, P.26.

(3) مصدر سابق: Dillard, Dudley, 1967, PP. 235-36.

(4) نفس المصدر، ص 236.

(5) للمزيد من المعلومات عن هذا المؤشر وكيفية تركيبه من مؤشرات أخرى أنظر:
Sewell, John, W., et al, 1977, the United States and World Development, Agenda 1977: Published for the Overseas Development Council by Praeger Publishers, New York, PP.147 – 54

(6) Bhagwati, Jagdish, 1971, The Economics of Underdevdoped Countries: New York, Mc Graw-Hill Book Company, paperback edition. PP.89-91.

(7) Willis, Robert J., 1973, A New Approach to the Economic Theory of Fertility Behavior, in Journal of Political Economy, Vol.18, No.2, Part 2, March/ April, 1973, P.S15.

(8) Schultz, Theodore W., 1973, The Value of Children: An Economic Perspective, in Journal of Political Economy, Vol.81, No.2, Part 2, March /April 1973, P.S2.

(9) المصدر السابق (S15).

(10) يختلف عبئ الإعالة من بلد لآخر ويعرف بكونه نسبة شريحة السكان الغير نشيطة اقتصادياً إلى شريحة السكان النشيطة اقتصادياً. فالشريحة الغير نشيطة اقتصادياً هي ذلك الجزء غير المنتج من السكان وإذا كبرت هذه الشريحة قلّ الإنتاج. إن هذه الشريحة تتكون عادة من السكان دون سن الخامسة عشر والمتجاوزين لسن التقاعد.

(11) إضافة إلى المصادر التي ذكرت في الفصل الأول يمكن الإطلاع على المزيد من الآراء في التنمية والتجارب التي مرّت بها الدول النامية من خلال المصادر التالية:

Higgins, 1968, Economic Development, Problems, Principles, and Policies, Revised Edition: New York, W.W. Norton and Company, Inc.

أنظر أيضاً:

World Economic Growth, 1984, Harberger, Arnold, Editor: San Francisco, ICS Press.

كذلك أنظر:

Politics and Policy Making in Developing Countries: Perspective on the New Political Economy, 1991, Gerald M. Meier, Editor: International Center for Economic Growth Publication, San Francisco, California.

كذلك أنظر:

Arab Human Development Reports 2002, 2003 and 2004 sponsored by the United Nations Development Programme and Arab Fund for Economic and Social Development: National Press, Amman, Jordan.

كذلك أنظر:

The Arab World Competitiveness Report 2002 - 2003, Peter K. Cornelius, Editor, and Klaus Schwab, General Editor: New York, Oxford University Press, 2003.

من أجل مبدأ النمو المتوازن أنظر:

Nurkse, 1962, Problems of capital Formation in Underdeveloped Countries: Oxford, Basil Blackwell.

ومن أجل مبدأ النمو غير المتوازن أنظر:

Hirschman, 1978, the Strategy of Economic Development: New York, W.W. Norton & Company, paperback edition.

(12) مصدر سابق: Nurkse, 1962, P.2.

(13) Harrod, R.F., 1939, An Essay in Dynamic Theory, in Economic Journal, Vol. 49, 1939, PP.14 – 33

(14) Domar, Evsey D., 1957, Essays in the Theory of Economic Growth: New York, Oxford University Press.

(15) الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save): هو ذلك الجزء المدخر من كل دولار إضافي من الدخل المتاح أو القابل للصرف (Disposable Income).

(16) يعرف الدخل القومي (National Income) بكونه مساوياً لصافي الناتج القومي (Product Net National) وهذا يساوي الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه الاندثارات خلال سنة واحدة في متراكم رأس المال الثابت (المادي).

(17) Rostow. W.W., 1963, The Stages of Economic Growth: Cambridge, Cambridge University Press (P.37).

(18) يقسم روستو المراحل التي يمر بها النمو الاقتصادي للمجتمعات إلى خمسة وهي:
1- مرحلة المجتمع التقليدي، 2- مرحلة ظروف ما قبل النهوض، 3- مرحلة النهوض، 4- مرحلة الاندفاع نحو النضوج، 5- مرحلة الاستهلاك العام الواسع.

(19) Berg, Alan, 1976, Nutrition Objectives, in Leading Issues in Economic Development 1976, Third Edition, G.M. Meier, Editor: New York, Oxford, University Press, PP.503- 510.

(20) Singer, Hans W., 1964, International Development, Growth and Change: New York, Mc Graw Hill Book Company.

(21) Becker, Gary S., 1962, Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis in Journal of Political Economy, Supplement, October 1962.
ومن الجدير بالذكر أن هذا العالم قد نال جائزة نوبل لعلوم الاقتصاد في سنة 1992، وذلك بتوسعه في تطبيق النظريات الاقتصادية لتشمل السلوك الإنساني والتي كانت حكراً على علم الاجتماع والديموغرافية (علم السكان) وعلم الأجرام، وأهم مساهماته في هذا المجال هو تأليف كتاب (رأس المال البشري) الذي صدر له في سنة 1964.

الفصل الثالث:

(1) نشر المؤلف مقالة مشابهة تقريباً لمحتوى هذا الفصل باللغة الإنجليزية في مجلة الأوبك الفصلية. أنظر:

Zainy, Muhammad Ali, 1981, Development Investment as a Guide for Oil Production Policy in OPEC Countries, in OPEC Review, Vol. 6, No.2, Summer 1981, PP.47-60.

(2) Pigou, A.C., 1926, the Economics of Welfare: London, Macmillan and Co. Ltd, PP.23-30.

(3) Macdonald, Stephen L., 1967, Conservation Regulation and Incentives for Sound Growth of the Domestic Petroleum Industry, in Essays in Petroleum Economics, Papers and Proceedings of the 1967 Rocky Mountain Petroleum Economics Institute, Steven H. Hanke, et al, Editors: Golden, Colorado, Colorado School of Mines, PP.104 -105.

(4) Barnett, Harold J. and Morse, Chandler, 1973, Scarcity and Growth, the Economics of Natural Resource Availability: Washington D.C., Published for the Resources for the Future by John Hopkins University Press, PP.247-48.

(5) بناءاً على ظروف العراق الحالية غير الاعتيادية، لم تعد منظمة الأوبك تفرض على العراق حصة إنتاجية معينة، كما هي الحال مع دول الأوبك الأخرى، منذ أن عاود العراق تصدير النفط بموجب قرار مجلس الأمن 986، وهو المعروف بقرار النفط مقابل الغذاء الذي وافق عليه العراق في ديسمبر 1996 بعد مماطلات طويلة.

الفصل الرابع:

(1) Alnasrawi, Abbas, 1967, Financing Economic Development in Iraq, the Role of Oil in a Middle Eastern Economy: New York, Fredrich A. Praeger, P.36.

(2) Al Ameen, Abdul Wahab,1981, Investment Allocations and Plan Implementation: Iraq's Absorptive Capacity, 1951-1980, in the Journal of Energy and Development, Spring 1981: U.S.A International Research Center for Energy and Economic Development, PP.263 - 80.

(3) مصدر سابق: Alnasrawi, A., 1967, PP.36 – 37.

(4) المصدر السابق، ص 38.

(5) Hashim, Jawad, 1975, Development Planning in Iraq, Historical Perspective and New Direction: Baghdad, Iraq, Ministry of Planning, P.50.

(6) Penrose, Edith, and Penrose, E.F., 1978, Iraq, International Relations and National Development: Boulder, Westview Press, P.177.

(7) المصدر السابق، ص 175.

(8) مصدر سابق: Alnasrawi, A., 1975, PP.58 – 59.

(9) مصدر سابق: Hashim, J., 1975, PP.51 – 52.

(10) مصدر سابق: Alnawrawi, A.,1967, PP.40 – 41.

(11) مصدر سابق: Hashim, J., 1975, P.53.

(12) البنك المركزي العراقي، 1963، التقرير السنوي: بغداد، العراق، ص56.

(13) المصدر السابق، ص 53.

(14) مصدر سابق: Alnasrawi, A., 1967, P.61.

(15) مصدر سابق: Hashim, J. 1975, P.57.

(16) البنك المركزي العراقي، 1965، التقرير السنوي: بغداد، العراق، ص ص 88-87.

(17) مصدر سابق: Hashim,J. 1975, PP.60-61

(18) المصدر السابق، ص 62.

(19) المصدر السابق، ص 65-64.

(20) Central Bank of Iraq, 1975, Bulletin, New Series, April – September, No.2 and 3: Baghdad, Iraq, P.29.

(21) وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية للسنوات 1976 – 1980: بغداد، العراق.

(22) مصدر سابق: Al-Ameen, A. 1981 PP.271 – 272.

(23) وزارة التخطيط، 1977، خطة التنمية القومية للسنوات 1976 – 1980.

(24) Adler, John H., 1965, Absorptive Capacity: the Concept and its Determinants: Washington D.C., The Brookings Institution, P.5

(25) من أجل تفصيل أكثر لموضوع القدرة الاستيعابية أنظر:

Zainy, Muhammad Ali, 1980, OPEC and Oil Production Policy as Affected by Absorptive Capacity, a Case Study of Iraq: Colorado School of Mines, Golden, Colorado, PP.139 – 65. Unpublished Doctoral Dissertation.

(26) Stevens, Willy J., 1971, Capital Absorptive Capacity in Developing Countries: Netherlands, A.W. Sijtoff Leiden, P.68.

(27) مصدر سابق: Adler, John H., 1965, P.33.

(28) المصدر السابق، ص33 .

(29) إن المقصود بالقرية هنا «تكريت» بضمنها قرية «العوجة» التي نشأ بها صدام. وقد كانت تكريت ناحية تابعة إدارياً إلى قضاء سامراء ولكنها أصبحت فيما بعد مركزاً لمحافظة تكريت وأصبحت سامراء تابعة لها إدارياً. والمقصود بالعائلة هنا هي عائلة صدام وأخوته وأبناء عمومته.

(30) لقد كان وزير الصناعة والتصنيع العسكري والمسؤول عن وزارة النفط – في وقت كتابة هذه السطور (الطبعة الأولى) – هو حسين كامل، صهر الرئيس العراقي صدام حسين آنذاك. وأن أغلب المشاريع الصناعية التي أنجزتها خطط التنمية تابعة لهاتين الوزارتين. وبحكم مسؤولياته فإن حسين كامل أصبح يشرف على إنتاج أكثر من 56 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق. وأشك أن هذا الرجل قد

حصل على أي قدر معقول من التعليم العلمي والمعرفة الإدارية ليتربع على قمة الهرم المشرف على تنفيذ وإدارة مشاريع خطط التنمية. وقد بيع الكثير (منذ سنة 1987) من تلك المشاريع الفاشلة (غير النفطية) إلى القطاع الخاص بأثمان بخسة، وقد تلقفها الأقرباء والأصدقاء والمريدون من أهل السلطة.

(31) مصدر سابق: Al -Ameen, A., 1981, P.280.

(32) Hirschman, Albert O., 1978, the Strategy of Economic Development: New York, W.W. Norton and Company, paper back edition, PP.83 – 84.

(33) مصدر سابق: Adler, John H, 1965, P.34.

الفصل الخامس:

(1) Iraq a country study, 1990, Helen Chapin Metz, Editor: Washington D.C, U.S Government Printing Office, PP.71-74

أنظر أيضاً: Zainy, Muhammad Ali, 1980, PP.167 – 68.

كذلك أنظر: The Economist Intelligence Unit, 1992-93, Country Profile, Iraq, P.7.

(2) المجموعة الإحصائية السنوية، 1978: وزارة التخطيط، بغداد، ص 6-5.

(3) الدونم الواحد = 2500 متر مربع = مشاره واحدة = 0.25 هكتار = 0.05 فدان.

(4) تقديرات منظمة الغذاء والزراعة .FAO, AQUASTAT, 1997

(5) Oil & Gas Journal, December 22, 2004.

(6) البوكسايت هي الصخور التي يستخرج منها معدن الألمنيوم.

(7) مصدر سابق Zainy, Muhammad Ali,1980, P.169.

(8) الديموغرافيا (Demography) هي علم الإحصاء المتعلق بدراسة السكان من حيث الولادات، الوفيات، الزواج ... الخ.

(9) اختيرت هذه السنوات لكونها حدثت فيها إحصائيات النفوس العامة الرسمية.

(10) بعد إحصائية 1965، رجعت الإحصائيات كل عشر سنوات ابتداءاً من 1977.

(11) إن هذا الأمر لم يعد صحيحاً بعد الحصار الاقتصادي الذي ضرب على العراق أثر غزوه الكويت وتدمير البنية التحتية العراقية خلال حرب الخليج، كما سنرى.

(12) من أجل أرقام الولادات والوفيات لسنتي 1960 و1975 أنظر:
World bank, 1978, World Development Report, P.105.
ومن أجل أرقام الولادات والوفيات لسنة 9891 أنظر:

U.S. Central Intelligence Agency, The World Fact Book, 1989, P.143.

(13) The Economist Intelligence Unit, 1992, 1993, and 2001 Country Profiles.
كذلك أنظر موقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتاح على الإنترنت بعنوان: www\iq.undp.org

(14) المجموعة الإحصائية السنوية، 1978، ص 35، مصدر سابق.

(15) Year Book of Labour Statisties, Retrospective Edition, 1945 – 89: Geneva, International Labour Office, Table 2, P.270.

(16) السكان النشطون اقتصادياً يتضمنون جميع الأشخاص، ذكوراً وإناثاً، الذين يقومون بعرض العمالة من أجل إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية. وتشمل أعمار هؤلاء – في حالة العراق – سبع سنوات فما فوق.

(17) احتسب هذا المعدل على أساس أن عدد سكان العراق كان 9.6 مليون نسمة في سنة 1960، وازداد إلى 12 مليون نسمة في سنة 1977.

(18) معدل مشاركة العمالة: هو نسبة السكان النشطين اقتصادياً من مجموع السكان الذين هم في سن العمل.

(19) مصدر سابق: Zainy, Muhammad Ali, 1980, P. 175.

(20) إن المقارنة بين معدلات المشاركة في البلدان المختلفة يصبح غير دقيق إلاّ إذا تساوت الشروط والتطبيقات فيما بينها. فبلدين معينين، كالعراق والولايات المتحدة الأمريكية، قد يختلفان فيما بينهما بخصوص احتسابهم ضمن النشطين اقتصادياً أولئك العاملين في الأنشطة الاقتصادية للقوات المسلحة، ونزلاء السجون، والعمال الموسميون.. الخ، كما قد يختلفان فيما بينهما بخصوص حدود سن العمل، وإنما سقنا المقارنة أعلاه لإعطاء القارئ شعوراً عاماً بالفرق دون اشتراط الدقة في احتساب هذين المعدلين.

(21) المصدر السابق، ص 175.

(22) Statistical Abstract of the United States, 1978: Washington D.C., U.S. Department of Commerce, P.398

(23) مصدر سابق: Zainy, Muhammad Ali, 1980, P.176.

(24) مصدر سابق: Statistical Abstract of the United States, 1978, P. 398.

(25) مصدر سابق: World Bank, 1978, P.103

(26) إن هذا التقسيم هو وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة.

(27) يشتمل قطاع الصناعات الاستخراجية، إضافة إلى استخراج النفط الخام، على صناعات استخراج الكبريت والفوسفات والملح، ومقالع الحجر والحصى والرمل ... الخ، ولكن القيمة المضافة لهذه الصناعات تعتبر ضئيلة جداً قياساً بالقيمة المضافة لصناعة استخراج النفط الخام.

الفصل السادس:

(1) مصدر سابق: Iraq, a country study, 1990, P.153.

(2) المصدر السابق، ص155.

(3) The Economist Intelligence Unit, Country Profile, Iraq, 1992-93, P.18.

(4) صيغ على غرار القانون المصري.

(5) مصدر سابق: Iraq, a country study, P.157.

(6) المصدر السابق، ص 158.

(7) المصدر السابق، ص 157.

(8) المصدر السابق، ص 158.

(9) مصدر سابق: Penrose E. and Penrose, E.F, 1978, P.453.

(10) اعترفت الحكومة في الثمانينات بفشل مزارع الدولة واتجهت لتحويلها إلى القطاع الخاص، كما سنرى عند تعرضنا لتلك الفترة.

(11) المصدر السابق، ص 455.

(12) مصدر سابق: Economist Intelligence Unit, Country Profile, Iraq, 1992 – 93, P.16.

(13) المصدر السابق، ص 19.

(14) المصدر السابق، ص 18 – 19.

(15) مصدر سابق: Iraq, a country study, P.159.

(16) المناوبة بين المحاصيل يقصد بها تغيير المحاصيل خلال السنة في الحقل الواحد ابقاءاً على خصوبة التربة.

(17) المصدر السابق، ص 159.

(18) The Economist Intelligence Unit, Country Profile, Iraq, 1989 – 90, P.18.

(19) The Economist Intelligence Unit, Country Profile, Iraq, 2001, P.26.

(20) المصدر السابق، ص 15.

(21) الإنتاجية هنا عبارة عن حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع على عدد العاملين في القطاع، ونظراً لعدم توفر عدد العاملين وإنما نسبتهم فقد قمنا بتقسيم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع على نسبة العاملين فيه. ويظهر من تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي أن هذا القطاع بالإضافة إلى كونه غير كفوء فإنه يخفي الكثير من البطالة المقنعة وخصوصاً الموسمية.

(22) مصدر سابق: Penrose E. and Penrose, E.F, 1978, P.458.

(23) المشارة الواحدة تساوي دونم واحد تقريباً.

(24) مصدر سابق: Alnasrawi, A., 1967, P.76 – 78.

(25) المصدر السابق، ص 82.

(26) جاءت الأرقام من الجدول رقم (4–10) والجدول رقم (4–12) ومصدره، علماً أن المصروفات الفعلية – كما رأينا في الفصل الرابع– هي أقل من التخصيصات بكثير. فقد بلغت نسبة المصروفات الفعلية في القطاع الصناعي 64 بالمائة، وهي أعلى من نسبة المصروفات الفعلية في القطاع الزراعي والتي بلغت 53 بالمائة فقط.

(27) Statistical Abstract of the United States, 1992, P.429.

(28) مصدر سابق: Iraq, a country study, 1988, P.148.

(29) عكست الحكومة في النصف الثاني من الثمانينات سياستها بخصوص السيطرة الحكومية على مرافق البلد الاقتصادية، واتجهت إلى الخصخصة (Privatisation) أي نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما سنرى.

(30) إحلال الواردات يعني إنشاء صناعات محلية لتلبية الطلب الداخلي على السلع المصنعة المستوردة من الخارج مما يقود إلى تقليص الاستيراد أو إيقافه تماماً عند الاكتفاء الذاتي (راجع الفصل الأول).

(31) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, June 1985, P. 12.

(32) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990، جدول رقم 3/23، ص 264 وجدول رقم 3/24 ص 265.

(33) مصدر سابق: Iraq, a country study, 1988, P.152.

(34) مصدر سابق: EIU Country Profile 1992-93, P.24.

(35) أنظر: Issawi, C. and Yeganeh, M., 1962, The Economics of Middle Eastern Oil: New York, Fredrick A. Praeger, P.79

أنظر أيضاً:

Harris, W.G., 1973, The Impact of the Petroleum Export Industry on the Pattern of Venezuelan Economic Development, in Foreign Investment in the Petroleum and Mineral Industries, Case Studies of Investor-Host Country Relations, Mikesell, et.al, editors: Baltimore, the Johns Hopkins Press, PP.129 - 150.

(36) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بدون تاريخ، خلاصة المعلومات المتوفرة عن قطاع النفط في الجمهورية العراقية، ص 14 .

(37) الاسم التجاري لمحطات التعبئة المملوكة من قبل الكويت هو "8 - Q" وهو اختيار ذكي فهو إذ ينسجم مع الحس الأجنبي يتميز بنفس الوقت بنبرة صوتية تدل على الكويت.

(38) المصدر السابق، ص 4.

(39) Arab Oil & Gas Directory, 1999, P.174.

(40) MEES, 26 June 1989, P.A10.

(41) MEES, 15 May 1989, P.A3.

(42) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(43) مصدر سابق: Iraq, a country study, 1990, P.148.

(44) مصدر سابق: The Economist Intelligence Unit, Country Profile, Iraq, 1992-93, P.19

(45) كان اسم الشركة في ذلك الوقت شركة النفط التركية (T P C) وقد تغير الاسم إلى شركة نفط العراق في سنة 1929، وكانت مملوكة من قبل الشركات الأم بالصيغة التالية 23\75بالمائة لكل من شركة النفط البريطانية (BP)، والشركة الملكية الهولندية/شل، وشركة النفط الفرنسية (CFP)، وشركة التطوير للشرق الأدنى التي كانت تمثل حصص خمس شركات أمريكية، والخمسة بالمائة المتبقية كانت تملكها شركة بارتكس (كولبنكيان). وقد أممت جميع هذه الحصص خلال النصف الأول من عقد السبعينات.

(46) مصدر سابق: Iraq, a country study, 1990, P.135

(47) Longrigg, S.H. 1968, Oil in the Middle East, its Discovery and Development: London, Oxford University Press, PP.68-83

(48) The Economist Intelligence Unit, Iraq, 1992-93, P.19.

(49) تم اكتشاف 73 حقلاً نفطياً لحد الآن لم يستغل منها غير 15 حقلا. وسيكون لتطوير الحقول الباقية شأن كبير بالارتفاع في إنتاج النفط إلى 6-8 ملايين برميل يوميا في غضون 6-7 سنوات بعد أن تم رفع الحصار. غير أن سرعة التطوير ومستوى الإنتاج سيعتمدان على السياسة النفطية التي ستتبعها الحكومة المنتخبة.

(50) Oil & Gas Journal, December 20, 2004

(51) المصدر السابق.

(52) السماك، محمد أزهر، 1980 - 1981، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية: وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، ص 275.

(53) المصدر السابق، ص 276.

(54) المصدر السابق، ص 276 – 277.

(55) المصدر السابق، ص 282 – 285.

(56) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص 90، مصدر سابق.

(57) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(58) مصدر سابق: OPEC Member Country Profile, 1983, P.56.

زيدت طاقة النقل لهذا الخط في الثمانينات ومدت خطوط جديدة من منطقة الجنوب إلى البحر الأحمر عبر المملكة العربية السعودية .وسنتكلم عن هذا الموضوع حينما نتعرض إلى التطورات النفطية خلال الحرب العراقية الإيرانية.

(59) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(60) مصدر سابق: Arab Oil & Gas Directory, 1999, P.180.

(61) يقول الدكتور فاضل الجلبي: إن القانون رقم 80 وما صاحبه من إجراءات كان خطأ اقترفته الحكومة العراقية نتيجة لعدم وضوح الرؤيا السياسية بعد ثورة 1958. فبعد تفحص المجريات التاريخية يرى الدكتور الجلبي أن قيام الشركات بمعاقبة العراق بعد تشريعها ذلك القانون إنما هو اعتقاد خاطئ. ذلك أن القانون رقم 80 ـ كما يرى الدكتور الجلبي ـ هو الذي أنهى أية نشاطات توسعية من قبل الشركات وحصر

عملياتها في مساحات صغيرة، مما استتبع ذلك حرمان العراق من فرص كبرى لتطوير الحقول العظيمة التي استرجعها ذلك القانون.

ظهرت الفقرة أعلاه من هذا الهامش ضمن الطبعة الأولى من الكتاب، وعندما التقيت الدكتور الجلبي الذي يرى في إصدار قانون رقم 80 أجراءً خاطئاً لم يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وأدى إلى تهميش صناعة النفط في العراق، وسألته عن مبررات هذا الرأي، أجاب ما يلي: إنّ المعيار في أي أجراء يخص الثروة الوطنية هو استثمار هذه الثروة من أجل زيادة الدخل القومي والتطور التكنولوجي، لأن بقاء ثروة النفط الهائلة بالعراق تحت الأرض دون استثمار هو بمثابة إضاعة لهذه الثروة العظيمة، وهي تقارب ثروة المملكة العربية السعودية. وانطلاقاً من هذا المعيار نستطيع الحكم على هذا القانون ونتائجه على ضوء تطور الصناعة النفطية العراقية منذ ذلك الوقت حتى اليوم.

أولاً: أن ذلك القانون خلق مجابهة غير ضرورية مع قوى استعمارية قوية تقف وراء مساهمي شركة نفط العراق وهي بريطانيا وأمريكا وفرنسا وهولندا. إن تلك القوى اعتبرت القانون المذكور خرقاً من طرف واحد لاتفاق دولي، مما حدى بالشركات ومن ورائها حكوماتها إلى تهديد أي مستثمر في الأراضي المسترجعة بالمقاضاة أمام المحاكم الدولية، الأمر الذي أدى إلى أحجام الشركات المستقلة عن التقدم لتطوير الحقول المسترجعة، وبذلك بقيت صناعة النفط العراقية مجمدة بتلك الأراضي. أما من جهة الأراضي التي بقيت لدى الشركات، فقد تعمدت الأخيرة التوقف عن أي أعمال توسعية في تلك الأراضي، وعملت كبديل عن ذلك على تطوير الإنتاج في كل من إيران والسعودية والكويت وأبو ظبي، الأمر الذي جعل حصة العراق من مجموع إنتاج الخليج تهبط من حوالي 20٪ في سنة 1961 إلى أقل من 10٪ في سنة 1972، حيث تم تأميم شركة نفط العراق.

ثانياً: وهذا هو السبب الأهم، إن شركات النفط قد قبلت بمطالب العراق في التخلي عن الأراضي وأبدت استعدادها بالتنازل فوراً عن 90٪ من الأراضي، مما كان سيسمح للحكومة باستغلال الأراضي دون الدخول في مواجهة غير متكافئة مع هذه القوى الكبرى وقت كان النمو في الصناعة النفطية هائلاً وكانت فرصة عظيمة آنذاك لتطوير نفط العراق بما يوازي النفط السعودي، لاسيما وأن اكتشافات الحقول العملاقة مثل حقل مجنون وغيره حدث في الأراضي التي كانت الشركات مستعدة للتنازل عنها وكانت ظروف الصناعة النفطية على المستوى الدولي مؤاتية، ولبلغ جرّاء ذلك أنتاج العراق اليوم ثمانية ملايين برميل يومياً.

ثالثاً: إن القانون المذكور لم يحقق المطالب الأخرى للحكومة العراقية فيما يخص مشاركة العراق في امتياز النفط بنسبة 20٪ وزيادة الأسعار وزيادة نسبة الضريبة التي تحققت فقط من خلال الأوبك.

في أوائل السبعينات. أضف إلى ذلك أن تجميد إنتاج العراق أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في البلد بسبب عدم زيادة عوائد النفط في الوقت الذي زادت مثل هذه العوائد في السعودية وإيران بنسب عالية جداً. ومن الجهة السياسية، فقد كان القانون إجراءاً خاطئاً، إذ فتح جبهة جديدة مع قوى كبيرة لم يكن العراق قادراً على مواجهتها في الوقت الذي كانت هناك مواجهة بين العراق ومصر بتأييد من أمريكا، وكذلك حرب في الشمال، الأمر الذي ألّب جميع القوى على العراق، بضمنها بريطانيا، مما نتج عنه بالتالي مقتل عبد الكريم قاسم وإنهاء الجمهورية.

(62) من أجل حركة الأسعار السنوية لصادرات العراق من النفط الخام أنظر الأرقام القياسية السنوية في International Financial Statistics, Year Book ,1991 PP.442-43 line 76 aad

(63) كانت الشركات في البداية تدفع إلى الحكومة العراقية، بموجب اتفاقيات الامتياز، 4 شلنات ذهب لكل طن

من النفط (ما يعادل 12.5 بالمائة من قيمة الطن لسنة 1925). ثم زيد الدفع عن الطن الواحد حتى وصل قمته في سنة 1950 وكان ستة شلنات للطن الواحد. وفي سنة 1952 وافقت الشركات على مناصفة الأرباح.

(64) إن ظهور الشحة في إمدادات النفط في السوق العالمية ونجاح الحكومة الليبية في مواجهة الشركات والحصول على مطالبها شجع منظمة الأوبك في التفاوض الجماعي مع الشركات وإبرام اتفاقية طهران التي حققت ـ بين أمور أخرى ـ زيادة فورية بالأسعار وزيادات سنوية لاحقة للتعويض عن التضخم، وكذلك إبرام اتفاقية جنيف التي تقضي بتعديل الأسعار لإزالة آثار انخفاض قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى. من أجل تفصيل أكثر أنظر:

Rustow, Dakwart A. and Mungo, John. F., 1976, OPEC Success and Prospects: New York, New York University Press, PP.21 – 24.

(65) OPEC Annual Statistical Bulletin, 1983, Table 71, P.119.

(66) قبل التأميم، حينما كانت الشركات الأجنبية تسيطر على التسويق، كانت تلك الشركات تدفع الضريبة بموجب سعر الإشارة الضريبي (Tax Reference Price) أو السعر المعلن (Posted Price)، وبعد التأميم أصبحت الحكومة (شركة النفط الوطنية) تسوّق النفط مباشرة وتبيعه بموجب السعر الرسمي (Official Selling Price). وتقوم منظمة الأوبك، باتفاق الأعضاء، بتسعير نفط الإشارة (Marker Crude) ثم يتم بعد ذلك تحديد الأسعار الرسمية من قبل أعضاء المنظمة لنفوطها المختلفة حسب نوعيتها وموقعها الجغرافي. ويحدث في بعض الأحيان أن تبيع الحكومة بأعلى أو أقل من السعر الرسمي لأسباب قد تتطلبها ظروف السوق أو ظروف الدولة. وقد تخلت الأوبك عن نظام التسعير هذا بعد انهيار السوق النفطية في سنة 1986، وأصبحت المنظمة بعد ذلك تلتزم بسقف معين للإنتاج يتغير بين آونة وأخرى تبعا لظروف السوق، وذلك من أجل بلوغ مستوى معين للأسعار ترغبه المنظمة.

(67) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(68) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1973.

(69) مصدر سابق: Hirschman, Albert O. 1978, P.100.

(70)

الفصل السابع:

(1) Petroleum Economist, February 1988, p.72.

(2) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(3) Petroleum Economist, August 1986, P.313.

(4) Oil & Gas Journal, September 1, 1986, P.29
وقد حدد سقف الإنتاج بحوالي 15 مليون برميل يومياً لمجموع أعضاء المنظمة باستثناء العراق الذي كان يطالب بمساواة حصته مع حصة إيران.
أنظر أيضاً: MEES, 14 December 1987, PP.A1-12 and A9.

(5) كان المعني في الماضي بنفط الإشارة هو العربي الخفيف المنتج بالمملكة العربية السعودية. أما نفط

الإشارة في هذا الاتفاق فهو سلة من سبعة نفوط متفاوتة الأسعار بتفاوت النوعية والموقع.

(6) Oil & Gas Journal, January 12, 1987, PP.15-17.

(7) إن السعر الحقيقي للنفط في سنة2000 هو أقل من السعر الذي كان عليه في سنة 1974 (أنظر في هذا المجال جدول رقم 73 ص 119 من المجموعة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك لسنة 2000). وهذا يدل على أنّ انفجار الأسعار في 1979 – 1980 لم يكن له ما يبرره اقتصادياً. وفي السياق التاريخي لتسعير النفط نرى أن المملكة العربية السعودية في معارضتها لرفع الأسعار بصورة غير عقلانية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي كانت أصح من إيران وبعض الدول العربية التي كانت تتبنى جانب المبالغة برفع الأسعار.

(8) OPEC Annual Statistical Bulletin, 1991, P.6.

(9) لم تتوفر لنا معلومات عن مجمل الإنفاق العسكري وعبئ الدفاع العراقي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من الحرب.

(10) نود أن نلفت انتباه القارئ الكريم هنا إلى أن الأرقام الخاصة بالإنفاق العسكري والواردات العسكرية هي تقديرات وليست بيانات رسمية دقيقة صادرة عن العراق. فالحكومة العراقية، خصوصاً بعد سنة 1976، لم تعرف بكونها تصدر بيانات رسمية دقيقة عن أي منحى من مناحي الحياة العراقية المدنية، ناهيك عن كون البيانات موضوعة البحث عسكرية. وتقوم الوكالة الأمريكية الخاصة بالسيطرة على السلاح ونزع التسلّح بإعداد كتاب سنوي عن الإنفاق العسكري العالمي وانتقال الأسلحة فيما بين أقطار العالم، حيث تجمع المعلومات من كافة بلدان العالم ومن مختلف الوكالات العالمية حول الإنفاق العسكري وعدد منتسبي الجيوش والناتج القومي الإجمالي والتجارة الخارجية بما فيها تجارة السلاح. وفي حالة عدم قيام بلد ما بتزويدها بالمعلومات اللازمة تلجأ الوكالة إلى طرق غير مباشرة للحصول على تلك المعلومات، وكذلك تضع تقديرات من عندها عند الضرورة. من أجل إيضاحات أكثر، أنظر الكتاب السنوي:
World Military Expenditures and Arms Transfers: Washington D.C, U.S. Arms Control and Disarmament Agency.

(11) من أجل الإطلاع على مزيد من المقارنات بخصوص التسلح العراقي لتلك السنة أنظر:
Arms Control and Disarmament Agency, 1986 World Military Expenditures and Arms Transfers: Washington, D.C.

الفصل الثامن:

(1) Hiro, Dilip, 1991, The Longest War, the Iran- Iraq Military Conflict: Routledge, Chapman and Hall, Inc., PP.41 – 47.

(2) MEES, 15 May 1989, P.A2.

(3) Stauffer, Thomas, 1985, Economic Warfare in the Gulf, in Arab- American Affairs, Fall 1985, No.14: Washington D.C., Arab – American Affairs Council, P.104.

(4) المصدر السابق، ص 105.

(5) Long, David E., 1984, Oil and the Iran- Iraq War, in the Iran -Iraq War, an Historical, Economic and Political Analysis, El Azhary M.S., editor: New York, St. Martins, Press, P.38.

(6) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, April 1984: Washington D.C., U.S. Department of Commerce, P.9.

(7) مصدر سابق: Iraq: a country study, 1990, P.42

(8) MEES, 18 December 1989, P.A4.

(9) مصدر سابق: Iraq: a country study, 1990, P.142.

(10) MEES, 18 September, 1989, P.A4.

(11) MEES, 19 December, 1988, P.A5.

(12) MEES, 18 September, 1989, P.A4.

(13) يتكون الميزان الجاري من الميزان التجاري مضافاً إليه صافي التحويلات الناتجة من الخدمات والدخل والتحويلات الخاصة بدون مقابل. من أجل تفصيل أكثر أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 238.

(14) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, April 1984: Washington, D.C., U.S. Department of Commerce, P.4.

(15) Townsend, John, 1984, Economic and Political Implications of the War: the Economic Consequences of the Participants, in the Iran- Iraq War, an Histarical, Political and Economic Analysis, El Azhary, M.S. editor: New York, St. Martins Press, P.55.

(16) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(17) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(18) مصدر سابق: Hiro, Dilip, 1990, P.58.

(19) مصدر سابق: Stauffer, Thomas, 1985, P.107.

(20) مصدر سابق: Townsend, John, 1984, P.62.

(21) المصدر السابق، ص 55.

(22) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, April 1984: U.S. Department of Commerce, P.6.

(23) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(24) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(25) مصدر سابق: Stauffer, Thomas, 1985, P.108.

(26) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, June 1985: U.S. Department of Commerce, P.6.

(27) المصدر السابق، ص 7.

(28) MEED, 10 August 1985, P.22.

(29) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, February 1988: U.S. Department of Commerce, P.7.

(30) المصدر السابق، ص 9.

(31) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, September 1989: U.S. Department of Commerce, PP.4 – 7.

(32) مصدر سابق: Iraq: a country study, 1990, P.230.

الفصل التاسع:

(1) قارن:
Mofid, Kamran, 1990, the Economic Consequences of the Gulf War: New York, Routledge, Chapman and Hall, Inc. PP.128 – 29.

(2) The Middle East Review, 1990, Sixteenth Edition: New Jersey, U.S.A, Hunter Publishing, Inc., P.76.

(3) مصدر سابق: Townsend, John, 1984, PP.59 – 62.

(4) Economist Intelligence Unit Country Profile, Iraq, 1989-90, P.12.

(5) MEED, 10 August 1985, P.23.

(6) من أجل تفصيل أكثر للعلاقة بين الإنفاق العسكري والأداء الاقتصادي والبحوث العديدة التي تطرقت إليها هذه الورقة أنظر:

Chan, Steve, 1986, Military Expenditures and Economic Performance in World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986: Washington, D.C., U.S. Arms Control and Disarmament Agency, PP.29 – 37.

(7) المصادر مدرجة في الفصل الخامس.

(8) U.S. Central Intelligence Agency, 1989, the World Fact Book: Washington.

(9) من أجل الإطلاع على بعض هذه التقديرات أنظر:

- U.S. Arms Control and Disarmament Agency, 1988, P.23.
- Economist Intelligence Unit, Country Profile, Iraq, 1990-91, P.5.
- Mylroie, Lourie A., 1989, After the Guns Fell Silent: Iraq in the Middle East, in Middle East Journal, Vol.43, No.1, Winter 1989: Washington , D.C., Middle East Institute, P.61

(10) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, September 1989: Washington, D.C., U.S. Department of Commerce, P.4.

(11) مصدر سابق: The Middle East Review 1990, P.77.

(12) Encyclobedia of the Third World, Fourth Edition, Vol.II, 1992, P.905.

(13) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, April 1984, P5, and September 1989, P.5.

(14) لمزيد من التفصيل عن إحصائية سنة 1987 أنظر:
Year Book of Labour Statistics, 1991: Geneva, International Labour office, Table 1, P.35.

(15) راجع الفصل الخامس لتعريف معدل مشاركة العمالة والأسباب التي تؤثر على هذا المعدل.

(16) لا تتوفر إحصائية أمريكية لسنة 1987، كذلك راجع هامشنا رقم (20) للفصل الخامس.
أنظر: Year Book of Labour Statistics 1988: International Labour Office, Geneva.

(17) Economist Intelligence Unit, Country Profile 1992-93, Iraq, P.17.

(18) من أجل أرقام الغلة لسوريا وإيران وتركيا واليابان أنظر:
FAO Production Year Book 1981, 1987 and 1990: Geneva.

(19) Springborg, Robert, 1986, Infitah, Agrarian Transformation and Elite Consolidation in Contemporary Iraq, in the Middle East Journal, Vol.40, No.1, Winter 1988: Washington, D.C., Middle East Institute, PP.36 – 37.

(20) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, February 1988, P.13.

(21) Chaundry, K.A., 1991, On the Way to Market, Economic Liberalization and Iraq's Invasion of Kuwait, in Middle East Report, May- June 1991, P.15.

(22) المصدر السابق، ص 15 – 18.

(23) المصدر السابق، ص 15.

(24) MEED, 28 March 1987, P.18.

(25) MEED, 15 August, 1987, P.7.

(26) Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, September 1989, PP.7 – 8.

(27) مصدر سابق: Chaundry, K.A., ,1991 P.18.

(28) المصدر السابق، ص 17.

(29) من أجل تقديرات التضخم للسنوات 1985 - 1990 أنظر:
Economist Intelligence Unit, Country Profile 1990 - 91, Iraq, P.17.

(30) Forign Economic Trends and Their Implications for the United States, September 1989, P.5.

(31) مصدر سابق: Chaundry, K.A., 1991, P.20.

(32) مصدر سابق: The Middle East Review, 1990, P.75.

(33) مصدر سابق: Chaundry, K.A., 1991, P.20.
كذلك أنظر: MEES, 23 January 1989, PP.B3-B4.

(34) مصدر سابق: Chaundry, K.A., 1991, PP.18 – 20.

(35) احتسب الناتج المحلي الإجمالي الجديد بصورة تقريبية من نسبة العوائد النفطية المفترضة إلى العوائد النفطية الفعلية في سنة 1980، وضرب هذه النسبة بالناتج المحلي الإجمالي الفعلي في تلك السنة.

(36) Iraq: a country study, 1990, PP.123 – 124.

(37) Alnasrawi, Abbas, 1986, Economic Consequences of the Iran-Iraq War, in Third World Quarterly,8, (3) July 1986, PP.869 – 95.

(38) مصدر سابق: The Middle East Review, 1990, P.77.

(39) مصدر سابق: Mofid, Kamran, 1990, P.132.

(40) من أجل الإطلاع على معدل الإنفاق العسكري للدول النامية خلال الفترة 1980 - 1988 أنظر:
World Military Expenditures and Arms Transfers, 1990, U.S. Arms Control and The Disarmament Agency, P.47.

(41) أنظر: Middle EAst Review, 1990, P.76
كذلك أنظر: Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States, January 1989, P.5.

(42) مصدر سابق: Stauffer, Thomas, 1985, P.109.

الفصل العاشر:

(1) من أجل تفصيل أكثر إلى ماهية المذكرة أنظر: MEES, 13 May 1991, PP.D6-D9.
حيث تشير المذكرة في صفحة D8 من المصدر المذكور إلى الديون الخارجية الخاصة بدول الخليج العربية بكونها هبات.

(2) أنظر: MEES, 12 July 1993, P.A8.

(3) MEES, 3 February 1992, P.A8.

(4) MEES, 30 July 1990 P.A2.

(5) MEES, 23 July 1990, P.D7.

(6) نود أن نوضح للقارئ الكريم بأننا قمنا بترجمة المقتطفات المذكورة عن الإنجليزية وهي، لهذا السبب، سوف لن تتطابق بالكامل مع النص الأصلي باللغة العربية ولو أننا اجتهدنا قدر الإمكان أن ننقل المعنى بالكامل. إن هذا التوضيح ينطبق أيضاً على مقتطفات سنسردها في الصفحات القادمة.

(7) من أجل تفصيل أكثر لإنتاج أعضاء المنظمة للأشهر الستة الأولى من سنة 1990 أنظر:
MEES, 9 July 1990, P.A4

(8) MEES, 23 July 1990, P.D1

(9) المصدر السابق، ص ص D3 - D6.

(10) الأقواس وما في داخلها ليست جزءاً من الرسالة وإنما إضافة توضيحية من المؤلف.

(11) من أجل تفصيل أكثر لهبوط الطلب على النفط وتخمة السوق النفطية وانهيار الأسعار خلال النصف الأول من الثمانينات راجع الفصل السابع.

(12) من أجل تفصيل أكثر لما دار بالاجتماع الوزاري أعلاه والنتائج التي تم الاتفاق عليها أنظر:
MEES, 4 December 1989, PP.A1-A7.

(13) المصدر السابق، ص ص D4 - D6.

(14) MEES, 12 February 1990, P.A2.

(15) المصدر السابق، ص A4.

(16) MEES, 16 April 1990, P.A2.

(17) MEES, 17 May 1990, P.A1.

(18) MEES, 28 May 1990, P.A1.

(19) MEES, 25 June 1990, P.A3.

(20) أنظر: CGES, Kuwait: The Way Forward, Winter 2000, PP. 27 – 28.

(21) تشمل تلك الدول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت. من أجل الاحتياطيات النفطية أنظر:
Oil & Gas Journal, December 28, 1992.

(22) أنظر: CGES, Kuwait: The Way Forward, Winter 2000, PP. 28.
كذلك أنظر:
CGES, Saudi Arabia: Oil and the Chalanges Ahead, Summer 1999, P.23.

(23) من أجل الإطلاع على عوائد الكويت النفطية خلال الفترة 1980 - 1990 أنظر:
OPEC Annual Statistical Bulletin, 1991, Table 5, P.6.

(24) MEES,16 July 1990, P.A1.

(25) المصدر السابق، ص A2.

(26) MEES, 30 July 1990, P.A1.

(27) ومن أجل الإطلاع على نص القرار الذي تبنّته الأوبك بخصوص الحصص الإنتاجية والحد الأدنى الجديد للأسعار وواجبات اللجنة الوزارية للمراقبة، أنظر نفس المصدر ص 5 – A4.

الفصل الحادي عشر:

(1) من أجل تفصيل أكثر لما جاء بتلك المقابلة، أنظر:
هيكل، محمد حسنين، 1992، حرب الخليج أوهام القوة والنصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص 337 – 346.

(2) من أجل الإطلاع على النص الحرفي الكامل لتلك الوثيقة أنظر المصدر السابق، ص 317 – 318.

(3) من أجل الإطلاع على كامل الرسالة وما بعدها أنظر المصدر السابق، ص 332 – 330.

(4) المصدر السابق، ص 332.

(5) Frank, Andre Gunder, 1992, Third World War: A political economy of the Gulf war and the new world order, in Third World Quarterly, vol.13, No.2, 1992, P.271.

(6) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(7) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(8) المصدر السابق، ص 271 – 272.

(9) يقصد هنا بالمؤامرة – كما يروجها صدام والمتعاطفون معه – هو تأمر الحكومة الأمريكية مع الحكومة الكويتية لتوريط العراق وتدمير قواه. ونحن نعتقد أن هذا لا يمكن حدوثه حيث لا يُعقل أن تقوم الكويت بالعمل على تدمير شقيقتها العربية وجارتها إلى الشمال. ولكن الذي حدث ربما – ونقول ربما – كان دسيسة أمريكية (من جانب واحد فقط) ضللت الطرفين. فقد هبت أمريكا لنجدة الكويت، بخلاف ما أوحت لصدام، ولكنها هبت للنجدة بعد وقوع الواقعة وليس قبلها، أو « بعد خراب البصرة » كما يقول المثل العراقي، فوضعت الدول الخليجية أمام الأمر الواقع المرير جداً جداً، حيث أصبحت تلك الدول في حالة الدفاع عن الحياة والمال والعرض – وهنا جاء دور أمريكا لكي تضرب ضربتها!.

(10) أنظر هيكل، محمد حسنين، 1992، ص 50، مصدر سابق.

(11) المصدر السابق، ص 39.

(12) MEES, 3 December 1990, P.C1

(13) تضمن ذلك العرض دعوة إسرائيل للانسحاب الفوري، بدون قيد أو شرط، من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن سوريا ولبنان، ودعوة سوريا للانسحاب من لبنان، وترتيب الانسحابات فيما بين العراق وإيران، إضافة إلى وضع الخطط لتسوية مسألة الكويت مع الأخذ بنظر الاعتبار حقوق العراق التاريخية في أرض الكويت. وتضمن العرض كذلك دعوة القوات الأمريكية والقوات الأخرى بالانسحاب من الأراضي السعودية مع إحلالها بقوات عربية شريطة أن لا تشمل قوات من مصر التي استُغلت حكومتها من قبل أمريكا في مؤامرتها على العراق. أنظر:

MEES, 20 August 1990, .P.C2.

(14) The New York Times, June 22, 1991

(15) The Harvard Study Team, 1991, Special Report, in the New England Journal of

Medicine, Vol.325, No.13, September 26, 1991, P.977.

(16) International Herald Tribune, 25 March, 1991.

(17) The New York Times, June 3, 1991

(18) مصدر سابق: Frank, Andre Gunder, 1992, PP.272 – 273.

(19) النص الأصلي الإنجليزي يقول «Nintendo-like» ونينتدو هو جهاز الكتروني من صنع شركة يابانية يستعمل لعرض وممارسة الألعاب الالكترونية على شاشة التلفزيون.

(20) النص الأصلي الإنجليزي هو (Smart Bombs) وسميناها (قنابل ذكية).

(21) MEED, 8 May 1992, P.20.

(22) مصدر سابق: Frank, Andre Gunder, 1992, P.272.

(23) مسرح عمليات الكويت يتكون من الكويت والأراضي العراقية جنوب خط العرض 31 وشرق خط الطول 45.

(24) Heidenrich, John G., 1993, the Gulf War: How Many Iraqis Died ? in Foreign policy No. 90, Spring 1993: Washington D.C., P.114.

(25) Washington Post, 32 June 1991.

(26) إن هذا يجعلنا نتساءل هل كان اختيار العراق في هذه اللعبة الحربية كدولة معتدية مجرد صدفة أم كان متوقعاً أنه سيقوم بعملية اعتداء ؟.

الفصل الثاني عشر:

(1) أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة هافيير بيريز دي كويبيار (Javier Perez de Cuellar) المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ 1991/3/20 ورقم S/22366 (الأصل باللغة الإنجليزية) ص5.

(2) المقصود هنا وزارة الدفاع الأمريكية، وتكنى هذه في بعض الأحيان باسم مقرها وهو يحتل بناية على شكل هندسي خماسي الأضلاع يسمى بنتاغون (Pentagon). وتقع هذه البناية في واشنطن العاصمة.

(3) مصدر سابق: The Harvard Study Team, 1991, P.980,

(4) أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ 1991/7/17 ورقم S/22799 (صفحة 59 باللغة الإنجليزية).

(5) إن تقديرات التقرير هي للحالة كما كانت عليها في تموز 1991، أي بعد حوالي أربعة أشهر من انتهاء الحرب. وقد تحسنت نسبياً حالة توفير الخدمات خلال الأربعة أشهر المذكورة نتيجة بذل الجهود المستمرة لتصليح ما أمكن تصليحه من المكائن والمنشآت التي تعرضت إلى الأضرار، وخصوصاً بعد توفير قدر متواضع من القوة الكهربائية إلى خدمات المياه والمستشفيات.

(6) الميغاواط يساوي مليون واط، والواط هو وحدة قياس القدرة الكهربائية.

(7) أنظر المصدر السابق، ص 57 – 59.

(8) The Washington Post, 23 June 1991.

(9) MEES, 4 March 1991, P.7.

(10) MEES, 11 March 1991, P.3.

(11) MEES, 31 August 1992, P.A6.

(12) MEES, 18 February 1991, PP.A7 – A8.

(13) The Washington Post, 23 June 1991.

(14) أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 1991/3/20، ص 12، مصدر سابق.

(15) المصدر السابق، ص 6 – 8.

(16) أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 1991/7/17، ص ص 34-30، مصدر سابق.

(17) أنظر المصدر السابق، ص 23 – 29.

(18) المصدر السابق، ص 24.

(19) مصدر سابق: The Harvard Study Team, 1991, PP.977 – 80.

(20) من أجل الإطلاع على التقرير الكامل
Asherio, Albert, et.al., 1992, Effect of the Gulf War on Infant and Child Mortality in Iraq, in the New England Journal of Medicine, September 24, 1992, Vol.327, No.13: Massachusetts Medical Society, PP.931 – 36.

(21) سُئِلَ وزير الدفاع الأمريكي، آنذاك ريتشارد شيني (Richard Cheney)، عن سبب امتناع الإدارة الأمريكية عن تقديم المساعدة أو الحماية لانتفاضة الشعب العراقي في آذار (مارس) 1991 فأجاب بأنّ واشنطن وجدت من الأسهل العيش مع عدو تعرفه بدلاً من مواجهة الاحتمالات التي قد تفرزها قوى لا تعرفها. وأجاب في مناسبة أخرى على التلفزيون الأمريكي، تبريراً لموقف الإدارة الأمريكية المذكور «كم هو عدد الأمريكيين الذين يمكن التضحية بحياتهم من أجل الإطاحة بصدام ؟ إن إجابتي على هذا السؤال هو أن الإطاحة بصدام لا تستحق بتضحية أي عدد مهم ». أنظر:
MEED, 31 January 1992, P.5.

(22) مصدر سابق: Hedenrich, John G., 1993, P.108.

(23) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(24) The New York Times, June 3, 1991.

(25) مصدر سابق: Heidenrich, John G., 1993, PP.108 – 25.

(26) في رد على جون هايدنريج قالت جماعة السلام الأخضر (Green Peace) إن العدد الحقيقي للأسرى

العراقيين هو 86 ألف أسير وليس 71 ألف أسير، أنظر:

Arkin, Willian M., 1993, Letters to the Editor, in Foreign Policy, No.91, Summer 1993, P.182.

(27) مصدر سابق: Heidenrich, John G., 1993, P.112.

(28) مصدر سابق: Frank, Andre Gunder, 1992, P.274

(29) The Washington Post, 23 June 1991.

(30) MEED, 22 May 1992, P.22.

(31) The New York Times, Sunday, June 16, 1991.

الفصل الثالث عشر:

(1) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط ـ بغداد.

(2) أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن، المؤرخ في 1991/7/17 والمرقم S/22799، ص 34 – 39، مصدر سابق.

(3) أنظر: The Christian Science Monitor, June 26, 1991.

(4) من أجل تفصيلات أكثر للخسائر التي أصابت الأقطار العربية المعنية، أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1992: صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 18.

(5) The Economist, May 16th, 1992, P.56.

(6) MEED, 19 June 1992, P.13.

(7) MEED, 31 January, P.31.

(8) أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 1991/7/17، ص 35 – 36، مصدر سابق.

(9) MEED, 23 April 1993, P.24

(10) MEED, 1 May 1992, P.14

(11) FAO, Food Outlook, July 1993: Rome, Italy, Food and Agricuture Organization, P.22.

(12) MEED, 31 January 1992, P.5.

(13) MEED, 5 February 1993, P.19.

(14) مصدر سابق: FAO, July 1993, P.22.

(15) MEED, 7 May, 1993, P.15.

(16) المصدر السابق، ص 23.

(17) كان القادمون آنذاك من العراق يقولون أن محدودية المرتبات لم تشمل قوات الحرس الجمهوري والقوات المشرفة على سلامة الرئيس وأجهزة القمع. فقد ظل هؤلاء، إضافة إلى المحسوبين على السلطة وطبقات

المقاولين والتجار الأثرياء والمنتفعين من النظام، ظلوا بمنأى عن العذابات التي أصبحت تذوقها كافة طبقات الشعب الأخرى. إن هؤلاء، كما هو معروف، هم السند الوحيد الذي يعتمد عليه صدام للبقاء في السلطة. وفي صدد هؤلاء قال وزير الدفاع السابق، ريشارد شيني، إذا تم إرضاء الجيش ونسبة الواحد بالمائة العليا من الشعب فإن مصدر قوة صدام سيبقى ثابتاً.

(18) مصدر سابق: FAO JULY 1993, PP. 22 – 24.

(19) Cortright, David, 2001, A Hard Look at Iraq Sanctions:
أستلت من موقع THE Nation المتاح على الانترنت بعنوان www.thenation.com

الفصل الرابع عشر:

(1) وافق العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء في كانون الأول (ديسمبر) 1996، ونظراً لأن البرنامج يجدد كل ستة أشهر فإن المرحلة الأولى بدأت في كانون الأول 1996 وانتهت في أيار (مايو) 1997، والمرحلة الثانية بدأت في حزيران (يونيو) 1997 وانتهت في تشرين الثاني (نوفمبر) 1997، ولكننا حينما قلنا بأن الصادرات الرسمية للبرنامج بدأت في 1997، كان ذلك توخياً للسهولة فقط.

(2) بموجب قرار مجلس الأمن المرقم 1330 الصادر في 2000/12/5 يودع في حساب العراق الخاص نسبة 72٪ من مجمل العوائد النفطية لمواجهة احتياجات البلد الإنسانية وكذلك لشراء أجهزة ومعدات نفطية. وتوزع هذه النسبة كالآتي: 59٪ للمحافظات الوسطى والجنوبية (المقصود هنا جميع المحافظات الخاضعة للسلطة الحكومية) و13٪ للمحافظات الكردية الثلاث (أربيل، دهوك، السليمانية) ويذهب 25٪ من العوائد النفطية إلى لجنة التعويضات في جنيف، والباقي (3٪) يذهب لتغطية كلفة عمليات الأمم المتحدة وكذلك أجور نقل النفط عبر تركيا. وقبل صدور القرار 1330 كان برنامج النفط مقابل الغذاء يتسلم 66٪ من العوائد النفطية الكلية، 53٪ منها تخصص للمحافظات الوسطى والجنوبية و13٪ للمحافظات الكردية الثلاث، أما الباقي من العوائد النفطية وهي 34٪ من المبلغ الكلي فكان يذهب 30٪ منه إلى لجنة تعويضات الحرب و4٪ الباقية لتغطية نفقات الأمم المتحدة ونقل النفط عبر تركيا، أنظر:
MEES,28 January 2002, P.B1.

(3) Petroleum Economist, May 2000, P.64.

(4) أنظر: MEES,14 January 2002, PP. A1 – A4.

(5) U.S. Department Of State, 2000, Saddam Hussein's Iraq.

(6) مصدر سابق: Cortright, David, 2001, A Hard Look at Iraq Sanctions.

(7) مصدر سابق: Cortright, David, 2001, P.1.

(8) Petroleum Intelligence Weekly, July 16, 2001, P.3.

(9) المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 265.

الفصل الخامس عشر:

(1) للمزيد من المعلومات عن هذا المؤشر وكيفية حسابه أنظر:
Human Development Report, 1993: New York, United Nations Development Program, Oxford University Press, PP.100 – 101.

(2) للإطلاع على الجدول الأصلي أنظر المصدر السابق، ص 135 – 137.

(3) المصدر:
Diane Sawyer, Pime Time Live, June 28, 1990: New York, The American Broadcasting Company (ABC).

(4) Ted Koppel, Nightline, March 27, 1991: Washington D.C., ABC News.

(5) من أجل الإطلاع على تفاصيل الأحداث التي جاءت بحزب البعث العراقي إلى السلطة في سنة 1986، وبالتالي سيطرة صدام حسين النهائية، راجع كتاب:
العلوي، حسن، 1991، العراق دولة المنظمة السرية: القاهرة، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، مطابع الأهرام بكورنيش النيل.

(6) Wiesel, Elie, 1987, What Really Makes Us Free, in Parade, December 27, 1987: New York, Parade Publications, Inc., P.6.

(7) الشرق الأوسط، العدد 5189، التاريخ 1993/2/11، ص 3.

الفصل السادس عشر:

(1) جريدة الثورة، 1992/12/28 ، بغداد، العراق.

(2) المصدر السابق.

(3) من أجل تفصيل أكثر لهيكلية أجهزة دعم النظام العراقي ومؤسساته، أنظر: جريدة الحياة، 3 آب (أغسطس) 2000 ، العدد 13658، ص 8.

(4) تقرير منظمة العفو الدولية المنشور في آذار (مارس) 2008، رقم الوثيقة
AI Index MDE16/001/2008

(5) المصدر السابق.

(6) "أرامل الحرب في العراق يتحولن إلى متسولات وبعضهن انتحاريات ... والحكومة عاجزة". أنظر: معهد التقدم للدراسات الإنمائية"، 2/25/ 2009 المتاح على الانترنت:
http://www.progressiraq.com/inp/view_printer.asp?ID=934&AUTHOR=

(7) المصدر السابق.

(8) المصدر السابق.

(9) "برامج الرعاية الحكومية لا تشمل سوى 100 ألف أرملة". أنظر: معهد التقدم للدراسات الإنمائية"، 3/22/ 2009 المتاح على الانترنت:

http://www.progressiraq.com/inp/view_printer.asp?ID=992&AUTHOR=

(10) تقرير منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

(11) إن البعض من هذه المادة مأخوذ من مقالة المؤلف المعنونة « أين ذهبت أموال الشعب العراقي ؟ » المنشورة بجريدة الحياة بتأريخ 2005/6/2.

(12) قامت الولايات المتحدة بتأسيس مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة الأعمار Office for Reconstruction and Humanitarian Assistance (ORHA) في 2003/1/20 أي قبل بداية غزو العراق بحوالي شهرين، وكان يديرها الجنرال المتقاعد Jay Garner. وبعد سقوط النظام تم حل مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة الأعمار، وتم تأسيس سلطة التحالف المؤقتة Coalition Provisional Authority (CPA) بدلاً عنه. وبموجب قرار مجلس الأمن 1483 أعطت سلطة التحالف نفسها الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية على الحكومة العراقية منذ تأسيسها في 2003/4/21 ولغاية حلّها في 2004/6/28. ونتيجة لحل ORHA وتأسيس CPA أصبح الجنرال Jay Garner أول رئيس تنفيذي للسلطة، إلا أنه أُزيح من هذا المنصب بسرعة لمعارضته رغبة الحكومة الأمريكية في إخراج أعضاء حزب البعث من مناصبهم الحكومية - فيما أصبح معروفاً فيما بعد بعملية "إجتثاث البعث" - ليحل محله في 2003/5/11 الحاكم المدني الأمريكي بريمر (L. Paul Bremer).
أنظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Coalition_Provisional_Authority

(13) أنظر: Audit Report, Office of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction, "Oversight of Funds Provided to Iraqi Ministries Through the National Budget Process, Report No. 05-004, January 2005.

(14) المصدر السابق.

(15) المصدر السابق، ص 3 و4 و9.

(16) أنظر: James Glanz and T. Christian Miller, Official History Spotlights Iraq Rebuilding Blunders, The New York Times, December14, 2008.

(17) أنظر: James Glanz, C.J. Chivers and William K. Rashraum, Inquiry on Graft in Iraq Focuses on U.S. Officers, The New York Times, February 15, 2009.

(18) أنظر: يحيى الكبيسي، « الفساد ... في العراق بنية لا عرض »، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009/4/16.
www.progressiraq.com/inp/view_printer.asp?ID=1045&A

(19) أنظر: نصير العلي "في العراق حادثة رشوة كل دقيقة تبدأ من أعلى الهرم"، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009/5/29.
www.progressiraq.com/inp/view_printer.asp?ID=1145&A

(20) يحيى الكبيسي، مصدر سابق.

(21) المصدر السابق.

(22) BBC NEWS, "Iraq corruption costs billions",
http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/world/middle_east/6131290.stm

(23) أنظر: رئيس لجنة النزاهة في البرلمان « ما من مؤسسة حكومية تخلو من الفساد الإداري »، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009/3/1.
www.progressiraq.com/inp/view_printer.asp?ID=943&AUTHOR

(24) David Corn, "Secret Report: Corruption Is "Norm" Within Iraqi Government", The Nation,8/30/2007. www.thenation.com/blogs/capitalgames/228339/print

(25) Ben Lando, IAMB: "Iraq lags in oil metering", IRAQ OIL REPORT, 26/4/2009. www.iraqoilreport.com/the-biz/iamb-iraq-lags-in-oil-metering/

(26) Ben Lando, IRAQ OIL REPORT: "Mixed Review", 16/8/2009 www.iraqoilreport.com/economy/mixed-review-2166/

(27) Solomon Moore, "Secret Iraqi Deal Shows Problems in Arms Orders", The New York Times, 13/4/2008.

(28) Petroleum Argus, 31 August 2009, P. 8

(29) Aram Roston and Lisa Myers, "Untouchable corruption In Iraq ministries", MSNBC.com, July 30, 2007.
www.msnbc.msn.com/id/20043428/print/1/displaymode/1098/

(30) نزار لطيف، « مدارس في العراق تتهاوى »، معهد التقدم للدراسات الإنمائية،2009/4/11.
www.progressiraq.com/inp/view_printer.asp?ID=1033&A

(31) Debbie Elliott and Corey Flint off, "Report Reveals Corruption in Iraqi Government", NPR, April 27, 2009. www.npr.org/templetes/story/story.php?story1d=14117853

(32) المصدر السابق.

(33) أنظر: عمر ستار، " هيئة النزاهة تكشف تضخماً في ثروة بعض كبار المسؤولين"، الحياة، الجمعة 2009/5/1، ص3.

(34) "هيئة النزاهة تكشف تقريرها لعام 2008 والسوداني تاسع وزير يتهم بالفساد". معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009/5/29.
www.progressiraq.com/inp/view_printer.asp?ID=1142&A

(35) المصدر السابق.

(36) CBS News, 60 Minutes program, "Iraq: State Of Corruption", April 13,2008.
www.cbsnews.com/stories/2008/04/11/60minutes/main40093228.shtml

(37) أنظر: الحياة، السبت في 20 حزيران (يونيو) 2009.

(38) أنظر: الحياة، الأربعاء في 22 تموز (يوليو) 2009.

(39) "الأمريكان لا زالوا يحققون بشأن مبلغ 8.8 مليار دولار المسروق في العراق". معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009/6/12.

www.progressiraq.com/inp/view_printer.asp?ID=1178&A

(40) اتهامات للمالكي بتهديد النواب بملفات إذا استجوبوا وزراءه وبرلمانيون يطالبونه بـ« التوضيح »
www.iraqfiles.com/2009-06-12-18-58-28/--/277----q-q.html

(41) حسين علي داود "تراجع الدور الرقابي للبرلمان العراقي بضغط حكومي وصفقات بين الكتل"، الحياة، 16 تموز (يوليو) 2009، ص2.

(42) المصدر السابق.

(43) The Fund for Peace, Failed States Index Score 2009.
www.fundforpeace.org/web/index.php?option=com_content&

(44) The Economist, "The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2008", 29/10/2008. From Economist.com.

(45) هذه مقالة محورة لمقالة سابقة نُشرت بنفس العنوان للكاتب في جريدة الحياة بتأريخ 2005/6/23.

الفصل السابع عشر:

(1) Zainy, Muhammad-Ali, 2006, Iraq's Oil Sector: Scenarios for the Future in The Gulf Oil and Gas Sector, Potential and Constraints, The Emirates Center for Strategic and Research. pp.103-43.

(2) المصدر السابق.

(3) أنظر: Ben Lando, UPI Energy Editor, "U.S. Watchdog cites KBR, U.S. and Iraq governments for poor south oil construction", United Press International, January 13, 2009.

(4) المصدر السابق.

(5) قررت المنظمة الاكتفاء بقرارات التخفيض السابقة والطلب من الأعضاء بوجوب الالتزام بكافة قرارات التخفيض ومراقبة السوق حتى الاجتماع القادم.

(6) أنظر: "واقع الصناعة النفطية الأستخراجية"، تقرير اللجنة عن الزيارات الميدانية للشركات الأستخراجية خلال الفترة 12/21 الى 2008/12/31. التقرير صادر عن ديوان نائب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الاقتصادية.

(7) المصدر السابق.

(8) بدت الندوة وكأنها محاكمة لوزارة الدكتور حسين الشهرستاني الذي تسلم وزارة النفط عن طريق المحاصصة.

(9) أنظر: محمود عثمان "البرلمانيون يطالبون بالامتيازات و40% من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر"، معهد التقدم للدراسات الإنمائية"، 29/3/ 2009 المتاح على الانترنت:

http://www.progressiraq.com/inp/view.asp?ID=1007

(10) Where Is Iraq Heading? Lessons from Basra, International Crisis Group, Middle East Report No 67, 25 June 2007:
http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4914&l=1

(11) إن جوابنا هذا هو جزء من عريضة تحمل المئات من أسماء العراقيين قدمها الكاتب، مع بعض من أقرانه، على الانترنت طالبين من السلطات العراقية العمل على تعديل الدستور.

(12) CGES, 1997: Oil production Capacity in the Gulf, Volume 4, Iraq, Book 3, London, UK, PP. 50-51.

(13) أنظر: أسانغا ويليكا وزيد صلاح العلي "ما المواد التي يجب تغييرها في عملية مراجعة الدستور العراقي؟، الحياة، 12 كانون الأول (ديسمبر) 2006.

الفصل الثامن عشر:

(1) MEES, 15 September 2008, P.4

(2) MEES, 6 April 2009, PP.23-24

(3) تقرير أمريكي: "المنشآت النفطية العراقية المعاد تأهيلها تعاني من نقص الصيانة والأمن"، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 16/1/ 2009 المتاح على الانترنت:
http://www.progressiraq.com/inp/view.asp?ID=1007

(4) دُعي كاتب هذه السطور للمشاركة في **"مؤتمر الكندي الهندسي الأول"** الذي عقد ببغداد خلال 17-20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2008 حيث ألقى مداخلة في ندوة عن النفط والغاز حضرها وزير النفط العراقي وألقى كلمة فيها.

(5) إنّ الناطق الرسمي باسم وزارة النفط هو "عاصم جهاد"، وقد اعتُقل هذا الشخص مع مساعده مرتضى الجشعمي في 2009/3/29 من قبل هيئة النزاهة لمدة عشرة أيام بتهمة فساد مالي وإداري، ثم أُخلي سبيله بدون توجيه تهمة له (حسب ادعائه). ليس معروفاً بالضبط ماذا جرى، أذ ليس هناك شفافية في العمل خصوصاً فيما يتعلق بعمل هيئة النزاهة، والمحاصصة الطائفية تلعب هنا دوراً مفصلياً في الاعتقال وتوجيه التهم وإطلاق السراح، وكل حزب أو تنظيم مستعد لبذل المستحيل لحماية جماعته.
أنظر: "IRAQ REPORT"
www.iraqoilreport.com/politics/oil-ministry-spokesman-detained-for-10days

الفصل التاسع عشر:

(1) "العراق يفعّل إجراءاته لدعم القطاع الزراعي"، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009/6/11 المتاح على الانترنت: http://www.progressiraq.com/inp/view.asp?ID=1172&A

(2) أنظر: عادل مهدي "90 في المائة من مصانع العراق معطلة"، الحياة، الاثنين في 19 /2009/1.

(3) Middle East Economic Survey, 2/2/2009, P. 16.

(4) INFOWARS.COM, Nearly 25% of Iraqis live below poverty line, May 20,2009. http://www.infowars.com/nearly-25-of-iraqis-live-below-poverty-line/

(5) راجع جدول رقم (1-10) وهوامشه.

(6) نادي باريس (Paris Club) هو منتدى متعدد الأطراف يجمع الآن 19 دولة دائنة، مهمته الأساسية مساعدة الدول النامية على إعادة جدولة ديونها المطلوبة للحكومات والديون الناشئة عن التسهيلات الائتمانية المضمونة رسمياً.

(7) Reuters "FACTBOX-Breakdown of Iraq's foreign debt", Monday, May26, 2008. http://uk.reuters.com/articlePrint?articleId=UKL2669059420080526

(8) Gulf States Newsletter, Vol 29, No 754, 25 March 2005, P. 15

(9) مصدر سابق، رويترز.

(10) Reuters "Kuwait sees Iraq budget surplus, wants debt repaid" http://in.reuters.com/articlePrint?articleId=INL931269420080809

(11) Google News, "Kuwait PM to make first visit since Gulf War", September 8, 2008, http://afp.google.com/article/ALeqM5jbVFXzxO9vaSU5Ujh9gOC3o

(12) Margret Basheer, "Iraq seeks to reduce debt to Kuwait for 1990 Invasion", 18 June 2009. www.voanews.co./english/2009-01-18-voa63.cfm?renderfo

(13) Middle East Economic Survey, 2/2/2009, P. 16.

(14) Reuters, "Reduced budget endangers Iraq rebuilding-Maliki", 8/3/2009, http://uk.reuters.com/articlePrint?articled=UKL8157420090308

(15) International Herald Tribune, "Iraqi lawmakers agree to cut 2009 budget", 6 March, 2009, www.iht.com/bin/printfriendly.php?Id=20639602

(16) "Iraqi MPs cut billions off 2009 budget", 5/3/2009, http://www.iraqupdates.com/p_articles.php/article/46565

(17) الأمم المتحدة، "الوظائف الحكومية تثقل الموازنة العامة في العراق"، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009 /2/25.
http://www.progressiraq.com/inp/view_printer.asp?ID=932&A

الفصل العشرون

(1) IMF, International Financial Statistics.

(2) إنّ هذا الكلام وما سيليه ينطبق على العديد من تجارب الدول النامية ومن بينها معظم الدول العربية.

(3) من أجل الإطلاع على تفاصيل الأفكار والآراء المستخلصة من تجارب التطور الاقتصادي العالمي أنظر:
World Bank, 1991, World Development Report, 1991, The Challenge of Development: USA, Oxford University Press.

(4) تم احتساب المعدل لكوريا الجنوبية استناداً إلى بيانات "الإحصائيات المالية السنوية" التي يصدرها "صندوق النقد الدولي". أنظر:

Muhammad-Ali Zainy, 2004, "The Iraqi Economy: Present State and Future Challenges" . The Emirates Centre for Strategic Studies and Research, UAE.

(5) من أجل الإطلاع على العديد من الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة للوطن العربي، والتي تنطبق على العراق أيضاً أنظر: نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية، تموز/آب 1999، العالم العربي، الاستعداد للانتقال إلى عصر جديد من النمو: مجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، بيروت، لبنان، ص 6-8.

(6) أنظر: Muhammad-Ali Zainy, 2004, "The Iraqi Economy: Present State and Future Challenges". The Emirates Centre for Strategic Studies and Research, UAE.

(7) نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية، تموز/آب 1999، ص 6، مصدر سابق.

(8) أعدم النظام العراقي 42 تاجراً في آب (أغسطس) 1992 بتهمة «الربح الفاحش».

(9) بلغت المعونة الكلية 13.15 مليار دولار بين 1948 و 1952 وكانت سبعة أعشارها هبات. وتفاوتت المعونة بين البلدان المستفيدة (وهي 16 بلداً) من 3.1 مليار دولار لبريطانيا إلى 32 مليون دولار لأيسلندة.

(10) Summers, Lawrence, 1991, Research Challenges for Development Economists, in Finance & Development, September 1991: Washington D.C., IMF & IBRD, P.3

(11) تقديرات المؤلف.

(12) Economist Intelligence Unit, Iraq Country Report, December 2003, P. 29.

(13) Richards, Alan, and Waterbury, John, 1990, A Political Economy of the Middle East: Boulder, Colorado, West view Press, Inc., PP.25-28.

(14) Hamilton, Nora, and Kim, Eun Mee, 1993, Economic and Political Liberalisation in South Korea and Mexico, in Third World Quarterly, Vol. 14, No.1, 1993, P.110.

(15) Thomas, Vinod, 1991, Lessons from Economic Development, in Finance and Development, September 1991, P.7.

(16) أنظر: Peter K. Cornelius and Andrew M. Warner, 2003, Engines of Growth for the Arab world, in The Arab World Competitiveness Report 2002 - 2003, PP. 2-14.

(17) أنظر النشرات الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك.

(18) Harberger, Arnold C., Economic Policy and Economic Growth, 1984, in Economic Growth, 1984, Harberger, A.C., Editor: San Francisco, ICS Press, P.430.

(19) استلت الأرقام من الكتاب الإحصائي لسنة 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

(20) Ajami, Fuad, 1981, the Arab Predicament, Arab Political Thought and Practice Since 1967: New York, Cambridge University Press, PP.196-97.

(21) Vision of Humanity, GPI Global Peace Index, www.visionofhumanity.org/gpi/results/ranking

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الثالثة	1
مقدمة الطبعة الثانية	3
مقدمة الطبعة الأولى	5
المبحث الأول	**9**
– الفصل الأول – مشكلة التخلف الاقتصادي	**11**
ظهور النظام الرأسمالي	11
تطور الغرب الاقتصادي	13
توسع التجارة الخارجية	14
الدول النامية والدول المتطورة	14
النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي	16
معنى التطور الاقتصادي	17
(1) الناتج والدخل	18
(2) ظروف الإنتاج	18
(3) مستوى المعيشة	19
(4) الموقف من الحياة والعمل	19
(5) المؤسسات	19
(6) السياسات	20
طرق التنمية الاقتصادية	21
(1) النمو بقيادة الصادرات الزراعية	22
(2) النمو بقيادة الصادرات المعدنية	22

(3) التصنيع بإحلال الواردات 22
(4) النمو بقيادة الصادرات المصنعة 23
(5) النمو بقيادة التطور الزراعي 23
تجارب مستمرة وأفكار جديدة 24
(1) تراكم الرأس المال المادي 24
(2) الزراعة 24
(3) التجارة الخارجية 24
(4) فشل آلية السوق 25
عولمة اقتصادية 26
قياس التطور الاقتصادي 28

– الفصل الثاني – **31**
العراق ومؤشرات التطور الاقتصادي

حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي 32
مدى الاعتماد على صادرات المواد الأولية 33
حجم القوة العاملة في الزراعة 35
معدل العمر المتوقع، وفيات الأطفال، الأمية 38
نسبة النمو السكاني 40
حصة الفرد من استهلاك الطاقة 42
العراق والحاجة إلى التطور الاقتصادي 44
دور تكوين رأس المال المادي 45
دور تكوين رأس المال البشري 46
تعبئة الموارد من أجل الاستثمار 48
البلدان المصدرة للنفط ودورها في الاستثمار 49

– الفصل الثالث – **53**
الاستثمار والموارد الطبيعية

أسئلة تحتاج إلى إجابة 53

إنتاج النفط واستهلاك العوائد النفطية 54
حفظ موارد النفط في باطن الأرض ثم استغلالها في المستقبل 56
إنتاج النفط واستثمار العوائد النفطية 57
تطور اقتصادي أم ثروة في باطن الأرض ؟ 61
مدى الاستثمار 63
بين الطموح والواقع 64

– الفصل الرابع – **69**
النفط وجهود التنمية الاقتصادية في العراق

التنمية خلال الفترة 1950 - 1959 69
التنمية خلال الفترة 1959 - 1969 72
1– الخطة الاقتصادية المؤقتة 72
2– الخطة الاقتصادية التفصيلية 73
3– الخطة الاقتصادية الخمسية 74
التنمية خلال الفترة 1969 - 1980 75
خطة التنمية القومية 1969 - 1974 75
المنهاج الاستثماري لسنة 1975 76
خطة التنمية القومية 77
تنفيذ خطط التنمية القومية 80
القدرة الاستيعابية 81
(1) النقص في الأيدي العاملة الماهرة 82
(2) الافتقار إلى التخطيط السليم والقابليات الإدارية 83
(3) عدم الاستقرار السياسي 84
(4) قلة المعرفة 85
(5) عدم كفاية البنية التحتية 86
(6) القيود المؤسسية والثقافية والاجتماعية 87
(7) عدم كفاية الطلب 87

– الفصل الخامس – **91**
الاقتصاد العراقي – خلفية موجزة

الجغرافية 91
الموارد الطبيعية 92
السكان والديموغرافيا 92
التوزيع السكاني 94
القوة العاملة 96
الهيكل الاقتصادي 98

– الفصل السادس – **103**
الزراعة والصناعات التحويلية والإستخراجية

القطاع الزراعي 103
مشاكل الزراعة بالعراق 104
الملوحة 104
الإصلاح الزراعي 104
الموارد المائية 106
المحاصيل وأساليب الزراعة والأسعار 107
الكفاءة والإنتاجية 109
قطاع الصناعات التحويلية 111
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية 111
الصناعات التحويلية في العراق 113
صناعة تكرير النفط 114
صناعة الغاز الطبيعي 118
صناعة الأسمدة الكيماوية والصناعة البتروكيمياوية 121
واقع الصناعة التحويلية العراقية 121
قطاع الصناعات الإستخراجية 122

النفط الخام 123
القانون رقم 80 124
التأميم 125
احتياطيات النفط العراقي 127
احتياطيات الغاز الطبيعي في العراق 131
خطوط الأنابيب 133
إنتاج النفط الخام في العراق 135
صادرات العراق النفطية 137
أهمية صناعة استخراج النفط الخام في الاقتصاد العراقي 139
المبحث الثاني **143**

– الفصل السابع – 145
تسلح من أجل العدوان

عوائد نفطية بطفرة غير اعتيادية 145
التسلح العراقي 148
مؤشرات التسلح العراقي 149
عبئ الدفاع 149
الإنفاق العسكري 151
نسبة القوة 152
الواردات العسكرية 154
توجه نحو العدوان 157

– الفصل الثامن – **159**
حرب الخليج الأولى

حرب اقتصادية 160
انقطاع الصادرات النفطية من الجنوب 160

إيقاف الصادرات النفطية عبر سوريا 162
البحث عن منافذ تصدير جديدة 163
عوائد نفطية متدهورة 165
الاحتياطيات المالية والتجارة الخارجية 168
تراكم الديون الأجنبية 171
نفاق عالمي 176

– الفصل التاسع – **179**
النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الأولى

تقدير خسائر العوائد النفطية 180
جهود التنمية خلال الحرب 182
خسائر أبدية 184
الحرب والسكان 186
الحرب والعمالة 188
العمال في الزراعة والصناعة التحويلية 190
مشاركة العمالة 191
الحرب والزراعة 194
تحول نحو القطاع الخاص 197
نقد تجربة الخصخصة 200
الأداء الاقتصادي خلال الحرب 202
خسائر حرب الخليج الأولى 206

– الفصل العاشر – **211**
كلام حق يراد به باطل

تدهور السوق النفطية 213
شكاوي وتهديدات 215
حق يراد به باطل 221

حماية البوابة الشرقية للوطن العربي 229
مشتريات عسكرية 230
عودة الأوبك للسيطرة على الإنتاج 231

– الفصل الحادي عشر – **235**
حرب الخليج الثانية

مصيدة الديون، مصيدة التهور 235
تضليل أمريكي أم غفلة عراقية ؟ 238
أم المعارك 240
سيف العرب 242
خصم من نوع جديد 245
قصر نظر وسوء تقدير 246
معركة غير متكافئة ودمار لا مبرر له 247
أهداف خفية 250
معاقبة المجني عليه 252

– الفصل الثاني عشر – **255**
دمار البنية التحتية

مدى الأضرار 256
الماء والصحة البيئية 259
الكهرباء 260
الاتصالات التلفونية 263
النفط 263
الغذاء 265
الحالة الصحية 267
ضحايا الحرب 272

– الفصل الثالث عشر – **277**
النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الثانية

الخسارة في الناتج المحلي 277
الخسارة في البنية التحتية والصناعية 280
تجارة العراق الخارجية 281
إصلاح ما دمرته الحرب 283
الأداء الاقتصادي بعد الحرب 285
أداء القطاع الزراعي 287
الغذاء والغلاء 288
الدخل الفردي والأسعار 291
النفط مقابل الغذاء 292
وأخيرا حصلت الموافقة 293

– الفصل الرابع عشر – **295**
الحصار والاقتصاد العراقي

انهيار الصادرات النفطية 295
إيذاء احتياطيات العراق النفطية 299
تهريب النفط العراقي 300
قصور وبذخ 301
أطفال العراق يموتون 302
فاعلية الحصار الاقتصادي 304
الأداء الاقتصادي خلال عقد من الحصار 309
1- الحصار والسكان 309
2- الحصار والعمالة 312
3- الحصار والزراعة 315
4- الحصار والناتج المحلي الإجمالي 318

– الفصل الخامس عشر – 323
صدام والاقتصاد العراقي

1- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 324
مقارنة مع الخارج 328
2- الاعتماد على صادرات المواد الأولية 330
3- دليل التطور الإنساني 331
تدمير المؤسسات 335
غياب المسؤولية 337
صدام حسين والتجربة الأمريكية 340
صدام حسين وبل كلنتون 341
سرقراطية 343
كيف حدث كل هذا ؟ 345

المبحث الثالث **349**

– الفصل السادس عشر – **351**
إرهاب وفساد

الخلاص يأتي من الخارج 352
جريمة وإرهاب 353
تراجع الإرهاب 355
الحاجة لمصالحة وطنية 356
الفساد وما أدراك ما الفساد 357
الفساد يطرد النزيه 357
الفساد في العراق 357
الفساد بموجتين 360

المعونة الأمريكية 364
فتّس عن المحاصصة 368
غيض من فيض 369
عيّنات من الفساد 371
تستر على الفساد 380
متى نحترم الأمانة ؟ 382

– الفصل السابع عشر – **385**
النفط والدستور العراقي

النفط 385
الإنتاج والعوائد النفطية 388
انكشاف الخلل 391
مناشدة الخبراء 395
مثالب مشروع قانون النفط والغاز 404
أقلمة المحافظات العربية 405
ولكن المشكلة في الدستور 406
تعديل القانون يستلزم تعديل الدستور 411
دستور لا يمكن تعديله ؟ 414

– الفصل الثامن عشر – **419**
الغاز الطبيعي و الصناعة العراقية

استغلال المواد الأولية المحلية 419
الغاز الطبيعي 420
العقد مع شركة شل 420
إنتاج الغاز في العراق 422
الطاقة الكهربائية بالعراق: حاضراً ومستقبلاً 424

توليد الطاقة الكهربائية: النفط أم الغاز كوقود ؟ 425
توليد الطاقة الكهربائية في حالة العراق 426
تقدير الطلب المحلي على الغاز في العراق 428
الغاز الحر 430
الغاز العراقي إلى أوروبا 432
الغاز العراقي إلى الخليج العربي 433
تصدير الغاز العراقي: بهيئة سائلة أم بالأنابيب ؟ 433
العقد بين وزارة النفط وشركة شل 434
توصيات 437
توجهات وزارة النفط 439
الشعب في محنة 439
إضاعة حقوق الشعب 440
تمويه متعمد ؟ 442
وعد من الوزير 443

– الفصل التاسع عشر – **445**
الأداء الاقتصادي في ظل الدولة الجديدة

الناتج المحلي الإجمالي 445
تدهور الدخل الفردي 453
ديون العراق الخارجية 452
مشكلة التعويضات 456
العيش على النفط 458
لا مناص من الاستثمار 462
تخمين الاستثمارات المطلوبة 463

– الفصل العشرون – **465**
الأداء الاقتصادي في ظل الدولة الجديدة

لا أمن لا اعمار 465
إعادة الاعمار 467
مَن المسؤول عن الاعمار ؟ 469
مشكلة التنمية 469
أ- تبني اقتصاد السوق 471
ب- تنويع القاعدة الاقتصادية 472
النمو الاقتصادي المستدام 473
(1) التخطيط بالاشتراك مع الشعب 473
(2) الشفافية 474
(3) تطوير الموارد البشرية 475
(4) البيئة المؤاتية لعمل السوق 479
(5) اقتصاد كلي مستقر 481
(6) أسواق مالية واسعة 482
(7) الانفتاح على التجارة الخارجية 483
1- سهولة في بدء الأعمال الجديدة 485
2- ضرائب أقل وحكومة أصغر 486
3- تكوين أو تراكم رأس المال 486
4- الابتكار ونقل التكنولوجيا إلى داخل البلد 487
5- التصدير 487
خاتمة 489

الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	– الفصل الثاني –	
2 - 1	حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي لسنة 1975 لدول منظمة الأوبك وثلاث من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دولار أمريكي)	32
2 - 2	نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية للعراق وبعض دول منظمة الأوبك وكندا (1975)	34
2 - 3	العاملون في الزراعة كنسبة مئوية من القوة العاملة الكلية في كل من العراق ودول مختارة من منظمة أوبك ودول متطورة اقتصادياً	36
2 - 4	دليل النوعية المادية للحياة لكل من العراق وبقية دول الأوبك وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية مع بيان المعدل العالمي للدليل (منتصف السبعينات)	39
2 - 5	نسب النمو السكاني ومؤشرات ديموغرافية أخرى تخص العراق وبقية دول الأوبك وثلاث من الدول المتطورة اقتصادياً	41
2 - 6	حصة الفرد من استهلاك الطاقة لكل من العراق وبعض دول الأوبك وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1975 (كيلو غرام مكافىء فحم)	43
	– الفصل الثالث –	
3 - 1	السعر الاسمي والحقيقي لبرميل النفط الخام لمنظمة الأوبك (1980-2008) (سنة الأساس لسعر الصرف و التضخم = 1973)	60
3 - 2	مصادر تمويل الميزانية السنوية السعودية وأوجه إنفاقها خلال الفترة 2004 -2008 (مليار ريال سعودي)	66
	– الفصل الرابع –	
4 - 1	التخصيصات الاستثمارية لخطتي التنمية للفترة الواقعة بين (1952/1951 - 1961/1960) (مليون دينار عراقي)	71
4 - 2	تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة للسنوات (1960/1959-1963/1962) (مليون دينار عراقي)	73
4 - 3	تخصيصات الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات (1962/1961 - 1966/1965) (مليون دينار عراقي)	73
4 - 4	تخصيصات الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات (1966/1965 - 1970/1969) (مليون دينار عراقي)	74
4 - 5	تخصيصات خطة التنمية القومية للسنوات (1969 - 1974) (مليون دينار عراقي)	76
4 - 6	تخصيصات المنهاج الاستثماري لسنة 1975 (مليون دينار عراقي)	76
4 - 7	تطور الدخل المستهدف خلال سنوات الخطة 1976-1980 (بالأسعار الثابتة لسنة	77

	1975)	
4 - 8	معدلات النمو القطاعي المستهدفة على أساس أسعار 1975	77
4 - 9	التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للسنتين 1976 و1980	78
4 - 10	تخصيصات خطة التنمية القومية للسنوات (1976 - 1980) (مليون دينار عراقي)	79
4 - 11	توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية ومعدل النمو السنوي المتوقع لكل قطاع وللناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة 1976 - 1980 بأسعار 1975 (مليون دينار عراقي)	79
4 - 12	تخصيصات التنمية والتنفيذ المالي للقطاع العام خلال الفترة 1951-1977 (مليون دينار عراقي)	80
	– الفصل الخامس –	
5 - 1	عدد سكان العراق: 1927 - 1997 (الأرقام بآلاف الأشخاص)	93
5 - 2	التوزيع السكاني بين المدينة والريف (1947 - 1987) (الأرقام بآلاف الأشخاص)	94
5 - 3	السكان النشطون اقتصادياً في العراق وتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة للسنوات 1960 و1977	96
5 - 4	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 1960-1980 (مليون دينار عراقي)	99
5 - 5	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1980 للفترة 1960-1980 (مليون دينار عراقي)	100
	– الفصل السادس –	
6 - 1	استغلال المياه في العراق خلال سنة 1984 والاستغلال المقدر خلال سنة 1995 والنمو المقدر للاستعمالات المختلفة (كيلو متر مكعب)	107
6 - 2	الأرقام القياسية للإنتاج الكلي والمساحة المزروعة ومعدل الغلة للدونم الواحد لجميع المحاصيل (100 = 1975)	108
6 - 3	الناتج السنوي لمحاصيل الحبوب الرئيسية (حنطة، شعير، رز) للفترة 1970 - 1980 (ألف طن)	109
6 - 4	توزيع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية بين القطاع العام والقطاع الخاص للفترة 1964 - 1977 بالأسعار الثابتة لسنة 1969 (مليون دينار عراقي)	113
6 - 5	مصافي النفط القائمة بالعراق في سنة 2008	115
6 - 6	إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في العراق (1987- 2008) (1000 برميل يومياً)	116
6 - 7	صادرات المنتجات النفطية لكل من العراق والكويت والسعودية وفنزويلا للفترة 1987 – 2008 (ألف برميل يوميا)	118
6 - 8	الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك في العراق 1979 - 2000 (مليون متر مكعب)	120
6 - 9	حقول النفط المنتجة في العراق قبل حرب الخليج	126
6 - 10	حقول النفط العراقية المكتشفة لغاية 1950	127

6 - 11	حقول النفط العراقية المكتشفة خلال الفترة 1951-1961	128
6 - 12	الحقول العراقية المكتشفة خلال السبعينات من القرن الماضي	129
6 - 13	احتياطيات النفط الخام لدول الأوبك في 2009/1/1	130
6 - 14	احتياطيات الغاز الطبيعي للدول العشر الأولى الغنية بالغاز في 2009/1/1	131
6 - 15	احتياطيات الغاز الطبيعي لدول الأوبك في 2009/1/1 (مليار قدم مكعب)	132
6 - 16	إنتاج النفط الخام في العراق للفترة 1934-1980 (ألف برميل يومياً)	136
6 - 17	إنتاج وصادرات العراق من النفط الخام والعوائد النفطية للفترة 1965-1980	137
6 - 18	قيمة الصادرات الكلية والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية للفترة 1965-1980 (مليون دولار)	141

– الفصل السابع –

7 - 1	الإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي (عبء الدفاع) لكل من العراق، الشرق الأوسط، الأقطار النامية، الأوبك والعالم للفترة 1970 - 1985	150
7 - 2	الإنفاق العسكري والواردات العسكرية العراقية بالأسعار الجارية، وعدد القوات المسلحة العراقية ونسبتها لكل ألف شخص من السكان للسنوات 1970 - 1989	152
7 - 3	نسبة القوات المسلحة لكل ألف شخص من السكان (نسبة القوة) لكل من العراق والشرق الأوسط والأقطار النامية ومنظمة الأوبك للسنوات 1970 ـ 1989	154
7 - 4	نسبة الواردات العسكرية إلى الواردات الكلية لكل من العراق والشرق الأوسط والأقطار النامية والأوبك والعالم للسنوات 1970 - 1989	155

– الفصل الثامن –

8 - 1	إنتاج وصادرات العراق من النفط الخام للفترة 1979 - 1990 (ألف برميل يومياً)	161
8 - 2	مؤشر الأسعار القياسية للنفط الخام العراقي المصدر ومعدل السعر العالمي للنفط الخام خلال الفترة 1973 - 1989	166
8 - 3	قيمة صادرات العراق النفطية وغير النفطية والكلية للفترة 1978-1990 (مليون دولار)	167
8 - 4	تقديرات الميزان الجاري العراقي للسنوات 1970 - 1980	168
8 - 5	تقديرات الواردات المدنية والعسكرية والكلية للسنوات 1975-1989 (مليون دولار)	169
8 - 6	الميزان التجاري العراقي للسنوات 1975-1989 (مليون دولار)	170
8 - 7	الدول التي جهزت السلاح لطرفي حرب الخليج الأولى خلال الفترة 1980 - 1987 وقيمة السلاح	178

– الفصل التاسع –

9 - 1	العوائد النفطية العراقية الفعلية والافتراضية بغياب الحرب للفترة 1979-1986 (مليون دولار)	182
9 - 2	السكان النشطون اقتصادياً في العراق وتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة للسنوات 1977 و1987	190
9 - 3	التوزيع القطاعي للسكان النشطين اقتصادياً في العراق بين الذكور والإناث للسنوات	192

1977 و1987

9 - 4	الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي الكلي في العراق وحصة الفرد العراقي من الإنتاج الزراعي الكلي وقيمة واردات المنتجات الزراعية للسنوات 1979 - 1989	194
9 - 5	المساحة المحصودة والغلة وإنتاج وواردات العراق من الحبوب للسنوات 1979 - 1989	196
9 - 6	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 1980-1989 (مليون دينار)	204
9 - 7	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1980 للفترة 1980 - 1989 (مليون دينار)	205
9 - 8	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والافتراضي بالأسعار الثابتة والجارية (مليون دولار)	209

– الفصل العاشر –

10 - 1	ديون العراق الخارجية غير العربية والفوائد المترتبة ومواعيد استحقاقها	212
10 - 2	معدل إنتاج النفط الخام لأعضاء منظمة الأوبك خلال الربعين الأول والثاني من سنة 1990 وحصص الإنتاج المقررة من قبل الأوبك (ألف برميل يومياً)	214
10 - 3	إنتاج النفط الخام لكل من الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأوبك خلال السنوات 1980 - 1990 (ألف برميل يومياً)	223
10 - 4	حصص الإنتاج المقررة لأعضاء منظمة الأوبك خلال النصفين الأول والثاني من سنة 1990 (ألف برميل يومياً)	232

– الفصل الثاني عشر –

12 - 1	حالة محطات توليد الطاقة الكهربائية في 1991/7/1	261
12 - 2	تفصيلات الموتى في العراق بسبب حرب الخليج لغاية كانون الأول (ديسمبر) 1991 (الأرقام بالآلاف)	274

– الفصل الثالث عشر –

13 - 1	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات 1990 - 1993 (مليون دينار عراقي)	278
13 - 2	التوزيع القطاعي للناتج المحلي بالأسعار الثابتة للسنوات 1990 - 1993 (مليون دينار عراقي)	279
13 - 3	الأهمية النسبية لقطاعات الصناعات الاستخراجية والصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لسنة 1980)	282

– الفصل الرابع عشر –

14 - 1	إنتاج وصادرات النفط الخام العراقي والعوائد النفطية خلال الفترة 1990 - 2003	296
14 - 2	التخصيصات المالية لبرنامج النفط مقابل الغذاء (خطة رقم 11) لتغطية الستة أشهر (2001/12/01 - 2002/05/29) (مليون دولار)	298
14 - 3	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي في العراق وفي الدول	310

	العربية المجاورة، للسنوات 1970، 1980، 2000	
14 - 4	التوزيع السكاني حسب المحافظات (سنة 2000)	311
14 - 5	التوزيع القطاعي للسكان النشطين اقتصادياً في العراق بين الذكور والإناث للسنوات 1987 و1997	313
14 - 6	السكان النشطون اقتصادياً في العراق لسنتي 1987- 2000 (ألف شخص)	313
14 - 7	معدل مشاركة العمالة للعراقيين النشطين اقتصادياً للسنوات 1977 و1987 و1995 (نسبة مئوية)	314
14 - 8	الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي الكلي في العراق وحصة الفرد العراقي من الإنتاج الزراعي الكلي خلال الفترة 1989 - 2000 (1989 - 1991 = 100)	316
14 - 9	غلة الحبوب للهكتار الواحد في العراق مقارنة مع مثيلاتها في إيران وسوريا وتركيا واليابان للفترة 1990 - 2000 (كيلو غرام/هكتار)	317
14 - 10	تقديرات عدد سكان العراق وتوزيعها بين الريف والحظر (ألف شخص)	317
14 - 11	الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الثابتة لسنة 1980	319
14 - 12	الإنتاج العراقي الفعلي والافتراضي للنفط الخام والخسارة التخمينية للعوائد النفطية خلال الفترة 1990 - 2000	321

– الفصل الخامس عشر –

15 - 1	تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960 - 2003 بالأسعار الحقيقية لسنة 1980	324
15 - 2	النسب المئوية لمعدل الارتفاع السنوي في أسعار المستهلك (1985 - 2003)	327
15 - 3	معدل النمو السنوي الحقيقي لحصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي	329
15 - 4	معدل النمو السنوي الحقيقي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعات العالمية المختلفة خلال الفترة 1965 - 2002	329
15 - 5	دليل التنمية البشرية للعراق وبقية دول الأوبك وفرنسا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1990 و1998	333

– الفصل السادس عشر –

16 - 1	مؤشرات الفساد التي تخص العراق مقارنة مع دول العالم للسنوات 2003 – 2008	366
16 - 2	علامات مؤشر الفساد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2008 وتسلسلاتها بين 180 دولة	367

– الفصل السابع عشر –

17 - 1	سعة إنتاج النفط بالعراق قبل الغزو وبعد الغزو (ألف برميل يومياً)	387
17 - 2	إنتاج النفط العراقي والصادرات والعوائد النفطية خلال السنوات 2003 - 2008	390
17 - 3	معدلات الإنتاج والتصدير المخططة والمتحققة لسنتي 2008 و2009 (ألف برميل يومياً)	391

– الفصل الثامن عشر –

18 - 1	الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمرسل للحرق في العراق 2003-2007 (مليون متر مكعب)	422

– الفصل التاسع عشر –

19 - 1	الناتج المحلي الإجمالي العراقي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للسنوات 2000 - 2008 (مليون دينار)	447
19 - 2	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للسنوات 2000 - 2008 (مليون دينار)	448
19 - 3	نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية المبينة في جدول (2–19) في الناتج المحلي الإجمالي (%)	449
19 - 4	نسبة النمو السنوي الحقيقي للقطاعات الاقتصادية المبينة في جدول (2–19) بضمنها الناتج المحلي الإجمالي (%)	449
19 - 5	الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه بالدينار العراقي والدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لسنة 2008	452
19 - 6	تخمينات الميزانية الفيدرالية السنوية (مليار دينار عراقي عدى المؤشر بالدولار لسنة 2009)	461

– الفصل العشرون –

20 - 1	مراتب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سهولة بدء الأعمال الجديدة للسنوات 2007 - 2010	486